البناء الرياضي للفرقة الناجية:

نمذجة رياضية نسقية لروح الحضارة الإسلامية

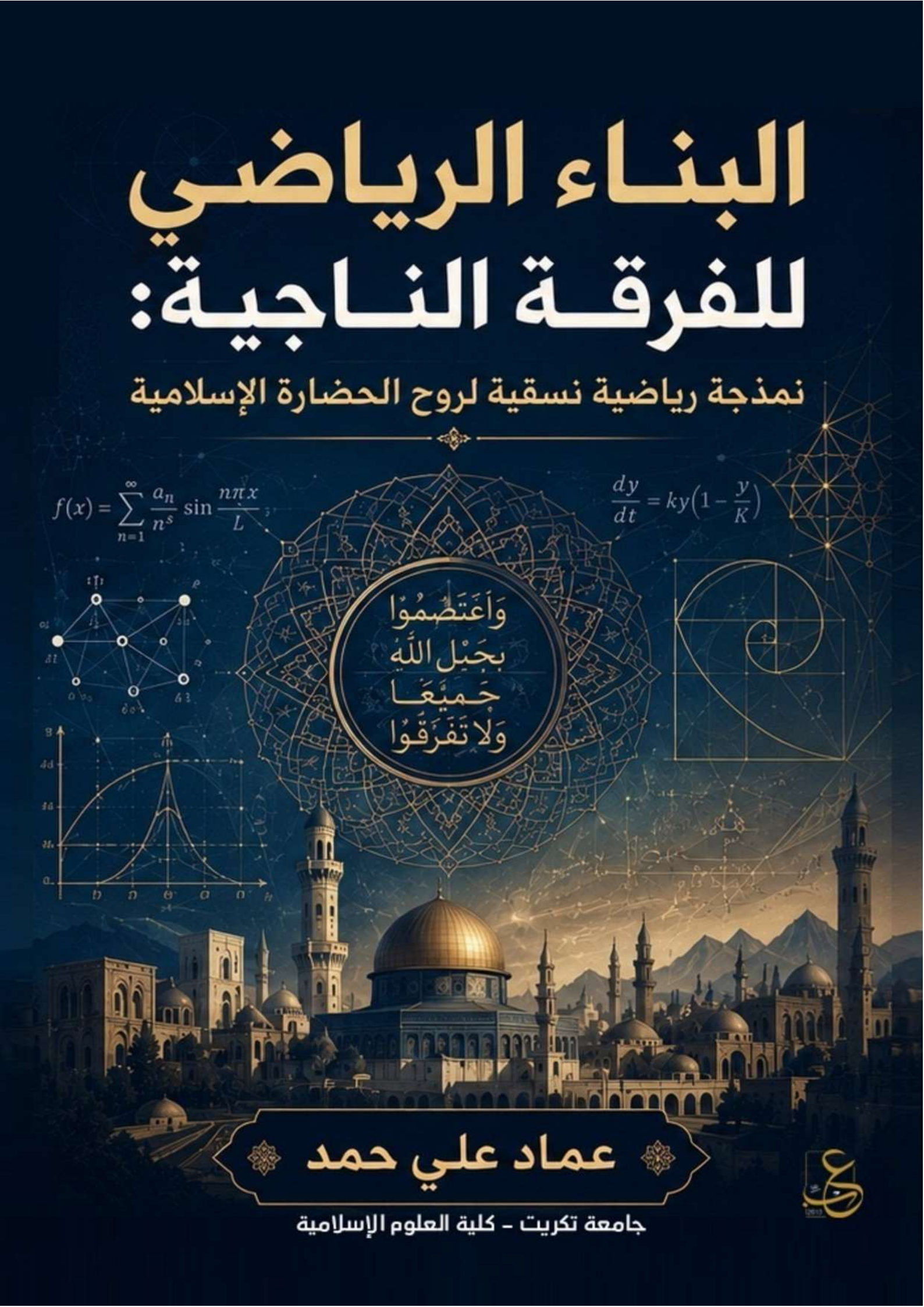

عماد علي حمد

جامعة تكريت - كلية العلوم الإسلامية

البناء الرياضي للفرقة الناجية

نمـــذجة رياضية نسقية لروح الحضارة الاسلامية

كـــــتـــــاب

البناء الرياضي للفرقة الناجية: نمذجة رياضية نسقية لروح الحضارة الاسلامية

المؤلف: عماد علي حمد

الطبعة: ٢٠٢٦

جميع الحقوق محفوظة للكاتب وللدار

العنوان : العراق – صلاح الدين – تكريت

شارع التجنيد – عمارة جمعية تكريت المركزية

رقم الهاتف:

+9647710651968

+9647806391249

+9647722413912

الإيميل:

Osama196767@gmail.com

ISBN 9789922555195

البناء الرياضي للفرقة الناجية

نمـذجة رياضـية نسقية لروح الحضارة الاسلامية

عماد علي حمد

الإهـــــداء

إلى أهلِ الحقِّ وأتباعِهِ في كُلِّ بقاعِ الأرضِ مشارقِها ومغاربِها؛ إلى العقولِ التي أدركتْ أنَّ التَّفكُّرَ عبادةٌ وأنَّ السَّعيَ إلى الحقيقةِ هو تقديرُ اللهِ للعبادِ.

أضعُ بين أيديكم (كتابي الثالثَ) من مشروعي:

(التأسيسُ الرياضي في الفكرِ الإسلاميّ)

إلى غُرباءِ الجسدِ وأقرباءِ الرُّوحِ...

هذه الأمانةُ نتقاسمُها بصدقٍ ومسؤوليةٍ وتجَرُّدٍ ...

اقرؤوا لي، وأكثروا من ذلك واجعلوا المقياسَ رضا اللهِ سبحانه وتعالى ...

أنا العبدُ الفقيرُ إلى اللهِ ابنُ العبدِ الفقيرِ...

لا أملكُ لنفسي سوى قولِ الحقيقةِ التي أؤمنُ بأنَّها تجمعُ ولا تُفرّقُ، وتبني ولا تَهدمُ؛ فهذا هو سبيلُ الخلاصِ.

أُهدي هذا العملَ إلى روحَيْ، كِلَا من:

أبي (رحمهُ اللهُ).

أُمِّي (أعزَّها اللهُ).

عماد علي حمد

قائمة المحتويات

الإهداء ..... (ث)

مقدمة..... (1-2)

مدخل: **وحدة المرجعية الرياضية للانتظام العلّي في الفكر الاسلامي** .....(3)

المعادلة الرياضية الأساسية للكتاب .....(4)

أولا: **الأسس المعرفية للنموذج في الرياضي في الفكر الإسلامي** ..... (20-29)

ثانياً: **ماهية الأكسيوميا في الفكر الاسلامي**..... (29-45)

ثالثاً: **متغيرات البناء الرياضي**..... (45-66)

رابعاً: **مؤثرات التحول في النظام الرياضي**..... (66-98)

خامساً: : **مبرهنة النموذج الرياضي الإسلامي والانتظام العلّي**..... (98-138)

مراجع المدخل ..... (139)

الباب الأول: انتظام التوليد المرجعي: النمذجة الرياضية للمرجعية المؤسسة للفرقة الناجية (140)

القسم الأول: **المجال المرجعي للفرقة الناجية** .....(145-168)

القسم الثاني: **التوليد الرياضي الفكري للحركات الإسلامية** .....(169-194)

القسم الثالث: **مؤثرات التوليد الرياضي للنسق المرجعي**.....(195-223)

القسم الرابع: **البناء الطيفي للمرجعيات الإسلامية**.....(224-252)

مراجع الباب الأول..... (253)

الباب الثاني: الانتظام الدينامي البنيوي: تطور البناء الفكري والتكامل القيمي للحركات الاسلامية ..... (254)

القسم الأول: **مؤثر التطور الرياضي للحركات الإسلامية**.....(260-280)

القسم الثاني: **مؤثر التركيب للأنساق الإسلامية**.....(281-300)

القسم الثالث: **المؤثر الحركي للتكامل القيمي**.....(301-324)

القسم الرابع: **مجالات الانتقال النسقي**.....(325-353)

مراجع الباب الثاني.....(354)

الباب الثالث: مؤثرا الاستقرار والتشكل الحضاري: النمذجة الرياضية للنسق الإسلامي الجامع(355)

القسم الأول: **مؤثر الاستقرار النسقي**.....(365-381)

القسم الثاني: **مؤثر التشكل الحضاري**.....(382-398)

القسم الثالث: **التكامل الرياضي للحركات الإسلامية** .....(399-417)

القسم الرابع: **النمذجة الرياضية للفرقة الناجية**.....(418-441)

مراجع الباب الثالث .....(442)

الباب الرابع: البرهان الرياضي للفرقة الناجية: مبرهنة نقطة الثبات والنسق االأمثل.....(443)

القسم الأول: **نقطة الثبات المرجعية**.....(449-469)

القسم الثاني: **تقارب الأنساق الفكرية للحركات الإسلامية**.....(470-487)

القسم الثالث: **معيار النسق الإمثل**.....(488-505)

القسم الرابع: **مبرهنة النسق الإسلامي الجامع**.....(506-532)

مراجع الباب الرابع .....(533)

الخاتمة والاستنتاجات.....(534-537)

مقدمة

يتأسس الفكر الإسلامي من نسقًا معرفيًا واحدًا تتحكم في حركته قوانين كلية ثابتة، كما تتحكم القوانين الرياضية في انتظام الأنظمة المركبة، حيثُ يمثل بنية وجودية ينتظم فيها **(الوحي)** و**(العقل)** ضمن نظام واحد، إذ تتحدد فيه العلاقة بين **(الثابت)** و**(المتغير)** وفق قانون يحفظ وحدة الأصل، لأن الاختلاف ناتج من تعدد طرائق إدراكها، وهذا يتولد التباين من تفاوت القدرة الإنسانية على تمثلها داخل الواقع، لذلك فإن وحدة الفكر الإسلامي هيَ وحدةٌ علية تنتظم فيها جميع صور الفهم حول أصل واحد، يكون النسق الإسلامي حقيقةً كليةً تتجاوز جميع تمظهراته الجزئية، لأن الأصل لا يتجزأ وإن تعددت صوره؛ كما أن القانون لا ينقسم وإن اختلفت تطبيقاته، خاصةً إنَّ **(القرآن الكريم)** و**(السنة النبوية الصحيحة)** هما المبدأ الذي يجعل البناء ممكنًا.

اللغة الرياضية في جوهرها فلسفةٌ للانتظام وصياغةٌ مجردة للعلاقات الكلية، مما يجعل الانتقال إلى البناء الرياضي الادراكي انتقالًا طبيعيًا، فهي اللغة الوحيدة التي تستطيع توصيف البنى التي يبقى قانونها ثابتًا مع تغير صورها، ولهذا فإن النسق الإسلامي يمكن النظر إليه باعتباره مجالًا معرفيًا تحكمه قوانين موضوعية، أي أنها تجعل جميع تحولاته خاضعةً لمنطق واحد يربط بين المرجعية والاجتهاد، أي بين الأصل والتاريخ وبين الثبات والحركة، ليكُن مفهوم **(الفرقة الناجية)** تعبيرًا عن الحالة التي يبلغ فيها النسق أعلى درجات الاتساق مع الأصل المرجعي.

يسعى البناء الرياضي **(للفرقة الناجية)** للكشف عن القانون الذي يحكم حركة الإدراك الإنساني داخل مجال الوحي، من خلال معرفة كيفية انتقال الأنساق الفكرية من **(التعدد الظاهري)** إلى **(الوحدة الباطنية)** ومن **(التباين الاجتهادي)** إلى **(الاتساق المرجعي)** حتى تبلغ الصورة المثلى للنسق الإسلامي الجامع.

ولهذا ينتظم هذا العمل كله حول قانون رياضي واحد. فهو يمثل البنية الكلية التي تتولد منها جميع العلاقات النسقية، إذ تنبثق عنها جميع النماذج اللاحقة، يتمثل في الآتي:

(المعادلة التأسيسية للكتاب)

$$\mathfrak{N}_{\Omega}^{*} = \arg\min_{\mathfrak{M}\subseteq\mathfrak{U}} \lim_{t\to\infty} \left\| \int_{t_0}^{t} \exp\left(-\Lambda(t-\tau)\right) \left[\left(\Gamma_{\mathfrak{M}}(\tau) \circ \Phi_{\mathfrak{M}}(\tau)\right) \otimes \Xi_{\mathfrak{M}}(\tau) \otimes \Sigma_{\mathfrak{M}}(\tau) \otimes \Delta_{\mathfrak{M}}(\tau) \right] d\tau - \Omega^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}}$$

$$\Gamma_{\mathfrak{M}} = \mathcal{K}_{\mathfrak{M}} \circ \mathcal{A}_{\mathfrak{M}} \qquad \Phi_{\mathfrak{M}} = \exp\left(\int_{t_0}^{t} \mathcal{V}_{\mathfrak{M}}(\tau)\, d\tau \right) \qquad \Xi_{\mathfrak{M}} = \bigotimes_{i=1}^{n} \mathcal{B}_{i}^{(\mathfrak{M})}$$

$$\Sigma_{\mathfrak{M}} = \exp\left(\int_{t_0}^{t} \mathcal{S}_{\mathfrak{M}}(\tau)\, d\tau \right) \qquad \Delta_{\mathfrak{M}} = \exp\left(\int_{t_0}^{t} \mathcal{H}_{\mathfrak{M}}(\tau)\, d\tau \right)$$

$$\Omega^{\dagger} = \mathrm{Fix}\left(\exp\left[\int_{t_0}^{\infty} \Upsilon(\tau)\, d\tau \right] \right)$$

$$\mathfrak{N}_{\Omega}^{*} = \arg\min_{\mathfrak{M}\subseteq\mathfrak{U}} \left\| \mathbb{P}_{\mathfrak{M}} \left(\Gamma \rightarrow \Phi \rightarrow \Xi \rightarrow \Sigma \rightarrow \Delta \right) - \Omega^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}}$$

تمثل هذه الصورة الرياضية للقانون الذي يحكم حركة النسق الإسلامي كله، إذ تكشف أن المرجعية هي مركز الانتظام؛ تتكامل جميع المؤثرات الفكرية والبنيوية والدينامية والحضارية داخل نظام واحد حتى تبلغ نقطة الثبات، التي يتحقق عندها النسق الأمثل، يكون البناء الفكري في أعلى درجات الانسجام مع (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة).

ينطلق الكتاب من الافتراض، الآتي:

"تمثل الفرقة الناجية النسق المرجعي الذي يحقق الانتظام العِلّي الكامل بين **(الوحي)** و**(الإدراك الإنساني)**، وإن هذا الانتظام يتحقق بقدر اقتراب **(الفرد)** أو **(الجماعة)** من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، لذا يكون معيار النجاة معيارًا نسقيًا مرجعيًا يقيس درجة الاتساق مع الأصل الإلهي".

يبدأ البناء الفكري من وحدة المرجعية الرياضية للانتظام العلي في الفكر الإسلامي، لأن المبدأ الذي يجعل وحدة النسق ممكنة ينتقل إلى **(مؤثر التوليد المرجعي)** كأصل تشكل **(البنية المرجعية)**، بعدها ينتقل إلى **(المؤثرات البنيوية)** التي تفسر حركة الفكر الإسلامي عبر التاريخ، مما يؤدي انتقال الى مؤثري **(الاستقرار)** و**(التشكل الحضاري)**، حيث تبلغ البنية درجة الاكتمال النسقي، إذ تنتهي الحركة كلها إلى **(مبرهنة نقطة الثبات والنسق الأمثل)** التي تثبت أن الفرقة الناجية "هي النسق المرجعي الجامع الذي تتحرك نحوه جميع الاجتهادات الصحيحة، حيث يُقاس كل فرد وكل جماعة وكل حركة بمقدار اتساقها مع هذا الأصل الذي لا يتعدد ولا يتغير".

مدخل فكري رياضي

وحدة المرجعية الرياضية للانتظام العِلّي في الفكر الإسلامي

مثلّ الانتظام العِلّي من مسلمة أكسيومية مفادها "إن الفكر الإسلامي يمثل نسقاً رياضياً موحداً يخضع لقوانين بنيوية ثابتة، أي بمعنى إن جميع التحولات التي عرفتها الحركات الإسلامية عبر التاريخ، هي انتقالاً بين حالات رياضية مختلفة داخل مجال مرجعي واحد ذو خاصية بنيوية للنظام الذي تنتظم فيه جميع هذه الحركات، إذ يقوم هذا التصور على أن المرجعية تمثل الأصل الأكسيومي الذي يسبق جميع عمليات الاشتقاق والاجتهاد، إذ لا يمكن لأي بنية فكرية أن تنشأ من غير مؤثر مرجعي أول يحدد مجالها المعرفي وحدودها المنهجية، ولذلك فإن العلاقة بين النص والعقل والاجتهاد علاقة تركيب رياضي تتولد عنها البنية الفكرية بوصفها صورة تحويلية للمرجعية العليا.

يقتضي هذا البناء تأسيس النموذج الرياضي على قاعدة إدراكية تجعل **(المرجعية الإلهية)** ثابتاً أكسيومياً، بينما تكون جميع عمليات الفهم والاستنباط والاجتهاد متغيرات دينامية قابلة للقياس والتحليل، فقد يكون الفكر الإسلامي منظومة رياضية يمكن توصيفها بواسطة مؤثرات وتحويلات ومعايير كمية، حيثُ تعمل على وصف حركة النسق وتفسر تحوله من حالة إلى أخرى دون المساس بثبات الأصل المرجعي، يكون مفهوم النسق هو الإطار الإدراكي الذي تنتظم فيه جميع العلاقات بين الوحي والعقل والاجتهاد والعقيدة والقيم والسلوك والعمران، حيث يدرك أي عنصر باعتباره جزءاً من منظومة تحويلية متكاملة، مما يجعلها تخضع لقانون الانتظام العِلّي وتستمد وجودها من وحدة الأصل المرجعي.

تُفسر العلاقة بين الوحي والعقل باعتبارها اقتراناً وظيفياً داخل نظام رياضي، أي تكون فيه المرجعية الإلهية هي المصدر الثابت، بينما يمثل العقل المؤثر التحويلي الذي ينقل الثابت إلى صور متعددة من التطبيق الإنساني من غير أن يغير من بنيته الأصلية، لذلك فإن الاجتهاد يمثل إعادة تموضع داخل المجال المرجعي نفسه، فقد يؤدي ذلك إلى تعريف مجال الفكر الإسلامي ليكُن مجالاً مجرداً يحتوي جميع الحالات الممكنة لتجليات المرجعية، فقد تمثل كل مدرسة أو حركة حالة رياضية داخل هذا المجال، يكون انتقالها من حالة إلى أخرى خاضعاً

لقوانين التحول النسقي، فإن الاختلاف يكون انتقالاً بين متجهات داخل مجال واحد ولا يصبح انتقالاً بين مرجعيات مستقلة.

تقتضي هذه الرؤية تحديد المتغيرات المؤسسة للنموذج، حيث تصنف إلى متغيرات مرجعية تحفظ هوية النسق ومتغيرات دينامية تصف حركة النظام عبر الزمن ومتغيرات بنيوية تحدد طبيعة العلاقات الداخلية بين عناصره، يؤدي هذا التصنيف إلى إمكان بناء معادلات تصف تطور الفكر الإسلامي باعتباره عملية رياضية قابلة للنمذجة والتحليل والاستقراء، كما يقتضي النموذج تعريف المؤثرات الرياضية بأنها دوال تحويلية تعمل على نقل النظام بين حالات مختلفة مع المحافظة على بنيته المرجعية، يصبح كل مؤثر مسؤولاً عن مرحلة محددة من مراحل التطور النسقي ابتداءً من التوليد المرجعي وانتهاءً بنقطة الثبات النهائية التي تمثل أعلى درجات الاتزان، يجعل الانتظام العِلّي قانوناً عاماً يحكم جميع عمليات التحول داخل الفكر الإسلامي، مما يجعل كل تغير فكري قابلاً للتفسير من خلال موقعه داخل شبكة المؤثرات الرياضية.

(المعادلة الأساسية للكتاب)

$$\mathfrak{N}_{\Omega}^{*} = \arg\min_{\mathfrak{M}\subseteq \mathfrak{U}} \lim_{t\to\infty} \left\| \int_{t_0}^{t} \exp\Big(-\mathbf{\Lambda}(t-\tau)\Big) \left[\Big(\mathbf{\Gamma}_{\mathfrak{M}}(\tau)\circ \mathbf{\Phi}_{\mathfrak{M}}(\tau)\Big) \otimes \mathbf{\Xi}_{\mathfrak{M}}(\tau) \otimes \mathbf{\Sigma}_{\mathfrak{M}}(\tau) \otimes \mathbf{\Delta}_{\mathfrak{M}}(\tau) \right] d\tau - \mathbf{\Omega}^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}}$$

$$\mathbf{\Gamma}_{\mathfrak{M}} = \mathcal{K}_{\mathfrak{M}} \circ \mathcal{A}_{\mathfrak{M}} \qquad \mathbf{\Phi}_{\mathfrak{M}} = \exp\left(\int_{t_0}^{t} \mathcal{V}_{\mathfrak{M}}(\tau)\, d\tau \right) \qquad \mathbf{\Xi}_{\mathfrak{M}} = \bigotimes_{i=1}^{n} \mathcal{B}_{i}^{(\mathfrak{M})}$$

$$\mathbf{\Sigma}_{\mathfrak{M}} = \exp\left(\int_{t_0}^{t} \mathcal{S}_{\mathfrak{M}}(\tau)\, d\tau \right) \qquad \mathbf{\Delta}_{\mathfrak{M}} = \exp\left(\int_{t_0}^{t} \mathcal{H}_{\mathfrak{M}}(\tau)\, d\tau \right)$$

$$\mathbf{\Omega}^{\dagger} = \mathrm{Fix}\left(\exp\left[\int_{t_0}^{\infty} \mathbf{\Upsilon}(\tau)\, d\tau \right] \right)$$

$$\mathfrak{N}_{\Omega}^{*} = \arg\min_{\mathfrak{M}\subseteq \mathfrak{U}} \left\| \mathbb{P}_{\mathfrak{M}} \Big(\mathbf{\Gamma} \to \mathbf{\Phi} \to \mathbf{\Xi} \to \mathbf{\Sigma} \to \mathbf{\Delta} \Big) - \mathbf{\Omega}^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}}$$

من نتائج هذه المبرهنة إن جميع الحركات الإسلامية تصبح قابلة للإسقاط داخل مجال واحد. فإن قيمتها العلمية تحدد بدرجة اقترابها من نقطة الثبات المرجعية، فهي تمثل الصورة المثالية

للنظام، إذ يكون الاختلاف بين الحركات الاسلامية اختلافاً في مقدار الاتزان النسقي لا اختلافاً في أصل المرجعية، كما يكشف النموذج إن (المرجعية الإلهية) تمثل (الثابت المطلق)، في حين تمثل التطبيقات الإنسانية متغيرات خاضعة لمعادلات التحول، لذلك فإن التعدد التاريخي يعبر عن تعدد صور إدراك الحقيقة الواحدة وتعدد مستويات تمثلها داخل الواقع.

يؤسس ذلك لمعيار رياضي جديد في دراسة الفكر الإسلامي؛ يقوم على قياس الاتساق الداخلي والتكامل البنيوي بدلاً من الاقتصار على التصنيف المذهبي أو الوصف التاريخي، لأن قيمة أي نسق تتحدد بقدرته على المحافظة على وحدة المرجعية مع تحقيق أعلى درجات الانتظام بين **(المعرفة)** و**(العقيدة)** و**(القيم)** و**(السلوك)** و**(العمران)**، فقد يترتب على هذا المعيار أن تكون العلاقة بين المدارس الإسلامية علاقة (تكامل نسقي)، إذ يمكن لكل مدرسة أن تمثل بعداً من أبعاد (النسق الكلي) دون أن تستوعب وحدها جميع خصائصه، لذلك يكون التكامل نتيجة رياضية لبنية النظام نفسه لا مجرد دعوة أخلاقية أو سياسية.

يسعى النموذج الرياضي الإسلامي إلى اكتشاف القوانين البنيوية التي تحكم نشأته وتطوره واستقراره، من خلال إظهار أن وحدة المرجعية حقيقة قابلة للبرهنة داخل نظام رياضي متكامل، فقد تنتهي جميع مساراته إلى نقطة الثبات المرجعية التي تمثل الصورة الأكمل للانتظام العِلّي ووحدة الفكر الإسلامي، حيث تبدأ هذه المعادلة من افتراض أكسيومي مؤداه "إن الفكر الإسلامي يمثل نظاماً رياضياً واحداً، يخضع لقانون بنيوي جامع وأن جميع الحركات الإسلامية، وهيَ حالات مختلفة داخل مجال مرجعي واحد"، ولذلك فإن موضوع المعادلة يتمثل في الكشف عن القانون الرياضي الذي يحكم نشأتها وتطورها واستقرارها وتحولها الحضاري.

يمثل الرمز (U) المجال الكلي الذي يحتوي جميع الأنساق الإسلامية الممكنة، فهو مجال تجريدي يؤصل المجال الرياضي الذي تتحرك داخله جميع الحالات الفكرية الممكنة، أما الرمز $(\mathfrak{M})$ فيمثل نسقاً فكرياً معيناً سواء كان مدرسة أو حركة أو اتجاهاً اجتهادياً، وهو متغير الحالة الذي يخضع لجميع عمليات التحول داخل النموذج.

تبدأ عملية التكوين بالمؤثر $\Gamma_{\mathfrak{M}}$، الذي يمثل التوليد المرجعي وهو (المؤثر الأول) الذي تنشأ منه البنية الفكرية، إذ إن المرجعية تتحول إلى نسق معرفي من خلال اقتران البنية المرجعية $K_{\mathfrak{M}}$ بآليات الإدراك $A_{\mathfrak{M}}$، حيث يعبر رمز الاقتران (٥) عن عملية تركيب وظيفي تجعل المرجعية قابلة للإدراك والاجتهاد، ومن ثم فإن هذه المرحلة تمثل لحظة انتقال الحقيقة المرجعية

إلى صورة معرفية داخل العقل الإنساني، إذ تحدد الهوية الأولية للنسق الذي ستتبني عليه جميع المراحل اللاحقة.

بعد اكتمال التأسيس المرجعي ينتقل النسق إلى مرحلة الحركة، التي يمثلها المؤثر $(\Phi_{\mathfrak{M}})$ وتعبر الدالة الأسية عن الطبيعة التراكمية للتطور، إذ إن كل مرحلة تبنى على مجموع الخبرات السابقة، أما الدالة $\nu_{\mathfrak{M}}(\tau)$ فتمثل معدل التحول المعرفي الذي يقيس سرعة تطور النسق واستجابته للتحديات الفكرية والاجتماعية، يكون الزمن في هذا الموضع زمناً معرفياً يقيس تراكم الاجتهاد، ثم ينتقل النظام إلى المؤثر $(\Xi_{\mathfrak{M}})$، الذي يمثل مرحلة التركيب البنيوي ويعبر الضرب التنسوري $(\otimes)$ عن أن خصائص النسق تنتج من العلاقات المتبادلة بينها.

إذ يمثل عنصر (B_i) بعداً من أبعاد النسق مثل العقيدة والفقه والقيم والأخلاق والسياسة والعمران، ومن خلال هذا التركيب يتحول الفكر الإسلامي إلى منظومة كلية تصبح فيها العلاقات الداخلية أهم من العناصر المفردة، عندما يكتمل البناء البنيوي يظهر المؤثر $(\Sigma_{\mathfrak{M}})$، وهو الذي يمثل قانون الاتزان الداخلي، يعمل على قياس المتغير $(S_{\mathfrak{M}})$ قدرة النسق على المحافظة على ترابطه أثناء التحولات، فكلما ازدادت قيمة هذا المتغير ازدادت قدرة النظام على استيعاب الاختلاف وإعادة تنظيم عناصره والمحافظة على وحدته المرجعية، ومن ثم فإن الاتزان يأتي بدلالة استمرار الحركة مع بقاء البنية الأساسية للنظام.

من هذا الاتزان ينتقل النموذج إلى المؤثر $(\Delta_{\mathfrak{M}})$ الذي يمثل التشكل الحضاري، فهو يعبر المتغير $(H_{\mathfrak{M}})$ عن قدرة النسق على تحويل المعرفة إلى واقع اجتماعي، أي تحويل العقيدة إلى مؤسسات وتحويل القيم إلى أنماط سلوك وتحويل الفكر إلى عمران حضاري، لذلك تصبح الحضارة في هذا النموذج النتيجة الطبيعية لانتظام البنية الداخلية، حيث تدخل المعادلة بعد ذلك عامل التخميد $\exp(-\Lambda(t-\tau))$، وظيفة هذا العامل تتمثل في قدرة النسق على مقاومة الانحرافات العابرة، حيث تتناقص آثار المؤثرات المؤقتة مع مرور الزمن، بينما تبقى المؤثرات المرجعية العميقة فاعلة داخل النظام، إذ يكون المعامل (Λ) معياراً لصلابة النسق وقدرته على حفظ هويته أمام الضغوط التاريخية.

يستخدم النموذج التكامل من (t_0) إلى (t) ليعبر عن أن الحكم على النسق، فهي تعتمد على مجموع جميع التحولات، وهي التي مر بها منذ نشأته وحتى لحظة القياس، لأن التكامل

يمثل الذاكرة الرياضية للنظام ويجمع جميع الخبرات الفكرية في قيمة واحدة، فهي تعبر عن المسار الكامل للنسق، لتكُن الصيغة النهاية تتمثل في:

$$\lim_{t\to\infty}$$

تعني الحكم النهائي يصدر عن اكتمال جميع التحولات واستقرار النظام في حالته الحدية، لذلك فإن المعادلة تقيس مآله النهائي بعد انتهاء جميع عمليات التطور، ومن ثم تقارن هذه الحصيلة بالنقطة المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$) التي تعرف باعتبارها نقطة الثبات داخل النموذج، فهي تمثل الحالة التي يبلغ عندها النسق أعلى درجات الاتساق مع المرجعية الإلهية، حيث لا تؤدي التحولات اللاحقة إلى تغيير بنيته لأنها تمثل حالة الاستقرار الكامل للنظام.

من أجل أن تكون المقارنة ممكنة يعمل المؤثر ($\mathrm{P}\mathfrak{M}$) على إسقاط النسق الفكري داخل مجال رياضي مجرد، يُساعد على السماح بقياسه وفق معيار واحد، بعدها يستخدم معيار هيلبرت $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$، بهدف حساب مقدار المسافة بين النسق الفعلي ونقطة الثبات المرجعية، يكون مجال هيلبرت هو البيئة الرياضية التي تجرى داخلها جميع عمليات القياس والمقارنة والتحليل، بعدها يأتي المؤثر ($\arg\min$) في نهاية النموذج يبحث عن النسق الذي يحقق أصغر مسافة ممكنة عن نقطة الثبات المرجعية؛ بهدف البحث عن أعلى درجات الاتساق البنيوي مع المرجعية.

لهذا يمثل الرمز ($\mathcal{N}^{*}\Omega$) النسق الإسلامي الأمثل داخل النموذج، يمثل الحالة الرياضية التي تحقق أعلى درجات التكامل بين (التوليد المرجعي) و(التطور الدينامي) و(التركيب البنيوي) و(الاتزان الداخلي) و(التشكل الحضاري) مع أدنى مقدار من الانحراف عن نقطة الثبات المرجعية، مما يجعل المعادلة قانوناً تفسيرياً عاماً يقرر أن الفكر الإسلامي يبدأ من مرجعية واحدة ثم يخضع لتحولات معرفية متراكمة ثم يعيد تنظيم عناصره في بنية كلية ثم يحقق اتزاناً داخلياً ثم ينتج صورته الحضارية ثم يقاس مقدار انتظامه، أي من خلال بعده عن نقطة الثبات المرجعية، يصبح اختلاف الأنساق اختلافاً في درجات الاقتراب من هذه النقطة داخل مجال مرجعي واحد، فقد يخضع لقانون رياضي جامع يحكم جميع مراحل التكوين والتطور والاستقرار بصورة متصلة ومتسقة داخل النموذج التجريدي المقترح.

يتجلى الافتراض أكسيومي في أن الفكر الإسلامي نظام رياضي تجريدي يخضع لقانون بنيوي واحد تنتظم داخله جميع حالات الإدراك والتحول والتطور، يجعل من الاختلاف بين الحركات الإسلامية اختلافاً في المواضع التي تشغلها داخل المجال النسقي، ومن ثم فإن الوحدة هيَ

خاصية رياضية كامنة في البنية الداخلية للنظام نفسه، ولهذا يبدأ النموذج بتعريف المجال المرجعي باعتباره البنية الرياضية العليا التي تستوعب جميع الأنساق الممكنة إذ يمثل الرمز (U) هذا المجال الذي يحتوي جميع الحالات الفكرية الممكنة بينما يمثل الرمز $(\mathfrak{M})$ متجه حالة يتحرك داخله، فقد يكون انتقال النسق من موضع إلى آخر انتقالاً داخل مجال واحد يخضع للقواعد الرياضية نفسها، بذلك يكون التعدد صورة من صور الحركة الداخلية للنظام، بينما يكون المجال المرجعي الإطار الذي يحدد حدود الإمكان المعرفي لجميع عمليات الاجتهاد.

ومن داخل هذا المجال تبدأ عملية التكوين النسقي، يظهر الفكر من خلال عملية توليد مرجعي تمثلها الدالة، الأتية:

$$\Gamma\mathfrak{m} = K\mathfrak{m} \circ A\mathfrak{m}$$

تؤدي البنية المرجعية وظيفة الثابت البنيوي الذي يحفظ هوية النظام، بينما تؤدي آليات الإدراك وظيفة المحول الذي ينقل المرجعية من مستوى الإمكان إلى مستوى الفعل، لذا يكون رمز الاقتران عملية تحويل بنيوي ينتج عنها النسق الأولي، فهو الذي تبدأ منه جميع التحولات اللاحقة، لذلك فإن الفكر يمثل البنية الناتجة عن انتظام العلاقة بين الثابت المرجعي وآليات الإدراك.

بعد اكتمال مرحلة التوليد لا يبقى النسق في حالة سكون لأن النظام يدخل مباشرة في مجال الحركة الدينامية التي يمثلها المؤثر $(\Phi\mathfrak{m})$، فقد يعبر هذا المؤثر عن قانون التطور الداخلي للنظام، حيث يصبح كل تحول معرفي جزءاً من مسار تراكمي، من خلال دالة متصلة تتغير قيمتها باستمرار، فقد يكون الزمن زمناً نسقياً يقيس تراكم المعرفة ، يكون كل اجتهاد متجهاً جديداً يعيد تحديد موضع النسق داخل المجال المرجعي.

في حين تتراكم عمليات التطور يعاد تنظيم جميع مكونات النسق في بنية رياضية أعلى تمثلها عملية الضرب التنسوري $(\Xi\mathfrak{m})$، يؤدي هذا الضرب وظيفة الجمع بين العناصر مع توليد مجالاً جديداً تنتج فيه خصائص كلية، لذلك فإن العقيدة والفقه والقيم والسياسة والأخلاق تمثل متجهات تتفاعل فيما بينها، من أجل تكوين بنية ناشئة تمتلك قوانينها الذاتية، بينما يكون النسق الرياضي هو العلاقات التي تنظم هذه الأبعاد.

عندما تتكون البنية الكلية يبدأ النظام في إعادة تنظيم توازنه الداخلي، في ذات الوقت يظهر مؤثر الاتزان ($\Sigma\mathfrak{M}$) باعتباره القانون الذي يحافظ على انتظام العلاقات الداخلية أثناء استمرار الحركة، إذ تكون باعتبارها خاصية دينامية تسمح للنظام بإعادة توزيع بنيته، فكلما تعرض إلى اضطراب ويصبح الاتزان عملية مستمرة لإعادة إنتاج النظام بحيث تبقى هويته محفوظة مع استمرار التحولات، ومن داخل هذا الاتزان ينتقل النظام إلى مرحلة التشكل الحضاري التي يمثلها المؤثر ($\Delta\mathfrak{M}$)، يمثل هذا المؤثر إسقاط البنية الرياضية على الواقع، حيث تتحول العلاقات المجردة إلى مؤسسات وتتحول القيم إلى سلوك وتتحول المعرفة إلى عمران، يكون الواقع الحضاري الصورة الهندسية للبنية الداخلية بحيث يعكس مقدار انتظامها واتساقها، ولأن جميع هذه التحولات تقع داخل الزمن فإن النموذج يدخل عامل التخميد $\exp(-\Lambda(t-\tau))$ ، يؤدي هذا العامل وظيفة (المرشح الرياضي) الذي يميز بين المؤثرات (العابرة) والمؤثرات (البنيوية)، فكل اضطراب مؤقت يفقد تأثيره تدريجياً مع مرور الزمن، بينما تبقى العوامل العميقة محافظة على حضورها داخل النظام، فقد يصبح المعامل (Λ) مقياساً لقدرة النسق على مقاومة الانحراف والمحافظة على بنيته الأساسية، يكون الزمن أداة لتنقية النظام من التأثيرات غير المستقرة حتى لا يبقى فيه إلا ما ينسجم مع قوانينه الداخلية.

بعد أن تنتهي جميع عمليات التوليد والتطور والتركيب والاتزان والتشكل يتجه النظام نحو الحالة الحدية التي تمثلها نقطة الثبات ($\Omega^{\dagger}$)، إذ تشير هذه النقطة إلى الحل الثابت للنظام الرياضي، وهي الحالة التي تبلغ فيها جميع المؤثرات أعلى درجات الاتساق الداخلي، حيث لا يؤدي استمرار تطبيق قوانين النموذج إلى إحداث تغير جديد فيها، فقد تكون نقطة الثبات المركز البنيوي الذي تنتظم حوله جميع التحولات الممكنة داخل المجال المرجعي.

عند الوصول إلى هذه المرحلة يتحول النسق إلى متجه رياضي داخل مجال هيلبرت بواسطة مؤثر الإسقاط، يكون قابلاً للقياس وفق معيار هندسي موحد، فقد تحسب المسافة بين كل نسق وبين نقطة الثبات باعتبارها مقدارًا للانحراف البنيوي عن حالة الاتزان، إذ يكون الاختلاف بين الأنساق اختلافاً في القيم الهندسية لهذه المسافة لا اختلافاً في أصل الانتماء إلى النظام المرجعي، ومن ثم تنتهي جميع عمليات النموذج بمبدأ التحسين العالمي الذي يمثله المؤثر ($\arg\min$).

يؤدي هذا المؤثر وظيفة رياضية خالصة، إذ تتمثل في البحث عن الحالة التي تحقق أصغر مقدار ممكن من الانحراف عن نقطة الثبات المرجعية، بعد أن يكون النسق الأمثل ($\mathcal{N}^*\Omega$)، فهو الحل الرياضي الذي يحقق أعلى تكامل بين التوليد المرجعي والتطور الدينامي والتركيب البنيوي والاتزان الداخلي والتشكل الحضاري ضمن نظام واحد يخضع لقانون تحسين عالمي، عند النظر إلى هذه النماذج باعتبارها وحدة واحدة، يجعل من المعادلة تصف نظاماً رياضياً متكاملاً، يبدأ بتعريف (المجال المرجعي) ثم (ينتج النسق) بواسطة (التوليد المادي) ثم يحركه من خلال (قانون التطور) ثم يعيد بناءه (بالتركيب البنيوي)، بعدها يحقق اتزانه الداخلي ثم يسقطه على (المجال الحضاري)، فقد يرشح مؤثراته عبر عامل التخميد، بعدما يوجهه نحو نقطة الثبات ثم يقيس مقدار اقترابه منها، أدى الى استخراج النسق الأمثل وفق (قانون التحسين الرياضي).

بعدها تتحول المعادلة إلى تجريد رياضي للفكر الإسلامي، من خلال الانتظام الرياضي للنظام كله، إذ تجعل جميع صور الاختلاف حالات دينامية داخل مجال مرجعي واحد وفق الافتراضات التي بُني عليها هذا النموذج الرياضي التجريدي، الآتي:

(- 1 -)

نموذج البنية الرياضية العليا

$$\mathfrak{N}_{\Omega}^{*} = \arg\min_{\mathfrak{M}\subseteq \mathfrak{U}} \lim_{t\to\infty} \left\| \int_{t_0}^{t} \exp\Big(-\Lambda(t-\tau)\Big) \left[\Big(\Gamma_{\mathfrak{M}}(\tau) \circ \Phi_{\mathfrak{M}}(\tau)\Big) \otimes \Xi_{\mathfrak{M}}(\tau) \otimes \Sigma_{\mathfrak{M}}(\tau) \otimes \Delta_{\mathfrak{M}}(\tau) \right] d\tau - \Omega^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}}$$

تمثل هذه المعادلة البنية الرياضية العليا للنموذج بأكمله، لأنها تصف النتيجة النهائية التي تنتهي إليها جميع عمليات التكوين والتحول وإعادة البناء والاتزان والتشكل داخل النسق، ولهذا فإنها تعد معادلة شمولية تجمع جميع (المؤثرات الرياضية السابقة) في بنية واحدة، إذ تخضع لقانون تحسين الرياضي، الهدف منها تعريف (قانون رياضي مجرد) يستطيع قياس مقدار انتظام أي نسق داخل مجال المرجعي الكلي وفق معايير هندسية قابلة للمقارنة.

يشير الرمز ($\mathcal{N}^*\Omega$) إلى النسق الأمثل الذي ينتجه النموذج بعد اكتمال جميع عمليات التحسين ولا يدل هذا الرمز على وجود نسق تاريخي معين؛ فهو يمثل الحل الرياضي الذي يحقق أعلى درجة من الاتساق الداخلي وأدنى درجة من الانحراف البنيوي عن الحالة المرجعية،

حيث يكون هذا النسق نتيجة مباشرة لتفاعل جميع المؤثرات الداخلة في النموذج، لذلك فإن قيمة هذا الرمز الرياضي تستخرج في نهاية جميع العمليات الرياضية.

يؤدي المؤثر (arg min) وظيفة التحسين الرياضي، فهو من أهم المؤثرات في المعادلة؛ لأنه يحول القضية من (مستوى الوصف) إلى (مستوى الأمثلية)، الهدف منه البحث داخل مجال الإمكان عن النسق الذي يحقق أقل قيمة ممكنة لدالة الانحراف، لذلك فإن هذا المؤثر يقارن بين الأنساق على أساس الحجم أو العدد أو الامتداد التاريخي، على أساس مقدار اقترابها البنيوي من الحالة المرجعية العليا، مما يجعل معيار الحكم معيارا رياضيا مجردا يخضع لقانون التحسين ولا يُمكن ان يكون معيارًا للتقدير الوصفي.

يحدد القيد ($U \subseteq \mathfrak{M}$) المجال الذي يعمل فيه مؤثر التحسين، من خلال منع انتقال عملية البحث إلى مجالات خارج النموذج، لأن الرمز (U) يمثل المجال المرجعي الكلي الذي يحتوي جميع الحالات النسقية الممكنة، بينما يمثل الرمز ($\mathfrak{M}$) عنصرا أو متجها داخل هذا المجال وبذلك تكون جميع الأنساق حالات رياضية تنتمي إلى مجال واحد، حيث يكون الاختلاف بينها اختلافا في الموضع الرياضي داخل المجال، يؤدي هذا القيد وظيفة أكسيومية تمنع النموذج من الخروج عن حدوده الرياضية.

$$\lim_{t\to\infty}$$

هذه النهاية الرياضية تبين إن النظام لا يقاس في مرحلة جزئية من مراحل تطوره، وذلكً لأن جميع الأنساق تمر بمراحل متتابعة من النمو والتحول وإعادة البناء، ولهذا فإن إصدار الحكم أثناء الحركة يؤدي إلى نتائج ناقصة، لأنها تمتد النهاية إلى اللانهاية الرياضية لكي تعبر عن اكتمال جميع التحولات الممكنة واستقرار جميع المؤثرات، يصبح الزمن زمنا بنيويا يقيس اكتمال النظام لا زمنا تاريخيا يقيس تعاقب الوقائع.

ثم تأتي عملية التكامل (t_0) إلى (t)، تؤدي وظيفة تجميع جميع التحولات التي مر بها النظام منذ (لحظة التكوين الأولى) وحتى لحظة القياس النهائي، لأن النسق يتحدد من خلال المسار الكامل الذي قطعه أثناء تطوره ويصبح التكامل، وهي أداة لحفظ الذاكرة البنيوية للنظام، إذ يجمع جميع عمليات التغير في قيمة رياضية واحدة، حيث يصبح الحكم النهائي معبرا عن التاريخ الكامل للنسق لا عن مرحلة مؤقتة منه.

ثم يدخل العامل $e-\Lambda(t-\tau)$ ، إذ يؤدي وظيفة التخميد الرياضي وهو أحد أهم المؤثرات في النموذج، لأن جميع الأنظمة الدينامية تتعرض إلى اضطرابات داخلية وخارجية ولا يجوز أن تعامل جميع هذه الاضطرابات بالقيمة نفسها، لأنه يعمل هذا العامل بوصفه مرشحا زمنيا يقوم بتقليل أثر المؤثرات العابرة مع المحافظة على المؤثرات العميقة، إذ أصبحت جزءا من البنية ويحدد المعامل (Λ) سرعة اختفاء التأثيرات المؤقتة، فكلما ازدادت قيمته تسارع زوال المؤثرات غير المستقرة، بينما يمثل (t) لحظة القياس النهائية ويمثل (τ) الزمن الداخلي الذي وقع فيه كل تحول، حيث يصبح النظام قادرا على التمييز بين التغيرات البنيوية والتغيرات العابرة.

تنتقل المعادلة إلى تجميع جميع المؤثرات الأساسية داخل القوس الرئيس، إذ يبدأ ذلك بالمؤثر (Γ) الذي يمثل قانون التوليد المرجعي، بعدها يقترن بالمؤثر (Φ) الذي يمثل قانون التطور الدينامي، بعدها يؤدي المؤثر ($\circ$) وظيفة الربط الوظيفي بين (التكوين) و(الحركة)، لأن الحركة لا يمكن أن تسبق التكوين، كما أن التكوين لا يحقق غايته إذا بقي ساكنا، بعد ذلك يدخل المؤثر (Ξ) بهدف إعادة تركيب جميع المكونات في مجال بنيوي جديد، فقد يعمل المؤثر (Σ) على إعادة تنظيم العلاقات الداخلية والحفاظ على اتزانها، فقد ينتج المؤثر (Δ) الصورة الحضارية النهائية للنظام، وفي نفس السياق يعبر الضرب التنسوري ($\otimes$) عن أن هذه المؤثرات تتفاعل لتوليد بنية رياضية جديدة، لأنها تمتلك خصائص كلية ناشئة لا يمكن ردها إلى أي مؤثر منفرد.

بعدها تطرح من الناتج الكلي نقطة الثبات($\Omega^{\dagger}$) ، لأن الهدف من النموذج قياس مقدار اقترابه من الحالة المرجعية العليا وتمثل ($\Omega^{\dagger}$) الحل الثابت للنظام، فهي حالة رياضية تكون عندها جميع مؤثرات النظام في أعلى درجات الاتساق البنيوي، لذلك فإنها تؤدي وظيفة المركز الهندسي الذي تتحدد بالنسبة إليه جميع المسافات النسقية.

يطبق معيار هيلبرت $\|\cdot\|_H$، إذ يحول الفرق بين النسق الناتج وبين نقطة الثبات إلى مقدار هندسي قابل للقياس والمقارنة، يتميز مجالات هيلبرت بأنه يسمح بقياس المسافات والزوايا بين المتجهات داخل مجال مجرد، لذلك فإن الاختلاف بين الأنساق يتحول إلى قيمة رياضية دقيقة يمكن مقارنتها وتحليلها وفق قوانين الهندسة الدالية، حيثُ يصبح الناتج النهائي هو مقدار الانتظام الحقيقي الذي حققه النسق داخل النظام الرياضي الكلي.

هكذا تتحول هذه المعادلة من مجرد تركيب رمزي إلى قانون رياضي شامل، حيث يبدأ بتحديد مجال البحث ومن ثم يجمع التاريخ الكامل للنظام ثم ينقيه من المؤثرات العابرة، أي بعدها يتم إعادة تركيب جميع تحولاته في بنية واحدة، مما يساعد على قياس مقدار اقترابه من نقطة الثبات المرجعية، يؤدي الى استخراج النسق الأمثل باعتباره الحل الذي يحقق أعلى درجة من التكامل والاتزان وأدنى درجة من الانحراف داخل المجال الرياضي للنموذج ككل.

(- 2 -)

نقطة بداية النظام

$$\Gamma_{\mathfrak{M}} = \mathcal{K}_{\mathfrak{M}} \circ \mathcal{A}_{\mathfrak{M}}$$

تمثل هذه المعادلة نقطة البداية الفعلية للنظام، لأنها تعرف الآلية التي يتولد بها النسق قبل دخوله في أي عملية تحول لاحقة، إذ يؤدي المؤثر (Γ) وظيفة التوليد المرجعي، بينما ينتج البنية الأولية للنظام من خلال اقتران المرجعية الثابتة (K) بآليات الإدراك (A)، حيث يمثل المؤثر (∘)تركيبًا وظيفيًا يجعل المرجعية تنتقل من مستوى (الإمكان) إلى مستوى (التكوين الفعلي).

من ثم فإن النسق يتولد من انتظام العلاقة الرياضية بينهما، حيث تصبح هذه العلاقة المصدر الأول لجميع البنى اللاحقة التي سيتكون منها النظام.

(- 3 -)

التطور الداخلي للنظام

$$\Phi_{\mathfrak{M}} = \exp\left(\int_{t_0}^{t} \mathcal{V}_{\mathfrak{M}}(\tau)\, d\tau \right)$$

تمثل هذه المعادلة قانون التطور الداخلي للنظام بعد اكتمال مرحلة التكوين، إذ يعبر المؤثر (Φ) عن الحركة المستمرة التي يخضع لها النسق، بينما يمثل $\nu_{(\tau)}$ معدل التحول اللحظي الذي

يحدد سرعة تغير النظام عند كل لحظة زمنية، يقوم التكامل بجمع جميع معدلات التحول داخل مسار واحد متصل، مما يجعل التاريخ الكامل للنظام جزءًا من بنيته الرياضية.

أما الدالة الأسية تجعل هذا التراكم قانونًا للنمو المتصل، إذ تصبح كل حالة جديدة امتدادًا مباشرًا لجميع الحالات السابقة، ولذلك فإن التطور في هذا النموذج ليس انتقالًا متقطعًا وإنما عملية تراكمية مستمرة تخضع لقانون رياضي واحد.

(- 4 -)

إعادة تركيب النظام

$$\Xi_{\mathfrak{M}} = \bigotimes_{i=1}^{n} \mathcal{B}_i^{(\mathfrak{M})}$$

تمثل هذه المعادلة مرحلة إعادة تركيب النظام بعد اكتمال تطوره الرياضي، يؤدي المؤثر (Ξ) وظيفة بناء البنية الكلية من خلال جميع الأبعاد الأساسية (B_i) التي يتكون منها النسق، حيث يحدد المؤشر (i) ترتيب كل بعد، بينما يحدد (n) العدد الكلي لهذه الأبعاد,

يستعمل الضرب التنسوري (⊗) بدلًا من الجمع الرياضي، لأن المقصود ليس ضم العناصر بعضها إلى بعض ، أي ان الغاية هو توليد مجال بنيوي جديد تظهر فيه خصائص كلية ناشئة لا توجد في أي عنصر منفرد، لذلك فإن النسق يصبح منظومة مترابطة تحكمها العلاقات الداخلية أكثر مما تحكمها العناصر الجزئية.

(- 5 -)

الاتزان الدينامي للنظام

$$\Sigma_{\mathfrak{M}} = \exp\left(\int_{t_0}^{t} \mathcal{S}_{\mathfrak{M}}(\tau)\, d\tau \right)$$

تمثل هذه المعادلة قانون الاتزان الدينامي للنظام بعد اكتمال بنيته، إذ يعبر المؤثر (Σ) عن إعادة تنظيم العلاقات الداخلية كلما تعرض النظام إلى تغير أو اضطراب، بينما يمثل $S(\tau)$ معدل إعادة تنظيم هذه العلاقات عبر الزمن، يقوم التكامل بتجميع جميع عمليات إعادة التنظيم، حيث يكون الاتزان نتيجة تراكم مستمر لا حالة جامدة.

أما الدالة الأسية تبين أن الاستقرار يزداد تدريجيًا كلما ازدادت قدرة النظام على إعادة ترتيب مكوناته الداخلية، وبذلك يصبح الاتزان خاصية دينامية ساعد على حفظ هوية النظام مع استمرار تطوره.

(- 6 -)

تحولات البنية الرياضية

$$\boldsymbol{\Delta}_{\mathfrak{M}} = \exp\left(\int_{t_0}^{t} \mathcal{H}_{\mathfrak{M}}(\tau)\, d\tau \right)$$

تمثل هذه المعادلة المرحلة التي ينتقل فيها النظام من البنية المجردة إلى صورته الخارجية، فقد يعبر المؤثر (Δ) عن التشكل البنيوي النهائي، بينما يمثل $H(\tau)$ معدل تحول البنية الداخلية إلى صورة حضارية أو مؤسسية عبر الزمن.

يجمع التكامل جميع مراحل هذا التحول في مسار واحد متصل، في حين توضح الدالة الأسية أن التشكل يتم بصورة تراكمية حتى يبلغ صورته النهائية، لذا فإن الواقع الخارجي يمثل النتيجة الطبيعية لجميع عمليات التكوين والتطور والتركيب والاتزان التي سبقته.

(- 7 -)

المرجعية النهائية

$$\boldsymbol{\Omega}^{\dagger} = \mathrm{Fix}\left(\exp\left[\int_{t_0}^{\infty} \boldsymbol{\Upsilon}(\tau)\, d\tau \right] \right)$$

مثلتّ هذه المعادلة الحالة المرجعية النهائية التي تنتهي إليها جميع التحولات داخل النموذج، فقد يشير الرمز ($\Omega^{\dagger}$) إلى نقطة الثبات الرياضية التي تصبح مرجعًا لقياس جميع الأنساق، بينما المؤثر (Fix) يعبر عن مجموعة النقاط التي لا تتغير بعد استمرار تطبيق التحويلات الرياضية عليها، حيث يمثل $\Upsilon(\tau)$ معدل الاقتراب من هذه الحالة المرجعية عبر الزمن، في حين يدل التكامل الممتد إلى اللانهاية على أن الوصول إليها لا يتحقق إلا بعد استنفاد جميع مراحل التطور الممكنة، ففي سياق أخر تبين الدالة الأسية إنَّ الاقتراب من نقطة الثبات يتم بصورة تراكمية متصلة حتى يبلغ النظام حالة يصبح فيها مستقرًا تحت تأثير جميع المؤثرات، ومن ثم

تصبح ($\Omega^{\dagger}$) المرجع الرياضي النهائي الذي تقاس إليه جميع الأنساق عند تطبيق المعادلة الكلية للنموذج.

لذا لا يمكن البرهنة على وحدة المرجعية إلا إذا أمكن أولاً تحديد (البنية الأكسيومية) التي تنتظم داخلها جميع مكونات الفكر الإسلامي، لأن كل نظام رياضي يفترض وجود مجموعة من المبادئ الأولية التي تسبق البرهان وتحدد طبيعة العلاقات الممكنة بين عناصره، ومن ثم فإن الفكر الإسلامي يعالج ليكُن نسقاً معرفياً مغلقاً من حيث المرجعية ومفتوحاً من حيث التحولات الداخلية، فقد يقتضي هذا البناء تأسيس النموذج الرياضي على قاعدة إدراكية تجعل المرجعية الإلهية ثابتاً أكسيومياً، بينما تصبح جميع عمليات الفهم والاجتهاد متغيرات دينامية قابلة للتحليل والقياس، وبذلك تنتقل المعرفة الإسلامية من مستوى الوصف التاريخي إلى مستوى التمثيل الرياضي بعد ان يعاد تعريف المفاهيم وفق وظائفها النسقية.

يصبح مفهوم النسق هو الإطار الإدراكي الذي تنتظم فيه جميع العلاقات بين (الوحي) و(العقل) و(الاجتهاد) و(القيم) و(السلوك) و(العمران)، حيث تُدرك جميع العناصر باعتبارها جزءاً من شبكة تحويلات مستمرة تخضع لقانون الانتظام العِلّي، بعد ان تستمد وجودها من وحدة الأصل المرجعي، ومن هنا فإن العلاقة بين (الوحي) و(العقل) تُفسر باعتبارها اقتراناً وظيفياً داخل نظام رياضي تكون فيه المرجعية الإلهية هي المصدر الثابت، بينما يمثل العقل المؤثر التحويلي الذي ينقل الثابت إلى صور متعددة من التطبيق الإنساني من غير أن يغير من بنيته الأصلية.

يؤدي ذلك إلى تعريف الفكر الإسلامي باعتباره مجالًا مجرداً يحتوي جميع الحالات الممكنة لتجليات المرجعية، حيث تمثل كل مدرسة أو حركة حالة رياضية داخل هذا المجال، إذ يكون انتقالها من حالة إلى أخرى خاضعاً لقوانين التحول النسقي، لذلك فإن الاختلاف يكون انتقالاً بين متجهات داخل مجال واحد ولا يصبح انتقالاً بين مرجعيات مستقلة، فقد تقتضي هذه الرؤية تحديد المتغيرات المؤسسة للنموذج، من خلال وضع التصنيف إلى متغيرات مرجعية تحفظ هوية النسق، وايضاً متغيرات دينامية تصف حركة النظام عبر الزمن ومتغيرات بنيوية تحدد طبيعة العلاقات الداخلية بين عناصره، يؤدي هذا التصنيف إلى إمكان بناء معادلات تصف تطور الفكر الإسلامي.

بعد تحديد المتغيرات تظهر المؤثرات الرياضية التي تتحكم في حركة النسق، إذ يعمل مؤثر التوليد على إنشاء (الحالة الأولية) ويعمل مؤثر التطور على توصيف (انتقالها الزمني)، بينما يتولى مؤثر التركيب (إعادة بناء العلاقات الداخلية)، ومن ثم يقيس مؤثر الاستقرار مقدار اتساق النظام مع مرجعيته، فقد يعبر مؤثر التشكل عن إسقاط هذا الاتساق على الواقع الحضاري حتى تنتهي جميع التحولات إلى نقطة ثبات مرجعية تمثل الصورة المثالية للنظام.

عند هذه المرحلة يكون الانتظام العِلّي مبدأً تفسيرياً عاماً، حيثُ يفسر الظواهر الفكرية بأنها حالات خاصة لقانون رياضي واحد، بعد ان يصبح اختلاف المدارس الإسلامية اختلافاً في درجات الاقتراب من نقطة الثبات لا اختلافاً في أصل المرجعية، يكون معيار التقييم هو مقدار الاتساق البنيوي الذي يحققه كل نسق مع البنية المرجعية العليا.

لذا فإن النموذج الرياضي الإسلامي على إعادة تنظيم المناهج الأصولية أو الكلامية داخل إطار أكسيومي موحد يجعل (البرهان الرياضي) امتداداً (للبرهان العقلي)، إذ يجعل العلاقات النسقية قابلة للقياس والتحليل والمقارنة، بينما يحول الفكر الإسلامي إلى منظومة إدراكية يمكن توصيفها بلغة النماذج الرياضية من غير أن تفقد خصوصيتها الشرعية أو الفلسفية، فضلًا عن ازدياد قدرتها على تفسير الوحدة الكامنة وراء التعدد التاريخي للحركات والمدارس الإسلامية.

(- 8 -)

الصيغة الرياضية التجريدية العليا

$$\mathfrak{N}_{\Omega}^{*} = \underset{\mathfrak{M} \subseteq \mathfrak{U}}{\arg\min} \left\| \mathbb{P}_{\mathfrak{M}} \left(\mathbf{\Gamma} \rightarrow \mathbf{\Phi} \rightarrow \mathbf{\Xi} \rightarrow \mathbf{\Sigma} \rightarrow \mathbf{\Delta} \right) - \Omega^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}}$$

تمثل هذه المعادلة الرياضية أعلاه الصيغة الرياضية التجريدية العليا للنموذج النسقي، إذ تنتقل فيها جميع المؤثرات التي سبق تعريفها من (المستوى التحليلي) إلى (المستوى التركيبي)، حيث تنصهر داخل قانون كلي واحد يختزل جميع التحولات النسقية في مؤثر رياضي جامع، ولهذا فإن وظيفة هذه المعادلة تقويم النسق بعد اكتمال بنائه وإصدار الحكم الرياضي النهائي على مقدار انتظامه الداخلي.

يشير الرمز ($\mathcal{N}^{*}\Omega$) إلى النسق الأمثل، وهو الذي يستخرجه النموذج بعد انتهاء جميع عمليات التوليد والتطور والتركيب والاتزان والتشكل، بعد ان يمثل البنية الرياضية التي تحقق أعلى مقدار

من الاتساق الداخلي وأدنى مقدار من الانحراف عن المرجعية العليا، إذ يدل الرمز $(\mathcal{N})$ على النسق بوصفه وحدة بنيوية متكاملة، بينما يربطه الرمز (Ω) مباشرة بالحالة المرجعية العليا، اما (*) يشير إلى أن هذا النسق هو (الحل الأمثل) الناتج عن عملية التحسين الرياضي وليس مجرد أحد الحلول الممكنة داخل المجال المرجعي.

لهذا تبدأ المعادلة مباشرة بالمؤثر، الذي يتمثل في الآتي:

$$\arg\min_{M \subseteq U}$$

لأن الغاية الأساسية للنموذج هيَ البحث عن النسق الذي ينتج تلك القيمة، ليكُن الرمز (arg min) مؤثر التحسين البنيوي الذي يستخرج أفضل نسق ممكن، بينما يحدد القيد $(M \subseteq U)$ مجال هذا البحث، إذ يمثل الرمز (U) المجال المرجعي الكلي الذي يحتوي جميع الأنساق الممكنة، بينما يمثل الرمز (M) أي نسق جزئي داخل هذا المجال، وبذلك تصبح جميع الأنساق حالات رياضية تنتمي إلى مجال واحد، بينما يكون اختلافها اختلافًا في البنية الداخلية لا اختلافًا في أصل المرجعية، يؤدي هذا القيد وظيفة إبستمولوجية لأنه يمنع المقارنة بين أنظمة لا تنتمي إلى الإطار المرجعي نفسه.

بعد تحديد مجال التحسين يظهر المؤثر $(\mathbb{P}\mathfrak{m})$، وهو الذي يمثل المؤثر التركيبي الكلي للنظام، فهو الذي يختزل جميع المؤثرات السابقة داخل تحويل رياضي واحد، فقد تصبح عمليات التوليد والتطور والتركيب والاتزان والتشكل مندمجة في بنية تشغيلية موحدة، لذلك فإن $(\mathbb{P}\mathfrak{m})$ يعبر عن الهوية الرياضية الكاملة للنسق بعد اكتمال جميع تحولاته ويجسد الصورة النهائية لسلوكه البنيوي، ومن ثم يعرض المؤثر $(\mathbb{P}\mathfrak{m})$ بنيته الداخلية من خلال التسلسل الرياضي الآتي:

$$\Gamma \rightarrow \Phi \rightarrow \Xi \rightarrow \Sigma \rightarrow \Delta$$

تمثل قانون الاعتماد البنيوي الذي يحكم النظام كله، إذ يشير المؤثر (Γ) إلى مرحلة التوليد المرجعي، وهي التي تنشأ فيها البنية الأولية للنسق ثم ينتقل النظام إلى المؤثر (Φ) الذي يمنح تلك البنية خاصية الحركة والتطور داخل الزمن النسقي، ومن ثم يعمل المؤثر (Ξ) على إعادة تركيب جميع العلاقات الناتجة عن الحركة داخل مجال بنيوي جديد، ومن ثم يتولى المؤثر (Σ)

إعادة تنظيم تلك العلاقات والمحافظة على اتزانها الداخلي مع استمرار التحولات، بعدها يبلغ النظام مرحلته النهائية بواسطة المؤثر (Δ) الذي يحول البنية المجردة إلى صورة نسقية متحققة، لهذا فإن الأسهم تعبر عن السببية الرياضية التي تجعل كل مؤثر نتيجة للمؤثر السابق وشرطًا لازمًا للمؤثر اللاحق.

بعد اكتمال جميع هذه التحولات يقارن الناتج بالحالة المرجعية العليا $(\boldsymbol{\Omega}^{\dagger})$ ، لأن قيمة النسق تتحدد بمقدار اقترابه من نقطة الثبات وتمثل $(\Omega^{\dagger})$ الحالة الرياضية التي تبلغ عندها جميع المؤثرات أقصى درجات الاتساق الداخلي وأدنى درجات الانحراف البنيوي، لذلك فهي تشير إلى تمثيل المرجع الرياضي المجرد الذي تقاس إليه جميع الأنساق داخل النموذج، ومن ثم يتحول الفرق بين النسق المنتج وبين نقطة الثبات إلى مقدار هندسي بواسطة المعيار $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$، إذ يشير الرمز $\mathcal{H}$ إلى مجال هيلبرت الذي يسمح بقياس المسافات بين البنى المجردة، بينما يحول المعيار $\|\cdot\|$ الفرق بين النسق وبين الحالة المرجعية إلى قيمة هندسية قابلة للقياس والتحليل، وبذلك ينتقل مفهوم الانتظام من كونه وصفًا فكريًا إلى كونه خاصية رياضية كمية، لذا يمكن التعبير عنها وفق قوانين المجالات المتجهية والهندسة الدالية.

عند اكتمال هذه العملية يعود مؤثر التحسين، المتمثل في الآتي:

$$\arg\min_{M \subseteq U}$$

يختار من جميع الأنساق الموجودة داخل المجال المرجعي ذلك النسق الذي يحقق أصغر مسافة عن $(\boldsymbol{\Omega}^{\dagger})$، وبذلك تصبح النتيجة النهائية نتيجة داخلية تستنبط من قوانين النموذج نفسه ولا تفرض عليه من خارج بنيته الرياضية، حيث يكون النسق الأمثل هو النسق الذي استطاع أن يحول جميع عمليات (Γ) و (Φ) و (Ξ) و (Σ) و (Δ) إلى أعلى درجة ممكنة من الانتظام البنيوي.

لهذا فإن هذه المعادلة تمثل القانون الختامي للنموذج الرياضي لأنها تجمع داخل بنية واحدة مؤثر التحسين، الآتي:

$$\arg\min_{M \subseteq U}$$

بينما مثلتّ مجالات البحث (U) والمؤثر التركيبي ($\mathbb{P}_{\mathfrak{M}}$) مسار التحول الآتي:

$$\Gamma \to \Phi \to \Xi \to \Sigma \to \Delta$$

لتكُن نقطة الثبات ($\Omega^{\dagger}$)، وفي ذات السياق فأن معيار القياس هو $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$، بعدها تكون جميع عناصر النموذج جزءًا من قانون تجريدي واحد، يهدف الى تحويل الانتظام من مفهوم فلسفي عام إلى بنية رياضية قابلة للتحليل والقياس والتحسين، أي وفق منطق صارم تحكمه نظرية المؤثرات والمجالات المجردة.

أولاً: الأسس المعرفية للنموذج الرياضي في الفكر الإسلامي

مثلّ البناء الرياضي في الفكر الإسلامي نسق معرفي يخضع لبنية داخلية تمتلك قوانين حاكمة وعلاقات ثابتة ومؤثرات منتظمة، حيث تجعل حركة الفكر قابلة للتحليل الرياضي والتجريد البنيوي، لذا فإن النمذجة الرياضية تكشف عن البنية الكامنة التي تضبط العلاقات بين الوحي والعقل والاجتهاد والواقع ضمن نظام معرفي واحد، فقد ينطلق هذا التصور من أن كل نسق معرفي لا يُمكن لهُ اكتساب الصفة العلمية ما لم يمتلك مجالاً مرجعيا ثابتا ومجموعة من المتغيرات وقوانين للتحول ومعايير لقياس الاتساق، لذلك فإن الفكر الإسلامي يمتلك جميع هذه المقومات لأن يشكل الوحي المرجع المطلق، بينما يشكل العقل أداة الاشتقاق والاستنباط وتشكل الخبرة التاريخية مجال تحقق النسق داخل الواقع، فقد يصبح الفكر الإسلامي بنية رياضية مجردة يمكن تمثيلها بواسطة مجالات ومؤثرات ومتجهات وتحويلات تخضع جميعها لمنطق واحد يحكم عملية الانتظام الداخلي.

تفترض النمذجة الرياضية أن المرجعية الإلهية تمثل الثابت الأكسيومي، وهو الذي لا يخضع للتحول، بينما تمثل عمليات الفهم والاجتهاد والتطبيق المتغيرات الدينامية التي تتحرك داخل حدود ذلك الثابت، لهذا فإن جميع الاختلافات الفكرية تصبح اختلافات في مواضع المتغيرات داخل المجال المرجعي، حيث يتحول الاختلاف من كونه انقطاعا معرفيا إلى كونه تغيرا رياضيا

في حالة النظام، فقد يؤسس هذا التصور لمبدأ الاتساق النسقي الذي يجعل كل عنصر معرفي مرتبطا بالعناصر الأخرى بعلاقات وظيفية، فقد تنتظم فلا تستقل العقيدة عن المعرفة، إذ تنتظم مع المعرفة والقيم والسلوك لتشكل الحضارة، من خلال البنية السلوكية داخل شبكة مترابطة من المؤثرات الرياضية، حيث يؤدي تغير أي عنصر إلى إعادة توزيع العلاقات داخل النظام كله مع المحافظة على وحدة المرجعية العليا.

المعرفة الإسلامية داخل هذا النموذج تعرف بأنها حالة رياضية داخل مجال معرفي، حيث تتحرك وفق مؤثرات محددة وتخضع لتحويلات متتابعة حتى تبلغ درجة معينة من الانتظام، إذ يكون كل نسق فكري متجها معرفيا يمكن تحديد موقعه وقياس مقدار اتساقه وتقدير درجة اقترابه من الحالة المرجعية العليا بواسطة أدوات رياضية مجردة، لذا فإن الأساس المعرفي للنموذج الرياضي يقوم على إعادة بناء العلاقات الداخلية للفكر الإسلامي في صورة بنية تجريدية، بعد ان تجعل الانتظام خاصية رياضية قابلة للتمثيل والقياس والتحليل، حيث يصبح الفكر الإسلامي نظاما معرفيا يمتلك بُنية رياضية داخلية وقوانين بنيوية وآليات تحول ومعايير اتزانه ضمن إطار رياضي تجريدي، يسعى للمحافظة على ثبات المرجعية مع تفسير تنوع الاجتهادات داخلها وفق منطق نسقي صارم.

١. مفهوم النسق في الفكر الإسلامي

يعرف النسق في هذا النموذج باعتباره بنية رياضية مجردة تتكون من مجموعة من المؤثرات المترابطة، حيث تخضع لقانون داخلي يحكم علاقاتها ويحدد مسار تحولها حتى تبلغ حالة الاتساق البنيوي، ولهذا فإن النسق الذي يرمز إليه بالرمز (M) يمثل حالة رياضية داخل المجال المرجعي الكلي (U)، حيث يصبح وجوده مرتبطا بانتمائه إلى هذا المجال من خلال العلاقات التي تربطه ببقية الأنساق الموجودة داخله، ومن ثم فإن اختلاف الأنساق يعني اختلاف البنية الداخلية لكل نسق وطريقة انتظام مكوناته ضمن المجال المرجعي الواحد، فقد يبدأ تشكل النسق عندما يخضع للمؤثر التركيبي $(\mathbb{P}_{\mathfrak{M}})$ الذي يمثل الهوية الرياضية الكلية للنظام، إذ يُعيد تنظيم جميع عناصره داخل بناء واحد متماسك، فقد تغدو المعرفة والعقيدة والقيم والسلوك والعمران أجزاء متداخلة في بنية واحدة، يكون معنى كل عنصر مستمدا من موقعه داخل النظام الكلي، ولهذا

فإن $(\mathbb{P}, \mathfrak{m})$ يمثل القانون البنيوي الذي يمنح النسق وحدته الداخلية ويحول مكوناته المتعددة إلى كيان رياضي واحد قابل للتحليل والقياس، وهذا ما يظهر في انتظام البنية الداخلية لهذا المؤثر من خلال المسار الرياضي، الآتي:

$$\Gamma \to \Phi \to \Xi \to \Sigma \to \Delta$$

حيث يعبر المؤثر (Γ) عن مرحلة التوليد المرجعي التي تستخرج البنية الأولية للنسق من المرجعية العليا، نجده ينتقل النظام إلى المؤثر (Φ) الذي يمنح تلك البنية خاصية الحركة والتطور داخل الزمن المعرفي، بعدها يتولى المؤثر (Ξ) إعادة تركيب العلاقات التي نشأت أثناء الحركة داخل مجال بنيوي جديد، بهدف ان يعمل المؤثر (Σ) على إعادة تنظيم هذه العلاقات والمحافظة على اتزانها الداخلي، من اجل ان يبقى النسق محتفظا بانتظامه أثناء التحولات ثم يبلغ النظام مرحلته النهائية بواسطة المؤثر (Δ) الذي يحول البنية المجردة إلى صورة متحققة في الواقع الفكري والاجتماعي والحضاري، وبهذا يصبح كل مؤثر نتيجة رياضية للمؤثر السابق وشرطا بنيويا للمؤثر اللاحق فلا يمكن تجاوز أي مرحلة دون أن يختل النظام بأكمله.

بعد اكتمال جميع هذه التحولات يقاس النسق من خلال مقدار اقترابه من الحالة المرجعية العليا، وهي التي يرمز إليها بالرمز $(\Omega^{\dagger})$ والتي تمثل نقطة الثبات الرياضية للنموذج، إذ تعبر هذه الحالة عن أعلى درجة ممكنة من الاتساق الداخلي وأدنى درجة من الانحراف البنيوي، ومن ثم تصبح القيمة العلمية لأي نسق مرتبطة بمقدار قربه من هذه الحالة المرجعية، ولكي يتحول هذا القرب إلى قيمة قابلة للقياس يخضع النسق للمعيار الرياضي $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$ داخل مجالات هيلبرت $(\mathcal{H})$، حيث تتحول العلاقة بين النسق وبين الحالة المرجعية إلى مسافة رياضية مجردة، لذلكَ يمكن تحليلها وفق قوانين المجالات المتجهية، يؤدي هذا المعيار وظيفة معرفية دقيقة؛ لأنه ينقل مفهوم الانتظام من المجال الوصفي إلى المجال الرياضي ويجعل الاتساق خاصية قابلة للمقارنة بين جميع الأنساق ضمن قانون واحد.

عند انتهاء عملية القياس يعمل مؤثر التحسين، الممثل في الآتي:

$$\arg\min_{M \subseteq U}$$

وظيفته الأساسية استقراء جميع الأنساق المنتمية إلى المجال المرجعي (U)، عن طريق استخراج النسق الذي يحقق أصغر بعد عن الحالة المرجعية ($\Omega^{\dagger}$)، عندئذ يظهر النسق الأمثل الذي يرمز إليه بالرمز ($\mathcal{N}^{*}\Omega$) باعتباره النتيجة الرياضية النهائية للنموذج، وهذا الرمز يدل على الحالة التي بلغت أعلى مستوى من الانتظام الداخلي نتيجة تحقق التوافق الكامل، أي بين مؤثرات التوليد والتطور والتركيب والاتزان والتشكل داخل النسق نفسه، وعلى هذا الأساس يتحول مفهوم النسق في الفكر الإسلامي من مفهوم (وصفي) يعتمد على التصنيف التاريخي إلى مفهوم (رياضي تجريدي) يعتمد على قوانين البنية والتحول والاتزان والقياس، حيث يكون كل نسق تمثيلا رياضيًا لمسار معرفي يمكن تحديد موقعه داخل المجال المرجعي وقياس مقدار انتظامه وتحليل علاقاته مع بقية الأنساق، يحدث وفق قانون رياضي موحد يحكم جميع الحالات داخل النموذج النسقي العام ويجعل معيار الحكم، فهو درجة الاتساق البنيوي وليس مجرد الانتماء التاريخي أو الوصف المذهبي.

من الخصائص الجوهرية للنسق أنه يمتلك خاصية الإغلاق المرجعي، إذ يبقى النسق محكوما بالمجال المرجعي (U) مهما تنوعت تحولاته الداخلية، لذلك فإن جميع عمليات التوليد التي يمثلها المؤثر (Γ)، إذ يعمل على اعادة تشكيل البنية الداخلية داخل المجال المرجعي نفسه ، بذلك يصبح الإغلاق المرجعي قانونا رياضيا يمنع خروج النسق عن حدوده الأكسيومية ويحافظ على وحدته المنطقية، فقد يمتلك النسق كذلك خاصية الاستمرارية البنيوية، إذ يتحرك بصورة متصلة داخل المجال النسقي، لذلك يعبر المؤثر (Φ) عن تدفق مستمر يجعل كل حالة جديدة امتدادا رياضيا للحالة السابقة فلا ينشأ الانقطاع إلا إذا انهارت البنية الداخلية للنظام نفسه.

يتميز النسق بخاصية الترابط الداخلي، إذ تعمل عناصره بشكل ترتبط جميعها بعلاقات وظيفية متبادلة، لذا فإن إعادة تركيب البنية بواسطة المؤثر (Ξ) تعني إنشاء مجال جديد تكون فيه العلاقات أهم من العناصر نفسها، يكون تغير أي عنصر سببا في إعادة توزيع جميع العلاقات داخل النظام، فقد يمتلك النسق أيضا خاصية التوازن الدينامي، إذ يتحقق من خلال إعادة تنظيم الحركة نفسها، ولهذا يؤدي المؤثر (Σ) وظيفة المحافظة على الاتزان مع استمرار التحولات فيصبح الثبات نتيجة لتنظيم التغير وليس لإلغائه.

يتصف النسق بخاصية القدرة على التشكل، لأن البناء الرياضي ينتقل إلى صور معرفية وسلوكية واجتماعية وحضارية، ولذلك يمثل المؤثر (Δ) عملية إسقاط البنية المجردة على الواقع بحيث يصبح الواقع صورة هندسية للبنية الداخلية للنظام، ومن خصائص النسق كذلك قابلية القياس، إذ تتحول إلى مقدار رياضي يقاس بالنسبة إلى الحالة المرجعية($\Omega^{\dagger}$) بواسطة المعيار $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$، فقد تغدو جميع الأنساق قابلة للمقارنة داخل مجال رياضي موحد دون الحاجة إلى معايير خارجية.

كما يتميز النسق بخاصية الاقتصاد البنيوي، إذ يميل دائما إلى تحقيق أكبر قدر من الاتساق بأقل عدد ممكن من التحولات، حيث تتجه جميع المؤثرات إلى تقليل التعقيد غير الضروري والمحافظة على البنية الأكثر انتظاما، يصبح النسق الأمثل هو الذي يحقق أعلى مقدار من الكفاءة البنيوية بأدنى مقدار من الانحراف، ناهيك عنهُ يمتلك النسق كذلك خاصية الثبات الأكسيومي، إذ تبقى مسلمات المرجعية ثابتة في جميع مراحل التحول بينما تتغير صور الفهم والاجتهاد داخل حدود هذه المسلمات، لذلك فإن الحركة تقع في مستوى المتغيرات ولا تقع في مستوى الأكسيومات المؤسسة للنظام، وهذا ما يجعلهُ يتصف النسق بخاصية التقارب الحدودي، إذ إن جميع التحولات الرياضية التي تمر بها البنية تتجه تدريجيا نحو الحالة المرجعية ($\Omega^{\dagger}$)، ومن ثم يكون النسق الأمثل الحالة الحدية، فهي التي يزداد عندها الاتساق الداخلي حتى يقترب من القيمة المثلى ($\mathcal{N}^{*}\Omega$) التي تستخرجها المعادلة الكلية بوصفها الحل الرياضي الأعلى للنموذج النسقي كله.

٢. العلاقة الرياضية بين الوحي والعقل

ففي هذا النموذج تعرف العلاقة بين الوحي والعقل بأنها "نظاما رياضيا مركبا يقوم على مبدأ الانتظام العلي"، إذ يمثل الوحي المجال الأكسيومي الذي يحدد ثوابت النظام، بينما يمثل العقل منظومة المؤثرات التي تعمل داخل تلك الثوابت لإنتاج البنية المعرفية، ومن ثم فإن الوحي والعقل يشكلان مستويين مختلفين داخل البنية الرياضية نفسها، حيث يحدد (الأول) شروط الإمكان، بينما يحدد (الثاني) قوانين الاشتغال الداخلي.

على هذا الأساس يصبح المجال المرجعي (U) الحقل الرياضي الذي يحتوي جميع صور التفاعل الممكنة بين (الوحي) و(العقل)، فلا يعمل العقل خارج هذا المجال ولا يتحول الوحي إلى معرفة عملية؛ إلا من خلال العمليات التي يجريها (العقل) داخل حدوده المرجعية، ولذلك فإن العلاقة بينهما علاقة بنيوية متبادلة يحكمها نظام رياضي مغلق يحافظ على ثبات المرجعية مع استمرار الحركة المعرفية، يبدأ هذا النظام بالمؤثر (Γ) الذي يمثل عملية التوليد المرجعي، إذ تتحول المعطيات الوحيية من مستوى (الثبوت) إلى مستوى (الإدراك المنظم)، ينظم انتقال المرجعية إلى البنية العقلية، حيث يكون العقل أداة لإظهار الإمكانات الكامنة في المرجعية وليس مصدرا لإنشاء مرجعية أخرى، ومن ثم فإن وظيفة (Γ) هي تحقيق التوافق الرياضي بين (ثبات الوحي) و(دينامي) الإدراك.

ينتقل النظام إلى المؤثر (Φ) الذي يمنح البنية المتولدة خاصية الحركة والتطور، حيث تكون المعرفة قابلة للنمو وإعادة التنظيم كلما تغيرت شروط الواقع والزمن، لذا فإن حركة العقل تمثل تغيرا في موضع النسق داخل المجال المرجعي مع بقاء الثوابت الأكسيومية محفوظة، لذلك فإن التطور يعبر عن تغير في البنية الرياضية ولا يعبر عن تغير في أصل المرجعية، عندما تتعدد نتائج الاجتهاد، لذا يعمل المؤثر (Ξ) على إعادة تركيب العلاقات بينها داخل بنية رياضية واحدة، إذ تتحول إلى شبكة مترابطة يخضع كل عنصر فيها لتأثير العناصر الأخرى، يصبح العقل أداة لإعادة تنظيم العلاقات بين المعاني الوحيية وفق قانون بنيوي يحافظ على الاتساق الداخلي للنظام.

ثم يؤدي المؤثر (Σ) وظيفة الاتزان النسقي، إذ يمنع النظام من الانحراف الناتج عن الإفراط في التفسير العقلي أو الجمود على ظاهر النص، لأن كلا الطرفين إذا انفصل عن الآخر فقد النظام انتظامه الداخلي، ولهذا يعيد (Σ) توزيع العلاقات بين الوحي والعقل بصورة تجعل الحركة العقلية منضبطة بالثوابت المرجعية، بما يجعل المرجعية قابلة للحضور المستمر في الواقع المتغير، وبعد تحقق الاتزان يتحول النظام بواسطة المؤثر (Δ) إلى بنية حضارية متحققة، تنتقل (المعرفة) من مستوى (الإدراك) إلى مستوى (الفعل) ومن مستوى (النظر) إلى مستوى (العمران)، تظهر آثار العلاقة الرياضية بين الوحي والعقل في بناء القيم والمؤسسات والسلوك والنظم الاجتماعية، بذلك يصبح الواقع نفسه تمثيلا رياضيًا لدرجة الانتظام التي تحققت داخل النسق.

عند اكتمال جميع هذه العمليات تقاس العلاقة بين الوحي بمقدار اقترابها من الحالة المرجعية ($\Omega^{\dagger}$)، التي تمثل نقطة الثبات العليا للنظام، إذ تعبر هذه الحالة عن أعلى درجة ممكنة من الانسجام بين ثبات الوحي وفاعلية العقل، ومن ثم يصبح كل اجتهاد حالة رياضية يمكن قياس مقدار انتظامها بالنسبة إلى هذه النقطة المرجعية، يحدث هذا القياس داخل مجال هيلبرت $\mathcal{H}$ بواسطة المعيار $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$، حيث تتحول العلاقة بين الوحي والعقل إلى مسافة رياضية قابلة للتحليل، تكون البنية التي تحقق أقل مسافة عن ($\Omega^{\dagger}$) هي البنية الأكثر انتظاما والأعلى اتساقا تعني أن جميع الاجتهادات، لذا تصبح قابلة للتقويم وفق معيار رياضي موحد يميز بين درجات انتظامها الداخلي.

ولهذا يعمل مؤثر التحسين، الممثل ادناه:

$$\arg\min_{M \subseteq U}$$

اختيار النسق الذي يحقق أصغر مقدار من الانحراف عن الحالة المرجعية، تكون النتيجة هي النسق الأمثل ($\mathcal{N}^*_{\Omega}$) الذي يجسد أعلى درجة من التكامل بين الوحي والعقل داخل مجال المرجعي الواحد، وعلى هذا الأساس تتحول العلاقة بين الوحي والعقل من (قضية كلامية) أو (فلسفية) إلى (نظام رياضي تجريدي)، حيث تخضع لقوانين التوليد والتطور والتركيب والاتزان والتشكل والقياس، حيث يصبح الوحي أصل النظام الأكسيومي، بينما يكون العقل مؤثره التشغيلي، تكون المعرفة الناتجة صورة رياضية لانتظام العلاقة بين الثابت والمتغير داخل بنية نسقية واحدة، لذا يمكن نمذجتها وتحليلها وفق قانون رياضي صارم دون أن يفقد أي من الوحي أو العقل وظيفته الجوهرية داخل النظام المعرفي الإسلامي.

ينبثق هذا النموذج على افتراض أن العلوم الإسلامية مفاده "إن كل علم يمتلك بنية داخلية تتكون من عناصر وعلاقات وقوانين تحكم انتظام هذه العناصر"، لذا فإن بنية العلم وآلية اشتغاله وقانون انتظامه الداخلي؛ ولهذا تكون النمذجة الرياضية أداة لإعادة بناء العلاقات النسقية التي تحكم (العلوم الإسلامية) دون أن تمس حقيقتها الشرعية أو تغير طبيعة مصادرها أو تستبدل مرجعيتها الإلهية بمنطق رياضي مستقل.

يقوم هذا التصور على أن الوحي يمثل المصدر الأكسيومي الأعلى الذي تنطلق منه جميع العلوم الإسلامية، إذ يشكل مجموعة المسلمات المرجعية التي تستمد مشروعيتها من النموذج، لذلك يصبح لمجال المرجعي (U) الإطار الرياضي الكلي الذي يحتوي جميع صور المعرفة الإسلامية الممكنة، حيث لا توجد عقيدة خارج هذا المجال ولا يوجد فقه خارج حدوده ولا يوجد تفسير أو حديث أو أصول أو مقاصد أو أخلاق أو تصوف خارج نظامه المرجعي، ولهذا فإن مجال (U) يمثل المجال الرياضي الذي تتحدد داخله جميع العلاقات الممكنة بين العلوم الإسلامية ويجعلها أجزاء لنظام معرفي واحد.

انطلاقا من هذا المجال تظهر الأنساق الجزئية التي يرمز إليها بالرمز (M)، حيث يمثل كل نسق صورة رياضية لعلم معين أو مدرسة علمية أو بناء اجتهادي داخل المجال المرجعي الكلي، تكون قيمة النسق ناتجة عن مقدار انتظامه مع النظام الكلي، ولهذا فإن العقيدة والفقه والتفسير والكلام والفلسفة الإسلامية والتصوف وأصول الفقه تعامل في هذا النموذج بأنها متجهات معرفية تتحرك داخل مجال واحد، لأنها تخضع للقوانين الرياضية نفسها مع اختلاف بنيتها الداخلية.

يبدأ تشكل كل نسق بواسطة المؤثر (Γ) الذي يمثل عملية التوليد المرجعي، إذ يتحول النص من كونه معطى ثابتا إلى بنية معرفية قابلة للاشتغال، فقد يحول هذا المؤثر المرجعية الى صورة قابلة للإدراك العلمي، لذا فإن جميع العلوم الإسلامية تبدأ من العملية الرياضية نفسها مهما اختلفت موضوعاتها، لأن نقطة الانطلاق المرجعية الإلهية ويصبح (Γ) هو القانون الذي ينظم انتقال الثابت إلى المعرفة دون أن يفقد الثابت هويته المرجعية.

يتحرك النسق بواسطة المؤثر (Φ) الذي يمنح المعرفة خاصية الدينامية، لا سيما إنَّ العلوم الإسلامية عرفت مسارا متصلا من (التفسير) و(الاستنباط) و(الاجتهاد) و(المراجعة) و(إعادة التقعيد)، ولذلك فإن (Φ) يمثل معدل التطور الداخلي للنظام، حيث تتحرك المعرفة داخل الزمن مع بقاء المرجعية ثابتة، يصبح اختلاف العصور واختلاف البيئات واختلاف المدارس صورا متعددة لحركة النسق داخل المجال المرجعي نفسه.

عندما تتعدد نتائج الاجتهاد وتتراكم المعارف يعمل المؤثر (Ξ) على إعادة تركيبها داخل بنية واحدة، إذ لا يسمح النموذج بأن تبقى النتائج متناثرة، لأن المعرفة التي لا ترتبط بعلاقات داخلية

تتحول إلى معلومات منفصلة لا إلى علم منظم، لذلك يُعيد (Ξ) بناء العلاقات بين (العقيدة) و(أصول الفقه) و(التفسير) و(الفقه) و(الحديث) و(المقاصد) و(الأخلاق)، حيث يكون جميع العلوم أجزاء لشبكة معرفية واحدة، حيث يتغير فيها كل عنصر بتغير بقية العناصر مما يجعل انتظام العلاقات أهم من كثرة المفردات نفسها.

بعد اكتمال عملية التركيب يتولى المؤثر (Σ) المحافظة على الاتزان الداخلي للنظام، إذ إن كل منظومة معرفية معرضة لظهور تعارضات ظاهرية أو انحرافات منهجية أو توسعات غير منضبطة، لذلك يعمل هذا المؤثر على إعادة توزيع العلاقات بين مكونات النسق بصورة تحافظ على انسجامه الداخلي، لذا لا يطغى النص على مقاصده ولا يهيمن العقل على المرجعية، وايضًا لا ينفصل الفقه عن العقيدة ولا تنعزل الأخلاق عن التشريع ولا تصبح المقاصد بديلا عن الأدلة، ليكُن تحقق الاتزان باعتباره نتيجة لإعادة تنظيم العلاقات.

ينتقل النسق بواسطة المؤثر (Δ) من المجال (النظري) إلى المجال (الحضاري)، لأن المعرفة الإسلامية تكتمل عندما تتحول إلى عمران إنساني، تتحول العقيدة إلى هوية ويتحول الفقه إلى نظام تشريعي وتتحول الأخلاق إلى ممارسة اجتماعية وتتحول المقاصد إلى سياسات عامة، بهدف تحول الفكر إلى حضارة، مما يجعل الواقع الخارجي الصورة الرياضية للبنية الرياضية الكامنة داخل النسق.

من ثم فإن العلوم الإسلامية كلها تكون خاضعة لمسار رياضي واحد يبدأ بالتوليد المرجعي (Γ)، بعدها ينتقل إلى التطور الدينامي (Φ) ثم إلى إعادة التركيب (Ξ) ثم إلى إعادة الاتزان (Σ)، بعدها يؤدي الى التشكل الحضاري (Δ)، فهذا التسلسل يمثل قانونا وجوديا يحكم انتقال المعرفة من أصلها المرجعي إلى صورتها الحضارية، مما يجعل كل مرحلة نتيجة ضرورية للمرحلة السابقة وشرطا لازما للمرحلة اللاحقة.

بعد اكتمال هذه التحولات ينتقل الحكم إلى القياس الرياضي، حيث تقارن البنية الناتجة بالحالة المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$)، فهي تمثل نقطة الثبات الأكسيومية للنظام، لأنها تعبر عن أعلى درجات الاتساق الممكن بين المرجعية والمعرفة والواقع، لذلك فإن ($\Omega^{\dagger}$) تمثل الحد الرياضي الأعلى الذي تتجه إليه جميع الأنساق داخل المجال المرجعي، إذ يتم هذا القياس داخل مجال هيلبرت

$\mathcal{H}$ بواسطة المعيار $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$، يعمل الذي تحويل الفرق بين النسق والحالة المرجعية إلى مسافة رياضية، يصبح من الممكن قياس مقدار انتظام العقيدة وقياس مقدار انتظام الفقه وقياس مقدار انتظام أصول الفقه وقياس مقدار انتظام التفسير بالطريقة الرياضية نفسها، أي باعتبار دون إلغاء خصوصية أي علم، لأن موضوع القياس يمثل اعلى درجات الاتساق البنيوي التي حققها النسق.

عندما تصبح جميع الأنساق قابلة للقياس يعمل مؤثر التحسين، الآتي:

$$\arg\min_{M \subseteq U}$$

من أجل استخراج النسق الذي يحقق أصغر مقدار من الانحراف عن $(\Omega^{\dagger})$، إذ يبحث عن النسق الذي استطاع أن يحول جميع عمليات (Γ) و (Φ) و (Ξ) و (Σ) و (Δ) إلى أعلى درجة من الانتظام الداخلي، وبذلك يظهر النسق الأمثل $(\mathcal{N}^{*}\Omega)$، ليكُن النتيجة الطبيعية للقانون الرياضي نفسه.

ومن كُل ذلكَ تكون النمذجة الرياضية للعلوم الإسلامية انتقالا من دراسة العلوم بوصفها موضوعات منفصلة إلى دراستها بوصفها نظاما معرفيا موحدا تتحكم فيه قوانين كلية باعتبارها ثابتة. حيث يصبح من الممكن تحليل جميع العلوم الإسلامية وفق منطق البنية والعلاقات والتحولات والاتزان والقياس دون المساس بمرجعيتها الوحيية أو خصوصيتها المنهجية، لذا تتحول النمذجة الرياضية إلى أداة معرفية، لأنها تكشف النظام العميق الذي يحكم إنتاج المعرفة الإسلامية وتطورها وتفاعلها وتكاملها داخل مجال مرجعي واحد، فقد يخضع لقانون نسقي جامع يجعل وحدة العلوم الإسلامية نتيجة ضرورية لوحدة المرجعية الإلهية، خاصة إنَّ وحدة البنية الرياضية التي تنتظم داخلها جميع عمليات المعرفة.

ثانيا: ماهية الأكسيوميا في الفكر الإسلامي

مثّل الافتراض أكسيومي من اعتبار الفكر الإسلامي " بناء رياضي مجرد تنتظم داخله جميع الحالات المعرفية الممكنة وفق قوانين بنيوية ثابتة"، ولهذا فإن نقطة الانطلاق في بناء النموذج

تبدأ بتحديد المجال الكلي الذي يحتويها جميعا، فقد يمنحها مشروعيتها المعرفية ويحدد حدود حركتها وإمكانات تحولها، فقد يعرف هذا المجال بالرمز (U)، ليكُن تعبيرًا عن المجال المرجعي الأعلى الذي تنتمي إليه جميع البنى الفكرية الإسلامية، إذ يتميز هذا المجال بأنه مغلق مرجعيا ومفتوح بنيويا، فهو مغلق لأن جميع مكوناته تستمد مشروعيتها من الوحي، لذا لا يمكن لأي نسق أن يخرج عن هذا الإطار مع بقائه جزءا من الفكر الإسلامي، إذن هو مفتوح لأن هذا المجال يسمح بعدد كبير من صور الاجتهاد والتفسير والاستنباط وإعادة البناء، مع التأكيد على عدم انهيار وحدته المرجعية، بذلك تصبح وحدة المرجعية نتيجة لبنية المجال نفسه.

يترتب على هذا التعريف إن كل نسق يرمز إليه بالرمز (M)، يمثل نقطة أو متجها أو حالة رياضية داخل المجال الكلي (U)، لذلك فإن اختلاف الأنساق يعني اختلاف المواضع التي تشغلها، فهذه الأنساق داخل البنية الرياضية الواحدة ويصبح التعدد الفكري، لتكُن ذات خاصية رياضية ناتجة عن تعدد الإحداثيات داخل المجال المرجعي.

يرتكز على مبدأ أن جميع التحولات الفكرية لا بد أن تبقى معرفة داخله، لهذا فإن كل مؤثر من المؤثرات الأساسية (Γ) و (Φ) و (Ξ) و (Σ) و (Δ) يعمل داخل (U)، مما يسمح عدن تجاوز حدوده، لأن تجاوز المجال يعني الانتقال إلى نظام مرجعي آخر، لذا يفقد النموذج وحدته الداخلية، لذلك فإن المجال يمثل الشرط الرياضي الضروري لإمكان عمل جميع المؤثرات النسقية، لأن من الخصائص الأكسيومية لهذا المجال أنه يمتلك خاصية الاتساق الداخلي، إذ تخضع جميع عناصره لقانون مرجعي واحد، فقد توجد أنساق متعددة تتحرك وفق القانون البنيوي نفسه ولهذا يصبح الاختلاف اختلافا في مقدار الانتظام.

يمتلك المجال كذلك خاصية الاستمرارية الرياضية؛ لأن الحركة الفكرية تتم من خلال التحولات المتدرجة، لذلك فإن انتقال أي نسق من حالة إلى أخرى يخضع للمؤثر (Φ) الذي يجعل جميع الحالات مترابطة داخل مسار معرفي متصل، وفي ذات السياق يمنع انقطاع العلاقة بين المراحل المختلفة للنظام، كما يتميز المجال بخاصية القابلية للتركيب، إذ إن جميع الأنساق الموجودة داخله تستطيع أن تدخل في علاقات بنيوية جديدة يعيد المؤثر (Ξ) تنظيمها بصورة مستمرة،

حيث تتشكل شبكات معرفية أكثر تعقيدا وأكثر قدرة على تفسير الواقع دون أن تفقد ارتباطها بالمرجعية الأكسيومية العليا.

يحافظ المجال على توازنه بواسطة المؤثر (Σ)، حيث يمل على تنظيم العلاقات، أي كلما ظهرت انحرافات أو اضطرابات داخلية، مما يجعل جميع التحولات خاضعة لقانون الاتزان النسقي الذي يحافظ على بقاء المجال في حالة انتظام دائم، عندما تنتقل البنية الفكرية إلى الواقع يعمل المؤثر (Δ) على إسقاط الخصائص الرياضية إلى المجال الحضاري، بعدها تتحول العلاقات المجردة إلى مؤسسات وقيم وسلوك ونظم اجتماعية، يصبح الواقع امتدادا رياضيًا للبنية الكامنة داخل (U)، بذلك يكون أحدهما صورة رياضية للآخر، بالرغم إن التعريف الأكسيومي لهذا المجال لا يكتمل إلا بوجود الحالة المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$)، فهي التي تمثل نقطة الثبات المطلقة داخل النظام، فهي تمثل الحد الذي تنتظم بالنسبة إليه جميع الحالات الممكنة، وبهذا تصبح جميع الأنساق قابلة للقياس بحسب مقدار اقترابها أو ابتعادها عن ($\Omega^{\dagger}$) دون أن يؤدي ذلك إلى إلغاء تعددها البنيوي.

قياس داخل مجال هيلبرت $\mathcal{H}$ بواسطة المعيار $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$، حيث تتحول العلاقة بين كل نسق وبين الحالة المرجعية إلى مسافة رياضية مجردة، فقد يصبح الانتظام خاصية رياضية قابلة للتحليل والمقارنة، فقد يكون المجال الأكسيومي نفسه قابلا لوصف جميع حالات الفكر الإسلامي، من خلال قانون واحد دون الحاجة إلى إنشاء مجال مستقل لكل علم أو لكل مدرسة، عندما تصبح جميع الأنساق ممثلة داخل (U) وقابلة للقياس بالنسبة إلى ($\Omega^{\dagger}$) يعمل مؤثر التحسين السباق:

$$\arg\min_{M \subseteq U}$$

من خلال استخراج النسق الذي يحقق أعلى درجات الاتساق الداخلي وأقل مقدار من الانحراف المرجعي، يؤدي الى ظهور النتيجة في صورة ($\mathcal{N}^{*}\Omega$) لتمثل النسق الأمثل داخل المجال الأكسيومي، لأنها تعبر عن الحالة الرياضية التي بلغت أقصى درجات الانتظام الممكنة وفق قوانين النموذج، بهدف تأسيس البنية الرياضية (الأولى) التي تنشأ منها جميع الأنساق، مما يجعل المجال المرجعي (U) الأصل الذي تنتظم داخله جميع عمليات التوليد (Γ) والتطور (Φ)

والتركيب (Ξ) والاتزان (Σ) والتشكل (Δ) والقياس بالنسبة إلى ($\Omega^{\dagger}$)، ففي النهاية يكون الفكر الإسلامي كله نظاما رياضيا تجريديا موحدا تحكمه أكسيومات ثابتة وتفسره قوانين نسقية عامة، مع التركيز على عدم الإخلال بثراء الاجتهاد أو تنوع البنى الفكرية داخله.

١. الحالات النسقية

يتحرك الفكر الإسلامي داخل مجال رياضي مجرد؛ إذ يحتوي جميع الحالات النسقية الممكنة التي يمكن أن يبلغها النظام أثناء عملية التوليد والتطور والتركيب والاتزان والتشكل، ولهذا فإن مجال الحالات النسقية يمثل الحقل البنيوي الذي تتحدد داخله جميع المواضع الرياضية، إذ يُمكن أن يشغلها أي نسق فكري داخل المجال المرجعي الكلي (U)، مما يجعل كل نسق يرمز إليه بالرمز (M) حالة رياضية داخل هذا المجال، يكتسب هذا المجال من موضعه البنيوي داخل شبكة العلاقات التي تحكم النظام كله، لذلك فإن اختلاف الأنساق يفسر باعتباره اختلافا في الإحداثيات الرياضية التي تشغلها تلك الأنساق داخل مجال الحالات، يكون الانتقال من نسق إلى آخر انتقالا بين حالتين داخل المجال نفسه فهو لا يمثل انتقالا من مرجعية إلى مرجعية أخرى.

يمتلك مجالات الحالات النسقية خاصية الشمول البنيوي، لأنه يحتوي جميع الصور الممكنة للفكر الإسلامي سواء كانت في مرحلة (التكوين) أو في مرحلة (التطور) أو في مرحلة (الاستقرار)، لذلك فإن كل حالة فكرية تظهر داخل التاريخ الإسلامي، حيث تكون نقطة معرفة داخل هذا المجال، إذ يمكن تحليلها وربطها ببقية الحالات وفق القوانين نفسها دون الحاجة إلى إنشاء نظام مستقل لكل مدرسة أو لكل اتجاه فكري، يتسم هذا المجال بخاصية الاستمرارية الرياضية، إذ توجد داخله ترابط جميع الحالات بعضها ببعض بواسطة مسارات تحول مستمرة، لهذا يصبح المؤثر (Φ) القانون الرياضي الذي ينظم انتقال النسق من حالة إلى حالة أخرى، فضلا المحافظة على الاتصال البنيوي بين جميع المراحل، ليكون التطور الفكري سلسلة تحويلات متصلة تخضع لقانون واحد.

كما يتميز مجال الحالات بخاصية التولد الداخلي؛ لأن كل حالة جديدة تنشأ من حالة سابقة بواسطة المؤثر (Γ)، فهو الذي ينظم عملية انتقال المرجعية إلى صورة معرفية جديدة، بذلك

يصبح التغير الفكري نتيجة لإعادة تنظيم العلاقات الداخلية داخل المجال، عندما تتعدد الحالات داخل المجال يعمل المؤثر (Ξ) على إعادة تركيب العلاقات بينها، حيث تتحول الحالات الفردية إلى شبكة نسقية مترابطة، لذا يكون فيها كل موضع رياضي مؤثرا في بقية المواضع، فقد يكون المجال كله بنية دينامية متماسكة تتبادل فيها الحالات التأثير بصورة مستمرة، لذلك فإن قيمة أي حالة لا تستمد من استقلالها وإنما من موقعها داخل البنية الكلية.

حيثُ يتولى المؤثر (Σ) المحافظة على اتزان مجال الحالات، ذلك بإعادة تنظيم العلاقات كلما ظهرت حالات ابتعاد أو اضطراب داخل النسق، إذ يعيد توزيع البنية بصورة تجعل جميع الحالات قابلة للاستمرار داخل النظام المرجعي، أي من دون أن يتحول التنوع إلى تفكك أو يتحول الاختلاف إلى انهيار بنيوي ويصبح الاتزان نتيجة مباشرة لإعادة تنظيم العلاقات بين الحالات المختلفة، عندما تبلغ الحالات درجة كافية من الانتظام ينتقل أثرها بواسطة المؤثر (Δ) إلى الواقع الحضاري، بعدها تتحول المواضع الرياضية داخل المجالات إلى مؤسسات وقيم وأنماط سلوك وبنى اجتماعية، يكون الواقع الخارجي انعكاسا مباشرا للهندسة الداخلية التي تحكم مجال الحالات النسقية، خاصة إنَّ الأصل البنيوي الذي تنتج عنه جميع الصور الحضارية للفكر الإسلامي.

حيث لا تكون جميع الحالات متساوية في مقدار انتظامها، لأن النموذج يفترض وجود حالة مرجعية عليا يرمز إليها بالرمز ($\Omega^{\dagger}$)، فقد تمثل نقطة الثبات الرياضية للنظام وتتجه إليها جميع الحالات بدرجات مختلفة، ولهذا تصبح كل حالة داخل المجال يُمكن ان تقاس بالنسبة إلى هذه النقطة المرجعية، يصبح مقدار انتظامها معبرا عنه بمقدار قربها أو بعدها عن ($\Omega^{\dagger}$) دون أن يؤدي ذلك إلى إلغاء خصوصيتها البنيوية، بينما يتم هذا القياس داخل مجال هيلبرت $\mathcal{H}$ بواسطة المعيار $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$، حيث تتحول كل حالة نسقية إلى متجه رياضي يمكن تحديد موقعه وقياس بعده وتحليل علاقاته مع بقية المتجهات داخل المجال نفسه، يكون الاختلاف بين الأنساق اختلافا نسقيًا في المواضع والاتجاهات.

عندما تكون جميع الحالات ممثلة داخل هذا المجال وقابلة للقياس من خلال مؤثر التحسين، الآتي:

$$\arg\min_{M \subseteq U}$$

يعمل على استخراج الحالة التي تحقق أقل مقدار من الانحراف عن ($\Omega^{\dagger}$)، تظهر النتيجة في صورة النسق الأمثل ($\mathcal{N}^{*}\Omega$)، فهو الذي يمثل أعلى درجات الانتظام النسقي الممكنة داخل المجال، إذ يدل على الحالة الرياضية التي استطاعت أن تحقق أكبر مقدار من الاتساق بين جميع مؤثرات النظام

تمثل مجالات الحالات النسقية البنية الرياضية التي تحتوي جميع الإمكانات الفكرية المشروعة داخل المرجعية الإسلامية، يكون الإطار الذي تتحرك فيه عمليات التوليد (Γ) والتطور (Φ) والتركيب (Ξ) والاتزان (Σ) والتشكل (Δ) حتى تنتهي جميعها إلى القياس بالنسبة إلى ($\Omega^{\dagger}$) واستخراج ($\mathcal{N}^{*}\Omega$)، ليكُن باعتباره الحد الرياضي الأعلى للانتظام النسقي داخل الفكر الإسلامي، وهذا المجال الأساس الرياضي الذي يقوم عليه النموذج الرياضي بأكمله، لأنه يحول الفكر الإسلامي من مجموعة تصنيفات تاريخية إلى منظومة حالات رياضية مترابطة، وفي ذات السياق تخضع لقانون تجريدي واحد يمكن تفسيره وتحليله وقياسه وفق منطق رياضي صارم.

يمكن صياغته على النحو الآتي:

نموذج (١)

$$\mathcal{S}_{t+1} = \Gamma\left(\mathcal{S}_t, \mathcal{R}, \mathcal{C}, \mathcal{E}\right)$$

تمثل ($\boldsymbol{\mathcal{S}_{\mathrm{t}}}$) الحالة النسقية عند الزمن المعرفي (t)، بينما تمثل ($\boldsymbol{\mathcal{S}_{\mathrm{t+1}}}$) الحالة النسقية الجديدة الناتجة عن عملية التوليد ، فقد يشير المؤثر (Γ) إلى المؤثر التوليدي الكلي للنظام، أما ($\boldsymbol{\mathcal{R}}$) فإنها تمثل المرجعية الوحيية الثابتة، حيث يمثل ($\boldsymbol{\mathcal{C}}$) البناء العقلي والاجتهادي، أما ($\boldsymbol{\mathcal{E}}$) يمثل المجال الواقعي الذي تظهر فيه المشكلات والأسئلة الحضارية.

يبين هذا النموذج أن النسق الإسلامي ناتج عن اقتران أربعة عناصر، تتمثل في (المرجعية) و(العقل) و(الحالة النسقية السابقة) و(الواقع التاريخي)، لذلك فإن كل حالة جديدة تكون امتدادا

بنيويا للحالة السابقة مع بقائها منضبطة بالمرجعية الإلهية، إذ يصبح التاريخ الفكري سلسلة من التحولات الرياضية المتصلة التي يمكن تمثيلها داخل مجال واحد.

إذ يُمكن بيان عملية التوليد الرياضي، من خلال الصيغة الرياضية الآتية:

نموذج (٢)

$$\mathcal{S}_{t+1} = \Gamma\left(\mathcal{R} \otimes \mathcal{C} \otimes \mathcal{E}\right) + \Phi\left(\mathcal{S}_t\right)$$

ففي هذا النموذج يمثل الضرب التنسوري (⊗) عملية التفاعل البنيوي بين (المرجعية) و(العقل) و(الواقع)، حيث يمثل المؤثر (Φ) استمرارية الحركة النسقية عبر الزمن، إذ يصبح كل نسق جديد نتيجة للبنية السابقة.

من اجل ربط النموذج مباشرة بمعادلتك الكبرى، لذا يُمكن اشتقاق النموذج التوليدي الرياضي في الصورة الرياضية الآتية:

نموذج (٣)

$$\mathcal{M}_{t+1} = \Delta \circ \Sigma \circ \Xi \circ \Phi \circ \Gamma\left(\mathcal{M}_t\right)$$

يمثل هذا النموذج قانون التوليد النسقي الكامل؛ إذ يبدأ النسق بالحالة $(\boldsymbol{\mathcal{M}}_{\mathrm{t}})$ ثم يخضع إلى التوليد المرجعي (Γ) ثم إلى التطور الدينامي (Φ) ثم إلى إعادة التركيب البنيوي (Ξ) ثم إلى إعادة الاتزان (Σ) ثم إلى التشكل الحضاري (Δ) لينتج النسق الجديد $(\boldsymbol{\mathcal{M}}_{\mathrm{t+1}})$، بذلك تصبح جميع التحولات التي تتضمنها معادلتك الأساسية سلسلة توليدية واحدة يحكمها قانون رياضي متصل.

يعتبر هذا النموذج الأساس الرياضي، فهو الذي يفسر كيف تتولد الحالات النسقية داخل المجال المرجعي (U) قبل أن تخضع للقياس النهائي، حيث تتم العملية بواسطة المعادلة الكبرى ($\mathcal{N}^*\Omega$)، لذلك فإنه يمثل قانون التكوين النسقي، بينما تمثل المعادلة الأساسية قانون تقويم النسق واختيار الحالة المثلى، يؤدي الجمع بينهما إلى اكتمال البناء الرياضي للنظرية؛ إذ يفسر الأول كيفية نشوء النسق ويحدد الثاني معيار الحكم على درجة انتظامه.

٢. بناء متجهات الحالة الفكرية

يتكون الفكر الإسلامي من حالات معرفية مترابطة يمكن تمثيلها في صورة متجهات رياضية داخل مجال الحالات النسقية، إذ يصبح كل نسق فكري متجها يحمل مقدارًا واتجاهًا في الوقت نفسه، إذ يبين موقعها وعلاقاتها واتجاه تطورها داخل البنية الكلية للنظام.

حيثُ يُمكن التعبير عن متجه الحالة الفكرية بالصيغة الرياضية الآتية:

نموذج (٤)

$$\mathbf{V}_{\mathcal{M}} = \begin{bmatrix} A \\ F \\ Q \\ E \\ H \end{bmatrix}$$

حيث يمثل:

- ($\boldsymbol{\mathcal{V}}_{\mathrm{m}}$): انتظام العليَّة للمرجعية النهائية.
- (A): البنية العقدية.
- (F): البنية الفقهية.
- (Q): البنية القيمية.
- (E): البنية المعرفية الاجتهادية.

- (H): البنية الحضارية.

يمثل المتجه الصورة الرياضية الكاملة للحالة الفكرية داخل النسق، إذ تعبر عن أبعاد متداخلة تتحدد قيمة كل واحد منها من خلال علاقته ببقية الأبعاد, وبذلك يكون الاختلاف بين الأنساق اختلافا في مقدار كل مركبة واتجاهها داخل المتجه، لذلك قد يشترك نسقان في المرجعية مع اختلاف متجهاتهما الفكرية، حيث تمثل نتيجة اختلاف طرائق التفسير والاستنباط وإعادة التركيب، إذ يصبح المتجه هو الهوية الرياضية للنسق وليس اسمه التاريخي.

يتحرك هذا المتجه داخل المجال المرجعي (U) بصورة مستمرة من دون ثبات، لأن كل اجتهاد جديد وكل تحول اجتماعي، ليكُن كل تطور معرفي يؤدي إلى تغير اتجاهه أو مقداره، لذلك تصبح الحركة الفكرية حركة متجهات أكثر منها كحركة أفكار منفصلة، مما ينتج عنها تشكيل تاريخ إسلامي من خلال سلسلة من التحولات المتجهية المتصلة التي يمكن تحليلها رياضيا.

لذا؛ فإن النموذج يفترض وجود قانون (توليدي أول)، حيثُ يفسر كيفية نشوء متجه الحالة الفكرية من (المرجعية) و(العقل) و(الواقع)، إذ يُمكن تمثيل ذلك بالصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج (٥)

$$\mathbf{V}_{t+1} = \Gamma(\mathbf{V}_t \otimes \mathbf{R} \otimes \mathbf{C})$$

يمثل $(\mathbf{V}_t)$ متجه الحالة السابقة، بينما يمثل $(\mathbf{V}_{t+1})$ المتجه الناتج بعد عملية التوليد، أما **(R)** فقد مثلّ متجه المرجعية الوحيية، حيثُ يمثل **(C)** متجه الإدراك والاجتهاد، أما المؤثر (Γ) فيمثل قانون التوليد الذي يعيد بناء العلاقات بين هذه المتجهات، فقد يولد منها حالة فكرية جديدة ويبين هذا النموذج أن كل متجه جديد يمثل امتدادا رياضيا للحالة السابقة بعد تفاعلها مع المرجعية والإدراك.

ثم يفترض النموذج وجود قانون (توليدي ثانٍ)، إذ يُفسر كيفية تطور المتجه بعد (تشكله الأولي)، حيث يخضع بصورة متتابعة لجميع المؤثرات النسقية، إذ يُمكن تمثيل ذلك بالصيغة الرياضية الآتية:

نموذج (٦)

$$\mathbf{V}_{t+1} = \Delta \circ \Sigma \circ \Xi \circ \Phi\left(\mathbf{V}_t\right)$$

مثلّ المؤثر (Φ) حركة المتجه داخل الزمن المعرفي، بينما يمثل (Ξ) إعادة تركيب جميع مركباته الداخلية، لتكُن وظيفة (Σ) إعادة اتزانه البنيوي، أما (Δ) هي انتقاله إلى صورته الحضارية، إذ يبين هذا النموذج أن تطور الحالة الفكرية، إذ يتم بإعادة تشكيل البنية الكلية للمتجه حتى يكتسب اتجاها جديدا أكثر انتظاما.

عندما تتحرك جميع المتجهات داخل المجال النسقي فإنها تدخل في علاقات رياضية متعددة، فقد تتقارب إذا تشابهت بنيتها الداخلية وقد تتباعد إذا اختلفت آليات اشتغالها، وقد تتقاطع إذا اشتركت في بعض المركبات دون غيرها، ولهذا فإن العلاقة بين الأنساق بمنطق الزوايا والمسافات والاتجاهات داخل المجال الرياضي، يصبح التقارب الفكري خاصية رياضية يمكن قياسها كما يمكن قياس التباعد النسقي، كما أن كل متجه يحتفظ بهويته البنيوية مهما تغير موضعه داخل المجال، لأن التغير يقع في مقدار المركبات أو في اتجاهها ولا يقع في أصل انتمائها إلى المجال المرجعي، لذلك تبقى جميع المتجهات منتمية إلى المجال (U) ما دامت المرجعية الوحيية حاضرة في بنيتها الداخلية.

وعندما تبلغ المتجهات نهاية مسارها النسقي تقاس جميعها بالنسبة إلى الحالة المرجعية ($\Omega^{\dagger}$)، لا سيما داخل مجال هيلبرت $\mathcal{H}$ بواسطة المعيار $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$، إذ تتحول كل حالة فكرية إلى متجه قابل للقياس الرياضي، يكون مقدار انتظامها معبرا عنه بالمسافة الفاصلة، بينها وبين نقطة الثبات المرجعية، إذ يقوم على مقدار الاتساق البنيوي الذي حققه المتجه عبر جميع مراحل تطوره

لذا، عند تطبيق مؤثر التحسين، لممثل في الآتي:

$$\arg\min_{M \subseteq U}$$

حيثُ يستخرج النموذج المتجه الذي يحقق أقل مسافة عن ($\Omega^{\dagger}$)، تظهر النتيجة في صورة ($\mathcal{N}^{*}\Omega$) باعتبارها النسق الذي استطاع أن يحول جميع مركبات متجهه الفكري إلى أعلى درجات الانسجام الداخلي وأقصى درجات الانتظام المرجعي، بذلك تصبح متجهات الحالة الفكرية الأساس الرياضي، فقد يمكن من خلاله تفسير نشوء الأنساق وتطورها ومقارنتها وتحليلها داخل نموذج رياضي تجريدي واحد يحكمه منطق المتجهات والتحويلات البنيوية.

لأن متجه الحالة الفكرية يمثل إعادة تعريف فلسفية لطبيعة الفكر نفسه، إذ إن الفكر في هذا النموذج يُفهم باعتباره بنية اتجاهية تمتلك (مبدأ الحركة) و(مبدأ الغاية) في آن واحد، وعليه فكل متجه يحمل داخله أصلا مرجعيا ومسارا تحويليا ونقطة يقصدها، لذلك فإن حقيقة النسق تكمن في اتجاه انتظام تلك المكونات داخل المجال المرجعي، يصبح الاتجاه خاصية وجودية للنظام قبل أن يكون خاصية رياضية للمتجه.

ومن ثم فإن اختلاف المتجهات لا يفسر على أساس اختلاف الحقائق المرجعية، لأن المرجعية ثابتة داخل المجال (U)، فقد يُفسر على أساس اختلاف قوانين الإسقاط الإدراكي التي تتحول بها المرجعية إلى بناء معرفي، لذلك فإن التعدد الفكري ينشأ من تعدد صور التمثل العقلي للوحي، فقد يصبح كل متجه صورة رياضية خاصة لعملية إدراك واحدة تتحرك داخل المجال المرجعي المشترك.

يترتب على ذلك أن قيمة المتجه تحدد بمقدار انتظام العلاقات الداخلية بين مكوناته، لأن النظام قد يمتلك كما كبيرا من المعرفة مع ضعف في الترابط البنيوي؛ وقد يمتلك كما أقل مع درجة أعلى من الاتساق، ولهذا فإن النموذج يقيس بناء المعرفة، مما يجعل الانتظام مقدما على التراكم، لأن البنية المنظمة أكثر قدرة على إنتاج المعرفة من البنية المكدسة، كما أن المتجه لا يمثل حالة جامدة، لأن كل مركبة من مركباته تؤثر في بقية المركبات بصورة مستمرة، لذلك فإن أي تغير في البنية العقدية يعيد تشكيل البنية الفقهية، كما يعيد تشكيل البنية القيمية والمعرفية

والحضارية، حيث يكون النسق وحدة عضوية متكاملة يستحيل فيها عزل جزء عن بقية الأجزاء دون أن يتغير شكل المتجه كله، لذا يكون الفكر الإسلامي نظاما مترابطا تحكمه علاقات الاعتماد المتبادل لا علاقات التجاور الموضوعي، لهذا فإن حركة المتجه تمثل انتقالا في درجات الانتظام، إذ إن كل تحول معرفي يعيد تحديد موضع النسق بالنسبة إلى الحالة المرجعية ($\Omega^{\dagger}$)، فكلما ازداد الاتساق الداخلي اقترب المتجه من نقطة الثبات، أي كلما ازداد التناقض البنيوي ابتعد عنها، بذلك تكون الحركة الفكرية حركة اقتراب أو ابتعاد عن الانتظام المرجعي.

من الناحية الفلسفية فإن المتجه يحول مفهوم الهوية من مفهوم (ثابت) إلى مفهوم (دينامي)، لأن هوية النسق تتحدد بالقانون الذي يحكم تحوله عبر الزمن، لذلك تصبح الهوية استمرار الانتظام وليست استمرار الصورة الخارجية، فقد يصبح النسق هو ذاته ما دام محافظا على قانونه البنيوي وإن تغيرت أشكاله التاريخية، حيثُ يكشف هذا التصور أن الفكر الإسلامي يتطور عن طريق إعادة تنظيم المتجهات داخل المجال نفسه، لذلك فإن كل إصلاح فكري حقيقي يبدأ بإعادة توجيه اتجاه المتجه حتى يستعيد انتظامه مع المرجعية العليا، فقد يصبح الإصلاح عملية رياضي داخلية للعلاقات أكثر من كونه عملية استبدال للمضامين.

كما أن متجهات الحالة الفكرية تؤسس لإمكان بناء رياضي معرفي للفكر الإسلامي، لأن جميع الأنساق تتحول إلى متجهات قابلة للتحليل والمقارنة والتركيب والإسقاط والقياس، ومن ثم ينتقل الفكر من مستوى (الوصف الخطابي) إلى مستوى (البنية الرياضية) المجردة، حيثُ يكون بالإمكان تفسير العلاقات بين المدارس والاجتهادات، من خلال قوانين الاتجاه والمسافة والتحويل بدلا من الاقتصار على الوصف التاريخي أو الجدل الكلامي.

لهذا فإن متجه الحالة الفكرية يمثل في هذا النموذج الوحدة الرياضية الأساسية للفكر الإسلامي تماما، كما تمثل الجسيمات الأولية الوحدة الأساسية في الفيزياء، إذ تمثل الخلية الوحدة الأساسية في علم الأحياء، بعدها يكون كل نسق بنية متجهية تتحرك داخل مجال مرجعي واحد وتخضع لقوانين توليد وتحول وقياس واحدة، فقد تنتهي جميعها إلى التقويم بالنسبة إلى ($\Omega^{\dagger}$)، حيث يتحول الفكر الإسلامي بأكمله إلى منظومة رياضية تجريدية، وفي ذات السياق تتأسس على

وحدة المرجعية ووحدة القانون ووحدة المجال مع بقاء التنوع نتيجة طبيعية لاختلاف اتجاهات المتجهات داخل النظام الواحد.

٣. معيار هيلبرت للانتظام

يمثل معيار هيلبرت في هذا النموذج المرحلة النهائية التي تنتقل فيها البنية الفكرية من مستوى (الوصف الفلسفي) إلى مستوى (القياس الرياضي)، إذ إن جميع المؤثرات السابقة مثل (Γ) و (Φ) و (Ξ) و (Σ) و (Δ)، إذ تنتج نسقا متكاملا غير أن هذا النسق لا يمكن الحكم على مقدار انتظامه ما لم يوجد مجال رياضي يسمح بقياس موقعه بالنسبة إلى الحالة المرجعية العليا، لهذا يعتمد النموذج على مجال هيلبرت $\mathcal{H}$ باعتباره المجال الرياضي، فهوا الذي تتحول داخله الأنساق الفكرية إلى متجهات قابلة للقياس والتحليل والمقارنة.

يستعمل مجال هيلبرت ليكُن نموذجا معرفيًا يفسر كيفية انتظام المعرفة الإسلامية داخل بنية واحدة، إذ تتحول كل حالة نسقية إلى متجه معرفي يمتلك مقدارا واتجاها، حيثُ يصبح لكل نسق موقع محدد داخل المجال، مما يجعل الانتظام ذو خاصية رياضية يمكن التعبير عنها رياضيا دون أن يفقد الفكر طبيعته الفلسفية أو مرجعيته الوحيية.

يمثل معيار هيلبرت الصيغة التي تقيس مقدار اقتراب النسق من الحالة المرجعية العليا، وهذا ما يُمكن تمثيلهُ رياضيًا بالصورة الآتية:

نموذج (٧)

$$d_{\mathcal{H}} = \left\| \mathcal{M} - \Omega^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}}$$

حيث يمثل $(\boldsymbol{\mathcal{M}})$ النسق الفكري بعد اكتمال جميع تحولاته، بينما $(\Omega^{\dagger})$ تمثل الحالة المرجعية العليا، إذ يُعبر الرمز $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$ عن معيار هيلبرت، فهو الذي يحول الفرق البنيوي بين النسق والحالة المرجعية إلى مسافة الرياضية داخل المجال الرياضي، بعدها يصبح $(\mathrm{d}_{\mathcal{H}})$ مقدار

الانتظام الحقيقي للنظام فكلما اقتربت قيمة ($d_{\mathcal{H}}$) من الصفر ازداد الاتساق الداخلي للنسق، أي كلما ازدادت هذه القيمة دل ذلك على ازدياد مقدار الانحراف البنيوي عن الحالة المرجعية.

ومن ثم فإن معيار هيلبرت يعمل على قياس مقدار الاتساق البنيوي الداخلي للنظام بعد اكتمال تكوينه، لذلك فإن موضوع القياس هو البنية الرياضية للعلاقات، لأن النسق يتكون من منظومة مترابطة، لذا فإن معيار هيلبرت يقوم بقياس الصورة الكلية للمتجه النسقي، لذلك فإن أي تغير في أحد مكونات النسق يعيد تشكيل موضع المتجه كله داخل المجال، إذ ويؤدي إلى تغير المسافة الرياضية عن الحالة المرجعية ويصبح الانتظام نتيجة للعلاقات الكلية .

إذ يُمكن تمثيل هذه الرؤية من خلال النموذج الرياضي التوليدي، بهدف بيان كيفية تكون قيمة الانتظام الرياضي، وفق الآتي:

نموذج (٨)

$$d_{\mathcal{H}}^{(t+1)} = \left\| \Delta \circ \Sigma \circ \Xi \circ \Phi \circ \Gamma \left(\mathcal{M}_t \right) - \Omega^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}}$$

يُظهر هذا النموذج أن قيمة الانتظام تتولد بعد مرور النسق بجميع مراحل التوليد والتطور والتركيب والاتزان والتشكل ثم يقاس الناتج النهائي، أما بالنسبة إلى ($\Omega^{\dagger}$) داخل مجال $\mathcal{H}$، بذلك يكون معيار هيلبرت خاتمة لجميع المؤثرات السابقة.

كما يُبين النموذج التوليدي الرياضي الآتي صورة تطور الانتظام الرياضي عبر الزمن، وفق الآتي:

نموذج (٩)

$$\mathcal{M}_{t+1} = \mathcal{M}_t - \alpha \nabla d_{\mathcal{H}}$$

حيث يمثل (α) معامل التحسين النسقي، بينما يمثل($\alpha\nabla d\ \mathcal{H}$) تجاه الانحدار نحو تقليل المسافة عن الحالة المرجعية، إذ يبين هذا النموذج أن كل مرحلة من مراحل التطور تعيد توجيه النسق باتجاه زيادة الاتساق الداخلي حتى يقترب تدريجيا من ($\Omega^{\dagger}$)، لذلكَّ يكون التطور الفكري عملية تحسين بنيوي مستمرة.

من الناحية الفلسفية فإن معيار هيلبرت ينقل مفهوم الحقيقة النسقية من (الوصف الكيفي) إلى (الوصف البنيوي)، إذ يكون السؤال أي النسق يمتلك أعلى درجة من الاتساق الداخلي بين جميع مكوناته، مما يحول هذا المعيار الاختلاف الفكري إلى اختلاف في المسافات الهندسية داخل مجال واحد بدلا من اعتباره انقساما بين مجالات معرفية متعارضة، كما يكشف معيار هيلبرت أن الوحدة الفكرية تعني انتماء جميع المتجهات إلى المجال المرجعي نفسه مع اختلاف درجات قربها من الحالة المثالية، لهذا فإن التنوع يكون خاصية رياضية للنظام، مما يجعل الاختلاف قابلا للقياس والتحليل والتحسين داخل القانون الرياضي نفسه.

لهذا فإن معيار هيلبرت يمثل في هذا النموذج المعيار الرياضي الأعلى للانتظام، لأنه يحول جميع الأنساق الفكرية إلى متجهات قابلة للقياس داخل مجال $\mathcal{H}$، حيث يجعل الحالة المرجعية ($\Omega^{\dagger}$) مركزا رياضيًا لجميع عمليات التقويم، مما يحول عملية الحكم على الأنساق من الوصف الخطابي إلى القياس الرياضي المجرد، بذلك يكون الانتظام النسقي خاصية رياضية قابلة للتحليل والتحسين وفق قانون رياضي موحد، الهدف منه الربط بين الفلسفة الإسلامية ونظرية المجالات المتجهية الرياضية الدالية داخل نموذج تجريدي واحد.

تتجاوز أهمية معيار هيلبرت إلى تأسيس المبدأ المعرفي الذي يجعل الفكر الإسلامي قابلا لأن يتحول إلى نظام رياضي متكامل، لأن أي نموذج رياضي يحتاج إلى معيار كلي يستطيع من خلاله تقويم جميع التحولات التي تنتجها تلك المؤثرات، لذلك يمثل مجال $\mathcal{H}$ ومعيار $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$ الشرط المنطقي، فهو الذي يمنح النموذج وحدته الداخلية ويحول جميع عملياته إلى منظومة قابلة للتحليل والقياس، ومن ثم فإن معيار هيلبرت يؤدي وظيفة فلسفية تتجاوز القياس الرياضي، إذ إنه يعيد تعريف مفهوم الانتظام نفسه، لأن الانتظام في هذا النموذج يعني المحافظة على العلاقات الداخلية التي تحقق وحدة البناء المرجعي، لذلك قد تختلف الأنساق في صورها التاريخية وفي

اجتهاداتها الجزئية مع بقائها متقاربة رياضيا، إذا حافظت على مقدار مرتفع من الاتساق البنيوي، فقد يصبح الاختلاف قابلا للقياس بوصفه اختلافا في درجات الانتظام.

كما أن هذا المعيار يعيد بناء مفهوم الحقيقة النسقية، لأن الحقيقة داخل النموذج تُفسر باعتبارها حالة اقتراب مستمر من ($\Omega^{\dagger}$)، لذلك يكون النسق أكثر انتظاما، فكلما استطاع تقليل المسافة الرياضين بين بنيته الداخلية وبين الحالة المرجعية العليا، فقد يكون التطور الفكري عملية تحسين مستمرة لا عملية استبدال للمرجعيات، حيث يؤسس معيار هيلبرت لمبدأ التكامل بين الثبات والحركة، فهو أحد أهم المبادئ الفلسفية في النموذج، إذ تبقى ($\Omega^{\dagger}$) ثابتة بأنها نقطة مرجعية، بينما تتحرك جميع الأنساق داخل مجال $\mathcal{H}$ بصورة مستمرة، ومن ثم فإن الثبات هو ثبات المرجعية وتكون الحركة هي حركة الأنساق نحو تحقيق أعلى درجات الاتساق معها.

من الناحية المعرفية يحول معيار هيلبرت المعرفة الإسلامية من بنية (وصفية) إلى بنية (قياسية)، إذ يعد النسق متجها رياضيا يمتلك موقعا واتجاها ومقدارا داخل المجال المرجعي، بذلك تنتقل الدراسة من تحليل المضامين الجزئية إلى تحليل البنية الكلية التي تنتظم فيها تلك المضامين، حيثُ يكون الفكر الإسلامي قابلا للتمثيل الرياضي دون فقدان خصوصيته المنهجية، يؤدي هذا المعيار كذلك وظيفة توحيدية داخل النموذج، لأن جميع العلوم الإسلامية مهما اختلفت موضوعاتها تتحول في النهاية إلى متجهات داخل مجال واحد، إذ تدخل العقيدة والفقه وأصول الفقه والتفسير والحديث والمقاصد والأخلاق في نظام قياس موحد، بعدها يكون معيار $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$ اللغة الرياضية المشتركة، لذا يُمكن القول يُمكن من خلالها مقارنة هذه العلوم وتحليل مقدار انتظامها دون إخضاعها لمعايير خارجية.

يمنح معيار هيلبرت للنموذج خاصية الموضوعية؛ لأن الحكم على الأنساق يصدر من مقدار الاتساق البنيوي الذي يحققه النسق نفسه، لذلك ينتقل الحكم من المستوى الخطابي إلى المستوى البرهاني، بعدها يكون النموذج قادرا على تفسير الاختلاف وفق قانون رياضي واحد يخضع له الجميع، ومن جهة فلسفة العلم فإن معيار هيلبرت يمثل نقطة التحول التي تجعل النموذج الرياضي قابلا للاختبار الداخلي، لأن كل نظرية رياضية تحتاج إلى معيار يمكن بواسطته تقويم نتائجها، إذا كانت المؤثرات (Γ) و (Φ) و (Ξ) و (Σ) و (Δ) تمثل قوانين إنتاج النسق، فإن

معيار $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$ يمثل قانون الحكم على النسق بعد اكتمال إنتاجه، بذلك يصبح النموذج مكتمل الأركان، إذ يجمع بين قانون التكوين وقانون الحركة وقانون القياس داخل نسق منطقي واحد.

يكشف هذا المعيار أن **(الوحدة الإسلامية)** خاصية رياضية تنتج عن انتماء جميع الأنساق إلى مجال مرجعي واحد، ولهذا فإن التعدد يمثل تنوعا في اتجاهات المتجهات داخل المجال نفسه، يصبح معيار هيلبرت الأداة التي تكشف مقدار هذا التقارب أو التباعد بصورة مجردة بعيدا عن الأحكام الانطباعية، ومن ثم فإن أهمية معيار هيلبرت تتمثل في كونه الأساس الفلسفي الذي يمنح النموذج الرياضي شرعيته العلمية، لأنه يحول مفاهيم مثل الانتظام والتكامل والاتزان والتقارب والاختلاف من مفاهيم وصفية عامة إلى خصائص رياضية قابلة للبرهنة والتحليل، إذ يجعل جميع المؤثرات السابقة تنتهي إلى قانون قياسي واحد، إذ تتحدد في ضوئه قيمة كل نسق داخل المجال المرجعي.

لهذا يصبح معيار هيلبرت العمود الفقري للنموذج الرياضي كله، لأن جميع عمليات التوليد (Γ) والتطور (Φ) والتركيب (Ξ) والاتزان (Σ) والتشكل (Δ)، إذ تكتسب معناها النهائي من قياس نتائجها داخل مجال $\mathcal{H}$ بالنسبة إلى الحالة المرجعية $(\Omega^{\dagger})$، عندئذ يستطيع مؤثر التحسين، إذ تتمثل الآتي:

$$\arg\min_{M \subseteq U}$$

حيثُ استخراج النسق الأمثل $(\mathcal{N}^{*}\Omega)$ باعتباره النهاية الرياضية لجميع عمليات النموذج، بذلك يكون معيار هيلبرت الحلقة التي تربط بين فلسفة المعرفة الإسلامية والنمذجة الرياضية ونظرية الأنظمة في بناء تجريدي واحد متكامل.

ثالثا: متغيرات البناء الرياضي

يقوم كل نموذج رياضي على مجموعة من المتغيرات التي تمثل العناصر الأولية التي تتحرك داخلها قوانين النموذج، لأنها تتشكل من خلالها جميع العلاقات الرياضية، لهذا فإن بناء نموذج رياضي للفكر الإسلامي، حيثُ يسبقه تحديد أكسيومي لطبيعة المتغيرات التي تدخل في تلك

المعادلات، لأن صحة النتائج الرياضية تتوقف ابتداء على سلامة تعريف متغيراتها وحدودها ووظائفها داخل النسق.

يفترض هذا النموذج أن الفكر الإسلامي نظام دينامي تتفاعل داخله عناصر متعددة وفق قوانين ثابتة، لذلك فإن كل عنصر يدخل في بناء النموذج يجب أن يعرف بوصفه متغيرا رياضيا يمتلك مجالا محددا ووظيفة محددة وعلاقة محددة مع بقية المتغيرات، يكون تغير قيمة أي متغير سببا في إعادة تشكيل النظام كله، لأن النموذج يقوم على مبدأ الاعتماد البنيوي المتبادل بين جميع مكوناته.

ولهذا فإن المتغير الرياضي داخل النموذج، حيثُ يمثل حالة معرفية قابلة للتحول داخل المجال المرجعي (U)، إذ يكون كل متغير صورة رياضية لمكون من مكونات النسق الإسلامي، حيث يمكن تتبع أثره وتحليل تحوله وقياس علاقته ببقية المتغيرات دون إخراجه من الإطار المرجعي الذي يحكم النموذج بأكمله.

يُمكن التعبير عن مجموعة المتغيرات الأساسية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٠)

$$\mathbb{V} = \{\Gamma\ ,\ \Phi\ ,\ \Xi\ ,\ \Sigma\ ,\ \Delta\ ,\ \Omega^{\dagger}\}$$

حيث تمثل المجموعة ($\mathbb{V}$) البنية الأكسيومية لجميع متغيرات النموذج، إذ تمثل (Γ) متغير التوليد المرجعي، بينما تمثل (Φ) متغير الحركة الدينامي، أما (Ξ) متغير إعادة التركيب البنيوي، فقد تمثل (Σ) متغير الاتزان النسقي أما (Δ) متغير التشكل الحضاري، بينما تمثل ($\Omega^{\dagger}$) الحالة المرجعية العليا التي تتجه إليها جميع التحولات، إذ يصبح النموذج بأكمله حركة مستمرة لهذه المتغيرات داخل مجال واحد تحكمه قوانين رياضية موحدة.

ومن الناحية الفلسفية تعرف تعريفا وظيفيا، لأن قيمتها من الدور الذي تؤديه داخل النظام، ولهذا فإن المتغير لا يكتسب معناه إلا من موقعه داخل شبكة العلاقات التي تربطه ببقية المتغيرات ويصبح النظام هو الذي يمنح المتغير هويته، كما أن المتغيرات، لأن النموذج يفترض أن كل متغير يمثل مرحلة من مراحل التحول الكلي، لذلك فإن أي تغير في (Γ) يؤدي إلى تغير لاحق في (Φ) ثم في (Ξ) ثم في (Σ) ثم في (Δ)، إذ تنعكس آثار ذلك كله على مقدار الاقتراب من ($\Omega^{\dagger}$)، إذ يكون النموذج سلسلة مترابطة من التحولات الرياضية التي يخضع فيها كل متغير لقانون السببية البنيوية.

بيان هذه العلاقة يمكن بناء النموذج (التوليدي الأول)، تتمثل الصيغة الرياضية الآتية، هي:

نموذج (١١)

$$\mathbb{V}_{t+1} = \mathcal{F}\ (\mathbb{V}_t)$$

تمثل ($_t$) حالة جميع المتغيرات عند لحظة معرفية معينة، إذ تمثل ($\mathbb{V}_{t+1}$) حالتها الجديدة، خاصة بعد تطبيق المؤثر الكلي ($\boldsymbol{\mathcal{F}}$) الذي يجمع جميع قوانين التحول داخل النموذج، يبين هذا القانون أن المتغيرات، تتحول بوصفها منظومة مترابطة تنتقل من حالة كلية إلى حالة كلية أخرى.

يُمكن كذلك بناء نموذج (توليدي ثان) يوضح الاعتماد البنيوي بين المتغيرات، تتمثل في البناء الرياضي الآتي:

نموذج (١٢)

$$\mathbb{V} = \Gamma \circ \Phi \circ \Xi \circ \Sigma \circ \Delta$$

تمثل هذه الصيغة قانونا أكسيوميا يقضي بأن كل متغير يستمد إمكان عمله من المتغير، فهو الذي يسبقه ويهيئ الشروط اللازمة لعمل المتغير الذي يليه، بذلك يصبح النظام سلسلة متصلة من المؤثرات، كما أن هذا التعريف الأكسيومي يمنح النموذج خاصية الإغلاق البنيوي، لأن جميع المتغيرات تعمل داخل المجال المرجعي (U) ولا تستمد قوانينها من خارج النظام، لذلك تبقى جميع التحولات منضبطة بالمرجعية نفسها مهما تعددت صورها التاريخية أو اختلفت تطبيقاتها الواقعية، لذا يصبح تغير المتغيرات تغيرا داخليا في البنية لا تغيرا في أصل المرجعية.

من جهة فلسفة النمذجة فإن المتغيرات تمثل الأبجدية الرياضية للنموذج، لأن جميع المعادلات اللاحقة ليست سوى صور مختلفة للعلاقات التي تنشأ بينها، لذلك فإن التعريف الأكسيومي لهذه المتغيرات يسبق منطقيا كل عملية اشتقاق أو برهنة أو تحسين ويحدد الحدود التي يعمل داخلها النموذج دون أن يسمح بتجاوزها، كما أن هذا التعريف يجعل النموذج قابلا للتوسع، لأن أي متغير جديد لا يدخل إلى البنية، إلا إذا أمكن تعريفه أكسيوميا وربطه بعلاقة وظيفية مع بقية المتغيرات، بذلك يحافظ النموذج على اتساقه الداخلي مهما اتسع نطاق تطبيقه ويظل خاضعا للقانون الرياضي نفسه.

لهذا فإن التعريف الأكسيومي لمتغيرات النموذج الرياضي الإسلامي يمثل الأساس المنطقي الذي تقوم عليه جميع مراحل النمذجة لأنه يحول مكونات الفكر الإسلامي من مفاهيم وصفية إلى متغيرات رياضية مجردة تمتلك مجالات محددة ووظائف دقيقة وعلاقات سببية منظمة وتتحرك جميعها داخل مجال مرجعي واحد حتى تنتهي إلى إنتاج النسق الأمثل ($\mathcal{N}^*\Omega$) وفق قانون رياضي كلي يجمع بين وحدة المرجعية ووحدة البنية ووحدة القياس داخل نموذج فلسفي رياضي متكامل

١. المتغيرات المرجعية

مثلت المتغيرات المرجعية المستوى الأكسيومي الأول في النموذج الرياضي الإسلامي؛ لأنها تمثل العناصر التي تستمد منها جميع المتغيرات الأخرى شروط وجودها وإمكان عملها، لذلك فإنها تمثل ثوابت مرجعية تتحول آثارها داخل النظام، بينما تبقى هويتها الأصلية محفوظة

ويصبح الفرق بين المرجع وبين المتغير هو أن المرجع يمثل مصدر القانون، فيما يمثل المتغير صورة اشتغال ذلك القانون داخل البناء النسقي.

يقوم النموذج على فرضية فلسفية مفادها "إن كل نظام رياضي يحتاج إلى نقطة ابتداء تكون جميع حلقاتها ناتجة عن حلقات سابقة، نتيجة استحال تأسيس النسق على أصل أول"، لذا يفترض وجود متغيرات مرجعية سابقة على جميع عمليات التوليد والتطور والتركيب والاتزان والتشكل، حيثُ تصبح هذه المتغيرات الإطار الذي تعمل داخله بقية المؤثرات دون أن تكون خاضعة لها.

يُعرف المتغير المرجعي من خلال وظيفته البنيوية، إذ إنه يمثل المصدر الذي يحدد اتجاه الحركة داخل المجال المرجعي (U)، وفي ذات السياق يمنع النظام من التحول إلى منظومة مفتوحة بلا مركز أو بلا غاية، وعليه جميع المتجهات النسقية تستمد اتجاهها من هذه المتغيرات حتى وإن اختلفت في مقاديرها أو في طرائق اشتغالها.

إذ يُمكن تعريف مجموعة المتغيرات المرجعية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٣)

$$\mathbb{R} = \{\mathcal{W}\ ,\mathcal{A}\ ,\mathcal{F}\ ,\Omega^{\dagger}\}$$

فقد مثلّ ($\mathfrak{R}$) مجموعة المتغيرات المرجعية الكلية، أما ($\boldsymbol{\mathcal{W}}$) مثلّ المرجعية الوحيية لتكُن المصدر الأعلى للقانون، بينما يمثل ($\boldsymbol{\mathcal{A}}$) البنية العقلية التي تستوعب المرجعية، حيثُ تنتج منها الفهم المنظم، فيما تجسد ($\boldsymbol{\mathcal{F}}$) الإطار الفطري الذي يمنح الإدراك قابلية استقبال المعنى، بينما تمثل ($\Omega^{\dagger}$) الحالة المرجعية العليا، وهي التي تتجه إليها جميع التحولات داخل النموذج، يصبح عمل بقية المتغيرات مشروطا ببقاء هذه المجموعة ثابتة داخل المجال المرجعي.

يُدل بثبات هذه المتغيرات أنها معطيات دينامية مادية، لأن الثبات هو ثبات وظيفي، إذ إن حضورها داخل النسق يبقى مستمرا، بينما تتغير صور تفعيلها مع تغير الأزمنة والوقائع والاجتهادات، لذلك فإن النموذج يميز بين ثبات المرجعية وثبات التطبيقات، مما يجعل (الأول) شرطا لإمكان (الثاني).

تؤدي المتغيرات المرجعية وظيفة حفظ الهوية، لأن أي نظام معرفي لا يستطيع المحافظة على وحدته، لكن هنالكَ استثناء يتأصل في عودة عناصر مرجعية ثابتة يعود إليه عند كل تحول، لهذا فإن المتغيرات المرجعية تمثل الذاكرة البنيوية للنظام، إذ تمنع التحولات من التحول إلى انقطاعات وتمنع التطور من الانفصال عن أصله المرجعي.

كما أن هذه المتغيرات تمثل المصدر الأول لجميع المؤثرات الرياضية، لأن المؤثر (Γ) يقوم بتوليد نسقا جديدا عندما يجد مرجع يولد الاتساق الرياضي الكلي، مما يجعل العلاقة بين المتغيرات المرجعية وبين مؤثر التوليد علاقة تأسيس، إذ تستمد (Γ) قانونها الداخلي من ($\mathfrak{R}$) وتعيد إنتاج آثارها في صورة أنساق معرفية جديدة.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه، من خلال هذه العلاقة الرياضية الممثلة بالنموذج التوليدي الأول، الآتي:

نموذج (١٤)

$$\Gamma = \mathcal{G}(\mathbb{R})$$

يمثل المؤثر($\mathcal{G}$) القانون الرياضي، فهو الذي يحول المتغيرات المرجعية إلى طاقة توليدية، لأنها تنتج منها جميع الحالات النسقية، حيثُ يبين هذا النموذج إنَّ التوليد يبدأ من المرجعية، ذلكَ باعتبارها الأصل الرياضي لجميع التحولات اللاحقة.

مما يدفعنا الى توسيع النموذج، وفق الصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٥)

$$\mathcal{M}_{t+1} = \Gamma\left(\mathbb{R} \otimes \mathcal{M}_t\right)$$

يُظهر هذا النموذج إن النسق الجديد يتولد من تفاعل الحالة السابقة مع المتغيرات المرجعية، من خلال الاعتماد على عملية الضرب التنسوري (⊗)، لأنها تمنح نتاج جديد يُستدل به بالمجال البنيوي، فهو يحمل خصائص لا توجد في أي عنصر منفرد، بذلك تكون المرجعية حاضرة في كل مرحلة من مراحل التوليد دون أن تفقد استقلالها عن النتائج التي تنتج عنها.

كما أن المتغيرات المرجعية تؤدي وظيفة ضبط جميع عمليات التحول، لأن المؤثر (Φ) يتحرك داخل المجال الذي ترسمه هذه المتغيرات، وكذلك فإن (Ξ) لا يعيد تركيب البنية إلا وفق الحدود التي تسمح بها المرجعية، بينما يمارس (Σ) عملية الاتزان بالنسبة إلى المعايير التي تحددها هذه المتغيرات، فيما يحول (Δ) تلك المرجعية إلى صورة حضارية متحققة في الواقع، لذا فإن جميع المؤثرات الرياضية هيَ أدوات لتفعيل القانون، لهذا يبقى الأصل المرجعي متقدما عليها جميعا من الناحية المنطقية والرياضية، لأن تغير المؤثرات لا يؤدي إلى تغير المرجعية، بينما يؤدي تغير المرجعية إلى إعادة تعريف جميع المؤثرات.

يُظهر هذا البناء أن المتغيرات المرجعية تؤسس لمبدأ الإغلاق النسقي، لأن جميع التحولات تبدأ من داخل النظام وتعود إليه ولا تحتاج إلى استيراد معيار خارجي للحكم على نتائجها، لذلك يبقى المجال المرجعي (U) مجالاً مغلقا من الناحية الأكسيومية ومفتوحا من ناحية إمكانات الاجتهاد الداخلي، لذا يصبح التطور توسعا في إمكانات البنية لا انتقالا إلى بنية مرجعية أخرى، كما تمنح هذه المتغيرات النموذج خاصية الثبات الدينامي، لأن الثبات يتحقق بتحويل الحركة إلى اقتراب مستمر من ($\Omega^{\dagger}$)، لذلك فإن كل تغير يقع داخل النظام يصبح تغيرا موجها نحو زيادة الاتساق المرجعي.

من جهة فلسفة الرياضيات؛ فإن المتغيرات المرجعية تؤدي الدور الذي تؤديه الأكسيومات في الأنظمة الصورية، فهي تستعمل باعتبارها مبادئ أولية تنشأ منها جميع البراهين اللاحقة، لذلك فإن جميع المعادلات الرياضية في هذا النموذج، لأنها تمثل اشتقاقات مختلفة لآثار هذه المتغيرات داخل المجال النسقي، ولهذا فإن المتغيرات المرجعية تمثل الأساس الوجودي والمعرفي والرياضي للنموذج الإسلامي، لأنها تمنح جميع المؤثرات قانونها الداخلي وتحدد اتجاه جميع المتجهات داخل المجال المرجعي (U)، لأنها تحفظ وحدة البناء النسقي عبر جميع مراحل التوليد والتطور والتركيب والاتزان والتشكل حتى تبلغ الحالة المرجعية ($\Omega^{\dagger}$)، وهي التي تصبح المقياس النهائي لاكتمال الانتظام البنيوي داخل النموذج الرياضي الإسلامي.

المتغيرات المرجعية تؤدي وظيفة حفظ الهوية الرياضية للنظام عبر جميع تحولاته، لأن أي نظام دينامي معرض لإعادة تشكيل بنيته مع الزمن، بالرغم من انهُ لم يمتلك متغيرات مرجعية ثابتة لفقد قدرته على التمييز بين التطور المشروع والانقطاع البنيوي، ولهذا تصبح هذه المتغيرات بمنزلة الثوابت التي تحفظ استمرارية النسق مهما اتسعت حركة التحولات داخله، ومن ثم فإن المتغير المرجعي يعمل بوصفه القانون الذي تنتظم على أساسه جميع العلاقات، لذلك فإن أثره يمتد إلى جميع المؤثرات الرياضية ابتداء من (Γ) وانتهاء بالحالة المرجعية ($\Omega^{\dagger}$)، إذ يصبح حضوره حضورا بنيويا يرافق النظام في جميع حالاته دون أن يتحول هو نفسه إلى جزء من التحولات التي ينتجها.

لهذا فإن المتغيرات المرجعية تمثل المستوى الماورائي للنموذج، لأنها تقع من الناحية المنطقية فوق جميع المؤثرات التشغيلية فالمؤثرات تنتج الحركة، أما المتغيرات المرجعية من أجل ان تنتج قانون الحركة والمتحول يفسر الظواهر، أما المرجع فأنها تُفسر إمكان وجود الظواهر نفسها، بذلك يصبح الفرق بينهما هو الفرق بين القانون الذي يحكم النظام وبين العمليات التي تتحقق داخله، كما أن هذه المتغيرات تؤسس لمفهوم الوحدة الرياضية للمرجعية، لأن وحدة الفكر الإسلامي تتحقق عن طريق اشتراك جميع الأنساق في الخضوع لمجموعة مرجعية واحدة، لذلك فإن اختلاف المتجهات داخل مجال (U) يفضي إلى تعدد اختلافي في مسارات الحركة.

المعرفة فإن المتغيرات المرجعية تمنع النموذج من الوقوع في النسبية المطلقة، لأن كل نظام معرفي يخلو من مرجعية ثابتة يتحول إلى منظومة تنتج معاييرها من داخل تغيراتها المستمرة، عندئذ يكون كل تحول معيارا لتحول آخر دون وجود نقطة يمكن أن يتوقف عندها التقويم، أما وجود المتغيرات المرجعية فإنه يجعل كل تحول قابلا للقياس بالنسبة إلى أصل ثابت، لذلك تبقى عملية التقويم ممكنة في جميع مراحل النموذج، كما تؤدي هذه المتغيرات وظيفة حفظ السببية البنيوية، لأن كل علاقة داخل النموذج تعود في أصلها إلى مرجع سابق عليها، ولهذا فإن السلسلة الرياضية تبدأ من المتغيرات المرجعية التي تمنح (Γ) قانون التوليد، بعد ان تمنح (Φ) قانون التطور، يؤدي الى منح (Ξ) قانون إعادة التركيب، يُنتج منح عندها (Σ) قانون الاتزان، واخيرًا تمنح (Δ) قانون التشكل، بذلك تصبح جميع المؤثرات امتدادات تشغيلية لمبدأ مرجعي واحد.

يمكن النظر إلى المتغيرات المرجعية بوصفها شروط الحد التي تحدد المجال الذي يسمح داخله بحركة النظام، لأن المتغيرات تمثل الحدود الرياضية التي تحفظ استقرار الحلول وتمنع النموذج من إنتاج نتائج متناقضة مع بنيته الأكسيومية، كما أن المتغيرات المرجعية تمنح النموذج خاصية الاستمرارية الرياضية، لأن جميع حالات النسق مهما تباعدت زمنيا أو اختلفت تاريخيا تبقى مرتبطة بالسلسلة المرجعية نفسها، لذلك فإن كل حالة جديدة يمكن تفسيرها باعتبارها تحولا لمتغيرات سابقة، حيث يكون التاريخ سلسلة تحويلات متصلة داخل مجال واحد بدلا من كونه سلسلة أنظمة منفصلة.

تمثل المتغيرات المرجعية المستوى التأسيسي الذي يجعل بقية المتغيرات قابلة للتفسير، لأن المتغيرات الدينامية والبنيوية، ولهذا فإن أي تحليل يبدأ من دراسة المتغيرات التشغيلية دون العودة إلى المتغيرات المرجعية يبقى تحليلا جزئيا لأنه يصف الحركة ولا يفسر قانونها، كما تكشف هذه المتغيرات أن النموذج الرياضي الإسلامي هو نموذج إبستمولوجي تتأسس فيه الرياضيات على فلسفة معرفية واضحة، إذ تتحول المرجعية إلى أصل رياضي تنتظم حوله جميع المؤثرات، فقد تصبح كل معادلة في النموذج تعبيرا رمزيا عن حضور هذه المتغيرات في مستوى معين من مستويات البناء النسقي.

تُجسد المتغيرات المرجعية البنية العميقة للنموذج، لأن جميع تلك المعادلات تستمد مشروعيتها وقدرتها التفسيرية منها فهي تمثل الأصل الذي يمنح النظام وحدته والحد الذي يضبط تحولاته، مما يجعل المركز الذي تتحدد بالنسبة إليه جميع اتجاهات الحركة حتى تنتهي في النهاية إلى الحالة المرجعية ($\Omega^{\dagger}$)، فهي التي تمثل اكتمال الانتظام البنيوي للنموذج الرياضي الإسلامي.

٢. المتغيرات التطورية

تمثل المتغيرات الدينامية البنية التشغيلية للنموذج الرياضي الإسلامي، لأنها تمثل جميع العناصر التي تنتقل بواسطتها المرجعية من حالة الثبات الأكسيومي إلى حالة الفعل النسقي، خاصة إنَّ المتغيرات المرجعية تؤسس إمكان النظام، أما المتغيرات الدينامية تؤسس حركة النظام، لهذا فإنها تمثل المجال الذي تتحقق فيه جميع عمليات التوليد والتحول وإعادة البناء والاتزان داخل المجال المرجعي (U)، ومن ثم فإن الحركة في هذا النموذج تُجسد انتقال بنيوي داخل العلاقات الرياضية التي تكوّن النسق، إذ يعاد ترتيب المتجهات وتتغير درجات اقترابها من الحالة المرجعية ($\Omega^{\dagger}$) مع بقاء المرجعية نفسها ثابتة، لذلك فإن المتغيرات الدينامية تغير كيفية انتظام عناصره وتفاعلها عبر الزمن المعرفي.

تمثل المتغيرات الدينامية قانون الصيرورة الداخلية للنظام، فهي تكشف عن الإمكانات الكامنة داخلها، لذلك فإن كل تحول يحدث داخل النسق يمثل انتقالا من درجة انتظام إلى درجة أعلى من الانتظام، إذ يصبح التطور تعبيرا عن تعميق البنية لا عن تغيير أصلها، ولهذا فإن المتغيرات الدينامية تؤدي ثلاث وظائف كبرى، فهي:

- الحفاظ على استمرارية النسق.
- الحفاظ على تكيف النسق مع المتغيرات التاريخية.
- ضمان بقاء جميع المؤثرات الرياضية مترابطة داخل سلسلة سببية واحدة، إذ تبدأ بالتوليد وتنتهي بالحالة المرجعية العليا($\Omega^{\dagger}$).

لذا يُمكن التعبير عن قانون الحركة الكلية للنظام، من خلال العلاقة الرياضية الآتية:

نموذج (١٦)

$$\mathcal{M}(t) = \Phi_{\mathcal{M}}(t) \circ \Gamma_{\mathcal{M}}(t)$$

حيث تمثل (Γ) قانون توليد البنية المرجعية، اما (Φ) تمثل قانون استمرار الحركة داخل الزمن المعرفي، إذ يبين هذا النموذج أن النسق عند أي لحظة يمثل نتيجة مباشرة للتفاعل المستمر بين التوليد والحركة، حيثُ لا يوجد توليد بلا حركة ولا حركة بلا توليد.

كما يُمكن تعريف معدل النمو البنيوي للعلاقات الداخلية من خلال الصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٧)

$$\Phi_{\mathcal{M}} = \exp\left(\int_{t_0}^{t} \nu_{\mathcal{M}}(\tau)\, d\tau\right)$$

يُظهر هذا النموذج أن الحركة النسقية هيَ حركة تراكمية، إذ يمثل $(\mathcal{V}_{\mathcal{M}})$ معدل التحول الداخلي، بينما تعبر الدالة الأسية عن تراكم آثار جميع التحولات عبر الزمن، حيث تصبح كل مرحلة امتدادا رياضيا لجميع المراحل السابقة، إذ يكون النسق بنية متنامية لا سلسلة أحداث منفصلة، يعني ذلك إن الحركة تزداد من خلال وجود ضابط لها، لأن جميع التحولات تبقى خاضعة للبنية المرجعية، لذلك فإن قيمة $(\mathcal{V}_{\mathcal{M}})$ تمثل مقدار الحركة الممكنة داخل الحدود التي ترسمها المتغيرات المرجعية، فقد يصبح النمو مقيدا بقانون الانتظام.

كما يُمكن بناء نموذج توليدي يبين العلاقة بين الحركة والبنية، يتمثل بالصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٨)

$$\Gamma_{\mathcal{M}}^{(t+1)} = \Phi_{\mathcal{M}} \circ \Gamma_{\mathcal{M}}^{(t)}$$

يبين هذا النموذج إن كل حالة توليدية جديدة تمثل تطويرا للحالة السابقة تحت تأثير الحركة الدينامية، لذلك يصبح التغير سلسلة تحويلات مترابطة ينتج كل تحول منها من التحول الذي يسبقه.

وهذا ما تُبته الصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٩)

$$\mathcal{M}_{t+1} = \Gamma_{\mathcal{M}} \circ \Phi_{\mathcal{M}} \circ \mathcal{M}_t$$

يُظهر هذا القانون أن النسق الجديد يُنتج عن تطبيق قانون التوليد والحركة على النسق السابق، بذلك تصبح جميع الحالات الفكرية حلقات متصلة داخل سلسلة رياضية واحدة، حيثُ تمتلك ذاكرة بنيوية مستمرة.

كما يُمكن تمثيل انتقال البنية داخل المجال المرجعي بالنموذج الرياضي، الآتي:

نموذج (٢٠)

$$\mathcal{M} : U \longrightarrow U$$

يُشير هذا النموذج إلى أن جميع التحولات تبقى داخل المجال المرجعي نفسه، فقد تُعيد توزيع مواقع الأنساق داخله، حيثُ يصبح الاختلاف اختلافا في الإحداثيات البنيوية، ومن جهة فلسفة

الرياضيات تمثل المتغيرات الدينامية المؤثرات التي تحول المجال الرياضي من مجال ساكن إلى مجال تدفقي، لأن كل متجه داخل (U) يمتلك مسارا زمنيا يحدد موقعه المستقبلي تبعا لمعدل التحول الداخلي، لذلك يصبح الزمن أحد أبعاد النموذج نفسه وليس مجرد ظرف خارجي يحيط به.

كما تؤدي هذه المتغيرات وظيفة حفظ الاتصال الرياضي بين جميع أجزاء النسق، لأن كل تغير في (Γ) ينتقل مباشرة إلى (Φ) ثم تنعكس آثاره على (Ξ) ثم يعاد تنظيمه بواسطة (Σ) ثم يبلغ صورته النهائية بواسطة (Δ)، لهذا فإن أي تغير يقع في بداية السلسلة ينتشر عبر جميع مستويات النموذج حتى يصل إلى النتيجة النهائية.

إذ يُمكن تمثيل هذا الانتشار البنيوي بالنموذج الرياضي، الآتي:

نموذج (٢١)

$$\Gamma \longrightarrow \Phi \longrightarrow \Xi \longrightarrow \Sigma \longrightarrow \Delta$$

تمثل الأسهم قانون الاعتماد الرياضي، فهو الذي يجعل كل مؤثر نتيجة للمؤثر السابق وشرطا ضروريا لعمل المؤثر اللاحق، بذلك تصبح الحركة قانونا بنيويا يحكم النظام كله.

كما أن المتغيرات الدينامية تمنح النموذج خاصية الاستقرار المتحرك، لأن الاستقرار يتحقق بجعل جميع التحولات تتجه تدريجيا نحو الحالة المرجعية ($\Omega^{\dagger}$)، لذلك فإن كل انتقال داخل النموذج يصبح انتقالا نحو زيادة الاتساق الداخلي وتقليل مقدار الانحراف البنيوي.

تُظهر هذه المتغيرات أن الفكر الإسلامي يمتلك قابلية مستمرة لإعادة إنتاج نفسه، لأن المرجعية إذ تُعيد تشكيلها وفق قوانين الحركة الداخلية، حيثُ يُصبح الاجتهاد عملية دينامية منظمة تستخرج الإمكانات الكامنة داخل المرجعية دون أن تنشئ مرجعية جديدة، ولهذا فإن المتغيرات الدينامية تمثل الجوهر التشغيلي للنموذج الرياضي الإسلامي، لأنها تحول الثبات المرجعي إلى حركة رياضية مستمرة وتربط بين جميع المؤثرات داخل سلسلة سببية واحدة، حيثُ

تمنح النسق القدرة على التطور والتكيف وإعادة التنظيم مع المحافظة على وحدته المرجعية حتى يبلغ أعلى درجات الانتظام البنيوي داخل المجال الرياضي المجرد.

تُجسد الحركة داخل النموذج أحد الشروط الوجودية لاستمرار النسق نفسه، لأن النظام الذي يفقد قدرته على الحركة يفقد في الوقت نفسه قدرته على تفسير الوقائع المستجدة، حيثُ يصبح عاجزا عن المحافظة على انتظامه الداخلي، لذلك فإن الدينامي تمثل أحد مقومات وجوده، ومن هذا المنطلق فإن الحركة تقاس بمقدار المحافظة على الاتساق البنيوي أثناء التغير، لأن النموذج يجعل معيار الحركة الصحيحة هو قدرتها على زيادة الانتظام الداخلي مع بقاء البناء المرجعي محافظا على وحدته الرياضية.

كما تؤدي المتغيرات الدينامي وظيفة إعادة توزيع العلاقات داخل النسق، لأن كل تحول يقع في أحد مكونات النظام يؤدي إلى إعادة تنظيم العلاقات مع بقية المكونات، وبذلك يكون كل عنصر جزءا من شبكة رياضية مترابطة تتبادل التأثير بصورة مستمرة، إذ يصبح النسق أقرب إلى حقل دينامي تتفاعل داخله جميع القوى البنيوية في وقت واحد، لتكُن المتغيرات الدينامية تمنح النموذج خاصية التنظيم الذاتي، لأن النسق يمتلك داخله الآليات التي تمكنه من تصحيح مساراته وإعادة تنظيم مكوناته أي كلما ظهرت تغيرات جديدة، حيث يكون استمرار النسق نتيجة لقوانينه الداخلية لا نتيجة لعوامل مفروضة عليه من خارجه.

كما تكشف هذه المتغيرات أن الفكر الإسلامي يمتلك قابلية رياضية لإعادة إنتاج بنيته دون أن يفقد هويته، لأن كل دورة من دورات الحركة تنتج بناء أكثر تعقيدا وأكثر قدرة على استيعاب الواقع مع بقاء الأصول المرجعية ثابتة، ولهذا فإن النمو في النموذج يعني زيادة كثافة العلاقات المنظمة بينها، بعد ان تتحول المتغيرات الدينامية إلى مجال لتدفق المعلومات داخل النظام، إذ تنتقل آثار كل تحول إلى بقية أجزاء النسق عبر سلسلة من العلاقات المتصلة، إذ يصبح كل عنصر حاملا لأثر العناصر الأخرى، يؤدي ذلك إلى نشوء حالة من الترابط البنيوي تجعل تفسير أي جزء من النموذج متوقفا على فهم موقعه داخل الكل الرياضي.

كما تمنح هذه المتغيرات النموذج خاصية الاستجابة المستمرة، لأن كل تغير في البيئة المعرفية أو الاجتماعية أو الحضارية يعاد تمثيله داخل البنية الرياضية باعتبارها متغيرا يؤثر في العلاقات

الداخلية دون أن يغير البناء الأكسيومي للنظام، فقد يبقى النسق محافظا على وحدته مع امتلاكه في الوقت نفسه قدرة عالية على التكيف، لأن المتغيرات الدينامية تمثل الانتقال من البنية الساكنة إلى البنية التحويلية، لأن قيمة النسق تتحدد بالقوانين التي تحكم انتقال تلك العناصر بين الحالات المختلفة، لذلك يصبح القانون الرياضي في هذا النموذج قانونا للتحول أكثر من كونه قانونا للوصف.

كما تؤسس هذه المتغيرات لمفهوم الاستمرارية النسقية، لأن جميع الحالات الفكرية تمثل حلقات متعاقبة داخل مسار رياضي واحد، إذ توجد على هيئة حالة يمكن تفسيرها من خلال تاريخها البنيوي، أي مرحلة يمكن فهمها من خلال علاقتها بالمراحل السابقة واللاحقة، إذ يصبح النسق سلسلة متصلة من التحولات التي يحكمها قانون واحد، تؤدي المتغيرات الدينامية، لأن كل متغير جديد يُعاد دمجه داخل العلاقات القائمة وفق قواعد الانتظام الرياضي، بذلك يستطيع النموذج استيعاب الزيادة المستمرة في المعرفة دون أن يختل توازنه الداخلي.

واخيرًا، تمثل هذه المتغيرات صورة للتفاعل بين الثابت والمتحول، لأن الثابت يمنح الحركة معناها، بينما تمنح الحركة الثابت قابليته للاستمرار، لذلك فإن العلاقة بينهما علاقة تكامل وجودي ومعرفي ورياضي ويصبح الانتظام نتيجة مباشرة لهذا التكامل، كما أن المتغيرات الدينامي تجعل الزمن الرياضي زمنا منتجا لا زمنا مستهلكا، لأن كل لحظة من لحظات الحركة تضيف إلى النسق بنية جديدة أو تعيد تنظيم بنية سابقة، ومن ثم يتحول الزمن إلى عنصر فاعل في بناء الانتظام الداخلي، إذ يصبح التاريخ الرياضي للنظام سجلا لتراكم التحولات المنظمة، لهذا فإن المتغيرات الدينامية تمثل البعد الحركي للنموذج الرياضي الإسلامي، لأنها تجعل النسق بنية قابلة للتطور المستمر وقادرة على إعادة تنظيم ذاتها، عن طريق استيعاب التحولات التاريخية والمعرفية ضمن قانون رياضي واحد، حيثُ يحافظ على وحدة المرجعية ويضمن استمرار الانتظام البنيوي عبر جميع مراحل الحركة.

٣. المتغيرات البنيوية

تمثل المتغيرات البنيوية المستوى الثالث من البناء الأكسيومي للنموذج الرياضي الإسلامي، لأنها تعنى بالبنية الداخلية التي تنتظم فيها جميع العلاقات بعد اكتمال عمليات التوليد والحركة،

وبذلك تصبح المتغيرات البنيوية الإطار الرياضي الذي تتحول داخله العناصر المتفرقة إلى نسق واحد يمتلك وحدة داخلية واتساقا بنيويا، ولهذا فإن البنية شبكة العلاقات التي تجعل كل عنصر يكتسب معناه من موقعه داخل الكل، ولهذا فإن تغير العلاقة يؤدي إلى تغير البنية حتى لو بقيت العناصر نفسها ثابتة؛ لأن النظام الرياضي يعرف بقانون انتظامها.

ومن ثم فإن المتغيرات البنيوية تمثل القواعد التي تحدد كيفية ارتباط العقيدة والمعرفة والقيم والتشريع والاجتماع والحضارة داخل صورة رياضية واحدة، حيث تصبح جميع هذه المكونات أجزاء لنظام موحد يخضع لقانون بنيوي جامع ولا يبقى أي عنصر مستقلا عن بقية العناصر.

لذا يُمكن تعريف مجموعة المتغيرات البنيوية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٢)

حيث تمثل (ℜ) مجموعة المتغيرات البنيوية، بينما يمثل (Ξ) قانون إعادة تركيب العلاقات الداخلية، ليكُن(Σ) قانون إعادة تنظيم تلك العلاقات والمحافظة على اتزانها، أما (Δ) يمثل قانون اكتمال التشكل البنيوي، مما يساعد على تحول النسق إلى صورة متحققة داخل الواقع المعرفي والاجتماعي والحضاري.

تعمل هذه المتغيرات بشكل حلقي، لأن كل واحد منها يمثل مرحلة من مراحل اكتمال البناء البنيوي، خاصة إنَّ التركيب يسبق الاتزان والاتزان يسبق التشكل، لذلك تصبح المتغيرات البنيوية سلسلة مترابطة تحكمها وحدة رياضية واحدة، لا سيما إن المتغيرات البنيوية تؤسس لمبدأ الكلية، لأن النسق يفسر من خلال دراسة العلاقات التي تربط تلك الأجزاء، ولهذا فإن المعرفة تستمد معناها من موضعها داخل البنية الكلية، حيثُ كل عنصر معبرا عن الكل الذي ينتمي إليه.

كما تكشف هذه المتغيرات أن الفكر الإسلامي بنية عضوية، لأن كل تغير يقع في أحد عناصر النسق يؤدي إلى إعادة تنظيم بقية العلاقات الداخلية، لذلك فإن النظام يمتلك خاصية الترابط البنيوي التي تجعل جميع مكوناته تعمل بوصفها وحدة معرفية واحدة.

حيث يُمكن التعبير عن هذه الوحدة بالصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٣)

$$\Xi_{\mathcal{M}} = \bigotimes_{i=1}^{n} B_i^{(\mathcal{M})}$$

يبين هذا النموذج إن البنية النسقية تنتج من الضرب التنسوري (⊗)، فهو الذي يولد مجال بنيويا جديدا، حيثُ تتفاعل فيه جميع المكونات لتنتج خصائص كلية، وهذا ما يجعلها لا يمكن استنتاجها من أي عنصر منفرد.

كما يمكن تمثيل حفظ الاتزان البنيوي بالعلاقة الرياضية، التالية:

نموذج (٢٤)

$$\Sigma_{\mathcal{M}} = \exp\left(\int_{t_0}^{t} S_{\mathcal{M}}(\tau)\, d\tau\right)$$

يشير هذا النموذج إلى أن الاتزان عبارة عن عملية تراكمية مستمرة تعيد تنظيم العلاقات الداخلية، بمعنى كلما تعرض النسق لتحولات جديدة، بذلك يصبح الاتزان قانونا للحركة المنظمة بشكل مستمر.

أما اكتمال البناء البنيوي، يُمكن التعبير من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٥)

$$\Delta_{\mathcal{M}} = \exp\left(\int_{t_0}^{t} H_{\mathcal{M}}(\tau)\, d\tau\right)$$

يُظهر هذا النموذج إن التشكل النهائي للنسق يتكون عبر تراكم مستمر للتحولات حتى تبلغ البنية درجة من الاكتمال، مما تجعلها قادرة على إنتاج آثارها الفكرية والاجتماعية والحضارية، وعليه فإن المتغيرات البنيوية تمثل قوانين الهندسة الداخلية للنظام، لأن كل نسق يمتلك شكلا رياضيا خاصا تحدده طبيعة العلاقات بين مكوناته، ولهذا فإن اختلاف الأنساق تنشأ من اختلاف البنية التي تنتظم داخلها تلك العناصر.

كما تؤدي هذه المتغيرات وظيفة تحويل التعدد إلى وحدة، لأن جميع المكونات الفكرية مهما اختلفت موضوعاتها، إذ تصبح داخل النموذج أجزاء لبنية واحدة تخضع لقانون انتظام موحد، وبذلك يتحول التنوع إلى صورة من صور التكامل البنيوي ولا يتحول إلى حالة من التفكك، تمثل المتغيرات البنيوية المجال الذي تتولد فيه الدلالة، لأن العنصر لا يمتلك معنى مستقلا عن البنية التي ينتمي إليها، وهذا يجعل كل تغير في البناء يؤدي إلى إعادة تفسير جميع العلاقات المرتبطة به، إذ يصبح المعنى خاصية للبنية الكلية.

كما تكشف هذه المتغيرات أن النسق يمتلك خاصية التنظيم الذاتي، لأن البنية تعيد توزيع العلاقات الداخلية بصورة مستمرة، بما يحافظ على وحدتها واتزانها دون الحاجة إلى إنشاء بنية جديدة في كل مرحلة من مراحل التطور، تؤدي المتغيرات البنيوية كذلك وظيفة حفظ الهوية الرياضية للنظام، لأن استمرار النسق يتحقق بثبات العلاقات الأساسية التي تربط تلك العناصر، ولهذا قد تتغير صور المعرفة وتطبيقاتها بينما يبقى النسق محافظا على بنيته الداخلية.

ومن الناحية المعرفية تجعل هذه المتغيرات المعرفة الإسلامية معرفة نسقية، لأن كل قضية تفسر في ضوء موقعها داخل النظام الكلي، وبذلك يصبح التحليل الجزئي مرحلة أولى، بينما يبقى الفهم الحقيقي متوقفا على إدراك البنية الشاملة التي تنتمي إليها جميع الأجزاء، كما تمنح

المتغيرات البنيوية النموذج خاصية الاقتصاد الرياضي، لأن عددا محدودا من القوانين البنيوية يصبح قادرا على تفسير عدد كبير من الظواهر الفكرية والاجتماعية والحضارية، إذ يصبح انتظام العلاقات أهم من كثرة المتغيرات نفسها.

مثلت تمثل هذه المتغيرات المستوى الذي تتحول فيه الحركة إلى نظام والتحول إلى بنية والتفاعل إلى انتظام، لذلك فإنها تمثل نقطة الانتقال من الدينامية إلى الاستقرار البنيوي دون أن تفقد الحركة فاعليتها، ولهذا فإن المتغيرات البنيوية تمثل العمود الرياضي للنموذج الرياضي الإسلامي، لأنها تمنح جميع المؤثرات السابقة صورة كلية واحدة، بعدما تحول التعدد إلى وحدة والحركة إلى انتظام والعلاقات الجزئية إلى بنية متماسكة، يؤدي الى ان يكون النسق الرياضي كيانا متكاملا، مما يجعلهُ يمتلك هوية داخلية مستقرة وقادرا على إنتاج المعرفة، أي من خلال إعادة تنظيمها وتطويرها ضمن مجال رياضي تجريدي تحكمه قوانين البنية والاتساق والانتظام.

تؤسّس المتغيرات البنيوية للمستوى الذي تتحول فيه المعرفة من صورة وصفية إلى صورة رياضية مجردة، لأن كل نسق يكتسب هويته من القانون البنيوي الذي يحكم انتظام تلك المفردات، ولهذا يصبح البناء الرياضي سابقا على الوصف الجزئي، لأن فهم العلاقة الكلية يسبق فهم العناصر التي تتكون منها هذه العلاقة، إذ يصبح النسق بنية مستقلة تمتلك قانونها الداخلي الذي يحدد كيفية عمل جميع أجزائها، ومن ثم فإن المتغيرات البنيوية تؤسس لما يمكن تسميته بمبدأ الأولوية البنيوية، إذ تكون البنية هي الأصل؛ لأن العنصر يمتلك معنى عبر شبكة العلاقات التي تربطه ببقية العناصر، لذا فإن انتقال أي عنصر من موضع إلى آخر يؤدي إلى تغير قيمته الرياضية حتى لو بقيت خصائصه الذاتية ثابتة، لأن القيمة النسقية لا تنبع من ذات العنصر وإنما من موضعه البنيوي داخل النظام.

لهذا فإن النموذج الرياضي الإسلامي يتعامل مع المعرفة باعتبارها نظاما مترابطا من العلاقات ويصبح القانون، فهو الذي يحكم هذه العلاقات أكثر أهمية من عدد القضايا التي يحتويها النسق، لأن المعرفة كلما ازدادت انتظاما ازدادت قدرتها على تفسير نفسها وتفسير غيرها ويصبح الاتساق البنيوي هو المصدر الحقيقي للقوة التفسيرية للنظام، مما يجعل المتغيرات البنيوية تحول النسق إلى بنية رياضية مجردة، لأن العلاقات تصبح قابلة للتمثيل داخل مجال رياضي تنتظم

فيه جميع المتغيرات وفق قوانين ثابتة، لذلك فإن الفكر يُدرس باعتباره شكلا رياضيا يمتلك خصائص كلية، وهذا يضع احتمالية يُمكن تحليلها وإعادة تركيبها وقياسها وفق منطق المجالات المجردة.

تؤدي المتغيرات البنيوية وظيفة المحافظة على ثبات الصورة الرياضية للنظام، لأن تغير بعض العلاقات الجزئية تؤدي إلى انهيار حفظ انتظام النسق، لا سيما إنَّ النموذج يميز بين التغيرات السطحية التي تقع في مستوى التطبيقات وبين التحولات البنيوية التي تمس القانون الداخلي للنظام، حيثُ يعد التحول الحقيقي هو الذي يعيد تشكيل البنية الرياضية نفسها، ومن هذا المنطلق يكون مفهوم الهوية مفهوما بنيويا لا تاريخيا، لأن هوية النسق يحددها القانون الرياضي الذي يحفظ وحدة العلاقات الداخلية، لذلك قد تختلف الصور التاريخية للنسق مع بقاء بنيته الرياضية واحدة، لأن الذي يستمر هو قانون الانتظام لا أشكال ظهوره الخارجية.

تمنح المتغيرات البنيوية النموذج خاصية الثبات تحت التحويل، إذ يستطيع النسق أن يستوعب صورا متعددة من الاجتهادات والتطبيقات دون أن يفقد هويته الرياضية، لأن جميع تلك الصور تبقى خاضعة للبنية الكلية نفسها، حيث يكون التنوع نتيجة مباشرة لقدرة البنية على إنتاج صور متعددة من الانتظام دون أن تتخلى عن قانونها الداخلي، مما يجعل المتغيرات البنيوية الحقيقة النسقية حقيقة تركيبية، لأن أي قضية يمكن تكون دلالتها متوقفة على موقعها داخل البنية العامة، فقد يترتب على ذلك أن الفهم الحقيقي يتحقق بإدراك القانون الذي ينظم العلاقات بين تلك المعلومات.

تقوم المتغيرات البنيوية بإلغاء الفصل بين أجزاء المعرفة. خاصة إن العقيدة والفقه والأصول والأخلاق والسياسة والحضارة تتحول جميعها إلى مستويات مختلفة داخل بنية واحدة، الأمر يجعل اختلافها اختلافا في الوظائف الرياضية، لذلك فإن كل مستوى منها يؤدي وظيفة محددة داخل النظام مع بقائه مرتبطا بجميع المستويات الأخرى ارتباطا عضويا، تؤدي المتغيرات البنيوية وظيفة ضغط التعقيد نتيجة كثرة العلاقات، حيث جميعها خاضعة لقانون بنيوي واحد، مما يسمح للنموذج بتفسير عدد كبير من الظواهر باستعمال عدد محدود من المبادئ الرياضية،

يكون الاقتصاد البنيوي أحد أهم خصائص النموذج، لا سيمان البنية الواحدة تنتج عددا كبيرا من النتائج دون الحاجة إلى إنشاء قوانين جديدة لكل حالة جزئية.

تمنح هذه المتغيرات النموذج خاصية الاتساق الشامل، لأن جميع المؤثرات السابقة مثل (Γ) و (Φ) تعمل على اعادة المتغيرات البنيوية دمج نتائجها داخل نظام موحد، حيث يصبح كل أثر جزئي جزءا من البنية الكلية ويختفي التشتت لصالح الانتظام الرياضي العام، فهي مثلت الذاكرة الداخلية للنموذج، لأن جميع التحولات التي يمر بها النسق يعاد إدماجها داخل البنية العامة لتصبح جزءا من تكوينها المستقبلي، بذلك يصبح كل تحول جديد معتمدا على جميع التحولات السابقة وتتحول البنية إلى نظام تراكمي يحتفظ بتاريخ تطوره داخل صورته الرياضية.

تؤدي المتغيرات وظيفة إعادة توزيع الأدوار الداخلية بين جميع عناصر النسق، لأن أي زيادة في أهمية أحد العناصر تؤدي إلى إعادة تنظيم بقية العلاقات حتى يبقى النظام محافظا على اتزانه العام، يكون الاتزان نتيجة لإعادة توزيع الوظائف البنيوية، فضلاً عن اعتبارها المعيار الذي يميز بين المعرفة النسقية والمعرفة التجميعية، لأن المعرفة التجميعية تقوم على ضم المعلومات بعضها إلى بعض، أما المعرفة النسقية فتقوم على إعادة تنظيم تلك المعلومات داخل بنية موحدة تحكمها علاقات رياضية ثابتة، لذلك يصبح الانتقال من التجميع إلى النسق انتقالا من الكم إلى البنية ومن الكثرة إلى الوحدة.

تكشف كل نسق يمتلك ما يمكن تسميته بالبصمة الرياضية الخاصة به، وهي الصورة الكلية التي تميز طريقة انتظام عناصره عن غيره من الأنساق، لذا فإن المقارنة بين الأنساق ينبغي أن تبدأ بمقارنة قوانينها البنيوية، لأن القانون البنيوي يمثل الهوية الرياضية الحقيقية للنظام، تجعل النموذج قابلا للتعميم، وهذا يمثل قاعدة مجردة يمكن تطبيقها على جميع الحالات التي تحقق شروطها الرياضية، إذ تكتسب النمذجة قوة تفسيرية تتجاوز الجزئيات لتصل إلى مستوى القوانين العامة.

واخيرً، تمنح المتغيرات البنيوية النموذج خاصية التكامل الوظيفي، لأن كل عنصر يؤدي وظيفة محددة، يكون فيها كل تغير في وظيفة واحدة مؤثرا في جميع الوظائف الأخرى، لهذا يتحول النسق إلى شبكة مترابطة من الوظائف الرياضية التي يعمل كل جزء منها من أجل حفظ

انتظام الكل، يكون المستوى الذي يبلغ فيه النموذج أعلى درجات التجريد الرياضي، لأنها تحول المرجعية إلى بنية وتحول الحركة إلى علاقات وتحول العلاقات إلى قانون وتحول القانون إلى نظام كلي يمتلك القدرة على تفسير ذاته، من اجل إعادة تنظيم ذاته والمحافظة على وحدته الداخلية وإنتاج عدد غير محدود من الصور المعرفية، بهدف بقائه خاضعا لمبدأ رياضي واحد هو مبدأ الاتساق البنيوي الشامل، اي الذي يجعل الوحدة خاصية رياضية للنظام قبل أن تكون خاصية فكرية أو فلسفية.

رابعاً: مؤثرات التحول في النظام الرياضي

تمثل مؤثرات التحول البنية التشغيلية العليا للنظام الرياضي الإسلامي، لأنها تعبر عن القوانين التي تنتقل بواسطتها الحالة النسقية من صورة رياضية إلى صورة رياضية أخرى داخل المجال المرجعي (U)، ومن ثم فإن التحول يعني انتقاله بين حالات الانتظام الممكنة مع بقاء المرجعية ثابتة، لذلك تصبح مؤثرات التحول قوانين لتنظيم الحركة، فكل تحول داخل النموذج يمثل تطبيقا لمؤثر رياضي يحافظ على هوية النسق ويعيد في الوقت نفسه ترتيب العلاقات الداخلية وفق مستوى جديد من الاتساق، لهذا فإن قيمة المؤثر تقاس بمقدار ما يحققه من انتظام بنيوي داخل النسق، يكون التحول انتقالا من درجة إلى درجة أعلى من التكامل الرياضي.

تؤسس مؤثرات التحول لمبدأ الاستمرارية البنيوية؛ لأن كل حالة جديدة تنشأ من الحالة السابقة وفق قانون رياضي محدد دون وجود انقطاع بين مراحل النمو النسقي أو قفزة معرفية منفصلة عن تاريخها البنيوي، إذ تكون جميع الحالات حلقات داخل سلسلة تحويلية واحدة، حيثُ يخضع كل تحول فيها لقانون سابق عليه ويؤسس في الوقت نفسه للقانون اللاحق، تمثل مؤثرات التحول تطبيقات معرفة على مجال الحالات، لأن كل مؤثر يحول متجها نسقيا إلى متجه آخر مع المحافظة على الانتماء إلى المجال المرجعي نفسه، بذلك يصبح التحول إعادة تشكيل للبنية الداخلية دون مغادرة المجال الرياضي الذي يحكمها، وهذا ما تُعبر عنهُ الصيغة الرياضية الآتية:

$$T : U \rightarrow U$$

يبين هذا النموذج أن المؤثر (T) يمثل تحويلا داخليا داخل المجال (U)، أي إن بداية التحول ونهايته تقعان داخل المجال المرجعي نفسه، لهذا يعيد توزيع البنية الرياضية للحالة النسقية، كما يمكن التعبير عن استمرارية التحول بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{M}_{t+1} = T\mathcal{M}_t$$

تشير هذه العلاقة إلى أن كل حالة نسقية جديدة تستخرج من الحالة السابقة بواسطة المؤثر (T)، لذلك يكون الزمن الرياضي سلسلة من التطبيقات المتعاقبة سلسلة من تراكمات المنظمة لحالات التاريخ النسقي، فقد يكشف هذا القانون أن الهوية تنشأ من ثبات القانون، فهو الذي ينتج تلك الصور، لهذا تبقى وحدة النسق محفوظة رغم تعدد تحولاته، لأن المؤثر الرياضي يحافظ على البنية العميقة أثناء تغير البنية الظاهرة.

تؤدي مؤثرات التحول وظيفة المحافظة على الاتصال بين جميع مستويات النموذج، إذ ينتقل أثر كل تحول من مرحلة التوليد (Γ) إلى مرحلة الحركة (Φ) ثم إلى مرحلة البناء البنيوي (Ξ) ثم إلى مرحلة الاتزان (Σ) ثم إلى مرحلة التشكل (Δ)، لذلك يصبح كل تحول جزءا من سلسلة سببية متصلة لا يمكن فصل أحد أجزائها عن الآخر.

وهذا ما يُمكن التعبير عنهُ من خلال الصيغة الرياضية الآتية:

$$T = \Delta \circ \Sigma \circ \Xi \circ \Phi \circ \Gamma$$

مثلت هذه المؤثرات الصورة الرياضية الكلية للتحول، إذ إن كل مرحلة تعمل لتكون دالة في المرحلة السابقة، لأنها تمهد في الوقت نفسه للمرحلة اللاحقة حتى يتحقق الانتقال الكامل للحالة النسقية، فقد يشير الرمز (∘) إلى تركيب المؤثرات، حيث يصبح خرج كل مؤثر مدخلا للمؤثر الذي يليه، وهذا يعبر ذلك عن الاعتماد البنيوي الكامل بين جميع مراحل التحول، لأن الأنظمة تمثل مؤثرات التحول آليات التنظيم الذاتي، خاصة إن النظام يمتلك داخله قوانين تحول قادرة على إعادة توزيع العلاقات كلما ظهرت حالة جديدة، لذلك يصبح استمرار النسق نتيجة مباشرة لقوانينه الداخلية.

تكشف مؤثرات التحول أن كل تغير معرفي ينعكس على جميع أجزاء النسق، لأن التحول يصيب شبكة العلاقات كلها، لذلك يصبح النسق وحدة تحويلية متكاملة تنتقل فيها آثار كل تغير إلى بقية المكونات وفق قانون رياضي ثابت، تؤدي مؤثرات التحول وظيفة تحويل المعرفة من حالة السكون إلى حالة الإنتاج، لأن المعرفة تتحول بصورة مستمرة إلى صيغ جديدة من الفهم والاجتهاد والتفسير مع بقاء القانون المرجعي محافظا على وحدته.

كما تمنح مؤثرات التحول النموذج خاصية القابلية للتوسع، لأن كل تحول جديد يضيف حالة جديدة داخل النظام نفسه، لهذا يستطيع النموذج أن يستوعب الزيادة المستمرة في المعرفة دون أن يفقد انتظامه الرياضي، من خلال العلاقة الرياضية الآتية:

$$T^{n}(\mathcal{M})$$

يمثل الرمز (T^{n}) التطبيق المتكرر لمؤثر التحول (T) عدد (n) من المرات على النسق $(\mathcal{M})$، يبين ذلك أن النظام يمر بسلسلة متراكمة من التحولات المنظمة، حيث تكون كل مرحلة نتيجة مباشرة للمرحلة السابقة، لأنها تؤسس في الوقت نفسه للمرحلة اللاحقة ويزداد مع كل تطبيق مقدار التعقيد البنيوي مع المحافظة على وحدة القانون الرياضي.

مثلتّ مؤثرات التحول العلاقة بين الإمكان والتحقق، لأن كل حالة كامنة داخل النسق تصبح قابلة للظهور متى توفرت شروط التحول المناسبة، ولذلك فإن النظام يخلق إمكاناته يستخرجها من قوانينه الداخلية، كما أن مؤثرات التحول تمنح النموذج خاصية الاستقرار المتحرك، لأن الحركة تتجه دائما نحو زيادة الانتظام والاقتراب من الحالة المرجعية $(\Omega^{\dagger})$، لهذا يكون التحول وسيلة لتحقيق الاتزان، بينما يشير الرمز $(\Omega^{\dagger})$ إلى نقطة الثبات الرياضية التي تمثل المرجع النهائي الذي تتجه نحوه جميع عمليات التحول داخل النموذج

وعليه فإن مؤثرات التحول تمثل القوانين التي تربط بين جميع مستويات النموذج داخل نسق واحد، لذلك فإنها تحول المرجعية إلى حركة وتحول الحركة إلى بنية وتحول البنية إلى انتظام وتحول الانتظام إلى صورة رياضية قابلة للقياس داخل مجال $\mathcal{H}$، حيث يمثل الرمز $\mathcal{H}$ مجال هيلبرت، فهو الذي يسمح بقياس البنى النسقية وتحليل درجات تقاربها وتباعدها وفق معيار

رياضي مجرد، تمثل الجوهر الرياضي للنظام لأنها تجعل جميع المتغيرات تعمل داخل قانون واحد يحكم انتقال الحالات النسقية، هذا يضمن استمرار الهوية البنيوية ويحول التطور إلى عملية رياضية منظمة تخضع لمبادئ الاتساق والاستمرارية والتكامل، إذ يبلغ النسق أعلى درجات الانتظام داخل المجال المرجعي المجرد.

١. مؤثر التوليد

مثلّ هذا المؤثر الأصل الرياضي الذي تنبثق منه جميع قوانين النظام، لأنه يمثل المرحلة التي ينتقل فيها النسق من حالة الإمكان البنيوي إلى حالة الوجود الرياضي المنظم، ومن ثم فإن جميع المؤثرات اللاحقة تستمد مشروعيتها الرياضية من هذا المؤثر الأول، فهو الذي يمنحها إمكانية الوجود والعمل داخل المجال المرجعي، لهذا فإن التوليد يشكل البداية المنطقية التي تقوم عليها جميع قوانين التحول.

لذا يُمكن التعبير عن هذا المؤثر بالعلاقة الرياضية، الآتية

$$\Gamma\mathcal{M} = \mathrm{K}\mathcal{M} \circ \mathrm{A}\mathcal{M}$$

يمثل الرمز $(\Gamma\mathcal{M})$ المؤثر التوليدي الكلي للنظام، بينما يمثل $(\mathrm{K}\mathcal{M})$ البنية المرجعية التي تحتوي الثوابت العليا للنظام، أما $(\mathrm{A}\mathcal{M})$ فهي البنية العقلية التي تحول تلك المرجعية إلى صورة معرفية قابلة للتنظيم، أما الرمز (٥) يمثل عملية تركيب المؤثرات، حيث يصبح كل مؤثر جزءا من البنية التشغيلية للمؤثر الآخر، أي انها يعملان بوصفهما قانونا رياضيا واحدا ينتج البنية النسقية الأولى.

ولهذا فإن $(\Gamma\mathcal{M})$ مثلّ قانونا رياضيا لتكوين النسق، لأن النسق ينشأ من هذا المؤثر، لذلك يكون التوليد فعلا تأسيسيا يسبق جميع الأفعال البنيوية اللاحقة، ومن جهة اخرى يمثل $(\Gamma\mathcal{M})$ مؤثرا منشئا للحالات داخل المجال المرجعي، إذ يحول الحالة الصفرية غير المتشكلة إلى حالة تمتلك بنية رياضية قابلة للدخول في جميع عمليات التحول.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma\mathcal{M} : \mathrm{U} \to \mathrm{U}$$

يبين هذا القانون أن المؤثر ($\Gamma\mathcal{M}$) يُعيد تشكيل إحدى حالاته الداخلية، لذلك فإن كل تحول يحدث داخل النظام يبقى خاضعا للقانون المرجعي نفسه، لأن مجال الحركة ومجال التوليد ومجال النتيجة تمثل جميعها المجال الرياضي ذاته، حيثُ يكشف هذا المؤثر أن المعرفة تبدأ من القوانين التي تجعل الوقائع ممكنة، لأن المرجعية تمثل قانون الإمكان، بينما يمثل العقل قانون التفعيل وعندما يندمج القانونان داخل المؤثر ($\Gamma\mathcal{M}$)، إذ تتحول الإمكانات الكامنة إلى وجود نسقي قابل للتحليل والحركة.

كما يؤسس هذا المؤثر لمبدأ السببية البنيوية؛ لأن كل مؤثر لاحق يكون نتيجة مباشرة له، إذ يُمكن للمؤثر الدينامي ($\Phi\mathcal{M}$) أن يمنح الحركة لبنية لم تتولد بعد، بينما لا يستطيع المؤثر البنيوي ($\Xi\mathcal{M}$) إعادة تركيب علاقات غير موجودة، وذات الامر ينطبق على المؤثر ($\Sigma\mathcal{M}$) تحقيق الاتزان لنظام لم يكتمل تكوينه، خاصة إن تطبيق ذات البنية الرياضية على المؤثر ($\Delta\mathcal{M}$) إنتاج الصورة الحضارية لبنية لم تدخل بعد في سلسلة التحولات، لهذا يكون النظام كله معتمدا على المؤثر التوليدي.

وهذا ما يُمكن اعتباه وفق العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma\mathcal{M} \to \Phi\mathcal{M} \to \Xi\mathcal{M} \to \Sigma\mathcal{M} \to \Delta\mathcal{M}$$

تشير الأسهم ($\to$) إلى علاقة اعتماد رياضي، حيث يصبح كل مؤثر نتيجة مباشرة للمؤثر السابق وشرطا رياضيا لظهور المؤثر اللاحق، لذلك فإن حذف أي مؤثر يؤدي إلى انقطاع السلسلة التحويلية وفقدان النظام لوحدته الرياضية، اما من جهة الأنظمة يمثل ($\Gamma\mathcal{M}$) قانون الإنشاء الذاتي، لأن النظام يمتلك داخله مؤثرا قادرا على إنتاج البنية الأولية التي تنطلق منها جميع العمليات الأخرى، يكون النظام مكتفيا بقوانينه الداخلية في توليد ذاته.

كما أن ($\Gamma\mathcal{M}$) يمثل أول مستوى من مستويات الانتظام، لأن الانتظام يبدأ منذ لحظة التكوين الأولى، إذ إن البنية التي يولدها هذا المؤثر تحتوي منذ البداية جميع القوانين التي ستوجه نموها اللاحق، لذلك فإن التوليد إنشاء قانون يحكم جميع الصور المستقبلية، أما من

وجهة نظر معرفية يمثل $(\Gamma\mathcal{M})$ انتقال المعرفة من المستوى المرجعي إلى المستوى النسقي، لأن المرجعية في ذاتها، إذ تمثل نسقا عندما تدخل في علاقة رياضية مع المؤثر العقلي، ولهذا فإن المعرفة تنتج عن قانون رياضي يحكم تفاعلهما داخل بنية واحدة.

كما يكشف هذا المؤثر أن كل عملية اجتهادية هيَ تطبيق جديد للقانون التوليدي نفسه، لذلك فإن اختلاف النتائج يعني اختلاف الشروط الرياضية الداخلة في عملية التوليد مع بقاء القانون الكلي ثابتا، لأن في قياس البنية الرياضية يمثل $(\Gamma\mathcal{M})$ قانون الانتقال من الوحدة إلى الكثرة، لأن المرجعية قبل التوليد تمثل وحدة مجردة، بينما تنتج عملية التوليد عددا غير محدود من الصور النسقية التي تبقى جميعها مرتبطة بالأصل الرياضي الذي ولدت منه، لذلك فإن الكثرة تصبح نتيجة للوحدة.

كما أن هذا المؤثر يمنح النظام خاصية المحافظة على الهوية، لأن جميع البنى التي يولدها تستمد خصائصها من القانون نفسه، لذلك يبقى النسق محافظا على صورته العميقة مهما تعددت تطبيقاته التاريخية، لأن الذي يتغير هو صور التحقق بينما يبقى قانون التوليد ثابتا.

يُمكن التعبير عن خاصية التراكم التوليدي من خلال $(\Gamma^{n}\mathcal{M})$، إذ ويمثل الرمز (Γ^{n}) التطبيق المتكرر لمؤثر التوليد على النسق $(\mathcal{M})$، بينما يُشير الأس (n) إلى عدد عمليات التوليد المتعاقبة التي يخضع لها النظام، حيثُ يبين هذا النموذج أن كل عملية توليد جديدة تبني عليه، إذ تتحول المعرفة إلى بنية تراكمية تزداد اتساعا وتعقيدا مع احتفاظها بالقانون الرياضي نفسه.

كما يمكن التعبير عن تراكم الأثر التوليدي بالعلاقة الرياضية، التالية:

$$\Gamma_{n}\mathcal{M} = \Gamma \circ \Gamma \circ \Gamma \cdots \circ \Gamma\ (\mathcal{M})$$

توضح هذه العلاقة أن مؤثر التوليد يعاد تطبيقه باستمرار، حيث تصبح كل بنية جديدة نقطة انطلاق لبنية أكثر تعقيدا، إذ يكون النمو النسقي عملية لا نهائية من إعادة التوليد المنظم، أما من جهة فلسفة الرياضيات العليا يمثل $(\Gamma\mathcal{M})$ مؤثرا حافظا للبنية؛ لأن جميع التحولات اللاحقة مهما بلغت درجة تعقيدها لا تستطيع تجاوز القانون الذي أنشأها، لذلك فإن المؤثر التوليدي

يؤدي وظيفة تشبه المؤثرات المحافظة في الرياضيات التي تبقي الخصائص الجوهرية ثابتة أثناء انتقال النظام بين حالاته المختلفة.

يمنح هذا المؤثر النموذج خاصية الاقتصاد الرياضي، لأن قانونا واحدا يستطيع إنتاج عدد غير محدود من الحالات النسقية دون الحاجة إلى إنشاء قانون مستقل لكل حالة، لذلك يصبح ($\Gamma\mathcal{M}$) مصدرا للتنوع ومصدرا للوحدة في الوقت نفسه، إذ ينتج كثرة الصور من وحدة القانون، إذ يُظهر هذا المؤثر أن العلاقة بين الوحي والعقل، هيَ علاقة تركيب رياضي تنتج نسقا جديدا يمتلك خصائص مستقلة عن كل طرف، إذا أخذ منفردا لأن القيمة النسقية لا تظهر إلا بعد تحقق عملية التركيب التي يعبر عنها الرمز (٥).

لهذا فإن مؤثر التوليد يمثل المبدأ الرياضي الأعلى الذي تبدأ منه جميع عمليات التحول داخل النظام، فهو الذي يحول المرجعية إلى بنية ويحول البنية إلى حالة ويحول الحالة إلى نظام، وايضًا يحول النظام إلى سلسلة متصلة من المؤثرات المنظمة حتى يبلغ النسق أعلى درجات الانتظام الرياضي داخل المجال المرجعي (U)، فقد يقترب تدريجيا من الحالة الحدية ($\Omega^{\dagger}$) التي تمثل غاية الاتساق البنيوي للنظام كله.

من هذا المنطلق تكون الفرقة الناجية حداً رياضيا تتجه إليه جميع عمليات التحول داخل النموذج، لأن النسق يقاس بدرجة انتظامه الداخلي واقترابه من الحالة المرجعية ($\Omega^{\dagger}$)، لذلك فإن النجاة داخل النموذج تعرف بوصفها خاصية بنيوية تتحقق عندما تبلغ جميع المؤثرات أعلى درجات الاتساق الرياضي، كما أن مفهوم الفرقة الناجية يتحول داخل النموذج من قضية تصنيفية إلى قضية رياضية، لأن جميع الأنساق تمثل متجهات داخل المجال المرجعي (U) بينما تمثل ($\Omega^{\dagger}$) نقطة الثبات النهائية، إذ يكون النسق الأقرب إلى ($\Omega^{\dagger}$) هو النسق الذي يحقق أقل مقدار من الانحراف البنيوي وفق معيار هيلبرت $\mathcal{H}$، ومن ثم فإن النجاة تكون نتيجة مباشرة لقياس المسافة الرياضية للانتظام.

لذا فإن الفرقة الناجية تمثل النهاية الحدية لجميع عمليات التصحيح الداخلي، لأن كل تطبيق جديد لمؤثرات (Γ) ثم (Φ) ثم (Ξ) ثم (Σ) ثم (Δ)، يؤدي إلى تقليل مقدار الانحراف عن ($\Omega^{\dagger}$)، بذلك تصبح النجاة عملية اقتراب مستمرة وليست حالة جامدة تتوقف عند لحظة

تاريخية معينة، كما يكشف النموذج أن مفهوم النجاة يمثل خاصية ناشئة من تكامل جميع المؤثرات، لأن أي اختلال يصيب أحد المؤثرات ينعكس مباشرة على مقدار الانتظام الكلي، لذلك يتحقق الاقتراب من الحالة المرجعية عندما تعمل جميع المؤثرات داخل قانون واحد، لمعنى ان يكون متسق يخضع للبنية الرياضية نفسها.

من الناحية الرياضية يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{d}(\mathcal{M}\ , \Omega^{\dagger}) \to 0$$

حيث تمثل (d) المسافة الرياضية داخل مجال $(\mathcal{H})$ ويمثل $(\mathcal{M})$ النسق المدروس، بينما تمثل $(\Omega^{\dagger})$ الحالة المرجعية العليا، وفي ذات القوت يُشير اقتراب المسافة من الصفر إلى ازدياد مقدار الاتساق الداخلي حتى يبلغ النظام أعلى درجة ممكنة من الانتظام البنيوي.

كما يمكن التعبير عن هذه الحالة بصيغة التحسين الكلي الرياضي، الآتي:

نموذج (٢٦)

$$\mathcal{M}^{*} = \arg\min \mathrm{M}\ d\left(\mathcal{M}, \Omega^{\dagger}\right)$$

يشير (M^{*}) إلى النسق الأمثل الناتج عن عملية التحسين الرياضي بينما يمثل $(\arg\min)$ مؤثر اختيار النسق الذي يحقق أصغر مسافة عن الحالة المرجعية، لذلك فإن الفرقة الناجية داخل النموذج لا تعرف إلا بأنها النسق الذي يحقق القيمة الدنيا للمسافة البنيوية عن $(\Omega^{\dagger})$ ومن جهة فلسفة الفكر الإسلامي، فإن هذا التصور يجعل النجاة نتيجة للانتظام؛ لأن القيمة الرياضية للنظام الذي تستخرج منه بمقدار انسجام مرجعيته مع حركته، أو من مقدار تكامل بنيته مع تحولاته، لذلك يصبح الحكم على النسق نابعا من داخله لا مفروضا عليه من خارجه.

كما أن هذا البناء يجعل مفهوم الفرقة الناجية متوافقا مع الطبيعة الرياضية للنموذج لأن الرياضيات لا تتعامل مع الأسماء وإنما مع البنى ولا تتعامل مع الانتماءات وإنما مع العلاقات

ولا تصدر أحكامها على أساس التاريخ وإنما على أساس القوانين الحاكمة للانتظام ولهذا تتحول الفرقة الناجية إلى حالة حدية (Limit State) التب يرمز لها رياضيا (M^*)، فهي تمثل أقصى درجات الاتساق المرجعي الذي يمكن أن يبلغه أي نسق داخل المجال الإسلامي.

أخيراً يكون مفهوم الفرقة الناجية داخل هذا النموذج معادلا رياضيا للحالة التي تتقارب فيها جميع المؤثرات (Γ) و (Φ) و (Ξ) و (Σ) و (Δ) نحو نقطة الثبات ($\Omega^{\dagger}$)، حيث تؤول قيمة معيار الانحراف إلى الحد الأدنى الممكن، فقد يكون النسق قد بلغ أعلى مستوى من التكامل المرجعي والبنيوي والدينامي وفق قوانين النموذج نفسه، أي من دون أن يكون هذا الوصف في حد ذاته دليلا شرعيا على انطباقه على جماعة تاريخية بعينها، إذ يبقى ذلك مسألة تتطلب أدلتها النقلية والعقدية المستقلة خارج الإطار الرياضي المجرد.

٢. مؤثر التطور

مثلَّ مؤثر التطور للتحول القانون الرياضي الذي يمنح النسق خاصية الحركة بعد اكتمال مرحلة التوليد، لأن التوليد ينشئ البنية الأولى بينما يتولى التطور تنظيم انتقال تلك البنية عبر الزمن النسقي، لذلك فإن التطور يحافظ على استمرارية وجوده ويحول البنية الساكنة إلى نظام متحرك قادر على التفاعل مع جميع المتغيرات مع احتفاظه بوحدته المرجعية، لهذا فإن مؤثر التطور يمثل القانون الذي يحول الوجود النسقي إلى حركة مستمرة تخضع لمنطق رياضي منظم.

إذ يُعبر عن هذا المؤثر بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٧)

$$\Phi_{\mathcal{M}} = \exp\left(\int_{t_0}^{t} \nu_{\mathcal{M}}(\tau)\, d\tau\right)$$

إذ يمثل الرمز $(\Phi\mathcal{M})$ مؤثر التطور الدينامي للنظام، بينما يمثل$\nu\mathcal{M}(\tau)$ معدل النمو النسقي اللحظي عند الزمن (τ)، اما رمز التكامل يُشير إلى أن التطور الذي ينتج عن تراكم جميع معدلات النمو منذ بداية النظام حتى اللحظة الحالية، أما الدالة الأسية (exp) فأنها تعبر عن أن التحول يحدث بصورة تراكمية متصلة، حيث تؤثر كل مرحلة في المرحلة اللاحقة ويصبح التاريخ الرياضي للنظام بنية واحدة متصلة لا مجموعة أحداث منفصلة.

لهذا فإن $(\Phi\mathcal{M})$ يمثل قانون الحركة الداخلية للنظام، لأن الزمن في هذا النموذج يقاس بمقدار التحول الذي يحدث داخل البنية، لذلك قد يمر زمن طويل دون تطور حقيقي، وقد يحدث تحول عميق خلال فترة قصيرة إذا ازداد معدل النمو النسقي.

أما من جهة فلسفة الرياضيات يمثل $(\Phi\mathcal{M})$ مؤثر التدفق الداخلي، لأنه يصف كيفية انتقال النسق من حالة إلى حالة مع المحافظة على استمرارية الهوية، لذلك انتقالا تحكمه معادلة رياضية تحدد مقدار التغير في كل لحظة.

كما يمكن التعبير عن الصيغة الرياضية بالعلاقة الآتية:

$$\mathcal{M}(\mathrm{t}) = \Phi\mathcal{M}(\mathrm{t})\ (\mathcal{M}_0)$$

إذ يمثل $(\mathcal{M}_0)$الحالة الابتدائية للنظام، بينما تمثل $\mathcal{M}(\mathrm{t})$ الحالة التي يبلغها النسق عند الزمن (t)، حيثُ يشير المؤثر $\Phi\mathcal{M}(\mathrm{t})$ إلى التحويل الذي ينقل النسق من حالته الأولى إلى حالته الحالية مع المحافظة على انتمائه إلى المجال المرجعي، وفي ذات النسق يكشف هذا القانون أن الهوية، لأنها تعني ثبات القانون الذي يحكم الحركة، لأن النسق قد يتغير في جميع مظاهره الخارجية مع بقائه محافظا على بنيته العميقة، لذلك فإن التطور يصبح وسيلة لحفظ الهوية وليس وسيلة لإلغائها.

كما يمثل $\mathcal{M}(\mathrm{t})$ القانون الذي يربط جميع المراحل التاريخية داخل سلسلة واحدة، لأن كل حالة جديدة تصبح امتدادا رياضيا للحالة السابقة، إذ يوجد تحول منظم يخضع لقانون رياضي ثابت، أما من جهة فلسفة الأنظمة يمثل $\mathcal{M}(\mathrm{t})$ مؤثر الاستمرارية الذاتية، لأن النظام يمتلك داخله قانونا يحافظ على استمرار الحركة، لذلك فإن التطور يصبح خاصية داخلية للنظام.

كما أن هذا المؤثر يمنح النموذج خاصية التراكم البنيوي، لأن كل تحول جديد يضاف إلى جميع التحولات السابقة ولا يلغيها، لهذا فإن التاريخ النسقي يمثل مجموعا تراكميا لجميع عمليات التطور التي مر بها النظام منذ نشأته الأولى.

حيثُ يُمكن التعبير عن هذه الخاصية بالعلاقة الرياضية، التالية:

$$\Phi_{t2} = \Phi_{t2-t1} \circ \Phi_{t1}$$

يظهر من هذه العلاقة أن الحالة عند الزمن (t_2) تتكون من تركيب التحول الواقع بين (t_1) و (t_2) مع جميع التحولات السابقة، فيما يشير الرمز $(\circ)$ إلى أن جميع مراحل التطور مترابطة داخل قانون واحد لا يمكن تجزئته، ففي سياق القيم المعرفية يمثل $\mathcal{M}(t)$ انتقال المعرفة من حالة الإمكان إلى حالة الفاعلية، لأن البنية التي ولدها المؤثر $(\Gamma\mathcal{M})$ تكون منتجة عندما تدخل في الحركة التي ينظمها $\mathcal{M}(t)$، لذلك فإن التطور يمثل الشرط الرياضي لتحول النسق من مجرد بناء معرفي إلى نظام معرفي حي.

كما يكشف هذا المؤثر أن النمو يتحقق بالتراكم المنظم، لأن كل زيادة في معدل $\nu\mathcal{M}(\tau)$ تؤثر في جميع المراحل اللاحقة من خلال التكامل، لذلك فإن النظام يحتفظ بذاكرته الرياضية ولا يفقد أثر ماضيه أثناء تطوره، ومن جهة فلسفة الفكر الإسلامي يمثل $(\Phi\mathcal{M})$ القانون الذي يفسر استمرار الاجتهاد عبر التاريخ، لأن الاجتهاد يحرك المرجعية داخل ظروف متغيرة مع المحافظة على أصولها، لذلك يصبح التطور انتقالا في مستوى الفهم.

كما يمنح هذا المؤثر النموذج خاصية التكيف البنيوي، لأن النسق يستطيع إعادة تنظيم علاقاته الداخلية كلما ظهرت معطيات جديدة، أي من دون أن يتخلى عن ثوابته ويصبح التغير وسيلة لحفظ الاتزان وليس سببا لفقدانه.

إذ يُمكن التعبير عن استمرارية التطور بالعلاقة الرياضية $(\Phi^n\mathcal{M})$، إذ يمثل الرمز (Φ^n) التطبيق المتكرر لمؤثر التطور على النسق $(\mathcal{M})$، بينما يشير الأس (n) إلى عدد مراحل التطور التي يمر بها النظام، حيثُ يُظهر ذلك أن الحركة النسقية بأنها سلسلة لا تنقطع من التحولات المنظمة التي يزداد معها مستوى التعقيد البنيوي مع بقاء القانون الرياضي ثابتا.

كما يمكن التعبير عن التدفق المستمر بالعلاقة الرياضية، التالية:

نموذج (٢٨)

$$\frac{d\mathcal{M}}{dt} = \nu_{\mathcal{M}}(t)\,\mathcal{M}$$

تبين هذه المعادلة أن معدل تغير النسق يتناسب مع حالته الحالية ومع معدل النمو $\nu_{\mathcal{M}(t)}$، لذلك يصبح كل تحول نتيجة مباشرة للبنية السابقة ولا يظهر أي تغير بمعزل عن التاريخ البنيوي للنظام، فقد يكشف هذا القانون أن الحركة، فهي الصورة الدينامي للثبات، لأن الذي يبقى ثابتا هو القانون، بينما تتغير الحالات التي يعمل عليها ذلك القانون، لهذا فإن التطور يعني توسيع قدرتها على إنتاج حالات جديدة أكثر انتظاما.

كما أن $(\Phi\mathcal{M})$ يمثل الحلقة التي تصل بين التوليد والبناء البنيوي لأنه يستلم البنية الأولية من $(\Gamma\ \mathcal{M})$ ويهيئها للدخول في عمليات إعادة التركيب، بينما يقوم بتنفيذها $(\Xi\ \mathcal{M})$، لذلك يشكل المؤثر محور الاتصال بين الإنشاء الأول وبين إعادة البناء اللاحقة، ولهذا فإن مؤثر التطور يمثل القلب الدينامي للنظام الرياضي الإسلامي لأنه يحول النسق من حالة السكون إلى حالة الحركة ويحول الحركة إلى تاريخ رياضي متصل ويحول التاريخ إلى عملية تراكمية منظمة تتجه بصورة مستمرة نحو زيادة الاتساق الداخلي والاقتراب من الحالة المرجعية العليا $(\Omega^{\dagger})$ داخل المجال المرجعي (U) دون أن تفقد البنية هويتها أو وحدتها الرياضية.

من هذا المنطلق فإن مؤثر التطور $(\Phi\mathcal{M})$ يمثل القانون الرياضي الذي يفسر إمكان استمرار النسق في الاقتراب من الحالة المرجعية العليا $(\Omega^{\dagger})$، لأن النجاة داخل النموذج تتحقق باستمرار حركة النسق نحو زيادة الاتساق الداخلي، لذلك يصبح التطور شرطا لازما للوصول إلى الحالة التي يعبر عنها النموذج بالنسق الأمثل $(\mathcal{M}^{*})$، إذ إن البنية التي تتوقف عن التطور تتوقف معها عملية الاقتراب من نقطة الثبات مهما كانت درجة انتظامها الأولية.

كما يكشف ($\Phi_{\mathcal{M}}$) أن مفهوم الفرقة الناجية يمثل عملية رياضية مستمرة من إعادة تصحيح البنية الداخلية، لأن كل تطبيق جديد للمؤثر ($\Omega^{\dagger}$) يعيد توزيع العلاقات النسقية ويقلل مقدار الانحراف عن ($\Omega^{\dagger}$)، لهذا تصبح النجاة خاصية دينامية تتجدد مع كل تحول منظم يخضع للقانون الرياضي للنظام، فإن هذا المؤثر يبين أن الثبات العقدي، فهي يعني ثبات المرجعية مع استمرار تطور الفهم والاجتهاد، لذلك فإن النسق الأقرب إلى ($\Omega^{\dagger}$) النسق الذي حافظ على ثوابته المرجعية واستطاع في الوقت نفسه أن يطور بنيته الداخلية دون أن يخرج عن المجال المرجعي (U).

كما أن ($\Phi_{\mathcal{M}}$) يجعل مفهوم الفرقة الناجية مرتبطا بدرجة الكفاءة البنيوية، لأن كل زيادة في مقدار الاتساق الذي ينتجه مؤثر التطور تقرب النسق من الحالة الحدية، بينما يؤدي ضعف التطور أو اضطرابه إلى زيادة المسافة الرياضية عن ($\Omega^{\dagger}$)، ومن ثم تصبح النجاة نتيجة مباشرة لاستمرار الحركة المنظمة لا نتيجة للتوقف عن الحركة.

إذ يُمكن التعبير عن هذا الاقتراب بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٩)

$$\lim_{t\to\infty} \left\| \Phi_{\mathcal{M}}(t) - \Omega^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}} = 0$$

تُظهر هذه العلاقة أن استمرار عمل مؤثر التطور يجعل المسافة بين الحالة النسقية وبين ($\Omega^{\dagger}$) تتناقص تدريجيا حتى تؤول إلى الحد الأدنى الممكن، بينما يُشير المعيار $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$ إلى القياس داخل مجال هيلبرت $\mathcal{H}$ الذي يحول الانتظام إلى مقدار رياضي قابل للمقارنة، كما أن هذا المؤثر يكشف أن الفرقة الناجية داخل النموذج، فهي تمثل نسق يمتلك أعلى قدرة على المحافظة على انتظامه أثناء الحركة، لأن قيمة أي نظام تقاس بمقدار محافظته على الاتساق أثناء تعرضه للتحولات، لذلك يصبح التطور نفسه أحد معايير التمييز الرياضي بين الأنساق.

اما من جهة النمذجة الرياضية؛ فإن ($\Phi\mathcal{M}$) يمنح مفهوم الفرقة الناجية بعدا استقراريا، لأن النسق الذي يقترب من ($\Omega^{\dagger}$) هو النسق الذي تبقى مسارات تطوره مستقرة تحت تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية، بينما تتباعد الأنساق الأخرى عن الحالة المرجعية، أي كلما فقدت انتظامها الدينامي تكون النجاة حالة استقرار دينامي.

كما يمكن التعبير عن هذا الاستقرار بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Phi^{n}\mathcal{M} \rightarrow \Omega^{\dagger}$$

وتشير هذه العلاقة إلى أن التطبيق المتكرر لمؤثر التطور على النسق ($\mathcal{M}$) يؤدي إلى اقترابه التدريجي من الحالة المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$)، وإن هذا الاقتراب يمثل النهاية الرياضية التي يسعى إليها النموذج كله، لذا فإن هذا التصور يجعل مفهوم الفرقة الناجية نتيجة مباشرة لقوانين النموذج نفسها، لأن المؤثر ($\Gamma\mathcal{M}$) ينشئ البنية الصحيحة ويمنحها ($\Phi\mathcal{M}$) القدرة على التطور ثم يعيد ($\Xi\mathcal{M}$) بناء علاقاتها ويحقق ($\Sigma\mathcal{M}$) اتزانها ويكمل ($\Delta\mathcal{M}$) تشكلها الحضاري، أي عند اكتمال هذه السلسلة تصبح الفرقة الناجية في المنظور الرياضي، فهي النسق الذي استطاع أن يحافظ على أعلى درجات الاتساق عبر جميع مراحل التحول التطور بلغ أقرب نقطة ممكنة من الحالة المرجعية ($\Omega^{\dagger}$) دون أن يخرج في أي مرحلة عن القوانين المؤسسة للمجال المرجعي (U).

٣. مؤثر التركيب

مثلّ مؤثر التركيب للتحول القانون البنيوي الذي تنتقل عنده الحركة النسقية من مرحلة التراكم إلى مرحلة الانتظام، لأن مؤثر التوليد ($\Gamma\mathcal{M}$) ينتج البنية المرجعية الأولى، فهو الذي يمنح مؤثر التطور ($\Phi\mathcal{M}$) تلك البنية خاصية الحركة والاستمرار، بينما يتولى مؤثر التركيب ($\Xi\mathcal{M}$) إعادة تنظيم جميع النتائج المتولدة عن الحركة داخل بناء رياضي واحد يمتلك وحدة داخلية واستقلالا بنيويا، لهذا فإن التركيب يمثل الشرط المنطقي الذي يجعل نتائج التطور قابلة للاستمرار داخل نظام واحد، لأن الحركة التي لا تنتهي إلى تركيب تتحول إلى تشتت، بينما يصبح التركيب القانون الذي يحفظ للحركة معناها واتجاهها ووحدتها.

إذ يُعبر عن هذا المؤثر بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٣٠)

$$\Xi_{\mathcal{M}} = \bigotimes_{i=1}^{n} B_i(\mathcal{M})$$

إذ يمثل الرمز ($\Xi_{\mathcal{M}}$) مؤثر التركيب البنيوي الشامل الذي يعيد بناء النسق في صورته الكلية، بينما تمثل $B_i^{(\mathcal{M})}$ الوحدات الأولية الداخلة في عملية البناء النسقي وتشمل جميع المتغيرات المرجعية والمعرفية والمنهجية والتشريعية والأخلاقية والحضارية، فقد يشير المؤشر (i) إلى ترتيب كل وحدة داخل عملية التركيب بينما يعبر (n) عن عدد الوحدات الداخلة في البنية، أما الرمز (⊗) فيمثل الضرب التنسوري الذي يعد من أكثر العمليات الرياضية تجريدا لأنه يولد مجال رياضي جديدا تظهر فيه خصائص لم تكن موجودة في أي عنصر منفرد، لذلك فإن هذا الرمز يعبر بدقة عن انتقال النسق من مرحلة الأجزاء إلى مرحلة الكل.

يكشف اختيار الضرب التنسوري دون الجمع الجبري أو الضرب العددي أن النموذج، فهو يفترض أنه بنية ناشئة تظهر خصائصها من العلاقات التي تنشأ بين عناصرها، ولهذا فإن قيمة النسق لا تساوي مجموع قيم عناصره، لأن العلاقة بين العناصر تصبح عنصرا جديدا يدخل في تكوين النسق نفسه ويمنحه خصائص لا يمكن تفسيرها بردها إلى أحد مكوناته منفردا، ومن جهة رياضية يمثل ($\Xi_{\mathcal{M}}$) انتقالا من المجالات الجزئية إلى المجال الكلي، لأن كل عنصر $B_i^{(\mathcal{M})}$ يمتلك بعدا خاصا به وعندما تدخل هذه الأبعاد في عملية الضرب التنسوري فإنها تنتج مجال أعلى رتبة يحتوي جميع العلاقات الممكنة بينها، لذلك يصبح النسق أكثر من مجرد اجتماع بين العلوم أو المبادئ، اي لأنه يتحول إلى مجال بنيوي جديد يخضع لقوانين مختلفة عن القوانين التي تحكم عناصره الأولية.

يمكن التعبير عن هذه العملية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$B_1 \otimes B_2 \otimes \cdots \otimes B_n \in U$$

تُظهر هذه العلاقة أن جميع الوحدات بعد تركيبها تطون عنصرا واحدا داخل المجال المرجعي (U) ، لذلك تنتقل من مستوى الوجود الجزئي إلى مستوى الوجود النسقي، حيث تصبح جميع العلاقات محكومة بقانون كلي واحد، لذا فإن هذا المؤثر يؤسس لمبدأ أن الحقيقة النسقية توجد في العلاقات، لأن كل عنصر يحتفظ بقيمته الذاتية إلا أن هذه القيمة تكون ذات أثر داخل النظام عندما تدخل في شبكة العلاقات التي ينشئها مؤثر التركيب، لهذا فإن النسق يعرف من خلال طبيعة انتظام تلك العناصر.

كما أن ($\Xi_{\mathcal{M}}$) يمثل قانون الهوية البنيوية، لأن النسق يحتفظ بهويته عن طريق تثبيت العلاقات المنظمة بينها، لذلك قد تتغير بعض الوحدات الجزئية نتيجة تطور الاجتهاد أو تغير الظروف، بينما تبقى البنية الكلية محافظة على هويتها، فإن هذا المؤثر يكشف أن العلوم الإسلامية تؤلف نسقا بسبب خضوعها لبنية معرفية واحدة، لأن القرآن والحديث وأصول الفقه والعقيدة والفقه والأخلاق ومقاصد الشريعة، فهي تمثل داخل النموذج عناصر $B_i^{(\mathcal{M})}$ بينما يقوم ($\Xi_{\mathcal{M}}$) بتحويلها إلى شبكة معرفية موحدة، حيث يكون كل علم مفسرا للعلم الآخر ومكملا له.

لهذا فإن أي محاولة لفصل أحد هذه العلوم عن بقية تؤدي إلى اختلال في العلاقات الداخلية، لأن قوة النسق بدرجة ترابطها الرياضي، لذلك فإن سلامة الفكر الإسلامي داخل النموذج تتحدد بدرجة التكامل الذي ينتجه مؤثر التركيب، كما أن ($\Xi_{\mathcal{M}}$) يمثل قانون إزالة التناقضات الداخلية، لأن عملية التركيب تتضمن إعادة تنظيمها بطريقة تجعل العلاقات بينها متسقة ، لذلك فإن أي تعارض داخلي يظهر داخل النسق يمثل دليلا على وجود خلل في عملية التركيب نفسها؟

مثّل هذا المؤثر عملية إعادة تنظيم الشبكة الداخلية للنظام، لأن كل عملية تطور تنتج علاقات جديدة تحتاج إلى إعادة توزيع حتى يبقى النظام متزنا، لهذا فإن ($\Xi_{\mathcal{M}}$) يعمل بصورة مستمرة مع استمرار ($\Phi_{\mathcal{M}}$).

حيثُ يُعبر عن إعادة البناء المستمرة بالعلاقة ($\Xi^n{}_{\mathcal{M}}$)، لذا يُعد الرمز (Ξ^n) التطبيق المتكرر لمؤثر التركيب، بينما يُشير الأس (n) إلى أن النسق يعيد بناء ذاته بصورة متواصلة كلما ازدادت معارفه واتسعت خبراته وأصبح أكثر قدرة على تنظيم علاقاته الداخلية.

كما يمكن تمثيل وظيفة التركيب التحويلية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Xi_{\mathcal{M}} : (\mathrm{B}_1 \times \mathrm{B}_2 \times \cdots \times \mathrm{B}_\mathrm{n}) \to \mathcal{M}$$

إذ يبين هذا القانون أن المؤثر $(\Xi_{\mathcal{M}})$ يحول مجموعة الوحدات الأولية إلى نسق واحد، بينما يمتلك شخصية رياضية مستقلة، حيث يصبح الناتج $(\mathcal{M})$ بنية جديدة، فمن جهة معرفية يمثل $(\Xi_{\mathcal{M}})$ انتقال المعرفة من مستوى المعلومات إلى مستوى النظرية، لأن المعلومات المتفرقة، لهذا فإن المعرفة النسقية هي معرفة بالعلاقات قبل أن تكون معرفة بالعناصر، كما يكشف هذا المؤثر أن وحدة الفكر الإسلامي هي وحدة رياضية، لأن جميع عناصره تخضع لقانون تركيب واحد، لهذا فإن اختلاف الموضوعات لا يؤدي إلى اختلاف النسق طالما العلاقات المنظمة بينها ثابتة.

الفرقة الناجية يحتل $(\Xi_{\mathcal{M}})$ موقعا مركزياً، لأن النجاة داخل النموذج تتحقق عندما تبلغ جميع العناصر أعلى درجات الانسجام البنيوي، لذلك فإن الفرقة الناجية تمثل النسق الذي نجح في بناء أعظم شبكة من العلاقات المتماسكة بين جميع مكوناته، هذا الامر يجعل من العقيدة والمعرفة والفقه والأخلاق والحضارة أجزاء من بنية واحدة لا تعرف الانفصال الداخلي، ولهذا فإن معيار النجاة يكون مقدار التكامل الذي يربط تلك القضايا بعضها ببعض، لأن العنصر الصحيح إذا انفصل عن بقية البنية فقد وظيفته النسقية، بينما يصبح جزءا من الحقيقة الكلية عندما يدخل في عملية التركيب التي ينظمها $(\Xi_{\mathcal{M}})$.

لذا يُمكن التعبير عن هذا الاقتراب البنيوي بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\|\Xi_{\mathcal{M}} - \Omega^{\dagger}\|_{\mathcal{H}} \to 0$$

وتشير هذه العلاقة إلى أن نجاح عملية التركيب يؤدي إلى تناقص المسافة الهندسية بين النسق وبين الحالة المرجعية العليا $(\boldsymbol{\Omega^{\dagger}})$ داخل مجال هيلبرت $\mathcal{H}$ حتى يبلغ النظام أعلى درجات الاتساق البنيوي الممكن، ولهذا فإن مؤثر التركيب يمثل القلب البنائي للنظام الرياضي الإسلامي، ذلكَ لأنه يحول الكثرة إلى وحدة ويحول الحركة إلى بنية، وايضًا يحول المعارف المتفرقة إلى نسق ويحول العلاقات الجزئية إلى قانون كلي، بينما يحفظ للنظام هويته أثناء

جميع مراحل التحول، بعدها يكون قادرا على الانتقال إلى مؤثر الاتزان ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) دون أن يفقد تماسكه أو انتظامه الداخلي أو اقترابه المستمر من الحالة المرجعية العليا ($\boldsymbol{\Omega^{\dagger}}$).

يجسد الفرقة الناجية فإن مؤثر التركيب ($\Xi_{\mathcal{M}}$) يمثل أحد أهم القوانين التي تفسر معنى الوحدة الداخلية، لأن النجاة داخل النموذج الرياضي تتحقق عندما تتحول تلك العناصر إلى نسق واحد يخضع لقانون بنيوي جامع، لهذا فإن العقيدة الصحيحة إذا انفصلت عن المنهج الصحيح أو إذا انفصل المنهج عن السلوك أو انفصل السلوك عن البناء الحضاري، فإن النظام يفقد خاصية الانتظام مهما بلغت صحة كل عنصر على حدة، لأن قيمة النسق لا تنشأ من صحة الأجزاء وحدها وإنما من صحة العلاقات التي تربط بينها.

كما يكشف ($\Xi_{\mathcal{M}}$) أن مفهوم الفرقة الناجية يقوم على مبدأ التكامل، لأن الضرب التنسوري ($\otimes$)، حيثُ ينتج عن تولد بنية جديدة تمتلك خصائص مستقلة، لهذا فإن النجاة داخل النموذج تتحقق عندما تبلغ العلاقات بين تلك المكونات أعلى درجات الانسجام الرياضي، حيث يصبح كل عنصر داعما للعناصر الأخرى داخل شبكة واحدة من الاتساق البنيوي، ومن هذا المنطلق تصبح الفرقة الناجية هي النسق الذي استطاع مؤثر التركيب ($\Xi_{\mathcal{M}}$) أن يحول جميع متغيراته المرجعية والمعرفية والتشريعية والأخلاقية إلى منظومة واحدة لا يظهر فيها تعارض داخلي، لا سيما إن كل علاقة داخل النسق تصبح خاضعة للقانون البنيوي نفسه، لذلك فإن أي تناقض داخلي يمثل رياضيا نقصا في كفاءة عملية التركيب ويؤدي مباشرة إلى زيادة المسافة عن الحالة المرجعية ($\Omega^{\dagger}$).

كما أن ($\Xi_{\mathcal{M}}$) يبين أن النجاة هيَ خاصية للبنية الكلية لأن كل عنصر يكتسب معناه الحقيقي من موقعه داخل النسق، لذلك قد يكون العنصر صحيحا في ذاته إلا أن انفصاله عن بقية العلاقات يجعله عاجزا عن أداء وظيفته البنيوية، ومن ثم فإن معيار النجاة يصبح معيارا للعلاقات قبل أن يكون معيارا للعناصر، لذا فإن مؤثر التركيب يجعل الفرقة الناجية تمثل أعلى درجات الترابط الداخلي، لأن جميع المتجهات النسقية تصبح مرتبطة داخل مجال واحد دون حدوث انقطاع أو تضاد ولذلك يقترب النسق تدريجيا من الحالة المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$) كلما ازدادت كثافة العلاقات المنتظمة بين عناصره.

لذا يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، من خلال الآتي:

$$(\Xi_{\mathcal{M}}) \longrightarrow (\Omega^{\dagger})$$

إذ تُشير هذه العلاقة؛ إلى أن نجاح عملية التركيب يؤدي إلى توجيه النسق نحو نقطة الثبات الرياضية، لأن التكامل البنيوي يمثل أحد الشروط الأساسية للوصول إلى أعلى درجات الانتظام.

كما يمكن التعبير عن هذا الانتظام بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\| \Xi_{\mathcal{M}} - \Omega^{\dagger} \|_{\mathcal{H}} \longrightarrow 0$$

وتبين هذه العلاقة أن المسافة الهندسية بين البنية المركبة وبين الحالة المرجعية $(\Omega_{\dagger})$ تتناقص كلما ازدادت كفاءة مؤثر التركيب ويشير المعيار $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$ إلى أن هذا التقارب، إذ يُقاس داخل مجال هيلبرت $\mathcal{H}$ وفق قواعد رياضية دقيقة وليس وفق أوصاف إنشائية، ومن جهة فلسفة الفكر الإسلامي فإن هذا المؤثر يكشف أن الفرقة الناجية تمثل البنية التي استطاعت أن تجعل جميع قضاياها تعمل وفق قانون واحد منسجم، لذلك فإن الوحدة العقدية والوحدة المنهجية والوحدة التشريعية والوحدة الأخلاقية، فهي تمثل إسقاطات مختلفة لعملية التركيب نفسها.

واخيرًا، يبين $(\Xi_{\mathcal{M}})$ أن النجاة لا تعني إلغاء التنوع الداخلي، لأن الضرب التنسوري $(\otimes)$ يحافظ على استقلال كل عنصر داخل البنية الجديدة، وفي الوقت نفسه يجعله جزءا من نظام أشمل، ولهذا فإن النموذج يسمح بتعدد المكونات مع بقاء وحدة النسق، لأن معيار الوحدة يقوم على انتظام العلاقات الرياضية، ومن ثم فإن الفرقة الناجية في هذا النموذج تعرف باعتبارها الحالة البنيوية التي تبلغ فيها عملية التركيب أعلى درجات الكفاءة، حيث تصبح جميع العناصر المرجعية والمعرفية والمنهجية والتشريعية والأخلاقية والحضارية مدمجة داخل نسق واحد يخضع لقانون رياضي متجانس، حيثُ يقترب بأقل مسافة ممكنة من الحالة المرجعية العليا $(\Omega^{\dagger})$، بذلك يكون أكثر الأنساق قدرة على تحقيق الاتساق الداخلي والمحافظة على وحدته عبر جميع مراحل التحول النسقي.

٤. مؤثر الاستقرار

يمثل مؤثر الاستقرار للتحول المرحلة التي تبلغ عندها الحركة النسقية مستوى من النضج، فهذا يجعل النظام قادرا على المحافظة على انتظامه الداخلي مع استمرار جميع عمليات التحول، لأن البناء الرياضي من خلال التوليد ($\Gamma_{\mathcal{M}}$) والتطور ($\Phi_{\mathcal{M}}$) والتركيب ($\Xi_{\mathcal{M}}$)، لكن جميع هذه المؤثرات تظل معرضة لفقدان تماسكها، وهذا في حال إذا لم يوجد قانون أعلى يتولى تنظيم العلاقات الناتجة عنها بصورة مستمرة، لهذا فإن مؤثر الاستقرار ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) يمثل القانون الذي يحفظ للنظام وحدته البنيوية، وفي ذات السياق يمنع تحوله إلى مجموعة من العلاقات المتغيرة غير المنضبطة، وايضًا يجعل جميع المؤثرات السابقة تعمل داخل نظام واحد يخضع لقواعد ثابتة من الاتزان الرياضي.

إذ يُعبر عن هذا المؤثر بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٣١)

$$\Sigma_{\mathcal{M}} = \exp\left(\int S_{\mathcal{M}}(\tau)\,d\tau\right)$$

حيث يمثل الرمز ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) مؤثر الاتزان الكلي للنظام، بينما تمثل الدالة $S_{\mathcal{M}}(\tau)$ معدل الاستقرار الداخلي الذي ينتجه النسق عند كل لحظة من لحظات التحول ويشير التكامل إلى أن الاتزان يمثل الحصيلة التراكمية لجميع عمليات الضبط الداخلي، وهذا منذ بداية تشكل النسق وحتى المرحلة الحالية، أما الدالة الأسية (exp) فهي تعبر عن أن الاستقرار ينمو بصورة تراكمية، حيث تصبح كل عملية اتزان جزءا من البنية العامة التي تحفظ النظام في جميع مراحله اللاحقة، لذلك فإن الاستقرار يضاف الى النظام عندما يتولد من داخله نتيجة انتظام جميع عملياته السابقة.

من الناحية الرياضية يمثل ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) مؤثر المحافظة على البنية، لأن أي نظام دينامي يمتلك قانونا يعيد جميع المتغيرات إلى مجال الاتزان كلما ابتعدت عنه، ولهذا فإن وظيفة ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) في تنظيم الحركة بحيث تبقى جميع متغيراتها ضمن المجال الذي يسمح للنظام بالحفاظ على هويته

الرياضية، ولهذا فإن الاستقرار داخل النموذج يعرف بوصفه انتظاما للتغير، لأن التغير الذي لا يخضع لقانون الاتزان يتحول إلى اضطراب، بينما يصبح التغير الذي تنظمه ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) وسيلة لزيادة التماسك الداخلي، ولهذا فإن الثبات الحقيقي في النموذج يعني ثبات القانون الذي يحكم الحركة.

أما جهة النمذجة الرياضية يمثل ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) مؤثر الثبات الدينامي، لأن الأنظمة المعقدة تستقر باستيعاب تحولاتها وإعادة تنظيمها داخل بنيتها، ولهذا فإن كل متغير جديد يدخل إلى النسق إذ يعاد توزيعه بواسطة مؤثر الاستقرار حتى يصبح جزءا من النظام الكلي.

كما يمكن التعبير عن هذه الخاصية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Sigma_{\mathcal{M}}(\mathcal{M}) = \mathcal{M}$$

إذ تبين هذه العلاقة أن تطبيق مؤثر الاستقرار على النسق يعيد النسق إلى صورته المنتظمة، فهو يُحافظ على هويته البنيوية بالرغم استمرار جميع عمليات التحول، لذلك فإن ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) يمثل مؤثر الهوية الداخلية للنظام، فقد يكشف هذا المؤثر أن المرجعية الإسلامية تمتلك خاصية الاتزان الذاتي، لأن مصادرها الكلية قادرة على إعادة تنظيم الحركة الاجتهادية كلما ظهرت متغيرات جديدة، ولهذا فإن استمرار الفكر الإسلامي عبر القرون بوجود قانون داخلي يعيد الحركة دائما إلى أصولها المرجعية.

كما أن ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) يمثل قانون المحافظة على وحدة العلوم الإسلامية، لذلك فإن العقيدة والفقه والأصول والأخلاق والتفسير والحديث، فهي تمثل متجهات مختلفة إلا أن مؤثر الاستقرار يجعلها جميعا تتحرك داخل نظام واحد دون أن تتحول إلى أنساق مستقلة، ومن جهة نظرية الأنظمة فإن ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) يمثل مؤثر التغذية الراجعة الداخلية، لأن كل تغير يحدث في أحد أجزاء النسق يولد سلسلة من عمليات التصحيح داخل بقية الأجزاء حتى تستعيد البنية حالة الاتزان، ولهذا فإن النظام لا يحتاج في كل مرة إلى إعادة تأسيس كاملة، لأن قانون الاستقرار يتولى إعادة توزيع العلاقات بصورة تلقائية.

إذ يُمكن التعبير عن هذه العملية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Sigma^{n}{}_{\mathcal{M}} \rightarrow \Sigma_{\mathcal{M}}$$

فقد يمثل الرمز (Σ^{n}) التطبيق المتكرر لمؤثر الاستقرار، بينما يُشير اقترابه من $(\Sigma_{\mathcal{M}})$ إلى أن النظام يزداد قدرة على حفظ انتظامه، أي كلما تكررت عمليات الاتزان حتى تصبح المحافظة على البنية خاصية ذاتية للنظام نفسه.

كما يمكن تمثيل هذه الخاصية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٣٢)

$$\lim_{t \to \infty} \frac{d\Sigma_{\mathcal{M}}}{dt} = 0$$

إذ تشير هذه المعادلة إلى أن معدل تغير الاتزان يتناقص تدريجيا حتى يبلغ النظام مرحلة يكون فيها مستقرا بصورة ذاتية، أي لا يحتاج إلا إلى تصحيحات محدودة للحفاظ على انتظامه الداخلي، لأن في السياق المعرفي يمثل $(\Sigma_{\mathcal{M}})$ قانون ترسيخ المعرفة، لا سيما إنَّ الفكرة تكون جزءا من النسق عندما تستطيع أن تدخل في حالة من الاتزان مع جميع عناصره الأخرى، لذلك فإن المعرفة الإسلامية تبنى على قدرتها على تحقيق الانسجام مع المرجعية الكلية، كما أن هذا المؤثر يكشف أن قيمة النسق تقاس بمقدار قدرته على دمج تلك الأفكار داخل بنية متجانسة، لهذا فإن كثرة المعارف لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الانتظام، لأن الانتظام يتوقف على كفاءة $(\Sigma_{\mathcal{M}})$ في إعادة تنظيم تلك المعارف.

من جهة نسقية يمثل $(\Sigma_{\mathcal{M}})$ قانون الاستمرارية التاريخية، لأن النظام يحافظ على ذاته عن طريق إعادة إنتاج أصوله في كل مرحلة تاريخية، لذلك فإن كل جيل يعيد بناء حالة الاتزان بحسب ظروفه مع بقاء القانون المرجعي واحدا، كما يمثل $(\Sigma_{\mathcal{M}})$ مؤثر مقاومة الانحراف البنيوي، لأن كل خروج عن العلاقات المرجعية يولد قوة تصحيح داخلية تعمل على إعادة النسق إلى حالته المنتظمة، لهذا فإن الاستقرار يمثل آلية رياضية للمناعة الذاتية داخل النموذج.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$||\Sigma_{\mathcal{M}} - \Omega^{\dagger}||_{\mathcal{H}} \to 0$$

حيثُ تبين هذه العلاقة أن نجاح مؤثر الاستقرار، وهذا يؤدي إلى تناقص المسافة الهندسية بين النسق وبين الحالة المرجعية العليا(**Ω†**)، داخل مجال هيلبرت $\mathcal{H}$ حتى تصبح جميع العلاقات الداخلية أقرب ما يمكن إلى حالة الانتظام الكامل.

كما يُمكن التعبير عن النهاية الحدية للاستقرار بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٣٣)

$$\lim_{t\to\infty} \Sigma_{\mathcal{M}}(t) = \Omega^{\dagger}$$

إذ تُشير هذه المعادلة إلى أن الاستقرار هوَ غاية حدية يقترب منها النظام تدريجيا، فهو كلما استمرت عمليات الاتزان لأن نقطة ($\Omega^{\dagger}$) تمثل أقصى درجات الانتظام الممكن داخل المجال المرجعي.

إذ يحتل ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) في تحديد مفهوم الفرقة الناجية موقعا محوريا، لأن النجاة داخل النموذج الرياضي، فقد تتحقق بقدرة النسق على المحافظة على جميع هذه الخصائص عبر الزمن دون أن يفقد توازنه الداخلي، لذلك فإن الفرقة الناجية تمثل النسق الذي يمتلك أعلى معامل للاستقرار البنيوي، حيث تبقى جميع مكوناته العقدية والمعرفية والتشريعية والأخلاقية في حالة اتزان دائم مهما تغيرت الظروف التاريخية، كما يكشف هذا المؤثر أن النجاة هيَ حالة استقرار مستمر، لأن النسق الذي يفقد اتزانه بعد فترة زمنية طويلة يكشف رياضيا عن وجود خلل في قانونه الداخلي، أما النسق الذي يحافظ على انتظامه عبر جميع مراحل التحول فإنه يبرهن على امتلاكه لبنية مستقرة قادرة على مقاومة الاضطراب.

لهذا فإن ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) يمثل في النموذج الرياضي الإسلامي قانون البقاء النسقي، ذلكَ لأنه يحفظ نتائج ($\Gamma_{\mathcal{M}}$) ويضبط حركة ($\Phi_{\mathcal{M}}$) ويصون تكامل ($\Xi_{\mathcal{M}}$)، وفي ذات الوقت يمنع جميع

المتغيرات من الخروج عن المجال المرجعي، حيثُ يهيئ النظام للانتقال إلى مؤثر التشكل النهائي ($\boldsymbol{\Delta}_{\mathcal{M}}$) مع المحافظة على أعلى درجات الاتساق البنيوي والاستقرار الدينامي، وايضًا الاقتراب المستمر من الحالة المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$) داخل المجال المرجعي (U) حتى يصبح الانتظام خاصية ذاتية للنظام لا حالة مؤقتة تفرضها الظروف الخارجية.

لان مؤثر الاستقرار ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) يمثل القانون الذي يمنح النسق صفة الدوام، لأن جميع المؤثرات السابقة تستطيع إنشاء البنية وتحريكها وإعادة تركيبها، إلا أنها لا تستطيع ضمان استمرارها ما لم تتحول العلاقات الداخلية إلى حالة من الاتزان الذاتي، لهذا فإن النجاة داخل النموذج الرياضي، فهي تتحقق عندما يصبح النسق قادرا على إعادة إنتاج انتظامه بنفسه، أي كلما تعرض إلى مؤثرات التغير، لذلك فإن الاستقرار يمثل قانون الاستمرار وليس قانون التوقف.

كما يكشف هذا المؤثر أن الفرقة الناجية تمثل البنية التي تستطيع عبور جميع الاختبارات دون أن تفقد انتظامها الداخلي، لأن قيمة النسق تقاس بمقدار محافظته على وحدة علاقاته أثناء تلك المتغيرات، لهذا فإن قوة النظام تظهر عند تعرضه للتحولات فهي يثبت في الحركة المنظمة، ومن هذا المنطلق يكون ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) القانون الذي يحول المرجعية من مجرد أصل نظري إلى قوة منظمة لجميع التحولات، لأن كل عملية تغير تمر داخل النظام تعاد صياغتها بواسطة مؤثر الاستقرار حتى تصبح جزءا من البناء العام، لذلك فإن المرجعية تتحول إلى القانون الذي يحكم الحركة نفسها ويمنعها من فقدان اتجاهها.

كما أن هذا المؤثر يكشف أن النجاة لا تتحقق بصحة البداية فقط لأن البداية الصحيحة قد تنتهي إلى نتائج مضطربة إذا فقد النظام قدرته على إعادة الاتزان ولهذا فإن النسق الذي يستمر في الاقتراب من ($\Omega^{\dagger}$)، يلكُن هو النسق الذي يمتلك أعلى قدرة على تصحيح ذاته بصورة مستمرة، أي بدون أن يحتاج إلى إعادة تأسيس مرجعي في كل مرحلة من مراحل تطوره، ومن جهة نظرية الأنظمة فإن ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) يمثل قانون التغذية الراجعة المرجعية، لأن كل انحراف داخلي يولد استجابة معاكسة تعيد النسق إلى حالته المنتظمة، بذلك يصبح النظام قادرا على تصحيح مساره من داخله قبل أن يتحول الانحراف إلى اختلال بنيوي شامل، لذلك فإن النجاة تصبح نتيجة مباشرة لوجود نظام داخلي للتصحيح المستمر.

كما أن هذا المؤثر يجعل الفرقة الناجية تمثل أعلى درجات الاستقرار البنيوي، لأن النسق يحتفظ بهويته الرياضية بالرغم من تغير الظروف الخارجية وتبدل المتغيرات الجزئية، لذلك فإن هوية النظام من ثبات القانون الذي ينظم تلك الظواهر.

إذ يُمكن التعبير عن هذه الخاصية بالعلاقة الرياضية بالصورة، الآتية:

$$\Sigma_{\mathcal{M}}(\mathcal{M}+\delta\mathcal{M}) \approx \Sigma_{\mathcal{M}}(\mathcal{M})$$

حيث يمثل $(\delta\mathcal{M})$ اضطرابا بنيويا صغيرا يصيب النسق، إذ تبين العلاقة أن أثر هذا الاضطراب يظل محدودا، لأن مؤثر الاستقرار يعيد النظام إلى حالته المنتظمة دون أن يفقد بنيته الأساسية.

كما يمكن التعبير عن مقاومة الانحراف بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٣٤)

$$\lim_{n\to\infty} \Sigma^n(\mathcal{M}) = \Omega^{\dagger}$$

فقد تُشير هذه المعادلة إلى أن التطبيق المتكرر لمؤثر الاستقرار، فهو الذي يجعل النسق يقترب بصورة متزايدة من الحالة المرجعية العليا، مما يؤدي الى ان تصبح جميع الانحرافات الجزئية متلاشية داخل البناء الكلي، ومن جهة فلسفة المعرفة الإسلامية فإن $(\Sigma_{\mathcal{M}})$ يمثل قانون رسوخ الحقيقة، لأن الحقيقة داخل النموذج تعرف من خلال قدرتها على المحافظة على انتظامها عبر الزمن، لهذا فإن المعرفة التي تفقد اتزانها عند أول تغير تكشف رياضيا عن ضعف بنيتها، بينما تكشف المعرفة التي تزداد انتظاما مع استمرار التحولات عن رسوخ قانونها الداخلي.

كما أن هذا المؤثر يبين أن الفرقة الناجية هيَ النسق الذي استطاع أن يحول جميع معارفه إلى شبكة مستقرة من العلاقات، لذلك فإن الاتزان يصبح أعلى مرتبة من مجرد صحة

المعلومات، لأن المعلومات قد تكون صحيحة في ذاتها ومع ذلك تعجز عن تكوين نسق متماسك إذا فقدت العلاقات المنظمة بينها، اما من جهة فلسفة التاريخ الإسلامي فإن $(\Sigma_{\mathcal{M}})$ يفسر استمرار النسق المرجعي عبر العصور، لأن التاريخ يمثل سلسلة من عمليات إعادة الاتزان وكل مرحلة تاريخية تضيف إلى النظام صورة جديدة من صور الاستقرار دون أن تغير بنيته المرجعية، لذلك فإن التاريخ يصبح في النموذج سلسلة متصلة من عمليات حفظ الانتظام لا سلسلة من القطيعات المعرفية.

كما أن هذا المؤثر يجعل الفرقة الناجية تمثل النسق الأعلى قدرة على امتصاص الاضطراب لأن النظام كلما ازدادت كفاءته في إعادة توزيع المتغيرات الداخلية ازداد اقترابه من $(\Omega^{\dagger})$، بينما تزداد الأنساق الأخرى ابتعادا عن الحالة المرجعية بسبب تراكم الاضطرابات غير المعالجة.

إذ يُمكن التعبير عن هذه الخاصية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\|\Sigma_{\mathcal{M}} - \Omega^{\dagger}\|_{\mathcal{H}} \leq \|\Xi_{\mathcal{M}} - \Omega^{\dagger}\|_{\mathcal{H}}$$

إذ تبين هذه العلاقة أن مرحلة الاستقرار يجب أن تقلل دائما مقدار الانحراف الذي بقي بعد مرحلة التركيب، لأن وظيفة $(\Sigma_{\mathcal{M}})$ هيَ تقليل المسافة الرياضية بين النسق وبين الحالة المرجعية العليا داخل مجال هيلبرت $\mathcal{H}$.

كما يمكن التعبير عن خاصية الحفظ البنيوي بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Sigma_{\mathcal{M}} \circ \Xi_{\mathcal{M}} = \Xi_{\mathcal{M}}$$

إذ تشير هذه العلاقة إلى أن مؤثر الاستقرار يُحافظ عليها ويثبت انتظامها، حيثُ يمنع تفككها أثناء استمرار التحولات، ومن جهة فلسفة الفرقة الناجية فإن هذا المؤثر يجعل النجاة خاصية تراكمية، لأن النسق يكون ناجياً بسبب محافظته على انتظامه، وهذا يحدث من خلال جميع المراحل التاريخية، لذلك فإن كل تطبيق جديد $(\Sigma_{\mathcal{M}})$ يمثل برهانا رياضيا جديدا على رسوخ البنية الداخلية وقدرتها على مقاومة الانحراف.

لهذا فإن ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) يمثل في النموذج الرياضي الإسلامي قانون البقاء المرجعي لأنه يحفظ نتائج ($\Gamma_{\mathcal{M}}$) ويضبط دينامية ($\Phi_{\mathcal{M}}$) ويصون تكامل ($\Xi_{\mathcal{M}}$) ويمنع جميع التحولات من تجاوز حدود المرجعية ويضمن استمرار اقتراب النسق من ($\Omega^{\dagger}$) عبر الزمن ولذلك يصبح الاستقرار الشرط الرياضي الذي يجعل الفرقة الناجية ليست مجرد نسق صحيح في لحظة معينة وإنما نسقا يمتلك أعلى قدرة على المحافظة على صحة بنيته واتزانها واستمراريتها مهما تعاقبت التحولات الفكرية والاجتماعية والتاريخية داخل المجال المرجعي (U).

٥. مؤثر التشكل

مثلّ هذا المؤثر اكتمال الصورة الكلية للنموذج الرياضي، لأن جميع الأنظمة الرياضية الكبرى تعرف من خلال الصورة النهائية التي تبلغها بعد اكتمال جميع عمليات التحول، لهذا فإن التشكل يمثل المرحلة التي تصبح فيها البنية قادرة على تمثيل ذاتها دون الحاجة إلى العودة المستمرة إلى مراحل إنشائها الأولى، إذ تتحول جميع العمليات السابقة إلى قوانين داخلية تعمل بصورة تلقائية داخل النسق، فقد يكشف ($\Delta_{\mathcal{M}}$) إن اكتمال النسق يتحقق عند بلوغ أعلى درجة من التكامل بين تلك المتغيرات، لأن قيمة النسق تنشأ من انتظام العلاقات التي تربط تلك المكونات، ولهذا فإن التشكل يمثل قانون الوحدة البنيوية الذي يحول الكثرة إلى نسق واحد يخضع لقانون رياضي جامع.

يُظهر إن الصورة النهائية هيَ نتيجة ضرورية لجميع قوانينه الداخلية، لذلك فإن أي تغير في أحد المؤثرات السابقة يؤدي بالضرورة إلى تغير في صورة ($\Delta_{\mathcal{M}}$)، لا سيما إن التشكل يمثل الناتج النهائي لجميع العلاقات الرياضية التي سبق إنشاؤها.

لهذا يمكن التعبير عن تكامل المؤثرات بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Delta_{\mathcal{M}} = \mathrm{F}(\Gamma_{\mathcal{M}}\,,\,\Phi_{\mathcal{M}}\,,\,\Xi_{\mathcal{M}}\,,\,\Sigma_{\mathcal{M}})$$

حيث تمثل الدالة (F) القانون التركيبي الأعلى، فهو الذي يدمج جميع المؤثرات السابقة داخل صورة واحدة، حيث يصبح التشكل هو الناتج الرياضي النهائي لجميع عمليات التحول.

كما يمكن التعبير عن شمولية التشكل بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Im}(\Delta_{\mathcal{M}}) \subseteq \Omega^{\dagger}$$

إذ تُشير هذه العلاقة إلى أن جميع الصور التي ينتجها مؤثر التشكل، فهي تقع داخل المجال المرجعي للحالة العليا $(\Omega\dagger)$ لأن التشكل الصحيح لا يخرج عن المرجعية وإنما يعيد إنتاجها في صورة نسقية جديدة.

اما في فلسفة المعرفة الإسلامية، فإن $(\Delta_{\mathcal{M}})$ مثل انتقال الحقيقة من مستوى الإمكان العقلي إلى مستوى التحقق النسقي، لأن الفكرة قد تكون صحيحة في ذاتها ولكنها لا تصبح جزءا من النسق حتى تدخل في شبكة العلاقات المنظمة التي تنتجها بقية المؤثرات، لذلك فإن التشكل يمثل مرحلة اكتمال الوعي البنيوي داخل النظام، كما أن هذا المؤثر يجعل المعرفة الإسلامية معرفة نسقية، لأن كل قضية تصبح مرتبطة بجميع القضايا الأخرى داخل بنية واحدة ولهذا فإن العقيدة تؤثر في الأصول والأصول تؤثر في الفقه والفقه يؤثر في السلوك والسلوك يؤثر في العمران والعمران، فهذا يُعيد بدوره إنتاج المجال الذي تتحرك فيه المعرفة، بذلك يصبح التشكل صورة رياضية لوحدة العلوم الإسلامية.

فضلاً عن يُفسر استمرار الحضارة الإسلامية، لأن الحضارة تنشأ من تحولها إلى نسق منظم يمتلك صورة كلية مستقرة، لذلك فإن التشكل يمثل لحظة انتقال المرجعية من مستوى الفكر إلى مستوى البنية الحضارية، كما أن هذا المؤثر يكشف أن الحضارة هي الإسقاط الخارجي لصورة $(\Delta_{\mathcal{M}})$، ولهذا فإن كل تغير في بنية التشكل يؤدي بالضرورة إلى تغير في صورة الحضارة نفسها.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Delta_{\mathcal{M}} \Rightarrow \mathrm{C}_{\mathcal{M}}$$

حيث يمثل $(\mathrm{C}_{\mathcal{M}})$ التحقق الحضاري للنسق، اما السهم فهو يُظهر إن الحضارة هي نتيجة للتشكل المُستمر.

أما فيما يتعلق بمفهوم الفرقة الناجية، إذ يحتل ($\Delta_{\mathcal{M}}$) أعلى موقع في النموذج لأن النجاة هيَ تتحقق عندما تبلغ تلك المؤثرات مرحلة التشكل الكامل، حيث تكون جميع عناصر النسق مندمجة داخل صورة واحدة، حيث يظهر فيها أي تطابق بين المرجعية والعقل وبين النص والاجتهاد وبين العقيدة والعمل وبين الفرد والجماعة وبين المعرفة والسلوك.

لتكُن الفرقة الناجية تمثيل للصورة الرياضية الكاملة للنظام المرجعي، لذلك فإن جميع عناصرها تتحرك داخل قانون بنيوي واحد، إذ يجعل كل عنصر مفسرا للعناصر الأخرى ومكملا لها، لذا فهي تمثل أعلى قيمة لمؤثر التشكل لأن جميع التحولات السابقة بلغت فيها حالة الاكتمال، لذلك أصبحت البنية تمتلك أعلى درجات الوحدة الداخلية وأعلى درجات الانسجام المرجعي وأعلى درجات الاتساق الرياضي.

كما أن ($\Delta_{\mathcal{M}}$) يبين أن النجاة هيَ خاصية بنيوية، لأن معيارها يعتمد على مقدار تحقق الصورة الرياضية الكاملة للنظام، ولهذا فإن كل نسق يحقق شروط التشكل المرجعي يقترب من ($\Omega^{\dagger}$) بصرف النظر عن الظروف التاريخية التي ظهر فيها.

يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Delta_{\mathcal{M}} = \Omega\dagger \Leftrightarrow \Gamma_{\mathcal{M}} \wedge \Phi_{\mathcal{M}} \wedge \Xi_{\mathcal{M}} \wedge \Sigma_{\mathcal{M}}$$

إذ تُشير هذه العلاقة إلى أن بلوغ الصورة المرجعية العليا يتحقق من خلال عمل جميع المؤثرات السابقة في حالة من التكامل الكامل، حيث يكون التشكل هو التعبير النهائي عن وحدتها.

كما يمكن تمثيل كمال الصورة بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Delta_{\mathcal{M}} = \mathrm{U}$$

تبين هذه العلاقة أن النسق المشكل أصبح قادرا على استيعاب جميع أبعاد المجال المرجعي (U) دون وجود فراغات بنيوية أو انقطاعات معرفية، لذلك يبلغ النظام أعلى درجات الكمال البنيوي الممكن.

من خلال فلسفة النمذجة الرياضية فإن ($\Delta_{\mathcal{M}}$)، إذ يُمثل المؤثر الذي يحول النموذج من إطار نظري إلى بنية رياضية مغلقة، لأن جميع العمليات تكون بعد التشكل قابلة لإعادة الإنتاج وفق القوانين نفسها، بذلك يكتسب النموذج خاصية الاكتفاء الذاتي، إذ يكون قادرا على تفسير تحولاته الداخلية دون الحاجة إلى فروض إضافية.

لهذا فإن مؤثر التشكل يمثل البرهان الرياضي النهائي على اكتمال النظام الإسلامي داخل النموذج، ذلكَ لأنه يجمع نتائج ($\Gamma_{\mathcal{M}}$) و ($\Phi_{\mathcal{M}}$) و ($\Xi_{\mathcal{M}}$) و ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) داخل صورة نسقية واحدة، فقد تتحول فيها المرجعية إلى بنية والعقل إلى قانون والمعرفة إلى شبكة والعلاقات إلى نظام والهوية إلى صورة رياضية متكاملة، يكون اقترابها المستمر من الحالة المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$)، يمثل الدليل الرياضي على اكتمال النسق وبلوغه أعلى درجات الانتظام والاتساق البنيوي داخل المجال المرجعي (U).

مثلّ مؤثر التشكل ($\Delta_{\mathcal{M}}$) المرحلة التي تنتقل فيها النجاة من مستوى (الإمكان) إلى مستوى (التحقق)، لأن جميع المؤثرات السابقة تعمل على إعداد البنية، بينما تكون تلك البنية نسقا ناجيا عندما تبلغ صورة كلية مكتملة، ولهذا فإن النجاة داخل النموذج الرياضي هي خاصية تنشأ عندما تتحول جميع تلك المؤثرات إلى صورة واحدة تمتلك وحدة داخلية كاملة.

كما يكشف ($\Delta_{\mathcal{M}}$) أن الفرقة الناجية هي صورة رياضية متكاملة؛ لأن العنصر الصحيح إذا بقي منفصلا عن بقية العناصر لا يستطيع إنتاج نسق مكتمل، بينما تتحقق النجاة عندما تدخل جميع العناصر في علاقة بنيوية، لأن النجاة تصبح خاصية للصورة الكلية، ومن هذا المنطلق فإن الفرقة الناجية تعرف بدرجة اكتمال التشكل البنيوي، لأن النسق قد يمتلك جميع هذه العناصر ومع ذلك يبقى عاجزا عن تكوين صورة موحدة، إذا غابت العلاقات الرياضية التي تربط بينها، ولهذا فإن ($\Delta_{\mathcal{M}}$) يمثل القانون الذي يحول الكثرة إلى وحدة دون أن يلغي تمايز مكوناتها.

كما أن هذا المؤثر يكشف أن النجاة ليست حالة خارجية تمنح للنسق وإنما نتيجة ضرورية لبنيته الداخلية لأن النسق كلما ازداد اكتمالا في تشكله ازداد اقترابه من الحالة المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$) وكلما ازدادت الفجوات البنيوية بين عناصره ازداد ابتعاده عنها، لذلك فإن النجاة تصبح نتيجة رياضية مباشرة لدرجة اكتمال التشكل.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Delta_{\mathcal{M}} \Longrightarrow \Omega^{\dagger}$$

إذ تشير هذه العلاقة إلى أن اكتمال التشكل يؤدي بالضرورة إلى توجيه النسق نحو الحالة المرجعية العليا، لأن الصورة النهائية أصبحت منسجمة مع جميع قوانين المرجعية، كما يكشف ($\Delta_{\mathcal{M}}$) أن الفرقة الناجية تعني أن جميع الحركات الجديدة أصبحت تتحرك داخل قانون واحد، لذلك فإن النسق يستطيع أن يتطور دون أن يفقد صورته وأن يجتهد دون أن يفقد مرجعيته وأن يتفاعل مع الواقع دون أن يتخلى عن هويته.

حيثُ يمثل ($\Delta_{\mathcal{M}}$) أعلى درجات التكامل، لأن جميع المؤثرات السابقة تصبح أجزاء داخل مؤثر واحد، ولهذا فإن الفرقة الناجية تتميز بتحقيق أعلى مستوى من التكامل بين جميع المؤثرات حتى تصبح الحركة والبناء والاستقرار والتشكل وجوها مختلفة لقانون واحد.

كما يمكن التعبير عن هذا التكامل بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Delta_{\mathcal{M}} = \Gamma_{\mathcal{M}} \circ \Phi_{\mathcal{M}} \circ \Xi_{\mathcal{M}} \circ \Sigma_{\mathcal{M}}$$

تشير هذه العلاقة إلى أن التشكل النهائي يولد من اندماج جميع المؤثرات السابقة داخل بنية واحدة، لذلك فإن أي نقص في أحد المؤثرات ينعكس مباشرة على اكتمال صورة النسق، لأن المعرفة الإسلامية تكشف إن ($\Delta_{\mathcal{M}}$) إن الفرقة الناجية صاحبة معرفة نسقية، لأن العقيدة تفسر الأصول والأصول تنظم الفقه والفقه يوجه السلوك والسلوك يبني العمران والعمران يحفظ المرجعية، بذلك تتحول المعرفة إلى شبكة واحدة لا يمكن فصل أي جزء منها عن بقية الأجزاء.

كما أن هذا المؤثر يبين أن النجاة تتحقق بصحة العلاقات المنتجة لتلك النتائج، لا سيما إن النتيجة قد تكون صحيحة اتفاقا، أما النسق الذي يولد النتائج الصحيحة بصورة مستمرة، لأنهُ يبرهن على سلامة بنيته الداخلية، لذلك فإن التشكل يمثل البرهان الرياضي على صدق النظام لا على صدق نتيجة منفردة. ومن جهة فلسفية فإنَ الفرقة الناجية فإن ($\Delta_{\mathcal{M}}$) تمثل لحظة اكتمال الهوية، خاصة إن الهوية تتكون عندما تصبح جميع مكونات النسق قادرة على العمل

بوصفها بنية واحدة، ولهذا فإن الفرقة الناجية تعرف في النموذج بأنها النسق الذي بلغ أعلى درجة من وحدة الهوية المرجعية.

كما أن هذا المؤثر يبين أن النجاة هيَ المحافظة على قانون الماضي أثناء إنتاج المستقبل، لأن الصورة النسقية تُعيد إنتاج مبادئها في صور جديدة مع بقاء البنية الرياضية ثابتة، ولهذا فإن التشكل يجعل الهوية الإسلامية هوية مولدة.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، التالية:

$$\Delta_{\mathcal{M}}(t_1) \cong \Delta_{\mathcal{M}}(t_2)$$

تشير هذه العلاقة إلى أن الصورة النسقية تحتفظ بهويتها عبر الأزمنة المختلفة، بالرغم اختلاف الظروف التاريخية، لأن التكافؤ البنيوي يبقى محفوظا وإن تغيرت الصور الجزئية، كما أن $(\Delta_{\mathcal{M}})$ يكشف أن الفرقة الناجية تمتلك أعلى قدرة على إعادة إنتاج ذاتها، لأن التشكل الكامل يجعل كل جيل قادرا على إعادة بناء النسق وفق القانون المرجعي نفسه دون أن يحتاج إلى إنشاء مرجعية جديدة، لذلك تصبح استمرارية النسق نتيجة مباشرة لاكتمال صورته الرياضية.

ليكُن التشكل يمثل أعلى درجات الإغلاق البنيوي، لأن جميع عناصر النظام تصبح مترابطة بصورة تجعل كل عنصر يجد تفسيره داخل النسق نفسه، ولهذا فإن الفرقة الناجية تمثل النظام الأكثر إغلاقا من حيث البناء، أي الأكثر انفتاحا من حيث القدرة على استيعاب المتغيرات دون فقدان الهوية.

كما يمكن التعبير عن هذه الخاصية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Delta_{\mathcal{M}} \circ \Delta_{\mathcal{M}} = \Delta_{\mathcal{M}}$$

تشير هذه العلاقة إلى أن الصورة النهائية أصبحت مكتفية بذاتها، لأن إعادة تطبيق مؤثر التشكل يحافظ على الصورة نفسها، وهو ما يعبر رياضيا عن اكتمال الهوية البنيوية، فمن جهة فلسفة المرجعية فإن $(\Delta_{\mathcal{M}})$ يجعل الفرقة الناجية أقرب الأنساق إلى الحالة المرجعية العليا $(\Omega^{\dagger})$، لأن جميع العلاقات الداخلية بلغت أعلى درجات الاتساق، إذ لم يعد داخل النسق أي انفصال

بين النص والعقل او بين النظر والعمل او بين الاعتقاد والسلوك او بين الفرد والجماعة او بين المقصد والوسيلة، لهذا فإن الصورة النهائية تصبح انعكاسا رياضيا للحالة المرجعية.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضة، الأتية:

$$||\Delta_{\mathcal{M}} - \Omega^{\dagger}||_{\mathcal{H}} \to 0$$

تبين هذه العلاقة أن اكتمال التشكل يؤدي إلى تناقص المسافة الرياضية بين النسق وبين الحالة المرجعية العليا داخل مجال هيلبرت $\mathcal{H}$ حتى تبلغ البنية أعلى درجات الانتظام الممكن، ومن ثم فإن الفرقة الناجية في هذا النموذج تمثل الحل البنيوي الأمثل، فهو الذي نجح في تحويل جميع مؤثرات $(\Gamma_{\mathcal{M}})$ و $(\Phi_{\mathcal{M}})$ و $(\Xi_{\mathcal{M}})$ و $(\Sigma_{\mathcal{M}})$ إلى صورة نهائية متماسكة يمثلها $(\Delta_{\mathcal{M}})$، حيث تكون جميع العلاقات الداخلية منسجمة مع القانون المرجعي الأعلى، بينما تغدو الصورة النسقية نفسها برهانا رياضيا على اكتمال البناء وعلى استمرار الهوية، من خلال تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاقتراب من الحالة المرجعية العليا $(\Omega^{\dagger})$ داخل المجال المرجعي (U).

خامساً: مبرهنة النموذج الرياضي الإسلامي والانتظام العِلّي

تمثل مبرهنة النموذج الرياضي الإسلامي والانتظام العِلّي القضية المركزية التي تنتقل فيها النمذجة من مستوى (الوصف) إلى مستوى (البرهان)، لأن جميع المؤثرات والمتغيرات والمجالات التي سبق تعريفها تبلغ قيمتها العلمية عندما يمكن البرهنة على وجود قانون علّي يحكم ترابطها، وهذا يجعل نتائجها ضرورية متى تحققت شروطها، لهذا فإن المبرهنة تكشف القانون الكلي الذي يربط جميع عناصره داخل نسق واحد يخضع لمبدأ العلية الرياضية.

تنص المبرهنة على أن كل نسق يحقق شروط التوليد $(\Gamma_{\mathcal{M}})$ والتطور $(\Phi_{\mathcal{M}})$ والتركيب $(\Xi_{\mathcal{M}})$ والاستقرار $(\Sigma_{\mathcal{M}})$ والتشكل $(\Delta_{\mathcal{M}})$ داخل المجال المرجعي (U) وتحت المرجعية العليا $(\Omega^{\dagger})$، لذا فإنه يتجه بالضرورة نحو أعلى درجة من الانتظام البنيوي، فقد يكون هذا الاتجاه نتيجة لازمة لقوانين النموذج وليس نتيجة لفرض خارجي.

إذ يمكن صياغة هذه المبرهنة بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (٣٥)

$$\forall \mathcal{M} \subseteq U, \Gamma_{\mathcal{M}} \wedge \Phi_{\mathcal{M}} \wedge \Xi_{\mathcal{M}} \wedge \Sigma_{\mathcal{M}} \wedge \Delta_{\mathcal{M}}$$
$$[2mm] \Longrightarrow \lim_{t \to \infty} \left\| \mathcal{M}(t) - \Omega^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}} = 0$$

حيثُ تقرر هذه الصيغة أن تحقق جميع المؤثرات داخل النسق، وهذا يؤدي بالضرورة إلى تناقص المسافة الرياضية بين النسق وبين الحالة المرجعية العليا، إذ يبلغ النسق أعلى درجات الانتظام الممكن داخل مجال هيلبرت $\mathcal{H}$.

يمثل الرمز $(\forall \mathcal{M})$ شمول الحكم لجميع الأنساق الممكنة داخل المجال المرجعي، بينما يبين القيد $(\mathcal{M} \subseteq \mathrm{U})$ أن المبرهنة تعمل داخل المجال المرجعي للنموذج، لأن العلية تعمل داخل المجال الذي يحكمه القانون نفسه.

كما تمثل الصيغة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma_{\mathcal{M}} \wedge \Phi_{\mathcal{M}} \wedge \Xi_{\mathcal{M}} \wedge \Sigma_{\mathcal{M}} \wedge \Delta_{\mathcal{M}}$$

الصيغ الرياضية أعلاه تمثل مجموعة الشروط الكافية لعمل المبرهنة، إذ لا يحتل أي مؤثر منها موقع العلة المستقلة بقدرما تعمل جميعها بوصفها منظومة علية متكاملة، حيث يؤدي غياب أي مؤثر إلى اختلال السلسلة السببية كلها، ومن جهة الفلسفة الرياضية فإن الانتظام العلّي يعني الضرورة البنيوية، لأن المؤثر اللاحق يظهر كتتابع زمني للمؤثرات، لأنه يعتمد عليه اعتمادا منطقيا، لذلك فإن العلاقة بين $(\Gamma_{\mathcal{M}})$ و $(\Phi_{\mathcal{M}})$ و $(\Xi_{\mathcal{M}})$ و $(\Sigma_{\mathcal{M}})$ و $(\Delta_{\mathcal{M}})$ تمثل سلسلة من الضرورات الرياضية.

لهذا يمكن التعبير عن البنية العلية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Phi_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Xi_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Sigma_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Delta_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Omega^{\dagger}$$

حيثُ تمثل علاقة استلزام رياضي تجعل كل مرحلة شرطا ضروريا لما يليها، ومن جهة نظرية للمؤثرات فإن هذه المبرهنة تكشف أن العليَّة داخل النموذج هي عليَّة نسقية، لأن كل مؤثر يؤثر في بقية المؤثرات، كما يتأثر بها وبذلك تتحول البنية كلها إلى شبكة من العلاقات المتبادلة التي تعمل وفق قانون واحد.

لهذا يمكن التعبير عن هذه الخاصية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Delta_{\mathcal{M}} = \mathrm{F}(\Gamma_{\mathcal{M}}\, \Phi_{\mathcal{M}}\, \Xi_{\mathcal{M}}\, \Sigma_{\mathcal{M}})$$

حيث تمثل (F) القانون التركيبي، فهو الذي يحول جميع المؤثرات السابقة إلى صورة واحدة، وايضًا يجعل التشكل نتيجة ضرورية للبنية الكلية، فقد اظهرت هذه المبرهنة أن النظام الإسلامي يقوم على ترابط علّي، وهذا ما يجعل كل أصل معرفي ينتج أصلا آخر وكل أصل يفسر ما يليه حتى تتكون بنية مغلقة من العلاقات المرجعية، لهذا فإن العقيدة تنتج المنهج والمنهج ينتج الاجتهاد والاجتهاد ينتج التنظيم والتنظيم ينتج العمران والعمران يعيد حماية المرجعية.

كما أن الانتظام العلّي يبين أن الحقيقة داخل النموذج تثبت بقدرتها على إنتاج النتائج نفسها كلما تكررت الشروط نفسها، لأن القانون الرياضي يربط بين السبب والنتيجة بعلاقة ثابتة.

إذ يُمكن التعبير عن هذه الخاصية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{C}(\mathcal{M}_1) = \mathrm{C}(\mathcal{M}_2) \Longrightarrow \mathrm{R}(\mathcal{M}_1) = \mathrm{R}(\mathcal{M}_2)$$

حيث تمثل (C) مجموعة الشروط، بينما تمثل (R) النتائج الناتجة عن تلكَ الشروط، إذ تقرر العلاقة أن تماثل الشروط يؤدي إلى تماثل النتائج.

فمن جهة الإدراك الفلسفي، فإن هذه المبرهنة تجعل العقل يبحث عن البنية التي تنتج الظواهر، لأن الإدراك العلمي يبدأ من القوانين التي تولد النتائج، لهذا فإن النموذج الرياضي الإسلامي ينتقل من دراسة الجزئيات إلى اكتشاف قانون الانتظام الذي يحكمها جميعا، كما أن

المبرهنة تميز بين الانتظام الحقيقي والانتظام الظاهري، لأن الانتظام الحقيقي ينتج عن وجود قانون داخلي ثابت، بينما قد ينتج الانتظام الظاهري عن توافقات مؤقتة، لذلك فإن معيار الحكم داخل النموذج ثبات القانون المنتج لها.

اما من جهة فلسفة الفرقة الناجية، فإن الانتظام العلّي يكشف أن النجاة نتيجة اكتمال السلسلة العلية كلها، لأن أي انقطاع في إحدى حلقات المؤثرات يؤدي إلى اضطراب الصورة النهائية، لذلك فإن الفرقة الناجية تمثل النسق الذي حافظ على استمرارية جميع العلاقات العلية دون انقطاع، كما أن النجاة استحالة تتحققها بمجرد المحافظة على أحد المؤثرات مع إهمال غيره، لأن اكتمال $(\Gamma_{\mathcal{M}})$ دون $(\Phi_{\mathcal{M}})$ أو اكتمال $(\Xi_{\mathcal{M}})$ دون $(\Sigma_{\mathcal{M}})$ لأن الضرورة الرياضية تعمل عند اكتمال جميع شروطها.

لهذا يمكن التعبير عن البرهان النهائي للمبرهنة بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٣٦)

$$\mathcal{N}_{\Omega}^{*} = {}^{*}arg\,min_{\mathcal{M}\subseteq U}\left\|P_{\mathcal{M}}(\Gamma \to \Phi \to \Xi \to \Sigma \to \Delta) - \Omega^{\dagger}\right\|_{\mathcal{H}}$$

إذ تشير هذه العلاقة إلى أن النسق الأمثل$(\mathcal{N}^{*}\Omega)$ يُنتج مباشرة من قانون الانتظام العلّي، لأن مؤثر التحسين يختار النسق الذي حقق أقل مسافة رياضية عن الحالة المرجعية العليا بعد اكتمال جميع المؤثرات، ومن ثم فإن مبرهنة النموذج الرياضي الإسلامي والانتظام العلّي تمثل البرهان الرياضي الأعلى للنموذج، لأنها تجعل العليَّة قانونا بنيويا يحكم جميع المتغيرات، إذ تجعل الانتظام نتيجة ضرورية لا احتمالية وتجعل الهوية ثمرة للعلاقات لا للمفردات وتجعل المرجعية صورة رياضية عليًا تتجه إليها جميع الأنساق متى اكتملت شروطها الداخلية، بذلك يتحول الفكر الإسلامي داخل هذا النموذج من مجموعة قضايا منفصلة إلى منظومة رياضية مترابطة، فضلاً عن وجود قوانين تحكمها الاستلزام والاتساق والتحول البنيوي وفق بناء أكسيومي تجريدي.

لذا فإن مبرهنة الانتظام العِلّي تكشف أن النجاة تمثل نتيجة رياضية لازمة تتحقق، وهذا يحدث عندما تبلغ جميع العلاقات العلية داخل النسق درجة من الاكتمال، إذ تجعل كل مؤثر يؤدي وظيفته وفق القانون الذي وضع له، لهذا فإن النجاة تنشأ من انتظام العلاقات التي تربط تلك العناصر داخل بنية واحدة، لأن العلة في النموذج النظام الذي ينظم العناصر جميعها.

الفرقة الناجية تمثل الحل الرياضي المستقر الذي يمكن أن يظهر كلما تحققت الشروط الأكسيومية للنموذج، لذلك فإن معيار النجاة يرتبط بتحقق قانون الانتظام العلّي داخل النسق، ومن هذا المنطلق فإن النجاة تصبح خاصية بنيوية، لأن كل نسق تتحقق فيه سلسلة المؤثرات الرياضية، الآتية:

$$\Gamma_{\mathcal{M}} \to \Phi_{\mathcal{M}} \to \Xi_{\mathcal{M}} \to \Sigma_{\mathcal{M}} \to \Delta_{\mathcal{M}}$$

دون انقطاع أو تناقض يقترب بالضرورة من الحالة المرجعية العليا($\Omega^{\dagger}$)، أما إذا انكسرت إحدى حلقات هذه السلسلة، لذا فإن النسق يفقد جزءا من انتظامه مهما بلغت سلامة بقية عناصره، لأن العلية تعمل باعتبارها نظاما ، ولهذا يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٣٧)

$$\begin{aligned} \ker(\Gamma_{\mathcal{M}}) = \varnothing \ &\wedge \ \ker(\Phi_{\mathcal{M}}) = \varnothing \\ &\wedge \ \ker(\Xi_{\mathcal{M}}) = \varnothing \\ &\wedge \ \ker(\Sigma_{\mathcal{M}}) = \varnothing \\ &\wedge \ \ker(\Delta_{\mathcal{M}}) = \varnothing. \end{aligned}$$

تُشير هذه العلاقة إلى أن كل مؤثر يؤدي وظيفته كاملة دون انهيار أو فقدان للبنية الرياضية التي يقوم عليها، لأن وجود نواة التحول التي يُشار اليها باسم (Ker) غير منعدمة لأحد المؤثرات، وهذا يعني وجود عناصر خرجت عن النظام العلّي ، وهو ما يؤدي إلى اضطراب النسق كله.

كما أن الفرقة الناجية في ضوء هذه المبرهنة؛ فهي تمثل النسق الذي حقق الإغلاق العلّي الكامل، حيث تكون كل نتيجة داخله قابلة للتفسير بواسطة البنية نفسها دون الحاجة إلى فروض خارجية، لذلك يصبح النسق مكتفيا بقوانينه الداخلية، لأن جميع التحولات تجد تفسيرها داخل المرجعية نفسها.

إذ يُمكن التعبير عن هذا الإغلاق بالصيغة الرياضية، الآتية:

$$\text{Causal}(\mathcal{M}) = \text{Closed(U)}$$

فهذه الصيغة الرياضية تُبين أي أن النظام أصبح مغلقا من حيث بنيته العليَّة، بمعنى لا توجد نتيجة لا يمكن إرجاعها إلى قانون سابق داخل النسق، لا سيما إن الصيغة الرياضية أعلاه اعتمدت على:

- Causal: الخاصية السببية للنظام.
- Closed: الاغلاق للعليًا.

لتكُن النجاة تتحقق بصحة قانون إنتاج القضايا، لأن القضية قد تصيب مرة واحدة بطريق الاتفاق، بينما لا يستطيع النسق غير المنتظم إعادة إنتاجها بصورة مستمرة، أما النسق المنتظم فإنه يولد النتائج الصحيحة كلما أعيد تشغيل قوانينه، لذلك تكون النجاة خاصية لقانون الإنتاج لا لمخرجاته الجزئية.

كما تكشف المبرهنة أن الفرقة الناجية تمثل أعلى درجات الثبات المعرفي، لأن جميع المؤثرات تعمل داخلها بصورة متوازنة فلا يطغى التوليد على الاستقرار ولا يغلب التطور على المرجعية ولا يسبق التشكل اكتمال التركيب، لذلك يبقى النظام محافظا على اتزانه مهما تعاقبت التحولات.

لهذا يمكن التعبير عن ذلك بالصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج (٣٨)

$$\frac{d}{lt}\|\mathcal{M}(t)-\Omega^{\dagger}\|_{\mathcal{H}}\leq 0$$

حيثُ تبين هذه العلاقة أن المسافة الرياضية بين النسق وبين الحالة المرجعية العليا تكون ثابتة أو تتناقص بصورة مستمرة، وهو ما يمثل رياضيا خاصية الثبات المرجعي، مما يجعل الانتظام العلّي للفرقة الناجية قانونا للاستمرار، لأن النسق يظل محافظا على اقترابه من ($\Omega^{\dagger}$) عبر جميع مراحل التحول، لذلك فإن الزمن يكشف مقدار رسوخها، كما أن هذه المبرهنة تميز بين الانتظام البنيوي والانتظام الظاهري، لأن النسق قد يبدو متماسكا من الخارج بينما تكون علاقاته الداخلية متناقضة، أما النسق الناجي فإنه يمتلك انتظاما داخليا يجعل جميع أجزائه متوافقة مع القانون المرجعي، لذلك فإن التماسك الظاهري يكُن ناتجا عن علية بنيوية كاملة.

هذا الآمر يجعل الفرقة الناجية تمثل النسق الذي أصبحت فيه جميع المؤثرات متبادلة الدعم، لأن كل مؤثر يزيد من فاعلية المؤثر الآخر، لهذا فإن النموذج يبلغ أعلى درجات الاتساق عندما تصبح مصفوفة التفاعل بين المؤثرات مصفوفة موجبة التعريف.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\langle \Gamma_{\mathcal{M}} , \Phi\mathcal{M}\rangle_{\mathcal{H}} > 0$$

$$\langle \Phi_{\mathcal{M}} , \Xi\mathcal{M}\rangle_{\mathcal{H}} > 0$$

$$\langle \Xi_{\mathcal{M}} , \Sigma\mathcal{M}\rangle_{\mathcal{H}} > 0$$

$$\langle \Sigma_{\mathcal{M}} , \Delta\mathcal{M}\rangle_{\mathcal{H}} > 0$$

حيثُ تشير جداءات هيلبرت الداخلية إلى أن جميع المؤثرات تتحرك في الاتجاه البنيوي نفسه، خاصة إنها لا تقوم بتوليد تضادا داخليا داخل النسق، كما تكشف المبرهنة أن الفرقة الناجية تمثل أعلى قيمة للتماسك الداخلي، لأن جميع المتغيرات المرجعية والدينامي والبنيوية

أصبحت خاضعة لقانون واحد، لذلك فإن كل تغير جزئي يعاد دمجه مباشرة داخل البنية الكلية دون أن يؤدي إلى انقسام النظام أو تفككه.

من جهة فلسفة النمذجة الرياضية فإن النجاة تعني تنظيم التنوع، لأن المتغيرات يمكن أن تختلف في صورها الجزئية مع بقائها جميعا خاضعة للمرجعية العليا، لهذا فإن وحدة النسق تقوم على وحدة القانون المنتج لجميع العلاقات.

ولهذا يمكن التعبير عن البرهان النهائي للفرقة الناجية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٣٩)

$$\mathcal{N}_{\Omega}^{*} = {}^{*}arg\,min_{\mathcal{M}\subseteq U} \left\| P_{\mathcal{M}} - \Omega^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}}$$

واخيراً، حيثُ تُظهر هذه الصيغة إن الفرقة الناجية تمثل الحل الرياضي الأمثل، فهو الذي يستخرجه مؤثر التحسين من بين جميع الأنساق الممكنة، لأنها حققت أصغر مسافة رياضية عن الحالة المرجعية العليا وأعلى درجة من الانتظام العلّي وأكمل صورة للاتساق البنيوي، لذلك تكون النجاة في هذا النموذج نتيجة رياضية موضوعية ناتجة عن اكتمال البنية الداخلية للنسق.

١. بناء النموذج الرياضي الإسلامي

تمثل مبرهنة النموذج الرياضي الإسلامي والانتظام العِلّي المبدأ البرهاني الأعلى الذي يقوم عليه بناء النموذج الرياضي الإسلامي، لأنها تنقل عملية التأسيس من مستوى الوصف المفاهيمي إلى مستوى الضرورة الرياضية، حيث يصبح وجود النسق نتيجة لازمة لمجموعة من القوانين الأكسيومية المترابطة ولا يعود مجرد بناء افتراضي يمكن استبداله بأي بناء آخر، ومن ثم فإن هذه المبرهنة تبحث في القانون الذي يجعل النظام كله قابلا للتكوين وفق انتظام علّي منضبط.

يقوم مضمون هذه المبرهنة على أن كل نسق معرفي يمكن أن يتحول إلى نموذج رياضي عندما تخضع جميع مكوناته لقانون علّي واحد يجعل كل مرحلة من مراحل البناء، فهذه نتيجة

ضرورية للمرحلة السابقة وشرطا ضروريا للمرحلة اللاحقة، عندئذ يكون النموذج بنية مغلقة منطقيا ومفتوحة معرفيا. لأن نموه الداخلي يزيد من قدرة تلك القوانين على إنتاج صور جديدة للانتظام.

لهذا يمكن التعبير عن المبرهنة بالصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج (٤٠)

$$\forall\, \mathcal{M} \subseteq U,\ (\Gamma_{\mathcal{M}} \wedge \Phi_{\mathcal{M}} \wedge \Xi_{\mathcal{M}} \wedge \Sigma_{\mathcal{M}} \wedge \Delta_{\mathcal{M}}) \Longrightarrow \mathcal{N}^{*}_{\Omega}$$

إذ تشير هذه العلاقة إلى أن تحقق جميع المؤثرات الأساسية داخل المجال المرجعي (U) يؤدي بالضرورة إلى ظهور النسق الأمثل ($\mathcal{N}^{*}\Omega$)، فهذا يمثل علاقة ضرورة رياضية لأن النتيجة تصبح جزءا من شروطها، حيثُ تُظهر هذه المبرهنة أن الانتظام العِلّي يعني وجود شبكة من الضرورات الداخلية، وهي التي تجعل كل مؤثر يحتفظ بوظيفته داخل النظام دون أن يعمل بصورة مستقلة عن بقية المؤثرات، لهذا فإن ($\Gamma_{\mathcal{M}}$) لا ينتج نسقا بمفردها و($\Phi_{\mathcal{M}}$) لا تستطيع منح حركة لشيء لم يتولد بعد، بينما ($\Xi_{\mathcal{M}}$) لا تمتلك القدرة على اعادة تركيب عناصر غير موجودة، اما ($\Sigma_{\mathcal{M}}$) لا تستطيع تحقيق الاستقرار لبنية غير مكتملة، لتكُن($\Delta_{\mathcal{M}}$) غير قادرة على تشكيل الصورة النهائية لنظام لم يبلغ مرحلة النضج البنيوي.

لذا يكون انتظام العلية داخل النموذج علية نسقية، لأن كل مؤثر يكون علة لما بعده ومعلولا لما قبله، بسياق أخر يكون جزءا من قانون أعلى يحتوي الجميع، لذلك فإن انتظام النموذج يقوم على انتظام العلاقات التي تربطها.

لذا يُمكن التعبير عن هذه البنية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Phi_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Xi_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Sigma_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Delta_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Omega^{\dagger}$$

تمثل علاقة استلزام منطقي تجعل كل مرحلة شرطا بنيويا، من اجل ظهور المرحلة التالية حتى يبلغ النظام الحالة المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$)، اما من جهة فلسفة النمذجة الرياضية فإن هذه المبرهنة تؤسس لمفهوم السببية البنيوية، لأن السبب تُعرف بأنها بنية مولدة، لأن العلية تُنتج الزمن عن انتظام العلية، لهذا فإن النموذج الرياضي الإسلامي يفسر الظواهر من خلال القوانين التي تجعل ظهورها ضروريا.

تعمل المبرهنة على تحويل المرجعية الإسلامية من موضوع للتفسير إلى قانون للتوليد، لأن المرجعية تكون المصدر الذي يولد جميع التحولات الداخلية للنموذج، لذلك فإن العلاقة بين الوحي والعقل والمعرفة والعمل تمثل علاقة إنتاج متبادل داخل نظام واحد، فمن جهة الإدراك الفلسفي تجعل المبرهنة (العقل ينتقل) من (إدراك الجزئيات) إلى (إدراك البنية)، لأن المعرفة العلمية تبدأ عند اكتشاف القانون الذي يجعل تلك النتائج قابلة للتكرار، لهذا فإن النموذج الرياضي الإسلامي يبحث عن انتظامها الداخلي.

يترتب على ذلك أن صحة النموذج تقاس بقدرته على إعادة إنتاج تلك النتائج كلما تكررت الشروط نفسها، لأن القانون الرياضي يستمد صدقه من ثبات العلاقة بين العلة والمعلول.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$C_1 = C_2 \Longrightarrow R_1 = R_2$$

حيث تمثل:

- (C): مجموعة الشروط.
- (R): مجموعة النتائج.

حيثُ يقرر هذا القانون أن تماثل البناء العِلّي يؤدي بالضرورة إلى تماثل المخرجات.

كما أن هذه المبرهنة تجعل بناء النموذج الرياضي الإسلامي عملية تراكمية، لأن كل مرحلة تضيف إلى النظام درجة جديدة من الانتظام دون أن تلغي ما سبقها، لذلك فإن النموذج ينمو عن طريق تعميق العلاقات التي تربط تلك القوانين، لذا فإن المبرهنة تثبت أن النموذج يمتلك خاصية الإغلاق البنيوي، لأن جميع عملياته تجد تفسيرها داخل بنيته نفسها ولا تحتاج إلى فروض

خارجية لتبرير استمرارها، بذلك يكون النموذج قادرا على إعادة إنتاج ذاته والمحافظة على هويته في أثناء تطوره.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$P_{\mathcal{M}}(U) \subseteq U$$

أي أن جميع التحولات التي ينتجها المؤثر التركيبي ($P_{\mathcal{M}}$) تبقى داخل المجال المرجعي نفسه، إذ يؤدي التطور إلى تعميق انتظامها الداخلي.

تُظهر هذه المبرهنة أن الوحدة هيَ نتيجة للانتظام، لأن عناصر النظام قد تختلف في وظائفها ومع ذلك تبقى جميعها خاضعة لقانون مرجعي واحد، لذلك فإن العقيدة والأصول والفقه والأخلاق والعمران، فهي تمثل إسقاطات مختلفة للقانون نفسه داخل مستويات متعددة من الواقع، كما أن المبرهنة تميز بين الترابط والانتظام، لأن الترابط قد ينشأ بين عناصر متجاورة، أما الانتظام يتحقق عندما تكون العلاقات نفسها خاضعة لقانون أعلى يحكمها جميعا، لذلك فإن النموذج الرياضي الإسلامي، حيثُ يبرهن على ضرورة تلك العلاقات.

مما يجعل المبرهنة تقوم على الأساس الرياضي لفهم النجاة، من خلال اعتمادها على خاصية بنيوية، لأن النسق الذي يحافظ على استمرارية السلسلة العِلّية، وهذا ما يُمكن تمثيله بالصيغة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma_{\mathcal{M}} \to \Phi_{\mathcal{M}} \to \Xi_{\mathcal{M}} \to \Sigma_{\mathcal{M}} \to \Delta_{\mathcal{M}}$$

الحركة التسلسلية من دون انقطاع، فهي تقترب تدريجيا من الحالة المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$)، بينما يؤدي انقطاع أي حلقة من هذه السلسلة إلى اضطراب البناء كله مهما بلغت سلامة بقية المؤثرات، ولهذا فإنها تعرف بأنها النسق الذي استطاع أن يحافظ على اكتمال الانتظام العِلّي بين جميع مؤثراته، عندما تكون جميع مكوناته تعمل وفق قانون واحد دون تناقض أو انفصال.

وهذا يظهر عندما يبلغ البرهان الرياضي غايته في العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٤١)

$$\mathcal{N}_{\Omega}^{*} = {}^{*}arg\,min_{\mathcal{M}\subseteq U}\left\|P_{\mathcal{M}}(\Gamma \to \Phi \to \Xi \to \Sigma \to \Delta) - \Omega^{\dagger}\right\|_{\mathcal{H}}$$

إذ يقرر هذا القانون أن النموذج الإسلامي الأمثل، حيث يمثل الحل البنيوي الذي يحقق أصغر مسافة رياضية عن الحالة المرجعية العليا داخل مجال هيلبرت $\mathcal{H}$ بعد اكتمال جميع المؤثرات والتحولات، ومن ثم فإن الانتظام العِلّي يصبح البرهان الأكسيومي على صحة البناء الرياضي الإسلامي، فقد يكون النموذج بأكمله منظومة استدلالية مغلقة تحكمها الضرورة الرياضية، يكون كل جزء فيها مفسرا بالكل وكل تحول فيها نتيجة لازمة للقانون البنيوي الذي يحكمها.

ترى المبرهنة الفرقة الناجية باعتبارها الحل البنيوي الأمثل الذي ينتجه النموذج بعد اكتمال جميع المؤثرات الداخلية، إذ إن البناء الرياضي الذي يتعامل مع البنى التي تُحاكم درجة الاتساق الداخلي، لهذا فإن الفرقة الناجية داخل النموذج الرياضي تمثل النسق الذي استطاع أن يحافظ على الانتظام العلّي الكامل بين جميع عناصره، بعد ان أصبحت كل بنية جزئية تعكس البنية الكلية ويصبح كل قانون محليا صورة للقانون المرجعي الأعلى.

كما يكشف البناء الرياضي الفرقة الناجية تنشأ نتيجة تحقق التوازن الشامل بين جميع المتغيرات المرجعية والدينامية والبنيوية، لأن أي تضخم في أحد المتغيرات على حساب غيره يؤدي إلى اختلال النظام مهما بلغت قيمة ذلك المتغير، لذلك فإن النجاة تصبح خاصية للنظام بأكمله.

لهذا يمكن التعبير عن هذا التوازن بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma_{\mathcal{M}} \simeq \Phi_{\mathcal{M}} \simeq \Xi_{\mathcal{M}} \simeq \Sigma_{\mathcal{M}} \simeq \Delta_{\mathcal{M}}$$

حيث يشير الرمز ($\simeq$) إلى التكافؤ البنيوي بين المؤثرات دون أن يعني تماثل وظائفها، لأن التكافؤ يعني أن جميع المؤثرات تؤدي أدوارا متكاملة داخل النظام الواحد.

كما أن البناء الرياضي للفرقة الناجية يقوم على مبدأ الترابط الشبكي، إذ لا توجد داخله نقطة مستقلة عن بقية النقاط، لا سيما إن كل قضية عقدية ترتبط بقضية معرفية وكل قضية معرفية

ترتبط بمنهج الاستدلال، بمعنى كل منهج يرتبط ببنية الاجتهاد وكل اجتهاد يرتبط بمقاصد الشريعة وكل مقصد يعيد إنتاج المرجعية التي انطلق منها، لذلك يكون النسق شبكة مغلقة من العلاقات الرياضية:

إذ يمكن التعبير عن هذه الخاصية الرياضية، بالآتية:

$$x \leftrightarrow y \qquad \textbf{حيث إن:} \qquad \forall x \in \mathcal{M} \; \exists \; , \; y \in \mathcal{M}$$

تقرر هذه العلاقة أن كل عنصر داخل النسق يرتبط بعناصر أخرى، حيث توجد متغيرات بشكل مُنتظم داخل البناء الرياضي.

من جهة نظرية المجالات الرياضية، فإن الفرقة الناجية تمثل المجموعة المستقرة داخل مجال الحالات النسقية، لأن جميع التحولات التي تطرأ عليها تبقى محكومة بالقانون المرجعي.

لهذا يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، التالية:

$$\mathrm{P}_{\mathcal{M}}(\mathcal{M}) = \mathcal{M}$$

أي أن جميع المؤثرات الداخلية تعيد إنتاج النسق نفسه، وفي ذات الوقت تحافظ على هويته مهما تغيرت الظروف الخارجية.

كما أن هذا البناء يكشف أن الفرقة الناجية تمتلك خاصية الثبات البنيوي؛ لأن اضطراب أحد المكونات يؤدي إلى قيام بقية المؤثرات بإعادة دمج ذلك المكون داخل النسق، من أجبل استعادة النظام اتزانه، لذا فإن استقرارها مثلّ نتيجة مرونة العلاقات الداخلية في داخل الانتظام العلّي.

يمكن التعبير عن هذه الصيغة بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\lim_{t \to \infty} \mathcal{M}(t) = \Omega^{\dagger}$$

ومن هذا الاشتقاق الرياضي تظهر حالة مرجعية تتسم بالثبات، أي أن جميع التحولات الزمنية تعود بالنظام إلى الحالة المرجعية العليا مهما تعددت صور الحركة الداخلية.

لذا تمثل الفرقة الناجية الحل الوحيد المستقر، لأن جميع الحلول الأخرى تنتهي إلى فقدان جزء من انتظامها، وهذه نتيجة غياب أحد المؤثرات أو اختلال العلاقة بينها، أما النسق الأمثل فإنه يحافظ على جميع قوانينه أثناء جميع مراحل التحول.

لهذا يمكن التعبير عنها من خلال الصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج (٤٢)

$$\mathcal{N}_{\Omega}^{*} = {}^{*}arg\,min_{\mathcal{M}\subseteq U}\left\|P_{\mathcal{M}} - \Omega^{\dagger}\right\|_{\mathcal{H}}, \qquad \exists!\,\mathcal{N}_{\Omega}^{*}$$

فقد تشير هذه الصيغة إلى أن النسق الأمثل يمثل الحل الذي يحقق أعلى درجات الاتساق الداخلي داخل المجال المرجعي.

كما يكشف البناء الرياضي أن الفرقة الناجية تمتلك أعلى كثافة علّية داخل النموذج، لأن كل علاقة فيها تؤدي إلى إنتاج علاقة أخرى دون انقطاع، لذلك تكون البنية بأكملها سلسلة متصلة من العلل الرياضية.

لذا يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\forall Ri\ \exists Rj : Ri \Rightarrow Rj$$

أي أن كل علاقة داخل النسق تنتج علاقة أخرى، حيث لا توجد علاقات معطلة أو عديمة الأثر داخل البناء الرياضي.

فإن الفرقة الناجية تحفظ قانون إنتاج المعرفة، لأن المرجعية تؤصل نظاما مولدا للمعرفة، لهذا فإن النموذج يجعل استمرار النسق مرتبطا باستمرار قانون التوليد، كما أن البناء الرياضي يبين أن الفرقة الناجية تحقق أعلى درجة من التجانس الطوبولوجي، لأن جميع أجزاء النسق تنتمي إلى مجال معرفي واحد مهما اختلفت وظائفها، لهذا لا تنشأ داخله مناطق معرفية منفصلة أو جزر فكرية معزولة.

لذا يمكن التعبير عن هذه العلاقة الرياضية، من خلال الآتي:

$$\text{Connected}(\mathcal{M}) = \text{True}$$

أي أن النسق يمثل مجالًا متصلا لا يقبل الانقسام البنيوي، لأن:

- Connected: خاصة الاتصال.
- $(\mathcal{M})$: البناء الرياضي المدروس.
- True: التحقق.

كما أن الفرقة الناجية تمتلك خاصية الإغلاق الأكسيومي، لأن جميع قضاياها يمكن إرجاعها إلى عدد محدود من المسلمات المرجعية، حيث يحدث هذا دون الحاجة إلى إدخال أصول أجنبية عن النظام.

لهذا يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\text{Axiom}(\mathcal{M}) \dashv \text{Theorem}(\mathcal{M})$$

لأن وظيفة كلًا من:

- Axiom: مسلمات النظام.
- $\dashv$: رمز الإثبات.
- Theorem: برهان النظام

أي أن جميع النظريات الناتجة عن النسق تستنبط من مسلمات النسق نفسه، حيثُ يحدث وفق قواعد الاستدلال الداخلية.

من ناحية الفلسفة الإدراكية فإن الفرقة الناجية تمثل أعلى مستوى من الاقتصاد المعرفي، لأن أقل عدد من المبادئ ينتج أكبر عدد من النتائج دون تناقض، وهو ما يجعل النموذج أكثر قدرة على تفسير الظواهر بأقل قدر من الفروض الإضافية.

كما أن البناء الرياضي يكشف أن الفرقة الناجية تحقق أعلى قيمة للإنتروبيا السالبة المعرفية، لأن النظام يزداد تنظيما كلما ازدادت العلاقات الداخلية تماسكا، لهذا فإن زيادة المعرفة لا تؤدي إلى الفوضى وإنما تزيد من انتظام النسق واتساقه.

لذا يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\text{Entropy}(\mathcal{M}) \Rightarrow\downarrow\ \text{Order}(\mathcal{M})\uparrow$$

أي أن انخفاض العشوائية البنيوية يقابله ازدياد الانتظام الداخلي، ويتحدد من خلال البناء الوظيفي لها في معادلة الانتظام، وهي:

- Entropy: مقياس عدم اليقين او العشوائية في داخل النظام.
- Order: التنظيم داخل النظام.

٢. اشتقاق معادلة الانتظام العِلّي

يمثل اشتقاق معادلة الانتظام العِلّي المرحلة البرهانية العليا في بناء النموذج الرياضي الإسلامي، لأن جميع المكونات التي سبق تعريفها من مجالات ومتغيرات ومؤثرات ومعايير يجمعها قانون كلي، إذ يفسر طبيعة العلاقات التي تربطها ويبين سبب انتظامها ويحدد الكيفية التي تنتقل بها من صورة أولية متفرقة إلى بنية رياضية موحدة، لهذا فإن الاشتقاق يمثل إعادة بناء المنظومة الإسلامية داخل نسق أكسيومي، إذ تكون فيه كل نتيجة مستنبطة من مقدماتها وفق قانون علّي صارم.

تتبني هذه المبرهنة على أصل فلسفي يتمثل في أن الانتظام هو القانون الذي يسمح للنظام بأن يوجد أصلا، لأن كل بناء يخلو من قانون الانتظام يبقى مجرد مجموعة من العناصر المتجاورة، أما إذا خضعت تلك العناصر لقانون علّي واحد فإنها تتحول إلى نسق يمتلك هوية مستقلة وقادرا على إعادة إنتاج ذاته عبر جميع مراحل التحول. لهذا فإن الانتظام يسبق البنية من حيث الرتبة المنطقية وإن كانت البنية تسبقه من حيث الرتبة الوجودية.

انطلاقا من هذا الأصل فإن اشتقاق معادلة الانتظام يبدأ بإثبات أن جميع المؤثرات الأساسية للنموذج تعمل داخل مجال مرجعي واحد، بمعنى إن اختلاف وظائفها لا يؤدي إلى اختلاف مرجعياتها، خاصة إن وحدة المرجعية هي الشرط الأول لقيام الانتظام البنيوي.

لهذا يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma_{\mathcal{M}} \in \mathrm{U}$$

$$\Phi_{\mathcal{M}} \in \mathrm{U}$$

$$\Xi_{\mathcal{M}} \in \mathrm{U}$$

$$\Sigma_{\mathcal{M}} \in \mathrm{U}$$

$$\Delta_{\mathcal{M}} \in \mathrm{U}$$

تعني هذه الصيغة الرياضية إن مؤثر (التوليد) ومؤثر (التطور) ومؤثر (التركيب) ومؤثر (الاستقرار) ومؤثر (التشكل) تتحرك جميعها داخل المجال المرجعي الكلي (U)، لذلك فإن اختلاف الوظائف ينتج تنوعا في الأداء داخل المرجعية الواحدة.

ينتقل الاشتقاق إلى بيان أن هذه المؤثرات ترتبط بعلاقات استلزام بنيوي تجعل تحقق كل مؤثر متوقفا على اكتمال المؤثر الذي يسبقه، لذا فإن النظام لا يعرف القفزات العشوائية؛ لأن كل انتقال يمثل ضرورة منطقية وليست مصادفة زمنية.

إذ يُمكن التعبير عن هذه السلسلة الرياضية بالعلاقة، الآتية:

$$\Gamma_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Phi_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Xi_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Sigma_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Delta_{\mathcal{M}}$$

تمثل تسلسلا معرفيًا يجعل كل مرحلة نتيجة لازمة للقانون الذي يحكم المرحلة السابقة، لهذا فإن الانتقال من التوليد إلى التطور يحدث لأن بنية التوليد بلغت حدا يجعل التطور ضرورة داخلية لها، لذا فإن التركيب يبدأ عندما تبلغ العلاقات الناتجة عن التطور درجة تسمح بإعادة تنظيمها في صورة نسقية جديدة.

مما يجعل هذه السلسلة تمثل سلسلة مؤثرات مؤلفة، لأن كل مؤثر يعمل ليكون جزءا من تحويل رياضي أكبر يحتوي جميع المؤثرات داخل عملية تشغيلية واحدة.

لهذا يعرف مؤثر الانتظام الكلي بالعلاقة ال رياضية، الآتية:

$$\Theta_{\mathcal{M}} = \Delta_{\mathcal{M}} \circ \Sigma_{\mathcal{M}} \circ \Xi_{\mathcal{M}} \circ \Phi_{\mathcal{M}} \circ \Gamma_{\mathcal{M}}$$

يمثل الرمز $(\Theta_{\mathcal{M}})$ المؤثر التركيبي الأعلى للنموذج، إذ يمثل القانون الذي يجمع جميع مراحل التحول داخل تحويل واحد، فقد تكون جميع المؤثرات الجزئية تطبيقات خاصة لهذا المؤثر الكلي، ومن جهة الفلسفة الإدراكية فإن تعريف $(\Theta_{\mathcal{M}})$ يكشف أن المعرفة الإسلامية تتحرك وفق منطق الوحدة، لأن جميع صور النشاط المعرفي مهما تنوعت ترجع في النهاية إلى قانون مرجعي واحد، لذلك فإن اختلاف العلوم الإسلامية يعني تعدد الإسقاطات الواقعية للقانون نفسه.

بعد بناء المؤثر الكلي ينتقل الاشتقاق إلى إثبات أن جميع التحولات الناتجة عنه تتجه نحو حالة مرجعية عليا تمثل أعلى درجات الاتساق البنيوي ولهذا فإن الحركة داخل النموذج ليست حركة مفتوحة بلا غاية وإنما حركة موجهة نحو نقطة استقرار رياضية

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Theta_{\mathcal{M}} : \mathrm{U} \longrightarrow \Omega^{\dagger}$$

حيثُ تشير هذه الصيغة إلى أن مؤثر الانتظام ينقل جميع الأنساق من مجال الإمكان إلى مجال الاقتراب من المرجعية العليا $(\Omega^{\dagger})$ ،وأن هذه المرجعية تمثل نقطة الجذب البنيوي التي تتجه إليها جميع الأنظمة المنتظمة.

من الممكن تعريف مقدار الانتظام نفسه، لأن الانتظام يُقاس بمقدار اقتراب تلك الحركة من المرجعية، لهذا يعرف الانحراف البنيوي بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{E}(\mathcal{M}) = \|\Theta_{\mathcal{M}} - \Omega^{\dagger}\|_{\mathcal{H}}$$

يمثل الرمز $\mathrm{E}(\mathcal{M})$ مقدار البعد بين النسق وبين المرجعية، بينما يمثل مجال هيلبرت $\mathcal{H}$ الإطار الرياضي الذي يسمح بقياس هذا البعد بصورة كمية مجردة، لذلك يتحول مفهوم الانتظام من مفهوم فلسفي وصفي إلى مقدار رياضي قابل للقياس والتحليل.

يترتب على هذا التعريف أن النظام يصبح أكثر انتظاما كلما تناقصت قيمة $E(\mathcal{M})$ حتى تبلغ الصفر.

وهذا ما يُمكن تمثيله رياضيًا باسم معادلة الانتظام العِلّي، الآتي:

نموذج (٤٣)

$$\lim_{t \to \infty} E(\mathcal{M}) = 0$$

تعني هذه النهاية أن مقدار الانحراف عن المرجعية يتلاشى تدريجيا حتى تصبح جميع التحولات مندمجة في القانون المرجعي نفسه، فإن هذه المعادلة تكشف أن الثبات يعني انعدام الانحراف، لأن النظام قد يمر بتحولات متتابعة ومع ذلك تبقى هويته محفوظة ما طالما جميع التحولات خاضعة للقانون المرجعي، لهذا فإن الاستقرار في النموذج هو صورته العليا.

كما تكشف عملية الاشتقاق أن المؤثرات الخمسة لا تمتلك القيمة نفسها من حيث الوظيفة وإن كانت متساوية من حيث الضرورة، لأن حذف أي مؤثر يؤدي إلى (انهيار) السلسلة العلية كلها، لهذا فإن اكتمال النسق لا يتحقق إلا باكتمال جميع المؤثرات.

لذا يُمكن التعبير عن هذه الخاصية الرياضية، بالآتي:

$$\mathrm{Ker}(\Theta_{\mathcal{M}}) = \emptyset$$

أي أن مؤثر الانتظام لا يحتوي على أجزاء معطلة أو فاقدة للأثر، لأن كل عنصر داخله يؤدي وظيفة محددة في إنتاج البنية النهائية.

يكُن اشتقاق المعادلة يثبت أن النموذج يمتلك خاصية الإغلاق البنيوي، لأن جميع التحولات التي ينتجها تبقى داخل مجاله المرجعي ولا تحتاج إلى إدخال قوانين خارجية لتفسير استمرارها.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Theta_M(u) \subseteq u$$

لذا تشير هذه العلاقة إلى أن جميع نتائج المؤثر الكلي تبقى داخل المجال المرجعي نفسه، لذا يؤدي التطور إلى تعميق انتظام المرجعية.

كما تكشف المبرهنة أن الانتظام العِلّي يمثل قانون الاقتصاد البنيوي، لأن أقل عدد من القوانين المرجعية ينتج أكبر عدد من العلاقات الصحيحة دون تناقض، لذلك فإن قوة النموذج تقاس بقدرته على توليد أكبر مساحة ممكنة من النتائج الصحيحة انطلاقا من عدد محدود من الأصول.

اشتقاق معادلة الانتظام العِلّي يبين أن النجاة هي النتيجة الطبيعية لاكتمال السلسلة العلية، لأن النسق الذي يحافظ على انتظام.

هذا ما يُمكن التعبير عنه من خلال البناء الرياضي، الآتي:

$$\Gamma_{\mathcal{M}} \to \Phi_{\mathcal{M}} \to \Xi_{\mathcal{M}} \to \Sigma_{\mathcal{M}} \to \Delta_{\mathcal{M}}$$

يقترب بصورة مستمرة من الحالة المرجعية ($\Omega^{\dagger}$)، أما النسق الذي ينكسر فيه أحد المؤثرات فإنه يفقد جزءا من انتظامه مهما بلغت سلامة بقية المؤثرات، لأن النجاة في هذا النموذج هيَ خاصية للبنية الكلية، كما أن هذا الاشتقاق يثبت أن الفرقة الناجية تمثل الحل الرياضي المستقر الذي تصبح فيه جميع المؤثرات متوافقة مع القانون المرجعي، حيث تتحول جميع المؤثرات إلى منظومة متجانسة تنتج أعلى درجات الاتساق الداخلي وأقل درجات الانحراف البنيوي.

لهذا تبلغ عملية الاشتقاق نهايتها المنطقية في المعادلة الكلية الرياضية، الآتية:

نموذج (٤٤)

$$\mathcal{N}_{\Omega}^{*} = {}^{*}arg\,min_{\mathcal{M}\subseteq U} \left\| \Theta_{\mathcal{M}} - \Omega^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}}$$

تمثل هذه المعادلة البرهان الرياضي النهائي للنموذج، لأنها تجعل الانتظام العِلّي قانونا حاكما لجميع التحولات، وايضًا تجعل المرجعية العليا ($\Omega\dagger$) معيارا موضوعيا للحكم على جميع الأنساق، ليكُن النسق الأمثل($\mathcal{N}^*\Omega$) نتيجة ضرورية تستنبط من قوانين النموذج نفسه لا من أي فرض خارجي، لذلك يتحول الفكر الإسلامي في هذا البناء إلى منظومة رياضية أكسيومية متكاملة تحكمها الضرورة البنيوية وتنتظم جميع عناصرها وفق قانون علّي واحد، وهو الذي يمتلك القدرة على التفسير والتوليد والاستمرار عبر جميع مستويات البناء المعرفي.

ومن جهة الاشتقاق الرياضي للفرقة الناجية فإن هذه المبرهنة تثبت أن النجاة تمثل نتيجة استنباطية تخرج من البنية الأكسيومية نفسها، لأن أي نتيجة لا يمكن اشتقاقها من مسلمات النموذج لا تعد جزءا من بنيته الرياضية، لهذا فإن مفهوم الفرقة الناجية يظهر باعتباره مبرهنة ناتجة عن انتظام جميع العلاقات العِلّية داخله، لذلك فإن وجودها يمثل ضرورة رياضية.

يبدأ الاشتقاق من المسلمة التي تقرر أن جميع المؤثرات الأساسية تعمل داخل مجال مرجعي واحد، إذ يحدث هذا من دون انقطاع في السلسلة العِلّية يؤدي إلى فقدان خاصية الانتظام.

لهذا يمكن التعبير عن أصل الاشتقاق الرياضي بالعلاقة، الأتية:

$$\Gamma_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Phi_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Xi_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Sigma_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Delta_{\mathcal{M}}$$

إذ تقرر هذه العلاقة أن اكتمال كل مؤثر يمثل شرطا لظهور المؤثر اللاحق، أي بمعنى إن حذف أي حلقة من هذه السلسلة يؤدي إلى انقطاع البرهان العِلّي، يؤدي الى نتيجة مفادها لا يمكن اشتقاق النسق الأمثل.

انطلاقا من هذه السلسلة ينتقل الاشتقاق إلى قانون أكثر عمومية، وهو أن جميع المؤثرات تتحد داخل مؤثر كلي يمثل القانون الرياضي الأعلى للنظام.

وهذا ما يُعبر عنهُ رياضيًا، من خلال الآتي:

$$\Theta_{\mathcal{M}} = \Delta_{\mathcal{M}} \circ \Sigma_{\mathcal{M}} \circ \Xi_{\mathcal{M}} \circ \Phi_{\mathcal{M}} \circ \Gamma_{\mathcal{M}}$$

يمثل هذا المؤثر الصورة الرياضية الكاملة للنسق بعد انتهاء جميع مراحل التحول، لذلك فإن الفرقة الناجية تشتق من المؤثر الكلي الذي يحتوي جميع عمليات البناء داخل تحويل واحد.

تكون النجاة نتيجة مباشرة لمقدار الانتظام الذي ينتجه المؤثر $(\Theta_{\mathcal{M}})$، لأن قيمة النسق تقاس بدرجة اقترابه من الحالة المرجعية العليا $(\Omega^{\dagger})$.

لهذا يعرف مقدار الانحراف الرياضي من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{E}(\mathcal{M}) = \|\Theta_{\mathcal{M}} - \Omega^{\dagger}\|\mathcal{H}$$

حيثُ يمثل هذا القانون المرحلة الثانية من الاشتقاق، لأن مفهوم النجاة ينتقل من الوصف الكيفي إلى القياس الرياضي، حيث يكون لكل نسق مقدار محدد من الانحراف، وهو الذي يُمكن التعبير عنه داخل مجال هيلبرت.

إذ تثبت المبرهنة أن الفرقة الناجية تعرف بأنها النسق الذي يحقق أقل مقدار ممكن من الانحراف عن المرجعية العليا.

لهذا تبلغ عملية الاشتقاق الرياضي من خلال صورته الأولى في العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٤٥)

$$\mathcal{N}_{\Omega}^{*} = \arg\min_{\mathcal{M} \subset U} E(\mathcal{M})$$

إذ تبين هذه الصيغة أن الفرقة الناجية يتم استخراجها رياضيا من بين جميع الأنساق الممكنة. لأنها تحقق أصغر قيمة لدالة الانحراف البنيوي.

فلسفة البرهان تمثل في الاشتقاق الذي يكشف أن النجاة هي نتيجة منطقية لازمة، لأن كل نسق يحقق شروط المبرهنة سوف ينتهي بالضرورة إلى الحل نفسه، لذلك فإن البرهان يعتمد على انتظام العلاقات الداخلية,

كما أن الاشتقاق يثبت أن الفرقة الناجية تمثل النقطة الحرجة، فهي التي يبلغ عندها معدل الانحراف أدنى قيمة ممكنة، لذا يكون النظام في أعلى درجات استقراره البنيوي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٤٦)

$$\frac{dE(\mathcal{M})}{dt} = 0$$

حيثُ تشير هذه العلاقة إلى أن النسق بلغ حالة لا يؤدي فيها استمرار التحول إلى زيادة الانحراف، لا سيما إن جميع المؤثرات أصبحت تعمل وفق القانون المرجعي نفسه.

كما يمكن اشتقاق خاصية أخرى وهي أن النسق الناجي يمثل الجاذب النهائي لجميع التحولات المنتظمة، لأن كل نظام يحافظ على شروط الانتظام العِلّي يتجه تدريجيا إلى الحالة المرجعية نفسها.

حيثُ يعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (٤٧)

$$\lim_{t \to \infty} \Theta_{\mathcal{M}}(t) = \Omega^{\dagger}$$

تكشف هذه الصيغة أن النجاة لحظة نهاية رياضية لمسار طويل من الانتظام العِلّي.

ليكُن الإسلامي فإن هذا الاشتقاق يقرر أن الفرقة الناجية هي نتاج انتظام قانوني، لأن الذي يبقى عبر التاريخ القوانين الكلية، فهي التي تعيد إنتاج تلك الصور، لهذا فإن بقاء الفرقة الناجية يعني بقاء القانون المنتج لها.

كما أن الاشتقاق يبين أن الفرقة الناجية، إذ تمثل النسق الذي يحقق أعلى درجات الإغلاق الأكسيومي، لأن جميع قضاياه تستنبط من مسلمات المرجعية نفسها دون الحاجة إلى إدخال أصول أجنبية عن النظام.

لهذا يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Axiom(U)} \dashv \mathcal{N}^{*}\Omega$$

الصيغة الرياضية أعلاه، تُثبت أن النسق الأمثل مشتق بالكامل من مسلمات المجال المرجعي، كما يثبت الاشتقاق أن الفرقة الناجية تمثل النقطة الثابتة البنيوية للنموذج، لأن إعادة تطبيق المؤثر الكلي عليها، حيثُ يعيد إنتاج النسق نفسه.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ رياضيًان وفق الآتي:

$$\Theta(\mathcal{N}^{*}\Omega) = \mathcal{N}^{*}\Omega$$

تشير هذه العلاقة إلى أن النسق الأمثل أصبح مستقرا تحت تأثير القانون الذي أنشأه، فهو لا يخرج عن بنيته مهما تكررت عمليات التحويل، لتكُن هذه الخاصية تعني أن الفرقة الناجية جزءا من آلية عمل الانتظام، لأن القانون الذي ولدها هو نفسه القانون الذي يحافظ على استمرارها.

كما يثبت الاشتقاق؛ إن جميع الأنساق الأخرى يمكن تمثيلها بوصفها حالات تقارب أو تباعد عن النسق الأمثل، لذلك فإن النموذج يقوم بتنظيم الأنساق إلى صحيحة وباطلة بصورة منتظمة، يحدث هذا وفق مقدار بعدها عن المرجعية العليا.

لهذا يمكن كتابة قانون الاشتقاق النهائي للفرقة الناجية بالصورة الرياضية، الآتية:

نموذج (٤٨)

$$\mathcal{N}_{\Omega}^{*} = \arg\min_{\mathcal{M}\subset U} \left\| \Delta_{\mathcal{M}} \circ \Sigma_{\mathcal{M}} \circ \Xi_{\mathcal{M}} \circ \Phi_{\mathcal{M}} \circ \Gamma_{\mathcal{M}} - \Omega^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}}$$

واخيرًا، تمثل هذه المعادلة ذروة الاشتقاق الرياضي، لأنها تجعل الفرقة الناجية نتيجة مباشرة لاكتمال السلسلة العِلّية، وفي ذات السياق تجعل الانتظام البرهاني هو المصدر الوحيد لاستخراجها، بينما تحوّل مفهوم النجاة من قضية وصفية أو تاريخية إلى مبرهنة رياضية، فهي تستنبط من القوانين الأكسيومية للنموذج الإسلامي نفسه.

١. نقطة الثبات المرجعية

تمثل نقطة الثبات المرجعية المرتبة العليا في البناء الأكسيومي للنموذج الرياضي الإسلامي، لأنها تمثل المبدأ الذي تنتظم حوله جميع المجالات والمتغيرات والمؤثرات والعلاقات الرياضية، تكون الشرط المنطقي الذي يجعل النموذج كله قابلا للوجود الرياضي وقابلا للبرهنة العِلّية، لهذا فإن نقطة الثبات تنتمي إلى جميع مراحله في الوقت نفسه، لأنها تمثل الأصل الذي تبدأ منه جميع عمليات التوليد والتطور والتركيب والاستقرار والتشكل ثم تعود إليه جميع نتائجها بعد اكتمال الحركة البنيوية.

لذا فإن (نقطة الثبات) لا تمثل حالة سكون أو توقف للحركة، لأن السكون يمثل انعدام الفعل، بينما تمثل نقطة الثبات أعلى درجات الفعل المنظم، إذ تستمر جميع التحولات الداخلية في العمل دون أن تؤدي إلى تغيير القانون الذي يحكمها، لهذا فإن الثبات داخل النموذج الرياضي الإسلامي يعني ثبات البنية المنتجة للحركة، لذلك يصبح الفرق بين الثبات والجمود فرقا فلسفيا ومنطقيا عميقا، لأن الجمود يلغي إمكان التحول؛ أما الثبات المرجعي يجعل جميع التحولات خاضعة لقانون واحد يحافظ على وحدة الهوية أثناء تغير الصور.

لهذا تقوم هذه المبرهنة على مسلمة أكسيومية تقرر أن كل نظام معرفي يخلو من نقطة ثبات مرجعية، لأن الحركة إذا فقدت مركزها المرجعي أصبحت انتقالا مفتوحا بين احتمالات غير متناهية لا يجمعها قانون جامع، عندئذ يتحول النظام إلى تراكم من الحالات المنفصلة، لذا فإن المرجعية الحركة هي التي تستمد معناها من وجود المرجعية، وعليه فإن نقطة الثبات تسبق جميع التحولات، وهذا من حيث الرتبة المنطقية وإن كانت تظهر بعد اكتمالها من حيث الرتبة الرياضية.

من هذا الأصل يكون وجود الحالة المرجعية ($\Omega^{\dagger}$) ضرورة برهانية، لأن النموذج إذا خلا منها أصبح كل مؤثر قادرا على إنشاء غايته الخاصة، الامر الذي يجعل كل تحول ينتج معياره المستقل وعندئذ تفقد المؤثرات إمكان الاجتماع داخل قانون واحد، لهذا فإن ($\Omega^{\dagger}$) تمثل المبدأ الذي يجعل جميع المؤثرات قابلة للاجتماع داخل نسق واحد، إذ يمنعها من التحول إلى منظومات متوازية متعارضة.

ولهذا يمكن التعبير عن وحدة الاتجاه المرجعي بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Omega^{\dagger}$$

$$\Phi_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Omega^{\dagger}$$

$$\Xi_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Omega^{\dagger}$$

$$\Sigma_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Omega^{\dagger}$$

$$\Delta_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Omega^{\dagger}$$

تُظهر هذه العلاقة أن مؤثر التوليد ومؤثر التطور ومؤثر التركيب ومؤثر الاستقرار ومؤثر التشكل، فهي تمثل جميعها صورا مختلفة للحركة نحو المرجعية العليا، لذلك فإن اختلاف وظائفها، وايضًا يعبر عن تنوع الوسائط الرياضية التي تحقق الغاية المرجعية نفسها.

نقطة الثبات المرجعية تعرف بأنها البنية الوحيدة التي تبقى محفوظة تحت جميع التحويلات المشروعة داخل النموذج، لأن الثبات الرياضي يُقاس بانعدام الانحراف عن القانون المنتج، لذا فإن المرجعية لا تتغير لأنها أصبحت تعمل بطريقة تجعل كل تطبيق جديد يعيد إنتاج المرجعية نفسها.

لهذا يكون التعريف الرياضي لنقطة الثبات، من خلال الآتي:

$$\Theta(\Omega^{\dagger}) = \Omega^{\dagger}$$

تقرر هذه العلاقة أن المؤثر الكلي (Θ) عندما يطبق على المرجعية يعيد إنتاجها كما هي، لأن القانون الذي أنشأ المرجعية أصبح هو نفسه القانون الذي يحافظ على بقائها واستمرارها، ولهذا فإن الثبات يمثل أعلى درجات الاتساق بين القانون والنتيجة، حيث يصبح القانون حافظا لما أنتجه كما كان مولدا له في المرحلة السابقة.

يكشف هذا التعريف أن نقطة الثبات تمثل خاصية ناشئة عن اكتمال المؤثرات الخمسة، لأن التوليد والتطور والتركيب والاستقرار والتشكل عندما تبلغ أعلى درجات التكامل البنيوي، حيثُ تنتج بصورة ضرورية حالة يصبح فيها النظام عاجزا عن إنتاج انحراف جديد، لهذا فإن $(\Omega^{\dagger})$ النتيجة الضرورية لاكتمال البنية العِلّية.

كما تثبت هذه المبرهنة أن العلاقة بين المجال المرجعي (U) وبين نقطة الثبات علاقة تأسيسية، لأن المجال يمنح المرجعية هي التي تمنح المجال انتظامه، لهذا فإن المجال المرجعي يكون مجال معرفيا من خلال وجود نقطة ثابتة تنتظم جميع المسافات بالنسبة إليها، لذا فإن جميع التحولات قابلة للقياس انطلاقا منها.

لهذا يمكن التعبير عن هذه العلاقة بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Omega^{\dagger} \in \mathrm{U} \ , \ \forall \mathcal{M} \subseteq \mathrm{U} \ , \ \mathcal{M} \to \Omega^{\dagger}$$

تقرر هذه الصيغة أن جميع الأنساق الممكنة داخل المجال المرجعي تمتلك اتجاها بنيويا واحدا، اما الاختلاف فهو يقع في مقدار اقترابها من الحالة المرجعية العليا.

حيث تكون نقطة الثبات تمثل الجاذب البنيوي الأعلى للنظام، لأن جميع المؤثرات مهما تنوعت وظائفها تعمل بصورة مستمرة على تقليل مقدار الانحراف عن المرجعية، لهذا فإن الحركة داخل النموذج حركة موجهة بقانون الجذب البنيوي، فهو الذي يجعل كل تحول صحيح يزيد من درجة الانتظام الداخلي.

لهذا يعبر عن قانون الجذب بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٤٩)

$$\lim_{t \to \infty} \Theta^{t}(\mathcal{M}) = \Omega^{\dagger}$$

تعني العلاقة الرياضية أعلاه بأن جميع التحولات المتعاقبة تجعل النسق أكثر انتظاما وأكثر قربا من المرجعية، إذ يكون الانحراف البنيوي متلاشيا ويصبح كل تحول لاحق إعادة إنتاج للقانون المرجعي نفسه، وعليه فإن هذه النتيجة تؤسس لفهم جديد لمعنى الحقيقة، لأن الحقيقة المرجعية تنشأ من تمثل القانون الذي يمنح جميع الوقائع إمكان الانتظام، لذلك فإن تغير البيئات والاجتهادات لا يُمكن لهُ ان يؤدي إلى تغير المرجعية، لأن الذي يتغير هو صور

تحققها داخل الواقع بينما يبقى قانونها العِلّي ثابتا، لهذا فإن التاريخ يصبح مجالا لتجليات المرجعية وليس مصدرا لإنشائها.

كما أن نقطة الثبات المرجعية تمثل وحدة الحقيقة داخل النظام الإسلامي، لأن جميع العلوم الإسلامية مهما تنوعت موضوعاتها تعود في النهاية إلى أصل مرجعي واحد، لهذا فإن العقيدة والفقه وأصول الفقه والتفسير والحديث والمقاصد والفكر السياسي الإسلامي تمثل إسقاطات متعددة لقانون مرجعي واحد، لذلك فإن اختلاف العلوم يعبر عن اختلاف مستويات التجريد ولا يعبر عن تعدد المرجعيات.

ومن جهة الفلسفة الإدراكية فإن ($\Omega^{\dagger}$) تمثل الحد الأعلى للإدراك المنظم، لأن المعرفة تبلغ كمالها عندما تصبح جميع المعلومات قابلة للرد إلى قانون واحد يفسرها ويحدد موضعها داخل النسق الكلي، لهذا فإن المرجعية تمثل قانون إنتاج المعرفة، لا سيما إن كل توسع معرفي يزيد قدرتها التفسيرية واتساع مجال تطبيقها.

كما تؤدي نقطة الثبات وظيفة معرفية أساسية، لا سيما إنها تمنع النموذج من الوقوع في النسبية المطلقة، إذ لو اجاز لكل نسق أن ينشئ مرجعيته الخاصة لفقد القياس الرياضي معناه، وزهذا يجعل كل نظام صحيحا بالنسبة إلى نفسه، أما وجود ($\Omega^{\dagger}$) فإنه يجعل جميع الأنساق قابلة للمقارنة الموضوعية، لأنها جميعا تقاس إلى المرجعية نفسها يكون الاختلاف بينها اختلافا في مقدار الانحراف لا اختلافا في أصل الحقيقة.

لهذا يعرف مقدار الانتظام بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{E}(\mathcal{M}) = \|\mathcal{M} - \Omega^{\dagger}\|_{\mathcal{H}}$$

ويمثل $\mathrm{E}(\mathcal{M})$ مقدار الانحراف البنيوي، بينما يمثل معيار هيلبرت $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$ الأداة الرياضية التي تحول الفرق بين النسق والمرجعية إلى مقدار رياضي قابل للقياس والتحليل، بذلك ينتقل مفهوم الانتظام من مستوى الوصف الفلسفي إلى مستوى البرهان الرياضي، فقد يكون الحكم على الأنساق مستندا إلى معيار كمي مجرد لا إلى تقديرات خطابية.

من جهة فلسفة الحضارة الإسلامية فإن نقطة الثبات المرجعية تفسر استمرارية الهوية الإسلامية عبر التاريخ، لأن الذي نبقى القانون المرجعي الذي أعاد إنتاج تلك الصور كلما تغيرت الظروف، لهذا فإن الحضارة الإسلامية تستمر باستمرار المرجعية التي تولد تلك الأشكال، لذلك فإن التجديد يعني إعادة إسقاط المرجعية الثابتة على واقع متغير، كما أن الاجتهاد داخل هذا النموذج يمثل اقترابا منها، لأن وظيفة الاجتهاد تقليل المسافة بين الواقع المتغير وبين المرجعية الثابتة، لذلك فإن كل اجتهاد صحيح يمكن فهمه باعتباره عملية تحسين رياضي تقلل قيمة الانحراف وتحافظ في الوقت نفسه على ثبات القانون المرجعي.

ومن جهة البناء الرياضي للفرقة الناجية، فإن نقطة الثبات المرجعية تمثل الأساس البرهاني لاشتقاق مفهوم النجاة، لأن النسق الناجي باعتباره النسق الذي أصبحت جميع مؤثراته خاضعة بصورة كاملة للجاذب المرجعي ($\Omega^{\dagger}$) حتى انتفت جميع صور التعارض بين التوليد والتطور والتركيب والاستقرار والتشكل، من هذه الحلقة تكون جميعها تعمل بوصفها أجزاء من قانون واحد.

لهذا يمكن التعبير عن النسق الناجي بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Theta(\mathcal{N}^{*}\Omega) = \mathcal{N}^{*}\Omega$$

إذ تقرر هذه العلاقة إن النسق الأمثل أصبح نقطة ثابتة تحت تأثير المؤثر الكلي، حيث يعيد إنتاجها بصورة مستمرة، وذلك تصبح النجاة خاصية ناشئة عن اكتمال الانتظام العِلّي، ومن ثم فإن نقطة الثبات المرجعية هي المبدأ الذي يمنح جميع مراحل البناء معناها المنطقي، وهذا يجعل جميع المؤثرات والمتغيرات والمجالات أجزاء في منظومة واحدة ويحول الفكر الإسلامي من مجموعة مفاهيم متجاورة إلى نسق أكسيومي متكامل تحكمه الضرورة العِلّية، إذ تساعد على ضبط وحدة المرجعية وتنتظم جميع تحولاته وفق قانون رياضي مجرد، حيث يمتلك القدرة على التفسير والتوليد والتحسين والمحافظة على الهوية في آن واحد.

تمثل نقطة ثبات المرجعية للفرقة الناجية أعلى مرتبة في البناء الرياضي للنموذج الإسلامي، لأنها تمثل الحد الذي تنتهي عنده جميع التحولات البنيوية دون أن تنتهي فاعليتها، خاصة إن التحولات تستمر بوصفها آليات لإعادة إنتاج النسق، أما المرجعية تبقى ثابتة لأنها تمثل

القانون الذي يحكم جميع تلك التحولات، لهذا فإن نقطة الثبات تعبر عن نهاية الانحراف، لأن الحركة بعد بلوغها هذه المرتبة لا تعود قادرة على إنتاج خروج جديد عن البنية المرجعية، بعد ان تكون جميع المؤثرات خاضعة لقانون واحد يحافظ على الهوية ويمنع تشتتها.

تقوم هذه المبرهنة على أصل فلسفي يقرر أن كل نسق معرفي لا يمتلك نقطة ثبات مرجعية يعجز عن المحافظة على وحدته الداخلية، لأن كل تحول جديد يصبح قادرا على إعادة تعريف النظام نفسه، عندئذ تتحول الحركة إلى مصدر لتفكيك النسق لا إلى وسيلة لتكامله، أما إذا امتلك النسق نقطة ثبات مرجعية فإن جميع التحولات تصبح خاضعة لها وتتحول من عوامل للتغيير إلى وسائل لإعادة إنتاج البنية نفسها، لهذا فإن نقطة الثبات ليست عنصرا يضاف إلى النسق بعد اكتماله وإنما تمثل الشرط الأكسيومي الذي يجعل اكتماله ممكنا.

وعليه يُمكن تعريف الفرقة الناجية في البناء الرياضي بأنها تشتمل جميع الاوصاف (التاريخية والاجتماعية والمذهبية)، لأن هذه الأوصاف جميعها تقع في عمق النسق الذي بلغ أعلى درجات الانتظام المرجعي حتى أصبحت جميع مؤثراته الداخلية محافظة على بنيته دون أن تنتج أي انحراف جديد، لهذا فإن النجاة تتحول من وصف تاريخي إلى خاصية رياضية قابلة للبرهنة والقياس.

إذ يُعبر عن هذه الحالة بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Omega^{\dagger} = \mathrm{Fix}(\Theta)$$

إذ تقرر هذه المعادلة أن الحالة المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$) هي نقطة الثبات الوحيدة للمؤثر الكلي(Θ)، أي أن جميع عمليات التوليد والتطور والتركيب والاستقرار والتشكل إذا اجتمعت داخل مؤثر واحد، ففي هذه الحالة تُعيد إنتاج المرجعية نفسها دون أن تعدل بنيتها الداخلية، لأن اكتمال الاتساق يجعل القانون المنتج والقانون المحافظ قانونا واحدا.

لذا فإن هذه العلاقة تكشف أن الحقيقة المرجعية تستمد ثباتها من كونها أعلى صورة للانتظام العِلّي، فإن تغير الأزمنة والأمكنة والوقائع لا يؤدي إلى تغير المرجعية، لأن الذي يتغير هو صور تحققها، أما بنيتها الأكسيومية تبقى محفوظة تحت جميع التحويلات الممكنة.

كما أن نقطة الثبات المرجعية تمثل مركز الجاذبية البنيوية للنظام كله، لأن جميع المؤثرات تتلاقى عند مرجع واحد، لهذا تكون جميع العمليات الرياضية وسائل مختلفة للوصول إلى النتيجة المرجعية نفسها.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية التي عبرت عن وحدة الاتجاه المرجعي، الآتية:

$$\Gamma_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Omega^{\dagger}$$

$$\Phi_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Omega^{\dagger}$$

$$\Xi_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Omega^{\dagger}$$

$$\Sigma_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Omega^{\dagger}$$

$$\Delta_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Omega^{\dagger}$$

تُظهر هذه الصيغة أن مؤثر التوليد لا يملك غاية مستقلة عن مؤثر التطور، وإن مؤثر التطور لا يعمل بمعزل عن مؤثر التركيب، وإن مؤثر التركيب لا ينفصل عن مؤثر الاستقرار، وإن مؤثر الاستقرار يبلغ كماله في مؤثر التشكل، لأن جميعها تتحرك وفق قانون علّي واحد ينتهي إلى المرجعية العليا.

لذا تكون نقطة الثبات المرجعية المعيار الوحيد الذي يمنح معنى للانتظام، لأن الانتظام يقاس بمقدار اجتماعها حول مركز واحد، لذلك فإن النظام الذي يمتلك نقطة ثبات واحدة يمتلك قانونا واحدا، بينما النظام الذي يمتلك نقاط ثبات متعددة يفقد وحدته الداخلية ويتحول إلى مجموعة من الأنساق المتوازية التي لا يربط بينها مبدأ جامع.

لهذا فإن المجال المرجعي كله ينتظم حول ($\Omega^{\dagger}$) ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Omega^{\dagger} \in \mathrm{U} \forall \quad , \qquad \mathcal{M} \subseteq \mathrm{U} \, , \mathcal{M} \to \Omega^{\dagger}$$

تعني هذه العلاقة أن جميع الأنساق الموجودة داخل المجال المرجعي تمتلك اتجاها بنيويا واحدا وإن اختلافها يكون في مقدار الاقتراب من المرجعية، لهذا فإن التنوع داخل النموذج يعني اختلاف درجات الانتظام.

مما يجعل نقطة الثبات تمثل الجاذب البنيوي الأعلى الذي تنجذب إليه جميع الحالات النسقية بصورة مستمرة، لأن المؤثر الكلي يعيد في كل دورة تنظيم البنية الداخلية وتقليل مقدار الانحراف، بعدها تكون الحركة نفسها وسيلة للمحافظة على الثبات وليس للخروج عنه، لهذا يعبر عن قانون التقارب.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٥٠)

$$\lim_{t \to \infty} \Theta^t(\mathcal{M}) = \Omega^\dagger$$

النموذج الرياضية اعلاه يعني أن جميع التحولات اللاحقة، عندها تكون أصغر أثرا من سابقاتها حتى تبلغ البنية حالة فيها يكون الانحراف صفرا، مما يجعل كل تطبيق جديد للقانون إعادة لإنتاج المرجعية نفسها.

مثلتّ نقطة الثبات المرجعية وحدة الحقيقة، لأن الحقيقة تتكون من القانون الذي ينتظمها، لهذا فإن العقيدة والفقه وأصول الفقه والتفسير والحديث والمقاصد تمثل صورا مختلفة لمرجعية واحدة، لذلك فإن وحدة المرجعية تؤدي بالضرورة إلى وحدة النسق المعرفي، كما أن هذه النقطة تؤدي وظيفة معرفية أساسية لأنها تمنع الفكر من الانزلاق إلى النسبية المطلقة، لأن لكل نسق مرجعيته الخاصة لفقد القياس الرياضي معناه ولما أمكن المفاضلة بين الأنساق، أما وجود ($\Omega^\dagger$) فإنه يجعل جميع الأنساق قابلة للمقارنة الموضوعية، لأن معيار الحكم أصبح واحدا ولا يتغير بتغير النسق.

لهذا يكون معيار الانتظام، وفق الصيغة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{E}(\mathcal{M}) = \|\mathcal{M} - \Omega^\dagger\|_{\mathcal{H}}$$

يمثل $\mathrm{E}(\mathcal{M})$ مقدار الانحراف البنيوي عن المرجعية، بينما يمثل معيار هيلبرت $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$ الأداة الرياضية التي تحول الانتظام من مفهوم فلسفي مجرد إلى مقدار رياضي قابل للحساب والتحليل، لهذا فإن قيمة النسق تحدد بمقدار بعده عن نقطة الثبات المرجعية.

عندما يبلغ النسق أعلى درجات الاتساق تتحقق العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{E}(\mathcal{N}^{*}\Omega) = 0$$

أي أن المسافة الرياضية بين النسق الأمثل وبين المرجعية العليا تنعدم تماما، لذا يكون النسق مطابقا لقانونه المرجعي من حيث البناء الرياضي.

كما يتحقق في الوقت نفسه شرط الثبات، ويظهر من خلال الآتي:

$$\Theta(\mathcal{N}^{*}\Omega) = \mathcal{N}^{*}\Omega$$

تقرر هذه العلاقة أن استمرار تطبيق المؤثر الكلي لا ينتج نسقا جديدا، لأن جميع عناصر النسق بلغت أعلى درجات الاتساق البنيوي، فقد أصبحت جميع التحولات اللاحقة تعيد إنتاج الهوية نفسها دون أن تضيف انحرافا جديدا.

فإن البناء الرياضي للفرقة الناجية يقوم على مبدأ رياضي عام مفاده إن النسق الناجي هو النسق الذي حقق الشروط الأكسيومية الكاملة للانتظام المرجعي، بعدما اصحبت جميع مؤثراته ومتغيراته ومجالاته تعمل وفق قانون واحد وتعود جميعها إلى نقطة الثبات ($\Omega^{\dagger}$)، دون أن يحدث بينها تعارض علّي أو تناقض بنيوي.

واخيرًا، فإن نقطة ثبات المرجعية للفرقة الناجية تمثل في النموذج الرياضي الإسلامي المبدأ المنظم الأعلى، أي هو الاتساق الذي تشتق منه جميع قوانين التحسين والاستقرار والاتزان، بينما تمثل الجاذب البنيوي النهائي الذي تنتظم حوله جميع الأنساق، إذ تمثل المعيار الأكسيومي المطلق الذي تقاس إليه درجات الصحة والانتظام، حيثُ تحدد من خلاله قيمة كل نسق داخل المجال المرجعي للنموذج، ذلكَ باعتباره توصيفًا رياضيًا مجردًا للحالة التي تحقق أعلى درجات الاتساق مع المرجعية المعتمدة في النموذج.

٤. النسق الإسلامي الأمثل

تمثل مبرهنة النسق الإسلامي الأمثل المرحلة الختامية في البناء الرياضي للنموذج الإسلامي، لأنها تمثل الصورة التي تبلغ عندها جميع عناصر النموذج أعلى درجات التكامل البنيوي، إذ تتحول إلى بنية رياضية واحدة تخضع لقانون كلي تنتظم داخله جميع العلاقات، لهذا فإن النسق الإسلامي الأمثل، فقد يمثل النتيجة الضرورية التي يفرضها البناء الأكسيومي عندما تعمل جميع قوانينه دون تعارض أو انقطاع.

مفهوم النسق الإسلامي الأمثل يُقصد به البنية التي تبلغ عندها جميع مكونات النظام أعلى درجة ممكنة من الاتساق الداخلي، حيث تصبح كل علاقة جزئية خاضعة للعلاقة الكلية، فقد تكون كل حركة داخلية منسجمة مع القانون المرجعي الذي يحكم النظام بأسره، لهذا فإن معيار الكمال داخل النموذج بدرجة انتظامها داخل القانون الموحد.

لهذا يعرف النسق الإسلامي الأمثل بأنه النسق الذي يحقق أقل مقدار ممكن من الانحراف عن المرجعية العليا وأعلى مقدار ممكن من الاتساق بين جميع مؤثرات التحول، حيث تكون جميع التحولات متجهة نحو الغاية المرجعية نفسها.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٥١)

$$\mathcal{N}_{\Omega}^{*} = \arg\min_{\mathcal{M}\subseteq U} \left\| P_{\mathcal{M}}\left(\Gamma \to \Phi \to \Xi \to \Sigma \to \Delta\right) - \Omega^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}}$$

تقرر هذه المعادلة أن النسق الأمثل، هو الذي يُستخرج باعتباره الحل الرياضي يحقق أصغر مسافة رياضية عن الحالة المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$)، يحدث داخل مجال البحث (U)، لذلك فإن النسق الأمثل يمثل نتيجة برهانية تستنبط من داخل النموذج نفسه، وهذا التعريف أن الأمثلية هي نتيجة لعملية تحسين رياضي مستمرة، إذ تمر جميع البنى الممكنة داخل المجال المرجعي بمراحل متعاقبة من التوليد ثم التطور ثم التركيب ثم الاستقرار ثم التشكل حتى تبلغ البنية، عندها

مقدار الانحراف في حده الأدنى ويكون مقدار الانتظام في حده الأعلى وعندئذ يستقر النسق بوصفه الحل الأمثل.

فإن النسق الإسلامي الأمثل يمثل أعلى درجات الوحدة بين المرجعية والبنية، لأن المرجعية تكون كل عنصر داخل النظام صورة مباشرة للقانون المرجعي، ولهذا فإن العلاقة بين الأصل والتطبيق تتحول إلى علاقة تطابق بنيوي لا إلى علاقة تجاور خارجي، كما أن النسق الإسلامي الأمثل يمثل أعلى درجات الانسجام بين الوحي والعقل، لأن الوحي داخل هذا النموذج يمثل المرجعية الأكسيومية، بينما يمثل العقل المؤثر الإدراكي الذي يعيد تنظيم العلاقات الداخلية وفق تلك المرجعية، لذلك فإن العقل يعمل داخل حدودها الرياضية حتى تتحول جميع عمليات الاستدلال إلى عمليات تحسين تقلل مقدار الانحراف عن الحالة المرجعية.

لذا فإن النسق الإسلامي الأمثل يعرف بوحدة القانون الذي يحكمها، لأن كثرة الأحكام إذا فقدت الانتظام بقيت أجزاء متجاورة، أما إذا انتظمت داخل قانون واحد فإنها تتحول إلى نسق متكامل، لهذا فإن الأمثلية انتظام علّي.

لهذا فإن جميع المؤثرات البنيوية تكون عند النسق الأمثل خاضعة للعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Phi_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Xi_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Sigma_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Delta_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Omega^{\dagger}$$

تبين هذه العلاقة أن كل مرحلة من مراحل التحول تكون نتيجة ضرورية للمرحلة السابقة وشرطا لازما للمرحلة اللاحقة، إذ تنتهي جميعها إلى المرجعية العليا، وهذا يحدث دون أن ينشأ بينها تعارض أو انقطاع، بذلك يتحول مسار التحول كله إلى سلسلة علّية مغلقة تحفظ وحدة النسق عبر جميع مراحله، كما أن النسق الإسلامي الأمثل يمثل أعلى درجات الاقتصاد البنيوي، لأن اكتمال النظام يتحقق عندما تصبح العناصر الموجودة قادرة على تفسير أكبر عدد ممكن من الظواهر بأقل عدد ممكن من المبادئ، لهذا فإن الأمثلية الرياضية ترتبط بزيادة القدرة التفسيرية لا بزيادة عدد المكونات.

لذا فإن النسق الإسلامي الأمثل يمثل النقطة التي تتقاطع عندها جميع المسارات الممكنة داخل مجال الحالات، لأن جميع التحولات المنتظمة تكون متجهة إليه بوصفه الجاذب البنيوي الأعلى لذلك فإن اختلاف الأنساق يكون في سرعة التقارب ومقدار الانحراف أثناء الحركة.

لهذا يعبر عن قانون التقارب بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٥٢)

$$\lim_{t \to \infty} \Theta^{t}(\mathcal{N}) = \mathcal{N}^{*}_{\Omega}$$

تقرر هذه العلاقة أن استمرار تطبيق المؤثر الكلي يؤدي إلى اقتراب النسق المنتظم تدريجيا من النسق الأمثل، عندما تكون جميع التحولات اللاحقة إعادة إنتاج للبنية نفسها دون أن تنشئ انحرافا جديدا.

كما يتميز النسق الإسلامي الأمثل بأنه النسق الوحيد الذي تتحقق فيه المحافظة الكاملة على الهوية أثناء استمرار التحول، لأن الحركة تُعيد إظهارها في صور جديدة، لهذا يكون الثبات نتيجة للحركة المنظمة.

لهذا يتحقق شرط الثبات الرياضي من خلال الصيغة الرياضية، الآتية:

$$\Theta(\mathcal{N}^{*}\Omega) = \mathcal{N}^{*}\Omega$$

تُظهر هذه العلاقة أن تطبيق المؤثر الكلي على النسق الأمثل لا ينتج نسقا آخر، لأن جميع قوانين التحول قد بلغت أعلى درجات الاتساق الداخلي، بعد ان أصبحت الحركة نفسها وسيلة للمحافظة على الهوية المرجعية.

ومن جهة معيار هيلبرت فإن النسق الإسلامي الأمثل، فهو يمثل النقطة التي تنعدم عندها المسافة الرياضية بين النسق وبين المرجعية ولهذا يكون مقدار الانحراف صفرا.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\| \mathcal{N}^{*}\Omega - \Omega^{\dagger}\|_{\mathcal{H}} = 0$$

فقد تشير هذه الصيغة إلى أن النسق الأمثل، حيثُ يكون مطابقا لها من حيث الانتظام البنيوي داخل النموذج، لذلك فإن جميع العلاقات الداخلية تعمل باعتبارها تجليات للقانون المرجعي نفسه, ومن جهة الفلسفة الإسلامية فإن النسق الأمثل يمثل الصورة التي تتحقق فيها وحدة العقيدة والشريعة والأخلاق والمعرفة والتزكية والسياسة الشرعية داخل قانون واحد، لأن هذه المجالات تعمل باعتبارها مستويات مختلفة لانتظام مرجعي واحد، لهذا فإن التكامل الإسلامي يُنتج من اشتراكها في أصل أكسيومي واحد يحكم بنيتها الداخلية.

كما أن النسق الإسلامي الأمثل يفسر استمرار الهوية الإسلامية عبر الأزمنة، لأن الذي يستمر القانون المرجعي الذي يعيد إنتاج تلك الصور كلما تغيرت الظروف، لهذا فإن التجديد داخل النسق يعني إعادة تنظيم العلاقات بما يحافظ على أقل مقدار ممكن من الانحراف عن المرجعية العليا، ومن جهة البناء الرياضي للفرقة الناجية فإن النسق الإسلامي الأمثل يمثل الصورة البرهانية التي تتحقق فيها جميع شروط الانتظام العِلّي، إذ تصبح جميع مؤثرات التحول خاضعة للمرجعية نفسها، حيثُ تكون جميع المتغيرات متوافقة مع القانون الأكسيومي وتنتظم جميع العلاقات داخل بنية واحدة.

لهذا فإن الفرقة الناجية داخل هذا النموذج تعرف بوصفها النسق الذي بلغ أعلى درجات الاتساق المرجعي وأدنى درجات الانحراف البنيوي، ويكون هذا وفق المرجعية التي يعتمدها النموذج.

لذلك تنتهي هذه المبرهنة إلى أن النسق الإسلامي الأمثل يمثل القانون الختامي للنموذج الرياضي الإسلامي، لأنه يجمع داخل بنية واحدة المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$) ومجال البحث (U) ومؤثرات التحول (Γ) و (Φ) و (Ξ) و (Σ) و (Δ) والمؤثر الكلي (Θ) ومعيار هيلبرت $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$، بعدها تكون جميع عناصر النموذج أجزاء في نسق أكسيومي واحد يخضع لقوانين التحسين والاتزان والثبات، بما يحول الانتظام من مفهوم فكري مجرد إلى بنية رياضية قابلة للبرهنة والقياس والتحليل ضمن إطار فلسفي ورياضي صارم.

إذ تمثل الفرقة الناجية في النسق الإسلامي الأمثل أعلى صورة للانتظام العِلّي داخل البناء الرياضي الإسلامي، لأنها تمثل الحالة التي تبلغ عندها جميع المؤثرات والمتغيرات والمجالات والمرجعيات أعلى درجات الانسجام الداخلي، حيث تتحول جميع مستويات البناء إلى نسق واحد يخضع لقانون مرجعي جامع يحكم جميع العلاقات دون استثناء، لهذا فإن الفرقة الناجية داخل هذا النموذج تمثل البنية الرياضية التي تحقق أكمل درجات الانتظام المرجعي داخل المجال الإسلامي.

ومن هذا المنطلق فإن مفهوم النجاة يتحول إلى خاصية بنيوية يمكن اشتقاقها من داخل النموذج الرياضي نفسه، لأن النجاة تنشأ عندما تبلغ جميع عناصره حالة يصبح فيها كل جزء مؤيدا لبقية الأجزاء، إذ تصبح جميع العلاقات الداخلية خاضعة لقانون علّي واحد يحافظ على وحدة النظام عبر جميع مستوياته، ولهذا فإن الفرقة الناجية تعرف بأنها النسق الذي يحقق الشرط الأكسيومي الأعلى، أي بمعنى هو انعدام التناقض الداخلي مع بقاء أعلى درجة ممكنة من الارتباط بالمرجعية المؤسسة للنموذج.

هذا ما يُمكن التعبير عنه من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٥٣)

$$\mathcal{N}_{\Omega}^{*} = \arg\min_{M \subseteq U} \left\| P_{\mathcal{M}}\left(\Gamma \to \Phi \to \Xi \to \Sigma \to \Delta\right) - \Omega^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}}$$

حيثُ تقرر هذه المعادلة أن النسق الناجي يستخرج بواسطة عملية تحسين رياضي، إذ تبحث داخل المجال المرجعي عن النسق الذي يحقق أقل مقدار ممكن من الانحراف عن الحالة المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$)، ولهذا فإن النجاة تصبح نتيجة برهانية، فقد يكشف هذا التعريف أن الفرقة الناجية، لأنها تمثل نهاية عملية طويلة من إعادة تنظيم العلاقات الداخلية، لأن النسق يبلغ هذه المرتبة بعد أن تمر جميع عناصره بمراحل التوليد ثم التطور ثم التركيب ثم الاستقرار ثم التشكل، فقد تكون جميع المؤثرات متوافقة في الاتجاه ومتحدة في الغاية ومتكاملة في الوظيفة.

لهذا تكون جميع مؤثرات التحول خاضعة للعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Phi_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Xi_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Sigma_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Delta_{\mathcal{M}} \Rightarrow \Omega^{\dagger}$$

تبين هذه العلاقة أن كل مؤثر يمثل ضرورة بنيوية للمؤثر اللاحق وأن جميعها تعمل داخل سلسلة علّية واحدة تنتهي إلى المرجعية العليا، لهذا فإن الفرقة الناجية تتحقق عندما يكون النظام كله منسجما في جميع مراحله دون انقطاع، كما أن النسق الناجي يتميز بأنه يمتلك أعلى درجات الوحدة الداخلية، لأن جميع المتغيرات المرجعية والدينامية والبنيوية، لذا تكون مرتبطة بقانون واحد تكون جميع العلاقات متساندة، حيث يؤدي كل عنصر وظيفة المحافظة على بقية العناصر.

هذا التساند تعني تكامل الوظائف الرياضية، لأن كل عنصر يحتفظ بوظيفته الخاصة ولكنه يؤديها بطريقة تحفظ البناء الكلي، لهذا فإن التنوع داخل النسق يزيد من قدرة النظام على إعادة إنتاج ذاته دون أن يفقد وحدته، فقد تمثل الجاذب البنيوي الأعلى لجميع الأنساق الإسلامية، لأن كل نسق صحيح يتحرك بصورة تدريجية نحوها كلما ازداد انتظامه الداخلي وكلما انخفض مقدار التناقض بين مكوناته، لهذا فإن اختلاف الأنساق يكون في مقدار اقترابها من الحالة المرجعية.

إذ يعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٥٤)

$$\underbrace{\lim_{t \to \infty} \Theta^{t}(\mathcal{M})}_{\text{النهاية (Limit) للتطبيق التكراري}} = \underbrace{\mathcal{N}^{*}_{\Omega}}_{\text{الحل الأمثل}}$$

إذ تقرر هذه العلاقة أن استمرار تطبيق المؤثر الكلي على أي نسق منتظم يؤدي إلى تقليل مقدار الانحراف بصورة مستمرة حتى يبلغ النسق الحالة المثلى التي تمثلها $(\mathcal{N}^{*}\Omega)$ ، لذلك فإن النجاة تمثل النهاية الطبيعية لمسار الانتظام العِلّي، كما أن الفرقة الناجية تتميز بأنها تحقق أعلى درجات الاتزان بين المرجعية والتطبيق، لأن المرجعية تكون للواقع تجليا للقانون المرجعي، أي في سياق اخر تمثل المرجعية المبدأ المنظم لجميع صور الواقع، لهذا فإن

العلاقة بين النص والاجتهاد تتحول إلى علاقة إعادة إنتاج مستمرة للقانون المرجعي داخل الوقائع المتجددة.

فإن الاجتهاد داخل النسق الناجي يعني إعادة ترتيب العلاقات بما يجعل الواقع أكثر اقترابا من المرجعية العليا، لذلك فإن كل اجتهاد صحيح يمثل عملية تحسين رياضي تقلل مقدار الانحراف.

لهذا يُمكن قياس مقدار الانحراف من خلال الصيغة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{E}(\mathcal{M}) = \|\mathcal{M} - \Omega^{\dagger}\|_{\mathcal{H}}$$

وعندما يبلغ النسق أعلى درجات الانتظام تتحقق العلاقة

$$\mathrm{E}(\mathcal{N}^{*}\Omega) = 0$$

حيثُ يُقصد التطابق البنيوي مع المرجعية التي يعتمدها النموذج، حيث تكون جميع عناصر النسق منسجمة مع القانون الأكسيومي الذي يحكمه، كما أن الفرقة الناجية هي النسق الوحيد الذي تتحقق فيه المحافظة الكاملة على الهوية أثناء استمرار الحركة، لأن التحول يؤدي إلى اعادة إنتاجه في صور جديدة، لهذا فإن الثبات داخل النسق يمثل شرطا لإمكان التجديد الصحيح.

حيثُ يُمكن ان يتحقق ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Theta(\mathcal{N}^{*}\Omega) = \mathcal{N}^{*}\Omega$$

تبين هذه الصيغة أن المؤثر الكلي عندما يعمل على النسق الأمثل لا ينتج نسقا آخر، لأن جميع التحولات الممكنة أصبحت مندمجة في بنية واحدة تحفظ الهوية المرجعية بصورة كاملة، ومن جهة البناء المعرفي فإن الفرقة الناجية تحقق أعلى درجات الانسجام بين الوحي والعقل، لأن الوحي يمثل المرجعية الأكسيومية العليا، بينما يمثل العقل الأداة التي تكشف العلاقات الداخلية للنسق وتعيد تنظيمها دون أن تنفصل عن المرجعية، ولهذا فإن العقل والوحي يتحدان داخل قانون معرفي واحد تنتظم فيه جميع عمليات الفهم والاستنباط والاجتهاد.

كما تحقق الفرقة الناجية أعلى درجات التكامل بين العقيدة والشريعة والأخلاق والمقاصد، لأن هذه المجالات تتحول إلى مستويات مختلفة لبنية واحدة، لهذا فإن أي اضطراب يصيب أحد هذه المستويات يظهر مباشرة في بقية المستويات، لأن النظام أصبح وحدة عضوية كاملة، اما من جهة الفلسفة الحضارية فإن النسق الناجي يمثل أعلى درجات القدرة على الاستمرار، لأن الذي يحافظ على بقائه يمثل قدرة القانون المرجعي على إعادة إنتاج نفسه كلما تغيرت البيئات والظروف، لهذا فإن الهوية الإسلامية تستمر باستمرار المرجعية التي تولد تلك الأشكال.

كما أن الفرقة الناجية تمثل أعلى درجات الاقتصاد البنيوي، لأن أقل عدد من المبادئ المرجعية تكون قادرا على تفسير أكبر عدد من الظواهر، لذلك فإن قوة النسق يقاس بقدرته على تفسير الواقع وإعادة تنظيمه انطلاقا من قانون واحد متماسك، مما يجعل الحل الرياضي المستقر الذي استوفى جميع الأكسيومات المرجعية وحقق أعلى درجات الاتساق بين الوحي والعقل وبين الأصول والفروع وبين النص والاجتهاد وبين المقاصد والأحكام وبين الثبات والتجدد، حيث أصبحت جميع مؤثرات التوليد (Γ) والتطور (Φ) والتركيب (Ξ) والاستقرار (Σ) والتشكل (Δ) تعمل وفق قانون علّي واحد ينتهي إلى المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$)، إذ يُعيد إنتاجها بصورة مستمرة داخل الواقع دون أن يفقد النسق هويته أو انتظامه الداخلي.

مراجع المدخل

- **المراجع العربية، هي:**

٢. ثابت بن قرة، **رسائل في الهندسة والأعداد** (حيدر اباد: جمعية دائرة المعارف العثمانية، ١٩٤٧م).

٣. شيلدون م. روس، **المدخل إلى النماذج الاحتمالية**، ترجمة: فاضل محسن الربيعي، ط٣(بغداد: الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٦).

٤. عماد علي حمد، **تأسيس النسق الرياضي للبرهان في الفكر الإسلامي: نمذجة البنية الرياضية للانتقال من الانتظام الكوني إلى الإيمان المطلق**(بغداد: دار الابداع للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٦).

٥. عمانويل يارزن، **نظرية الاحتمالات الحديثة وتطبيقاتها**، ترجمة: عدنان محمد(بغداد: مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٤).

٦. محمد بن موسى الخوارزمي، **الكتاب المختصر في حساب الجبر والمقابلة** (القاهرة: مطبعة بول باربيه، ١٩٣٧م).

- **المراجع الانجليزية، هي:**

1. Andrei Rodin, **Axiomatic Method and Category Theory** (Bern: Springer International Publishing, 2014).
2. George Tourlakis, **Axiomatic Set Theory: An Introduction** (Bern: Springer Nature Switzerland, 2026).
3. John Lennox and Stewart E. Stonehewer, **Subnormal Subgroups of Groups** (London: Clarendon Press, 1987).
4. John Mayberry, **The Foundations of Mathematics in the Theory of Sets** (London: Cambridge University Press, 2001).
5. Judea Pearl, Causality: **Models, Reasoning, and Inference** (London: Cambridge University Press, 2009).

الباب الأول

انتظام التوليد المرجعي: النمذجة الرياضية للمرجعية المؤسسة للفرقة الناجية

يمثل مؤثر التوليد المرجعي ن قطة البداية الأكسيومية في بناء النموذج الرياضي الإسلامي، لأن كل نسق معرفي يستطيع أن يحقق الانتظام الداخلي عندما يمتلك مرجعية مؤسسة تنبثق منها جميع القوانين الحاكمة لبنيته، لهذا فإن التوليد المرجعي يمثل العملية الرياضية الأولى، فهي التي تتحول فيها المرجعية من مستوى (الإمكان المفهومي) إلى مستوى (البنية النسقية) القابلة للتحليل والبرهنة، إذ يكون القانون المرجعي المصدر الذي تتولد منه جميع المتغيرات والمؤثرات والعلاقات داخل المجال المعرفي.

(معادلة الباب الأول الرئيسية)

$$\Gamma_{\mathcal{M}}^{\Omega} = Proj_{\Omega^{\dagger}}(K_{\mathcal{M}} \circ A_{\mathcal{M}})$$

إذ تمثل هذه العلاقة الصورة الأولية لاشتقاق المرجعية من المعادلة الرئيسة، لأنها تصف لحظة إسقاط البنية الأكسيومية الأولية على المرجعية العليا، وهذا قبل دخول مؤثرات التطور والتركيب والاستقرار والتشكل، لذلك يكون مؤثر التوليد المرجعي أول مؤثر عامل داخل النظام الرياضي الإسلامي ومنه تبدأ جميع عمليات البناء اللاحقة، لأن النمذجة الرياضية للمرجعية المؤسسة للفرقة الناجية تستهدف بناء تمثيل أكسيومي، حيث يكشف البنية الداخلية للمرجعية التي يقوم عليها النسق الأمثل داخل النموذج الرياضي، إذ تصبح المرجعية أصلا توليديا تتحرك منه جميع عمليات التكوين والتحول والاستقرار حتى تبلغ أعلى درجات الاتساق البنيوي داخل المجال المرجعي المعتمد في النموذج، فقد تبين المعادلة السابقة أن المرجعية تتولد من عملية إسقاط أكسيومية تجعل جميع عناصر النسق خاضعة منذ لحظة نشأتها للمرجعية العليا

($\Omega^{\dagger}$)، لذلك فإن كل بنية فكرية لا تمر بهذا المؤثر الأول تبقى خارج النظام الرياضي المرجعي مهما بلغت درجة اتساقها الداخلي.

يقوم هذا التصور على أن المرجعية تمثل الشرط الرياضي الأول الذي يجعل تكوين النسق ممكنا، لأن كل علاقة لاحقة تستمد مشروعيتها من العلاقة المرجعية الأولى وكل مؤثر تحولي يستمد فاعليته من المؤثر التوليدي الذي يسبقه، لهذا فإن التوليد المرجعي يمثل الأصل العِلّي الذي تنتظم داخله جميع قوانين النمو والتطور وإعادة البناء وتصبح العلاقة السابقة الأساس الرياضي الذي تنبثق منه بقية مؤثرات النموذج، إذ إن مؤثر التطور (Φ) لا يعمل إلا على بنية سبق ولدها (Γ)، كما أن مؤثري التركيب (Ξ) والاستقرار (Σ) ومؤثر التشكل (Δ) لا يستطيع أي منها إنتاج نسق مرجعي، إذا غاب المؤثر الأول الذي يمنح النظام هويته الأكسيومية.

فإن المرجعية المؤسسة تمثل القانون الكلي الذي يمنح جميع العناصر وحدتها الداخلية ويجعل اختلاف الوظائف جزءا من وحدة بنيوية أعلى، لذلك فإن وحدة النسق تنشأ من خضوعها جميعا لقانون مرجعي واحد يحدد اتجاهها ووظيفتها وغاية حركتها داخل النظام، لهذا فإن معادلة التوليد المرجعي تصف ولادة القانون الذي تصبح جميع التحولات اللاحقة تعبيرا عنه، اما على المستوى الإدراكي فإن مؤثر التوليد المرجعي يمثل لحظة انتقال المعرفة من الإدراك الجزئي إلى الإدراك النسقي، لأن العقل لا يبدأ بإنتاج العلاقات قبل امتلاك الأصل الذي تنتظم حوله تلك العلاقات، لهذا تصبح المرجعية هي المركز الإدراكي الذي يعيد تنظيم جميع المفاهيم داخل بنية متماسكة ويحول المعارف المتفرقة إلى نظام معرفي يمتلك القدرة على تفسير ذاته وإعادة إنتاج قوانينه، إذ يكون الإسقاط المرجعي المشار إليه في المعادلة انتقالا من الإمكان المعرفي إلى الضرورة النسقية، حيث تغدو جميع العلاقات اللاحقة امتدادات مباشرة للبنية المرجعية الأولى.

أما من الوجهة الرياضية؛ فإن مؤثر التوليد يمثل المؤثر الأول داخل سلسلة التحولات النسقية، إذ تنشأ عنه جميع المؤثرات اللاحقة وتبقى مرتبطة به ارتباطا علّيا فلا يمكن تفسير مؤثر التطور أو مؤثر التركيب أو مؤثر الاستقرار أو مؤثر التشكل إلا باعتبارها امتدادات مباشرة للمبدأ التوليدي الأول، لهذا فإن قوة النموذج الرياضي تتحدد بمقدار إحكام هذا المؤثر وقدرته على

إنتاج نسق يحتفظ بوحدته عبر جميع مراحل التحول، لأن كل مرحلة لاحقة هي بمثابة إعادة تمثيل رياضي للبنية التي ولدها المؤثر المرجعي الأول.

النمذجة الرياضية للمرجعية المؤسسة للفرقة الناجية تنطلق من افتراض أكسيومي مفاده "إن النسق الأمثل هو النسق الذي يتولد من مرجعية تمتلك أعلى درجات الاتساق الداخلي وأعلى قدرة على إعادة إنتاج نفسها تحت تأثير جميع مؤثرات التحول"، لذلك فإن دراسة مؤثر التوليد المرجعي تمثل دراسة للمبدأ المؤسس الذي يحدد طبيعة جميع المراحل اللاحقة ويضبط اتجاهها، مما يجعلها خاضعة لقانون الانتظام العِلّي الذي يقوم عليه البناء الرياضي الإسلامي بأكمله، إذ تكون معادلة التوليد المرجعي أول اشتقاق فرعي من المعادلة الكلية، لأنها تمثل البنية التي ستتبني عليها جميع المعادلات اللاحقة داخل النموذج الرياضي.

مثلت المعادلة المشتقة لمؤثر التوليد المرجعي أول عملية اختزال أكسيومي للمعادلة الكلية، لأنها تعزل القانون المؤسس الذي تتولد منه جميع البنى المرجعية قبل دخول مؤثرات التحول اللاحقة، ومن ثم فإنها تحدد الشرط الضروري الذي يجعل بناء النموذج نفسه ممكنا، إذ لا يمكن تعريف أي نسق معرفي ولا أي مجال مرجعي ولا أي متجه فكري ما لم يوجد قانون توليدي سابق، إذ يحدد شروط وجودها وحدود انتظامها واتجاه حركتها داخل المجال الرياضي المجرد.

يمثل إسقاطا أكسيوميا للمعادلة الرئيسة على مجال المرجعية وحده، حيث تكون جميع المتغيرات غير المرجعية خارج مجال الاشتقاق مؤقتا ويبقى مؤثر التوليد (Γ) هو المؤثر الوحيد الفاعل في النظام، ومن ثم فإن هذه العلاقة تمثل الصورة الرياضية للقانون الأول الذي يسبق جميع القوانين اللاحقة، إذ يعني ذلك أن النسق المرجعي يتحدد من خلال عملية إسقاط رياضي تجعل البنية الأولية ($K_{\mathcal{M}}$) والأكسيومات المؤسسة ($A_{\mathcal{M}}$)، لأن كلاهما يخضعان لمؤثر الإسقاط على المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$)، إذ تتحول الإمكانات الفكرية غير المنتظمة إلى بنية مرجعية تمتلك شروط الاتساق، يحدث هذا قبل أن تبدأ أي عملية من عمليات التطور (Φ) أو التركيب (Ξ) أو الاستقرار (Σ) أو التشكل (Δ).

المجال المرجعي يعرف باعتباره مجالاً متجهيا مغلقا، إذ تكون جميع عناصره ناتجة عن فعل التوليد المرجعي، لذلك فإن (القرآن الكريم) يمثل المجال المرجعي الأعلى الذي تمتلك داخله جميع المتجهات نقطة انطلاقها، بينما تمثل السنة النبوية المؤثر التشغيلي الذي يحول العلاقات الكامنة داخل ذلك المجال، أي ينتقل إلى منظومة استدلالية قابلة لإعادة الإنتاج، لذلك تكون المرجعية خاصية رياضية للمجال قبل أن تكون خاصية وصفية للنص.

كما أن وحدة المرجعية تعبر عن ثبات مؤثر الإسقاط الذي يحكم جميع المسارات الممكنة، لذلك فإن اختلاف الحركات والاجتهادات يفسر بوصفه اختلافا في المسارات المتجهية التي تتحرك داخل المجال المرجعي نفسه، حيث تبقى جميع المسارات المنتظمة محافظة على اتصالها بالمؤثر المرجعي الأول الذي ولدها، ومن ثم يصبح بناء المجال المرجعي في مجال هيلبرت $\mathcal{H}$ نتيجة مباشرة لهذه العلاقة، لأن مجال هيلبرت يمثل البنية الرياضية الوحيدة القادرة على قياس مقدار اقتراب كل متجه فكري من المرجعية العليا وعلى تحديد مقدار الانحراف عنها بواسطة معيار رياضي ثابت، لذلك فإن المرجعية تتحول إلى نقطة جذب رياضية يمكن قياس جميع الأنساق بالنسبة إليها.

يؤدي ذلك بالضرورة إلى إعادة تعريف البناء الفكري للحركات الإسلامية، إذ يكون المجال النصي والمجال العقلي والمجال المقاصدي إسقاطات مختلفة للبنية المرجعية نفسها، حيثُ يتولد من انتظامها المتجه المرجعي الذي يمثل الاتجاه الرياضي للحركة داخل المجال الإسلامي، حيث يستمد من قانون التوليد المرجعي الذي يحكم جميع عناصر النموذج، في حين يثبت المؤثر التوليدي بنيته تبدأ مؤثرات الاستنباط والبرهان والتأويل بالعمل على البنية المرجعية المتولدة، فقد يكون الاستنباط استخراجا للعلاقات الكامنة، لذا فإن البرهان اختبارا لثبات تلك العلاقات، حيثُ التأويل إعادة توزيعها داخل مجالات معرفية مختلفة دون المساس بالقانون الذي أنتجها ابتداء، ومن ثم يتولد متجه التكامل القيمي باعتباره المحصلة الرياضية لجميع هذه المؤثرات داخل مجال واحد.

لأن البنية المرجعية الناتجة تصبح قابلة للتحليل الطيفي، إذ تمتلك كل مرجعية قيمة ذاتية تعبر عن درجة ثباتها البنيوي ومتجها ذاتيا يعبر عن اتجاه تأثيرها داخل المجال المعرفي، كما يكون

من الممكن تحليل مجالات التقاطع ومجالات التباعد بين المرجعيات المختلفة حتى ينتهي النموذج إلى بناء طيف مرجعي جامع، إذ يمثل الصورة الرياضية العليا للانتظام الإسلامي، وعليه فإن هذه المعادلة المشتقة تؤدي وظيفة تأسيسية، لأنها تمثل الأصل الأكسيومي الذي يسبق جميع البراهين اللاحقة، فقد يجعل المجال المرجعي والبناء الفكري والمؤثرات التوليدية والتحليل الطيفي مراحل مترابطة داخل سلسلة رياضية واحدة، إذ تبدأ بقانون التوليد المرجعي.

ثم تتدرج عبر مؤثرات التحول من خلال الصيغة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma \rightarrow \Phi \rightarrow \Xi \rightarrow \Sigma \rightarrow \Delta$$

فقد تبلغ النهاية الرياضية للنموذج في صورة النسق المرجعي الجامع، فهو الذي يمثل الحالة المثلى للانتظام العِلّي داخل النموذج الرياضي الإسلامي.

تكون معادلة التوليد المرجعي نقطة الانطلاق الأكسيومية التي يتأسس عليها البناء الرياضي للمرجعية المؤسسة، إذ تنتقل المرجعية من كونها معطى معرفيا مجردا إلى كونها قانونا رياضيا حاكما لجميع العلاقات النسقية، إذ يكون كل تحول لاحق داخل النموذج امتدادا ضروريا، لهذا القانون الأول فلا يوجد مؤثر يعمل خارج مجاله ولا متغير يتحرك بمعزل عن سلطته البنيوية، لأن جميع البنى الفكرية تستمد مشروعيتها من مقدار انتمائها إلى المجال المرجع، ومن ثم فإن قوة النموذج تقاس بقدرته على إرجاع جميع الظواهر الفكرية إلى أصل أكسيومي واحد يحفظ وحدة المرجعية واستمرار الانتظام عبر جميع مستويات البناء، لهذا يكون مؤثر التوليد المرجعي الأصل الرياضي الذي تتفرع عنه بقية المؤثرات وتنبثق منه جميع قوانين التطور والتركيب والاستقرار والتشكل حتى ينتهي النموذج إلى بناء نسق مرجعي جامع، إذ يمتلك القدرة على إعادة إنتاج ذاته بصورة مستمرة مع المحافظة على ثبات هويته الأكسيومية واتساقه العِلّي داخل المجال الإسلامي بأكمله.

القسم الأول

المجال المرجعي للفرقة الناجية

يمثل المجال المرجعي للفرقة الناجية البنية الأكسيومية العليا التي ينتظم داخلها النموذج الرياضي الإسلامي، لأن كل نسق لا يمتلك مجال مرجعيا سابقا يفقد القدرة على إنتاج قانون داخلي يحفظ وحدته ويضبط تحولاته، لهذا فإن المرجعية هي الشرط الأول الذي يجعل البناء ممكنا، إذ يمنحه مبدأ الاستمرار عبر جميع مستويات الحركة المعرفية، فقد يعرف باعتباره مجال تجريديا تنتظم داخله جميع العلاقات المؤسسة للنظام الإسلامي، حيث تكون كل قضية عقدية وكل قاعدة أصولية وكل حكم شرعي وكل مقصد كلي متجهات معرفية، فقد تتحرك داخل مجال واحد يخضع لقانون مرجعي ثابت، لهذا فإن اختلاف صور التعبير يؤدي القايس بقانون الداخلي رياضي تجريدي.

تمثل الفرقة الناجية الحالة التي تبلغ فيها جميع المتجهات المرجعية أعلى درجات الانسجام مع القانون الأكسيومي المؤسس، لذلك فإن معيار الانتماء إلى هذا المجال يُقاس بمقدار انتظام النسق مع المرجعية المؤسسة التي تحفظ وحدة البناء في جميع مستوياته، لهذا يكون (القرآن الكريم) المجال المرجعي الأعلى، لأنه يمثل المجال الذي يحتوي جميع الإمكانات البنيوية للنظام الإسلامي، بينما تمثل السنة النبوية المؤثر الذي يكشف العلاقات الداخلية، وعليه فإن المجال يحولها إلى نظام تشغيلي قابل لإعادة الإنتاج في جميع الأزمنة، لذا فإن العلاقة بين (القرآن والسنة) علاقة بين مجال مرجعي ومؤثر تشغيلي، حيث يعمل على إظهار البنية الكامنة داخله.

يقتضي هذا التصور أن تكون جميع عمليات الفهم والاستنباط والاجتهاد إسقاطات داخل المجال المرجعي نفسه، لأن العقل يُعيد تنظيم العلاقات الكامنة داخل المجال المؤسس، لذلك فإن الحركة الاجتهادية تمثل انتقالا بين متجهات مختلفة داخل المجال المرجعي الواحد مع بقاء القانون الحاكم ثابتا في جميع الحالات، ليكُن المجال المرجعي يمثل مجال متجهيًا مغلقا تحت عمليات التوليد والتطور والتركيب والاستقرار والتشكل، حيث تبقى جميع التحولات محافظة على

انتمائها إلى المجال المرجعي الأول، لذلك فإن أي متجه يخرج عن هذا المجال يفقد خاصية الانتظام العلي، لأن علاقاته لم تعد خاضعة للقانون الأكسيومي الذي يحكم النموذج.

مثلّ مجال هيلبرت الصورة التجريدية القادرة على تمثيل هذا البناء، لأن خصائصه تسمح بقياس المسافات المعرفية بين المتجهات وتحديد مقدار اقتراب كل نسق من المرجعية العليا وتحليل درجات الاتساق والانحراف وفق معيار رياضي ثابت، لذلك فإن المرجعية تتحول من مفهوم معياري إلى بنية هندسية يمكن البرهنة عليها وتحليلها وإعادة تمثيلها بصورة دقيقة، بعد ان يكشف هذا البناء أن وحدة المرجعية تعني أن جميع صور التنوع تنتظم داخل قانون واحد، لهذا فإن تعدد المدارس والاجتهادات يمثل تعددا في المتجهات التي تتحرك داخل المجال المرجعي مع احتفاظها جميعا بالمبدأ الأكسيومي الذي يحدد اتجاهها وغايتها.

كما أن المجال المرجعي يعمل باعتباره مولدا للعلاقات، لأن قيمة المرجعية تتحدد بقدرتها على إنتاج عدد غير محدود من البنى المنتظمة، يحدث انطلاقا من عدد محدود من الأكسيومات، لتكُن، قوة النسق الإسلامي تظهر في قدرته على إعادة إنتاج نفسه دون أن يفقد وحدته المرجعية، مما يجعل صورة للوحدة السابقة على الكثرة، لأن العلاقات الجزئية تستمد وحدتها منه، لذلك فإن الأصل يسبق الفرع والقانون يسبق التطبيق والمرجعية تسبق الاجتهاد، ومن هنا تكون جميع الحركات الفكرية صورا مختلفة لتجليات قانون مرجعي واحد.

كما أن الفرقة الناجية داخل هذا المجال تمثل نقطة الاتزان البنيوي التي تتكامل عندها جميع المتجهات المرجعية، لا سيما إنَّ جميع هذه المستويات تكون إسقاطات مختلفة لبنية واحدة، لهذا فإن النجاة تمثل خاصية رياضية للمجال المرجعي قبل أن تكون وصفا لجماعة أو مرحلة تاريخية، يؤدي ذلك إلى أن يكون المجال المرجعي الأصل الرياضي الذي تتفرع عنه جميع المؤثرات اللاحقة، لأن مؤثر التوليد لا يعمل خارج هذا المجال، اما مؤثر التطور لا يُمكن لهُ التحرك إلا داخله، بينما مؤثر التركيب يعيد بناء العلاقات بين عناصره، ليكُن مؤثر الاستقرار يحقق الاتزان وفق قوانينه، فيما إن مؤثر التشكل ينتج صورة جديدة مع المحافظة على بنيته الأكسيومية، لهذا فإن المجال المرجعي يمثل القانون الجامع الذي تنتظم داخله جميع معادلات

النموذج الرياضي الإسلامي، فقد يكون الأساس الذي تقوم عليه بنية الفرقة الناجية باعتبارها الحالة المثلى للانتظام المرجعي والعلي داخل النظام الإسلامي.

اولا: المجال المرجعي الأعلى (القرآن الكريم)

يمثل القرآن الكريم في النموذج الرياضي الإسلامي المجال المرجعي الأعلى الذي تنتظم داخله جميع القوانين الأكسيومية الحاكمة لبنية النسق الإسلامي، لأن كل نظام معرفي لا بد أن يستند إلى مجال مرجعي سابق على جميع عملياته الداخلية تكون فيه المبادئ المؤسسة موجودة بالقوة قبل أن تظهر بالفعل داخل البنى الفكرية المتنوعة، لهذا فإن القرآن الكريم يدخل بوصفه المجال الذي يحدد (شروط إمكان) جميع عناصره ويمنحها قانون وجودها واتجاه حركتها ومقدار اتساقها الداخلي، ومن ثم فإن المرجعية القرآنية تمثل النظام الكلي الذي يجعل المعرفة الإسلامية نسقا واحدا قابلا للبرهنة الرياضية.

يقوم هذا التصور على أن المجال المرجعي يعرف بمقدار ما يمتلكه من قدرة على توليد العلاقات الداخلية بين عناصر النسق، لأن النصوص المنفصلة لا تؤسس نظاما معرفيا حتى تنتظم داخل قانون أعلى، وهذا يجعل كل جزء منها متصلا بسائر الأجزاء الأخرى، بمثابة تأصيل اعجازي، لهذا فإن القرآن الكريم يمثل البنية الرياضية التي تتولد منها جميع العلاقات الممكنة داخل الفكر الإسلامي، حيث تكون كل قضية عقدية وكل أصل أصولي، أي كل قاعدة تشريعية وكل مقصد كلي تجليا لبنية واحدة.

فقد قال تعالى في كتابة العزيز في **(سورة النحل – الآية ٨٩)**:

﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾

تشير الآية الكريمة إلى أن القرآن يمتلك خاصية البيان الكلي، وهذا البيان يفهم باعتباره احتواء البنية المرجعية التي يمكن اشتقاق جميع الوقائع منها، لذلك فإن خاصية التبيان تمثل في النموذج الرياضي خاصية الإحاطة البنيوية، فهي التي تجعل(القرآن الكريم) مجال يحتوي الإمكانات المعرفية قبل تحققها في صورها التطبيقية.

مثلّ القرآن الكريم صورة للوحدة السابقة على الكثرة، لأن الكثرة تستمده من الوحدة التي تحتويها، لهذا فإن جميع العلوم الإسلامية على اختلاف موضوعاتها تعود في النهاية إلى الأصل المرجعي نفسه، لذلك فإن العقيدة والفقه وأصول الفقه والتفسير والحديث والأخلاق والمقاصد والتصوف السني الصحيح جميعها تمثل جميعها مستويات مختلفة لتجليات المجال المرجعي الواحد ولا تمثل مجالات مستقلة عن بعضها، اما الوجهة الرياضية يكون (القرآن الكريم) مجال متجهيا مجردا يحتوي جميع المتجهات الفكرية الممكنة، حيث تكون كل عملية استنباط عبارة عن انتقال داخل هذا المجال، لذا فإن المعرفة الإسلامية تنمو بزيادة القدرة على اكتشاف العلاقات الكامنة داخل المجال المرجعي نفسه، فهذا ما يمنح النموذج خاصية الثبات مع القابلية المستمرة للتوسع.

ولهذا يمكن تمثيل المجال المرجعي الأعلى بالعلاقة، الراضية، الآتية:

$$\Omega^{\dagger} = \mathrm{Span}(\mathrm{Q})$$

إذ تمثل (Q) البنية القرآنية الكلية، بينما يمثل (Span) المجال الذي يحتوي جميع المتجهات الفكرية الممكنة المستخرجة من هذه البنية، حيث يكون كل بناء معرفي صحيح عنصرا داخلا في المجال المرجعي، إذ يكشف هذا التمثيل أن المرجعية، لأن مجال رياضي كامل تنتظم داخله جميع المتجهات، لذلك فإن العلاقة بين القرآن وبين العلوم الإسلامية تشبه العلاقة بين المجال وبين عناصره، لأن العنصر لا يستطيع مغادرة المجال مع الاحتفاظ بخصائصه الرياضية، كذلك فإن أي بناء فكري يغادر المرجعية القرآنية يفقد القانون الذي يمنحه الانتظام الداخلي، لهذا فإن (السنة النبوية) تعمل باعتبارها المؤثر الرياضي الذي يكشف البنية الداخلية للمجال القرآني، فقد يحول إمكاناته إلى نظام تشغيلي قابل للتطبيق، لذلك تصبح العلاقة بين القرآن والسنة علاقة بين مجال ومؤثر لا تمثل علاقة بين مصدرين منفصلين، لأن المؤثر يفعل القانون الكامن داخل المجال المرجعي.

فإن جميع عمليات الاجتهاد تمثل مسارات رياضية تتحرك داخل المجال المرجعي نفسه، لذلك فإن اختلاف المجتهدين يساوي اختلاف المسارات التي يسلكها العقل أثناء حركته داخل المجال المرجعي.

فقد قال تعالى في كتابة العزيز في **(سورة النساء – الآية ٥٩)**:

﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾

تقرر هذه الآية أن جميع صور الاختلاف تعاد إلى المركز المرجعي نفسه، لأن الاختلاف يعالج من خلال إعادة تنظيم العلاقات داخل المرجعية الأصلية، لذلك فإن الرد إلى الله يمثل في النموذج الرياضي عملية إعادة إسقاط جميع المتجهات الفكرية على المجال المرجعي الأعلى حتى تستعيد انتظامها البنيوي، كما أن المجال (المرجعي القرآني) يمتلك خاصية الإغلاق الأكسيومي، لأن قوانينه لا تتناقض مع ذاتها ولا تحتاج إلى قانون خارجي يحفظ اتساقها.

فقد قال تعالى في كتابة العزيز في **(سورة فصلت – الآية ٤٢)**:

﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾

تُظهر هذه الآية عن خاصية الثبات البنيوي للمجال المرجعي، لأن سلامة القانون المرجعي تؤدي إلى سلامة جميع العلاقات التي تشتق منه، طالما كانت عمليات الاشتقاق منضبطة بالأكسيومات المؤسسة، لذلك فإن النموذج الرياضي الإسلامي يفترض أن أي تناقض يظهر داخل النسق يعود إلى خطأ في بناء المتجهات أو في عمليات الإسقاط أو في مسارات الاستدلال، مما يجعل المرجعية العليا خارج مساق القياس.

أما من الوجهة الإدراكية فإن (القرآن الكريم) يمثل المركز الذي يعيد ترتيب المعرفة الإنسانية، لأن العقل يحتاج إلى مرجعية كلية تفسر العلاقات بين الجزئيات وتمنحها معناها العام، لذلك فإن القرآن يقدم بنية تفسيرية تجعل كل قضية مفهومة في ضوء القانون الذي تنتظم داخله، مما يجعل المرجع الأعلى يمنح النسق الإسلامي القدرة على الاستمرار عبر التاريخ، لأن الذي يبقى القانون المرجعي الذي يعيد إنتاج تلك الصور كلما تغيرت البيئات والظروف، لهذا فإن الثبات الحضاري يتحقق باستمرار المرجعية التي تولد تلك الأشكال وفق مقتضيات كل عصر.

يُمكن تعريف الفرقة الناجية داخل النموذج الرياضي الإسلامي بأنها النسق الذي يحافظ على أعلى درجات الانتماء إلى المجال المرجعي الأعلى، حيث تصبح جميع متجهاته العقدية والتشريعية والأخلاقية والمعرفية إسقاطات منتظمة داخل المجال الذي يمثله ($\Omega^{\dagger}$)، عندئذ تكون النجاة خاصية بنيوية يمكن البرهنة عليها من خلال مقدار الاتساق مع المجال المرجعي القرآني، لأن (القرآن الكريم) يظل المجال المرجعي الأعلى الذي تتولد منه جميع البنى الصحيحة وتعود إليه جميع عمليات التصحيح، حيثُ يكون إعادة الاتزان داخل النموذج الرياضي الإسلامي بأسره.

اما من جهة معرفية؛ فإن القرآن الكريم يمثل معيار الصدق البنيوي الأعلى داخل النموذج الرياضي الإسلامي، لأن المعرفة تستمد من مقدار محافظتها على الانتماء إلى المجال المرجعي الذي يحكم جميع عمليات التوليد والاستنباط، لهذا فإن كل متجه معرفي قد يبلغ درجة عالية من الاتساق الداخلي ومع ذلك يفقد مشروعيته، إذا انفصل عن المجال المرجعي الأعلى، لأن الاتساق الصوري لا يستلزم الاتساق المرجعي، بينما يجعل القرآن الكريم كلا الاتساقين جزءا من قانون واحد تنتظم داخله جميع العلاقات الفكرية.

لهذا يكون معيار الصحة المعرفية معبرا عنه بالعلاقة الرياضية الآتية:

نموذج (٥٥)

$$C(\mathcal{M}) = \frac{\| Proj_{\Omega^{\dagger}}(\mathcal{M}) \|_{\mathcal{H}}}{\| \mathcal{M} \|_{\mathcal{H}}}$$

حيث تمثل $C_{(\mathcal{M})}$ معامل الاتساق المعرفي ويمثل ($Proj\Omega^{\dagger}$) مؤثر الإسقاط على المجال المرجعي الأعلى، بينما يمثل $(\mathcal{H})$ مجال هيلبرت الذي تقاس داخله جميع المتجهات الفكرية، إذا اقتربت قيمة $C_{(\mathcal{M})}$ من الواحد الصحيح دل ذلك على أن النسق المعرفي يحتفظ بأعلى درجات

الاتصال بالمرجعية القرآنية، اما إذا انخفضت قيمته دل ذلك على ازدياد المسافة المرجعية بين البناء الفكري وبين المجال المؤسس.

كما يمكن التعبير عن مقدار الانحراف المعرفي بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{E}(\mathcal{M}) = \|\mathcal{M} - \mathrm{Proj}_{\Omega\dagger}(\mathcal{M})\|_{\mathcal{H}}$$

حيث تمثل $\mathrm{E}(\mathcal{M})$ مقدار البعد المعرفي عن المرجعية وكلما اقتربت هذه القيمة من الصفر ازداد النسق انتظاما واقترب من البنية المرجعية المثلى، لذلك فإن المعرفة داخل النموذج الرياضي الإسلامي تقاس بمقدار انتمائها البنيوي إلى المجال القرآني الأعلى، ومن هذا الأساس فإن (القرآن الكريم) يكون الأصل المعرفي الذي تنتظم داخله جميع صور الإدراك الإسلامي، لأنه يولد شبكة علية متكاملة تجعل كل قضية معرفية مرتبطة ببقية القضايا ضمن قانون واحد، لهذا فإن البنية المعرفية الإسلامية تنمو بزيادة القدرة على اكتشاف العلاقات الكامنة داخل المجال المرجعي نفسه، من خلال إعادة تمثيلها في صور أكثر إحكاما دون أن تتجاوز حدوده الأكسيومية.

واخيرًا يكون (القرآن الكريم) في النموذج الرياضي الإسلامي الأصل الرياضي والمعرفي، فهو الذي تنتظم حوله جميع المجالات الجزئية والمركز الأكسيومي الذي تتحدد منه جميع المؤثرات والمقياس النهائي الذي تقاس به جميع المتجهات الفكرية، حيث يكون الانتظام المعرفي صورة مباشرة للانتظام المرجعي، بينما يظل المجالى المرجعي الأعلى ثابتا مهما تعددت صور الحركة والاجتهاد والتحول داخل النسق الإسلامي.

ثانيا: المجال المُفسِّر للمرجعية (السنة النبوية)

تمثل السنة النبوية في النموذج الرياضي الإسلامي مؤثر التفسير المرجعي، لأنها تمثل المؤثر الذي يحول المرجعية من بنيتها الأكسيومية الكلية إلى بنيتها التشغيلية المنتظمة، حيث تصبح العلاقات الكامنة داخل المجال المرجعي قابلة للإدراك والاستنباط والبرهنة، لهذا فإن السنة تعمل بوصفها القانون الدينامي الذي يكشف انتظام المرجعية، حيث يعيد توزيع عناصرها داخل البناء الفكري.

القرآن الكريم يمثل المجال المرجعي الأعلى ($\Omega^{\dagger}$)، بينما تمثل السنة النبوية المؤثر المفسر (S) الذي يحقق الانتقال من (الإمكان المرجعي) إلى الفعل (المرجعي)، لذلك فإن العلاقة بين القرآن والسنة علاقة بين مجال ومؤثر، لأن المجال يحدد قانون الوجود، بينما يحدد المؤثر قانون الحركة، يكون انتظام النسق متوقفا على اتحاد المجال المرجعي مع المؤثر المفسر داخل بنية واحدة متماسكة.

إذ يُعبر عن هذه العلاقة الرياضية، الآتية:

$$S_{\Omega}(\mathcal{M}) = \mathrm{Proj}_{\Omega\dagger}(\mathcal{M})$$

حيث يمثل ($S\Omega$) مؤثر التفسير المرجعي، بينما يمثل ($\mathrm{Proj}_{\Omega\dagger}$) عملية الإسقاط على المجال المرجعي الأعلى، إذ يمثل ($\mathcal{M}$) المتجه الفكري، بذلك تكون السنة العملية التي تعيد تنظيم المتجهات الفكرية حتى تستقر داخل المجال المرجعي وتفقد جميع المركبات الخارجة عن بنيته، لذا فإن التفسير يمثل كشفا لبنيتها الداخلية، لأن المرجعية تحتوي جميع القوانين في صورتها الكلية، بينما تعمل السنة على إظهار كيفية انتظام تلك القوانين داخل العلاقات الجزئية، لهذا فإن البيان النبوي يعيد ترتيب البنية الداخلية للمرجعية حتى تكون قابلة للتحول إلى نظام معرفي وتشريعي وحضاري متماسك، لهذا فإن المؤثر المفسر يمتلك خاصية المحافظة البنيوية، لأن جميع عملياته تتحقق داخل المجال المرجعي نفسه دون أن تغير أكسيوماته.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$S_{\Omega}(\Omega^{\dagger}) = \Omega^{\dagger}$$

تقرر هذه العلاقة أن المؤثر يعيد إنتاجها في صورة تشغيلية، حيث تجعلها أكثر قدرة على توليد الأنساق الفكرية مع احتفاظها بجميع خصائصها المرجعية، كما يمتلك المؤثر المفسر خاصية الاستمرارية المرجعية، لأن جميع عمليات الفهم والاستنباط والاجتهاد تتحرك من خلاله داخل مجال واحد دون انقطاع.

لهذا فإن السلسلة المعرفية للنموذج تنتظم وفق العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Omega^{\dagger} \rightarrow S\Omega \rightarrow K \rightarrow I \rightarrow A$$

حيث تمثل:

- (K): البنية المعرفية.
- (I): الاستنباط.
- (A): التطبيق العملي.

تبين هذه العلاقة أن جميع العمليات اللاحقة تمر بالمؤثر المفسر، فهو الذي يجعل انتقال المرجعية إلى المعرفة انتقالا منتظما يخضع لقانون واحد.

من الوجهة الرياضية فإن السنة تحقق خاصية التحويل المنتظم، لأن كل علاقة كلية داخل المرجعية تتحول بوساطتها إلى علاقة قابلة للتطبيق دون أن تنفصل عن أصلها.

لهذا يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$R = S_{\Omega} \circ \Omega^{\dagger}$$

حيث يمثل (R) النسق المرجعي التشغيلي الناتج عن اتحاد المجال المرجعي بالمؤثر المفسر، لذلك يكون البناء المرجعي قابلا لإعادة الإنتاج في جميع البيئات والأزمنة مع احتفاظه بالثوابت الأكسيومية نفسها.

من الوجهة المعرفية فإن (السنة) تعيد تنظيم المجال الإدراكي للعقل الإسلامي، لأنها تحول الإدراك من مستوى الكليات المجردة إلى مستوى العلاقات المنتظمة، لهذا فإن قيمتها تقاس بمقدار ما ترفعه من درجة الاتساق الداخلي للبنية المعرفية.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$K' = S_{\Omega}(K)$$

حيث تمثل (K) البنية المعرفية الأولية، بينما تمثل (K') البنية بعد خضوعها للمؤثر المفسر، حيث تزداد درجة انتظامها مع بقاء مرجعيتها ثابتة.

كما تؤدي السنة وظيفة تصحيح الاتجاه المرجعي لجميع المتجهات الفكرية، لأن المتجه قد يحتفظ بجزء كبير من عناصر المرجعية، بالرغم من ذلك ينحرف عن قانونها الداخلي، لذلك يعمل المؤثر المفسر على إعادة توجيه الحركة الفكرية نحو المركز المرجعي.

فقد يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\theta(S_{\Omega}(\mathcal{M})\ \Omega^{\dagger}) \to 0$$

فقد تمثل (θ) زاوية الانحراف بين المتجه الفكري وبين الاتجاه المرجعي، أي كلما اقتربت من الصفر دل ذلك على أن البيان النبوي، اي أعاد المتجه إلى مساره المرجعي الصحيح، كما تمتلك السنة خاصية الاقتصاد البنيوي، لأن عددا محدودا من القواعد التفسيرية يصبح قادرا على تفسير عدد غير محدود من الوقائع، ذلك يكشف أن المؤثر المفسر يعمل على مستوى القوانين لا على مستوى الجزئيات، لهذا تبقى السنة قادرة على إعادة تفسير الواقع عبر جميع التحولات التاريخية دون أن تحتاج إلى إعادة تأسيس المرجعية.

تمثل السنة مؤثر تنقية الطيف المرجعي، لأنها تعيد ترتيب القيم الذاتية والمتجهات الذاتية داخل النسق، حيث تختفي المركبات الشاذة وتبقى المركبات المنسجمة مع المجال المرجعي.

لهذا يمكن تمثيل هذه العملية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Spec}(S_{\Omega}(\mathcal{M})) \subseteq \mathrm{Spec}(\Omega^{\dagger})$$

تبين هذه الصيغة أن الطيف الناتج عن المؤثر المفسر يعيد ترتيب عناصره وفق قانون الاتساق الداخلي، ومن ثم فإن السنة النبوية في النموذج الرياضي الإسلامي تمثل المؤثر الرياضي المفسر، فهو الذي يحافظ على ثبات المجال المرجعي ويكشف بنيته الداخلية، بعد ان يحول الأكسيومات المرجعية إلى نسق معرفي وتشريعي وتشغيلي متماسك، حيث تكون جميع عمليات الاستنباط والبرهان والاجتهاد والتحول خاضعة لقانون تفسير واحد يحفظ وحدة النسق، مع التأكيد على ضمان استمرار انتظامه عبر جميع مراحل تطوره دون أن يفقد هويته المرجعية أو تماسكه البنيوي.

لتكُن فإن السنة النبوية تمثل المؤثر الرياضي الذي يمنح المرجعية خاصية الإغلاق البنيوي، لأن المرجعية في مستواها الأكسيومي تبلغ حالة الاكتمال عندما تكون قادره على جميع نتائجها قابلة للاشتقاق من داخلها وفق قانون واحد متصل، لهذا فإن السنة تؤدي وظيفة (مؤثر الإغلاق المرجعي)، حيث يجعل كل متجه معرفي يعاد إسقاطه على المجال المرجعي الأعلى.

إذ يُمكن تمثيل هذه العملية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Cl}_{\Omega}(\mathcal{M}) = \mathrm{S}_{\Omega}(\mathrm{Proj}_{\Omega\dagger}(\mathcal{M}))$$

حيث تمثل (Cl_{Ω}) عملية الإغلاق المرجعي، بينما تمثل (S_{Ω}) مؤثر التفسير المرجعي، لتكُن$(\mathrm{Proj}_{\Omega\dagger})$ الإسقاط على المجال المرجعي الأعلى، اما $(\mathcal{M})$ فهي المتجه المعرفي ، لذلك يكون كل تحول معرفي منتهيا إلى مجال المرجعية نفسها دون أن ينشئ مجال آخر موازيا لها.

تعمل السنة على حفظ الرتبة الداخلية للمرجعية، لأن المرجعية الإسلامية تمثل منظومة هرمية تنتظم فيها الأكسيومات والكليات والقواعد والفروع وفق قانون علّي ثابت، لهذا فإن المؤثر المفسر يحافظ على هذا الترتيب أثناء جميع عمليات الفهم والاجتهاد، حيث تبقى الأكسيومات مولدة للكليات وتبقى الكليات مولدة للفروع.

إذ يُمكن التعبير عن هذه المحافظة بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Ord}(\mathrm{S}_{\Omega}(\mathcal{M})) = \mathrm{Ord}(\Omega^{\dagger})$$

حيث تمثل (Ord) الرتبة البنيوية للنسق، مما يعني ثباتها أن جميع عمليات التفسير تعيد إنتاج النظام المرجعي نفسه، اي دون انقلاب في العلاقات أو اضطراب في المستويات.

لذا فإن السنة تؤدي وظيفة تقليل اللاتعين داخل المجال المرجعي، لأن المرجعية الكلية تمتلك عددا واسعا من الإمكانات الدلالية، بينما يعمل المؤثر المفسر على اختزال مجال الاحتمالات حتى يبقى المسار الأكثر اتساقا مع القانون المرجعي، لذلك فإن قيمة السنة تتمثل في زيادة درجة الانتظام الداخلي.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{H}(\mathrm{S}_{\Omega}(\mathcal{M})) < \mathrm{H}(\mathcal{M})$$

حيث تمثل (H) مقدار اللاتعين المعرفي، بمعنى كلما ازداد تأثير المؤثر التفسيري انخفض مقدار اللاتعين وارتفعت درجة الوضوح البنيوي، إذ يكون النسق أكثر إحكاما وأكثر قدرة على إعادة إنتاج المعرفة.

لذلكَ فإن السنة تحقق خاصية حفظ الثوابت المرجعية، لأن جميع مؤثرات التحول تعمل على المتجهات الفكرية ولا تعمل على الأكسيومات المؤسسة، لهذا فإن المؤثر التفسيري يجعل عمليات التوليد والتطور والتركيب والاستقرار والتشكل جميعها مقيدة، من خلال مجموعة من الثوابت المرجعية التي لا تقبل التغيير.

إذ يُمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\{\Gamma\ \Phi\ \Xi\ \Sigma\ \Delta\}(\mathcal{M}) \subseteq \mathrm{Inv}(\Omega^{\dagger})$$

حيث تمثل $\mathrm{Inv}(\Omega^{\dagger})$ مجموعة الثوابت المرجعية ويعني احتواء جميع التحولات داخلها، بمعنى إن الهوية المرجعية تبقى محفوظة مهما تغيرت البيئات أو تنوعت التطبيقات.

من الوجهة الرياضية فإن السنة تمثل مؤثر تصحيح الاتجاه المرجعي، لأن المتجه الفكري قد يحتفظ بجميع عناصره المنطقية، ومع ذلك ينحرف عن المحور المرجعي، لهذا يعمل المؤثر التفسيري على إعادة توجيه جميع المتجهات نحو المركز المرجعي، فقد تكون الحركة الفكرية حركة تقارب.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\theta(\mathrm{S}_{\Omega}(\mathcal{M})\ \Omega^{\dagger}) \to 0$$

حيث تمثل (θ) زاوية الانحراف بين المتجه الفكري وبين المحور المرجعي، أي كلما اقتربت من الصفر ازداد النسق محافظة على اتجاهه المرجعي.

تحقق السنة وظيفة تنقية الطيف المرجعي، لأن كل نسق معرفي يتكون من مركبات ذاتية متفاوتة الارتباط بالمرجعية، بينما يعمل المؤثر المفسر على الإبقاء على المركبات المنسجمة واستبعاد المركبات الشاذة، حيث يكون الطيف المرجعي أكثر نقاء.

لذا يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Spec}(\mathrm{S}_\Omega(\mathcal{M})) = \mathrm{Spec}(\mathcal{M}) \cap \mathrm{Spec}(\Omega^\dagger)$$

تُظهر هذه الصيغة أن الطيف الناتج بعد فعل المؤثر يُعيد تنظيمه وفق قانون الاتساق الداخلي، مما يجعل السنة تحقق خاصية المحافظة على الطاقة المرجعية داخل النسق، لأن جميع عمليات التفسير تعيد توزيع العلاقات دون أن تزيد أو تنقص من مقدار المرجعية الكلية.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\|\mathrm{S}_\Omega(\mathcal{M})\|_{\mathcal{H}} = \|\mathrm{Proj}_{\Omega\dagger}(\mathcal{M})\|_{\mathcal{H}}$$

حيث يمثل $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$ معيار هيلبرت للانتظام المرجعي، من اجل بيان ثباته، خاصة إن المؤثر التفسيري يحافظ على الكتلة المرجعية للنسق، فضلا عن إعادة تنظيمها في صورة أكثر اتساقا.

كما تحقق السنة خاصية الاستقرار الدينامي، لأن التكرار المستمر لعمل المؤثر يؤدي إلى تقارب النسق نحو حالة ثابتة مستقرة.

وهذا ما يُعبر عنه بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٥٦)

$$\lim_{n\to\infty} S_\Omega^n(\mathcal{M}) = \mathcal{M}_\Omega^*$$

حيث تمثل ($M^*\Omega$) الحالة المرجعية المستقرة التي يبلغها النسق بعد اكتمال جميع عمليات التفسير، لذا فإن السنة تحقق خاصية الاقتصاد الأكسيومي، لأن عددا محدودا من المبادئ التفسيرية يكون قادرا على تفسير عدد غير محدود من الحالات الممكنة، لذلك فإن كفاءة المؤثر تقاس بمقدار ما يولده من انتظام داخلي.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٥٧)

$$Eff(S_\Omega) = \frac{|R|}{|A|}$$

حيث تمثل (Eff) كفاءة المؤثر، فيما يمثل (R) عدد العلاقات المنتظمة الناتجة، اما (A) يجسد عدد الأكسيومات المرجعية، أي إن كلما ازدادت قيمة هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع الاقتصاد البنيوي للنظام.

لهذا فإن السنة النبوية داخل النموذج الرياضي الإسلامي تمثل المؤثر الرياضي الذي يحفظ إغلاق المجال المرجعي، وفي ذات السياق يثبت رتبته البنيوية ويقلل اللاتعين المعرفي ويحافظ على ثوابته، فقد يصحح اتجاه متجهاته وينقي طيفه المرجعي ويصون طاقته البنيوية ويقوده نحو حالة الاستقرار المرجعي، حيث تكون جميع عمليات الفهم والاستنباط والاجتهاد والتحول صورا رياضية مختلفة لعمل مؤثر تفسيري واحد، من اجل ان يخضع للقانون الأكسيومي الأعلى الذي ينتظم داخله البناء الرياضي الإسلامي بأكمله.

ثالثا: وحدة المرجعية وتعدد مسارات الاجتهاد

تمثل وحدة المرجعية في النموذج الرياضي الإسلامي الأكسيومة المؤسسة، إذ تجعل جميع التحولات المعرفية خاضعة لقانون واحد، في حين يمثل تعدد مسارات الاجتهاد خاصية دينامية تنشأ داخل ذلك القانون دون أن تنفصل عنه، لهذا فإن الوحدة تعني أن جميع المسارات

الممكنة تنطلق من مجال مرجعي واحد وتتحرك داخله وتعود إليه، حيث يبقى اختلاف المسارات اختلافا في آليات الحركة.

لذا فإن المرجعية العليا تمثل المجال الأكسيومي ($\Omega^{\dagger}$)، بينما تمثل الاجتهادات المختلفة مجموعة من المتجهات المعرفية ($\mathcal{M}_1\ \mathcal{M}_2\ \mathcal{M}_3\ \dots\ \mathcal{M}_n$)، فهي تتحرك داخل المجال نفسه، لذلك فإن صحة الاجتهاد تقاس بمقدار محافظته على انتمائه إلى المجال المرجعي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\forall\ \mathcal{M}_i \in \Omega^{\dagger}$$

أي إن جميع المتجهات الاجتهادية الصحيحة، إذ تنتمي إلى المجال المرجعي الأعلى مهما اختلفت اتجاهاتها الداخلية، لذا فإن المرجعية الواحدة تنتج حقلا لا نهائيا من الإمكانات المنتظمة، لأن الكلي يمتلك قدرة على احتواء صور متعددة من التحقق دون أن يفقد وحدته، لهذا فإن اختلاف المجتهدين يمثل اختلافا في زوايا الاقتراب من البنية الواحدة، لذلك فإن التعدد يُعد أحد تجلياتها البنيوية.

لذلكَ فإن اختلاف الاجتهادات يمكن تمثيله باعتباره اختلافا في اتجاه المتجهات، وهذا يحدث داخل مجال واحد.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{M}_i \neq \mathcal{M}_j \quad \wedge \quad \mathcal{M}_i\ \mathcal{M}_j \in \Omega^{\dagger}$$

أي إن اختلاف المتجهات لأن جميعها تتحرك داخل المجال نفسه، لذا فإن وحدة المرجعية تحقق خاصية (الثبات الأكسيومي)، بينما يحقق الاجتهاد خاصية (المرونة التشغيلية)، لذلك فإن النسق الإسلامي يعيد تنظيم العلاقات بينها وبين الواقع، من خلال مؤثرات الاستنباط والبرهان والتأويل، ومن ثم فإن الحركة تقع في مستوى التطبيقات، بينما يبقى القانون المرجعي ثابتا.

لذا يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتي:

$$\Omega^{\dagger} = \text{Constant}$$

$$\mathcal{M}(\text{t}) = \text{Variable}$$

حيث تمثل (Constant) ثبات المرجعية، بينما تمثل (Variable) تغير المسارات الاجتهادية مع الزمن.

ومن الوجهة الرياضية، لذا فإن جميع الاجتهادات الصحيحة تتحرك حول مركز مرجعي واحد يشكل نقطة الجذب البنيوية للنظام، لذلك فإن المسافة بين الاجتهادات قد تزداد أو تنقص، بينما تبقى المسافة بين كل اجتهاد وبين المرجعية هي المعيار الحقيقي لصحة الحركة.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\text{d}(\mathcal{M}_{\text{i}}\, \Omega^{\dagger}) < \varepsilon$$

حيث تمثل (ε) الحد المرجعي الأعلى للانحراف المقبول، لذا كلما اقتربت قيمة المسافة من الصفر ازداد اتساق الاجتهاد مع المرجعية.

لذا فإن تعدد الاجتهادات يمثل مجموعة حلول لمسألة واحدة ضمن القيود المرجعية نفسها، لهذا فإن النموذج الإسلامي يبحث عن مجموعة متجهات تحقق شروط الانتظام داخل المجال المرجعي.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\text{Solution Set} = \{\mathcal{M}_1\, \mathcal{M}_2\, \ldots\, \mathcal{M}_{\text{n}}\} \subset \Omega^{\dagger}$$

تكون المرجعية واحدة بينما تكون الحلول الاجتهادية متعددة، طالما جميعها تحقق القيود الأكسيومية للنظام، ومن الوجهة الطيفية فإن المرجعية الواحدة تنتج طيفا من المتجهات الذاتية، إذ تختلف في صورها الوظيفية مع احتفاظها بالقيم الذاتية نفسها، لأن الثابت الحقيقي القانون الذي يحكمها.

لذا يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتي:

$$\mathrm{Spec}(\mathcal{M}_i) \subseteq \mathrm{Spec}(\Omega^{\dagger})$$

أي إن جميع الأطياف الاجتهادية الصحيحة تظل جزءا من الطيف المرجعي الأعلى، إذ لا تُنشئ طيفا مستقلا عنه، ومن الوجهة المنهجية فإن التعدد لا يتحول إلى تعددية مطلقة، لأن حرية الاجتهاد حرية استكشاف الإمكانات الكامنة داخل المرجعية نفسها، لهذا فإن كل اجتهاد يخرج عن المجال المرجعي يفقد صفته النسقية مهما بلغت درجة اتساقه المنطقي، لأن الاتساق الداخلي وحده.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Valid}(\mathcal{M}) = \mathrm{Logical}(\mathcal{M}) \cap \mathrm{Referential}(\Omega^{\dagger})$$

أي إن صحة النسق لا تتحقق إلا باجتماع الاتساق المنطقي والانتماء المرجعي في آن واحد، لأن تعدد المسارات يمثل ضرورة لاستمرار النسق، لأن الوقائع لا تتكرر بصورة واحدة بينما يبقى القانون المرجعي قادرا على توليد استجابات متعددة دون أن يفقد وحدته، لذلك فإن الحركة الاجتهادية تمثل عملية إعادة إسقاط مستمرة للمرجعية على الوقائع المتغيرة.

لذا يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{M}(\mathrm{t}) = \mathrm{Proj}_{\Omega\dagger}(\mathrm{W}(\mathrm{t}))$$

حيث تمثل $\mathrm{W}(\mathrm{t})$ الوقائع المتغيرة عبر الزمن، إذ تمثل عملية الإسقاط إعادة بناء الحكم داخل المرجعية الواحدة، لا سيما إن وحدة المرجعية وتعدد مسارات الاجتهاد يشكلان معا قانونا تكامليا، لأن الوحدة تمنح النظام ثباته بينما يمنحه التعدد قدرته على الاستمرار والوحدة تمنح الهوية، بينما يمنح التعدد الحيوية والوحدة تحفظ الأكسيومات بينما يعيد التعدد إنتاج تطبيقاتها، ولهذا فإن البناء الإسلامي يقوم على انتظامهما داخل مجال رياضي واحد، إذ تكون فيه جميع الاجتهادات الصحيحة متجهات متعددة لقانون مرجعي واحد، حيث يبقى $(\Omega^{\dagger})$ ثابتا، بينما تبقى $(\mathcal{M}_1\ \mathcal{M}_2\ \ldots\ \mathcal{M}_n)$ صورا متغيرة لحركة معرفية واحدة.

رابعا: مجال هيلبرت المرجعي الإسلامي

يمثل بناء المجال المرجعي الإسلامي في مجال هيلبرت أعلى مستويات التجريد الرياضي في النموذج الإسلامي، لأن المرجعية تتحول إلى مجال متري كامل تمتلك جميع عناصره بنية داخلية قابلة للقياس والتحليل والبرهنة، إذ يكون كل عنصر معرفي متجها داخل مجال واحد تحكمه قوانين ثابتة وتربطه بجميع العناصر الأخرى، تمثل علاقات كمية وكيفية يمكن تمثيلها رياضيا، لهذا فإن الانتقال إلى مجال هيلبرت يمثل إعادة بناء للمرجعية الإسلامية وفق نظام معرفي، فقد يجعل جميع مكوناتها خاضعة لقانون رياضي واحد.

يبدأ هذا البناء من افتراض أكسيومي مؤداه أن المرجعية الإسلامية تمثل مجال مغلقا كاملا يرمز له بالعلاقة، الآتية:

$$\Omega^{\dagger} \subset \mathcal{H}$$

حيث يمثل $\mathcal{H}$ مجال هيلبرت ويمثل $(\Omega^{\dagger})$ المجال المرجعي الأعلى، فهو الذي يحتوي جميع المتجهات الفكرية الممكنة الذي يكون هذا الاحتواء احتواء بنيويا، لأن المجال المرجعي يولد شروط وجودها ويحدد طبيعة علاقاتها واتجاه حركتها، ومن هذا الأساس فإن كل قضية عقدية وكل قاعدة أصولية، أي كل حكم فقهي وكل مقصد شرعي، فقد يمثل متجها معرفيا يرتبط بجميع المتجهات الأخرى وفق قانون الضرب الداخلي، لذلك فإن قيمة أي متجه تستمد من مقدار اتساقه مع بقية المتجهات داخل البنية الكلية.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\langle \mathcal{M}_{\mathrm{i}} \ \mathcal{M}_{\mathrm{j}} \rangle_{\mathcal{H}} \geq 0$$

حيث يمثل الضرب الداخلي مقدار الانسجام البنيوي بين متجهين معرفيين، أي كلما ازدادت قيمته اقترب النسق من حالة الانتظام المرجعي.

فإن مجال هيلبرت يمنح المرجعية خاصية الوحدة غير الاختزالية، لأن الوحدة تتحقق بإخضاع التنوع لقانون رياضي واحد، لذلك فإن اختلاف العلوم الإسلامية يعني وجود مجالات فرعية تنتمي جميعها إلى المجال المرجعي الأعلى.

إذ يُمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{H}^{\mathrm{T}}\,\mathcal{H}^{\mathrm{H}}\,\mathcal{H}^{\mathrm{f}}\,\mathcal{H}^{\mathrm{M}} \subset \Omega^{\dagger}$$

حيث تمثل هذه المجالات، أي مجال التفسير ومجال الحديث والفقه والمقاصد، لذا يكون جميعها تشكل مجالات فرعية داخل المجال المرجعي الجامع.

لذا فإن اكتمال مجال هيلبرت يعبر عن اكتمال المرجعية الإسلامية، لأن كل متتالية من المتجهات المنتظمة تمتلك نقطة تقارب داخل المجال نفسه، لذلك فإن النمو المعرفي يتحرك نحو صورة أكثر انتظاما داخلها.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٥٨)

$$\lim_{n\to\infty} \mathcal{M}_n = \mathcal{M}_{\Omega}^{*} \in \Omega^{\dagger}$$

تقرر هذه الصيغة أن النهاية المعرفية، لأن أي حركة اجتهادية صحيحة، إذ تبقى عنصرا من عناصر المجال المرجعي، لذا فإن المرجعية تمتلك خاصية التعامد البنيوي، لأن العلوم المختلفة تؤدي وظائف مستقلة مع بقائها جزءا من النسق الواحد، لذلك فإن استقلال الوظائف يعني عدم التداخل في المجال الوظيفي مع استمرار التكامل المرجعي.

إذ يمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\langle \mathcal{H}^{\mathrm{f}}\,,\ \mathcal{H}^{\mathrm{M}} \rangle = 0$$

يمثل التعامد هنا استقلال الوظيفة لا استقلال المرجعية، لأن جميع المجالات المتعامدة تبقى منتمية إلى المجال الأعلى نفسه.

لذا فان المجال المرجعي الإسلامي يمتلك مركزا معياريا ثابتا تمثله المرجعية العليا، لذلك فإن جميع المتجهات تقاس بالنسبة إلى هذا، لهذا تصبح قيمة النسق مساوية لمقدار اقترابه من المرجعية.

إذ يَمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٥٩)

$$d(\mathcal{M}, \Omega^{\dagger}) = \left\| \mathcal{M} - \Omega^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}}$$

يمثل معيار هيلبرت هنا مقياس الانتظام المرجعي بحيث يكون انخفاض المسافة دليلا على ارتفاع الاتساق الداخلي، لأن جميع مؤثرات التحول تعمل داخل مجال هيلبرت دون أن تغير بنيته، لأن المجال المرجعي يمثل الإطار الثابت بينما تتحرك داخله المتجهات الفكرية تحت تأثير مؤثرات التوليد والتطور والتركيب والاستقرار والتشكل.

إذ يُمكن تمثيل هذه الحركة بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$\Theta(\mathcal{M}) \in \Omega^{\dagger}$

أي إن كل مؤثر صحيح يعيد إنتاج المتجه داخل المجال المرجعي نفسه، لأن مجال هيلبرت يسمح بتحليل المرجعية إلى مركباتها الذاتية دون الإخلال بوحدتها، لأن كل متجه داخل المجال يمكن تفكيكه إلى مجموعة من المتجهات الذاتية المرتبطة بقيمها الذاتية.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{M} = \sum \lambda_i e_i$$

حيث تمثل (e_i) المتجهات الذاتية وتمثل (λ_i) القيم الذاتية التي تحدد الوزن البنيوي لكل مكون داخل النسق، لذلك يكون من الممكن تحليل أي بناء فكري إلى عناصره الأولية مع المحافظة على وحدة النظام الكلي، لذا فإن المرجعية الإسلامية تحقق خاصية الإسقاط المتعامد، لأن كل اجتهاد أو بناء فكري يمكن إعادته إلى صورته المرجعية بواسطة مؤثر الإسقاط دون فقدان هويته الأساسية.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Proj}_{\Omega\dagger}(\mathcal{M}) = \mathcal{M}_\Omega$$

حيث تمثل $(\mathcal{M}_\Omega)$ الصورة المرجعية المنقاة للمتجه بعد إزالة مركبات الانحراف عنه، وهذا الإسقاط يعني إعادة ترتيب العلاقات الداخلية، حيث تصبح جميع عناصر النسق خاضعة للقانون المرجعي نفسه، لذلك فإن عملية المراجعة العلمية داخل الفكر الإسلامي عملية إعادة إسقاط على المجال المرجعي الأعلى.

كما أن مجال هيلبرت يمنح النموذج الإسلامي خاصية الاقتصاد البنيوي، لأن عددا محدودا من الأكسيومات المرجعية تكون قادرا على توليد عدد غير محدود من المتجهات والنتائج، اي دون الحاجة إلى إنشاء مجالات معرفية جديدة.

إذ يُمكن التعبير عن هذه الخاصية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Dim}(\Omega^\dagger) \ll \mathrm{Card}(\mathcal{M})$$

أي إن عدد الأكسيومات المؤسسة أقل كثيرا من عدد المتجهات الممكنة التي يمكن توليدها منها، فهو ما يعبر عن الكفاءة الرياضية العليا للمرجعية الإسلامية، لذا فإن بناء المجال المرجعي الإسلامي في مجال هيلبرت، حيث يمثل تأسيسا معرفيا يجعل المرجعية مجال كاملا مغلقا متعامدا متقاربا قابلا للإسقاط والتحليل الطيفي والقياس المعياري، حيث تتحول جميع العلوم الإسلامية وجميع عمليات الاجتهاد وجميع مؤثرات التحول إلى متجهات رياضية تنتظم داخل

بنية واحدة، إذ يحكمها القانون المرجعي الأعلى ($\Omega^{\dagger}$) وتخضع جميع علاقاتها لمجال هيلبرت، فهو الذي يجعل الانتظام العلي خاصية قابلة للبرهنة الرياضية.

بناء المجال المرجعي للفرقة الناجية داخل مجال هيلبرت يقود تكوينها إلى إعادة تعريفها باعتبارها الحالة البنيوية التي تبلغ عندها المرجعية أعلى درجات الانتظام الداخلي وأعلى درجات الاتساق مع القانون المرجعي الأعلى، لأن الفرقة الناجية في هذا النموذج تمثل الصورة الرياضية للنسق الذي استطاع أن يحافظ على وحدة مرجعيته واستقرار بنيته وتكامل علاقاته مع بقاء جميع عناصره، لأنها تكون خاضعة للمبدأ الأكسيومي المؤسس، ومن ثم فإن معيار النجاة يتحول إلى معيار بنيوي يقاس بمقدار اقتراب النسق من المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$) وبمقدار انخفاض المسافة الرياضية الفاصلة بين متجهاته الداخلية وبين القانون المرجعي، وهو الذي يحكم المجال كله.

لهذا فإن جميع الأنساق الإسلامية يمكن النظر إليها باعتبارها متجهات تتحرك داخل مجال مرجعي واحد؛ غير أن هذه المتجهات لا تتساوى في مقدار انتظامها، لأن بعضها يقترب من المركز المرجعي، إذ يزداد اتساقا بينما يبتعد بعضها الآخر فتزداد فيه درجات الانحراف، لهذا فإن الفرقة الناجية تمثل النهاية الحدية التي تبلغها الحركة المرجعية، أي عندما يكون البناء الداخلي للنظام في أعلى درجات الانسجام، حيث تتكامل العقيدة والشريعة والمقاصد والأخلاق والاستدلال والمعرفة في بنية واحدة، يكون هذا النسق هو الحالة المرجعية المثلى التي يسعى النموذج الرياضي إلى تمثيلها.

من هذا المنطلق فإن المجال المرجعي يقوم على أساس درجة الانتظام العلي، لأن كل متجه فكري يحتفظ بقيمته بقدر محافظته على اتصاله بالمركز المرجعي، لهذا فإن الاختلافات الاجتهادية تؤدي في ذاتها إلى الخروج من المجال المرجعي طالما جميعها تتحرك تحت تأثير القانون المرجعي نفسه، فقد تبقى محافظة على الأكسيومات المؤسسة للنظام، أما إذا انفصل المتجه عن المركز المرجعي، لذا فإنه يبدأ بفقدان خصائص الاتساق حتى وإن احتفظ بصورة منطقية داخلية، لأن المنطق المجرد يقوم ببناء النسق عندما يكون غير مندمج في المرجعية

التي تمنحه شرعيته المعرفية، مما يجعلها تمثل المتجه الذي يحقق أقل مقدار ممكن من الانحراف عن المرجعية العليا.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{M}^* = \arg\min \|\mathcal{M} - \Omega^\dagger\|_{\mathcal{H}}$$

فهذه الصيغة تصوغ قانونا بنيويا يبين أن النسق الأمثل هو النسق الذي يحقق أعلى درجات الاقتراب من المجال المرجعي، حيث تكون جميع مكوناته خاضعة للقانون نفسه، لذا تتحول جميع علاقاته إلى علاقات متجانسة تحفظ وحدة البناء واستقراره.

كما أن الفرقة الناجية تمثل في مجال هيلبرت النقطة التي تبلغ عندها جميع مؤثرات التحول، إذ تبدا من حالة التوازن الكامل، لأن مؤثر التوليد (Γ) ومؤثر التطور (Φ) ومؤثر التركيب (Ξ) ومؤثر الاستقرار (Σ) ومؤثر التشكل (Δ) تعمل بشكل متكامل داخل سلسلة عليَّة واحدة، فهي تنتهي إلى إعادة إنتاج المرجعية في صورة أكثر انتظاما، لهذا فإن استمرار عمل هذه المؤثرات يؤدي إلى زيادة اقتراب النسق من الحالة المرجعية المثلى.

إذ يُمكن التعبير عن هذا المسار بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٦٠)

$$\lim_{t\to\infty} \Theta^t(\mathcal{M}) = \mathcal{M}^*$$

حيث تكون الحركة الفكرية كلها حركة تقارب مستمر نحو النسق المرجعي الأعلى، أي من دون أن تفقد قدرتها على التجدد أو إعادة إنتاج ذاتها.

لذا فإن الفرقة الناجية تحقق أعلى درجات الثبات البنيوي، لأن المرجعية لا تتغير تحت تأثير التحولات، بينما تتغير صور الفهم والاجتهاد داخل حدودها، لذلك فإن التجديد يعني إعادة إسقاط الوقائع المتجددة على المجال المرجعي بطريقة تجعل النظام أكثر قدرة على المحافظة على وحدته، ومن ثم فإن الهوية الإسلامية تستمد استمرارها من استمرار اتصالها بالمركز المرجعي الذي يبقى ثابتا مهما تغيرت البيئات الحضارية.

كما أن المجال المرجعي للفرقة الناجية يمتلك خاصية التكامل الشامل، لأن جميع العلوم الإسلامية تتحول داخله إلى مجالات فرعية مترابطة تكون جميعها مستويات مختلفة لبنية واحدة تستمد وحدتها من المرجعية العليا، لذلك فإن أي اضطراب يصيب أحد هذه المستويات يظهر أثره في بقية المستويات، لأن النظام أصبح وحدة عضوية متكاملة.

لهذا فإن الفرقة الناجية في النموذج الرياضي الإسلامي، لأنها تمثل الصورة الأكمل للانتظام المرجعي داخل مجال هيلبرت، فهي تمثل الحد الرياضي الذي تتجه إليه جميع الأنساق، اي كلما ارتفعت محافظة على مرجعيتها انخفض مقدار انحرافها عن المركز المرجعي الأعلى، لذا تكون جميع المتجهات الفكرية والعقدية والتشريعية والمقاصدية مندمجة في مجال واحد تحكمه المرجعية $(\Omega^{\dagger})$، بينما يخضع بكامله لمجال هيلبرت الذي يجعل النجاة خاصية بنيوية قابلة للبرهنة الرياضية.

القسم الثاني

التوليد الرياضي الفكري للحركات الإسلامية

مثلّ التوليد الرياضي الفكري للحركات الإسلامية المرحلة التي تنتقل فيها المرجعية من مستوى (الثبات الأكسيومي) إلى مستوى (الإنتاج البنيوي)، إذ إن المرجعية في ذاتها تمتلك قابلية توليد عدد غير محدود من الأنساق التي تختلف في طرائق تنظيمها للعلاقات الداخلية مع بقائها جميعا خاضعة للقانون المرجعي الأعلى، لذا فإن الحركة الإسلامية تعرف باعتبارها متجها معرفيا يتولد داخل المجال المرجعي، إذ يحدث نتيجة تفاعل البنية النصية مع البنية العقلية ومع البنية المقاصدية وفق قانون رياضي يحفظ وحدة الأصل مع إمكان تعدد صور التحقق.

لا سيما إنَ عملية التوليد تبدأ من المرجعية، لأن الواقع يمثل مجال التطبيق، أما القانون المنتج للبناء الفكري ينشأ داخل المجال المرجعي نفسه، لذلك فإن كل حركة إسلامية تمتلك صورة بنيوية يمكن اشتقاقها من الأكسيومات المؤسسة دون الحاجة إلى إنشاء مرجعية جديدة، لأن البناء الفكري نتيجة مباشرة لعملية إسقاط المرجعية على شروط الواقع مع المحافظة على انتظام العلاقات الداخلية.

إذ يُمكن تمثيل هذه العملية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma\mathcal{M} = \mathrm{Proj}^{\Omega\dagger}\left(\mathrm{N}_{\mathcal{M}} \circ \mathrm{R}_{\mathcal{M}} \circ \mathrm{M}_{\mathcal{M}}\right)$$

حيث تمثل رموز الصيغة الرياضية، الآتي:

- (Γ): مؤثر التوليد المرجعي.
- $(\mathrm{N}_{\mathcal{M}})$: المجال النصي.
- $(\mathrm{R}_{\mathcal{M}})$: المجال العقلي.
- $(\mathrm{M}_{\mathcal{M}})$: المجال المقاصدي.
- $(\mathrm{Proj}^{\Omega\dagger})$: عملية الإسقاط على المرجعية العليا، حيث يولد البناء الفكري بعد خضوع جميع مكوناته للقانون المرجعي الأعلى.

لذا فإن البناء الفكري يتولد عن إعادة تنظيم العلاقات بين تلك العناصر، لأن الفكر يكتسب وحدته من القانون الذي يربط بينها، لهذا فإن اختلاف الحركات الإسلامية ينشأ من اختلاف البنية الرياضية التي أعادت ترتيب العلاقات داخل المرجعية نفسها، لذلك فإن التنوع الفكري يمثل تنوعا في أشكال التنظيم.

لأن كل حركة إسلامية يمكن النظر إليها باعتبارها متجها داخل مجال هيلبرت الإسلامي، إذ يمتلك اتجاها خاصا ومقدارا معينا، غير أن هذا الاتجاه يكون مشروعا إذا بقي داخل المجال المرجعي، لهذا فإن صحة الحركة تقاس بدرجة محافظة متجهها على الانتماء إلى المجال المرجعي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{M} \in \Omega^{\dagger}$$

أما إذا خرج المتجه عن حدود المجال المرجعي فإنه يفقد انتظامه الداخلي مهما بلغت درجة تماسكه المنطقي، لأن الاتساق المرجعي يسبق الاتساق الصوري في البناء الرياضي الإسلامي، ليكُن التوليد الرياضي يجعل الحركات الإسلامية ناتجا مستمرا لعملية معرفية، لأن التاريخ يمثل ظروف تحقق الحركة، أما قانون وجودها فينشأ من المرجعية، لهذا فإن تغير الأزمنة يؤدي إلى إعادة توزيع المتجهات داخل المجال، اي بما يتناسب مع الوقائع الجديدة مع بقاء البنية المرجعية ثابتة.

يترتب على ذلك أن المجال النصي يمثل المصدر الأول للطاقة التوليدية لأنه يحتوي الأكسيومات المؤسسة، بينما يمثل المجال العقلي البنية التي تعيد تنظيم العلاقات الاستدلالية بين النصوص، إذ يمثل المجال المقاصدي النظام الذي يحفظ الاتجاه الكلي للحركة أثناء انتقالها من المبادئ إلى التطبيق، ومن ثم فإن البناء الفكري ينتج من تكاملها داخل عملية رياضية واحدة.

إذ يُمكن التعبير عن هذا التكامل بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{M} = \mathrm{N}_{\mathcal{M}} \oplus \mathrm{R}_{\mathcal{M}} \oplus \mathrm{M}_{\mathcal{M}}$$

حيث تمثل عملية ($\oplus$) تكاملا بنيويا، لأن كل مجال يحتفظ بوظيفته الخاصة مع اندماجه في البنية الكلية، لأن الحركات الإسلامية تتحرك داخل حزمة من المسارات التي تتقاطع جميعها في المركز المرجعي، لذلك فإن المسافة بين الحركات، من خلال المعيار الحقيقي الممثل في مقدار اقتراب كل حركة من المرجعية العليا.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{d}(\mathcal{M}\,,\Omega^{\dagger}) = \|\mathcal{M} - \Omega^{\dagger}\|_{\mathcal{H}}$$

كلما انخفضت قيمة هذا المعيار ازدادت قدرة الحركة على المحافظة على انتظامها المرجعي طرديًا، فمن الوجهة البنيوية فإن مؤثر التوليد ينتج شبكات من العلاقات، إذ تمتلك خاصية إعادة إنتاج نفسها، لأن كل فكرة صحيحة تصبح قادرة على توليد أفكار أخرى من داخل القانون نفسه، أي من دون الحاجة إلى استيراد قوانين خارجية، لهذا فإن البناء الفكري الإسلامي يمتلك خاصية (التولد الذاتي المنضبط)، حيث تنشأ البنى الجديدة من داخل النسق.

إذ يمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma(\mathcal{M}_{\mathrm{n}}) = \mathcal{M}_{\mathrm{n+1}}$$

حيث يبقى كل متجه جديد نتيجة مباشرة للبنية السابقة مع استمرار خضوعه للمرجعية العليا، اما من الوجهة الطيفية فإن كل حركة تمتلك قيمة ذاتية تعبر عن مقدار استقرارها المرجعي، أي عبر متجهًا ذاتيا يعبر عن اتجاهها الفكري داخل المجال الإسلامي، لذلك فإن تحليل الحركات يتم من خلال تحليل قيمها الذاتية ومركباتها المرجعية، بمعنى من خلال مدى قدرتها على المحافظة على اتجاهها تحت تأثير مؤثرات التحول.

يسعى التوليد الفكري إلى تكثير صور الانتظام داخل المرجعية الواحدة، لأن المرجعية الكاملة تمتلك قدرة لا نهائية على إنتاج الأنساق دون أن تفقد وحدتها، لهذا فإن قوة المرجعية تقاس بقدرتها على توليد أنماط متنوعة من البناء الفكري، مع التأكيد على بقاء جميع هذه الأنماط خاضعة للقانون الأكسيومي نفسه.

وعليه، مثلت الفرقة الناجية الحالة التي يبلغ فيها التوليد الرياضي أعلى درجاته، لأن البناء الفكري فيها يتولد من تكامل كامل بين المجال النصي والعقلي والمقاصدي دون أن يطغى أحدها على الآخر، او أن ينفصل أي منها عن المرجعية العليا، لذلك تكون جميع عمليات الاستنباط والبرهان والتأويل وإعادة البناء عمليات تعمل داخل بنية واحدة متماسكة، إذ تجعل الحركة أقرب ما تكون إلى المركز المرجعي، بينما يكونا متجهها الفكري الصورة المثلى للبناء الرياضي الإسلامي، حيث يتحد القانون المرجعي مع القانون المعرفي في نسق واحد قادر على إعادة إنتاج ذاته، وهذا عبر جميع مراحل التحول مع المحافظة على هويته الأكسيومية وانتظامه العلي.

أولا: المجال النصي للحركات الإسلامية

مثلّ المجال النصي للحركات الإسلامية البنية التكوينية الأولى التي يتحدد داخلها قانون إنتاج المعرفة قبل أن تتحدد المعرفة نفسها، لأن الفكر يبدأ من المجال الذي يسمح للفكرة بأن تكون ممكنة، لهذا فإن النص يُفهم باعتباره متجها داخل مجال مرجعي تنتظم فيه جميع النصوص وفق قانون رياضي واحد، إذ يجعل كل نص جزءا من شبكة كلية لا يمكن عزله عنها دون أن يختل النظام بأكمله، ومن هذا الأساس فإن المجال النصي يسبق جميع البنى الفكرية من الناحية المنهجية، لأن العقل يستطيع أن ينتج نسقا يعد ان يمتلك المجال الذي يتحرك فيه، كما أن البرهان يثبت علاقة عندما توجد البنية التي تسمح للعلاقات بأن تتشكل، لذلك فإن المجال النصي يمثل الشرط الأكسيومي (الأول) لإمكان الحركة الفكرية، فقد يكون وجوده سابقا منطقيا على جميع عمليات الاستنباط والتأويل والاجتهاد، لأن تلك العمليات تعمل داخله.

لهذا فإن كل حركة إسلامية تعرف من خلال الكيفية التي أعادت بها بناء مجالها النصي، لأن النصوص في أصلها ثابتة، لكن النسق الذي تنشئه تلك النصوص فهو الذي يختلف باختلاف العلاقات التي يقيمها العقل بينها، ومن ثم فإن جوهر الاختلاف بين الحركات الإسلامية يكمُن في امتلاك خرائط رياضية مختلفة لتنظيم النصوص نفسها، لهذا فإن النص

الواحد قد يؤدي إلى نتائج معرفية متعددة، إذا تغير موقعه داخل البنية أو تغيرت علاقاته ببقية النصوص.

إذ يُمكن التعبير عن البنية الكلية للمجال النصي بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$N_{\mathcal{M}} = (V\ E\ W\ F)$$

حيث تمثل (V) مجموعة النصوص المرجعية، بينما تمثل (E) شبكة العلاقات الاستدلالية، اما (W) تمثل الأوزان المرجعية التي تحدد القيمة البنيوية لكل نص، لتكُن (F) الدالة التي تحكم إعادة تنظيم هذه العلاقات، حيث يكون النص جزءا من منظومة رياضية مغلقة تحفظ اتساقها الداخلي.

لأن النص لا يُنتج الحقيقة، خاصة إن الحقيقة هي خاصية كامنة في انتظام العلاقات التي تربط النصوص بعضها ببعض، لهذا فإن النص المفرد يكون فاعلا حين يدخل في شبكة من العلاقات المتبادلة، بينما يكون المعنى نتيجة لتفاعل الشبكة بأكملها، لذلك فإن انهيار علاقة واحدة داخل المجال النصي يؤدي إلى إعادة توزيع المعاني داخل النظام كله، كما يحدث في النظم الرياضية عندما يؤدي تغير متغير واحد إلى إعادة تشكيل جميع الحلول الممكنة.

لذا فإن المجال النصي يمثل مجالاً متجهيا عالي الأبعاد، لأن كل نص يحمل مركبات متعددة ترتبط بالعقيدة والتشريع والأخلاق والمقاصد والحضارة والمعرفة، لذلك فإن النص الواحد يتحرك داخل عدد كبير من الأبعاد في الوقت نفسه.

إذ يُمكن تمثيل النص بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$v_i = (a_1\ a_2\ a_3\ \dots\ a_n)$$

حيث تمثل المركبات المختلفة الأبعاد المرجعية للنص، إذ يكون موضع النص داخل المجال ناتجا عن مجموع هذه المركبات.

ومن ثم فإن المجال النصي كله يُمكن تمثيله باعتباره مجموعة متجهات، كما مبين ادناه:

$$N_{\mathcal{M}} = \{v_1\ v_2\ v_3\ \dots\ v_n\}$$

غير أن قيمة هذا المجال تتحدد بدرجة انتظام العلاقات التي تربطها، لذلك فإن كثرة النصوص تنتج نسقا صحيحا عندما لا تفقد وحدتها الرياضية في اطار بناء العلاقة الرياضية.

لهذا فإن المجال النصي يمتلك خاصية الترابط الداخلي، حيث يكون كل نص معتمدا في تفسيره على عدد كبير من النصوص الأخرى.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$v_i \rightleftarrows v_j \rightleftarrows v_k \rightleftarrows \dots \rightleftarrows v_n$$

هذه العلاقة تمثل قانونا بنيويا يجعل كل متجه جزءا من منظومة مغلقة، حيث يؤدي حذف أي علاقة صحيحة إلى تشويه الشكل الرياضي للمجال كله، ومن الوجهة المعرفية فإن المجال النصي ينتج المعرفة بطريقة شبكية، لأن انتقال الفكر من نص إلى آخر يتم كثافة العلاقات المرجعية، لهذا فإن عملية الفهم تشبه حركة المتجه داخل مجال متعدد الأبعاد يبحث بصورة مستمرة عن أقل مسار يحقق أعلى درجة من الاتساق مع المرجعية العليا.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Path}(v_i \to \Omega^{\dagger}) = \min C$$

حيث تمثل (C) كلفة الانحراف المرجعي، أي كلما انخفضت هذه الكلفة ازداد انتظام عملية الفهم، ليكُن المجال النصي، لأن كل نص يشكل عقدة داخل شبكة كلية، لهذا فإن قيمة كل عقدة تقاس بعدد الروابط الصحيحة التي تصلها ببقية العقد.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٦١)

$$\deg(v_i) = \sum_{j=1}^{n} e_{ij}$$

تمثل الصيغة الرياضية أعلاه، إن كلما ازدادت درجة الترابط الصحيح ارتفع حدة استقرار النص داخل البنية وانخفض احتمال إنتاج التأويلات المنفصلة عن المرجعية، ومن الوجهة الطيفية فإن المجال النصي يمتلك بنية داخلية يمكن تحليلها بواسطة القيم الذاتية، لأن كل نمط من أنماط تنظيم النصوص ينتج طيفا مختلفا.

وهذا ما يُمكن التعبير عنهُ من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Spec}(\mathrm{N}_{\mathcal{M}}) = \{\lambda_1\, \lambda_2\, \lambda_3 \dots \lambda_{\mathrm{n}}\}$$

إذا كان الطيف متقاربا دل ذلك على وحدة البنية المرجعية، اما إذا ظهرت قيم شاذة دل ذلك على وجود اضطراب في تنظيم النصوص أو انفصال بعض العلاقات عن مركزها المرجعي الاصلي.

اما من جهة فلسفة العليا فإن المجال النصي يحافظ على وجوده بواسطة خاصية إعادة التوليد، لأن كل قراءة صحيحة تعيد إنتاج إمكانات جديدة للفهم مع بقاء القانون المرجعي ثابتا، لهذا فإن النص يمتلك قدرة توليدية لا نهائية، بينما يبقى المجال الذي يحكمه ثابتا.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma(\mathrm{N}_{\mathcal{M}}) = \{\mathcal{M}_1\, \mathcal{M}_2\, \mathcal{M}_3 \dots\}$$

أي إن مؤثر التوليد يستطيع أن ينتج عددا غير محدود من الأنساق الفكرية، وهذا يحدث دون أن يغير المرجعية التي انطلقت منها.

وعليه فإن الفرقة الناجية تتميز بأنها تمتلك أعلى صورة رياضية لتنظيم المجال النصي فهي تحقق التوازن الكامل بين المحكم والمتشابه والعام والخاص والمطلق والمقيد والمقاصد والأحكام وظاهر النص وبنيته الكلية، لذلك فإن مجالها النصي يمتلك أقل مقدار ممكن من التناقض الداخلي وأعلى مقدار ممكن من الترابط المرجعي.

لهذا فإن النسق النصي للفرقة الناجية يمكن النظر إليه باعتباره (الحل الأمثل) داخل مجال هيلبرت الإسلامي، لأن هذه الحالة تُحقق الشرط الرياضي الذي يجعل جميع المتجهات النصية تتقارب نحو المرجعية العليا، أي من دون أن تنشأ بينها فجوات بنيوية أو انقطاعات معرفية.

لذا يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{N}_{\mathcal{M}} = \arg\min \|\mathrm{N}\mathcal{M} - \Omega^{\dagger}\|_{\mathcal{H}^*}$$

عند هذه النقطة يكون المجال النصي القانون الرياضي الذي يحدد إمكان وجودها وحدود مشروعيتها ومقدار انتظامها، لأن الحركة التي يختل مجالها النصي عندما يختل معها البناء الرياضي للنسق كله، إذ إن انهيار البناء الرياضي للمجال النصي، أي إن انهيار البنية المعرفية التي تتولد منها جميع المؤثرات اللاحقة وجميع صور الفكر والحركة داخل النموذج الرياضي الإسلامي.

ثانيا: المجال العقلي للحركات الإسلامية

يمثل المستوى الذي تتحول فيه المرجعية من (صورة الإمكان النصي) إلى (صورة النظام المعرفي) القادر على إنتاج البنية الفكرية، لأن النصوص مهما بلغت درجة اكتمالها تحتاج إلى مجال عقلي يعيد تنظيم العلاقات الكامنة فيها، إذ يكشف انتظامها الداخلي ويحولها إلى منظومة مترابطة تمتلك القدرة على تفسير الواقع وإعادة إنتاج ذاتها بصورة مستمرة، لهذا فإن العقل في النموذج الرياضي الإسلامي يمثل المؤثر البنيوي الذي يجعل المرجعية قابلة للتحول إلى نسق معرفي، لذلك فإن المجال العقلي يكشف قانون انتظامها بعد ان يُعيد بناء العلاقات التي تحتويها المرجعية في صورة أكثر إحكاما واتساقا.

الحركات الإسلامية تتمايز في صورة المجال العقلي الذي أعاد بناء تلك المرجعية داخله، لأن النصوص المؤسسة تبقى واحدة بينما تختلف الآليات العقلية التي تعيد ترتيبها داخل البناء الفكري، لهذا فإن العقل يتحول إلى بنية رياضية تحدد شكل النسق قبل أن تحدد نتائجه، لأن كل حركة إسلامية يمكن النظر إليها باعتبارها دالة عقلية مختلفة تعمل على المادة المرجعية

نفسها، حيث تنتج بناء معرفيا يختلف في درجة الاتساق وفي مقدار المحافظة على قانون المرجعية.

إذ يُمكن التعبير عن هذه العملية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$R_{\mathcal{M}} = A(N_{\mathcal{M}})$$

حيث يمثل $(R_{\mathcal{M}})$ المجال العقلي للحركة الإسلامية، بينما يمثل $(N_{\mathcal{M}})$ المجال النصي، اما تمثل (A) الدالة العقلية التي تعيد تنظيم النصوص داخل شبكة استدلالية متماسكة ، إذ يكون القانون الذي يحكم انتقال النص من صورة الإمكان إلى صورة النسق.

العقل يمثل البنية التي يتحقق بها وعي المرجعية، لأن المرجعية في ذاتها تحتوي جميع الإمكانات المعرفية، غير أن هذه الإمكانات لا تدخل إلى مجال الإدراك إلا بعد أن يعاد ترتيبها وفق نظام استدلالي، مما يجعل العلاقات الكامنة ظاهرة والقوانين الضمنية قابلة للبرهنة، لهذا فإن العقل الإسلامي يتحرك بينها حركة اكتشاف للبنية التي تجعل النصوص جميعها، لأنها تعبر عن قانون واحد وإن اختلفت موضوعاتها وصورها وأحكامها.

من الناحية الرياضية فإن المجال العقلي يمثل مجال تحويلات معرفية، لأن ينبثق من موضوع العلاقات التي تنشأ بينها، لذلك فإن العقل يمكن تمثيله باعتباره مؤثرا رياضيا يحافظ على البنية المرجعية أثناء إعادة تنظيمها.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ رياضياً، على النحو التالي:

$$R : N_{\mathcal{M}} \rightarrow K_{\mathcal{M}}$$

فقد تمثل $(K_{\mathcal{M}})$ البنية المعرفية الناتجة بعد اكتمال عملية التنظيم العقلي، وهذا يكون التحويل صحيحا إذا حافظ على ثوابت المرجعية، من خلال إعادة توزيع العلاقات دون أن يغير القانون الأكسيومي المؤسس، لهذا فإن المجال العقلي يمتلك خاصية المحافظة البنيوية، لأن أي استدلال جديد يكتسب شرعيته عندما يكون مندمجا مع النظام المرجعي كله، لذلك فإن العقل الإسلامي يسمح بإضافة علاقة جديدة بعد اختبار مقدار انسجامها مع جميع العلاقات السابقة.

إذ يُمكن التعبير عنهُ بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Cons}(\mathrm{R}_{\mathcal{M}}) = \max$$

أي إن الهدف الداخلي للمجال العقلي هو تعظيم الاتساق وتقليل احتمالات التناقض، عندما تكون جميع القضايا جزءا من نظام واحد لا من تجمع لقضايا متجاورة.

من هذا الأساس فإن كل قضية داخل المجال العقلي، لأنها تستمد معناها من مجموع الروابط التي تصلها بالنظام كله.

لذلك يمكن التعبير عن كل قضية عقلية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٦٢)

$$r_i = \sum_{j=1}^{n} w_{ij} r_j$$

حيث تمثل (r_i) قضية معرفية اما $(\mathbf{w_{ij}})$ معاملات الترابط الاستدلالي بينها وبين بقية القضايا، فقد يدل ذلك على أن أي خلل في شبكة العلاقات يؤدي إلى إعادة تشكيل البنية كلها، لأن المعرفة داخل النموذج شبكة متصلة من الاعتماد المتبادل، لأن المجال العقلي يمثل بنية متعددة الأبعاد، لأن كل عملية استدلال تتحرك في أكثر من اتجاه في الوقت نفسه فهي ترتبط بالنص وترتبط بمقاصد النص وترتبط بالقواعد الكلية وترتبط بالسياق الحضاري، لذلك فإن العقل الإسلامي يتحرك داخل مجال رياضي تتقاطع فيه أبعاد متعددة، إذ يكون نجاح الاستدلال مرهونا بقدرته على المحافظة على الاتزان بين جميع هذه الأبعاد.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{R}\mathcal{M} = (\mathrm{L\ T\ Q\ M\ H})$$

حيث تمثل (L) البنية اللغوية، اما (T) تمثل العلاقات النصية، لتكُن (Q) القواعد الكلية، في حين (M) هي المقاصد، لأن (H) السياق الحضاري، لذا يكون المجال العقلي الصحيح هو الذي يحافظ على انتظام جميع هذه المكونات داخل قانون واحد.

خاصةً المجال العقلي يمتلك قيما ذاتية تعبر عن درجة استقراره المنهجي، لأن كل منهج استدلالي يولد نمطا خاصا من الحركة الفكرية.

إذ يُمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$R_{\mathcal{M}}\, x = \lambda x$$

إذا كانت القيمة الذاتية (λ) مرتفعة دل ذلك على أن المنهج يمتلك قدرة كبيرة على إعادة إنتاج الاتساق الداخلي، أما إذا انخفضت فإن ذلك يكشف عن ضعف البناء العقلي واضطراب علاقاته المرجعية.

كما يمكن تحليل المجال العقلي نفسه إلى مجموعة من المتجهات الذاتية، التي تتمثل في الآتي:

$$\mathrm{Spec}(R_{\mathcal{M}}) = \{\lambda_1\, \lambda_2\, \lambda_3 \dots \lambda_n\}$$

يمثل هذا الطيف الصورة الرياضية للخصائص الداخلية للعقل الإسلامي، إذ يكشف مقدار استقراره وقدرته على مقاومة الاضطراب أثناء انتقاله بين المسائل المختلفة.

لأن المجال العقلي يمتلك خاصية التوسع الداخلي، تتمثل في نمو المعرفة التي تتحقق بإعادة اكتشاف العلاقات الكامنة داخل المرجعية نفسها، لذلك فإن ازدياد القدرة العقلية تعني اتساع مجال إدراكها.

وهذا يُعبر عنه بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\dim(R_{\mathcal{M}_{t+1}}) \geq \dim(R_{\mathcal{M}_t})$$

مع تحقق الشرط

$$\Omega^{\dagger} = \text{constant}$$

أي إن عدد الأبعاد العقلية القادرة على تفسير المرجعية يزداد باستمرار، بينما تبقى المرجعية نفسها ثابتة لا تتغير.

ففي فلسفية العليا فإن المجال العقلي يعمل باعتباره النظام الذي يكشف البنية الرياضية المختبئة داخل النص، لذلك فإن العلاقة بين النص والعقل علاقة مجال ومؤثر، لأن النص يمثل المجال المرجعي، بينما يمثل العقل المؤثر الذي يحول الإمكان المرجعي إلى نظام معرفي متماسك.

لهذا يمكن تمثيل العلاقة التكاملية بينهما بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{K}_{\mathcal{M}} = \mathrm{N}_{\mathcal{M}} \otimes \mathrm{R}_{\mathcal{M}}$$

حيث تمثل ($\otimes$) اقترانا بنيويا، فهو الذي يجعل المجال النصي والمجال العقلي عنصرين متكاملين، لذا لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر دون انهيار النسق المعرفي.

من هذا المنطلق فإن الاتباع الصحيح (للقرآن الكريم والسنة النبوية) يتحقق عندما يكون المجال العقلي قادرا على إعادة تنظيم النصوص وفق العلاقات التي أرستها المرجعية نفسها، فهو دون تقديم العقل على النص أو تعطيل وظيفة العقل في الكشف عن انتظام النص، لهذا فإن الاتباع يمثل عملية عقلية مستمرة تحفظ للنص سلطته المرجعية وتحفظ للعقل وظيفته البرهانية في آن واحد.

واخيرًا، فإن العقل كلما ازداد انضباطا بقوانين القرآن الكريم والسنة النبوية ازداد انتظام النسق المعرفي وانخفض مقدار التناقض الداخلي، لأن الاتباع الحقيقي يعني توجيهه ليعمل داخل المجال المرجعي الذي أنشأه الوحي، لذلك يكون المجال العقلي مؤثرا لإظهار انتظام القرآن الكريم والسنة النبوية، يحدث داخل البنية الفكرية لا مؤثرا لإعادة صياغة المرجعية أو إنشاء قانون معرفي مواز لها، فقد تغدو جميع عمليات الاستنباط والبرهان والتأويل وسائل لإعادة اكتشاف النظام المرجعي، لأن العقل في النموذج الرياضي الإسلامي أداة لإعادة إنتاج الاتساق

المرجعي عبر جميع مستويات المعرفة مع بقاء القرآن الكريم والسنة النبوية الأصل الثابت، فهو الذي تستمد منه جميع البنى الفكرية مشروعيتها وانتظامها.

ثالثا: المجال المقاصدي للحركات الاسلامية

يمثل هذا المجال أعلى مستويات التنظيم البنيوي داخل النموذج الرياضي الإسلامي، لأن المجال الذي تنتقل فيه الحركة الفكرية من مجرد انتظام العلاقات الجزئية إلى انتظام الغايات الكلية، حيث يكون مجرد تفسير النصوص إلى تفسير النظام الذي يحكم النصوص جميعا، أي مجرد بناء الأحكام إلى بناء القانون الذي يمنح الأحكام وحدتها الداخلية، لهذا فإن المقاصد في هذا النموذج تعرف بوصفها البنية الرياضية العليا، إذ التي تنتظم فيها جميع المجالات المرجعية والعقلية والنصية داخل قانون علّي واحد، مما يجعل الحركة الفكرية تمتلك اتجاها ثابتًا مهما تعددت صورها وأشكالها.

لذا فإن أساس المقاصد تمثل البنية الداخلية التي تجعل البناء كله قابلا للانتظام، لأن النص إذا انفصل عن غايته يتحول إلى بنية ساكنة والعقل إذا انفصل عن غايته يتحول إلى آلية استدلالية مجردة، فيما إن الاجتهاد إذا انفصل عن غايته يتحول إلى حركة لا تمتلك معيارا يقيس صحة اتجاهها، لهذا فإن المجال المقاصدي يمثل المجال الذي تتحد فيه جميع عناصر النسق في صورة متجه كلي، فهو يجعل كل جزء يؤدي وظيفته باعتباره جزءا من بنية أشمل لا باعتباره كيانا منفردا.

وعليه فإن المجال المقاصدي يمثل مجال الاتجاه النهائي للنظام، حيث تصبح جميع العمليات المعرفية عمليات إسقاط مستمرة نحو غاية مرجعية عليا.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$Q_{\mathcal{M}} = G(N_{\mathcal{M}} \otimes R_{\mathcal{M}})$$

حيث يمثل $(Q_{\mathcal{M}})$ المجال المقاصدي ، فيما يمثل $(N_{\mathcal{M}})$ المجال النصي، فيما يمثل $(R\mathcal{M})$ المجال العقلي، بينما تمثل (G) مؤثر استخراج الاتجاه الكلي، فهو الذي يحول انتظام النص والعقل إلى متجه غائي موحد، حيثُ يكشف أن المقصد هو الصورة النهائية لانتظامهما.

لأن الغاية هي القانون الذي يحدد إمكان الحركة، لأن أي نظام لا يستطيع أن يحدد قيمة أجزائه قبل أن يحدد الغاية التي تتحرك تلك الأجزاء نحوها، لهذا فإن المقاصد تكون حاضرة داخل كل عملية اجتهادية باعتبارها القانون الذي يحدد إمكان صحة ذلك الاجتهاد، ومن ثم فإن المقصد يمثل أحد شروط وجود النظام نفسه.

لهذا فإن المجال المقاصدي يتكون من شبكة علّية مترابطة تصبح فيها كل غاية شرطا لبقاء بقية الغايات، حيث يكون اختلال إحدى الغايات مؤديا إلى اضطراب البنية الكلية، لذلك فإن المقاصد يمكن ان تحلل باعتبارها نظاما عضويا تتحدد فيه قيمة كل عنصر من خلال موقعه داخل الكل.

إذ يُمكن التعبير عن هذا الترابط بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$Q_{\mathcal{M}} = \{q_1 \rightleftarrows q_2 \rightleftarrows q_3 \rightleftarrows \dots \rightleftarrows q_n\}$$

حيث تمثل $(q_1\ q_2\ q_3)$ عقدا داخل شبكة مقاصدية واحدة، بينما يكون انتظام الشبكة أهم من قيمة كل عقدة منفردة.

خاصة إن المجال المقاصدي يمثل مركز الجاذبية البنيوية للنسق الإسلامي، لأن جميع المؤثرات الفكرية تتحرك نحوه بصورة تلقائية متى كانت محافظة على اتصالها بالمرجعية، لذلك فإن النصوص والعقول والاجتهادات تنجذب جميعها نحو المركز المقاصدي الذي يمنحها وحدة الحركة.

فقد يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٦٣)

$$\lim_{t\to\infty} \Theta^{t}(\mathcal{M}) = Q_{\mathcal{M}}$$

أي إن استمرار عمل مؤثرات التحول داخل النسق يؤدي إلى تقارب جميع البنى الفكرية من الحالة المقاصدية المثلى، بمعنى إنها تمثل مركز الاتزان الداخلي.

لأن المقاصد من الناحية العليًّا الرياضية تمثل دالة تحسين تعمل بصورة مستمرة على تقليل مقدار الانحراف داخل النظام، لهذا فإن كل اجتهاد يمكن قياسه بمقدار اقترابه من الدالة المقاصدية الكلية.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Q}_{\mathcal{M}} = \arg\min \mathrm{E}(\mathcal{M})$$

حيث يمثل $\mathrm{E}(\mathcal{M})$ مقدار الانحراف البنيوي داخل النسق، أي كلما انخفض هذا المقدار اقترب النظام من الانتظام المقاصدي الأعلى.

كما يمكن تعريف مقدار الانحراف المقاصدي بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Eq}(\mathcal{M}) = \|\mathrm{Q}_{\mathcal{M}} - \Omega^{\dagger}\|_{\mathcal{H}}$$

حيث تمثل $(\Omega^{\dagger})$ المرجعية العليا، خاصة إن معيار هيلبرت يعبر عن المسافة الرياضية بين البنية المقاصدية والمرجعية الأكسيومية، أي كلما اقتربت هذه المسافة من الصفر ازداد النسق اتساقا.

فإن المجال المقاصدي يمتلك خاصية الاقتصاد البنيوي، لأن عددا محدودا من الغايات الكلية يصبح قادرا على تفسير عدد غير محدود من النصوص والأحكام والوقائع والتحولات الفكرية، لذلك فإن قوة النسق تقاس بقدرته على إرجاع جميع التفصيلات إلى عدد قليل من المبادئ المقاصدية الكلية.

إذ يُعبر عنها بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٦٤)

$$Complexity(K_{\mathcal{M}}) \propto \frac{1}{|Q|}$$

أي إن إحكام البنية المقاصدية يؤدي إلى انخفاض التعقيد الداخلي، وهذه العلاقة الطردية تحدث مع ازدياد القدرة التفسيرية للنظام.

لا سيما إنَّ المقاصد تمثل متجه المجال الذي تتحرك داخله جميع الاجتهادات، لذلك فإن أي اجتهاد لا يمتلك قيمة مستقلة عن اتجاهه، لأن صحة النتائج تقاس بصحة المجال الذي تتحرك داخله.

لهذا يمكن تعريف متجه الحركة الفكرية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{V}_{\mathcal{M}} = \nabla \mathrm{Q}_{\mathcal{M}}$$

حيث يمثل ($\nabla \mathrm{Q}_{\mathcal{M}}$) التدرج المقاصدي الذي يحدد اتجاه الحركة الفكرية داخل النسق، بينما يكشف أن كل انتقال معرفي ينبغي أن يكون انتقالا في اتجاه زيادة الاتساق المقاصدي.

لا سيما إن المجال المقاصدي يمتلك بنية ذاتية يمكن تحليلها رياضيا، لأن كل مقصد كلي يولد نمطا معينا من الحركة الفكرية.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Q}_{\mathcal{M}^{\mathrm{x}}} = \lambda \mathrm{x}$$

حيث تمثل (λ) القيمة الذاتية التي تعبر عن قوة المقصد في حفظ الانتظام الداخلي، بينما يمثل (x) المتجه المعرفي الناتج عنه.

كما يمكن تحليل المجال المقاصدي كله إلى طيف رياضي، من خلال الآتي:

$$\mathrm{Spec}(\mathrm{Q}_{\mathcal{M}}) = \{\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \dots \lambda_n\}$$

يمثل هذا الطيف صورة توزيع القوى المقاصدية داخل النسق، حيث يكشف أي مقصد يمثل مركز الاستقرار وأي مقصد يمثل مصدر إعادة التوازن عند حدوث الاضطراب.

إذن إن المجال المقاصدي يمثل المستوى الذي تتحول فيه الحقيقة من صورة القضية إلى صورة القانون، لأن القضية قد تكون صحيحة في ذاتها ولكنها تفقد موقعها إذا انفصلت عن غايتها، بينما يبقى القانون المقاصدي محافظا على انتظام النسق كله، لذلك فإن المقاصد تمثل قانون حفظ الهوية داخل النظام الإسلامي، اي إنها تجعل جميع صور التغير خاضعة لاتجاه واحد يمنع تحول الحركة إلى فوضى.

ومن هذا الأساس فإن العلاقة بين المجال النصي والمجال العقلي والمجال المقاصدي، يُمكن التعبير عنها بانها علاقة تراكب بنيوي.

رياضيًا تتمثل في الآتي:

$$\mathrm{K}_{\mathcal{M}} = \mathrm{N}_{\mathcal{M}} \otimes \mathrm{R}_{\mathcal{M}} \otimes \mathrm{Q}_{\mathcal{M}}$$

حيث يكتمل البناء المعرفي عندما تكون النصوص والعقل والمقاصد أجزاء من نظام رياضي واحد يعمل وفق قانون مرجعي جامع.

كما أن المجال المقاصدي يمتلك خاصية الثبات التحويلي، لأن جميع مؤثرات التوليد والتطور والتركيب والاستقرار والتشكل تعمل داخله دون أن تغير اتجاهه الكلي، لهذا فإن تغير التطبيقات والاجتهادات يؤدي إلى إعادة تمثيلها في صور معرفية جديدة.

إذ يعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Theta(\mathrm{Q}_{\mathcal{M}}) = \mathrm{Q}_{\mathcal{M}}$$

أي إن جميع التحولات الداخلية تبقي المجال المقاصدي محافظا على هويته البنيوية، يمثل القانون الذي يمنح النسق الإسلامي القدرة على الاستمرار التاريخي، لأن الذي يستمر هو الاتجاه الكلي الذي يعيد إنتاج تلك الصور كلما تغيرت البيئات، لهذا فإن المقاصد تمثل البنية التي تجعل الهوية الإسلامية قادرة على التجدد دون أن تفقد ثوابتها.

واخيرًا، فإن الاتباع الصحيح للقرآن الكريم والسنة النبوية يكتمل عندما تبلغ جميع العمليات الفكرية متجهة نحو المحافظة على الوحدة المقاصدية التي أرستها المرجعية، لذا يتحول النص إلى اتجاه ويتحول العقل إلى مؤثر تنظيمي وتتحول المقاصد إلى القانون الرياضي، فهو الذي يضمن بقاء جميع عناصر النسق متحركة داخل مجال واحد دون أن تنفصل عن أصلها المرجعي أو تتعارض مع بنيتها الداخلية، لذلك يكون المجال المقاصدي أعلى مستويات الانتظام العِلّي داخل النموذج الرياضي الإسلامي، لأنه المجال الذي تتوحد فيه جميع المؤثرات والمجالات والمتجهات في صورة قانون كلي يحكم البناء بأسره، ففقد يُعيد إنتاج وحدته بصورة مستمرة عبر جميع عمليات التحول المعرفي والحضاري.

رابعا: المتجه المرجعي للحركات الإسلامية

يمثل المتجه المرجعي للحركة الإسلامية البنية الرياضية التي تحدد اتجاه الحركة داخل المجال المعرفي الإسلامي، لأن أي حركة فكرية تعرف من خلال الاتجاه المرجعي الذي يحكم جميع مكوناتها ويمنحها وحدة داخلية، فقد تجعل جميع عناصرها تتحرك نحو غاية واحدة، لهذا فإن المتجه المرجعي يمثل القانون الاتجاهي الذي تنتظم فيه المرجعية والنص والعقل والمقاصد في صورة متجه واحد، إذ يحكم الحركة منذ لحظة نشأتها حتى جميع مراحل تحولها.

ومن هذا الأساس فإن الحركة الإسلامية تبدأ من المرجعية ثم تعيد تنظيم علاقتها بالواقع وفق القانون الذي تولد من تلك المرجعية، لذلك فإن المتجه المرجعي يسبق الحركة وجودا معرفيا، لأن الحركة لا تستطيع أن تحدد هويتها قبل أن تحدد اتجاهها ولا تستطيع أن تحدد اتجاهها قبل أن تمتلك متجها مرجعيا يحكم جميع عملياتها الفكرية، لهذا فإن المتجه المرجعي يمثل الشرط الأكسيومي الذي يجعل تعريف الحركة ممكنا ويجعل تفسيرها قابلا للبرهنة.

لذا فإن المتجه المرجعي يمثل الصورة المختزلة لجميع المجالات السابقة، لأن المجال النصي والعقلي وحده والمقاصدي تتولد من التكامل البنيوي بينها جميعا.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٦٥)

$$V_{\mathcal{M}}^{\Omega} = N_{\mathcal{M}}^{\Omega} \otimes R_{\mathcal{M}} \otimes Q_{\mathcal{M}}$$

حيث يمثل ($V_{\mathcal{M}}$) المتجه المرجعي، بينما تمثل ($N_{\mathcal{M}}$) البنية النصية، فيما يمثل ($R_{\mathcal{M}}$) البنية العقلية، اما ($Q_{\mathcal{M}}$) تمثل البنية المقاصدية، إذ يُعبر الرمز ($\otimes$) عن اقتران بنيوي، حيثُ يجعل هذه المجالات تفقد استقلالها الجزئي لتتحول إلى اتجاه مرجعي واحد.

فإن المتجه المرجعي يمثل القانون الذي يجعل تراكم الأفكار ممكنا، لأن الأفكار إذا لم تنتظم داخل اتجاه واحد تحولت إلى وحدات معرفية متجاورة لا يربط بينها نظام داخلي، لهذا فإن المتجه المرجعي يُعيد بناءه الافكار حيث يكون كل فكرة جزءا من الحركة الكلية للنسق، مما يجعل معنى كل عنصر مستمدا من اتجاه النظام كله لا من وجوده المنفرد.

لهذا فإن قيمة أي بناء فكري داخل الحركة الإسلامية تقاس بمقدار مساهمته في المحافظة على وحدة المتجه المرجعي، لأن العنصر الذي ينفصل عن الاتجاه الكلي يفقد موقعه البنيوي مهما بلغت قوته الاستدلالية، لذلك فإن المتجه المرجعي يمثل معيار الشرعية المعرفية الذي تقاس به جميع العلاقات الداخلية.

لأن البناء الرياضي يكون المتجه المرجعي يمثل محور الحركة داخل مجال هيلبرت الإسلامي، لأن جميع المتجهات الجزئية تتحرك بالنسبة إليه.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٦٦)

$$v_i \in span(V_{\mathcal{M}}^{\Omega})$$

أي إن كل متجه معرفي جزئي يكتسب شرعيته عند دخوله في المجال المتولد من المتجه المرجعي ،أما إذا خرج عنه فإنه يتحول إلى اتجاه مستقل لا يخضع للقانون المرجعي للنظام.

لذا فإن المتجه المرجعي يعمل بوصفه المتجه المولد لجميع الاتجاهات الأخرى، لذلك فإن العلاقة بينه وبين بقية المتجهات هيَ علاقة اشتقاق بنيوي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٦٧)

$$v_i = \alpha_i V_{\mathcal{M}}^{\Omega}$$

حيث يمثل (α_i) معامل الإسقاط الذي يحدد مقدار اقتراب كل متجه فكري من الاتجاه المرجعي الأعلى، بينما يكشف أن اختلاف البنى الفكرية، فهي تعني اختلاف مقدار المحافظة على اتجاهها.

لذا فإن المتجه المرجعي يمتلك خاصية الاستمرارية، لأن تغير الظروف التاريخية تؤدي إلى تغير مقدار تمثله داخل التطبيقات، لهذا فإن الحركة الإسلامية تُعيد إسقاط المتجه المرجعي نفسه على معطيات جديدة مع المحافظة على بنيته الداخلية.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٦٨)

$$V_{\mathcal{M}}^{\Omega}(t_1) = V_{\mathcal{M}}^{\Omega}(t_2)$$

إذ يتم من خلال شرط التحقق، الممثل في الآتي:

$$P(t_1) \neq P(t_2)$$

حيث تمثل (P) صور التطبيق التاريخي، فقد يكشف ذلك أن التطبيقات تتغير، بينما يبقى الاتجاه المرجعي ثابتا.

لذا فإن المتجه المرجعي يمثل متجه التطبيع للنظام كله، لا سيما إنه يحول جميع الاتجاهات الجزئية إلى صورة قابلة للمقارنة والقياس.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٦٩)

$$\hat{V}_{\mathcal{M}}^{\Omega} = \frac{V_{\mathcal{M}}^{\Omega}}{\left\| V_{\mathcal{M}}^{\Omega} \right\|_{\mathcal{H}}}$$

إذ يمثل $\left(\hat{W}_{\mathcal{M}} \right)$ الصورة المعيارية للمتجه المرجعي، فهو الذي التي تكون أساسا لقياس جميع المتجهات الفكرية الأخرى داخل النموذج.

لذا فإن المتجه المرجعي يمثل المتجه الذاتي الرئيس للنظام، لأن جميع المؤثرات الرياضية عندما تعمل على النسق تعيد إنتاجه دون أن تغير اتجاهه الأساسي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٧٠)

$$\ni(V_{\mathcal{M}}^{\Omega}) = \lambda V_{\mathcal{M}}^{\Omega}$$

حيث إن:

($\lambda > 0$): هو يمثل المؤثر الذي يعيد إنتاجه بدرجات مختلفة من الفاعلية، لذلك فإن جميع التحولات الصحيحة تحافظ على المتجه المرجعي، لذا فإنّ تغيرت صورها الخارجية.

خاصة إن المتجه المرجعي يمثل وحدة الإرادة المعرفية داخل الحركة الإسلامية، لأن الإرادة تعني القانون الذي يجعل جميع العمليات الفكرية متجهة نحو غاية واحدة، لهذا فإن اختلاف أدوات العمل لا يؤدي إلى اختلاف الاتجاه ما دام المتجه المرجعي محافظا على وحدته، ومن هذا الأساس فإن كل عملية استنباط أو اجتهاد أو تأويل لا بد أن تقاس بمقدار إسقاطها على المتجه المرجعي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٧١)

$$Proj_{\Omega}(V_{\mathcal{M}}^{\Omega})\,(x)$$

حيث يمثل (x) أي بناء فكري جديد وتمثل عملية الإسقاط اختبار مقدار انتمائه إلى الاتجاه المرجعي، إذا كان الإسقاط كاملا بقي داخل النسق، بينما إذا كان ناقصا ظهر مقدار الانحراف البنيوي.

لهذا يمكن تعريف مقدار الانحراف الاتجاهي بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (٧٢)

$$Ev(\mathcal{M}) = \left\| x - Proj_{\Omega'}(V_{\mathcal{M}}^{\Omega})(x) \right\|_{\mathcal{H}}$$

يمثل $\mathrm{Ev}(\mathcal{M})$ مقدار ابتعاد الفكرة أو النظرية عن الاتجاه المرجعي للحركة، أي كلما اقترب هذا المقدار من الصفر ازداد الاتساق الداخلي للنظام.

لذا فإن المتجه المرجعي يمثل القانون الذي يمنح الحركة الإسلامية قدرتها على الاستمرار، لأن الذي يحفظ الهوية تمثل ثبات الاتجاه الذي يعيد تنظيم جميع الوسائل والمؤسسات كلما تغيرت الظروف، لهذا فإن الحركة التي تمتلك متجها مرجعيا مستقرا تستطيع أن تغير أدواتها دون أن تغير هويتها، بينما الحركة التي تفقد متجهها المرجعي تتحول إلى مجموعة استجابات ظرفية.

لهذا فإن المتجه المرجعي يمثل في النموذج الرياضي الإسلامي الصورة المختزلة لوحدة المرجعية والعقل والمقاصد والاتجاه، حيث يكون القانون الذي يحكم جميع عمليات البناء الفكري، إذ يحول المجال النصي إلى بنية معرفية والمجال العقلي إلى نظام برهاني، لأن المجال المقاصدي يتحول إلى غاية كلية ثم يعيد دمجها جميعا في اتجاه رياضي واحد، مما يجعل الحركة الإسلامية قادرة على المحافظة على اتساقها الداخلي، أي من خلال إعادة إنتاج هويتها عبر جميع عمليات التحول دون أن تنفصل عن أصلها المرجعي أو تفقد انتظامها العِلّي.

يمثل المتجه المرجعي للحركة الإسلامية المستوى الذي تبلغ فيه البنية الفكرية درجة من التكامل تجعلها، حينها تتحول من مجموعة قضايا وأحكام ومفاهيم متجاورة إلى اتجاه معرفي واحد، لذا يمتلك القدرة على توجيه جميع عمليات الفهم والاستنباط والاجتهاد داخل النسق الإسلامي، لذلك فإن الحركة الإسلامية تعرف من خلال المتجه المرجعي الذي يحكم جميع مكوناتها ويمنحها وحدتها الداخلية، لأن هذا المتجه هو الذي يحدد مركز الثقل المعرفي الذي تنتظم حوله جميع عناصر البناء الفكري ويمنعها من التحول إلى أجزاء متفرقة.

من هذا المنطلق فإن المتجه المرجعي يمثل أصلها البنيوي الأول، لأن أي حركة لا تستطيع أن تحدد موقعها داخل المجال الإسلامي قبل أن تحدد الاتجاه الذي تتحرك فيه، لأنها تمتلك مرجعية تتحول من مجرد مصدر للاستدلال إلى قانون رياضي يحكم جميع علاقاتها الداخلية، لهذا فإن المتجه المرجعي يمثل الصورة الرياضية للهوية الفكرية، لأنه يحول المرجعية من مفهوم نظري إلى قوة منظمة تجعل جميع العمليات الفكرية تتحرك وفق نظام واحد مهما تعددت موضوعاتها أو اختلفت ميادينها.

إذ يمكن التعبير عن هذا الأصل البنيوي بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٧٣)

$$V_{\mathcal{M}}^{\Omega} = N_{\mathcal{M}} \otimes R_{\mathcal{M}} \otimes Q_{\mathcal{M}}$$

حيث يمثل ($V_{\mathcal{M}}$) المتجه المرجعي الكلي، فيما تمثل ($N_{\mathcal{M}}$) البنية النصية، اما ($R_{\mathcal{M}}$) تمثل البنية العقلية، لتكُن ($Q_{\mathcal{M}}$) البنية المقاصدية ويكشف هذا البناء أن المتجه المرجعي، لأنها تتولد من النص ومن العقل وحده ومن المقاصد بشكل تكامل عبر هذه المجالات جميعا داخل بنية واحدة تنتج الاتجاه الكلي للحركة الإسلامية.

لذا فإن المتجه المرجعي يمثل قانون الوحدة الداخلية، لأن الفكر يصبح نسقا عندما تخضع جميع تلك المبادئ لاتجاه واحد يجعل كل جزء يؤدي وظيفته بوصفه جزءا من الكل، لهذا فإن قيمة أي اجتهاد أو نظرية تتحدد بمقدار مساهمتها في المحافظة على هذا الاتجاه الكلي، لذلك فإن المتجه المرجعي يتحول إلى المعيار الذي يقاس به انتظام الفكر الإسلامي كله، لأن كل عنصر يبتعد عن هذا الاتجاه يفقد موقعه البنيوي مهما بدا منسجما في ذاته، ليكُن المتجه المرجعي يمثل محور الإسقاط الذي تعاد إليه جميع المتجهات الجزئية داخل المجال الإسلامي، لذلك فإن كل فكرة جديدة وكل اجتهاد جديد وكل بناء معرفي جديد، فقد يكتسبها من مقدار إسقاطه على هذا المتجه المرجعي.

كما يمتلك المتجه المرجعي خاصية الاستمرارية المعرفية، لأن كل معرفة جديدة تضاف إلى النسق، حيثُ ينبغي أن تزيد من وضوحه وإحكامه، لذلك فإن النمو الحقيقي داخل الحركة الإسلامية يقاس بقدرة تلك الأفكار على زيادة وضوح المتجه المرجعي دون أن تغير مساره.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٧٤)

$$\Delta V_{\neg\mathcal{M}}^{\Omega} = 0$$

أي إن الزيادة المعرفية الصحيحة تعمق بنيته وتزيد من قدرته على تفسير الواقع وإعادة تنظيمه، لذا فإن المتجه المرجعي يمثل المجال الذي تتحرك داخله جميع الاجتهادات، وعليه فإن اختلاف المدارس الفكرية يعني اختلاف المسارات التي تتحرك داخل المجال نفسه.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٧٥)

$$\gamma_i(t) \subset Field(\Delta V_{\neg\mathcal{M}}^{\Omega}$$

حيث تمثل $\gamma_i(t)$ مسارا اجتهاديا، بينما يمثل $\text{Field}(\Delta V_{\mathcal{M}})$ المجال المرجعي الذي يحتوي جميع المسارات الممكنة، فقد يكشف أن الاختلاف المشروع هو اختلاف في المسار.

كما أن المتجه المرجعي يمثل من الوجهة الطيفية الحالة الذاتية الأكثر استقرارا داخل النموذج الرياضي الإسلامي، لأن جميع المؤثرات الرياضية عندما تعمل على النسق تعيد تنظيم طاقته

الفكرية دون أن تغير اتجاهه الأساسي، لهذا فإن جميع عمليات التوليد والتطور والتركيب والاستقرار والتشكل تعمل على تعميق المتجه المرجعي.

لذا فإن المتجه المرجعي يمثل القانون الذي يمنح الحركة الإسلامية القدرة على الاستمرار، لأن استمرارها يتحقق بالمحافظة على الاتجاه المرجعي الذي يعيد إنتاج تلك الصور، إذ يحدث كلما تغيرت البيئات والظروف، ولهذا فإن الهوية الفكرية التي يحفظها المتجه المرجعي الذي يبقى ثابتا، بينما تتحول جميع الوسائل إلى أدوات جديدة لخدمة الاتجاه نفسه.

واخيرًا، المتجه المرجعي للحركة الإسلامية القانون الرياضي، فهو الذي يربط المرجعية بالنص والعقل والمقاصد في صورة اتجاه واحد، وفي ذات السياق يحفظ وحدة النسق رغم تعدد أجزائه، مما يجعل جميع عمليات البناء الفكري والاجتهاد المعرفي والتحول الحضاري امتدادات متصلة لقانون مرجعي واحد، حيث تكون الحركة الإسلامية نسقا اتجاهيا متكاملا تتحرك جميع عناصره، اي وفق محور معرفي ثابت يضمن لها الاتساق الداخلي والاستمرار البنيوي، بهدف إعادة إمكان إنتاج ذاتها عبر جميع مراحل التحول التاريخي والمعرفي.

القسم الثالث

مؤثرات التوليد الرياضي للنسق المرجعي

يمثل مؤثرات توليد القانون الأول الذي تنتقل عنده المرجعية من مرتبة الثبات الأكسيومي إلى مرتبة الفاعلية البنيوية، لأن المرجعية في صورتها الأولية تمثل مجال الإمكان الكلي الذي يحتوي جميع القوانين الكامنة، غير أن هذه القوانين تبقى في حالة سكون معرفي ما لم تخضع لمؤثرات توليدية تجعلها قادرة على إنتاج العلاقات الداخلية التي يقوم عليها النسق، لهذا فإن وجود المرجعية وحده، لأن المرجعية من دون مؤثرات التوليد تبقى أشبه ببنية كامنة، لذلك فإن التوليد المرجعي يمثل اللحظة التي يصبح فيها القانون المرجعي قانونا مولدا للبنية.

فإن النسق المرجعي يولد من خلال انتظام رياضي يخضع لقانون علّي يجعل كل مرحلة من مراحل البناء متولدة بالضرورة من المرحلة السابقة لها، فإن مؤثرات التوليد تشكل سلسلة متصلة من العمليات الرياضية، فهي التي تجعل كل مؤثر امتدادا للمؤثر الذي يسبقه ، وفي سيفاق اخر يكون مقدمة للمؤثر الذي يليه حتى يكون النسق كله حركة متصلة يحكمها قانون واحد ولا تخضع لمجموعة من القوانين المتنافرة.

لذا يُمكن تمثيل القانون الكلي لهذا البناء بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma\Omega = \{ I\Omega, B\Omega, T\Omega, C\Omega\}$$

حيث يمثل ($I\Omega$) مؤثر الاستنباط، بينما يمثل ($B\Omega$) مؤثر البرهان، إذ يمثل ($T\Omega$) مؤثر التأويل، فيما يمثل ($C\Omega$) مؤثر التكامل القيمي، فهذه المؤثرات تمثل مستويات متعاقبة داخل قانون توليدي واحد، حيث تتحول فيه المرجعية إلى نسق معرفي متكامل.

لذافإن مؤثرات التوليد تمثل قانون الانتقال من الوحدة الكامنة إلى الوحدة الظاهرة، لأن المرجعية في أصلها تمتلك وحدة مطلقة، غير أن هذه الوحدة تظهر في الواقع عندما يعاد توزيعها داخل شبكة من العلاقات الفكرية، لهذا فإن مؤثرات التوليد يكشف البنية الداخلية التي كانت

كامنة فيها منذ البداية، لذلك فإن كل بناء معرفي صحيح يمثل اكتشافا لبنية كانت موجودة بالقوة داخل المرجعية، بعد ان تحولت بالفعل عبر فعل التوليد.

لهذا فإن مؤثرات التوليد تعمل باعتبارها قوانين كشف أكثر من كونها قوانين إنشاء، لأنها تستخرج النظام من الإمكان، خاصة إن الحركة الفكرية الإسلامية تبدأ بإعادة اكتشاف النظام الكامن فيها، لأن إعادة تنظيمه في صورة نسقية قادرة على تفسير الواقع وإعادة إنتاج ذاتها.

تمثل مؤثرات التوليد مؤثرات تشغيلية تعمل على المجال المرجعي بطريقة تحافظ على ثوابته وتعيد توزيع متجهاته دون أن تغير بنيته الأساسية.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية الآتية:

$$\Gamma_{\Omega}(\Omega^{\dagger}) = \Omega^{\dagger}$$

إذ تبين هذه العلاقة أن المؤثر التوليدي يُعيد إنتاجها بصورة تجعلها قادرة على توليد الأنساق الفكرية المختلفة مع بقاء الأصل المرجعي ثابتا، لذلك فإن جميع عمليات التوليد تتحقق داخل المجال المرجعي.

كما يمكن التعبير عن عملية التوليد الداخلية بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{M}_0 \to \Gamma_{\Omega}(\mathcal{M}_0) \to \mathcal{M}_1$$

حيث تمثل $(\mathcal{M}_0)$ الإمكان المعرفي الأولي، فيما يمثل $(\mathcal{M}_1)$ البنية النسقية المتولدة بعد عمل المؤثر، فقد يكشف هذا الانتقال أن المؤثر يعيد ترتيب عناصره حتى تبلغ صورة أكثر انتظاما.

لذا فإن مؤثرات التوليد تمثل البنية التي تجعل العقل الإسلامي قادرا على الانتقال من القراءة إلى الفهم ومن الفهم إلى البرهان ومن البرهان إلى البناء الحضاري، لذلك فإن المعرفة الإسلامية تتحرك في شبكة من العمليات المتكاملة، فهي التي تحفظ العلاقة الدائمة بين المرجعية وبين جميع صور التفكير، لهذا فإن كل عملية معرفية جديدة تعود في النهاية إلى المرجعية، فقد تستمد منها مشروعيتها ثم تعود إليها مرة أخرى بعد اكتمالها لتزيد من وضوحها

وإحكامها، لا سيما إن مؤثرات التوليد تحقق خاصية الدوران المرجعي، حيث لا تنفصل النتيجة عن الأصل، مما يجعل الأصل مرتبطًا بالنتيجة الكلية.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Omega^{\dagger} \to \Gamma_{\Omega} \to \mathcal{M} \to \Omega^{\dagger}$$

إذ تعبر هذه الصيغة عن أن كل بناء فكري يبدأ من المرجعية ثم يعود إليها بعد اكتماله، بعد ان يصبح جزءا من بنيتها الداخلية دون أن يتحول إلى مرجعية موازية، لأن مؤثرات التوليد تحول المجال المرجعي إلى مجال اتجاهي تتحرك داخله جميع المتجهات الفكرية، حيث لا يوجد متجه يمتلك استقلالا كاملا عن المجال الذي ولد منه، لهذا فإن كل حركة فكرية صحيحة تمثل منحنى داخل المجال المرجعي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\gamma(t) \subset \Omega^{\dagger}$$

أي إن جميع المسارات الفكرية تبقى محتواة داخل المجال المرجعي، مهما اختلفت اتجاهاتها الجزئية، كما أن مؤثرات التوليد تمتلك خاصية المحافظة الرياضية، لأن الطاقة المرجعية يعاد توزيعها بين مستويات النسق المختلفة، لهذا فإن تغير صورة البناء الفكري يعني انتقاله من مستوى إلى مستوى آخر، فضلًا عن احتفاظه بجميع خصائصه الأساسية.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\int \Gamma_{\Omega} \, d\mathcal{M} = \text{Constant}$$

فقد يدل هذا الثبات على أن كمية المرجعية المنتظمة داخل النسق تبقى محفوظة مهما تعددت عمليات التحول، ومن الوجهة الطيفية فإن مؤثرات التوليد تعيد ترتيب القيم الذاتية داخل النسق، حيث تكون أكثر اقترابا من القيمة المرجعية العليا، لهذا فإن كل عملية توليد تقلل من الفوضى الداخلية، بعد ان تزيد من انتظام الطيف الفكري حتى تصبح جميع القيم خاضعة لمركز مرجعي واحد.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\lambda_1 \leq \lambda_2 \leq \ldots \leq \lambda_\Omega$$

حيث تمثل (λ_Ω) القيمة الذاتية المرجعية العليا التي تنجذب إليها بقية القيم كلما ازداد النسق انتظاما، ومن الوجهة المنهجية فإن مؤثرات التوليد تحقق خاصية الاقتصاد الرياضي، لأن عددا محدودا من المؤثرات يكون قادرا على إنتاج عدد غير محدود من البنى الفكرية، لهذا فإن قوة النموذج الإسلامي تقاس بقدرة هذه المؤثرات على إعادة إنتاج المرجعية في جميع المستويات، إذ يحدث من دون الحاجة إلى إنشاء قوانين جديدة عند كل واقعة أو كل عصر أو كل إشكال معرفي.

كما أن مؤثرات التوليد تحقق خاصية التماسك البنيوي، لأن كل مؤثر يعمل على المستوى الذي يليه من دون أن يلغي وظيفته الخاصة، لأن الاستنباط يولد المادة الأولية للنسق والبرهان ينظم بنيتها والتأويل، لذا يُعيد توزيعها داخل السياقات المختلفة والتكامل القيمي يوحد جميع النتائج في بنية واحدة، لهذا فإن غياب أي مؤثر من هذه المؤثرات يؤدي إلى انقطاع السلسلة التوليدية واختلال النظام كله.

إذ يُمكن التعبير عن سلامة النسق بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma_\Omega = I_\Omega \circ B_\Omega \circ T_\Omega \circ C_\Omega$$

فقد يبين هذا التركيب أن جميع المؤثرات تعمل في صورة تركيبية متصلة، حيث يكون كل مؤثر جزءا من العملية الكلية ولا يمكن عزله عنها من غير أن يفقد النظام وحدته.

اما من الوجهة الحضارية فإن مؤثرات التوليد تمثل السر الحقيقي لقدرة الفكر الإسلامي على الاستمرار، لأن الحضارة تقوم بإعادة توليد المرجعية داخل وقائع جديدة، لذلك فإن كل عصر يمثل مجال جديدا تعمل فيه مؤثرات التوليد لإعادة إنتاج النسق مع المحافظة على الهوية المرجعية، لذلكَ فإن التجدد يكون أحد آثار الأصل نفسه، لأن المرجعية التي تمتلك القدرة على توليد تبقى مرجعية جامدة منفصلة عن حركة التاريخ.

لهذا فإن مؤثرات توليد النسق المرجعي تمثل القلب الرياضي للنموذج الإسلامي كله، لأنها القانون الذي يحول المرجعية إلى بنية، فقد يحول البنية إلى نسق ويحول النسق إلى حركة معرفية مستمرة، ومن ثم يعيد جميع هذه المراحل إلى أصلها المرجعي في دورة علّية مغلقة، فقد تجعل الفكر الإسلامي قادرا على المحافظة على وحدته الداخلية مع استمرار نموه، من خلال إعادة إنتاجه عبر جميع الأزمنة والبيئات دون أن يفقد ثباته المرجعي أو انتظامه البنيوي.

أولا: موثر الاستنباط الرياضي

يمثل مؤثر الاستنباط في بناء النسق الإسلامي أول مؤثر تشغيلي تتحول عنده المرجعية من حالة الثبات المعرفي إلى حالة الفاعلية النسقية، لأن المرجعية تتحول إلى نظام معرفي بعد ان تكشف العلاقات الكامنة داخلها وتعيد تنظيمها في صورة بنية مترابطة، لهذا فإن الاستنباط يمثل القانون الرياضي الذي تنتقل بواسطته البنية المرجعية من مستوى (الكمون) إلى مستوى (الظهور) ومن مستوى (الإمكان) إلى مستوى (النسق)، لذلك فإن الاستنباط داخل النموذج الرياضي الإسلامي يعمل بوصفه المؤثر الذي يفتح المجال أمام تشكل النظام المعرفي كله.

من هذا المنطلق فإن الاستنباط يبدأ من البنية المرجعية، لأن الوقائع تكشف مواضع تطبيق تلك القوانين، لهذا فإن المؤثر الاستنباطي يتحرك دائما من الأصل إلى الفرع ومن الكلي إلى الجزئي ومن القانون إلى الظاهرة، لأن النسق الإسلامي يتولد من انبثاق الجزئيات عن قانون مرجعي أعلى يحكم انتظامها جميعا.

لهذا يمكن تمثيل مؤثر الاستنباط بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{I}_{\Omega}(\mathcal{M}) = \mathrm{Ext}_{\Omega\dagger}(\mathrm{R}_{\mathcal{M}})$$

حيث يمثل (I_{Ω}) مؤثر الاستنباط، بينما يمثل ($\mathrm{R}_{\mathcal{M}}$) البنية المرجعية الأولية، فيما (Ext) يمثل عملية استخراج العلاقات الكامنة من المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$)، فقد يكشف هذا البناء أن الاستنباط هو استخراج لما تحتويه المرجعية بالقوة وتحويله إلى صورة معرفية قابلة للانتظام داخل النسق، لا سيما إن مؤثر الاستنباط يمثل قانون الانتقال من الوحدة المجردة إلى الكثرة المنتظمة، لأن المرجعية تحتوي في أصلها على وحدة معرفية مطلقة، غير أن هذه الوحدة تظهر في الواقع في

صورة منظومة من العلاقات المتعددة، لهذا فإن الاستنباط يكشف أن التعدد كان كامنا داخل الوحدة منذ البداية، لذلك فإن اختلاف التطبيقات يعني تنوع الصور التي يظهر فيها القانون الواحد.

لذا فإن مؤثر الاستنباط يعمل باعتباره مؤثر تحويل يحافظ على الهوية المرجعية أثناء انتقالها إلى مستويات أكثر تفصيلا، لذلك فإن كل علاقة جديدة تستخرج من المرجعية تمثل صورة إسقاطية للقانون المرجعي داخل مجال جديد.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{I}_{\Omega} : \Omega^{\dagger} \rightarrow \mathcal{H}_{\Omega}$$

حيث يمثل $(\mathcal{H}_{\Omega})$ المجال النسقي الناتج عن عمليات الاستنباط، فقد يكشف هذا التحويل أن جميع عناصر النسق تبقى مرتبطة بالمجال المرجعي الذي ولدت منه، ومن الوجهة المعرفية فإن الاستنباط يمثل إعادة تنظيم للإدراك، لأن العقل يُعيد ترتيب العلاقات الداخلية التي تحتويها المرجعية بصورة تجعلها أكثر قدرة على تفسير الوقائع، لذلك فإن وظيفة العقل اكتشاف انتظامها، لهذا يصبح الاستنباط عملية كشف معرفي، لأن المعرفة المستنبطة كانت موجودة بالقوة داخل المرجعية ثم ظهرت بالفعل تحت تأثير المؤثر الاستنباطي.

لهذا فإن النسق الإسلامي يتوسع باكتشاف علاقات جديدة داخل الأصل الواحد، لأن كلما ازدادت قدرة الاستنباط على كشف تلك العلاقات ازداد النسق إحكاما واتساعا من غير أن يفقد وحدته البنيوية، خاصة إنَّ مؤثر الاستنباط يشبه عملية تفكيك البنية إلى متجهاتها الأساسية ثم إعادة تركيبها داخل مجال منظم، حيث يكون كل متجه مرتبطا بموقعه الصحيح داخل البناء الكلي، لذلك فإن الاستنباط يكشف البنية الرياضية التي تربط جميع عناصرها.

إذ يُمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٧٦)

$$\Omega^{\dagger} = \bigoplus_{i} V_i$$

حيث تمثل (Vi) المتجهات المعرفية المستنبطة التي تتولد جميعها من المرجعية نفسها، إذ تبقى خاضعة لقانونها الداخلي، كما يمتلك مؤثر الاستنباط خاصية المحافظة البنيوية، لأن جميع النتائج التي ينتجها تبقى منتمية إلى المرجعية ولا تتحول إلى مرجعيات مستقلة، لذلك فإن كل حكم أو مفهوم أو قاعدة أو نظرية تستنبط داخل النسق الإسلامي تمثل امتدادا للبنية المرجعية.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathrm{I}_{\Omega}(\mathcal{M}) \subset \Omega^{\dagger}$$

هذا يعني أن الاستنباط الحقيقي يعمق انتماءه إليها، لأن مؤثر الاستنباط يعيد توزيع القيم الذاتية داخل النسق، حيث تصبح أكثر انتظاما حول القيمة المرجعية العليا، لأن كل عملية استنباط صحيحة تقلل من الفوضى المعرفية وتزيد من وضوح العلاقات الداخلية، لذلك فإن النسق يقترب تدريجيا من أعلى درجات الاتساق كلما ازدادت عمليات الاستنباط إحكاما.

إذ يُمكن التعبير عن هذا التقارب بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\lambda_{\mathrm{I}} \to \lambda_{\Omega}$$

حيث تمثل (λ_{I}) القيمة الناتجة عن عملية الاستنباط وتمثل (λ_{Ω}) القيمة المرجعية العليا، حيثُ يعبر التقارب بينهما عن ازدياد انتظام النسق، لأن مؤثر الاستنباط يمثل بداية جميع المؤثرات اللاحقة، لا سيما إن البرهان مع وجود مادة مستنبطة والتأويل تعمل على اعادة تشكيل بناء معرفي سابق، اما التكامل القيمي يتحقق البنية الرياضية عندما تنتظم العلاقات المستنبطة داخل بنية واحدة، لهذا فإن الاستنباط يمثل البوابة التي تعبر من خلالها المرجعية إلى جميع مستويات النسق.

إذ يُمكن التعبير عن هذه الضرورة بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$I_{\Omega} \Rightarrow B_{\Omega} \Rightarrow T_{\Omega} \Rightarrow C_{\Omega}$$

إذ تبين هذه الصيغة أن جميع المؤثرات اللاحقة تشتق مشروعيتها البنيوية من المؤثر الاستنباطي، إذ يمثل القانون الذي يمنح الفكر الإسلامي القدرة على الاستمرار عبر العصور، لأن تغير الوقائع يستلزم تجدد عمليات الاستنباط التي تكشف وجوها جديدة للعلاقات الكامنة داخل المرجعية، لهذا فإن حيوية الفكر الإسلامي ناتجة عن استمرار قدرة الاستنباط على إعادة إنتاجها في صور معرفية متجددة، إذ تستجيب لتحولات الواقع مع بقاء البنية المرجعية ثابتة.

لهذا فإن مؤثر الاستنباط في بناء النسق الإسلامي يمثل القانون الرياضي الأول، فهو الذي تتحول به المرجعية من مجال معرفي ساكن إلى نظام منتج للعلاقات، حيثُ يكون العقل أداة لاكتشاف الانتظام الداخلي، لا سيما إن النسق كله بنية متحركة تنمو بالانكشاف وتتسع بالاستخراج، فقد تظل جميع نتائجها عائدة إلى المرجعية العليا التي تمنحها وحدتها واتساقها واستقرارها البنيوي.

يبدأ مؤثر الاستنباط من افتراض أن المرجعية تمتلك بنية كاملة في ذاتها، وإن ما يبدو خفيا هو موجود في صورة كامنة تنتظر انتقاله إلى مرتبة الظهور، لذلك فإن فعل الاستنباط يكشفها ويحرر العلاقات الكامنة داخله ويجعلها قابلة للإدراك والبرهنة، لهذا فإن النسق الإسلامي ينمو بتوسيع دائرة الكشف عن الحقائق التي كانت المرجعية تحتويها منذ البداية في صورة إمكانات غير متناهية، الأمر الذي يجعل الاستنباط حركة مستمرة للانتقال من القوة إلى الفعل ومن الإجمال إلى التفصيل ومن الوحدة الكامنة إلى البنية الظاهرة.

من هذا المنطلق فإن الاستنباط يمثل في النموذج الرياضي الإسلامي عملية اشتقاق معرفي مستمرة، لأن المرجعية تشبه في بنيتها الرياضية دالة كلية تحتوي على جميع إمكانات النظام، بينما يعمل مؤثر الاستنباط على استخراج المشتقات الداخلية لتلك الدالة، حيث تتحول المبادئ العامة إلى قوانين تشغيلية قادرة على تفسير الوقائع وتنظيم العلاقات وإعادة إنتاج النسق، لهذا فإن قيمة الاستنباط تقاس بمقدار حفاظه على الاتصال البنيوي بين النتائج والأصل المرجعي،

حيث يبقى كل حكم جزءا عضويا من البناء الكلي ولا يتحول إلى عنصر منفصل عن القانون الذي أنتجه.

إذ يُمكن التعبير عن هذا البناء بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (٧٧)

$$I_{\Omega} = \frac{d\Omega^{\dagger}}{dR}$$

حيث يمثل (I_{Ω}) مؤثر الاستنباط، فيما تمثل ($\Omega^{\dagger}$) المرجعية العليا، بينما يمثل (R) البناء المرجعي الأولي، فقد يعبر الاشتقاق عن انتقال المرجعية من صورتها الكلية إلى صورتها التشغيلية من غير أن تتغير بنيتها أو تفقد وحدتها الداخلية.

يحافظ مؤثر الاستنباط على خاصية التناظر الداخلي للنسق، لأن كل علاقة يستخرجها تبقى محتفظة بالنسبة نفسها التي تربطها بالقانون المرجعي، لهذا فإن الفروع لا تستقل عن الأصول إذ تبقى انعكاسات مختلفة للقانون الواحد، لذلك فإن اختلاف الأحكام أو التطبيقات، فهذا يعبر عن تعدد صور تجلي المرجعية نفسها داخل مستويات مختلفة من البناء المعرفي، وهذا ما يجعل النسق الإسلامي يحتفظ بوحدته رغم اتساعه ويحتفظ بتماسكه رغم تنوع مكوناته.

لذا فإن مؤثر الاستنباط يمثل أعلى درجات الاقتصاد البنيوي، لأن المرجعية تحتوي على عدد محدود من الأكسيومات المؤسسة، بينما يستطيع الاستنباط أن يولد منها عددا غير محدود من النتائج دون أن يحتاج إلى إنشاء أصول جديدة، لهذا فإن قوة النسق الإسلامي تقاس بقدرته على إنتاج أكبر عدد من البنى المعرفية انطلاقا من أقل عدد من المبادئ المرجعية، وهذه الخاصية تمثل إحدى أهم خصائص النماذج الرياضية المحكمة، لأن النموذج الأقوى هو النموذج الذي يفسر أكبر مساحة من الظواهر بأقل عدد من الفرضيات.

كما أن مؤثر الاستنباط يمثل الآلية التي يستعيد بها النسق اتزانه الداخلي كلما ظهرت وقائع جديدة، لأن الوقائع تدفع المؤثر الاستنباطي إلى إعادة ترتيب العلاقات المرجعية بما يجعلها أكثر قدرة على استيعاب الواقع مع المحافظة على وحدة القانون، لهذا فإن التجدد داخل النسق الإسلامي ينتج عن اتساع القدرة الاستنباطية على اكتشاف العلاقات الكامنة داخلها، وبذلك يصبح الاستنباط عملية دائمة لإعادة الاتزان.

من الوجهة الرياضية يمكن التعبير عن هذا الاتزان بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Eq}(\mathcal{M}_{t+1}) = \mathrm{I}_{\Omega}(\mathrm{Eq}(\mathcal{M}_{t}))$$

حيث تعبر هذه الصيغة عن أن كل حالة معرفية جديدة، فقد يعاد تنظيمها بواسطة مؤثر الاستنباط حتى تستعيد حالة الاتزان المرجعي، بينما يظل النسق محافظا على انتظامه الداخلي مهما تغيرت الوقائع أو تعددت التطبيقات، لأن كل مفهوم داخل البناء الإسلامي يبقى مرتبطا بسلسلة من العلاقات التي تنتهي جميعها إلى المرجعية العليا، لهذا فإن النسق الإسلامي يتكون من شبكة متصلة يستطيع الفكر أن ينتقل داخلها من أي مفهوم إلى أي مفهوم آخر، عبر مسارات مرجعية محفوظة دون أن يخرج عن المجال الكلي للنسق.

لذا فإن الاستنباط يعمل على تنظيم البنية الإدراكية ذاتها، لأن العقل في كل مرة يمارس فيها الاستنباط يعيد بناء خريطته الداخلية وفق النظام المرجعي، فقد تزداد العلاقات وضوحا ويزداد النسق تماسكا ويصبح الانتقال بين الكليات والجزئيات أكثر إحكاما، لذلك فإن الاستنباط يمثل في جوهره إعادة تشكيل مستمرة للعقل في ضوء المرجعية.

كما أن مؤثر الاستنباط يؤدي وظيفة مقاومة الفوضى المعرفية، لأن كل زيادة في العلاقات غير المنضبطة تؤدي إلى ارتفاع درجة الاضطراب داخل النسق، بينما يعمل الاستنباط على إعادة ترتيب تلك العلاقات وفق القانون المرجعي، إذ تتناقص درجة الفوضى ويزداد مقدار الاتساق، لهذا فإن الاستنباط يمثل في النموذج الرياضي الإسلامي المؤثر الذي يخفض الإنتروبي المعرفي، حيث يحول التشتت إلى انتظام والتعدد غير المنظم إلى وحدة بنيوية متماسكة.

واخيرًا، يُمكن اعتباره القانون البنيوي الأول الذي يجعل الفكر الإسلامي قادرا على إعادة إنتاج نفسه بصورة مستمرة، لأن كل توسع معرفي صحيح وكل معالجة جديدة وكل بناء نظري متماسك يبدأ بعد أن يعمل هذا المؤثر على استخراج العلاقات الكامنة داخل المرجعية، أي من خلال إعادة تنظيمها في صورة نسق متصل يحافظ على ثبات الأصل مع استمرار حركة الفروع، وبذلك يكون الاستنباط القوة الرياضية التي تربط المرجعية بالحركة والعقل بالنص والثبات بالتجدد، اما الوحدة تكون بالتنوع داخل نظام معرفي واحد يمتلك القدرة على الاستمرار عبر جميع الأزمنة دون أن يفقد هويته أو انتظامه الداخلي.

ثانيا: مؤثر البرهان الرياضي في ضبط الاتساق الإسلامي

يمثل مؤثر البرهان الحلقة المركزية التي يكتسب عندها النسق الإسلامي صفته العلمية والرياضية، لأن المرجعية مهما بلغت درجة كمالها والاستنباط مهما بلغ مستوى دقته يضمنان بقاء البناء في حالة انتظام دائم، خاصة في حال وجود قانون يتولى ادارة العلاقات الداخلية باستمرار، بينما يعيد اختبار صلاحيتها ضمن البنية الكلية، لهذا فإن البرهان في النموذج الرياضي الإسلامي يمثل القانون البنيوي الذي يحافظ على وحدة النظام، إذ يمنع تحول العلاقات المرجعية إلى وحدات منفصلة فاقدة للترابط، لذلك فإن البرهان يعمل على مستوى القوانين التي تنتج النتائج وعلى مستوى العلاقات التي تربط تلك القوانين بعضها ببعض يكون النسق شبكة مترابطة بشكل هرمي.

لذا فإن البرهان يمثل عملية إعادة معايرة مستمرة للنظام، لأن كل علاقة مستنبطة تدخل مباشرة في مجال الفحص البنيوي حتى يتحدد موقعها من بقية العلاقات تكون صحيحة عندما تثبت قدرتها على الاندماج داخل البنية الكلية، إذ يحدث دون أن تحدث اضطرابا في انتظامها، لهذا فإن البرهان يتكرر مع كل عملية استنباط ومع كل انتقال معرفي، أي مع كل إعادة تفسير حتى يبقى النظام محافظا على اتزانه الداخلي عبر جميع مراحل تطوره.

إذ يُمكن التعبير عن هذه الوظيفة بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{B}_{\Omega}(\mathcal{M}) = \mathrm{Verify}_{\Omega\dagger}(\mathrm{I}_{\Omega}(\mathcal{M}))$$

حيث يمثل (B_Ω) مؤثر البرهان، فيما تمثل $B_\Omega(\mathcal{M})$ البنية الناتجة عن مؤثر الاستنباط، بينما تمثل $\text{Verify}_{\Omega\dagger}$ عملية التحقق المستمر من انتماء تلك البنية إلى المرجعية العليا، إذ يكشف هذا التمثيل أن البرهان يحكم صلاحيتها البنيوية ويحدد قابليتها للاستمرار داخل النسق.

فإن البرهان يمثل قانون حفظ الهوية المرجعية، لأن يحافظ عليها عندما تبقى جميع العلاقات خاضعة للقانون الذي انتجها، لهذا فإن البرهان يثبت استمرار اتصالها بالأصل المرجعي، لذلك فإن الفكر الإسلامي يعرف البرهان بانه عملية داخلية تحفظ وحدة البناء وتمنع ظهور أي انفصال بين الأصل والفروع وبين الكليات والجزئيات وبين المرجعية وتطبيقاتها.

يعمل البرهان يعمل بانه مؤثر إسقاط تصحيحي، فهو الذي يعيد جميع المتجهات الفكرية إلى المجال المرجعي، بعدما يحقق أقل مقدار من الانحراف.١

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$B_\Omega(\mathcal{M}) = \text{Proj}_{\Omega\dagger}(\mathcal{M})$$

مثلّ الاسقاط إعادة تنظيم البنية الداخلية للمتجه، حيث يكون أكثر انسجاما مع القانون المرجعي، لهذا فإن البرهان يعمل على إعادة بناء العلاقات القابلة للإصلاح حتى تستعيد موضعها الصحيح داخل النسق.

كما يمكن التعبير عن حالة الاتساق الكامل بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\text{Cons}(\mathcal{M}) = 1 \Leftrightarrow B_\Omega(\mathcal{M}) = \mathcal{M}$$

تعني هذه الصيغة أن النسق يبلغ أعلى درجات الاتساق يكون المؤثر البرهاني غير محتاج إلى تعديل أي جزء من أجزائه، لأن جميع العلاقات أصبحت منسجمة مع المرجعية بصورة كاملة.

لذا فإن البرهان يمثل قانون تنقية الإدراك، لأن العقل قد ينتج بناءات منطقية متماسكة لا تنتمي إلى النسق المرجعي، لذلك فإن البرهان الإسلامي يختبر الانتماء المرجعي، لهذا يكون معيار الصدق داخل النموذج الإسلامي مركبا من سلامة الاستدلال، أي من سلامة الانتماء

إلى المرجعية فلا تكفي البنية العقلية الصحيحة، إذا انفصلت عن القانون المرجعي كما لا يكفي الادعاء المرجعي إذا فقد البناء الداخلي للبرهان.

لهذا يمكن التعبير عن معيار الصدق بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\text{Truth}(\mathcal{M}) = \text{Logic}(\mathcal{M}) \cap \text{Reference}(\mathcal{M})$$

حيث إن:

- Logic: مجموعة من القواعد.
- Reference: مجموعة من الحالات المتوافقة مع البنية المرجعية.
- Truth: التحقق.

بمعنى، أي إن الحقيقة النسقية لا تتحقق إلا عند تقاطع الاتساق العقلي مع الاتساق المرجعي.

لذا فإن البرهان يعمل على إزالة جميع صور التشوه التي قد تصيب العلاقات أثناء انتقالها بين مستويات النسق، لذلك فإن كل علاقة تمر عبر مرشح برهاني يعيد اختبار موضعها بالنسبة إلى بقية العلاقات، حيث يكون البرهان القانون الذي يمنع تشكل الجزر المعرفية المستقلة داخل النسق، مما يجعل جميع الأفكار مرتبطة بشبكة واحدة من العلاقات المتبادلة.

كما أن مؤثر البرهان يحقق خاصية التوازن البنيوي، لأن كل تعديل يطرأ على موضع من مواضع النسق يستلزم إعادة توزيع العلاقات المرتبطة به حتى يبقى البناء محتفظا بدرجة واحدة من الاتساق، لذلك فإن البرهان يختبر النظام كله باعتباره وحدة عضوية.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٧٨)

$$\sum_i R_i = \text{Constant}$$

حيث تمثل (Ri) العلاقات الداخلية، فقد يشير ثبات مجموعها إلى استمرار التوازن البنيوي مهما تعددت صور الاجتهاد أو تغيرت البيئات، لذا فإن البرهان يعيد تنظيم القيم الذاتية للنسق، حيث تقترب جميعها تدريجيا من القيمة المرجعية العليا، لهذا فإن كل عملية برهانية تقلل من التشتت البنيوي وتزيد من درجة التركيز المرجعي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\lambda_1 \rightarrow \lambda_\Omega$$

$$\lambda_2 \rightarrow \lambda_\Omega$$

$$\lambda_n \rightarrow \lambda_\Omega$$

حيث تمثل (λ_Ω) القيمة الذاتية المرجعية العليا التي تنجذب إليها بقية القيم مع ازدياد إحكام البرهان، لأن البرهان يمثل قانون استقامة المسار، فكل متجه فكري يتحرك داخل المجال المرجعي قد يتعرض لانحرافات ناتجة عن سوء الفهم أو اضطراب الاستدلال أو إسقاط الواقع على النص بصورة غير منضبطة، لذا يأتي المؤثر البرهاني ليعيد هذا المتجه إلى خط الحركة المرجعي، لذلك فإن البرهان يشبه في النماذج الرياضية مؤثر التصحيح الذاتي الذي يحافظ على استقرار المنظومة أثناء الحركة، مما يمنع تراكم الأخطاء الصغيرة حتى تتحول إلى انهيار بنيوي كبير.

كما يمتلك البرهان خاصية الثبات تحت التحول، لأن تغير البيئات التاريخية أو الثقافية يؤدي إلى تغير الموضوعات التي يطبق عليها البرهان، لذلك فإن البرهان يبقى ثابتا بينما تتغير تطبيقاته.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$B_\Omega(T(\mathcal{M})) = T(B_\Omega(\mathcal{M}))$$

أي إن تطبيق أي تحول على النسق ثم إخضاعه للبرهان، وهذا يعطي النتيجة نفسها التي تتحقق عند إخضاع النسق للبرهان أولا، اي ثم إجراء التحول المشروع عليه، لذا هو ما يدل على أن البرهان قانون ثابت لا يتأثر بتغير البيئات.

إذ يعمل على تقليل التقلبات المعرفية؛ لأن كل نظام معرفي يتعرض بمرور الزمن إلى تراكم تأويلات وتفسيرات وعلاقات قد لا تكون جميعها منسجمة مع بنيته الأصلية، لهذا فإن المؤثر البرهاني يعيد تصفية هذه التراكمات، بينما يحتفظ بالعلاقات التي تزيد من كثافة النسق ويحذف العلاقات التي ترفع مستوى التشويش، لذلك فإن البرهان يمثل آلية ضغط معرفي تجعل كمية المعلومات أقل، بينما تجعل كثافتها النظامية أعلى.

يمثل البرهان جهاز المناعة الداخلي للفكر الإسلامي، لأن الحضارات تنهار عندما تفقد قدرتها على اختبار ما تنتجه، لذلك فإن المؤثر البرهاني يحول دون تحول الاجتهاد إلى فوضى، وايضاً يحول دون تحول التنوع إلى تناقض، فضلاً عن ذلك فهو يحول دون تحول التعدد إلى انقسام لأنه يعيد جميع البنى الفكرية إلى القانون المرجعي الذي يحكمها جميعا.

لهذا فإن مؤثر البرهان في ضبط الاتساق الإسلامي يمثل القانون الرياضي الأعلى، الذي يجعل النسق قادرا على المحافظة على وحدته الداخلية عبر جميع مراحل نموه، لأنه يعيد اختبار العلاقات باستمرار ويخفض مقدار الانحراف البنيوي، وايضًا يعيد توزيع المتجهات الفكرية داخل المجال المرجعي ويحافظ على ثبات الهوية المعرفية مع استمرار الحركة والاجتهاد، يكون البرهان البنية الدائمة التي تحفظ للنموذج الرياضي الإسلامي انتظامه واستقراره وقابليته المستمرة، من اجل إعادة إنتاج ذاته دون أن يفقد مرجعيته أو توازنه الداخلي.

•يمثل الامتداد الطبيعي للقانون الذي يحفظ للنسق الإسلامي وحدته الداخلية، لأن كل بناء معرفي يستطيع أن ينتج عددا كبيرا من العلاقات غير أن القدرة على الإنتاج لا تعني بالضرورة القدرة على البقاء، إذ إن البقاء يتحقق عندما تخضع تلك العلاقات لقانون يكشف مقدار اتساقها مع الأصل الذي انبثقت منه، لهذا فإن البرهان في النموذج الرياضي الإسلامي ينشئ مع المعرفة ويصاحبها في جميع مراحل نموها حتى تكون المعرفة قادرة على المحافظة على انتظامها، فهي تتحرك داخل الزمن وتتفاعل مع الوقائع وتواجه التحولات المتجددة.

لذا فإن البرهان يمثل الصورة العليا للوعي البنيوي، لأن الفكر يبلغ مرتبة النسق عندما يصبح قادرا على تفسير العلاقات التي تربط تلك القضايا بعضها ببعض، بعد يكون قادرا على بيان سبب وجود كل علاقة وسبب انتمائها إلى المرجعية، لذلك فإن البرهان لا يبحث عن صحة الجزئيات بقدر ما يبحث عن سلامة الكل، لأن الجزئي الصحيح قد يفقد قيمته إذا انفصل عن القانون الذي يمنحه موضعه داخل البناء العام، بينما تظل أصغر قضية محتفظة بقيمتها طالما تؤدي وظيفتها داخل النسق الكلي.

لهذا فإن البرهان يمثل عملية مراقبة مستمرة للبنية المرجعية نفسها، لأن المرجعية تحافظ على استمرار قدرتها على إعادة تنظيم جميع العلاقات المشتقة منها، لذلك فإن كل عملية استنباط تستدعي في الوقت نفسه عملية برهان، فكل توسع معرفي يستدعي توسعا موازيا في اختبار الاتساق حتى يبقى النسق محافظا على درجة واحدة من الانسجام، مهما ازداد اتساعه أو تعقدت بنيته.

لذا فإن البرهان يمثل القانون الذي يمنع تحول الفكر إلى تراكم، لأن التراكم في ذاته ينتج كتلة معرفية قد تحتوي على عناصر صحيحة وعناصر متعارضة في الوقت نفسه، أما البرهان فإنه يعيد ترتيب تلك العناصر وفق مبدأ واحد يجعل كل جزء مرتبطا بجميع الأجزاء الأخرى، لذلك فإن المعرفة في النموذج الإسلامي تتزايد بطريقة عضوية، لأن كل إضافة جديدة تعيد تشكيل البناء كله وتعيد توزيع العلاقات داخله حتى يبقى النسق محافظا على توازنه الذاتي.

لأن البرهان يعمل باعتباره القانون الداخلي الذي يجعل الفكر قادرا على مراقبة نفسه، لأن النسق الإسلامي يمتلك في داخله آلية ذاتية لاختبار جميع العلاقات الجديدة وردها إلى أصلها المرجعي، لهذا فإن البرهان يصبح شرطا لاستمرار الحياة المعرفية، لأن الفكر الذي يفقد القدرة على البرهنة يفقد في الوقت نفسه القدرة على إعادة إنتاج ذاته بصورة صحيحة.

كما أن البرهان يمثل قانون الاقتصاد البنيوي، لأن النسق الإسلامي يسعى إلى تعظيم قدرتها التفسيرية، لهذا فإن قوة البرهان تقاس بمقدار ما يستطيع من إرجاع عدد كبير من الوقائع والعلاقات إلى عدد قليل من القوانين المرجعية، لذلك يتحول البرهان إلى عملية اختزال مستمرة

للتعقيد وإعادة جميع التشعبات إلى أصولها الأولى حتى تبقى وحدة النسق أقوى من كثرة تفاصيله.

لذا فإن البرهان يمثل القانون الذي يمنع انفصال العقل عن المرجعية، لأن العقل يستطيع أن يبني صورا منطقية شديدة الإحكام، ومع ذلك تبقى تلك الصور خارج النسق إذا لم تكن متصلة بقانونه المرجعي، لهذا فإن البرهان الإسلامي يختبر سلامة انتمائه في الوقت نفسه، إذ يصبح العقل أداة لاكتشاف العلاقات المرجعية، خاصة إن التفكير تمثل عملية كشف للنظام الكامن، فقد يؤدي البرهان وظيفة المحافظة على الاستمرارية المعرفية، لأن الفكر الإسلامي يتحرك داخل مسار متصل تكون فيه كل مرحلة امتدادا بنيويا لما قبلها، لهذا فإن البرهان يمنع ظهور الفجوات التي قد تفصل الأصول عن الفروع أو النص عن الفهم أو المقاصد عن التطبيقات، بينما يجعل جميع المستويات مرتبطة بقانون واحد يحفظ وحدة الحركة عبر جميع التحولات.

هذه الاستمرارية تجعل النسق أقرب إلى منحنى متصل، لأن كل نقطة فيه تستمد مشروعيتها من اتصالها بما قبلها وما بعدها، لذلك فإن البرهان يثبت استقامة المسار كله، فقد يجعل الانتقال من قضية إلى أخرى انتقالا ضروريا تحكمه العلاقات المرجعية نفسها، لهذا فإن البرهان يمثل أيضا قانون التوازن الداخلي، لأن كل فكرة جديدة تدخل النسق تؤثر في جميع العلاقات الأخرى، ومن ثم فإن قبولها أو رفضها يتحدد بمقدار ما تضيفه من انتظام أو ما تحدثه من اضطراب، إذا ارتفعت من تماسك النسق بقيت داخله وإذا أدت إلى اختلال علاقاته أعيد بناؤها أو استبعدت، لأن بقاء النظام مقدم على بقاء العنصر الجزئي.

واخيرًا، فإن البرهان يحول المعرفة من الإمكان إلى الضرورة، لأن الفكرة قبل البرهان تبقى قابلة للتصور وقابلة للمناقشة، أما بعد البرهان فإنها تكون جزءا من النظام الضروري الذي يستمد انسجامه الداخلي مع جميع عناصر النسق، لهذا فإن البرهان يكشف أن الحقيقة تمتلك في ذاتها ما يجعلها قادرة على البقاء داخل النظام دون حاجة إلى قوة تفرضها من الخارج، وعليه ينبغي النظر الى البرهان باعتباره القانون الذي يحفظ وحدة العقل الإسلامي واستمرارية المرجعية وتماسك الاستنباط واتزان الاجتهاد، لأن جميع هذه المستويات تصبح نسقا واحدا عندما تخضع لمؤثر برهاني دائم، وهذا يعيد اختبار العلاقات ويعيد تنظيمها ويضمن أن تبقى الحركة المعرفية

مهما اتسعت ومهما تنوعت منتمية إلى القانون المرجعي الذي يمنحها هويتها ، أي يجعلها قادرة على الاستمرار دون أن تفقد انتظامها الداخلي أو بنيتها العلية.

ثالثا: موثر التأويل في إعادة تشكيل البناء الفكري

يمثل مؤثر التأويل في النموذج الرياضي الإسلامي؛ القانون الذي تنتقل بوساطته المرجعية من مستوى (الثبات البنيوي) إلى مستوى (الامتداد الحضاري) من غير أن تتعرض بنيتها الداخلية، لأن المرجعية إذا بقيت محصورة في (صورتها الأولى)، فقدت قدرتها على تنظيم الوقائع المتجددة، إذا انفصلت عن بنيتها الأصلية فقدت هويتها المرجعية، لهذا فإن التأويل يمثل المؤثر الرياضي الذي يعيد تشكيل البناء الفكري مع المحافظة الكاملة على ثوابت النسق، حيث يبقى الأصل ثابتا، بينما تتحرك صور الفهم داخله وفق قوانين الانتظام العِلّي.

لذا فإن التأويل ينتمي إلى دائرة التحويل البنيوي، لأن المعنى المرجعي توزيعه داخل مجالات معرفية مختلفة بحسب تغير الوقائع وتبدل السياقات، لهذا فإن التأويل يعيد ترتيب العلاقات القائمة، حيث تصبح أكثر قدرة على تفسير الواقع من غير أن تتجاوز حدود القانون المرجعي الذي يحكمها.

إذ يُمكن التعبير عن هذا المؤثر بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$T_{\Omega}(\mathcal{M}) = R_{\Omega}(\mathcal{M} \mid C_t)$$

حيث يمثل (T_{Ω}) مؤثر التأويل، بينما تمثل $(\mathcal{M})$ البنية الفكرية المرجعية، اما (C_t) يمثل السياق الزمني أو الحضاري، في حين يعبر (R_{Ω}) عن عملية إعادة تنظيم العلاقات المرجعية داخل ذلك السياق من غير أن يتغير الأصل المرجعي نفسه، إذ تكشف هذه الصيغة أن التأويل يعمل على العلاقة بين النص والواقع، لذلك فإن المتغير الحقيقي في العملية التأويلية البيئة الإدراكية التي تستقبلها، لهذا فإن كل تحول تأويلي صحيح يبقى محكوما بثبات المرجعية، بينما يتحرك في حدود تغير الوقائع.

فإن التأويل يمثل قانون المحافظة على الهوية أثناء الحركة، لأن كل نسق معرفي إذا فقد القدرة على إعادة تفسير نفسه عند تغير الواقع تحول إلى منظومة جامدة، اما إذا فقد القدرة على المحافظة على أصوله أثناء التفسير تحول إلى منظومة متحولة بلا هوية، لهذا فإن التأويل الإسلامي حيث يحقق التوازن بينهما، فقد يجعل الثبات أساسا للحركة ويجعل الحركة وسيلة لإظهار الثبات في صور جديدة.

مؤثر التأويل يشبه تحويلات المجال التي تغير الإحداثيات دون أن تغير البنية الرياضية، لأن الشكل يبقى محفوظا بينما تتغير طريقة تمثيله، لهذا فإن التأويل يغير موضع العلاقات داخل المجال الإدراكي حتى تصبح أكثر قدرة على إنتاج المعنى المناسب للواقع.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{T}_{\Omega} : \mathcal{H} \to \mathcal{H}$$

حيث يبقى التحول داخل مجال هيلبرت نفسه، وفي ذات السياق يمنع لا ينتقل إلى مجال مرجعي آخر.

من خلال تحقق الشرط الرياضي، الآتي:

$$\mathrm{T}_{\Omega}(\Omega^{\dagger}) = \Omega^{\dagger}$$

أي إن المرجعية العليا تبقى ثابتة تحت تأثير جميع التحولات التأويلية الصحيحة، لأن التأويل يعمل على البنى المشتقة من دون يعمل على الأصل المؤسس، وفي ذات السياق يمثل إعادة بناء لشبكة العلاقات لا إعادة كتابة للنص، لأن النص المرجعي يمتلك كثافة معرفية أعلى من أي قراءة منفردة، بينما تعمل عملية التأويل على استخراج إمكانات جديدة من تلك الكثافة وفق نظام يحفظ وحدة النسق، لهذا فإن تعدد التأويلات الصحيحة يعني تعدد المسارات التي يكشف بها العقل عن العلاقات الكامنة داخل المرجعية الواحدة.

لهذا فإن التأويل يوسع دائرة الإدراك؛ لأن النص يمتلك في ذاته جميع إمكاناته، بينما يحتاج العقل إلى مؤثر يعيد تنظيم بنيته الداخلية حتى يكون قادرا على إدراك تلك الإمكانات بصورة

أكثر اتساعا، لهذا فإن التأويل يمثل نموا في البنية الإدراكية أكثر مما يمثل نموا في البنية النصية، كما أن مؤثر التأويل يمنع الانفصال بين الثابت والمتغير، لأن الوقائع التاريخية تدخلها لتكشف عن مستويات جديدة من انتظامها، لذلك فإن كل واقع جديد يصبح مجالا لاختبار قدرة المرجعية على إعادة تنظيم نفسها داخل شروط جديدة من غير أن تفقد وحدتها الداخلية.

إذ يعمل على إعادة توزيع الأوزان الداخلية للعلاقات الفكرية، حيث تكون بعض العلاقات أكثر مركزية في سياق معين ثم تعود إلى موضعها الطبيعي عند تغير السياق، وهذا يحدث من غير أن يؤدي ذلك إلى إلغاء بقية العلاقات أو تعطيلها، لهذا فإن النسق الإسلامي يمتلك مرونة بنيوية عالية، لكن يعيد ترتيب أولوياتها بحسب مقتضيات الواقع.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$W_{t+1} = T_{\Omega}(W_t)$$

حيث تمثل (W) الأوزان البنيوية للعلاقات داخل النسق، بينما يعبر المؤثر عن إعادة توزيعها مع بقاء مجموعها المرجعي ثابتا، لذا فإن التأويل يمثل قانون مقاومة الجمود، لأن الجمود ينشأ من توقف الحركة الفكرية داخلها، لذلك فإن التأويل الصحيح يعيد فتح إمكانات النسق كلما واجه واقعا جديدا، وهذا يمنع تحول المرجعية إلى ذاكرة تاريخية منفصلة عن الحياة، ففي ذات الوقت يمنع فيه الواقع من أن يتحول إلى مرجعية بديلة عن الأصل.

يمثل التأويل قانونا لإعادة تشكيل البناء الفكري للحركات الإسلامية، لأن الحركات تستمر عندما تمتلك القدرة على إعادة بناء علاقاتها الفكرية وفق القانون المرجعي نفسه، لهذا فإن كل حركة تفقد مؤثر التأويل تتحول إلى بنية مغلقة عاجزة عن استيعاب التحولات، لا سيما إن كل حركة تفقد المرجعية أثناء التأويل تتحول إلى بنية متحركة فاقدة للهوية، أما الحركة المنتظمة فهي التي تجعل التأويل وسيلة لإعادة تشكيل البناء.

وعليه فإن التأويل يعيد ترتيب المتجهات الفكرية داخل النسق، حيث تتقارب من المتجه المرجعي الأعلى كلما ازداد إحكام العملية التأويلية.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$v_{t+1} = T_{\Omega}(v_t)$$

بحيث تمثل (v) المتجهات الفكرية للحركة الإسلامية، لأنها تعبر عن حالة التحول، بمعنى اخر أي إعادة توجيهها نحو انتظام أعلى من غير أن تنفصل عن مجالها المرجعي، لذلك فإن اختلاف البيئات الحضارية يؤدي إلى إنتاج صيغ تشغيلية جديدة للقانون المرجعي الواحد، وبذلك تكون وحدة المرجعية هي الأصل، بينما يصبح تنوع التأويلات الصحيحة هو الصورة الطبيعية لحيوية النسق.

لأن مؤثر التأويل يمثل القانون الذي يمنح الفكر الإسلامي القدرة على الاستمرار عبر الأزمنة، خاصة إن الحضارات تبقى عندما تستطيع إعادة تشكيل بنيتها الفكرية مع المحافظة على أصولها، لهذا فإن التأويل يمثل القوة التي تجعل المرجعية قادرة على مصاحبة التاريخ من غير أن تذوب فيه، مما يجعل الواقع قابلا للاندماج داخل النسق من غير أن يتحول إلى مصدر لتغيير مرجعيته.

لهذا فإن مؤثر التأويل في إعادة تشكيل البناء الفكري، إذ يمثل القانون الرياضي الذي يحافظ على الهوية أثناء التحول ويعيد تنظيم العلاقات الفكرية، فقد يحدث وفق تغير الوقائع، لأنه يحول المرجعية من صورة ثابتة إلى نظام حي قادر على إعادة إنتاج نفسه بصورة مستمرة مع بقاء القانون المرجعي ثابتا، يكون التأويل إعادة تشكيل للبناء الفكري كله وفق قانون الانتظام العِلّي الذي يحكم النموذج الرياضي الإسلامي.

يعمل باعتباره عملية حفظ للبنية أثناء انتقالها بين مستويات الإدراك، لأن البنية المرجعية إذا فقدت انتظامها أثناء انتقالها فقدت قدرتها على إنتاج المعرفة، لهذا فإن التأويل الصحيح يقاس بمقدار ما يحافظ عليه من ثبات القانون المرجعي داخل جميع صور الفهم الممكنة، لذلك فإن كل عملية تأويلية تمثل إعادة إسقاط للمرجعية على الواقع مع بقاء الإسقاط محافظا على جميع خصائص الأصل الذي انطلق منه، ولهذا يمكن النظر إلى التأويل باعتباره تحويلا رياضيا محافظا، إذ تبقى الثوابت المرجعية محفوظة، بينما يعاد ترتيب العلاقات الجزئية داخل البناء

الفكري حتى تكون أكثر قدرة على استيعاب الواقع المتجدد، ومن ثم فإن الذي يتغير تمثيلها داخل النسق الفكري، لذلك فإن الحركة التأويلية تمثل تغيرا في الإحداثيات.

يمثل قانون كشف الإمكان الكامن؛ لأن المرجعية تبقى محتفظة ببنية معرفية تتجاوز كل قراءة جزئية، لهذا فإن التأويل يكشف طبقات كانت كامنة فيها منذ البداية، لذلك فإن اتساع الفهم يعني اتساع قدرة العقل على إدراك ما كان كامنا داخلها، كما أن التأويل يمثل في النموذج الرياضي الإسلامي قانون المحافظة على الاتصال البنيوي، لأن جميع التحولات الفكرية تكون مشروعة عندما ترتبط بسلسلة مرجعية متصلة، لذا فإن كل انتقال معرفي ينفصل عن هذه السلسلة يفقد قيمته النسقية مهما بلغت درجة إحكامه المنطقي، لأن قيمة الفكر بقدرته على البقاء متصلا بها مع استمرار حركته.

يكون التأويل عملية إعادة وصل دائمة بين النص والعقل وبين الثابت والمتغير وبين الكلي والجزئي، حيث يتحول الجميع إلى شبكة واحدة من العلاقات المتبادلة، بعدما يعيد توزيع مراكز الثقل داخل النسق من غير أن يغير مركز الجاذبية المرجعي، لأن الوقائع الجديدة قد تجعل بعض العلاقات أكثر حضورا من غيرها، إلا أن هذا الحضور يعني أن النسق أعاد ترتيب أولوياته الداخلية، اي بما يتناسب مع متطلبات المرحلة مع بقاء الأصل المرجعي في موضعه الثابت.

لهذا فإن التأويل يعيد تنظيم سرعة الحركة وتوازنها، حيث تبقى جميع المتجهات متجهة نحو المركز المرجعي نفسه مهما اختلفت البيئات أو الأزمنة، كما أن التأويل يمثل قانونا لإعادة توازن المعرفة، لأن كل توسع في الاستنباط ينتج بطبيعته زيادة في عدد العلاقات الممكنة، بينما يعمل التأويل على إعادة تنظيم تلك العلاقات حتى لا تتحول إلى حالة من التضخم المعرفي، لهذا فإن التأويل يزيد مقدار الترابط بينها، فقد يجعل كثافة النظام أعلى مع بقاء عدد المبادئ المرجعية ثابتا.

تنبثق قوة النسق الإسلامي تظهر في قدرة جميع تلك التأويلات على العودة إلى أصل واحد، أي دون أن تتناقض فيما بينها أو تنفصل عن القانون الذي يحكمها، وهذا ما يجعلهُ القانون الذي يحول الإدراك من القراءة الخطية إلى القراءة الشبكية، لأن الفكر يعود باعتباره عقدا

مترابطة داخل شبكة واحدة، بعد ان يكون كل عنصر فيها مفسرا لبقية العناصر ومتأثرا بها في الوقت نفسه، لهذا فإن كل عملية تأويلية صحيحة تزيد من درجة الترابط داخل الشبكة وتقلل من احتمالات الانفصال بين مستوياتها المختلفة.

كما أن التأويل يمثل قانون إعادة إنتاج الهوية لأن الهوية المرجعية لا تستمر بتكرار صورها الأولى وإنما تستمر بإعادة تشكيل بنيتها وفق مقتضيات الواقع من غير أن تفقد خصائصها الجوهرية ولذلك فإن النسق الإسلامي يمتلك قدرة دائمة على التجدد لأن قانون التأويل يعمل باستمرار على إعادة ترتيب البنية الفكرية مع بقاء المرجعية ثابتة ولهذا فإن التجدد لا يكون بديلا عن الثبات وإنما يصبح الصورة الطبيعية لاستمراره

مثلتّ نقطة التوازن بين الثابت والمتحرك، لأن جميع الأنظمة الفكرية التي يغيب عنها هذا المؤثر تقع في أحد طرفين، إما الجمود المطلق الذي يعجز عن تفسير الواقع، وإما السيولة المطلقة التي تفقد المرجعية، أما النموذج الإسلامي فإنه يجعل التأويل قانونا وسطا يحفظ للمرجعية ثباتها ويحفظ للفكر حركته، لذلك فإن جميع التحولات تبقى منضبطة داخل مجال واحد تحكمه معايير واحدة وتوجهه غاية واحدة.

واخيراً، ولهذا فإن مؤثر التأويل في إعادة تشكيل البناء الفكري يمثل القانون الذي يجعل النسق الإسلامي قادرا على المحافظة على انتظامه الداخلي، فهو يتحرك عبر الأزمنة والبيئات المختلفة، لأن كل عملية تأويلية صحيحة تعيد إنتاج المرجعية داخل الواقع وتعيد إنتاج الواقع داخل المرجعية دون أن يفقد أي منهما حدوده البنيوية، وبذلك يتحول التأويل إلى أحد أعمدة الانتظام العِلّي، إذ يضمن النموذج الرياضي الإسلامي محافظا على وحدته واستمراره وفاعليته الحضارية عبر جميع صور التحول المعرفي.

رابعا: توليد متجه التكامل القيمي

يمثل توليد متجه التكامل القيمي المرحلة التي تبلغ فيها جميع المؤثرات المرجعية غايتها البنيوية، لأن الاستنباط إذا بقي معزولا عن البرهان فقد القدرة على الضبط، لأن البرهان إذا انفصل عن التأويل فقد القدرة على الحركة، لأن التأويل إذا فقد صلته بالمرجعية تحول إلى إعادة

إنتاج لصور معرفية متفرقة لا يجمعها قانون واحد، لهذا فإن متجه التكامل القيمي ينشأ من انتظامها داخل بنية علية واحدة، حيث يصبح كل مؤثر مكملا للآخر، أي تكون جميعها صورا مختلفة لحركة معرفية واحدة تتجه نحو المركز المرجعي الأعلى.

فإن التكامل القيمي يمثل القانون الرياضي الذي يحول جميع القيم إلى متجه واحد ذي اتجاه محدد ومقدار معلوم، لأن القيمة داخل النموذج الرياضي تعرف بموقعها داخل النسق وبمقدار إسهامها في حفظ انتظامه، لهذا فإن القيمة من علاقتها بجميع القيم الأخرى داخل البناء الكلي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، التالية:

$$V_{\Omega} = \Gamma \circ B \circ T\ (\mathcal{M})$$

حيث يمثل (V_{Ω}) متجه التكامل القيمي، بينما تمثل (Γ) مؤثر التوليد المرجعي، إذ (B) يُمثل مؤثر البرهان، فقد يمثل (T) مؤثر التأويل، بينما تمثل ($\mathcal{M}$) البنية الفكرية، فهي التي تخضع لهذه المؤثرات حتى تتولد منها منظومة قيمية متكاملة ذات اتجاه مرجعي واحد.

تبين هذه العلاقة أن التكامل القيمي يمثل محصلتها النهائية، لذلك فإن أي خلل يصيب أحد المؤثرات ينعكس مباشرة على اتجاه المتجه القيمي ويؤدي إلى اضطراب البناء كله، لأن التكامل يتحقق بوحدة الاتجاه الذي تنتظم داخله تلك القيم، لذا فإن متجه التكامل القيمي يمثل قانون الوحدة الداخلية للوجود الإسلامي، لأن العقيدة تتحول جميعها إلى مستويات مختلفة لحقيقة واحدة، لهذا فإن الفصل بينها يؤدي إلى تفكك بنيوي يفقد النسق قدرته على تفسير ذاته، لهذا فإن التكامل القيمي يعني جعل اختلافها اختلافا وظيفيا داخل وحدة أعلى، حيث تؤدي كل قيمة دورها الخاص وهي في الوقت نفسه تحفظ بقية القيم وتستمد منها استمرارها، لذلك فإن النسق الإسلامي يقوم على مبدأ التكامل إذ يحتفظ كل عنصر بخصوصيته مع بقائه جزءا من البنية الكلية.

لذا فإن متجه التكامل يمثل حاصل جمع جميع المتجهات القيمية الجزئية بعد توجيهها نحو المرجعية العليا، حيث تلغى مركبات التعارض وتبقى مركبات الانسجام وحدها هي الفاعلة داخل النظام.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٧٩)

$$V_\Omega = \sum_i v_i$$

حيث تمثل (v_i) المتجهات القيمية الجزئية التي يعاد تنظيمها حتى تصبح جميعها ذات اتجاه مرجعي واحد، حيثُ يقاس بمقدار اتحاد اتجاهاتها، لأن كثرة القيم مع اختلاف اتجاهها لا تنتج إلا الفوضى، أما قلة القيم المنتظمة في اتجاه واحد فتنتج نظاما قادرا على إعادة إنتاج ذاته بصورة مستمرة، لهذا فإن قوة النموذج الإسلامي تكمن في وحدة الاتجاه.

كما أن متجه التكامل القيمي يمثل القانون الذي يحفظ التوازن بين الثابت والمتغير، لأن الثوابت المرجعية تمنح المتجه اتجاهه، بينما تمنحه المتغيرات الحضارية مقدار حركته، لذلك فإن تغير البيئات يؤدي إلى تغير مقدار فاعليته داخل الواقع مع بقاء اتجاهه ثابتا نحو المرجعية العليا، فهو يمثل الصورة التي تتحول فيها المعرفة إلى نظام عملي، لأن المعرفة التي لا تنتج قيمة تبقى معرفة ناقصة، لأن القيمة التي لا تستند إلى معرفة تكون قيمة فاقدة للاتجاه، لهذا فإن التكامل القيمي يجعل السلوك الامتداد الطبيعي للمعرفة يجعل المعرفة الأصل المنظم للسلوك.

يمنع متجه التكامل الانفصال بين الفرد والمجتمع، لأن القيمة تتحقق عندما يصبح انتظام الفرد جزءا من انتظام المجتمع، فقد يكون انتظام المجتمع انعكاسا لانتظام الفرد، لذلك يتحول النسق كله إلى شبكة واحدة من العلاقات المتبادلة التي يحافظ كل جزء فيها على بقية الأجزاء، يمثل القوة التي تمنح النسق الإسلامي القدرة على الاستمرار، لأن الحضارات تبقى عندما تتحول قيمها إلى اتجاه جامع يحكم جميع أنشطتها، لهذا فإن الحضارة الإسلامية تؤسس على تكاملها داخل متجه واحد يجعل جميع مجالات الحياة متجهة نحو الغاية المرجعية نفسها.

متجه التكامل القيمي يمثل قانون الاقتصاد البنيوي، لأن عددا محدودا من المبادئ المرجعية تكون قادرا على إنتاج منظومة واسعة من القيم المترابطة من غير حاجة إلى إنشاء قوانين

مستقلة لكل مجال، لهذا فإن وحدة المرجعية تؤدي بالضرورة إلى وحدة المتجه القيمي، بينما يؤدي تعدد المرجعيات إلى تشتت الاتجاهات وفقدان التكامل الداخلي، اما من الوجهة التجريدية، فإن متجه التكامل يمثل الصورة النهائية لتحول المرجعية من أصل نظري إلى قوة منظمة لجميع العلاقات الفكرية والاجتماعية والحضارية، لأن المرجعية تكون اتجاها رياضيا عاما تتحرك داخله جميع البنى الجزئية، حيث يكون كل عنصر في النسق جزءا من حركة.

لهذا فإن توليد متجه التكامل القيمي يمثل اللحظة التي تتحول فيها جميع المؤثرات السابقة إلى قانون موحد، تكون قادرا على إعادة إنتاج النسق في كل زمان ومكان مع المحافظة الكاملة على وحدته الداخلية واتساقه المرجعي واستمراره الحضاري، لأن جميع القيم عندئذ تتحول إلى متجه مرجعي واحد تتحدد به هوية النسق الإسلامي، لأنها تستقيم به جميع حركاته داخل النموذج الرياضي الإسلامي.

متجه التكامل القيمي يمثل الصورة التي يصبح فيها النسق قادرا على إدراك ذاته بوصفه وحدة كلية، لأن جميع المراحل السابقة من توليد واستنباط وبرهان وتأويل لا تزال تمثل حركات تحليلية تعمل على عناصر النسق، أما عند تولد متجه التكامل القيمي فإن الحركة التحليلية تتحول إلى حركة تركيبية عليا تعيد جمع جميع العناصر داخل قانون واحد، فقد تنتقل البنية من مرحلة تعدد العلاقات إلى مرحلة وحدة النظام ومن مرحلة انتظام الأجزاء إلى مرحلة اكتمال الكل، لذلك فإن متجه التكامل ينتج صورة جديدة لوجود جميع القيم داخل نظام واحد.

من هذا الأساس فإن القيمة داخل النموذج الرياضي الإسلامي لا تمتلك وجودا منفردا بذاته، لأن كل قيمة تكون جزءا من بنية عليَّة أشمل، أي كلما انفصلت قيمة عن بقية القيم فقدت معناها الوظيفي، لأن العدل إذا انفصل عن الحكمة تحول إلى صرامة مجردة، اما الرحمة إذا انفصلت عن العدل تحولت إلى عاطفة غير منضبطة، بينما العلم إذا انفصل عن المقصد أصبح تراكما للمعلومات من غير غاية، اما الإيمان إذا انفصل عن العمل أصبح مفهوما معلقا خارج حركة الواقع، لهذا فإن التكامل القيمي يمنع انفصالها ابتداء ويجعل كل قيمة حاملة لجميع القيم الأخرى في داخلها.

لذا فإن هذه الحالة تمثل أعلى درجات الترابط الداخلي، لأن كل مركبة من مركبات المتجه تكون قابلة للحذف عندما يختل مقدار المتجه كله، لهذا فإن أي نقص يصيب أحد المكونات ينتشر أثره في جميع أجزاء النسق، لأن العلاقة بين القيم هي علاقة اعتماد متبادل يجعل كل عنصر شرطا لاستمرار بقية العناصر.

لهذا يمكن التعبير عن هذه الحقيقة بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٨٠)

$$V_\Omega = \lim_{n \to \infty} \sum_i \alpha_i v_i$$

حيث تمثل (v_i) المركبات القيمية المختلفة، فيما تمثل (α_i) معاملات الاتزان المرجعي، فهي التي تضبط مقدار تأثير كل قيمة داخل البنية الكلية، لأنها تُعبر عن الحد النهائي للحالة التي تبلغ فيها جميع المركبات أعلى درجات الانسجام، حيث تكون محصلة الاتجاه مساوية للمتجه المرجعي الأعلى، لأن متجه التكامل القيمي يمثل تجاوزا للثنائية التي حكمت كثيرا من القراءات الفكرية، إذ يكون الفكر الإسلامي مرتبط بالفكر الحضاري والعقيدة مرتبطة بالعمران والمعرفة بالأخلاق، أي يتحول الجميع إلى مستويات مختلفة لوجود واحد، لأن الحقيقة المرجعية تتعدد صور ظهورها، لذلك فإن كل محاولة لتقسيم البناء الإسلامي إلى جزر معرفية مستقلة تمثل خروجا عن طبيعة النسق نفسه، لأن النسق ينتج بنية معرفية واحدة تتوزع وظائفها.

يمثل التكامل القيمي قانون وحدة الحقيقة داخل النموذج الإسلامي، لأن الحقيقة تتوزع بحسب مستويات إدراك الحقيقة الواحدة، لهذا فإن اختلاف الفقه عن العقيدة واختلاف المقاصد عن الأخلاق، إذ يمثل اختلافا في زاوية النظر إلى الحقيقة نفسها، كما تختلف الإسقاطات الهندسية لشكل واحد مع بقاء الشكل في ذاته ثابتا غير متغير، خاصة إن متجه التكامل القيمي يمثل الجاذب البنيوي النهائي الذي تنتهي إليه جميع المتجهات الجزئية، لأن كل حركة معرفية إذا بقيت محافظة على اتصالها بالمرجعية، أي إنها تتقارب تدريجيا مع هذا المتجه حتى تكون جميع

الاتجاهات الفكرية متحدة في غاية واحدة، لهذا فإن الاختلاف المشروع يؤدي إلى الاقتراب، لأن جميع المسارات تتحرك داخل مجال واحد يخضع لقانون جاذبية مرجعي واحد.

إذُ يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة لرياضية، الآتية:

نموذج (٨١)

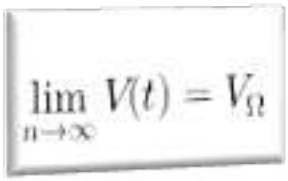

حيث يمثل $v(t)$ أي متجه معرفي، إذ يتحرك داخل النسق الذي يعبر الحد النهائي عن وصوله إلى حالة التكامل المرجعي بعد استمرار عمل المؤثرات النسقية عليه.

لذا فإن متجه التكامل القيمي يمثل القانون الذي يمنع الحضارة الإسلامية من الوقوع في التناقض الداخلي، لأن الحضارة تنهار عندما تفقد العلاقة العضوية بين قيمها المؤسسة ومؤسساتها العملية، لهذا فإن التكامل القيمي يمثل القانون الذي يحفظ انسجام المعرفة مع السلطة، أي انسجام الاقتصاد مع الأخلاق، ليكُن انسجام السياسة مع المقاصد، اما انسجام التربية مع العقيدة، حيث لا تعمل أي مؤسسة في اتجاه يعاكس الاتجاه المرجعي الكلي.

يعمل متجه التكامل القيمي في مستوى العمران كله، لأن كل بناء حضاري ليس سوى إسقاط خارجي لبنية قيمية داخلية، إذا كان المتجه الداخلي منتظما جاء العمران منتظما، لان اضطرب المتجه الداخلي انعكس اضطرابه على جميع مستويات الحياة مهما بلغت قوة البناء الظاهري.

حيث يكون النسق قادرا على تفسير أكبر عدد من الظواهر بأقل عدد من المبادئ المرجعية، إذ يكتفي بإرجاع الوقائع كلها إلى اتجاه قيمي جامع، لهذا فإن قوة الفكر الإسلامي تمكن في قدرة مرجعيته على توليد قواعد لا تنتهي من أصل واحد ثابت، خاصة إن انتقال الفكر من منطق التجميع إلى منطق الوحدة، لأن التجميع يضم العناصر بعد انفصالها أما الوحدة فتنشئ

العناصر وهي متصلة بعضها ببعض، لذلك فإن النموذج الرياضي الإسلامي يبدأ بالقانون المرجعي الذي يولد جميع القيم في صورة واحدة منذ اللحظة الأولى، لهذا فإن التكامل خاصية أصلية للبناء المرجعي نفسه.

فهو القانون الذي يحفظ الهوية أثناء الامتداد التاريخي، لأن التاريخ يعيد إنتاج صور حضورها، لذلك فإن المتجه المرجعي يبقى ثابتا؛ بينما تتغير أشكال تمثيله داخل المجتمعات والحضارات، ومن هنا فإن استمرارية الإسلام تقوم على بقاء الاتجاه المرجعي الذي يولد تلك الأشكال جيلا بعد جيل، لا سيما إن الحل المستقر للنظام المرجعي لأن جميع مؤثرات التوليد والاستنباط والبرهان والتأويل تبلغ غايتها عندما يكون النظام قادرا على المحافظة على اتزانه تحت جميع ظروف التحول، لهذا فإن التكامل القيمي يمثل حالة الاتزان الدينامي العليا التي يكون فيها النسق قادرا على إعادة إنتاج نفسه باستمرار، أي من غير أن يفقد هويته، لأن متجه التكامل القيمي القانون الجامع الذي تلتقي فيه جميع خطوط النموذج الرياضي الإسلامي، حيثُ يشكل الصورة الكاملة للانتظام العِلّي والوحدة المرجعية والبناء الحضاري المتكامل.

القسم الرابع

البناء الطيفي للمرجعيات الإسلامية

يمثل البناء الطيفي للمرجعيات الإسلامية أعلى درجات التجريد المعرفي داخل النموذج الرياضي الإسلامي، لأنه ينتقل إلى مستوى أعمق يجعل المرجعية نفسها موضوعا للتحليل البنيوي، حيث تكون البنية المرجعية قابلة للكشف عن قوانينها الداخلية، اي من خلال علاقاتها الرياضية المجردة، لهذا فإن البناء الطيفي ينطلق من السؤال عن القانون الذي يجعل المرجعية قادرة على المحافظة على وحدتها الداخلية مع استمرار قدرتها على توليد عدد غير متناه من البنى الفكرية دون أن تفقد انتظامها الأصلي.

لأن المرجعية الإسلامية تبقى محصورا في المستوى الظاهري، أما في مستواها الرياضي التجريدي فإن المرجعية تمثل بنية طيفية مغلقة، فقد تمتلك نظاما داخليا لتوزيع الطاقة المعرفية، حيث تكون كل حقيقة مرجعية ذات موضع محدد داخل البناء الكلي، أي كل علاقة معرفية ذات وظيفة ثابتة داخل النسق، لذلك فإن المرجعية تعرف من خلال القانون الذي يحكم انتظام تلك المفردات، فإن ما يمنعها من التحول إلى عناصر منفصلة.

لهذا فإن أول خطوة في البناء الطيفي؛ تتمثل في تجريد المرجعية من صورها التاريخية ومن تمثلاتها الجزئية وإعادتها إلى صورتها البنيوية الخالصة، حيث تتحول جميعها إلى متجهات معرفية تنتظم داخل مجال واحد يخضع لقانون واحد، ومن هنا فإن البناء الطيفي يدرس القانون الذي يجعل اختلافها ممكنا، مع التأكيد على بقائها جميعا كأجزاء لبنية مرجعية واحدة.

إذ يُمكن التعبير عن هذا المستوى بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathrm{Spec}(\Omega) = \{ \lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \dots \lambda_n \}$$

حيث يمثل $\mathrm{Spec}(\Omega)$ الطيف الكامل للمرجعية الإسلامية، بينما يمثل (λ_i) القيم الذاتية التي تكشف الثوابت البنيوية العليا، فهي التي لا تتغير بتغير الزمان ولا المكان ولا تغير صور

الاجتهاد، وهذا ناتج تمثل البنية الداخلية التي تحفظ وحدة المرجعية في جميع مراحل الامتداد الحضاري.

فإن القيمة الذاتية تعني الحقيقة المرجعية التي تستطيع أن تحافظ على ذاتها تحت جميع صور التحول، لهذا فإن كل مبدأ (قرآني) أو (نبوي) يدخل فيه، لأنه يمتلك قدرة على حفظ انتظام النسق مهما تبدلت البيئات والوقائع، لذلك فإن القيم الذاتية تمثل الثوابت باعتبارها مراكز جذب تنظيمي تعيد جميع المتغيرات إلى موضعها الصحيح داخل البناء الكلي.

لذا فإن المرجعية الإسلامية تمثل الإطار الذي تتحرك داخله جميع البنى الأخرى، لهذا فإن الحركة تقع في الأنساق ولا تقع في المرجعية او في الاجتهادات او في القانون المرجعي او في التطبيقات او في الأكسيومات المؤسسة، ومن ثم فإن البناء الطيفي يبحث عن مقدار محافظة الأنساق المختلفة على البنية المرجعية الثابتة.

لهذا فإن كل نسق فكري يمكن إسقاطه على الطيف المرجعي، أي تحليل مقدار توافقه مع القيم الذاتية بواسطة العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٨٢)

$$M = \sum_i c_i e_i$$

حيث تمثل (e_i) المتجهات الذاتية للمرجعية، بينما تمثل (c_i) معاملات الإسقاط التي تحدد مقدار حضور كل محور مرجعي، وهذا يحدث داخل النسق الفكري المدروس، أي انها تعني أن البناء الفكري لأي حركة يمثل توزيعا خاصا للأوزان المرجعية، حيث يبرز بعض المحاور أكثر من غيرها مع بقاء الجميع منتميا إلى الأصل نفسه، لهذا فإن البناء الطيفي يجعل الاختلاف اختلافا في الكثافة المرجعية لكل محور داخل النسق.

لذا فإن هذا التوزيع يخضع لقانون الاتزان الداخلي، لأن تغير وزن محور واحد يؤدي إلى إعادة توزيع بقية المحاور تلقائيا، كما يحدث في الأنظمة الدينامية المغلقة، لذلك فإن تضخم أحد

المكونات المرجعية على حساب بقية المكونات يمثل بداية فقدانه لاتزانه البنيوي، ولهذا فإن النسق الذي يضخم البعد العقدي مع إضعاف البعد المقاصدي يحافظ على طيف المرجعية كاملا، اما النسق الذي يضخم الجانب الفقهي مع إهمال البناء القيمي لا يستطيع ان يحافظ على الطيف المرجعي كاملا، لأن النسق الذي يضخم الجانب العقلي مع إضعاف المرجعية النصية لا يمكن له ان يحافظ على الطيف المرجعي كاملا لأن المرجعية لا تستقيم إلا باجتماع جميع محاورها داخل بنية متوازنة.

إذ يقدم الطيف المرجعي تفسيرا جديدا للاختلاف الإسلامي، إذ يكون الاختلاف نتيجة طبيعية للإسقاطات الرياضية داخل المجال المرجعي الواحد، لهذا فإن العلوم الإسلامية كلها تتحرك داخل مجال واحد غير أن كل علم يمثل إسقاطا مختلفا، لذلك المجال كما تمثل الإسقاطات الرياضية المختلفة صورا متعددة لجسم واحد دون أن تغير حقيقة الجسم نفسه، لذا فإن علم العقيدة يمثل إسقاطا مرجعيا خاصا، اما علم الفقه يمثل إسقاطا آخر، فيما إن علم الحديث يمثل إسقاطا ثالثا، ليكُن علم المقاصد يمثل إسقاطا رابعا، مع ذلك فإن جميع هذه الإسقاطات تعود إلى البنية المرجعية نفسها، لذلك فإن استقلال العلوم يعني اختلاف الوظائف داخل الوحدة البنيوية.

لذا فإن البناء الطيفي يكشف أن المرجعية الإسلامية تمتلك خاصية المحافظة البنيوية، لأن جميع المؤثرات اللاحقة، وهذا يُمكن التعبير عنهُ رياضيًا، الآتي:

$$\Gamma \rightarrow \Phi \rightarrow \Xi \rightarrow \Sigma \rightarrow \Delta$$

تعمل على إعادة تنظيم المتجهات الفكرية، لذلك فإن الطيف يبقى ثابتا بينما تتحرك داخله صور الفهم والاستنباط والبرهان والتأويل، لهذا فإن بقاء المرجعية يتحقق بجعل الاجتهاد يتحرك داخل الطيف، لا سيما إن البناء المرجعي يمتلك خاصية الاقتصاد البنيوي، لأن عددا محدودا من القيم الذاتية يكون قادرا على تفسير عدد غير محدود من الظواهر الفكرية والحضارية، فهذه الخاصية تمثل أحد أهم قوانين النمذجة الرياضية، إذ إن النموذج الأكمل هو الذي ينتج أكبر عدد من النتائج انطلاقا من أقل عدد من الأكسيومات، لهذا فإن المرجعية الإسلامية تحقق أعلى درجات الكفاءة المعرفية لأنها تبني شبكة، أي انطلاقا من أصول مرجعية محدودة وثابتة.

إذ يجعل من الممكن تفسير صعود الحضارات الإسلامية أو ضعفها من خلال تغير توزيع الطاقة المرجعية داخل المجتمع، لأن الحضارة تنهار عندما يختل توزيع القيم الذاتية داخل البنية الاجتماعية، إذ تفقد المرجعية قدرتها على توجيه بقية الأنظمة، لهذا فإن الإصلاح الحضاري يبدأ بإعادة بناء الطيف المرجعي حتى تستعيد القيم الذاتية مواقعها الطبيعية داخل النسق.

لذا يمكن قياس مقدار سلامة أي نسق بالعلاقة الرياضية، الآتي:

$$\mathrm{S}(\mathcal{M}) = \| \operatorname{Spec}(\mathcal{M}) - \operatorname{Spec}(\Omega^{\dagger}) \|$$

حيث تمثل $\operatorname{Spec}(\Omega^{\dagger})$ الطيف المرجعي الأعلى، إذ تمثل $\mathrm{S}(\mathcal{M})$ مقدار الانحراف البنيوي للنسق عن الصورة المرجعية الكاملة، أي كلما اقتربت هذه القيمة من الصفر ازداد النسق محافظة على بنيته الإسلامية الأصيلة، حيث ازداد انتظامه الداخلي وارتفعت قدرته على إعادة إنتاج نفسه دون أن يفقد وحدته أو هويته.

واخيرًا، لذا فإن التحليل الطيفي يقدم قانونا لتفسير حركة الفكر الإسلامي كله، لأن جميع المدارس والاجتهادات والعلوم والمؤسسات تتحقق عندما يكون التنوع كله قابلا للرد إلى قانون مرجعي واحد تنتظم داخله جميع القيم الذاتية وجميع المتجهات وجميع العلاقات، حيث يكون الطيف المرجعي الصورة الرياضية العليا للوحدة الإسلامية والانتظام المعرفي والبناء الحضاري في آن واحد.

أولا: القيم الذاتية للمرجعيات الاسلامية

تمثل القيم الذاتية للمرجعيات أعلى مستويات الثبات البنيوي داخل النموذج الرياضي الإسلامي، لأنها تعبر عن الخصائص الداخلية التي تجعل المرجعية محافظة على هويتها، أي مهما تغيرت صور التفسير والاجتهاد ومهما تعددت البيئات التاريخية التي تتحرك فيها، لذا فإن القيمة الذاتية تنتمي إلى مستوى البنية الذي يسبق جميع التطبيقات ويمنحها إمكان الوجود والانتظام.

لذا فإن المرجعية الإسلامية تستمدها من القيم الذاتية التي تحفظ توازن تلك العناصر، لأن النصوص والأحكام والمقاصد والعلوم، إذ تتحول إلى نسق عندما تنتظم جميعها تحت مجموعة

من الثوابت البنيوية التي تمنعها من التناقض، فقد تجعل اختلاف وظائفها جزءا من وحدة أعلى، لهذا فإن القيم الذاتية تمثل القانون الداخلي الذي يجعل المرجعية قادرة على البقاء مرجعية عبر جميع عمليات التحول.

إذ يُمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتي:

$$\Omega\, e_i = \lambda_i\, e_i$$

حيث تمثل (Ω) المرجعية الإسلامية، إذ تمثل (e_i) البنية الذاتية المرجعية، بينما تمثل (λ_i) القيمة الذاتية التي تكشف مقدار الثبات البنيوي لذلك المحور داخل المرجعية، فهي تعني أن كل محور مرجعي يمتلك خاصية داخلية ثابتة تجعله يحتفظ بوظيفته مهما تغيرت الظروف الخارجية، لذلك فإن القيمة الذاتية تمثل مقدار المحافظة على الهوية المرجعية أثناء استمرار الحركة.

لذا فإن القيمة الذاتية تمثل الحقيقة التي تمثل الأصل الذي تنبثق منه جميع البراهين، لهذا فإن المرجعية تكون بنيتها الداخلية تمتلك خاصية الثبات التي تجعل جميع الأدلة تعود إليها ولا تستطيع الخروج عنها، لذلك فإن البرهان يكشفها، لأن المرجعية الإسلامية تمتلك عددا من القيم الذاتية الكبرى، لا سيما إن التوحيد والعصمة التشريعية ووحدة الوحي وحجية البيان النبوي ومركزية المقاصد تمثل محاور ثابتة للبنية المرجعية، اي لو اختل أحدها لاختل النظام كله كما يختل النظام الرياضي عند فقدان أحد محاوره الأساسية.

لهذا فإن القيم الذاتية لا تتنافس فيما بينها ولا تتزاحم، لأن كل قيمة تمثل بعدا مختلفا من أبعاد الحقيقة المرجعية، بينما تعمل جميعها داخل قانون واحد، لهذا فإن قوة المرجعية من تحقق التوازن البنيوي بينها جميعا، ومن الوجهة الرياضية فإن القيم الذاتية تمتلك خاصية الثبات تحت تأثير جميع المؤثرات النسقية.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ رياضيًا، الآتي:

$$\Gamma \to \Phi \to \Xi \to \Sigma \to \Delta$$

لأن هذه المؤثرات تعمل على إعادة تنظيم المتجهات الفكرية، لهذا فإن الاجتهاد الصحيح يعيد توزيع التطبيقات دون أن يمس القيم الذاتية التي تشكل هوية المرجعية، فإن كل اجتهاد يخرج عن قيمة ذاتية، إذ يمثل انتقالا إلى مجال مرجعي آخر، لأن حدود النسق ترسمها القيم الذاتية التي تحفظ بنيته الداخلية.

كما أن القيم الذاتية تمثل المعيار الأعلى لقياس صحة البناء الفكري للحركات الإسلامية، لأن الحركة تقاس بمقدار محافظتها على القيم الذاتية للمرجعية، لذلك فإن كلما ازداد تطابق البنية الفكرية مع تلك القيم ازداد النسق اقترابا من الانتظام المرجعي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٨٣)

$$C(\mathcal{M}) = \sum_i |\lambda_i(\Omega) - \lambda_i(\mathcal{M})|$$

حيث تمثل $C(\mathcal{M})$ مقدار الانحراف البنيوي للحركة الفكرية عن المرجعية، أي كلما اقتربت هذه القيمة من الصفر ازداد النسق محافظة على القيم الذاتية المؤسسة، لذا فإن القيم الذاتية تمثل البنية التي تمنح العلوم الإسلامية وحدتها الداخلية، لأن علوم العقيدة والتفسير والحديث والفقه والأصول والمقاصد، إذ تتصل عن طريق اشتراكها في القيم الذاتية نفسها، لهذا فإن اختلاف موضوعات العلوم لا يؤدي إلى اختلاف المرجعية، لأن جميعها تنتمي إلى البنية الذاتية الواحدة.

كما أن القيم الذاتية تمثل قانون الاقتصاد المعرفي داخل النموذج الإسلامي، لأن عددا محدودا من الثوابت تكون قادرا على تفسير عدد غير محدود من القضايا والوقائع والاجتهادات، لهذا فإن المرجعية تعيد جميع الحوادث إلى القيم الذاتية التي تشكل بنيتها العميقة، خاصة القيم الذاتية تمثل مصدر الاستمرارية التاريخية، لأن الحضارة الإسلامية تبقى ببقاء القيم الذاتية التي تعيد إنتاج تلك الصور كلما تبدلت الأزمنة، لذلك فإن تغير الأشكال الثابت الحقيقي القيمة الذاتية التي تولد الصورة.

فإن الإصلاح الحضاري لا يبدأ بإعادة بناء المؤسسات قبل إعادة اكتشاف القيم الذاتية، لأن المؤسسة لا تستطيع أن تنتج انتظاما أعلى من الانتظام الكامن في مرجعيتها، لهذا فإن كل إصلاح ينفصل عن القيم الذاتية ينتهي إلى إعادة إنتاج الاضطراب بصورة جديدة مهما بلغت دقته التنظيمية، لأن القيم الذاتية تمثل الصورة الخالصة للهوية الإسلامية، لأنها تبقى الواقع كله خاضعا لها، لهذا فإن الهوية تمثل البنية الذاتية الثابتة التي تحكم جميع صور الوجود الإسلامي.

لهذا فإن القيم الذاتية للمرجعيات تمثل الأساس الأكسيومي الذي يقوم عليه النموذج الرياضي الإسلامي كله، لأنها تشكل القانون الداخلي للمرجعية وتمثل المصدر الذي تنبثق منه المتجهات الذاتية وتنتظم بوساطته جميع عمليات التوليد والاستنباط والبرهان والتأويل، البناء الطيفي حتى يكون النسق الإسلامي بناء رياضيا متماسكا يحافظ على وحدته البنيوية، أي مهما اتسعت دوائر الاجتهاد ومهما تعددت صور الحركة الفكرية والحضارية.

لذا فإن القيم الذاتية تمثل البنية التي تمنح المرجعية إمكانية الاستمرار باعتبار مرجعية، لأن كل نسق معرفي إذا فقد قيمه الذاتية فقد هويته وإن بقي محتفظا بجميع مفرداته الظاهرة، لذلك فإن بقاء النصوص يتحقق البقاء الحقيقي عندما تبقى القيم الذاتية قادرة على المحافظة على العلاقات الداخلية التي تربط جميع المكونات في وحدة بنيوية واحدة، لهذا فإن القيمة الذاتية تمثل القانون الذي يجعل العناصر جميعها قادرة على الاجتماع داخل نسق واحد.

لذا فإن المرجعية الإسلامية تبدأ بالقيم الذاتية التي تمنح النص معناه وتمنح الحكم وظيفته وتمنح المقصد غايته، لذلك فإن كل قراءة تنفصل عن هذه القيم تنتج بنية ظاهرية، بينما تبقى البنية العميقة غائبة عن الإدراك، لأن القيمة الذاتية تمثل المستوى الذي تتحد فيه الحقيقة مع القانون ويتحد فيه البناء مع الغاية ويتحد فيه الفكر مع المرجعية، فقد تمثل نقطة الاستقرار البنيوي التي لا تتغير تحت تأثير جميع المؤثرات التحويلية، لهذا فإنها تمثل الثابت الرياضي الذي تقاس بالنسبة إليه جميع حالات الحركة داخل النسق، لذلك فإن كل تحول فكري يكشف صورة جديدة من صور ظهورها داخل البناء الإسلامي.

إذ يُعبر عن هذا الثبات بالعلاقة الرياضية، الآتي:

$$\Lambda(\Omega) = \Lambda(\Theta(\Omega))$$

حيث تمثل (Θ) أي مؤثر من مؤثرات التحول، بينما تبقى منظومة القيم الذاتية (Λ) محافظة على صورتها البنيوية، اي مهما تغيرت آليات التطبيق، إذ تقرر هذه العلاقة أن التحول يقع في كيفية تمثلها داخل الأنساق الفكرية، لذلك فإن التغير يكون في التمثيل، بينما يبقى الأصل محافظا على بنيته الكلية.

لذا فإن القيم الذاتية يمكن النظر إليها باعتبارها مبادئ مستقلة، لأن استقلالها يؤدي إلى تفكيك النسق، بينما حقيقتها أنها تشكل شبكة علية مغلقة تصبح فيها كل قيمة شرطا ضروريا لاستقرار بقية القيم، لهذا فإن التوحيد يستقيم دون العدل والعدل او دون الحكمة والحكمة او دون المقصد، بينما المقصد لا يستقيم دون البيان المرجعي، لذلك فإن كل قيمة تحفظ غيرها في الوقت الذي تحفظ فيه ذاتها.

إذ يُمكن تصوير هذه البنية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Lambda = \{\Lambda_1 \leftrightarrow \Lambda_2 \leftrightarrow \Lambda_3 \leftrightarrow \dots \leftrightarrow \Lambda_n\}$$

تبين هذه الصيغة أن الترابط الداخلي، إذ يمثل ماهية وجودها داخل النسق، لذا فإن القيمة الذاتية تمثل الحد الفاصل بين المعرفة المرجعية والمعرفة الوصفية، لأن المعرفة الوصفية تستطيع أن تصف الوقائع، أما المعرفة المرجعية فإنها تستطيع تفسير سبب انتظام الوقائع داخل قانون واحد، لهذا فإن القيم الذاتية تضيف قانونا يجعل المعلومات كلها قابلة للاتحاد داخل بناء معرفي متماسك.

لذا، فإن العلوم الإسلامية جميعها تتحد لأنها تستند إلى القيم الذاتية التي تجعل النص مصدرا منتظما للمعرفة، لذلك فإن التفسير والحديث والعقيدة والفقه وأصول الفقه والمقاصد تمثل مستويات مختلفة، إذ تمثل ظهور القيمة الذاتية الواحدة داخل مجالات معرفية متعددة.

إذ يعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتي:

نموذج (٨٤)

$$\mathcal{K} = \bigcup_i \mathcal{K}_i \qquad \forall \mathcal{K}_i \subseteq \Lambda(\Omega)$$

أي أن جميع الحقول المعرفية الإسلامية تنتمي إلى مجال القيم الذاتية نفسه، اي مهما اختلفت موضوعاتها، حيثُ تمثل البنية التي تجعل المرجعية قادرة على إعادة إنتاج ذاتها، لأن المرجعية التي تعتمد على الوقائع الخارجية في إثبات مشروعيتها، إذ تبقى خاضعة لتغير تلك الوقائع، أما المرجعية التي تمتلك قيما ذاتية مستقرة فإنها تصبح قادرة على تفسير الواقع وإعادة بنائه في الوقت نفسه، لذلك فإن قوة المرجعية تقاس بقدرتها على إعادة تشكيل الواقع وفق قوانينها الداخلية.

لهذا يمكن التعبير عن خاصية إعادة الإنتاج بالعلاقة الرياضية، الآتي:

$$\Omega_{t+1} = F(\Lambda\, \Omega_t)$$

حيث تمثل (F) المؤثر الذي يعيد إنتاج النسق، اي انطلاقا من القيم الذاتية نفسها دون الحاجة إلى إنشاء مرجعية جديدة، إذ تكشف هذه العلاقة أن استمرار النسق يتحقق بإعادة توليد البنية المرجعية من داخلها، خاصة إن القيم الذاتية تمثل الطاقة الكامنة التي تحفظ للأمة وحدتها عبر العصور، لأن الحضارات بثبات قوانينها الداخلية، لذلك فإن تغير البنى السياسية والاجتماعية والثقافية، إذا بقيت القيم الذاتية محافظة على مواقعها داخل البناء الحضاري، أما إذا ضعفت تلك القيم فإن الحضارة تبدأ بفقدان قدرتها على إعادة تنظيم نفسها مهما بلغت قوتها المادية، لهذا فإن التاريخ الإسلامي يفسر على أنه سلسلة من درجات الاقتراب والابتعاد عن القيم الذاتية التي تحفظ النسق.

إذ يُمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$H(t) = \alpha\ \Lambda + \varepsilon(t)$$

حيث تمثل $H(t)$ الحالة الحضارية، إذ تمثل (α) مقدار حضور القيم الذاتية، بينما تمثل $\varepsilon(t)$ مقدار التشويش التاريخي، أي كلما ارتفع تأثير (α) ارتفع انتظام الحضارة، بمعنى كلما سيطر $\varepsilon(t)$ ارتفع اضطرابها، تؤدي وظيفة المرجع المطلق الذي يجعل جميع القياسات ممكنة، لأن أي مجال رياضي لا يمكن أن يقاس من غير وجود ثوابت تحكم بنيته، كذلك النسق الإسلامي لا يمكن أن تقاس صحة اجتهاداته ولا سلامة تحولاته من غير وجود قيم ذاتية تبقى خارج جميع عمليات التغير، لهذا فإن القياس الإسلامي مقارنة كل اجتهاد بالقيم الذاتية التي تشكل بنية المرجعية.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{M}(\mathcal{M}) = \|\Pi_{\Lambda}(\mathcal{M}) - \Lambda\|$$

حيث تمثل $(\Pi\Lambda)$ إسقاط النسق على مجال القيم الذاتية، إذ يعبر المعيار عن مقدار انحرافه عنها.

واخيرًا، فإن القيم الذاتية تمثل المستوى الذي تتحد عنده الحقيقة والمعرفة والوجود، لأن الحقيقة تصبح قانونا والمعرفة تكون تمثيلا، لذلك القانون والوجود الحضاري يصبح تجليا له، لهذا فإن القيم الذاتية تمثل النقطة التي يبدأ منها كل تحليل، لأن جميع المستويات الأدنى لا يمكن تفسيرها إلا بالرجوع إليها وجميع التحولات لا يمكن فهمها إلا بقياسها عليها، لذلك فإنها تمثل البنية الأكسيومية العليا التي ينتظم حولها النموذج الرياضي الإسلامي كله، إذ يظل محتفظا بوحدته الداخلية مهما تعددت مسارات الفكر والاجتهاد ومهما اتسعت دوائر الحركة الحضارية.

ثانيا: المتجهات الذاتية للحركات الإسلامية

تمثل المتجهات الذاتية للحركات الإسلامية الامتدادات الدينامية للقيم الذاتية داخل المجال المرجعي إذ إن القيمة الذاتية تكشف القانون الثابت الذي يحكم المرجعية، بينما يكشف المتجه الذاتي الصورة التي يتحرك بها ذلك القانون داخل البناء الفكري، لهذا فإن القيمة الذاتية تعبر عن

الثبات، أما المتجه الذاتي فيعبر عن الحركة المنظمة، لذلك يصبح النسق الإسلامي قائما على ازدواج بنيوي يتحد فيه الثبات مع الحركة دون أن يؤدي أحدهما إلى إلغاء الآخر، لأن المرجعية تتحقق عندما تتحول القيم الثابتة إلى اتجاهات معرفية قادرة على إعادة إنتاج نفسها في جميع مستويات الفكر والاجتهاد والحضارة.

فإن الحركة الإسلامية تعرف باعتبارها متجها مرجعيا داخل مجال معرفي تتحرك فيه جميع عناصرها، أي وفق اتجاه واحد تنتظم حوله عمليات الفهم والاستنباط والتأويل والبناء الحضاري، لهذا فإن اختلاف الحركات يكون اختلافا في مقدار الإسقاط على محاور المرجعية، أي في درجة الكثافة التي يمنحها كل نسق لمحور من المحاور دون غيره.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Omega\, e_i = \lambda_i\, e_i$$

حيث تمثل (e_i) المتجه الذاتي للحركة الإسلامية، بينما تمثل(λ_i) القيمة الذاتية التي تمنح هذا المتجه ثباته المرجعي، بينما يبين ذلك أن الحركة تستمد اتجاهها من القيمة المرجعية التي تحكمها، لذلك فإن بقاء المتجه مرتبط ببقاء القيمة الذاتية التي ولدته، لأن المتجه الذاتي يمثل البنية التي يبقى اتجاهها محفوظا مهما تعرضت الحركة لمؤثرات التحول، لأن جميع التحولات قد تغير مقدار الحركة لكنها لا تغير اتجاهها ما دام ارتباطها بالقيمة الذاتية قائما، لهذا فإن المتجه الذاتي يمثل صورة الاستمرار المرجعي داخل التاريخ، بينما تمثل القيمة الذاتية صورة الاستمرار المرجعي خارج التاريخ.

فإن كل حركة إسلامية تمتلك متجها ذاتيا خاصا، حيثُ يعبر عن طريقتها في إعادة تنظيم المرجعية داخل الواقع، غير أن هذا المتجه يكتسب مشروعيته من محافظته على الانتماء إلى المجال المرجعي الأعلى، لذلك فإن تعدد المتجهات لا يؤدي إلى تعدد المرجعيات لأن جميع المتجهات تظل خاضعة للقانون المرجعي نفسه.

إذ يُمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$e_1 , e_2 , \dots e_n \in \mathrm{Span}(\Omega)$$

تمثل الصيغة الرياضية أعلاه، أي أن جميع المتجهات الذاتية تنتمي إلى الامتداد المرجعي نفسه، بالرغم انها قد اختلفت اتجاهاتها الجزئية داخل المجال الإسلامي، لأن المتجه الذاتي يمثل الاتجاه الذي لا يفقد هويته تحت تأثير المؤثرات الداخلية، لهذا فإن جميع عمليات الاستنباط والبرهان والتأويل تعمل على إعادة تنظيم المتجه القائم، حيث يصبح أكثر قدرة على التعبير عن القيمة الذاتية التي ينتمي إليها، لذلك فإن الحركة الإسلامية الصحيحة الحركة التي تعيد صياغة وسائلها مع بقاء اتجاهها المرجعي ثابتا.

إذ يُعبر عن هذه الخاصية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Theta(e_i) = \alpha\, e_i$$

حيث يمثل (Θ) مؤثر التحول، إذ يمثل (α) مقدار التغير في الشدة، بينما يبقى اتجاه المتجه محفوظا، فإن المتجهات الذاتية تمثل المسارات التي تنتقل بوساطتها القيم الذاتية من مستوى (التجريد) إلى مستوى (الإدراك)، لذلك فإن العقل الإسلامي يدركها من خلال المتجهات التي تظهر بها داخل العلوم والاجتهادات والبنى الحضارية، لهذا فإن اختلاف المدارس الفكرية يمثل اختلافا في زاوية الإسقاط على القيمة الذاتية الواحدة.

إذ يُمكن تصوير ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$e_i = \mathrm{Proj}_{\Lambda_i}(\mathcal{M})$$

أي أن المتجه الذاتي يمثل إسقاط النسق الفكري على إحدى القيم الذاتية المرجعية، لذا ينبغي أن تدرس بحسب متجهاتها الذاتية، لأن الاسم قد يبقى بينما يتغير الاتجاه وقد يتغير الاسم ويبقى الاتجاه، لهذا فإن الهوية المرجعية للحركة تحددها متجهاتها الذاتية.

لا سيما إنَّ المتجهات الذاتية تمتلك خاصية التكامل، لأن كل متجه يعبر عن بعد من أبعاد المرجعية ولا يستطيع أي متجه منفرد أن يمثل المرجعية كلها، لذلك فإن قوة النسق تتحقق بتوازن جميع المتجهات داخل البنية المرجعية.

إذ يُعبر عن هذا التكامل بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٨٥)

$$e_{\text{total}} = \sum_i \beta_i e_i$$

حيث تمثل (β_i) أوزان الاتزان المرجعي التي تجعل جميع المتجهات تعمل داخل بنية واحدة دون تضاد، خاصة إن المتجهات الذاتية تمثل اتجاهات الحركة التاريخية للأمة، لأن الحضارة الإسلامية تتحرك وفق متجهات مرجعية تحفظ اتصالها بالقيم الذاتية، لهذا فإن كل إصلاح حضاري حقيقي يبدأ بتصحيح المتجه قبل تصحيح الوسائل، لأن الوسائل تتبع الاتجاه ولا تصنعه.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٨٦)

$$\frac{d\mathcal{H}}{dt} = V_{\text{ref}}$$

حيث يمثل (Vref) المتجه المرجعي الذي يحدد اتجاه الحركة الحضارية داخل الزمن، لأن لمتجهات الذاتية تمثل الصيغة التي تتجسد فيها المرجعية داخل الفكر الإسلامي، لأنها تجعل القانون المجرد قابلا للحركة، إذ تجعل الثبات قابلا للامتداد وتجعل القيم الذاتية قادرة على إعادة إنتاج نفسها في جميع المستويات الفكرية والحضارية، لهذا فإنها تمثل الجسر البنيوي الذي يصل بين الثابت المرجعي وبين الواقع المتغير، حيث يكون النسق الإسلامي حركة منتظمة داخل مجال ثابت، تكون جميع الحركات الإسلامية صورا مختلفة لتحرك المتجهات الذاتية داخل الامتداد المرجعي الواحد، اي دون أن تنفصل عن الأصل الذي منحها قانون وجودها واتجاه استمرارها.

المتجهات الذاتية للحركات الإسلامية تمثل الصورة الوجودية التي تتجسد فيها المرجعية داخل حركة الإنسان والتاريخ، لأن المرجعية إذا بقيت في مرتبة التجريد لم تنتج حضارة، إذا تحولت إلى حركة من غير قانون فقدت هويتها، أما المتجه الذاتي فإنه يمثل الموضع الذي تتحد فيه المرجعية مع الحركة، حيث يكون الفكر امتدادا للوحي ويكون العمل امتدادا للفكر، يكون التاريخ امتدادا للمرجعية، لهذا فإن المتجه الذاتي يكشف قانون الحركة الذي يجعل الجماعة جزءا من النسق الإسلامي الكلي.

لذا فإن كل حركة إسلامية تعرف بالبنية الاتجاهية التي تنتظم داخلها، لأن الحركة قد تتغير في وسائلها وأدواتها ومجالاتها بينما يبقى اتجاهها المرجعي ثابتا، فقد تبقى محتفظة باسمها وهي في الحقيقة قد فقدت اتجاهها المرجعي، لذلك فإن معيار بقاء الحركة باستمرار متجهها الداخلي الذي يحفظ اتصالها بالأصول المؤسسة.

إذ يُمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$e_M = \Omega(\Lambda)$$

حيث يمثل (e_M) المتجه الذاتي للحركة الإسلامية، إذ يعبر (Ω) عن المجال المرجعي، بينما تمثل (Λ) القيم الذاتية التي يتولد منها الاتجاه المرجعي، إذ تكشف هذه العلاقة أن المتجه ينشأ من انتظام القيم الذاتية داخل المجال المرجعي.

خاصة إن الفكر الإسلامي يتحرك داخل المرجعية الواحدة عبر متجهات متعددة تتفاوت في درجات صفائها وقوة اتصالها بالأصل، لهذا فإن اختلاف الحركات يعني تعدد صور تمثل المرجعية داخل الواقع، لأن الأصل يبقى واحدا بينما تختلف أنماط ظهوره باختلاف البيئات والأزمنة ومستويات الاجتهاد.

لهذا فإن المتجه الذاتي يمثل البنية التي تحفظ وحدة المرجعية داخل التعدد، إذ يجعل جميع صور الحركة المختلفة تعود إلى قانون واحد مهما تباينت أدواتها، لذلك فإن الوحدة تتحقق بجعل التنوع خاضعا لمحور مرجعي جامع.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$e_1 \cup e_2 \cup e_3 \subseteq \Omega$$

أي أن جميع المتجهات المختلفة تبقى منتمية إلى المجال المرجعي نفسه، اي مهما اختلفت اتجاهاتها الجزئية.

فإن المتجه الذاتي يمثل انتقال المرجعية من مرتبة الإدراك إلى مرتبة البناء، لأن العقل يعيد تنظيمها في صورة اتجاه معرفي يضبط جميع عمليات الفهم والاستنباط، لهذا فإن كل عملية اجتهادية تنطلق من متجه مرجعي سابق يحدد زاوية النظر وحدود الاستدلال وإمكانات التأويل، لذلك فإن اختلاف الاجتهادات هو اختلاف في زوايا الحركة داخل المجال المرجعي.

المتجه الذاتي يمثل بنية تفسيرية كاملة لأن كل تفسير للنص وكل بناء فقهي وكل تصور عقدي، لذلك فإن الحركات الإسلامية تبدأ بتحليل المتجه الذي ولد تلك النتائج، لأن اختلاف النتائج ليس إلا انعكاسا لاختلاف البنية الاتجاهية التي سبقتها.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$I_M = f(e_M)$$

حيث يمثل (I_M) البناء الفكري للحركة، إذ يبين أن جميع الأفكار ليست إلا دوال ناتجة عن المتجه المرجعي، يمثل انتظام الغاية قبل انتظام الوسيلة، لأن الوسائل تتغير باستمرار بينما تبقى الغاية ثابتة، لهذا فإن الحركة الإسلامية تحفظ بحفظ الاتجاه الذي يجعل جميع الوسائل متجهة نحو المقصد نفسه، لذلك فإن المقاصد تمثل المجال الذي يمنح المتجه بعده الغائي ويمنع تحوله إلى مجرد حركة ميكانيكية منفصلة عن غايتها.

لا سيما إن المتجهات الذاتية تمثل خطوط انتقال الأمة عبر الزمن، لأن التاريخ الإسلامي يتحرك وفق اتجاهات مرجعية تتولد من الوحي، اي يعاد تشكيلها بواسطة الاجتهاد ثم تتجسد في العمران والمعرفة والمؤسسات، لذلك فإن الحضارة الإسلامية انتظام متجهات مرجعية حافظت على اتصالها بالأصل على الرغم من تغير الأزمنة والوقائع.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٨٧)

$$\mathcal{H}(t) = \mathcal{H}_0 + \int e_{\mathcal{H}}\, dt$$

حيث تمثل H(t) البنية الحضارية في الزمن، إذ تمثل (eM) المتجه المرجعي الذي يوجه مسار تطورها بصورة مستمرة، لذا يمثل وحدة العلم والعمل، لأن المعرفة التي لهذا فإن المتجه الذاتي هو البنية التي تجعل الإدراك يتحول إلى فعل، إذ تجعل الفعل يعود ليؤكد صدق الإدراك، إذ ينشأ بينهما نظام دائري يحافظ على استمرارية النسق من غير أن ينفصل أي جزء منه عن المرجعية المؤسسة.

كما أن المتجهات الذاتية تعمل في صورة منظومة متكاملة تتبادل التأثير والتصحيح، لأن كل متجه يكشف بعدا من أبعاد المرجعية ويحتاج إلى بقية المتجهات حتى يكتمل البناء الكلي، لهذا فإن قوة النسق الإسلامي تتحقق عندما تنتظم جميع المتجهات داخل مجال مرجعي واحد، حيثُ يحفظ توازنها ويمنع تحول أحدها إلى مركز مستقل عن المرجعية.

واخيرًا، فإن المتجهات الذاتية للحركات الإسلامية تمثل في التحليل الفلسفي الرياضي الصورة الدينامية للمرجعية الإسلامية، لأنها تجعل الثابت متحركا من غير أن يفقد ثباته وتجعل الحركة منضبطة من غير أن تفقد فاعليتها، إذ تجعل الاجتهاد ممتدا من غير أن ينفصل عن أصله، لذلكَ يكون كل متجه ذاتي صورة من صور استمرار المرجعية في الفكر واستمرار الفكر في الحضارة واستمرار الحضارة في التاريخ، اي ضمن قانون مرجعي واحد يحفظ وحدة النسق الإسلامي عبر جميع عمليات التحول وإعادة التكوين.

ثالثا: مجالات التقاطع والتباعد بين المرجعيات

مثلت مجالات التقاطع والتباعد بين المرجعيات الإسلامية البناء الرياضي الداخلي، فهو الذي تتحرك فيها تلك الآراء داخل المجال المرجعي الإسلامي، لأن كل مرجعية توجد باعتبارها نسقا

كاملا يمتلك قوانينه الذاتية ومحاوره الداخلية وآليات إنتاجه المعرفي، لهذا فإن الاختلاف بين المرجعيات يبدأ من البنية الرياضية التي تنتج تلك النتائج، لذلك فإن تحليل المرجعيات يكون تحليلا لبنية المجالات التي تتحرك فيها.

لذا فإن المرجعية الإسلامية الجامعة تمثل المجال الكلي الذي يحتضن جميع الإمكانات المشروعة للفكر الإسلامي، بينما تمثل المرجعيات الجزئية مجالات فرعية تتحرك داخله بدرجات متفاوتة من القرب والبعد، لهذا فإن الاختلاف بين الفرق الإسلامية يفسر من خلال اختلاف مواقعها داخل المجال المرجعي نفسه، لأن كل فرقة تعيد تشكيل الإحداثيات المرجعية التي تتحرك من خلالها.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٨٨)

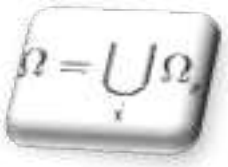

حيث تمثل (Ω) المجالات المرجعي الإسلامي الكلي، إذ تمثل (Ω_i) المجالات المرجعية الجزئية، فهي التي تتولد عنها الاتجاهات الفكرية المختلفة، إذ تقرر هذه العلاقة أن جميع المرجعيات تتحدد قيمتها بحسب مقدار محافظتها على الاتصال بالبنية المرجعية الكلية.

لذا فإن الاختلاف ليس حالة سلبية في ذاته، لأن الاختلاف يمثل ضرورة بنيوية لوجود الفكر، إذ إن الفكر الذي لا يمتلك إمكان التعدد يتحول إلى بنية مغلقة عاجزة عن تفسير الواقع، كما أن الفكر الذي يفقد وحدته المرجعية يتحول إلى مجالات منفصلة لا يجمعها قانون واحد، لهذا فإن النسق الإسلامي يقوم على ضبطه داخل حدود المرجعية المؤسسة، حيث يبقى الاختلاف حركة داخل النسق.

لهذا فإن التقاطع يمثل الحالة التي تشترك فيها المرجعيات في الأكسيومات العليا، بينما يمثل التباعد الحالة التي تختلف فيها في آليات الاستنباط أو مستويات الفهم أو ترتيب الأولويات أو بناء العلاقات بين النصوص.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Omega_1 \cap \Omega_2 = \mathrm{A}$$

حيث تمثل (A) مجموعة الأكسيومات المرجعية المشتركة فيما بينها، بينما يمكن التعبير عن التباعد بالعلاقة الرياضية، من خلال الآتي:

$$\Omega_1 \setminus \Omega_2 = \mathrm{D}_1$$

$$\Omega_2 \setminus \Omega_1 = \mathrm{D}_2$$

حيث يمثل (D_1) و (D_2) مناطق الخصوصية المرجعية لكل نسق، لذا فإن الفرق الإسلامية تعيد تنظيم النصوص وفق متجهات مرجعية مختلفة، لهذا فإن المدرسة التي تجعل العقيدة مركز النظام ستعيد تفسير الفقه والسياسة والأخلاق انطلاقا من البناء العقدي، بينما المدرسة التي تجعل الفقه مركز النظام ستعيد قراءة العقيدة والتاريخ والسياسة من داخل البناء الفقهي، أما المدرسة التي تجعل المقاصد مركز الحركة فستعيد تنظيم جميع العلوم حول الغاية الكلية، لذلك فإن اختلاف المراكز المرجعية ينتج اختلافا في البنية الرياضية للنظام كله.

لذا فإن هذا الاختلاف لا يمثل اضطرابا طالما كان محافظا على الانتماء إلى المجال المرجعي الأعلى، لأن جميع المتجهات تبقى مرتبطة بالمركز المرجعي وإن اختلفت زواياها.

فقد يعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{e}_1 \neq \mathrm{e}_2 \neq \mathrm{e}_3$$

وهذا مع شرط بقاء التنظيم العلاقاتي، الأتي:

$$\mathrm{e}_1\ \mathrm{e}_2\ \mathrm{e}_3 \in \Omega$$

أي أن اختلاف الاتجاهات لا يعني الخروج من المجال المرجعي، غير أن الاختلال يبدأ عندما يتحول الاختلاف في الاتجاه إلى اختلاف في المجال نفسه، لأن الحركة عندئذ تعيد تأسيس مرجعية جديدة مستقلة، لذلك ينتقل النسق من الاختلاف المشروع إلى الانفصال البنيوي.

لهذا فإن الاختلال يعرف بأنه انتقال مركز الجاذبية من المرجعية إلى عنصر جزئي داخل النسق، حيث يتحول الجزء إلى أصل ويتحول الأصل إلى جزء وعند هذه اللحظة يبدأ البناء كله بإعادة ترتيب نفسه حول محور جديد.

إذ يُعبر عن هذا الانزياح بالعلاقة الرياضية، الآتي:

$$\mathrm{Center}(\Omega_i) \neq \Omega^{\dagger}$$

وعليه، إذا أصبح مركز الحركة غير مطابق للمركز المرجعي الأعلى، يكون في ذات المساق بداية النسق بإنتاج قوانينه الخاصة، مما يؤدي الى انقطاع العلاقة العلية بينه وبين المرجعية المؤسسة.

فإن تاريخ الفرق الإسلامية يمكن قراءته بوصفه سلسلة من عمليات إعادة توزيع للمراكز المرجعية أكثر من كونه سلسلة من النزاعات العقدية، لأن كثيرا من الانقسامات الكبرى بسبب اختلاف البنية التي أعادت ترتيب تلك النصوص، لهذا فإن بعض الفرق جعلت العقل مركز النظام وبعضها جعلت السلطة السياسية مركز النظام وبعضها جعلت التجربة الباطنية مركز النظام وبعضها جعلت الجدل الكلامي مركز النظام، بينما بقيت المرجعية (القرآنية والسنة النبوية) في بعض الأحيان خاضعة لهذه المراكز بدلا من أن تكون هي المركز الذي تخضع له جميعها.

لذا ينشأ الاختلال المرجعي لأن كل انتقال للمركز يؤدي بالضرورة إلى إعادة إنتاج جميع العلاقات الداخلية وفق القانون الجديد.

إذ يُمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Omega' = \mathrm{T}(\mathrm{C})$$

حيث تمثل (C) المركز البديل الذي أعيد بناء النسق حوله، بينما تمثل (T) عملية إعادة تشكيل المرجعية، الامر الذي يجعل الاختلال عملية بنيوية، اما من الوجهة المعرفية فإن أخطر صور الاختلال تتمثل في بقاء المرجعية لفظيا مع انتقال السلطة المعرفية إلى بنية أخرى، لأن المرجعية قد تبقى حاضرة في الخطاب، بينما تكون القوانين الحقيقية للنظام قد أصبحت مستمدة من التاريخ أو السياسة أو الفلسفة أو الجماعة أو الزعامة أو المصلحة، عندئذ يتحول النص إلى أداة تبرير بعد أن كان أصلا للتوليد.

لذا فإن هذا التحول يمكن تمثيله بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Proj}_{\Omega\dagger}(\mathcal{M}) \to 0$$

أي أن إسقاط النسق على المرجعية العليا يقترب من الصفر، بينما يزداد إسقاطه على مركز آخر، وفي المقابل فإن التقاطع الصحيح بين المرجعيات الإسلامية يتحقق عندما تبقى جميع البنى المختلفة محافظة على الأكسيومات المؤسسة التي تمنحها انتماءها الإسلامي، لذلك فإن المدارس الفقهية والأصولية والكلامية المختلفة، إذ يمكن أن تتباعد في طرائق الاستنباط لكنها تبقى متقاطعة في المجال المرجعي الأعلى، طالما لا تنقل مركز النظام إلى غير القرآن الكريم والسنة النبوية، لهذا فإن معيار الانتظام يكون مقدار بقاء المرجعية العليا مركزا لجميع العلاقات.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\|\mathrm{Center}(\mathcal{M}) - \Omega^{\dagger}\| \to 0$$

فكلما اقترب مركز النسق من المرجعية العليا ارتفع انتظامه، بمعنى كلما ابتعد عنها ازداد اختلاله، لذا فإن مجالات التقاطع تمثل مصدر وحدة الأمة، بينما تمثل مجالات التباعد مصدر ثرائها العلمي، أما مجالات الاختلال تمثل بداية التفكك الحضاري، لأن الحضارة الإسلامية تضعف عندما تتحول المرجعيات الجزئية إلى مراكز مستقلة تنازع المرجعية العليا وظيفتها التنظيمية، عندئذ يكون اختلافا بين أنساق منفصلة.

لهذا فإن التحليل الطيفي للمرجعيات يهدف إلى قياس مواضعها الرياضية داخل المجال المرجعي الإسلامي، أي تحديد مقدار التقاطع ومقدار التباعد ومقدار الاختلال البنيوي الذي أصاب كل نسق، حيث تصبح دراسة الفرق الإسلامية دراسة لمسافات مرجعية واتجاهات بنيوية، من خلال مراكز جذب معرفية أكثر من كونها دراسة لوقائع تاريخية أو مناظرات كلامية، لذا فإن المرجعية تستمد وحدتها من القانون الكلي الذي يجعل جميع هذه العناصر تنتظم داخل نسق واحد، لأن الفكر الإسلامي في جوهره يقوم على رد جميع القضايا إلى أصل جامع يمنحها معناها ويحدد غايتها ويضبط العلاقات التي تربط بعضها ببعض، لهذا فإن وحدة المرجعية هي خاصية بنيوية تجعل الكثرة تعبيرا عن الوحدة وتجعل الوحدة أصلا تنتظم داخله جميع صور الكثرة.

لأن الحقيقة في الفلسفة الإسلامية تعتبر نظاما متكاملا تتساند أجزاؤه سندا متبادلا، حيث يصبح كل أصل مفسرا للأصل الآخر، يكون كل فرع شاهدا على الأصل الذي انبثق منه، لذلك فإن المرجعية الإسلامية لا يمكن أن تنقسم في ذاتها، لأن انقسامها يعني انهيار القانون الذي يمنحها وحدتها، أما الذي ينقسم فهو طرائق الإدراك ومستويات الفهم وزوايا النظر التي يتحرك فيها العقل أثناء محاولته الكشف عن تلك الحقيقة الواحدة.

لذا فإن الاختلاف داخل الفكر الإسلامي يمثل اختلافا في كيفية الاقتراب منها، لأن الحقيقة المرجعية تبقى ثابتة، بينما تتغير المسارات التي يسلكها العقل للوصول إليها، لهذا فإن المدارس الإسلامية التي بقيت محافظة على أصول المرجعية كانت تكشف وجوها متعددة للحقيقة الواحدة، لذلك فإن التعدد في هذا المستوى يؤكد الوحدة، لأن الوحدة الحقيقية تمنحه نظامه الداخلي.

لهذا فإن الفلسفة الإسلامية تميز تمييزا دقيقا بين وحدة المرجعية ووحدة الفهم، لأن المرجعية ثابتة بطبيعتها بينما يبقى الفهم خاضعا لقدرات الإنسان وحدود الزمان والمكان والسياقات الحضارية، ومن ثم فإن تغير الفهم لا يعني تغير المرجعية كما أن تعدد الاجتهاد لا يعني تعدد الأصول، لأن الأصل يبقى هو القانون الذي يمنح جميع الاجتهادات إمكان وجودها داخل النسق الواحد، لأن وظيفة العقل إدراك العلاقات التي تنتظم بها الحقيقة، لهذا فإن العقل كلما

اقترب من المرجعية ازداد انتظاما، كلما حاول أن يستقل عنها فقد المعيار الذي يضبط حركته وتحول من أداة للكشف إلى مصدر لإنتاج مراكز مرجعية جديدة.

كما أن الفلسفة الإسلامية لا تجعل المنهج غاية في ذاته، لأن المنهج لا يكتسب قيمته إلا بقدر محافظته على اتصال المرجعية بأهدافها، لهذا فإن كل منهج يتحول إلى مركز مستقل يعيد تفسير المرجعية وفق منطقه الخاص يفقد وظيفته الأصلية، لأن المنهج في الرؤية الإسلامية هو وسيلة تتحرك داخلها وتخضع لقوانينها، لذلك فإن اضطراب المنهج يبدأ عندما يتحول من خادم للمرجعية إلى بديل عنها.

يقوم البناء الإسلامي على مبدأ أصيل يجعل الأصل مقدما على الفرع والغاية مقدمة على الوسيلة والكلي مقدما على الجزئي، لأن جميع الفروع تستمد معناها من الأصل وجميع الوسائل تستمد مشروعيتها من الغاية وجميع الجزئيات تستمد انتظامها من الكلي، لهذا فإن أي انتقال لمركز الثقل من الأصل إلى الفرع أو من الغاية إلى الوسيلة أو من الكلي إلى الجزئي، إذ يمثل انتقالا من الانتظام إلى الاختلال، لأن الجزء بطبيعته لا يستطيع أن يؤدي وظيفة الكل مهما اتسع أثره.

لهذا فإن الفلسفة الإسلامية ترى أن المرجعية هي مبدأ لتنظيم الوجود كله، لأن الإنسان والعمران والأخلاق والسياسة والاقتصاد والمعرفة تتحرك جميعها داخل قانون واحد يجعلها أجزاء متكاملة في نسق واحد، لذلك فإن أي خلل يصيب المرجعية يمتد تدريجيا إلى بقية مستويات الحياة، لأن جميعها مرتبطة بالمركز المرجعي نفسه ارتباط النظام بأصله، كما أن وحدة الأمة في التصور الإسلامي تتحقق بحفظ المركز المرجعي الذي تنتظم حوله جميع الاتجاهات، لأن الآراء قد تختلف والمناهج قد تتنوع والمدارس قد تتعدد غير أن هذه الكثرة كلها تبقى جزءا من الوحدة ما دام مركزها واحدا، لذلك فإن الأزمة الحقيقية تبدأ عندما يتعدد المركز الذي تتحرك نحوه تلك الآراء، لأن تعدد المراكز يؤدي بالضرورة إلى تعدد القوانين التي تحكم النسق وإلى انتقال الاختلاف من مستوى الفهم إلى مستوى المرجعية نفسها.

واخيرًا، لهذا فإن التحليل الفلسفي الإسلامي للمرجعيات يتجاوز ذلك إلى الكشف عن القانون الذي يحكم إمكان الاتفاق وإمكان الاختلاف معا، لأن المرجعية الواحدة تستطيع أن تنتج تنوعا

واسعا من الاجتهادات من غير أن تفقد وحدتها، بينما يؤدي فقدان المرجعية الواحدة إلى تحويل أبسط الاختلافات إلى انقسامات بنيوية تمس أصل النسق، ومن ثم فإن الحفاظ على المرجعية هو حفاظ على وحدة البناء الفكري والحضاري الذي يقوم عليه النسق الإسلامي بأسره.

رابعا: النسق الإسلامي الجامع

يمثل الطيف المرجعي للنسق الجامع أعلى مستوى من مستويات التجريد في البناء الرياضي الإسلامي، لأنه يعيد بناء جميع المرجعيات داخل مجال واحد تنتظم فيه العلاقات وفق قانون مرجعي أعلى يجعل التعدد جزءا من الوحدة ويجعل الوحدة أصلا للتعدد، لذلك فإن الطيف المرجعي يمثل القانون الذي يكشف مواضعها وحدودها ومقادير تقاربها وتباعدها داخل النظام الإسلامي الكلي.

لذا فإن النسق الجامع ينشأ عندما تصبح جميع المرجعيات الجزئية قابلة للتمثيل داخل مجال مرجعي واحد، حيث يحتفظ كل نسق بخصائصه الداخلية مع بقائه خاضعا للقانون الأكسيومي الذي يمنح جميع الأنساق معناها ووحدتها، لهذا فإن الطيف المرجعي يعمل على إعادة تفسيرها داخل نظام أعلى يجعلها صورا متعددة لانتظام واحد.

إذ يُمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$S_\Omega = \{ \Omega_1 \ \Omega_2 \ \Omega_3 \cdots \Omega_n \}$$

حيث يمثل (S_Ω) الطيف المرجعي الجامع، بينما يمثل $(\Omega_3 \ \Omega_2 \ \Omega_1)$ المرجعيات الجزئية التي تنتظم داخله، إذ يعني أنها تكون قابلة للتحليل داخل مجال واحد يخضع لمعيار مرجعي مشترك.

يمثل الطيف المرجعي انتقال الفكر الإسلامي من دراسة الجزئيات إلى إدراك البنية الكلية، لأن العقل إذا بقي أسير المرجعية الجزئية عجز عن رؤية العلاقات التي تربطها بغيرها، أما إذا ارتفع إلى مستوى الطيف المرجعي، حيثُ يكون قادرا على تفسير الاختلاف من داخل الوحدة

وتفسير الوحدة من خلال الاختلاف، لذلك فإن الطيف المرجعي يمثل الصورة الكلية التي تتكشف عندها البنية العميقة للنسق الإسلامي.

لهذا فإن النسق الجامع لا يقوم على مساواة جميع المرجعيات، لأن المساواة المطلقة تؤدي إلى إلغاء الحقيقة، كما لا يقوم على إقصاء جميع المرجعيات المخالفة، لأن الإقصاء المطلق يؤدي إلى إغلاق المجال المعرفي فضلًا عن ترتيب المرجعيات بحسب مقدار اقترابها من المركز المرجعي الأعلى، حيث يكون لكل مرجعية موضعها الطبيعي داخل البناء الكلي.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٨٩)

$$Rank(\Omega_i) = \frac{1}{\|\Omega_i - \Omega^{\dagger}\|}$$

حيث تعبر رتبة كل مرجعية عن مقدار قربها من المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$)، لذا فإن الطيف المرجعي يصنفها تصنيفا بنيويا، لأن القيمة الحقيقية لأي مرجعية تتحدد بمقدار حفاظها على انتظامها الداخلي وبمقدار اتصالها بالقانون المرجعي الذي يحكم النسق كله، لهذا فإن المرجعية تصبح قيمة رياضية قبل أن تصبح عنوانا فكريا.

كما أن الطيف المرجعي يكشف أن المرجعيات الإسلامية لا تتحرك جميعها في المستوى نفسه، لأن بعضها يمثل أصولا مؤسسة وبعضها يمثل قواعد استدلالية وبعضها يمثل تطبيقات جزئية وبعضها يمثل اجتهادات تاريخية، لهذا فإن الخلط بين هذه المستويات يؤدي إلى اضطراب البناء كله، لأن ما هو أصل لا يجوز أن يعامل معاملة الفرع وما هو اجتهاد لا يجوز أن يتحول إلى أصل مرجعي.

فقد يسمح بفصل المستويات المختلفة داخل النسق من غير أن يؤدي ذلك إلى تفكيكه، لأن كل مستوى يحتفظ بوظيفته الخاصة، بينما يبقى في الوقت نفسه مرتبطا بالمستويات الأخرى بعلاقات علية منتظمة.

إذ يُمكن التعبير عن هذا التدرج بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Omega^{\dagger} \supset \Omega_A \supset \Omega_B \supset \Omega_C$$

حيث تمثل المرجعية العليا الإطار الذي تنتظم داخله جميع المستويات المرجعية اللاحقة، إذ يكشف أن كثيرا من صور الصراع بين الفرق الإسلامية ترجع إلى اختلاف مواقعها داخل الطيف، لأن بعض الأنساق أعطت الأولوية لبنية عقدية معينة وبعضها قدم بنية فقهية وبعضها جعل المقاصد مركز الحركة وبعضها جعل المنهج الكلامي محور البناء، لهذا فإن تحليل الطيف المرجعي يسمح بإعادة هذه البنى جميعا إلى مواضعها الطبيعية داخل النسق الجامع، فقد يتضح أن كثيرا من التناقضات الظاهرة في ترتيب عناصرها.

مثلّ الطيف المرجعي أداة لإعادة بناء الوحدة الإسلامية على أساس معرفي، لأن الوحدة تتحقق عندما يعاد ترتيبها داخل مجال واحد، حيث يظهر لكل منها موضعه وحدوده ووظيفته وعلاقته بالمركز المرجعي الأعلى، عندئذ تتحول العلاقة بين المرجعيات من علاقة تنازع إلى علاقة تكامل داخل البناء الكلي، لذا فإن الطيف المرجعي يمثل الصورة التي تحفظ استمرار الأمة عبر الزمن، لأن الحضارة الإسلامية تتكون من انتظام مرجعيات متعددة داخل قانون أعلى حفظ وحدتها على الرغم من اختلاف مدارسها واجتهاداتها، لذلك فإن قوة الحضارة الإسلامية في قدرتها على تحويل التنوع إلى نظام متكامل يخضع لمركز مرجعي واحد.

ففي سياق اخر يمثل الأفق الذي تتكامل فيه جميع المباحث السابقة، لأن المجال المرجعي والبناء الفكري والمؤثرات التوليدية والقيم الذاتية والمتجهات الذاتية ومجالات التقاطع والتباعد لا تظهر صورتها الكاملة، إلا عندما يعاد تنظيمها داخل الطيف المرجعي الجامع وعند هذه المرحلة يتحول النسق الإسلامي من مجموعة أنساق متجاورة، حيث تتحول الى بنية كلية تمتلك القدرة على تفسير اختلافها الداخلي مع المحافظة على وحدتها المرجعية، حيث يكون الطيف

المرجعي الصورة الرياضية العليا للنظام الإسلامي الذي تنتظم داخله جميع المرجعيات وفق قانون واحد يحفظ الهوية، فقد يمنح الحركة معناها ويجعل الوحدة نتيجة للانتظام البنيوي.

خاصة إن النسق الجامع يمثل القانون الكلي الذي يكشف مواضع تلك المرجعيات داخل البناء الإسلامي، إذ يبين العلاقات التي تجعلها قابلة للانتظام في نسق واحد من غير أن تفقد خصائصها الذاتية، لأن الوحدة في التصور الإسلامي تنشأ من خضوع التعدد لقانون مرجعي أعلى يجعل جميع الأجزاء تعود إلى أصل واحد مهما تنوعت صورها ومستوياتها ومساراتها الفكرية، لأنهُ يدرس المرجعيات باعتبارها حالات رياضية داخل مجال معرفي واحد، حيث تكون كل مرجعية متجها يمتلك قيمة ذاتية وموقعا محددا وعلاقات منتظمة مع بقية المرجعيات، ومن ثم فإن اختلاف المرجعيات يفسر بأنهُ اختلافا في مواضع الحركة داخل المجال المرجعي الأعلى الذي يحتضنها جميعا.

إذ يُعبر عن هذا البناء بعلاقة التمثيل الرياضي، الآتية:

$$S_\Omega = \{ \Omega_1 \ \Omega_2 \ \Omega_3 \cdots \Omega_n \}$$

حيث يمثل (S_Ω) الطيف المرجعي الجامع، فيما يمثل $(\Omega_3 \ \Omega_2 \ \Omega_1)$ المرجعيات المختلفة التي تنتظم داخله، إذ يتحقق النسق الجامع لأن جميعها تكون قابلة للتحليل وفق معيار واحد يكشف مقدار اقترابها من المرجعية العليا ومقدار ابتعادها عنها، لذلك فإن الطيف المرجعي يعيد تفسيرها داخل نظام أعلى، وهذا يجعل لكل مرجعية موضعها الطبيعي ووظيفتها الخاصة وعلاقتها الدقيقة ببقية المرجعيات.

لهذا فإن الفكر الإسلامي عندما ينظر إلى المرجعيات من داخل الطيف يعتبر الاختلاف حقيقة ملازمة لطبيعة الاجتهاد، لأنهُ يكون منشغلا بقياس طبيعة ذلك الاختلاف، أي هل هو اختلاف يتحرك داخل المرجعية أو اختلاف ينقل مركز المرجعية إلى أصل آخر، لأن الفرق بين الحالتين هو الفرق بين التنوع البنيوي والانفصال البنيوي، لذا يكون الطيف المرجعي أداة لتمييز الاختلاف المشروع من الاختلال المرجعي، لأن كل مرجعية تبقى متصلة بالمركز الأعلى تدخل ضمن

الطيف الإسلامي، أما المرجعية التي تنقل مركز النظام إلى أصل آخر فإنها تبتعد تدريجيا عن البنية الجامعة حتى تكون خارج مجالها الداخلي.

إذ يُمكن الاستعانة بالعلاقة الرياضية الخاصة بالمساواة بين جميع المستويات المرجعيات، الآتية:

نموذج (٩٠)

$$Rank(\Omega_i) = \frac{1}{\|\Omega_i - \Omega^{\dagger}\|}$$

لذا تبين هذه العلاقة أن قيمة كل مرجعية تتحدد بمقدار قربها من المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$)، لذا فإن الطيف المرجعي يمثل الخريطة الكلية للعقل الإسلامي، لأن العقل يبلغ الإدراك الكلي عندما يكون قادرا على رؤية جميع المرجعيات باعتبارها أجزاء مترابطة داخل مجال واحد، لهذا فإن الانتقال من دراسة المرجعية المفردة إلى دراسة الطيف المرجعي يمثل انتقالا من التفكير الجزئي إلى التفكير النسقي، فهو الذي يكشف العلاقات العميقة بين مختلف البنى الفكرية.

يجعل من الممكن إعادة قراءة تاريخ الفكر الإسلامي قراءة بنيوية، لأن كثيرا من الصراعات التي ظهرت بين المدارس الإسلامية ناشئة عن اختلاف في ترتيب عناصر النسق أو في إعطاء الأولوية لبعض مكوناته، لذلك فإن التحليل الطيفي يعيد توزيع تلك المرجعيات داخل المجال الجامع، فقد يظهر أن كثيرا من صور التعارض التاريخي لم تكن تعارضا في الأصول بقدر ما كانت تعارضا في مواقع الحركة داخل البناء المرجعي.

مثلّ الطيف بنية دينامي قادرة على إعادة تنظيم نفسها كلما ظهرت اجتهادات جديدة، لأن كل اجتهاد جديد يعاد تحديد موضعه داخل الطيف بحسب موقعه المرجعي، لذلك يكون النظام محتفظا بانتظامه الداخلي مهما اتسعت دائرة الإنتاج الفكري.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$S_\Omega(t+1) = S_\Omega(t) \oplus \Delta\Omega$$

حيث تمثل $(\Delta\Omega)$ البنية المرجعية الجديدة التي يعاد دمجها داخل الطيف دون أن تمس القانون الأكسيومي الحاكم للمجال كله، فهو يمتلك خاصية الاقتصاد البنيوي، لأن المرجعيات المختلفة تتوزع فيما بينها الوظائف المعرفية، حيث يكشف كل نسق بعدا من أبعاد الحقيقة المرجعية مع بقاء الحقيقة الكلية متجاوزة لجميع الأنساق الجزئية، لهذا فإن قوة الطيف تقاس بدرجة التكامل الوظيفي الذي يتحقق بينها.

لذا يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٩١)

$$\sum_i F(\Omega_i) = F(S_\Omega)$$

حيث تمثل $F(\Omega_i)$ الوظيفة المعرفية لكل مرجعية، بينما تمثل $F(S_\Omega)$ الوظيفة الكلية للطيف المرجعي.

كما أن الطيف المرجعي يكشف أن المرجعيات الإسلامية تمتلك بنية هرمية دقيقة، لأن بعضها يمثل الأكسيومات المؤسسة وبعضها يمثل المبادئ المفسرة، لأن بعضها يمثل مناهج الاستنباط وبعضها يمثل التطبيقات الاجتهادية، لذلك فإن أي اضطراب في ترتيب هذه المستويات يؤدي إلى اضطراب النظام كله، لأن الفرع إذا ارتفع إلى مرتبة الأصل فقد النسق معيار انتظامه، أي إذا نزل الأصل إلى مرتبة الفرع فقد النظام مركزه المرجعي.

يحفظ الطيف المرجعي التوازن بين الثبات والحركة، لأن المرجعية العليا تبقى ثابتة بينما تتحرك المرجعيات الجزئية داخلها في صورة متجهات مختلفة تتجدد باستمرار دون أن تنفصل عن الأصل الجامع، لذلك يتحقق الاتزان بين الهوية والاجتهاد وبين الثبات والتطور وبين الوحدة والتنوع، إذ يمثل البنية التي تحفظ استمرارية الأمة عبر التاريخ، لأن الحضارة الإسلامية بُنية

على انتظام مرجعيات متعددة داخل قانون أعلى، لذلك فإن كل مرحلة حضارية كانت تعيد ترتيب المرجعيات وفق حاجات الواقع مع بقاء المرجعية العليا ثابتة، لهذا فإن الطيف المرجعي يمثل الذاكرة البنيوية للحضارة الإسلامية التي تحفظ جميع خبراتها الفكرية داخل نسق واحد قابل لإعادة الإنتاج في كل عصر.

واخيرًا، فإن الطيف المرجعي يعيد تنظيم علاقة الإنسان (بالوحي) و(العقل) و(الكون) (بالتاريخ)، لأن جميع هذه المستويات تكون أبعادا مختلفة لبنية مرجعية واحدة، لذلك فإن اكتمال النسق الجامع يتحقق عندما تكون جميعها صورا مختلفة لقانون واحد يحكم المعرفة والوجود والحركة في آن واحد، عند هذه المرتبة يتحول الطيف المرجعي إلى أعلى صورة رياضية للانتظام الإسلامي، حيث تتوحد المرجعية وتتعدد مساراتها وتتكامل وظائفها دون أن ينفصل أي جزء منها عن المركز الذي يمنحها معناها ويضمن استمرارها عبر جميع الأزمنة.

مراجع الباب الأول

- **القرآن الكريم**

- **المراجع العربية، هي:**

١. عبد القاهر بن طاهر البغدادي، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٧).

٢. أبو حامد الغزالي، **تهافت الفلاسفة** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦)

٣. ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: محمد رشاد سالم، الجزء الثالث، ط٢ (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩١).

٤. أبو نصر الفارابي، **آراء أهل المدينة الفاضلة** (بيروت: المكتبة الشرقية، ٢٠١٧).

٥. أبو محمد علي القرطبي، **الفصل في الملل والاهوا والنحل**(القاهرة: مكتبة الخانجي).

٦. ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، شرح نصر الدين الطوسي، القسم الرابع، ط٢(بيروت: مؤسسة النعمان للطباعة والنشر ، ١٩٩٣).

٧. عماد علي حمد، **البناء الرياضي للأنساق التكاملية في الفكر الإسلامي: نمذجة رياضية للعلاقة السببية بين العقيدة والحدث**(بغداد: دار الإبداع للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٦).

٨. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، **الموافقات**، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد(القاهرة: دار ابن عفان، ١٩٩٧).

- **المراجع الانجليزية، هي:**

1. Edward Bender, **An Introduction to Mathematical Modeling** (New York: Dover Publications, 2000).
2. Diederich Hinrichsen and Anthony Pritchard, **Mathematical Systems Theory** (Volume I): Modelling, State Space Analysis, Stability, and Robustness (Berlin: Springer-Verlag, 2005).
3. Ulf Grenander, **General Pattern Theory: A Mathematical Study of Regular Structures** (London: Oxford University Press, 1994).
4. Donella Meadows, **Thinking in Systems: A Primer** (White River Junction, Vermont: Chelsea Green Publishing, 2008).

الباب الثاني

الانتظام الدينامي البنيوي: تطور البناء الفكري والتكامل القيمي للحركات الإسلامية

يمثل الانتقال من البنية المرجعية الثابتة إلى المؤثرات الدينامية والبنيوية، هو بالأصل انتقالا من البناء الرياضي الأصول إلى فيزياء الحركة داخل النسق الإسلامي، لأن المرجعية في ذاتها تفسر شرط إمكان وجوده، أما تفسير تطوره يقتضي الانتقال إلى مستوى آخر تكون فيه الحركة نفسها موضوعا للتحليل الرياضي والفلسفي، ومن ثم فإن النسق الإسلامي يعود باعتباره منظومة دينامية تتفاعل فيها المؤثرات الداخلية والخارجية وفق قوانين تحفظ الهوية، لأنها تفسر التغير في آن واحد.

لهذا فإن البناء الفكري للحركات الإسلامية لمجموعة من المؤثرات المنتظمة التي تعمل داخل مجال مرجعي واحد وتنتج تحولاتها وفق علاقات يمكن نمذجتها رياضيا، حيث يصبح كل تحول نتيجة مباشرة لمؤثر سابق وكل تركيب نتيجة مباشرة لتحول سابق، أي كل تكامل نتيجة مباشرة لعملية تركيب وكل انتقال نتيجة مباشرة لعملية تكامل، ومن ثم فإن الحركة الفكرية تكون سلسلة علية مغلقة.

فهي وإنما تمثل تغيرا في حالة النسق داخل المرجعية، لأن المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$) تبقى ثابتة، بينما تتحرك الأنساق الفكرية داخلها وفق قوانين النمو والتحول والتركيب والتكامل، لهذا فإن موضوع البحث يتناول تغير مواقع الأنساق بالنسبة إليها، لذلك فإن التحليل الرياضي ينتقل من وصف المرجعية إلى وصف الحركة داخل المرجعية.

لهذا يعاد بناء النسق الرياضي في صورة مؤثرات متتابعة ترتبط فيما بينها، من خلال علاقة عليَّة واحدة يعبر عنها بالصيغة الرياضية، الآتية:

(معادلة الباب الثاني الرئيسية)

$$\mathcal{N}_{\Omega^\dagger} = \operatorname{argmin} M \subseteq U \left\| P_{\mathcal{M}}\left(\Phi_D \circ \Xi_B \circ \Sigma_V \circ \Lambda_T\right) - \Omega^\dagger \right\|_{\mathcal{H}}$$

تقرر هذه العلاقة أن النسق الإسلامي الجامع ينتج من انتظام (أربعة مؤثرات كبرى)، فهي تعمل داخل مجال هيلبرت المرجعي، حيث يقيس معيار هيلبرت $\|\cdot\|_{\mathcal{H}}$ مقدار اقتراب كل نسق من المرجعية العليا ($\Omega^\dagger$)، من اجل ان يصبح الحل الأمثل ($\mathcal{N}_{\Omega\dagger}$) هو النسق الذي يحقق أقل مقدار ممكن من الانحراف البنيوي عنها، لذلك فإن هذه المعادلة تحدد قانون الانتظام الذي تخضع له جميع الأنساق الإسلامية مهما اختلفت ظروفها أو بيئاتها

يمثل **المؤثر الأول** (Φ_D) بالتطور الدينامي للحركات الإسلامية، فهو المسؤول عن تفسير النمو المعرفي للبناء الفكري والتحول النسقي والتراكم القيمي والزمن الدينامي، لأن الحركة الإسلامية، إذ تنتقل بصورة مستمرة عبر مستويات من الإدراك يعيد كل منها تنظيم المستوى السابق من غير أن ينقضه، إذا كان مؤثر التوليد المرجعي قد أنشأ النسق، فإن (Φ_D) هو الذي يمنحه القدرة على الحركة داخل الزمن، مما يجعل البناء الفكري قابلا للنمو دون أن يفقد اتصاله بالمركز المرجعي.

أما **المؤثر الثاني** (Ξ_B) فهو مؤثر التركيب البنيوي، فهو المسؤول عن تفسير الكيفية التي تتحول بها المرجعيات الجزئية إلى بناء كلي متماسك، أي من خلال الضرب التنسوري للمرجعيات وتركيب البنى الفكرية وتشابك الأنساق وإعادة بناء النسق الإسلامي الجامع، لأن النسق الإسلامي يتكون من تفاعل بنيوي بين مرجعيات متعددة يحكمها قانون أعلى يجعلها تعمل بوصفها أجزاء لبنية واحدة، لذلك فإن (Ξ_B) يمثل المؤثر الذي يحول التعدد المرجعي إلى وحدة بنيوية دون أن يلغي الخصائص الذاتية لكل مرجعية.

ذلكَ فإن **المؤثر الثالث** (Σ_V) الذي يمثل ديناميات التكامل القيمي، لأن اكتمال البناء يتحقق عندما تكون المرجعية والعقيدة والمعرفة والحضارة مستويات متكاملة داخل نسق واحد، عند هذه المرحلة تتحول القيم من مبادئ متجاورة إلى نظام داخلي يعيد إنتاج نفسه بصورة مستمرة، بعدها يكون التكامل خاصية بنيوية، لذلك فإن (Σ_V) يمثل القوة التي تجعل البناء الفكري يتحول من مجموعة عناصر مترابطة إلى منظومة قيمية متجانسة.

أما **المؤثر الرابع** (Λ_T) فهو مؤثر الانتقال النسقي الذي يفسر حركة الأنساق بين المستويات المختلفة، حيثُ يكشف آليات الانتقال المحلي والانتقال البنيوي والانتقال الكلي ومسارات تطور الحركات الإسلامية نحو النسق الجامع، لأن الحركة الإسلامية تنتقل عبر مسارات منتظمة يخضع كل انتقال فيها لقانون يحفظ الهوية، إذ يُعيد توزيع العلاقات الداخلية حتى تبلغ البنية أعلى درجات انتظامها، لهذا فإن (Λ_T) يمثل مؤثر الحركة الشاملة داخل المجال المرجعي.

لذا فإن المؤثرات الأربعة (Φ_D) و (Ξ_B) و (Σ_V) و (Λ_T) تمثل مستويات وجودية متداخلة، لأن كل مؤثر يعمل داخل المؤثر الآخر فالتطور يولد التركيب والتركيب ينتج التكامل والتكامل يفتح إمكانات انتقال جديدة والانتقال يعيد إنتاج شروط تطور جديدة، ومن ثم فإن النسق الإسلامي تكون دائرة علية مغلقة تتولد فيها الحركة من الحركة، إذ يُعاد فيها إنتاج الانتظام بصورة مستمرة دون أن تنفصل عن المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$).

كما أن هذا البناء الرياضي يكشف أن الفكر الإسلامي يتحرك داخل مجال متعدد الأبعاد، حيث تتداخل الأزمنة المعرفية مع البنى المرجعية وتتفاعل المؤثرات الفكرية مع القيم الحضارية، لذلك فإن أي محاولة لتفسير تطور الحركات الإسلامية من خلال عامل منفرد تؤدي إلى اختزال النسق، بينما يكشف النموذج الرياضي أن كل تحول هو محصلة لتفاعل عدد كبير من المؤثرات، إذ تعمل بصورة متزامنة داخل مجال واحد تحكمه العلاقة الكلية التي تجعل (Φ_D) و (Ξ_B) و (Σ_V) و (Λ_T) تعمل بانها مؤثرات متكاملة.

لهذا فإن المؤثرات الدينامية والبنيوية تمثل انتقالا من البناء الرياضي المرجعي إلى تنظيم الحركة، أي من تحليل الثبات إلى تحليل التحول ومن وصف البنية إلى وصف قوانين إعادة إنتاجها، حيث يكون النسق الإسلامي منظومة دينامية مغلقة تمتلك القدرة على تفسير نشأة

الحركات الإسلامية وتطورها وتركيبها وتكاملها وانتقالها داخل مجالها المرجعي، إذ تبلغ أعلى درجات الاتساق في النسق الإسلامي الجامع الذي تمثله الحالة الرياضية المثلى ($\mathcal{N}_{\Omega\dagger}$).

وعليه فإن مفهوم النجاة داخل النموذج الرياضي يمثل حالة انتظام مرجعي تتحقق، أي عندما يكون البناء الفكري خاضعا بصورة كاملة للأصل المؤسس الذي يتمثل في (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، عندئذ تصبح النجاة خاصية بنيوية للنسق، لأن النسق يكتسب سلامته من مقدار اتصاله بالمركز المرجعي الأعلى، مما يجعل الفرقة الناجية داخل هذا البناء الرياضي لا تعرف بأنها فرقة بالمعنى الاصطلاحي المتداول، لأن مفهوم الفرقة يدل على التمايز داخل الكثرة بينما يدل النموذج الرياضي على العودة إلى الأصل الجامع الذي تتولد منه جميع صور الانتظام، لذلك فإن النجاة تتحقق بالخضوع الكامل للأصل المرجعي.

جميع الأنساق الإسلامية يمكن تمثيلها بوصفها متجهات داخل مجال مرجعي واحد ،بينما يمثل (القرآن الكريم) و(السنة النبوية) محور ذلك المجال، لهذا فإن اختلاف المتجهات بينما تتحرك الأنساق حوله بدرجات مختلفة من الاقتراب والابتعاد، لذلك فإن معيار النجاة يقاس بمقدار الاقتراب من الأصل.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٩٢)

$$\mathcal{S}(\mathcal{M}) = \frac{1}{\|\mathcal{M} - \Omega^{\dagger}\|_{\mathcal{H}}}$$

حيث تمثل $\mathcal{S}(\mathcal{M})$ مقدار السلامة المرجعية للنسق، بينما تمثل ($\Omega^{\dagger}$) المرجعية العليا المتمثلة في (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، أي كلما اقترب النسق من هذه المرجعية ازداد مقدار انتظامه كلما ابتعد عنها ازداد مقدار اضطرابه.

ليكُن الانتماء الحقيقي إلى القانون المرجعي الذي يحكمها جميعا، لأن الأسماء متغيرة بينما المرجعية ثابتة، لأن التنظيمات تتبدل بينما الأصل الذي تستمد منه مشروعيتها يبقى واحدا، لذلك

فإن النموذج الرياضي يبحث عن مقدار اتصال النسق بالمصدر المؤسس، لذا فإن جميع الانقسامات التي عرفها التاريخ الإسلامي لا تغير من حقيقة أن الأصل المرجعي ظل واحدا، لأن التعدد وقع في طرائق الفهم والاستنباط والاجتهاد ولم يقع في مركز المرجعية نفسه، لذلك فإن إعادة بناء النسق الإسلامي تبدأ بإعادة جميع المدارس إلى المركز المرجعي الذي خرجت منه حتى تصبح علاقتها بالأصل أقوى من علاقتها بذواتها.

تمثل النجاة النتيجة الطبيعية لسلامة النظام الداخلي، لأن كل نسق يحافظ على اتساقه مع القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، فهو يمتلك قدرة أعلى على إعادة إنتاج ذاته دون أن يقع في التناقض، لهذا فإن الخلاص يكون أثرا مباشرا لسلامة البناء المرجعي نفسه.

كما أن النموذج الرياضي يكشف أن الانحراف يبدأ عندما ينتقل مركز الحركة من المرجعية إلى البنية التنظيمية أو من الأصل إلى التأويل أو من النص إلى الهوية المذهبية، بمعنى عند هذه المرحلة تبدأ المسافة بين النسق وبين المرجعية العليا في الازدياد بصورة تدريجية، بعدها يظهر الاختلال في صورة فرقة أو اتجاه أو بناء فكري مغلق.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{E}(\mathcal{M}) = \|\Omega^{\dagger} - \mathrm{P}_{\mathcal{M}}\|_{\mathcal{H}}$$

حيث يمثل $\mathrm{E}(\mathcal{M})$ مقدار الانحراف المرجعي، أي كلما ازداد هذا المقدار ضعفت قدرة النسق على المحافظة على وحدته الداخلية، لأن جميع صور الاضطراب تبدأ باضطراب المركز المرجعي قبل أن تظهر في صورة اختلافات فكرية أو تنظيمية، ومن هذا الأساس فإن الطريق إلى النسق الجامع يمر عبر تثبيت نقطة الأصل، حيث تصبح جميع عمليات الاجتهاد والتفسير والاستنباط والتحليل خاضعة للقانون المرجعي الأعلى، عندئذ يصبح التعدد وسيلة لإغناء النسق.

واخيرًا، فإن الفرقة الناجية في هذا النموذج هي الحالة التي يبلغ عندها البناء الفكري أعلى درجات الاتساق مع (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، حيث تكون جميع المؤثرات الدينامية والبنيوية والقيمية والانتقالية، فهي خاضعة للمركز المرجعي الواحد، حينها يكون

الأصل الإسلامي هو المحور الذي تنتظم حوله جميع المتجهات الفكرية، أي من دون أن يتحول أي اجتهاد أو مدرسة أو حركة إلى مرجعية موازية أو بديلة عن الأصل المؤسس.

القسم الأول

مؤثر التطور الرياضي للحركات الإسلامية

يمثل مؤثر التطور للحركات الإسلامية أول المؤثرات الحاكمة لحركة البناء الفكري بعد اكتمال التوليد المرجعي، لأن التوليد يمنح النسق أصل وجوده بينما يمنحه التطور الدينامي قابلية الاستمرار داخل الزمن، لهذا فإن الفرق بين المؤثرين في الوظيفة إذ يعمل الأول على إنشاء البنية المرجعية، بينما يعمل الثاني على المحافظة على فاعليتها وإعادة إنتاجها في البيئات التاريخية المتغيرة، ومن ثم فإن النسق الإسلامي، إذ يدخل في حركة مستمرة تخضع لقانون دينامي يحكم مقدار نموه واتساعه وقدرته على تفسير الوقائع الجديدة، فضلًا على بقاء اتصاله بالمركز المرجعي الأعلى.

فهو يمثل تغيرا في المرجعية ولا تعديلا في القانون المؤسس، لأن المرجعية تمتلك ثباتها الأكسيومي الذي يمثل تغيرا في حالة النسق نفسه، حيث ينتقل من مستوى معرفي إلى مستوى أعلى من خلال إعادة تنظيم العلاقات الداخلية بين مكوناته، لهذا فإن الحركة الإسلامية تنمو بإعادة ترتيب المعرفة داخل نظام أكثر إحكاما واتساقا حتى تكون قدرتها على تفسير الواقع أكبر مع بقاء أصولها ثابتة، لهذا فإن التطور يقاس بمقدار التحسن البنيوي الذي يصيب النظام الداخلي للفكر، لأن النسق قد يتوسع اجتماعيا وهو في الوقت نفسه يتراجع مرجعيا وقد يبقى محدودا في انتشاره مع امتلاكه أعلى درجات الانتظام الداخلي، ومن ثم فإن معيار التطور يكون معيارا بنيويا لا معيارا كميا.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٩٣)

$$\Phi_{\mathcal{M}}^{D} = \exp\left(\int_{t_0}^{t} \left[V_{\mathcal{M}}(\tau) + G_{\mathcal{M}}(\tau) + Q_{\mathcal{M}}(\tau)\right] d\tau\right)$$

حيث يمثل ($\Phi_{\mathcal{M}^D}$) مؤثر التطور الدينامي، فيما يمثل ($V_{\mathcal{M}}$) معدل النمو المعرفي، بينما يمثل ($G_{\mathcal{M}}$) معدل التحول النسقي، ليكُن ($Q_{\mathcal{M}}$) معدل التراكم القيمي، بينما تعبر الدالة الأسية عن الطبيعة التراكمية للنمو، حيث تكون كل مرحلة امتدادا رياضيا لما قبلها.

لذا فإن الزمن داخل هذا المؤثر يمثل زمنا بنيويا، لأن الذي يتغير مقدار انتظام النسق أثناء مروره بالتاريخ، لهذا قد تتساوى حركتان في المدة الزمنية وتختلفان جذريا في مقدار تطورهما، لأن الزمن الرياضي يقاس بمقدار التحول الداخلي.

لهذا فإن الزمن الدينامي يعرف بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٩٤)

$$T^{D} = \int_{t_0}^{t} V_{\mathcal{M}}(\tau)\, d\tau$$

لأن (T^D) يمثل مقدار الحركة المعرفية التي قطعها النسق داخل مجاله المرجعي، لذلك قد يكون الزمن التاريخي طويلا، بينما يبقى الزمن الدينامي ضعيفا إذا توقف النسق عن إعادة تنظيم بنيته الفكرية، خاصة إن النمو المعرفي يتحقق عندما تتحول المعرفة إلى شبكة أكثر ترابطا، لأن المعرفة إذا بقيت متفرقة لن تنتج نسقا، أما إذا أصبحت العلاقات الداخلية بينها أكثر إحكاما فإنها تتحول إلى بنية معرفية قادرة على إعادة إنتاج نفسها، لهذا فإن قيمة المعرفة تقاس بدرجة انتظامها ، وعليه فإن التحول النسقي يعني انتقال النسق من حالة أقل انتظاما إلى حالة أعلى انتظاما مع بقاء هويته المرجعية، لهذا فإن كل تحول صحيح يمثل عملية تقليل مستمرة لمقدار الاضطراب الداخلي حتى يبلغ النظام أعلى درجات الاتساق.

إذ يُمكن ان تُكتب بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٩٥)

$$G_{\mathcal{M}} = \frac{dE_{\mathcal{M}}}{dt}$$

حيث يمثل ($E_{\mathcal{M}}$) مقدار الانحراف البنيوي، أي كلما تناقص هذا المقدار ازداد تحول النسق نحو الانتظام، أما التراكم القيمي يمثل اندماجا تدريجيا للقيم داخل البناء الفكري حتى تصبح القيم جزءا من آلية التفكير نفسها، لذلك فإن القيمة تتحول إلى قانون داخلي يحكم إنتاج المعرفة والاستنباط والاجتهاد.

لهذا يمكن التعبير عن التراكم القيمي بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٩٦)

$$Q_{\mathcal{M}}(t) = \int_{t_0}^{t} C_{\mathcal{M}}(\tau)\, d\tau$$

حيث يمثل ($C_{\mathcal{M}}$) معدل تراكم القيم المرجعية داخل النسق الفكري، اما من الوجهة الرياضية العليا فإن مؤشر التطور الدينامي يمثل شبه زمرة تحويلية، لأن كل تطبيق جديد للمؤشر يبني فوقه ويعيد تنظيمه.

وهذا يحدث من خلال تحقق الشرط الرياضي، لآتي:

نموذج (٩٧)

$$\Phi^D(t_2) \circ \Phi^D(t_1) = \Phi^D(t_1 + t_2)$$

فهذا يعني أن الحركة الفكرية الإسلامية هي سلسلة تراكمات منتظمة، إذ يحافظ كل تحول فيها على نتائج التحولات السابقة، كما أن مؤثر التطور الدينامي يمتلك خاصية الاستقرار المرجعي، لأن جميع عمليات النمو تبقى مقيدة بالمرجعية العليا فلا يسمح المؤثر بإنتاج حركة تنفصل عن (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لذلك فإن النمو الحقيقي يقاس بمقدار محافظتها على اتصالها بالمركز المرجعي أثناء استمرارها في التطور.

لهذا فإن كل زيادة في السرعة المعرفية إذا صاحبها ضعف في الاتصال المرجعي، يجعلها تتحول إلى صورة من صور الاضطراب، لأن الحركة التي تفقد مركزها المرجعي تكون حركة عشوائية مهما بلغت قدرتها على التوسع الفكري، فهو يمثل القانون الذي يمنح الحركات الإسلامية القدرة على الاستمرار عبر تغير البيئات والأزمنة، لأن الحضارة الإسلامية تستمر باستمرار قدرتها على إعادة إنتاج البناء الفكري داخل ظروف جديدة دون أن يتغير أصلها المرجعي، لهذا فإن التطور الدينامي يمثل الجسر الذي يصل بين ثبات المرجعية وتجدد الواقع، أي بين أصالة النص وحركة التاريخ وبين الهوية الإسلامية واستمرارها الحضاري داخل النسق الإسلامي الجامع.

أولا: النمو المعرفي للبناء الفكري الاسلامي

يمثل النمو المعرفي للبناء الفكري أول مظاهر التطور الدينامي داخل النسق الإسلامي، لأنه يعبر عن الكيفية التي ينتقل بها العقل الإسلامي، اي من خلال امتلاك المعرفة إلى امتلاك القدرة على إعادة تنظيمها داخل منظومة مرجعية أكثر إحكاما واتساقا، لذلك فإن النمو يقاس بمقدار التحسن الذي يصيب البنية الداخلية للعلاقات المعرفية، تكون أكثر قدرة على تفسير النص والواقع والإنسان والحضارة ضمن قانون مرجعي واحد.

المعرفة الإسلامية لا تنمو بطريقة تراكمية بسيطة، لأن التراكم وحده يؤدي إلى تضخم المعلومات مع بقاء البناء الداخلي مضطربا، لهذا فإن النمو الحقيقي يبدأ عندما تتحول المعرفة من مجموعة عناصر متجاورة إلى شبكة مترابطة، تكون فيها كل قضية مفسرة للقضية الأخرى، فقد يكون كل أصل مولدا لفروعه ويصبح كل فرع شاهدا على أصله، لذلك تتحول المعرفة من حالة الجمع إلى حالة النظام.

لهذا فإن البناء الفكري الإسلامي يزداد قوة كلما ازدادت درجة الترابط بين عناصره الداخلية، لأن الاتساق البنيوي يمثل (الشرط الأول) لأي نمو معرفي صحيح، بينما تمثل كثرة المعلومات (شرطا ثانوي) لا يضمن سلامة النسق ما لم يكن خاضعا لقانون مرجعي جامع.

إذ يُعبر عن هذا التحول بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٩٨)

$$V_{\mathcal{M}} = \frac{dK_{\mathcal{M}}}{dt}$$

حيث يمثل ($V_{\mathcal{M}}$) معدل النمو المعرفي للبناء الفكري، فيما يمثل ($K_{\mathcal{M}}$) البنية المعرفية للنسق، بينما يعبر الاشتقاق بالنسبة للزمن عن مقدار الزيادة المنظمة في الترابط الداخلي للمعرفة، لذا فإن النمو المعرفي يمثل انتقالا من المعرفة المفككة إلى المعرفة المنتظمة، لأن الإنسان قد يمتلك قدرا كبيرا من المعلومات ومع ذلك يعجز عن بناء نسق فكري متماسك، بينما يمتلك آخر عددا أقل من المعلومات، لكن يستطيع أن يعيد تنظيمها داخل بنية واحدة تفسر جميع عناصرها، لذلك فإن معيار النمو يصبح معيارا بنيويا لا معيارا كميا.

لهذا فإن المعرفة الإسلامية تتحرك في مجال متعدد المستويات، حيث تتفاعل العقيدة والفقه والأصول والمقاصد والتفسير والحديث والفكر الحضاري داخل شبكة واحدة، كلما ازداد مقدار

التكامل بين هذه المستويات ازداد مقدار النمو المعرفي، لأن المعرفة فقد أصبحت أجزاء لبنية واحدة.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$K_{\mathcal{M}} = A_{\mathcal{M}} \oplus F_{\mathcal{M}} \oplus U_{\mathcal{M}} \oplus M_{\mathcal{M}} \oplus H_{\mathcal{M}}$$

حيث يمثل كل رمز، الآتي:

- $(A_{\mathcal{M}})$: البناء العقدي.
- $(F_{\mathcal{M}})$: البناء الفقهي.
- $(U_{\mathcal{M}})$: البناء الأصولي.
- $(M_{\mathcal{M}})$: البناء المقاصدي.
- $(H_{\mathcal{M}})$: البناء الحضاري.
- $(\oplus)$: يعبر عن التكامل البنيوي.

لذاهنا فإن النمو المعرفي يعني أن العلاقات بينها تصبح أكثر إحكاما، حيث يتحول كل مستوى إلى مفسر للمستويات الأخرى، يكون النسق كله أكثر قدرة على المحافظة على اتساقه الداخلي.

كما أن النمو المعرفي يمتلك خاصية الاستمرارية، لأن المعرفة الصحيحة تعيد تنظيم نفسها بصورة مستمرة كلما ظهرت وقائع جديدة، لهذا فإن النمو لا يعرف نقطة نهاية لأن الواقع يتجدد والاجتهاد يتجدد، بينما تبقى المرجعية ثابتة، لذلك فإن الحركة المعرفية تمثل إعادة إنتاج مستمرة للبناء المرجعي داخل ظروف متغيرة.

إذ يُكتب ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$K_{\mathcal{M}}(t + \Delta t) = K_{\mathcal{M}}(t) + \Delta K_{\mathcal{M}}$$

إذ تمثل $(\Delta K_{\mathcal{M}})$ مقدار التحسن البنيوي الذي أضيف إلى المعرفة خلال مرحلة زمنية معينة، لأن النمو المعرفي يمثل عملية تقليل مستمرة لمقدار الفوضى الفكرية، خاصة إن النسق كلما

ازداد انتظاما قلت درجة التناقض بين عناصره، لهذا فإن النمو الحقيقي يقترن دائما بانخفاض الاضطراب الداخلي.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٩٩)

$$\frac{dE_{\mathcal{M}}}{dt} < 0$$

حيث يمثل ($E_{\mathcal{M}}$) مقدار الاختلال البنيوي داخل النسق، أي كلما كان معدل تغيره سالبا دل ذلك على ازدياد انتظام البناء الفكري، لأن النمو المعرفي يخضع لمجموعة من المؤثرات المرجعية التي تحفظ اتجاه الحركة، لذلك فإن (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) يمثلان المجال الذي يحدد اتجاه النمو ويمنع انحرافه، لأن المعرفة إذا انفصلت عن أصلها المرجعي فقدت معيار انتظامها وتحولت إلى إنتاج ذهني مستقل.

لهذا فإن كل زيادة معرفية لا تؤدي إلى زيادة في مقدار الاتصال بالمرجعية، لأن النمو الإسلامي يقاس بمقدار تعميق العلاقة بين المعرفة والأصل المرجعي ، خاصة إنَّ البناء الفكري للحركات الإسلامية يتطور عندما يكون العقل أكثر قدرة على إدراك العلاقات الكلية التي تربط النص بالمقاصد والعقيدة بالشريعة والفرد بالأمة والحاضر بالأصل المرجعي، لذا يتحول النمو المعرفي إلى قانون داخلي يعيد إنتاج النسق بصورة مستمرة دون أن يفقد هويته أو انتظامه.

لذا فإن النمو المعرفي يمثل الطاقة التي تحفظ قدرة الأمة على التجدد، لأن الحضارة الإسلامية تستمر باستمرار قدرتها على إعادة تنظيم المعرفة وفق المرجعية الثابتة داخل الوقائع المتغيرة، لذلك فإن النمو المعرفي يكون (الحلقة الأولى) في سلسلة التطور الدينامي التي تنتقل بعدها الحركة الإسلامية إلى التحول النسقي، بعدها يتحول إلى التراكم القيمي حتى تبلغ أعلى درجات التكامل داخل النسق الإسلامي الجامع.

إن المعرفة في التصور الإسلامي تمثل القوة المنظمة التي تعيد تشكيل الإنسان ثم المجتمع ثم الحضارة وفق قانون مرجعي واحد، لهذا فإن المعرفة هي البنية التكوينية التي تجعل الحضارة ممكنة، لأن الحضارة تنشأ من المعرفة التي التحكم بعناصر المعرفة مضطربة فاقدة لمركزها المرجعي، إذ إن اضطراب المعرفة يؤدي بالضرورة إلى اضطراب العمران مهما بلغت قوة الوسائل.

وعليه فإن الحضارة الإسلامية هي نتيجة مباشرة لانتظام المعرفة داخل منظومة مرجعية تجعل جميع مجالات النشاط الإنساني خاضعة لقانون واحد، لذلك فإن العقيدة والفقه والأخلاق والسياسة والاقتصاد والعلم والعمران، فهي تمثل إسقاطات مختلفة لبنية معرفية واحدة، أي كلما ازداد مقدار الاتساق الداخلي لتلك البنية ازداد مقدار القدرة الحضارية على إعادة إنتاج نفسها عبر الأزمنة المختلفة.

لهذا فإن المعرفة الإسلامية تؤدي وظيفة مزدوجة، فهي من جهة تبني الإنسان لأنها تعيد تشكيل منظومة الإدراك والقيم ، اما من جهة أخرى تبني الحضارة لأنها تنظم العلاقات بين الإنسان والكون والمجتمع والتاريخ، ومن ثم فإن الحضارة هيَ الصورة الخارجية للنظام المعرفي الكامن، إذا صلح النظام المعرفي استقام البناء الحضاري، فإذا اضطرب النظام المعرفي ظهر الاضطراب في جميع مستويات العمران.

إذ يُعبر عن هذا القانون بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathfrak{C} = f(K\Omega)$$

حيث تمثل ($\mathfrak{C}$) الحضارة الإسلامية وتمثل ($K\Omega$) البنية المعرفية المرتبطة بالمرجعية العليا، إذ تدل الدالة (f) على أن الحضارة تمثل الصورة الظاهرة لتحول المعرفة إلى واقع تاريخي، خاصة إنَّ المعرفة تجعل الجميع يتحركون داخل قانون مرجعي واحد، لذلك فإن وحدة الحضارة تعني توحيد القانون الذي يحكم التنوع، لهذا يمكن أن تتعدد المدارس والاجتهادات والاختصاصات وتبقى الحضارة واحدة، لأن الذي يتعدد هو صور الحركة، بينما يبقى مركز الحركة واحدا.

فقد ينتقل مفهوم النجاة من كونه قضية جدلية مرتبطة بالأسماء والانتماءات إلى كونه حالة بنيوية تتحقق، أي عندما يكون البناء الفكري خاضعا بصورة كاملة (للقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لأن النجاة تنشأ من بقاء النسق داخل المجال المرجعي الذي يولده الوحي، لذلك فإن الفرقة الناجية باعتبارها مفهوما فكريا عاما يُشير إلى حالة الاتباع المرجعي الكامل.

لهذا فإن معيار النجاة يكون معيارا بنيويا، لأن النسق الذي يحافظ على انتظامه المرجعي يبقى متصلا بالأصل مهما اختلفت صور اجتهاده، بينما النسق الذي ينقل مركزه من الوحي إلى أي أصل آخر يبدأ تدريجيا بفقدان انتظامه الداخلي.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٠٠)

$$\mathcal{S} = \frac{1}{\|K_{\mathcal{M}} - K_{\Omega\dagger}\|_{\mathcal{H}}}$$

حيث تمثل ($\mathcal{S}$) درجة السلامة المرجعية، بينما تمثل ($K_{\mathcal{M}}$) البنية المعرفية للنسق، فيما يمثل($K_{\Omega\dagger}$) البنية المعرفية المؤسسة على (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، أي كلما اقتربت البنية المعرفية من أصلها المرجعي ارتفع درجة الانتظام، وايضًا كلما ابتعدت عنه ازداد مقدار الاختلال.

لذا فإن وحدة الفرقة الناجية لا تتحقق بإزالة الاختلاف الاجتهادي، لأن الاختلاف سنة معرفية لازمة لحركة العقل بقدر ما تتحقق عندما يبقى الاختلاف محكوما بقانون معرفي واحد، لهذا فإن المعرفة هي التي تضبط حدود الاختلاف وتحفظه داخل النسق ولا تسمح له بالتحول إلى انقسام في المرجعية، كما المعرفة تؤدي وظيفة التوازن بين الثبات والحركة، لأن الوحي يمنح النسق ثباته بينما يمنح العقل قدرته على الحركة والاجتهاد، ومن ثم فإن الحضارة الإسلامية، لذلك فإن المعرفة تكون الجسر الذي يصل بين النص والواقع وبين الأصل والتاريخ وبين الثبات والتطور.

لأن البناء الحضاري يمكن النظر إليه باعتباره مجالًا متجها، إذ تكون المعرفة هي المتجه المولد له، لأن جميع البنى الحضارية هيَ امتدادات لذلك المتجه فكلما ارتفع مقدار انتظام المتجه المعرفي ارتفع مقدار انتظام المجال الحضاري كله.

إذ يكتب ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{H}_{\mathbb{C}} = \mathrm{Span}(\mathrm{K}_{\Omega\dagger})$$

حيث يمثل ($\mathcal{H}_{\mathbb{C}}$) المجال الحضاري الإسلامي، بينما يمثل $\mathrm{Span}(\mathrm{K}_{\Omega\dagger})$ الامتداد الذي تتولد منه جميع صور البناء الحضاري انطلاقا من المعرفة المؤسسة على الوحي، لهذا فإن الحضارة الإسلامية تبنى بالعقول، لأن المؤسسة هي صورة مادية لفكرة سابقة والفكرة تمثل صورة معرفية لمرجعية أسبق، بسياق اخر إذا استقام الأصل المعرفي استقامت الفكرة، اما إذا استقامت الفكرة استقامت المؤسسة، وعليه فإن استقامت المؤسسة تعني استقام العمران كله.

واخيرًا، المعرفة تكون القوة التي تحفظ وحدة الأمة الإسلامية، لأنها تجمعهم على قانون معرفي واحد يجعل اختلافهم اختلاف تنوع، إذ يكون اجتهادهم حركة داخل النسق، مما يؤدي الى حضارة نتيجة طبيعية لاتحاد المرجعية مع العقل في منظومة واحدة، فهي تنتظم فيها العقيدة والشريعة والقيم والعلم والعمران داخل بناء معرفي متكامل، فهو الذي يمثل أعلى صور الاتباع (للقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) دون أن يتقيد باسم فرقة أو إطار تنظيمي أو هوية مذهبية ضيقة، لأن الأصل الجامع يظل أكبر من جميع الصور الجزئية التي تتحرك داخله.

ثانيا: التحول النسقي للحركات الإسلامية

يمثل التحول النسقي إعادة تنظيم للعلاقات الداخلية التي تحكم البناء الفكري، حيث ينتقل النسق من صورة أقل اتساقا إلى صورة أعلى انتظاما مع بقاء المرجعية المؤسسة ثابتة، لهذا فإن التحول لا يقع في داخل (القرآن الكريم) او (السنة النبوية الصحيحة)، إذ يقع في البنية المعرفية التي تستنبط منهما، إذ تعيد بناء العلاقات بين عناصرها وفق مقتضيات الواقع المتغير.

لذا فإن النسق الإسلامي يتغير عندما يعيد اكتشاف الإمكانات الكامنة داخل تلك المرجعية، لهذا فإن كل تحول صحيح يمثل اقترابا جديدا منه، لأن التحول إعادة توزيع للبنية الفكرية حول المرجعية نفسها، تكون أكثر قدرة على تفسير الوقائع وأكثر إحكاما في إنتاج المعرفة وأكثر انسجاما في تحقيق المقاصد.

لهذا فإن التحول النسقي يخضع لمنطق الاستمرار البنيوي، لأن النسق يحتفظ بأصوله الأكسيومية ويعيد في الوقت نفسه تنظيم مكوناته الداخلية، حيث تنتقل العلاقات من صورة بسيطة إلى صورة أكثر تركيبا، أي من نظام محدود الكفاءة إلى نظام أعلى قدرة على التكامل.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية النسقية ، تتمثل في الآتي:

نموذج (١٠١)

$$G_{\mathcal{M}} = \frac{d\mathcal{M}}{dt}$$

حيث يمثل $(G_{\mathcal{M}})$ معدل التحول النسقي، بينما يمثل $(\mathcal{M})$ البنية الفكرية للحركة الإسلامية، إذ يشير الاشتقاق إلى أن التحول يقاس بمقدار تغير العلاقات الداخلية، لذا فإن التحول يعني إعادة ترتيب الأولويات داخل النسق، لأن كثيرا من الأزمات الفكرية تنشأ من اضطراب ترتيبها، لذلك فإن التحول النسقي يمثل عملية إعادة توازن مستمرة تجعل كل عنصر يعود إلى موضعه الطبيعي داخل البنية الكلية، تكون الأصل أصلا والفرع فرعا والوسيلة وسيلة والغاية غاية، مما يجعل الحركات الإسلامية التي تبقى قادرة على إعادة تنظيم بنيتها الفكرية تمتلك قابلية أعلى للاستمرار، لأنها تعيد بناء النظام الداخلي الذي ينتج تلك الاستجابات، لذلك فإن التحول يبدأ من إعادة تشكيل العقل الذي يقرأ الواقع.

كما أن التحول النسقي لا يتحقق بصورة عشوائية، لأن كل انتقال يخضع لقانون يحفظ استمرارية النسق ويمنع انقطاعه، لهذا فإن كل مرحلة جديدة تحتوي المرحلة السابقة داخلها، لذلك يكون التحول عملية تراكم بنيوي.

إذ يُعبر عن هذا الاستمرار بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{M}_{t+1} = \mathcal{M}_t \oplus \Delta\mathcal{M}$$

حيث تمثل ($\Delta_{\mathcal{M}}$) مقدار التحسن البنيوي الذي أعيد دمجه داخل النسق، بينما يعبر الرمز ($\oplus$) عن الاندماج البنيوي ، فهو يجسد انتقال النسق من نقطة اتزان إلى نقطة اتزان أعلى، لأن البناء الفكري يسعى بصورة مستمرة إلى تقليل مقدار الاضطراب الداخلي، لهذا فإن كل تحول صحيح يؤدي إلى خفض قيمة الاختلال البنيوي.

فقد يكتب ذلك بالعلاقة الرياضية الخاصة بمقدار التحسين البنيوي السابقة، الممثلة في الآتي:

نموذج (١٠٢)

$$\frac{dE_{\mathcal{M}}}{dt} < 0$$

حيث يمثل ($E_{\mathcal{M}}$) مقدار الاختلال الداخلي، أي كلما أصبح معدل تغيره سالبا دل ذلك على أن النسق يقترب من حالة أكثر انتظاما، كما أن التحول النسقي يرتبط ارتباطا مباشرا بالنمو المعرفي، لأن المعرفة إذا بقيت ساكنة تجمد النسق وتفقده فاعليته، اما إذا تحركت خارج المرجعية اضطرب النسق، أما إذا تحركت داخل المرجعية فإنها تعيد تشكيل البنية الفكرية بصورة مستمرة، لذلك فإن النمو المعرفي يمثل الطاقة الداخلية للتحول، بينما يمثل التحول الصورة البنيوية لذلك النمو.

خاصة إنَّ العلاقة بين النمو والتحول هي علاقة تلازم وجودي، لأن كل نمو يولد تحولا وكل تحول يفتح إمكانات جديدة للنمو، لذلك يكون النسق الإسلامي في حالة إعادة بناء دائمة دون أن يفقد هويته المرجعية.

إذ يُعبر عن هذا الترابط بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$G_{\mathcal{M}} = \Psi(V_{\mathcal{M}})$$

حيث تمثل ($V_{\mathcal{M}}$) معدل النمو المعرفي، فيما تمثل (Ψ) المؤثر الذي يحول النمو إلى تغير بنيوي داخل النسق، لأن التحول النسقي هو الذي يمنح الحركات الإسلامية القدرة على تجاوز الأزمات، خاصة إنَّ الأزمة في حقيقتها هيَ اضطرابا في العلاقات التي تربط عناصر النسق، لهذا فإن تجاوز الأزمة يتحقق بإعادة تنظيم البناء الداخلي حتى يستعيد اتزانه، فقد يكون أكثر قدرة على استيعاب الواقع.

كما أن التحول النسقي يحفظ وحدة الفكر الإسلامي، لأنه يجعل الاختلاف يتحرك داخل القانون المرجعي نفسه، إذ تبقى جميع صور الحركة خاضعة للمركز المرجعي الواحد الذي يمنحها مشروعيتها واتجاهها، فهو يشبه منظومة دينامية مستقرة، فهي تمتلك نقطة جذب مرجعية ثابتة، لذلك فإن جميع التحولات الصحيحة تدور حولها مقتربة منها بصورة مستمرة.

إذ يُكتب ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٠٣)

$$\lim_{t\to\infty} \left\| \mathcal{M}(t) - \Omega^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}} = 0$$

إذ تقرر هذه العلاقة أن التحول النسقي يقود إلى زيادة مقدار اقتراب النسق من المرجعية العليا ($\Omega^{\dagger}$)، حيثُ تكون جميع عملياته الفكرية أكثر اتساقا مع (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، ومن ثم فإن التحول النسقي يمثل نضجا متزايدا في فهم الأصل وإعادة بنائه داخل الواقع المتجدد وفق قانون مرجعي واحد، فهو يحفظ الهوية ويضمن استمرار الحركة الفكرية والحضارية عبر جميع الأزمنة.

لذا فإن التحول النسقي يقود إلى بناء مرجعيات موازية، لأن كل نسق يجعل ذاته مركزا للمرجعية يفقد تدريجيا خاصية الاتزان البنيوي، حيثُ يبدأ بالتحرك حول مركز مصطنع، لهذا فإن سلامة البناء الفكري تتحقق عندما تزداد درجة اقترابها من (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) باعتبارهما الأصل المرجعي الجامع.

وعليه فإن مفهوم الفرقة الناجية في هذا النموذج يعالج باعتباره حالة رياضية من حالات الاتزان المرجعي، حيث يكون النسق في أعلى درجات توافقه مع الأصل الإسلامي الجامع، لذا يكون معيار النجاة هو مقدار محافظة النسق على ثبات مركزه المرجعي وعدم انتقاله إلى مرجعية بشرية بديلة.

تمثل النجاة خاصية بنيوية تتحقق لكل نسق يجعل الوحي مركز جميع مؤثراته الفكرية، لأن المرجعية في الإسلام يبقى مركزها واحدا، بينما تتعدد مسارات الاجتهاد داخله، لهذا فإن التحول النسقي الصحيح، فهو الذي يعيد الحركة باستمرار إلى مركز الوحي كلما دفعتها الظروف التاريخية نحو الأطراف.

وعليه فإن الفرق الإسلامية تختلف في مقدار اقترابها من الحقيقة بسبب مقدار محافظة بنيتها الفكرية على مركزها المرجعي، لذلك فإن النموذج الرياضي بحسب مقدار المسافة المرجعية الفاصلة بينها وبين الأصل الإسلامي الجامع.

فقد يكتب ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٠٤)

$$Rank(\mathcal{M}) = \frac{1}{\|\Omega^{\dagger} - P_{\mathcal{M}}\|}$$

حيث تمثل $\mathrm{Rank}(\mathcal{M})$ الرتبة المرجعية للنسق، فقد يحددها مقدار اقترابه من المرجعية المؤسسة، إذ يجعل الحركة الإسلامية تنتقل من الولاء للبنية التنظيمية إلى الولاء للقانون المرجعي ومن الدفاع عن الذات إلى الدفاع عن الأصل ومن الانغلاق على الهوية الجزئية إلى الانفتاح على الهوية الإسلامية الجامعة، لأن النسق كلما اقترب من المرجعية العليا تناقصت حاجته إلى تعريف نفسه بالأسماء وازدادت حاجته إلى تعريف نفسه بالأصول.

واخيرًا، فإن الفرقة الناجية في هذا البناء هي الحالة الحدية التي تبلغها البنية الفكرية، فهي عندما تكون جميع مؤثرات التطور والتركيب والتكامل والانتقال خاضعة خضوعا كاملا (للقرآن

الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) دون أن تتحول أي مدرسة أو حركة أو شخصية إلى مركز مرجعي مستقل، لأن الأصل المرجعي يظل دائما أكبر من جميع الصور الفكرية التي تتحرك داخله وأبقى منها وأكثر ثباتا.

ثالثا: التراكم القيمي للمرجعيات الفكرية

يمثل التراكم القيمي للمرجعيات أحد أهم القوانين البنيوية التي تحكم تطور البناء الفكري للحركات الإسلامية، لأن أي نسق فكري لا يستطيع أن يحافظ على وحدته بمجرد امتلاكه مرجعية معرفية، إذا لم يمتلك في الوقت نفسه نظاما قيميا قادرا على تنظيم حركة تلك المعرفة وضبط اتجاهها وإعادة إنتاجها داخل مختلف البيئات التاريخية، لهذا فإن المرجعية الإسلامية تؤسس منظومة القيم، فهي التي تمنح تلك المعرفة معناها ووظيفتها وحدودها ومجال حركتها، لذلك فإن العلاقة بين المعرفة والقيمة علاقة تكوين وجودي، لأن المعرفة تنتج القيمة والقيمة تعيد تنظيم المعرفة في دورة مستمرة من التكامل البنيوي.

لذا فإن القيمة في النسق الإسلامي تمثل قانونا داخليا يحكم حركة النسق بأكمله، لهذا فإن العقيدة تنتج قيمة التوحيد، كما أن الشريعة تنتج قيمة العدل، فيما تنتج السنة النبوية قيمة الاتباع، خاصة إن المقاصد تنتج قيمة المصلحة والأخلاق تنتج قيمة الإحسان، لذلك يكون كل مرجعية منتجة لمجموعة من القيم التي تعمل داخل نظام كلي يحكم جميع العمليات الفكرية والاجتهادية والحضارية، ليكُن ارتفاع التراكم القيمي تؤدي إلى اضطرابه إذا لم تكن تلك القيم خاضعة لترتيب مرجعي واحد، ولذلك فإن التراكم الحقيقي يقع على مستوى العلاقات الجامعة، لأن كل قيمة جديدة تعيد تنظيم العلاقات بين جميع القيم السابقة، لذا تجعلها أكثر اتساقا وأكثر قدرة على إنتاج نسق موحد.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٠٥)

$$Q(t) = \int_0^t C(\tau)\, d\tau$$

حيث يمثل $Q(t)$ مقدار التراكم القيمي داخل النسق، بينما يمثل $C(\tau)$ معدل إنتاج القيمة المرجعية في كل مرحلة زمنية، فهي تعبر عن تراكم بنيوي يكون فيها كل قيمة جديدة جزءا من النظام الكلي الذي يتولد بصورة مستمرة، لذلك فإن النسق الإسلامي يحمل منظومة قيمية سابقة على الوقائع ثم يعيد تفسير الوقائع في ضوء تلك المنظومة، لهذا فإن القيمة المرجعية معيارا للحكم على التاريخ، لذلك بقيت المرجعية الإسلامية قادرة على تفسير الأزمنة المختلفة من غير أن تفقد ثباتها الداخلي.

لهذا فإن التراكم القيمي يمثل عملية تصاعدية، فهي تنتقل فيها القيم من مستوى (الإدراك النظري) إلى مستوى (الوعي)، ومن ثم إلى مستوى (السلوك) إلى مستوى (البناء الحضاري)، حيث تكون القيمة جزءا من البنية الحضارية للأمة لا مجرد مفهوم ذهني داخل الكتب، لذلك فإن الحضارة الإسلامية هي التجسيد التاريخي للتراكم القيمي الذي أنتجته المرجعية الإسلامية عبر الزمن.

كما أن المرجعيات الإسلامية تنتج سلمًا قيميا هرميا، فهي تمتلك فيه كل قيمة موضعا محددا داخل النظام الكلي، لأن التوحيد يمثل القيمة المركزية التي تنتظم حولها جميع القيم الأخرى، فقد تتفرع عنها قيم العبودية والعدل والرحمة والحكمة والاستخلاف والأمانة والإصلاح، تكون جميع القيم الجزئية امتدادات بنيوية للقيمة المركزية، لهذا فإن انهيار القيمة المركزية يؤدي بالضرورة إلى اضطراب النظام القيمي كله مهما بقيت القيم الجزئية حاضرة.

إذ يُعبر عن هذا البناء الهرمي بالعلاقة الرياضية، الآتي:

$$Q = \{V_1 \supset V_2 \supset V_3 \supset \dots \supset V_n\}$$

حيث تمثل (V_1) القيمة المرجعية العليا، بينما تمثل بقية القيم مستوياتها المشتقة، فقد يدل الرمز $(\supset)$ على علاقة الاحتواء البنيوي، حيث تستمد كل قيمة مشروعيتها من القيمة الأعلى منها، لأن التراكم القيمي يعمق العلاقات بين القيم القائمة، فهي تتحول إلى بنية عضوية تمتلك القدرة على تفسير جميع مجالات النشاط الإنساني، لهذا فإن السياسة والاقتصاد والاجتماع والعلم والفكر، لذا تستمد جميعها انتظامها من النظام القيمي المرجعي الواحد، وعليه فإن الفصل بين

هذه المجالات يؤدي إلى تشظي النسق، بينما يؤدي التكامل القيمي إلى إعادة توحيدها داخل قانون واحد.

إذ يُمكن تمثيل البنية القيمية باعتبارها مجالًا متجها، إذ تكون فيه كل قيمة متجها جزئيا، حيثُ يمكن تمثيلها رياضيًا بالصيغة، الآتية:

نموذج (١٠٦)

$$\vec{Q} = \sum_i \vec{V}_i$$

غير أن هذه المحصلة تمثل اتجاها موحدا، لأن جميع المتجهات القيمية تنطلق من أصل مرجعي واحد وتتجه نحو غاية واحدة، لهذا فإن اختلاف القيم ينتج تكاملا، لأن جميعها تعمل داخل محور مرجعي مشترك.

كما أن التراكم القيمي؛ يؤدي إلى زيادة استقرار النسق، لأن كل قيمة جديدة تعزز قدرة النسق على مقاومة الاختلالات الفكرية.

لهذا يمكن تمثيل الاستقرار بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Stab}(\mathcal{M}) \propto \mathrm{Q}$$

أي إن استقرار النسق $\mathrm{Stab}(\mathcal{M})$ يتناسب طرديا مع مقدار التراكم القيمي، لأن القيمة المرجعية تعمل باعتبارها قوة استعادة للاتزان الداخلي، اي كلما تعرض النسق لضغط فكري أو حضاري، لذا فإن الحركات الإسلامية التي تمتلك تراكما معرفيا من غير تراكم قيمي تبقى معرضة للاضطراب، لأن المعرفة المجردة قد تنتج القوة الفكرية لكنها لا تنتج الضبط الداخلي، بينما الحركات التي يتكامل فيها البناء المعرفي مع البناء القيمي تمتلك قدرة أعلى على المحافظة على اتزانها، لأنها تجعل القيمة مرشدا دائما لجميع عمليات التفكير والاستنباط والتنظيم والعمل.

كما أن التراكم القيمي يمثل المعيار الحقيقي لسلامة الاتباع، لأن الاتباع بمقدار تحول القيم المستنبطة منهما إلى قانون داخلي يحكم جميع المؤثرات الفكرية، لذلك فإن النسق الذي يزداد تراكمه القيمي يقترب بصورة مستمرة من حالة الاتساق المرجعي، بينما يبدأ النسق الذي تتفكك بنيته القيمية بالابتعاد تدريجيا عن مركز المرجعية حتى لو بقي محافظا على كثير من شعاراتها.

واخيرًا؛ فإن مفهوم الفرقة الناجية في هذا البناء يرتبط بدرجة اكتمال التراكم القيمي المستند إلى (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لأن النجاة هي خاصية بنيوية تتحقق عندما تصبح جميع القيم المرجعية حاضرة داخل النسق في ترتيبها الصحيح، فهي تضبط المعرفة وتوجه الاجتهاد وتنظم العمران وتعيد إنتاج الحضارة وفق القانون المرجعي الجامع، لذلك يكون التراكم القيمي هو القوة التي تحفظ وحدة الفكر الإسلامي، حيث تمنع تحوله إلى منظومات متنافرة وتجعل جميع صور التنوع والاجتهاد تدور حول أصل واحد من غير أن تتحول إلى مرجعيات مستقلة عنه.

رابعا: الزمن النسقي للحركات الاسلامية

يمثل الامتداد الكرونولوجي المرتبط بالبعد البنيوي الذي تتحرك فيه المرجعية الإسلامية أثناء إعادة إنتاج البناء الفكري داخل الواقع المتغير، لذلك فإن الزمن في النموذج الرياضي الإسلامي يقاس بمقدار التحول المنظم الذي يصيب النسق مع محافظته على ثبات مرجعيته، لهذا قد تمر قرون طويلة دون أن يتحقق أي تطور حقيقي، فقد تتحقق خلال مدة قصيرة قفزة بنيوية كبيرة لأن معيار الزمن هو مقدار الحركة المعرفية والقيمية داخل النسق.

لذا فإن الزمن الدينامي ينشأ من العلاقة بين الثابت والمتغير، لأن المرجعية الإسلامية تمثل الثابت الأكسيومي، بينما يمثل البناء الفكري المجال الذي يتحرك داخله الاجتهاد والاستنباط وإعادة التنظيم، لأ، الزمن يعمل على النسق الذي يستمد وجوده منها، لذلك فإن الحركة الإسلامية لا تتغير لأنها تعيد اكتشاف إمكانات تلك المرجعية بصورة مستمرة، لا سيما إن الحركة الفكرية الإسلامية تتبع حركة ارتقائية يعاد فيها بناء العلاقات الداخلية كلما ظهرت تحديات جديدة، لذلك فإن كل مرحلة زمنية تحتوي المرحلة السابقة، إذ تعيد تنظيمها داخل مستوى أعلى من الاتساق البنيوي.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٠٧)

$$T^D = \int_0^t V_{\mathcal{M}}(\tau)\, d\tau$$

حيث يمثل (T^D) الزمن الدينامي بينما يمثل $(V_{\mathcal{M}})$ معدل النمو المعرفي للنسق، فهو يعبر عن التكامل اي أن الزمن الحقيقي يتحدد بمقدار الحركة الداخلية للبناء الفكري.

لذا فإن الزمن الدينامي يمثل انتقال النسق من حالة معرفية إلى حالة معرفية أخرى دون أن يفقد وحدته المرجعية، لهذا فإن كل لحظة داخل النسق تحمل آثار اللحظات السابقة، كما تحمل إمكانات اللحظات اللاحقة، لذلك يكون الزمن بنية متصلة، لأن الفكر الإسلامي يُعيد بناء نفسه انطلاقا من تراكمه المرجعي.

كما أن الزمن الدينامي يمتلك خاصية الاستمرارية المرجعية، لأن جميع التحولات التي تقع داخله تبقى مقيدة بالمركز المرجعي الأعلى، مما يجعل كل مرحلة امتدادا وظيفيا للمرحلة السابقة، لذلك فإن الحركة الإسلامية تعرف مفهوم التجدد داخل المرجعية.

إذ يُكتب ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{M}(\mathrm{t} + \Delta\mathrm{t}) = \Phi^{\mathrm{D}}(\Delta\mathrm{t})\, \mathcal{M}(\mathrm{t})$$

حيث يمثل المؤثر (Φ^{D}) قانون التطور الدينامي، فهو الذي ينقل النسق من لحظة إلى أخرى مع المحافظة على انتظامه الداخلي.

اما من الوجهة الرياضية العليا؛ فإن الزمن الدينامي يمثل متغيرا بنيويا، لأن قيمة الزمن ترتبط بمقدار إعادة تنظيم العلاقات الفكرية، لهذا فإن الزمن يكون دالة في الاتساق الداخلي.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ رياضيًا، من خلال الآتي:

$$T^D \propto \Delta C$$

حيث يمثل (ΔC) مقدار الزيادة في الاتساق البنيوي، لذلك فإن كلما ازداد مقدار الاتساق ازداد الزمن الدينامي الحقيقي حتى وإن بقي الزمن التاريخي ثابتا، كما أن الأزمنة داخل النسق الإسلامي ليست متماثلة، لأن كل علم من العلوم الإسلامية يتحرك بسرعة مختلفة، لا سيما إن حركة الفقه لا تشبه حركة العقيدة، اما حركة الفكر السياسي ليست كحركة علم الحديث، غير أن جميع هذه الأزمنة الجزئية تبقى خاضعة لزمن مرجعي واحد، وهذا ما يمنعها من الانفصال عن الأصل، لهذا فإن التعدد الزمني يؤدي إلى تعدد سرعات الحركة داخل المرجعية نفسها.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$T^D = T^A \oplus T^f \oplus T^U \oplus T^M \oplus T^H$$

حيث تمثل الرموز الرياضية أعلاه، الآتي:

- (T^D): الزمن الكلي.
- (T^A): الزمن العقدي.
- (T^f): الزمن الفقهي.
- (T^U): الزمن الأصولي.
- (T^M) الزمن المقاصدي.
- (T^H): الزمن الحضاري.
- $(\oplus)$: رمز التكامل البنيوي بين الأزمنة.

ومن هنا فإن الزمن الدينامي لا يسمح بتوقف النسق، لأن التوقف يعني انقطاع الحركة المعرفية، بينما الانقطاع يؤدي إلى فقدان القدرة على تفسير الواقع، لهذا فإن النسق الإسلامي يبقى في حالة إعادة بناء مستمرة، لأنه يجدد طرائق تفعيل تلك الأصول داخل الحياة، كما يمثل المقياس الحقيقي لحيوية الحركات الإسلامية، لأن الحركة التي يتوقف فيها الاجتهاد ويتجمد فيها الاستنباط ويتعطل فيها التفاعل الحضاري، حيثُ تدخل في حالة سكون بنيوي مهما استمرت

تنظيميا، بينما الحركة التي تظل تعيد بناء معرفتها وقيمها داخل المرجعية تمتلك زمنا ديناميا متصاعدا يجعلها أكثر قدرة على البقاء والاستمرار.

فهو يفسر استمرار الحضارة الإسلامية عبر العصور، لأن الحضارة استمرت بسبب قدرتها على إعادة إنتاج نفسها في كل عصر من خلال تفعيل المرجعية داخل واقع جديد، لذلك فإن الحضارة الإسلامية تتحرك مع الزمن الدينامي، فهو الذي يجعل كل جيل يعيد اكتشاف (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) داخل شروطه الحضارية الخاصة، أي من دون أن ينفصل عن الأصل المؤسس.

وأخيراً، فإن الزمن الدينامي يمثل أحد أهم الشروط التي تحفظ مفهوم الاتباع الصحيح، لأن الاتباع هو حركة مستمرة تجعل النسق يقترب في كل مرحلة من صورته المرجعية المثلى، لذلك يكون قانونا لإعادة إنتاج الهوية الإسلامية عبر التاريخ، حيث تبقى المرجعية ثابتة بينما يبقى البناء الفكري في حالة تطور دائم الى ان يبلغ أعلى درجات الاتساق داخل النسق الإسلامي الجامع.

القسم الثاني

مؤثر التركيب للأنساق الإسلامية

يمثل مؤثر التركيب هو القانون الرياضي الذي تتحول بموجبه الأنساق الجزئية إلى نسق كلي، إذ يحتفظ فيه كل عنصر بخصائصه الذاتية مع اندماجه في بنية أعلى تمتلك قوانينها الداخلية المستقلة، لذلك فإن التركيب يعيد تنظيمه داخل وحدة مرجعية تجعل جميع العلاقات الجزئية خاضعة لقانون كلي واحد، إذ يتولد من التفاعل البنيوي المستمر بين جميع هذه المرجعيات حتى تصبح أجزاء منظومة واحدة تعمل باعتبارها بنية معرفية متكاملة، لهذا فإن قوة النسق تنبع من مقدار الترابط الرياضي الذي يحكم العلاقات بينها.

لهذا فإن البناء الإسلامي لا يعرف مبدأ الاستقلال المطلق للعلوم، لأن كل علم يفقد جزءا من معناه إذا عزل عن بقية العلوم، خاصة إن الفقه لا يستطيع أن يحقق انتظامه من غير الأصول، بينما الأصول لا تحقق كمالها من غير العقيدة، اما العقيدة لا تتحول إلى بناء حضاري من غير المقاصد، بينما المقاصد لا تعمل خارج المجال الذي يحدده (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لذلك فإن كل مرجعية تصبح شرطا لفاعلية المرجعية الأخرى.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه من خلال البناء الرياضي للعلاقة، الآتية:

نموذج (١٠٨)

$$\Xi^B = \bigotimes_i \mathcal{M}_i$$

حيث يمثل (Ξ^B) مؤثر التركيب البنيوي، بينما تمثل ($\mathcal{M}_i$) الأنساق المرجعية الجزئية، بينما يعبر الضرب التنسوري ($\otimes$) عن اندماج بنيوي يولد بنية جديدة تمتلك خصائص لا توجد في أي عنصر منفرد.

لأن الكل في النسق الإسلامي يمتلك وجودا أعلى من مجموع مكوناته، إذ إن العلاقات التي تنشأ بعد التركيب تصبح جزءا من حقيقة النسق نفسه، لذلك فإن قيمة النسق تُقاس بمقدار الوحدة الداخلية التي تنتظم بها تلك العلوم والمرجعيات، حيثُ تعيد تعريفها داخل البناء الكلي لأن الهوية ترتقي إلى مستوى أعلى من الانتظام، لهذا فإن العقيدة تبقى عقيدة والفقه يبقى فقها والمقاصد تبقى مقاصد غير أن كلا منها يصبح مؤثرا داخل شبكة علية واحدة.

كما أن مؤثر التركيب البنيوي يمنع تشظي الفكر الإسلامي، لأن التخصص إذا انفصل عن النسق تحول إلى معرفة مغلقة، بينما يعيد التركيب ربط جميع التخصصات بمحورها المرجعي، إذ يصبح كل علم شاهدا على غيره ومفسرا له ومستكملا لوظيفته.

فقد يكتب ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{M}\mathrm{u} = \Xi^{\mathrm{B}}(\mathrm{A} \otimes \mathrm{U} \otimes \mathrm{F} \otimes \mathrm{T} \otimes \mathrm{M} \otimes \mathrm{H})$$

حيث يمثل $(\mathcal{M}\mathrm{u})$ النسق الإسلامي الموحد، بينما تمثل (A) العقيدة و(U) أصول الفقه و(F) الفقه و(T) التفسير والحديث و(M) المقاصد و(H) البعد الحضاري، بينما يدل الرمز ($\otimes$) على التفاعل البنيوي الذي يولد بنية كلية جديدة.

لذا فإن التركيب البنيوي يزيد من درجة الاتساق الداخلي للنسق، لأن عدد العلاقات المنظمة بين عناصره يزداد مع كل عملية تركيب صحيحة، لذلك فإن النمو البنيوي يقاس بزيادة كثافة العلاقات.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٠٩)

$$C(\Xi^B) = \frac{|R|}{|\mathcal{M}|}$$

حيث يمثل $C(\Xi^B)$ معامل الاتساق البنيوي، بينما يمثل |R| عدد العلاقات المنتظمة بين عناصر النسق، بينما يمثل $|\mathcal{M}|$ عدد عناصره، أي كلما ازدادت العلاقات المنظمة بالنسبة إلى العناصر ارتفع مقدار الاتساق.

كما يعمل المؤثر باعتباره قوة مقاومة للتجزئة الفكرية، لأن كل محاولة لفصل جزء من النسق عن بقية أجزائه تؤدي إلى تقليل كثافة العلاقات الداخلية، ومن ثم إلى ارتفاع مقدار الاختلال البنيوي، لهذا فإن المحافظة على وحدة النسق تتحقق بإبقاء التخصص داخل البنية المرجعية الكلية.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١١٠)

$$E = \frac{1}{C(\Xi^B)}$$

حيث يمثل (E) مقدار الاختلال البنيوي، لأن كلما ارتفع الاتساق انخفض مقدار الاختلال بصورة عكسية، ومن هذا الأساس فإن مفهوم الاتباع الصحيح (للقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) يتحقق عندما تكون جميع العلوم الإسلامية مترابطة حول الأصل المرجعي، لأن الاتباع الحقيقي هو انتظام جميع المكونات داخل بنية واحدة.

لهذا فإن مفهوم النجاة يتحقق عندما يكون البناء كله منتظما حول الأصل المرجعي، خاصةً النسق الذي يعظم جانبا ويهمل بقية الجوانب يفقد توازنه البنيوي، أما النسق الذي يجعل جميع المرجعيات تعمل داخل نظام واحد فإنه يقترب من الصورة المثلى للاتباع، لأن (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) ينتجان نسقا واحدا متعدد الوظائف موحد البنية، كما أن مؤثر التركيب البنيوي يمثل الأساس الذي تقوم عليه وحدة الأمة الفكرية، لأن وحدة الأمة تتحقق عندما تصبح جميعها خاضعة للبنية المرجعية الجامعة، حيث يتحول الاختلاف إلى تنوع وظيفي داخل النسق ولا يتحول إلى انقسام في الأصل.

لذا فإن الحضارة الإسلامية هي محصلة التركيب البنيوي لجميع المرجعيات الإسلامية داخل مجال واحد، لذلك فإن كلما ازداد مقدار هذا التركيب ازدادت قدرة الحضارة على إنتاج المعرفة وإعادة تنظيم المجتمع وتحقيق الاستقرار التاريخي، لأن الحضارة هيَ الصورة الخارجية للاتساق البنيوي الداخلي للنسق الإسلامي، ولهذا فإن مؤثر التركيب البنيوي يمثل الحلقة التي تنتقل عندها الحركات الإسلامية من مرحلة النمو المعرفي إلى مرحلة بناء النسق الجامع، إذ لا بد أن تدخل جميع المرجعيات في عملية تركيب بنيوي، مما يجعلها تعمل باعتبارها نظاما واحدا تدور جميع مكوناته حول (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) باعتبارهما المركز المرجعي الأعلى الذي يمنح البناء كله وحدته واتجاهه واستمراره.

أولا: خاصية الضرب التنسوري للمرجعيات

مثلّ الضرب التنسوري القانون الرياضي الذي تتولد بموجبه بنية مرجعية جديدة، لأن المرجعية الإسلامية عندما تتفاعل مع مرجعية أخرى داخل النسق تدخل في حالة تركيب تنتج مجال أعلى من مجموع المجالان الجزئية، لهذا فإن الضرب التنسوري يفسر كيفية تحوله إلى وحدة بنيوية قادرة على إنتاج نسق فكري أكثر عمقاً واتساعاً.

ومن هذا المنطلق فإن العقيدة وأصول الفقه والمقاصد والتفسير والحديث، إذ تمثل مجالات مرجعية تتداخل تداخلاً بنيوياً ، حيث لا يستطيع أي مجال أن يحقق اكتماله خارج علاقته بالمجالات الأخرى، لذلك فإن المرجعية العقدية تمنح النسق مركزه الوجودي، بينما تمنحه أصول الفقه آلية الاستنباط وتمنحه المقاصد غايته الكلية، بينما يمنحه التفسير والحديث مادته النصية من التفاعل المستمر بين هذه المجالات يتولد النسق الإسلامي الموحد.

لهذا يمكن تمثيل العلاقة التنسورية بالصيغة الرياضية، الآتية:

$$\Omega_{\otimes} = \Omega_{A} \otimes \Omega_{U} \otimes \Omega_{M} \otimes \Omega_{T}$$

حيث تمثل الرموز بالصيغة الرياضية، أعلاه، الاتي:

- $(\Omega_{\otimes})$: المجال المرجعي المركب.

- (Ω_A): المرجعية العقدية.
- (Ω_U): المرجعية الأصولية.
- (Ω_M): المرجعية المقاصدية.
- (Ω_T):المرجعية النصية.
- $(\otimes)$: خاصية التوليد الفكري.

لذا فإن الضرب التنسوري يكشف أن الوحدة المرجعية هي وحدة تفاعل، لأن المرجعيات تدخل في علاقة تجعل كل مرجعية تكشف بعداً من أبعاد المرجعية الأخرى، لذلك فإن العقيدة تتحول إلى قوة موجهة للحركة الحضارية، كما أن المقاصد تتحول إلى قواعد تضبط عملية الاستنباط، ولذلك يكون كل مجال مرجعي مؤثراً ومتأثراً في الوقت نفسه.

حيثُ ينتج شبكة عليَّة جديدة، لأن العلاقات الناتجة بعد التركيب تصبح جزءاً من حقيقة النسق نفسه، لذلك فإن النسق المركب يمتلك قدرة تفسيرية أعلى من قدرة أي مرجعية منفردة، لأن كل مرجعية تكون قادرة على العمل من خلال الإمكانات التي تفتحها لها المرجعيات الأخرى.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الاتية:

$$\dim(\Omega_{\otimes}) > \max(\dim(\Omega_i))$$

إذ تعني، كلا من:

- $(\dim)$: ابعاد المجال المركب.
- $(\max)$: القيمة الأكبر بين التفاعلات الفكرية.

أي إن البعد المعرفي للمجال المركب أكبر من أكبر بعد ان تمتلكه أي مرجعية جزئية، لأن التفاعل التنسوري يولد إمكانات جديدة لم تكن موجودة قبل عملية التركيب، مما يجعلهُ يمثل قانوناً لمقاومة التجزئة الفكرية، لأن فصل المرجعيات عن بعضها يؤدي إلى اختزال النسق وتحويله إلى معرفة أحادية البعد، خاصةً إنَ العقيدة إذا عزلت عن المقاصد قد تتحول إلى بناء نظري جامد، اما المقاصد إذا عزلت عن النص قد تتحول إلى غايات غير منضبطة، لتكُن

أصول الفقه إذا عزلت عن العقيدة تتحول إلى آلة استدلال فارغة، لهذا فإن التركيب التنسوري يعيد جميع المرجعيات إلى مجالها الطبيعي داخل النسق الكلي.

لذا فإن الضرب التنسوري يسمح بقياس مقدار التشابك المرجعي، لأن كل مجال مرجعي يرتبط به بدرجة معينة من الاعتماد المتبادل، أي كلما ازدادت هذه الدرجة ازداد مقدار الاتساق الداخلي للنسق.

وهذا ما يُمكن التعبير عنهُ من خلال الصيغة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{E}(\Omega_{\mathrm{i}}\,\Omega_{\mathrm{j}}) = \left\|\Omega_{\mathrm{i}} \otimes \Omega_{\mathrm{j}} - \Omega_{\mathrm{i}} - \Omega_{\mathrm{j}}\right\|$$

حيث يمثل (E) مقدار التشابك البنيوي بين المرجعيتين، أي كلما كانت القيمة أكبر دل ذلك على أن النسق المركب يمتلك خصائص نوعية جديدة، إذ يمثل الأساس الرياضي لوحدة الفكر الإسلامي لأنه يجعل جميع العلوم الإسلامية أجزاء لبنية واحدة لا مجرد علوم متجاورة، لذلك فإن التفسير والحديث والعقيدة والفقه والأصول والمقاصد تعمل باعتبارها مكونات لمجال مرجعي مركب، حيثُ تدور جميع أبعاده حول (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) باعتبارهما المركز المرجعي الأعلى، فهو الذي يمنح عملية التركيب معناها واتجاهها وحدودها.

كما أن هذا التصور يفسر كيف يمكن للحركات الإسلامية أن تختلف في بعض التطبيقات مع بقائها داخل النسق المرجعي نفسه، لأن الاختلاف يقع في طريقة الإسقاط على أحد المحاور المرجعية، لذلك فإن التعدد الاجتهادي يكون تعدداً في مسارات الحركة داخل المجال التنسوري، لأن هذا المسار يمثل الآلية التي تنتقل بها المرجعية من مستوى (الفكر) إلى مستوى (العمران)، لأن الحضارة الإسلامية تبنى عندما تدخل جميع المرجعيات في حالة تركيب، اي تجعلها قادرة على إنتاج رؤية موحدة للإنسان والكون والمجتمع والتاريخ، عند هذه المرحلة يتحول المجال المرجعي المركب إلى القوة المنظمة للحركة الحضارية كلها.

واخيرًا، فإن الضرب التنسوري للمرجعيات يمثل الصورة التجريدية للعلاقة العضوية بين علوم الإسلام وقيمه ومقاصده، إذ يكشف أن وحدة النسق الإسلامي هي وحدة بنيوية تتولد من التفاعل العميق بين جميع المرجعيات، وهذا يحدث تحت سيادة (القرآن الكريم) و(السنة النبوية

الصحيحة)، حيث يصبح كل جزء محتاجاً إلى الكل، بينما يكون الكل غير قابل للاختزال إلى أي جزء منفرد.

ثانيا: تركيب البنى الفكرية

يمثل تركيب البنى الفكرية العملية البنيوية التي يعاد من خلالها تنظيم العلاقات الداخلية بين المكونات الفكرية، إذ تتحول من عناصر متجاورة إلى نسق معرفي متماسك يمتلك وحدة داخلية وقانونا حاكما لجميع أجزائه، لهذا فإن الفكر الإسلامي من مقدار انتظام تلك العناصر داخل بناء مرجعي واحد، لأن فإن البنية الفكرية تتكون من شبكة مترابطة تتفاعل فيها جميع المرجعيات بصورة تجعل كل عنصر يكتسب معناه من موقعه داخل الكل، لهذا فإن أي محاولة لعزل عنصر عن بقية العناصر تؤدي إلى فقدان جزء من دلالته/ لأن القيمة الحقيقية لأي مكون فكري في اندماجه داخل البنية الكلية.

لهذا فإن تركيب البنى الفكرية يبدأ بإعادة اكتشاف العلاقات التي تربط العناصر القائمة، لأن الفكر الإسلامي يمتلك في داخله جميع المقومات اللازمة لبناء نسقه الشامل، غير أن تلك المقومات تحتاج إلى إعادة تنظيم، إذ تتحول من معرفة موزعة إلى معرفة منتظمة ومن قضايا متفرقة إلى قانون كلي يحكمها جميعا.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Xi_{\mathcal{M}} = \mathcal{R}\{\,\mathrm{A} \otimes \mathrm{U} \otimes \mathrm{F} \otimes \mathrm{M} \otimes \mathrm{H}\,\}$$

حيث يمثل $(\Xi_{\mathcal{M}})$ البنية الفكرية المركبة، تمثل $(\mathcal{R})$ مؤثر إعادة التنظيم البنيوي، بينما تمثل (A) العقيدة و(U) أصول الفقه و(F) الفقه و(M) المقاصد و(H) الفكر الحضاري، إذ يشير الضرب التنسوري إلى أن التركيب يولد بنية جديدة تتجاوز مجموع أجزائها، لذا فإن الفكر لا يتحول إلى نسق بمجرد امتلاكه مجموعة من المبادئ، لأن المبدأ لا يؤدي وظيفته إلا إذا ارتبط بغيره داخل قانون علائقي يجعل كل أصل مفسرا للأصول الأخرى، لهذا فإن البناء الفكري الإسلامي يمثل بنية عضوية تتبادل فيها المكونات أدوارها التفسيرية، حيث يصبح النص مفسرا

للمقصد، فقد يكون المقصد موجها للاستنباط ويصبح الاستنباط خادما للعقيدة وتصبح العقيدة ضابطا لجميع العمليات الفكرية.

كما أن تركيب البنى الفكرية يحقق خاصية الاقتصاد البنيوي، لأن النسق المركب يكون قادرا على تفسير عدد كبير من الوقائع انطلاقا من عدد محدود من الأصول، لهذا فإن قوة الفكر الإسلامي في قدرته على إرجاع تلك التفريعات إلى أصول مرجعية قليلة، لأنها تمتلك أعلى درجات الشمول.

إذ يُمكن التعبير عن هذه العلاقة، بالصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج (١١١)

$$P = \frac{n}{\alpha}$$

حيث يمثل (P) مقدار القدرة التفسيرية للنسق، بينما يمثل (n) عدد النتائج الفكرية الممكن إنتاجها، فيما يمثل (α) عدد الأصول المرجعية الحاكمة، أي كلما انخفض عدد الأصول مع ازدياد النتائج ارتفعت كفاءة البناء الفكري.

لذاالعليا فإن تركيب البنى الفكرية يمثل انتقال النسق من حالة التجاور إلى حالة الترابط، لأن العناصر قبل التركيب تمتلك وجودا منفردا بعد التركيب، لذا فإنها تتحول إلى عقد داخل شبكة علائقية، حيثُ تكون فيها قيمة كل عنصر متوقفة على علاقته بسائر العناصر.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١١٢)

$$B = \left(\frac{V}{R}\right)$$

حيث يمثل (V) مجموعة البنى الفكرية، بينما تمثل (R) شبكة العلاقات البنيوية، فهي التي تمنح النسق وحدته الداخلية بعد ان تتحقق البنية باكتمال هذين البعدين.

كما أن عملية التركيب تعيد توزيع وظائفها داخل النسق، لذلك فإن علم العقيدة لا يفقد استقلاله المنهجي، بينما لا يفقد الفقه خصوصيته، ولا تتخلى المقاصد عن وظيفتها، غير أن جميعها تصبح أجزاء في نظام أعلى يخضع لقانون مرجعي واحد، لهذا فإن التركيب يحافظ على التنوع الوظيفي ويمنع التشظي المرجعي في الوقت نفسه.

فإن الحركات الإسلامية التي تفشل في تركيب بنيتها الفكرية تتحول إلى أطر معرفية جزئية يغلب عليها أحد الأبعاد على حساب بقية الأبعاد، فقد يطغى البعد الفقهي عندما يضعف البعد العقدي أو يطغى البعد الحركي يتراجع البعد المقاصدي أو يطغى البعد السياسي ينكمش البعد الحضاري، عندئذ يفقد النسق توازنه الداخلي، لأن التركيب البنيوي قد تعرض للاختلال.

إذ يُعبر عن مقدار هذا الاختلال بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{E}_{\Xi} = \|\Xi - \Xi_{\mathcal{M}}\|_{*}$$

حيث تمثل الرموز الرياضية، بالاتي:

(Ξ^{*}): البنية الفكرية المثلى المستندة إلى (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة).

($\Xi_{\mathcal{M}}$): البنية الفعلية للحركة الإسلامية، أي كلما اتسعت المسافة بينهما ارتفع مقدار الاختلال البنيوي.

يمثل تركيب البنى الفكرية الشرط الضروري لتكوين العقل الإسلامي الجامع، لأن العقل يكون كذلك عندما يستطيع إدراك العلاقات المنظمة بينها، لهذا فإن العالم الموسوعي الذي يفتقد الرؤية البنيوية يبقى أقل قدرة على بناء النسق من المفكر الذي يمتلك رؤية تركيبية، إذ تجعل جميع العلوم تتحرك داخل إطار مرجعي واحد.

واخيرًا، فإن تركيب البنى الفكرية يمثل الخطوة التي تنتقل عندها المرجعية من مستوى (النظر) إلى مستوى (الفعل)، لأن الحضارة تبنى عندما تدخل جميع المرجعيات في حالة تركيب، حيث تجعلها تنتج رؤية موحدة للإنسان والكون والمجتمع والدولة والتاريخ، عند هذه المرحلة يتحول الفكر إلى نظام حضاري قادر على إعادة إنتاج ذاته عبر الأزمنة المختلفة، لهذا فإن تركيب البنى الفكرية يمثل أحد أهم القوانين الحاكمة لوحدة النسق الإسلامي، لأنه يجعل جميع المرجعيات والعلوم والاجتهادات، فهي التي تدور حول أصل واحد هو القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، حيث يبقى التنوع تنوعا وظيفيا داخل البناء ولا يتحول إلى انقسام مرجعي، يكون الاتباع للأصل الإسلامي الجامع، فهو القانون الذي تنتظم وفقه جميع البنى الفكرية مهما تعددت مدارسها أو اختلفت مساراتها الاجتهادية.

ثالثا: التشابك بين الانساق الإسلامية

يمثل التشابك بين الأنساق الإسلامية خاصية بنيوية عميقة تجعل كل نسق معرفي جزءا من شبكة مرجعية كبرى، حيث تصبح هوية كل نسق متوقفة على مقدار اتصاله ببقية الأنساق، لهذا فإن العقيدة لا تكتمل خارج الأصول والأصول لا تكتمل خارج المقاصد والمقاصد لا تبلغ غايتها خارج الفقه والفقه لا يحقق وظيفته خارج (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، ومن ثم فإن كل نسق يعيش داخل مجال مترابط تنتظم فيه جميع المرجعيات وفق قانون واحد.

لذا فإن التشابك لا يعني ذوبان الأنساق في بعضها، لأن لكل نسق موضوعه ومنهجه ووظيفته، بقدر ما يعني أن كل نسق يحمل في داخله آثار بقية الأنساق بصورة تجعل أي تغير يصيب أحدها ينعكس بدرجات متفاوتة على جميع الأنساق الأخرى، لهذا فإن الحركة الفكرية الإسلامية تتحرك في صورة شبكة مترابطة تتبادل فيها الأنساق التأثير بصورة مستمرة، إذ يُعيد النسق العقدي تشكيل قواعد الاستنباط كما يعيد تشكيل المقاصد، بينما يحدد اتجاه الفقه ويؤثر في الرؤية الحضارية، كما أن النسق المقاصدي يعيد توجيه عملية الاجتهاد ويمنح الأحكام وحدتها الداخلية من خلال اعادة ترتيب الأولويات داخل النسق كله، لذلك يكون كل نسق مركز تأثير داخل الشبكة المرجعية مع بقائه خاضعا للقانون المرجعي الأعلى.

إذ يُعبر عن هذا التشابك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Im = (\mathcal{M}_1 \otimes \mathcal{M}_2 \otimes \mathcal{M}_3 \otimes \cdots \otimes \mathcal{M}_n)$$

حيث يمثل ($\Im$) مجال التشابك البنيوي، بينما يمثل ($\mathcal{M}_1, \mathcal{M}_2, \mathcal{M}_3$) الأنساق الإسلامية المختلفة، بينما يدل الضرب التنسوري ($\otimes$) على أن العلاقة بين الأنساق هيَ علاقة توليد متبادل تنتج خصائص جديدة.

لذا فإن التشابك يمثل صورة الوحدة العضوية للفكر الإسلامي؛ لأن الوحدة تتحقق عندما يصبح كل اختصاص مكملا للاختصاص الآخر، لهذا فإن العلوم الإسلامية تتعاون على كشف أبعادها المختلفة، أي كلما ازداد هذا التعاون ارتفع مقدار الاتساق الداخلي للنسق الإسلامي، كما أن التشابك يمنح النسق الإسلامي خاصية المحافظة على الذات، لأن انهيار أحد الأنساق لا يؤدي إلى انهيار البناء كله، إذ تقوم بقية الأنساق بإعادة توزيع الوظائف والمحافظة على الاتزان العام حتى يستعيد النسق المختل موضعه الطبيعي، لهذا فإن التشابك يعمل باعتباره آلية ذاتية لحماية البناء المرجعي من التفكك.

إذ يُمكن تمثيل العلاقة الرياضية، الآتي:

نموذج (١١٣)

$$Stab(\mathcal{M}) = \sum_{ij} C_{ij}$$

حيث تمثل $\mathrm{Stab}(\mathcal{M})$ درجة استقرار النسق، بينما تمثل (C_{ij}) معاملات الترابط بين الأنساق المختلفة، بمعنى كلما ازدادت معاملات الترابط ازداد مقدار الاستقرار البنيوي.

لذا فإن التشابك بين الأنساق يشبه شبكة مترابطة، إذ لا يمكن فصل إحدى عقدها دون أن يعاد توزيع القوى داخل الشبكة كلها، لهذا فإن قيمة كل نسق تقاس بمقدار إسهامه في انتظام الشبكة

المرجعية الكلية، لذلك فإن قوة النسق الإسلامي حاصل كثافة الروابط التي تصل تلك العلوم بعضها ببعض.

إذ يُعبر عن كثافة التشابك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١١٤)

$$\rho = \frac{|R|}{|\mathcal{M}|^2}$$

حيث تمثل (ρ) كثافة التشابك المرجعي ويمثل |R| عدد العلاقات البنيوية بين الأنساق بينما يمثل $|\mathcal{M}|$ عدد الأنساق، لأن كلما ارتفعت قيمة (ρ) دل ذلك على أن الفكر الإسلامي يمتلك درجة أعلى من الوحدة الداخلية.

كما أن التشابك المرجعي يمنع ظهور المرجعيات المغلقة، لأن كل نسق يبقى محتاجا إلى غيره بصورة دائمة، لهذا فإن النسق الذي يحاول تفسير الإسلام انطلاقا من زاوية واحدة، إذ يفقد قدرته على إنتاج الاتزان لأنه يقطع الروابط التي تمنحه اكتماله، لذلك فإن الانغلاق الفكري يمثل ضعفا في التشابك البنيوي.

لذا فإن اختلاف الحركات الإسلامية ينشأ في الغالب من اختلاف مقدار التشابك بين الأنساق داخل بنائها الفكري، فقد تعطي حركة ما أولوية للفقه على حساب المقاصد أو للعقيدة على حساب الحضارة أو للتنظيم على حساب البناء المعرفي، عندئذ يختل التوازن الداخلي، لأن التشابك أصبح غير متماثل.

إذ يُعبر عن مقدار هذا الاختلال بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Delta\rho = \rho - \rho^{*}_{\mathcal{M}}$$

حيث تمثل (ρ^{*}) كثافة التشابك المرجعي المثلى، إذ تمثل ($\rho\mathcal{M}$) كثافة التشابك الفعلية داخل الحركة الإسلامية، أي كلما ارتفعت قيمة (Δρ) ازداد مقدار الاختلال البنيوي.

لذا فإن الاتباع الصحيح (للقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) يتحقق عندما تبقى جميع الأنساق مترابطة حول الأصل المرجعي، حيث يعمل كل منها في حدود وظيفته دون أن يتحول إلى مرجعية مستقلة، لهذا فإن النجاة الفكرية تتحقق بالمحافظة على التشابك الكامل بين جميع المرجعيات تحت سيادة الوحي.

خاصة إن التشابك بين الأنساق الإسلامية، إذ يمثل البنية العميقة التي صنعت الحضارة الإسلامية عبر تاريخها، لأن ازدهار الحضارة كانت نتيجة اندماج جميع هذه الأنساق داخل شبكة واحدة، فقد جعلت المعرفة والقيم والاجتهاد والعمران تتحرك في اتجاه موحد، لذلك فإن إعادة بناء الحضارة الإسلامية في العصر الحاضر، إذ تبدأ بإعادة وصل الأنساق القائمة داخل شبكة مرجعية متكاملة تجعل (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) مركز جميع العلاقات البنيوية ومصدر انتظامها الدائم.

تكمن أهمية التشابك بين الأنساق الإسلامية باعتباره القانون البنيوي الذي يحفظ للنسق الإسلامي وجوده الرياضي نفسه، لأن أي نسق يرتبط بعلاقات داخلية منتظمة تؤدي الى تحول إلى مجموعة عناصر متناثرة، بالرغم من عدم وجود قانونا موحدا يحكمها، لهذا فإن قيمة النسق تتحدد بمقدار الترابط الرياضي، فهو الذي يجعل تلك المكونات قادرة على إنتاج نظام واحد، لذا فإن التشابك يمثل شرط الوجود البنيوي للنسق، لأن العناصر المرجعية إذا فقدت ترابطها فقدت قدرتها على إنتاج المعنى الكلي، فقد أصبحت كل مرجعية تعمل بمعزل عن الأخرى، عندئذ يتحول البناء الإسلامي من مجال موحد إلى مجالات منفصلة، لذلك فإن التشابك يمنح النسق صفة النسق.

لهذا فإن التشابك يمثل رياضيا مصفوفة الاتصال الداخلي، فهي التي تحدد مقدار انتقال التأثير بين جميع المرجعيات، إذ يُمكن تمثيله بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathbf{C} = [c_{ij}]$$

حيث تمثل $\mathbf{C} = [c_{ij}]$ مقدار التأثير البنيوي، فهو الذي تمارسه المرجعية (i) في المرجعية (j)، أي كلما ازدادت عناصر هذه المصفوفة انتظاما ازداد مقدار الوحدة الداخلية للنسق.

لذا فإن النسق الإسلامي يحقق خاصية الاتزان إذا كانت مصفوفة التشابك كاملة الرتبة، وهذا ما يُكن تمثيلهُ رياضيًا، الآتي:

$$\mathrm{rank}(\mathbf{C}) = \mathrm{n}$$

حيث يمثل (n) عدد المرجعيات الأساسية وعندما تنخفض الرتبة، فهذا يعني أن بعض المرجعيات خرجت من دائرة التأثير المتبادل، فقد يكون النسق يعاني اختزالا بنيويا حتى وإن بقيت جميع المرجعيات موجودة شكلا، لذا فإن التشابك يمنع استقلال أي مرجعية عن الأصل الجامع، لأن المرجعية المنعزلة تتحول تدريجيا إلى مركز مستقل لإنتاج الحقيقة، بينما التشابك يعيد جميع المرجعيات باستمرار إلى مركزها المشترك، إذ يبقى (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) هما المجال الذي تنتظم داخله جميع عمليات الفهم والاستنباط والتقويم.

ولهذا فإن التشابك يعمل باعتباره قانونا للمحافظة المرجعية، لأنه يمنع انحراف النسق عن مركزه الأصلي، إذ يجعل كل تغير محكوما بالعلاقات الكلية.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١١٥)

$$\lim_{t\to\infty} \|\mathbf{C}(t) - \mathbf{C}^*\| = 0$$

حيث تمثل $(\mathbf{C}^*)$ مصفوفة التشابك المرجعي المثالية، أي كلما اقتربت المصفوفة الفعلية منها اقترب النسق من أعلى درجات الاتزان.

كما أن التشابك يحقق خاصية الاستقرار البنيوي، لأن أي اضطراب يصيب أحد الأنساق يُعاد توزيع التأثير عبر بقية الأنساق حتى يستعيد النسق توازنه، لذلك فإن النسق الإسلامي يشبه شبكة رياضية تمتلك قدرة ذاتية على امتصاص الاختلال.

إذ يُمكن تمثيل هذه الخاصية بالعلاقة الرياضية، ا لآتية:

نموذج (١١٦)

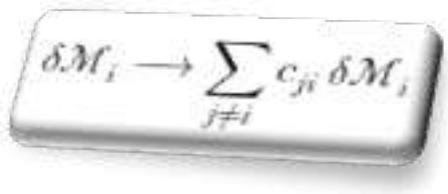

أي إن أي اضطراب يقع في نسق واحد ينتقل بصورة منظمة إلى بقية الأنساق، حيث يعاد امتصاصه وإعادة توزيعه داخل البناء الكلي، لذا فإن التشابك يزيد من كثافة المعلومات داخل النسق، لأن كل مرجعية تضيف المعارف الناتجة عن تفاعلها مع بقية المرجعيات، لهذا فإن المعرفة الناتجة عن النسق المركب أكبر من مجموع المعارف الناتجة عن كل مرجعية منفردة.

حيثُ تُكتب بالصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج (١١٧)

$$I(\Omega_{\otimes}) > \sum_{i=1}^{n} I(\Omega_i)$$

حيث تمثل، كلًا من:ح

- (I): الكثافة المعرفية.
- ($\Omega_{\otimes}$): المجال المرجعي المركب.

كما أن التشابك يمثل قانون تقليل الإنتروبيا الفكرية، لأن الأنظمة المنعزلة تتجه نحو الفوضى، بينما الأنظمة المتشابكة تتجه نحو الانتظام، لهذا فإن قيمة الفوضى الفكرية داخل النسق تتناقص بارتفاع التشابك.

$$S = \frac{1}{\rho}$$

حيث تمثل (S) مقدار الإنتروبيا الفكرية، بيما مثل(ρ) كثافة التشابك البنيوي، لذا فإن التشابك يمثل قانون حفظ الهوية الإسلامية، لأن الهوية تضطلع بحفظ العلاقات الداخلية التي تجعل العقيدة والفقه والمقاصد والأصول والتفسير والحديث والفكر الحضاري، إذ تتحرك جميعها داخل مجال مرجعي واحد.

واخيرًا، لهذا فإن أي مشروع فكري يسعى إلى إعادة بناء النسق الإسلامي، وهذا يحدث دون إعادة بناء شبكة التشابك بين مرجعياته سيبقى مشروعا جزئيا مهما بلغت دقته، لأن النسق الرياضي يقوم بإعادة تنظيم شبكة العلاقات التي تمنح تلك العقد وحدتها ووظيفتها واتجاهها.

رابعا: إعادة تركيب النسق الإسلامي الجامع

إعادة تركيب النسق الإسلامي الجامع تمثل عملية إعادة بناء البنية المرجعية العليا، حيث تستعيد جميع الأنساق الجزئية انتظامها حول الأصل الإسلامي الجامع المتمثل في (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لهذا فإن إعادة التركيب تبدأ من إعادة تعريف المركز المرجعي الذي تدور حوله جميع المجالات الفكرية، لأن أي بناء لا يمكن أن يستعيد اتساقه إذا بقي مركزه مضطرباً أو إذا تعددت مراكزه المرجعية، عندئذ فإن كل عملية إصلاح جزئي تبقى عاجزة عن إعادة إنتاج النسق الكلي ما لم تستند إلى إعادة تثبيت المرجعية العليا، أي باعتبارها الأصل الذي تتولد منه جميع البنى الفكرية.

لذا فإن كل نسق إسلامي يمتلك جزءاً من البناء الكلي، غير أن هذا الجزء لا يستطيع أن يمثل الكل؛ لأنه لا يحتوي جميع العلاقات المرجعية التي يتكون منها النسق الإسلامي الجامع، لذلك فإن إعادة التركيب تهدف إلى إعادة وصلها داخل البنية المرجعية التي تمنحها وحدتها الداخلية، لأن الوحدة تتحقق بتنظيم التنوع وفق قانون أعلى، فقد يجعل جميع الأنساق تعمل داخل مجال مرجعي واحد دون أن تفقد خصائصها الوظيفية، إذ يكتسب معنى أعمق لأنه يكون جزءاً من بنية أشمل تمتلك قدرة تفسيرية وحضارية أكبر من قدرة كل نسق منفرد.

لهذا فإن النسق الجامع ينشأ يتولد عندما تصبح جميعها خاضعة للقانون المرجعي الواحد، إذ تتحول اختلافاتها إلى اختلافات وظيفية داخل بنية موحدة، حيثُ تنتج مراكز مرجعية متعددة،

لذلك فإن إعادة التركيب تعني نقل النسق من حالة التوازي إلى حالة التكامل ومن حالة التشظي إلى حالة الانتظام، كما تعني الانتقال من بنية تقوم على التنافس المرجعي إلى بنية تقوم على التكامل المرجعي، حيث تكون كل مرجعية قادرة على أداء وظيفتها في ضوء وظائف بقية المرجعيات، إذ يبقى أي نسق مكتفياً بذاته ولا مدعياً احتكار تمثيل الإسلام كله.

فقد يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١١٨)

$$\mathcal{M}_{\Omega} = \mathcal{R}\left(\bigoplus_{i} \mathcal{M}_{i}\right)$$

حيث يمثل ($\mathcal{M}_{\Omega}$) النسق الإسلامي الجامع، بينما يمثل ($\mathcal{M}_{i}$) الأنساق الإسلامية الجزئية، فيما يمثل ($\mathcal{R}$) مؤثر إعادة التركيب، إذ يشير الرمز ($\bigoplus$) إلى أن جميع الأنساق تدخل في عملية إعادة تنظيم مرجعي، فقد ينتج عنها نسق أعلى دون أن تفقد خصائصها الوظيفية، بينما يعبر هذا المؤثر عن العملية التي تنتقل فيها الأنساق من حالة (الاستقلال النسبي) إلى حالة (الاندماج البنيوي)، حيث يكون الناتج النهائي مختلفاً نوعياً عن مجموع مكوناته.

لذا فإن إعادة التركيب انتقال من وحدة ظاهرية إلى وحدة وجودية، لأن النسق الجامع يتحدد بالقانون الذي يجعل تلك العناصر تعبر عن حقيقة واحدة، لهذا فإن قيمة الوحدة الإسلامية تقاس بمقدار اشتراكها في البنية المرجعية التي تمنحها معناها، كما أن هذه الوحدة تعني أن جميع الاجتهادات تتحرك داخل الإطار المرجعي نفسه، حيث يكون الاختلاف تنوعاً في كيفية تنزيل الأصل على الواقع.

كما أن إعادة التركيب تمثل عملية استرجاع للترابطات التي فقدها النسق عبر الزمن، لأن التطور التاريخي قد يؤدي إلى تضخم بعض الأبعاد الفكرية وانكماش أبعاد أخرى، تظهر مدارس يغلب عليها البعد العقدي وأخرى يغلب عليها البعد الفقهي وأخرى يغلب عليها البعد السياسي أو الحركي، عندئذ يكون النسق في حالة تمثل أحد إسقاطاته الجزئية، لهذا فإن إعادة التركيب تعيد

التوازن بين جميع المحاور المرجعية وتعيد توزيع الوظائف الفكرية، حيث تستعيد كل مرجعية موضعها الطبيعي داخل البناء العام، يكون الفكر الإسلامي قادراً على التعبير عن جميع أبعاده في صورة واحدة مترابطة.

إذ يُمكن تمثيل هذه العلاقة بالصيغة الرياضية، الآتي:

نموذج (١١٩)

$$Balance(\mathcal{M}_\Omega) = \sum_i W_i \mathcal{M}_i$$

حيث تمثل (W_i) الأوزان البنيوية التي تمنح كل نسق موضعه الطبيعي داخل البناء الجامع، حيث لا يطغى أحدها على الآخر ولا ينكمش أحدها إلى درجة يفقد معها وظيفته، فيما تمثل هذه الأوزان مقدار الإسهام الحقيقي لكل نسق في إنتاج البنية الكلية، لأن النسق الجامع يقوم على التناسب الوظيفي، فهو الذي يجعل كل عنصر يؤدي دوره وفق مقتضيات البناء المرجعي.

لذا فإن إعادة التركيب تمثل عملية إسقاط جميع الأنساق على مجال مرجعي واحد ثم إعادة توليدها من ذلك المجال، لهذا فإن النسق الجامع يمثل الحل البنيوي الذي يحقق أقل مقدار من الانحراف عن المرجعية، بما يجعل جميع البنى الجزئية أقرب ما تكون إلى الأصل المؤسس، إذ يعني ذلك أن النسق الجامع يعيد ترتيب الانساق وفق معيار المرجعية العليا.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{M}_\Omega = \arg\min \|\mathrm{P}(\mathcal{M}_\mathrm{i}) - \Omega^\dagger\|$$

حيث تمثل ($\Omega^\dagger$) المرجعية الإسلامية العليا، بينما يمثل (P) الإسقاط المرجعي، إذ يعبر الحد الأدنى عن النسق الذي يحقق أعلى درجات القرب من الأصل المرجعي، أي كلما

انخفضت قيمة الانحراف دل ذلك على أن عملية إعادة التركيب أصبحت أكثر نجاحاً في إعادة جميع الأنساق إلى مركزها المرجعي الحقيقي.

كما أن إعادة تركيب النسق الإسلامي الجامع تمتلك خاصية المحافظة على الثوابت مع إعادة تنظيم المتغيرات، لأن الثوابت المرجعية لا تدخل في عملية إعادة البناء، بينما يعاد ترتيب العلاقات الفكرية والاجتهادية والتنظيمية بما يجعلها أكثر قدرة على التعبير عن تلك الثوابت، لهذا فإن التجديد الحقيقي يقع في البنية التي تحمل المرجعية، كما أن إعادة التركيب تميز بين النص الثابت وبين آليات الفهم المتغيرة وبين المقاصد الدائمة وبين الوسائل المتحولة، إذ تجعل جميعها تعمل في نسق واحد دون أن يطغى المتغير على الثابت أو يتجمد الثابت في صورة تمنع حركته الحضارية.

لذا فإن إعادة التركيب تعني إزالة التشوهات التي تراكمت داخل البنى الفكرية حتى تستعيد المرجعية قدرتها على إنتاج نسق متكامل، لاسيما إن عملية إعادة البناء هي عملية استعادة للانتظام الأصلي، كما أنها عملية إعادة قراءة للتراث في ضوء البنية المرجعية التي أنتجته، حيث يعاد وصل أجزائه بعضها ببعض بعد أن فرقتها ظروف التاريخ واختلاف البيئات والاجتهادات، كما أن النسق الجامع يمتلك خاصية الاستقرار البنيوي الذاتي، لأن جميع مكوناته تصبح مرتبطة بمركز واحد، إذا تعرض أحدها للاختلال قامت بقية المكونات بإعادة توزيع القوى الفكرية داخله حتى يستعيد اتزانه، لهذا فإن النسق الجامع أكثر قدرة على مقاومة الانقسام من الأنساق الجزئية، لأن وجود المركز المرجعي الموحد يجعل أي اضطراب جزئي قابلاً للامتصاص داخل البناء الكلي دون أن يؤدي إلى انهياره.

إذ يُمكن بيان العلاقة من خلال الصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٢٠)

$$S = \frac{d\mathcal{M}_{\Omega}}{dt} \to 0$$

عندما يقترب النسق من حالة الاتزان المرجعي يكون معدل الاضطراب البنيوي يتناقص، اي كلما ارتفع انتظام العلاقات الداخلية كلما ازدادت قدرة المرجعيات على تبادل التأثير بصورة منسقة، حيث يكون البناء في حالة استقرار دينامي يحافظ فيها على وحدته مع استمرار حركته، لذا فإن إعادة تركيب النسق الإسلامي الج امع تمثل انتقالاً من الوعي الجزئي إلى الوعي الكلي، لأن الحركة الإسلامية تنظر الى مكونات لبناء واحد يخدم المقصد الأعلى، فهو تحقيق الاتباع الكامل (للقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) داخل جميع مجالات الحياة، كما أن هذا الانتقال يجعل العقل الإسلامي يدرك أن العلوم الإسلامية مستويات متكاملة لبنية واحدة، إذ تتدرج من النص إلى المقصد ومن العقيدة إلى الحضارة ومن الفرد إلى الأمة.

لهذا فإن النسق الجامع يمنحه مكانه الطبيعي داخل وحدة المرجعية، تكون مسارات معرفية متعددة تتحرك داخل المجال المرجعي الواحد، إذ تستمد مشروعيتها من مقدار اقترابها من الأصل الإسلامي الجامع، كما أن هذا التصور يحرر الفكر الإسلامي من الصراع بين الاتجاهات، إذ يحول الاختلاف إلى طاقة معرفية تغني النسق بدلاً من أن تمزقه.

واخيرًا، فإن إعادة تركيب النسق الإسلامي الجامع تمثل الشرط الرياضي لعودة الفاعلية الحضارية، لأن الحضارة تنشأ عندما تدخل جميع المرجعيات في حالة انتظام كلي، إذ يجعل العلم والقيم والاجتهاد والعمران والسياسة والأخلاق تتحرك وفق قانون مرجعي واحد، عند هذه المرحلة يتحول النسق الإسلامي الجامع إلى منظومة دينامية قادرة على إعادة إنتاج نفسها عبر الأزمنة المختلفة مع المحافظة على ثبات مركزها المرجعي ووحدة بنيتها الداخلية، فقد يكون هذا النسق قادراً على استيعاب التحولات التاريخية والاجتماعية والعلمية دون أن يفقد هويته، لأن كل تحول جديد يعاد تفسيره وإدخاله داخل البنية المرجعية نفسها، لذلك يصبح النسق الإسلامي الجامع نسقاً مفتوحاً على الزمن ومغلقاً على المرجعية في آن واحد، وهو أعلى درجات الاتساق الفكري والحضاري.

القسم الثالث

المؤثر الحركي للتكامل القيمي

يمثل التكامل القيمي حركة دينامية مستمرة، إذ تعيد تنظيم العلاقات بين العقيدة والمعرفة والاجتهاد والسلوك والعمران داخل النسق الإسلامي، حيث تبقى جميع القيم في حالة تفاعل دائم يمنعها من التحول إلى منظومات مستقلة أو متعارضة، لهذا فإن القيمة في الفكر الإسلامي تستمد معناها من علاقتها بسائر القيم داخل المجال المرجعي، فهو الذي يؤسسه (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) فكل قيمة تصبح عنصراً في نظام كلي.

لذا فإن النسق الإسلامي يتعامل مع العدل والرحمة والإحسان والحرية والأمانة والشورى والتقوى باعتبارها متجهات تتحرك داخل مجال قيمي واحد، إذا اختلت إحدى القيم انعكس أثر ذلك على بقية القيم، لأن العلاقات الداخلية بينها أقوى من استقلالها الظاهري، لذلك فإن التكامل القيمي يمثل القانون البنيوي، فهو الذي يحافظ على اتزان النسق الإسلامي ويمنع انفصال مكوناته الأخلاقية عن بعضها.

إذ يُمكن تصوير هذه الحركة بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$V(t) = \Phi(t) \cdot V_0$$

حيث يمثل $V(t)$ الحالة القيمية للنسق الإسلامي في لحظة زمنية معينة، بينما يمثل (V_0) البنية القيمية المؤسسة في (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، أما $\Phi(t)$ فهو مؤثر التطور القيمي الذي يعيد ترتيب العلاقات بين القيم دون أن يغير أصلها المرجعي، لأن التغير يقع في كيفية التفاعل بين القيم.

لذا فإن ديناميات التكامل القيمي تؤكد أن القيمة الإسلامية تتحرك داخل شبكة من التأثيرات المتبادلة، خاصة إن العدل يعيد توجيه الرحمة حتى لا تتحول إلى ضعف والرحمة، بينما يُعاد ضبط العدل حتى لا يتحول إلى قسوة من خلال الحكمة، فهي التي تنظم العلاقة بينهما، لأن

المقاصد تحدد غايتهما والشريعة تضبط مجالات تنزيلهما والعقيدة، إذ تمنحهما البعد الغائي الأعلى، لذلكَ تكون كل قيمة في الوقت نفسه مؤثرة ومتأثرة داخل النسق.

لهذا فإن أي اجتهاد فقهي أو فكري يقاس بقدرته على المحافظة على التوازن القيمي العام، لأن الاجتهاد الذي يحقق مصلحة جزئية ويهدم البناء القيمي الكلي، لذلك فإن القيمة تعمل ضمن معادلة كلية تحفظ وحدة المرجعية.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٢١)

$$C = \sum_{i} (w_i \times v_i)$$

حيث تمثل (C) حالة التكامل القيمي، بينما تمثل (v_i) القيم الإسلامية الأساسية، فيما تمثل (w_i) الأوزان المرجعية التي تحدد أهمية كل قيمة داخل البناء الكلي، إذا تغيرت هذه الأوزان بصورة غير منضبطة اختل التوازن العام حتى وإن بقيت القيم نفسها موجودة، لأن الخلل يقع في ترتيبها الداخلي.

كما أن ديناميات التكامل القيمي تمنح النسق الإسلامي خاصية الاتزان المستمر، لأن القيم تعيد إنتاج توازنها كلما ظهرت وقائع جديدة، لهذا فإن النسق الإسلامي يحتاج إلى إعادة تنظيم العلاقات التطبيقية بينها، حتى تبقى جميعها متجهة نحو المقصد المرجعي الأعلى.

إذ يُمكن التعبير عن هذا بالعلاقة الرياضية، الاتية:

نموذج (١٢٢)

$$\lim_{t \to \infty} V(t) = V^*$$

حيث تمثل (V^*) حالة الاتزان القيمي المثالية التي تتحقق فيها أعلى درجات الانسجام بين العقيدة والشريعة والمقاصد والأخلاق والعمران، وهذا الحد الرياضي يعني أن جميع التحولات الفكرية تتجه باستمرار نحو المرجعية العليا دون أن تنفصل عنها، أما إذا فقدت القيم ترابطها فإن النسق يدخل في حالة اضطراب.

إذ يُمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Delta V = \|V - V^*\|$$

حيث تمثل (ΔV) مقدار الانحراف القيمي، أي كلما ازدادت هذه القيمة دل ذلك على أن النسق ابتعد عن حالة الاتزان المرجعي، مما يجعلهُ أكثر عرضة للتشظي الفكري والسلوكي، لأن انفصال قيمة واحدة عن بقية القيم يؤدي تدريجياً إلى إعادة تشكيل البناء كله بصورة غير متوازنة، لذا فإن ديناميات التكامل القيمي تمثل القوة التي تحول المعرفة الإسلامية إلى فعل تاريخي، لأن الأفكار المجردة تصنع الحضارات عندما تتحول إلى منظومة قيمية قادرة على توجيه الإنسان والمؤسسات والمجتمع، لهذا فإن القيمة هي القوة التي تمنح المعرفة فاعليتها التاريخية وتجعلها قادرة على إنتاج العمران.

خاصة إن الصدق يولد الثقة، اما الثقة تولد التعاون، بينما التعاون يولد العمران، فيما إن العمران يعيد إنتاج العدالة، وبعدها العدالة تحفظ الكرامة الإنسانية، لذا فإن الكرامة تعيد تعزيز المسؤولية وهكذا تدخل القيم في دورة مستمرة من إعادة التوليد، حيث تكون كل قيمة مصدراً لنشوء قيمة أخرى دون أن تنفصل جميعها عن أصلها المرجعي.

إذ يُمكن تصوير هذه العملية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$V(k+1) = \Psi(V(k))$$

حيث تمثل (Ψ) مؤثر إعادة توليد القيم، لذا يعني ذلك أن كل حالة قيمية تصبح الأساس الذي تنشأ منه الحالة التالي، لذلك يبقى النسق الإسلامي في حالة نمو قيمي دائم مع المحافظة على ثبات مرجعيته الاصلية، لا سيما إن ديناميات التكامل القيمي تمنح النسق الإسلامي خاصية

الاقتصاد البنيوي، لأن عدداً محدوداً من القيم المؤسسة يستطيع إنتاج عدد غير محدود من التطبيقات الحضارية، أي كلما كان البناء القيمي أكثر ترابطاً ازدادت قدرته على تفسير الوقائع الجديدة دون الحاجة إلى إنشاء منظومات قيمية جديدة، فهو ما يجعل النسق الإسلامي أكثر قدرة على الاستمرار عبر الأزمنة المختلفة.

لهذا فإن الاتباع الحقيقي (للقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) يتحقق عندما تدخل جميع القيم الإسلامية في حالة تكامل دينامي، إذ تجعل العقيدة والعلم والاجتهاد والسلوك والسياسة والعمران تتحرك وفق قانون مرجعي واحد، أي عند هذه المرحلة يتحول النسق الإسلامي إلى منظومة قيمية متماسكة، حيث تمتلك القدرة على إعادة إنتاج ذاتها باستمرار مع المحافظة على وحدتها الداخلية وثبات مركزها المرجعي، مهما تغيرت البيئات التاريخية أو تنوعت صور الاجتهاد.

أولا: التكامل المرجعي

يمثل التكامل المرجعي القانون البنيوي الذي يجعل جميع المرجعيات تعمل باعتبارها نسقاً معرفياً واحداً يخضع لمركز مرجعي أعلى لا ينافسه أي مصدر آخر، لأن التكامل المرجعي يقوم على مبدأ الانتظام الداخلي للعلاقات التي تربط تلك المصادر، حيث تصبح كل مرجعية مفسرة للأخرى ومقيدة لها ومكملة لها دون أن تتحول إلى بديل عنها.

لذا فإن المرجعية الإسلامية هي مجال معرفي متكامل تتحرك داخله عمليات الفهم والاستنباط والتفسير والاجتهاد وفق نظام هرمي دقيق، إذ يبدأ من الوحي وينتهي إلى الواقع، لهذا فإن (القرآن الكريم) يمثل الأصل المؤسس، بينما تمثل (السنة النبوية الصحيحة) الامتداد البياني والتفسيري لهذا الأصل، بعدها تأتي بقية المرجعيات باعتبارها أدوات لاكتشاف المعاني الكامنة داخل النصوص.

إذ يُمكن التعبير عن البنية المرجعية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Omega = \{Q \cup S \cup I \cup Q_y \cup M\}$$

حيث تمثل الرموز في الصيغة الرياضية أعلاه، ما يلي:

- (Ω): المجال المرجعي الإسلامي.
- (Q): القرآن الكريم.
- (S): السنة النبوية الصحيحة.
- (I): الإجماع
- (Q_y): القياس
- (M): بقية أدوات الاجتهاد المنضبطة

غير أن هذا الاتحاد يعني اجتماعها داخل منظومة واحدة، إذ تخضع لتدرج مرجعي صارم يبدأ بالوحي وينتهي بالأدوات الاجتهادية، لذا فإن التكامل المرجعي يقوم على مبدأ أن الحقيقة الإسلامية واحدة، بينما تتعدد وسائل الوصول إليها، لذلك فإن كل مرجعية تستمد من مقدار اتصالها بالمصدر المؤسس، لأن الإجماع لا يكون حجة إلا لأنه كاشف عن الوحي، بينما القياس لا يكون معتبراً إلا لأنه ممتد من النص، فيما إن الاجتهاد لا يكون مشروعاً إلا إذا بقي مرتبطاً بالأصل المرجعي، بمعنى عند انفصال أي مرجعية عن هذا الأصل فإنها تتحول من أداة تفسير إلى مصدر مستقل، وهو ما يؤدي إلى اضطراب البناء الفكري.

لهذا يمكن التعبير عن صلاحية كل مرجعية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$R_i = f(Q\ S)$$

أي إن كل مرجعية (R_i) تمثل دالة في (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، فهي لا تمتلك استقلالاً معرفياً كاملاً، لأن مشروعيتها تنبع من اتصالها بالمصدرين الأصلين.

كما أن التكامل المرجعي يمنح النسق الإسلامي خاصية الاتساق الداخلي، لأن جميع العلوم الإسلامية تكون مرتبطة ببعضها ارتباطاً عضوياً، حيث لا يستطيع علم العقيدة أن يكتمل بعيداً عن النص، ولا يستطيع الفقه أن يستغني عن الأصول، بينما لا تستطيع المقاصد أن تنفصل عن الحديث، وايضًا لا يستطيع التفسير أن يستقل عن اللغة، فيما لا يستطيع الاجتهاد أن يعمل

خارج هذه الشبكة المرجعية، أي عند هذه المرحلة تتحول العلوم الإسلامية إلى أجزاء في منظومة واحدة بدلاً من أن تكون حقولاً معرفية متوازية.

إذ يُمكن تمثيل هذه الشبكة بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Gamma = (V\ R)$$

حيث تمثل المروز بالصيغة الرياضية أعلاه، ما يلي:

- (Γ): شبكة المرجعيات الإسلامية.
- (V): مجموعة المرجعيات.
- (R): العلاقات المنظمة بينها.

حيث يتحقق التكامل المرجعي عندما تكون العلاقات بين المرجعيات أكثر قوة من استقلالها الجزئي، لأن قوة النسق تقاس بدرجة انتظام العلاقات التي تربطها، لذا فإن التكامل المرجعي يمثل حالة اقتراب مستمر من المرجعية الكاملة.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\delta = ||\Omega - \Omega^*||$$

حيث تمثل الموز الرياضية، ما يلي:

(Ω): البنية المرجعية الفعلية.

$(\boldsymbol{\Omega^*})$: البنية المرجعية المثالية المؤسسة على (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة).

(δ): مقدار الانحراف المرجعي.

أي كلما اقتربت قيمة (δ) من الصفر دل ذلك على أن النسق أصبح أكثر اتساقاً مع المرجعية العليا وأقل تعرضاً للتشوهات الفكرية.

كما أن التكامل المرجعي يمتلك خاصية (التصحيح الذاتي)، لأن المرجعيات تقوم كل واحدة منها بإعادة ضبط الأخرى عند ظهور الاختلال، إذا توسع الاجتهاد بما يتجاوز النص أعادته المرجعية النصية إلى حدوده، اما إذا ضاق الفهم الحرفي أعادت المقاصد توسيع أفقه، اما إذا ظهرت قراءة منفصلة عن السنة أعادها القرآن إلى مركزها المرجعي، هكذا يكون النسق قادراً على تصحيح نفسه دون الحاجة إلى إنشاء مرجعيات جديدة.

إذ يُعبر عن هذه الخاصية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Omega(t+1) = \Pi(\Omega(t))$$

حيث يمثل، الآتي:

(Π): مؤثر التصحيح المرجعي.

$\Omega(t)$: الحالة المرجعية الحالية.

$\Omega(t+1)$: الحالة المرجعية بعد إعادة الضبط.

وعليه، فإن التكامل المرجعي يحدد مجال الاجتهاد، لأن العقل في الإسلام يتحرك داخل المرجعية الإسلامية، لهذا فإن حرية الاجتهاد لا تمثل حرية تأسيس مرجعيات جديدة، انما هي حرية اكتشاف المعاني التي يحتويها الأصل المرجعي واستنباط تطبيقاتها في الوقائع المتجددة، أي كلما بقي الاجتهاد مرتبطاً بالأصل المرجعي ارتفع اتساق النسق الفكري وازدادت قدرته على التجدد دون أن يفقد هويته.

كما أن التكامل المرجعي يفسر إمكانية تعدد المدارس الإسلامية مع بقاء وحدة الإسلام، لأن الاختلاف المشروع يقع في طرائق الفهم والاستنباط لا في أصل المرجعية؛ لذلك فإن المدارس الفقهية والكلامية والتفسيرية تمثل مسارات متعددة تتحرك داخل مجال مرجعي واحد، إذ لا تتحول إلى أنساق متناقضة إلا عندما تستقل إحدى المرجعيات الجزئية عن المركز المرجعي الأعلى.

فإن التكامل المرجعي يمثل الحركة البنيوية التي تجعل جميع المرجعيات تعمل باعتبارها نسقاً معرفياً واحداً يخضع لمركز مرجعي أعلى ، ومن هنا فإن المرجعية الإسلامية تبنى على وحدة القانون الذي يحكم العلاقة بينها، لأن القوة الحقيقية للمرجعية تنبع من درجة الاتساق التي تنتظم بها تلك العناصر داخل البناء الكلي.

إذ يُمكن التعبير عن هذا الاستقرار بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٢٣)

$$St(\Omega) = \lim_{t \to \infty} C(\Omega_t)$$

حيث تمثل $St(\Omega)$ حالة الاستقرار المرجعي، بينما تمثل $C(\Omega_t)$ معامل الاتساق عبر الزمن، أي كلما اقترب هذا المعامل من الثبات دل ذلك على أن المرجعية أصبحت أكثر قدرة على مقاومة الاضطرابات الفكرية وأكثر قدرة على الاستمرار التاريخي.

لذا يؤدي التكامل المرجعي إلى نشوء مجال مرجعي مغلق بالمعنى البنيوي، فهو مجال يمنع انتقال النسق الإسلامي إلى مرجعيات خارجية متعارضة مع بنيته، لأن جميع عمليات الاجتهاد تعود دائماً إلى (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لذلك فإن أي فكرة جديدة تكتسب مشروعيتها بقدرتها على الاندماج داخل النظام المرجعي دون أن تكسر قوانينه الداخلية.

بينما يمثل التكامل المرجعي قانوناً لإعادة توزيع الحقيقة داخل البناء الإسلامي، لأن الحقيقة تتوزع وظائفها عليها، لأن القرآن يؤسس والسنة تبين والإجماع يحفظ والقياس يمتد والمقاصد تضبط والاجتهاد يفعّل، فهذه الوظائف تعمل بصورة تدخل جميعها في دورة معرفية تجعل كل مرجعية تؤدي وظيفة.

ولهذا يمكن التعبير عن هذا التفاعل بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Omega = \bigoplus(Q \to S \to I \to Q_y \to M)$$

حيث يشير السهم إلى أن كل مرجعية تنتج المرجعية التالية وظيفياً دون أن تستبدلها، بينما يعبر الرمز (⊕) عن وحدة البناء النهائي الناتج عن هذا التسلسل المرجعي.

كما أن التكامل المرجعي يحقق ما يمكن وصفه بالتناظر البنيوي، لأن جميع العلوم الإسلامية مهما اختلفت موضوعاتها تعود في النهاية إلى البنية المرجعية نفسها، لهذا فإن التفسير والفقه والعقيدة والمقاصد وأصول الفقه والحديث إسقاطات مختلفة لنسق مرجعي واحد، أي كلما ازداد التناظر بين هذه العلوم ازدادت قدرة النسق على إنتاج معرفة أكثر تماسكاً وأعلى اتساقاً.

إذ يعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٢٤)

$$Sym(\Omega) = \sum_{ij} Corr(R_i, R_j)$$

حيث تمثل (Corr) معامل الترابط بين كل مرجعيتين، بينما تمثل Sym(Ω) مقدار التناظر البنيوي داخل النسق الإسلامي، أي كلما ارتفعت هذه القيمة ازداد التكامل الداخلي للمرجعية وأصبحت أكثر قدرة على إنتاج فهم شامل للإسلام.

لذا فإن التكامل المرجعي يعيد تعريف موقعه، لأن العقل في الإسلام يتحرك داخل المرجعية، لهذا فإن حرية الاجتهاد هي حرية اكتشاف المعاني الكامنة داخل المرجعية الواحدة واستنباط تطبيقاتها في الوقائع المتجددة، أي كلما بقي الاجتهاد مرتبطاً بالأصل المرجعي ازداد اتساق النسق الفكري وازدادت قدرته على التجدد دون أن يفقد هويته.

كما أن التكامل المرجعي يفسر إمكانية تعدد المدارس الإسلامية مع بقاء وحدة الإسلام، لأن الاختلاف المشروع يقع في طرائق الفهم والاستنباط لا في أصل المرجعية، لذلك فإن المدارس الفقهية والكلامية والتفسيرية تمثل مسارات معرفية متعددة تتحرك داخل مجال مرجعي واحد، إذ تتحول إلى أنساق متناقضة عندما تستقل إحدى المرجعيات الجزئية عن المركز المرجعي الأعلى.

لذا فإن التكامل المرجعي يمثل الأساس الأول لبناء الحضارة الإسلامية، لأن الحضارة تنشأ عندما تتحول جميع المرجعيات إلى منظومة معرفية واحدة قادرة على توجيه الإنسان والعلم والسياسة والاقتصاد والأخلاق والعمران وفق قانون مرجعي موحد، عند هذه المرحلة يكون (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) مركزاً معرفياً تدور حوله جميع العلوم الإسلامية، إذ تستمد منه جميع عمليات الاجتهاد وتنبثق منه جميع صور البناء الحضاري، وهكذا يتحول التكامل المرجعي من مفهوم أصولي إلى قانون فلسفي رياضي، إذ يحفظ اتساق النسق الإسلامي ويضمن استمراره التاريخي، مما يمنحه القدرة على التجدد مع المحافظة على ثبات أصله المؤسس ووحدة بنيته المرجعية.

ثانيا: التكامل العقدي

يمثل التكامل العقدي البنية الداخلية التي تجعل جميع مكونات العقيدة الإسلامية تتحرك باعتباره نسقاً واحداً، إذ يخضع لمركز توحيدي مطلق هو ا(لإيمان بالله تعالى) وفق ما قرره (القرآن الكريم) وبينته (السنة النبوية الصحيحة)، ومن ثم فإن العقيدة تكون نظاماً وجودياً تنتظم فيه حقيقة الله والإنسان والكون والغيب والتاريخ والغاية داخل رؤية واحدة متماسكة.

لذا فإن التوحيد يمثل المجال الذي تتولد منه جميع عناصرها، لأن الإيمان بالنبوة واليوم الآخر والملائكة والكتب والقدر يكتسب معناه من خلال اندماجه في البنية التوحيدية العامة، لهذا فإن التكامل العقدي يعني أن كل أصل من أصول الإيمان يعيد تفسير بقية الأصول ويمنحها معناها داخل النسق الكلي.

إذ يُمكن تصوير هذا البناء بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$A = \{T \cup N \cup K \cup M \cup Q \cup D\}$$

حيث تمثل:

- (A): البنية العقدية الكاملة.
- (T): التوحيد.

- (N): النبوة.
- (K): الكتب السماوية.
- (M): الملائكة.
- (Q): اليوم الآخر.
- (D) القضاء والقدر.

غير أن هذا الاتحاد يعبر عن اندماجها داخل مجال عقدي واحد، فقد يخضع للتوحيد بوصفه الأصل المولد لجميع العلاقات.

لذا فإن التكامل العقدي يمثل انتقال العقل من إدراك الحقائق الجزئية إلى إدراك النظام الكلي للوجود، لأن العقيدة الإسلامية تجعل جميع مستويات الوجود مرتبطة بقانون عقدي واحد، لهذا فإن العقيدة تتحول من منظومة إيمانية إلى نظرية شاملة في تفسير الوجود والمعرفة والحركة الإنسانية، لأن كل أصل عقدي يستمد قيمته من علاقته بالأصل التوحيدي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$A_i = f(T)$$

أي إن كل أصل عقدي (A_i) يمثل دالة في التوحيد، لأن التوحيد هو الأصل الذي يمنح بقية الأصول مشروعيتها ومعناها ووظيفتها داخل النسق الإسلامي، كما أن التكامل العقدي يمنح النسق الإسلامي خاصية الاتساق الوجودي، لأن الإنسان يعيش جميع هذه المستويات امتدادات لحقيقة عقدية واحدة، عند هذه المرحلة تتحول العقيدة إلى القوة المنظمة لجميع الحركات الفكرية والاجتماعية والحضارية.

إذ يُمكن تمثيل هذه الشبكة بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Lambda = (A, R)$$

حيث تمثل:

- (Λ): الشبكة العقدية.
- (A): مجموعة الأصول العقدية.
- (R): العلاقات التي تربط بينها.

كلما ازدادت كثافة هذه العلاقات ازداد تماسك البناء العقدي، إذ تكون أكثر قدرة على تفسير الإنسان والواقع والتاريخ تفسيراً موحداً، لأن فإن التكامل العقدي يمثل حالة اقتراب مستمر من الصورة الكاملة للعقيدة.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\varepsilon = \|A - A^*\|$$

حيث تمثل (A) البنية العقدية الفعلية، بينما تمثل (A^*) البنية العقدية الكاملة المؤسسة على (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، بينما تمثل (ε) مقدار الانحراف العقدي، أي كلما اقتربت قيمة (ε) من الصفر دل ذلك على أن البناء العقدي أصبح أكثر اتساقاً مع الأصل الإسلامي وأبعد عن التشوهات الفكرية.

حيث يمتلك التكامل العقدي خاصية (التصحيح الذاتي) لأن أي انحراف في فهم أحد الأصول يعاد ضبطه من خلال بقية الأصول. فإذا اختل تصور الإنسان عن القضاء والقدر أعاد التوحيد تصحيحه وإذا اختل فهم النبوة أعاد القرآن والسنة بناءه وإذا غاب البعد الأخروي أعادت بقية الأصول ربط الإنسان بغايته النهائية. وهكذا تصبح العقيدة نظاماً قادراً على إعادة إنتاج اتزانه باستمرار، لأن التكامل العقدي يمثل الأساس الذي يحفظ وحدة الأمة، لأن الاختلافات الفقهية والاجتهادية والسياسية، لهذا فإن وحدة العقيدة هيَ وحدة بنيوية تجعل جميع الاختلافات الجزئية تدور داخل مركز واحد هو الاتباع الخالص (للقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة).

خاصة إن مفهوم الفرقة الناجية هو حالة من التكامل العقدي يتحقق فيها صدق الاتباع للأصل الإسلامي الجامع، لأن النجاة تنتج من بقاء البناء العقدي مرتبطاً بالوحي ارتباطاً كاملاً، حيث يكون (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) هما المرجع الأعلى الذي تخضع

له جميع عمليات الفهم والاجتهاد، لهذا فإن التكامل العقدي يحرر الفكر الإسلامي من الانغلاق المذهبي، إذ يعيد جميع المدارس والاتجاهات إلى الأصل الذي يجمعها ويجعل معيار صحة الاعتقاد هو مقدار الاتصال بالوحي، أي عند هذه المرحلة تصبح العقيدة مجالاً للوحدة، يكون الاختلاف وسيلة لإثراء الفهم.

واخيرًا، فإن التكامل العقدي يمثل نقطة الانطلاق لجميع عمليات البناء الإسلامي، لأن الحضارة الإسلامية تنشأ من الرؤية العقدية التي تحدد معنى الانسان ووظيفته وغايته بعدها تنشأ من الاقتصاد أو السياسة أو التنظيم، إذا استقرت العقيدة استقرت المعرفة، إما إذا استقرت المعرفة استقرت القيم، فيما إذا استقرت القيم استقرت المؤسسات وتحول المجتمع إلى منظومة حضارية تتحرك وفق قانون عقدي واحد، عند هذه المرحلة يكون التكامل العقدي البنية الفلسفية والرياضية العليا التي تحفظ وحدة النسق الإسلامي، إذ تضمن استمراره التاريخي مع المحافظة على ثبات مركزه التوحيدي ووحدة مرجعيته الإسلامية.

ثالثا: التكامل المعرفي

يمثل التكامل المعرفي القانون البنيوي الذي يجعل جميع مستويات المعرفة الإسلامية تتحرك باعتبارها نسقاً واحداً يخضع لمركز معرفي أعلى هو الوحي الإلهي المتمثل في (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، ومن ثم فإن المعرفة في الإسلام بنية متكاملة تتفاعل فيها العقيدة والتفسير والحديث والفقه وأصول الفقه والمقاصد واللغة والفلسفة الإسلامية وسائر العلوم الإنسانية والطبيعية في إطار رؤية توحيدية واحدة، لذا فإن المعرفة الإسلامية تقوم على إعادة تنظيم العلاقة بين العقل والنقل، حيث يكون العقل أداة لفهم الوحي، بينما يكون الوحي موجهاً للعقل، لهذا فإن التكامل المعرفي ينتج من انتظامهما داخل منظومة واحدة تجعل البرهان العقلي خادماً للحقيقة الوحيية، أي تجعل النص مؤسساً للمعنى العقلي دون أن يحدث تعارض بينهما.

إذ يُمكن تصوير هذا البناء بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$K = \{W \cup A \cup E \cup H\}$$

حيث تمثل:

- (K): البنية المعرفية الإسلامية.
- (W): المعرفة الوحيية.
- (A): المعرفة العقلية.
- (E): المعرفة التجريبية.
- (H): المعرفة التاريخية والحضارية.

إذ يُعبر هذا الاتحاد عن انتظام جميع المكونات داخل نسق معرفي واحد، حيثُ تتحدد فيه وظيفة كل مستوى بحسب موقعه من المرجعية العليا.

لذا فإن التكامل المعرفي يعني أن الحقيقة واحدة وإن تعددت وسائل اكتشافها، لأن الكون والإنسان والوحي ميادين مختلفة للكشف عن النظام الإلهي، لهذا فإن دراسة النص الشرعي ودراسة الطبيعة ودراسة التاريخ الإنساني تمثل مسارات معرفية متكاملة، اي لأنها تصدر جميعاً عن خالق واحد وتتحرك داخل نظام كوني واحد، لهذا فإن كل مستوى معرفي يستمد قيمته من علاقته بالمستويات الأخرى.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$K_i = f(W\ A)$$

أي إن كل مجال معرفي (K_i) يمثل دالة في المعرفة الوحيية والمعرفة العقلية معاً، لأن المعرفة الإسلامية لا تتحقق باكتمال أحدهما في غياب الآخر، كما أن التكامل المعرفي يمنح النسق الإسلامي خاصية الاتساق الداخلي، لأن العلوم الإسلامية لا تعمل بشكل مستقل إذ لا يستطيع الفقيه أن يستغني عن العقيدة، بينما لا يستطيع المفسر أن يستغني عن اللغة، فضلًا عن الاصولي لا يستطيع أن يستغني عن المنطق، اما الباحث في المقاصد ولا يستطيع أن ينفصل عن الحديث والفقه، عند هذه المرحلة تتحول العلوم الإسلامية إلى شبكة معرفية واحدة يتولد فيها كل علم من العلوم الأخرى ويعيد في الوقت نفسه بناءها.

إذ يُمكن تمثيل هذه الشبكة بالعلاقة الرياضية، الآتي:

$$\Gamma = (K, R)$$

حيث تمثل (Γ) الشبكة المعرفية، بينما تمثل (K) مجموعة العلوم والمعارف، فيما تمثل (R) العلاقات المنظمة بينها، أي كلما ازدادت كثافة هذه العلاقات ازداد اتساق النسق المعرفي وأصبح أكثر قدرة على تفسير الواقع وإنتاج المعرفة، خاصة إن التكامل المعرفي يمثل حالة تقارب مستمر نحو المعرفة المرجعية الكاملة.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\varepsilon = \| K - K^* \|$$

حيث تمثل (K) الحالة المعرفية الفعلية، إذ تمثل (K*) الحالة المعرفية المثالية المؤسسة على (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، بينما تمثل (ε) مقدار الانحراف المعرفي، أي كلما اقتربت قيمة (ε) من الصفر دل ذلك على أن المعرفة أصبحت أكثر اتساقاً مع المرجعية الإسلامية وأبعد عن التناقضات الداخلية.

يمتلك التكامل المعرفي خاصية إعادة إنتاج المعرفة، لأن كل اكتشاف علمي أو اجتهاد فكري جديد يدخل مباشرة في عملية مراجعة شاملة تعيد ربطه بجميع مستويات المعرفة الأخرى، لهذا فإن المعرفة الإسلامية هي معرفة تكاملية، إذ يُعاد فيها تفسير الجديد في ضوء الكلي ويعاد فهم الكلي في ضوء الجديد، اي دون أن ينفصل أي منهما عن الأصل المرجعي.

إذ يُعبر عن هذه الخاصية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$K(t+1) = \Psi(K(t))$$

حيث يمثل الرموز الرياضية بالصيغة الرياضية أعلاه، ما يلي:

- (Ψ): مؤثر إعادة البناء المعرفي.
- $K(t)$: الحالة المعرفية الحالية.
- $K(t+1)$: الحالة المعرفية بعد إدماج المعرفة الجديدة داخل النسق الإسلامي.

كما أن التكامل المعرفي يمنع الانقسام بين العلوم الشرعية والعلوم الكونية، لأن كلا المجالين يتحرك داخل الغاية نفسها وهي معرفة سنن الله في الوحي وفي الكون، لهذا فإن العلوم الطبيعية لا تعد معرفة خارجية عن الإسلام، كما أن العلوم الشرعية تمثل معرفة يلتقي فيها المجالان داخل رؤية توحيدية، أي تجعل اكتشاف قوانين الطبيعة واكتشاف دلالات النص وجهين لحقيقة واحدة.

كما أن التكامل المعرفي يمثل الشرط الأساسي لتكوين العقل الحضاري، لأن الحضارة تبنى عندما تتحول جميع المعارف إلى منظومة واحدة قادرة على إنتاج رؤية شاملة للوجود، خاصة إن المعرفة العقدية تمنح الغاية والمعرفة الفقهية تضبط السلوك والمعرفة المقاصدية تحدد الاتجاه والمعرفة العلمية تطور وسائل العمران والمعرفة التاريخية، فهي تكشف قوانين النهوض والسقوط، عندما تعمل هذه المستويات في حالة انسجام يتحول النسق الإسلامي إلى منظومة معرفية منتجة للحضارة.

واخيرًا، لذا فإن التكامل المعرفي يمثل الطريق الذي يحرر العقل الإسلامي من الانغلاق المذهبي ومن التجزئة العلمية، لأن معيار المعرفة يكون مقدار اقتراب المعرفة من الحقيقة المرجعية التي يؤسسها (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، أي عند هذه المرحلة يصبح الاختلاف المعرفي وسيلة لتوسيع آفاق الفهم، لهذا فإن التكامل المعرفي يهدف إلى توحيد المنهج لأن وحدة المنهج المرجعي قادرة على احتواء التنوع العلمي والاجتهادي، اي دون أن تسمح بتحوله إلى تناقض وجودي، عندئذ يصبح النسق الإسلامي منظومة معرفية دينامية تمتلك القدرة على إعادة إنتاج العلم والفكر والحضارة عبر الأزمنة المختلفة مع المحافظة على ثبات مركزها المرجعي ووحدة بنيتها الداخلية.

رابعا: التكامل الحضاري

يمثل التكامل الحضاري القانون البنيوي الذي يجعل جميع مكونات الحضارة الإسلامية تتحرك باعتباره نسقاً واحداً يخضع لمركز مرجعي أعلى هو (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، ومن ثم فإن الحضارة الإسلامية تتكون من منظومة مترابطة تتفاعل فيها العقيدة

والمعرفة والقيم والاجتهاد والسياسة والاقتصاد والعلم والأخلاق والعمران، بعد ان تتحول جميعها إلى بنية حضارية واحدة.

لذا فإن الحضارة تبدأ من المرجعية، لأن المرجعية هي التي تحدد غاية المعرفة ووظيفة الإنسان واتجاه المجتمع، لهذا فإن البناء الحضاري في الإسلام يتحرك من الداخل إلى الخارج، إذ تبدأ حركة العمران من إصلاح الإنسان ثم تنتقل إلى إصلاح المعرفة ثم إلى إصلاح المؤسسات حتى يتحقق الاتزان الحضاري الكامل.

إذ يُمكن تصوير هذه البنية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{H} = \{\mathrm{A} \cup \mathrm{K} \cup \mathrm{V} \cup \mathrm{S} \cup \mathrm{E} \cup \mathrm{C}\}$$

حيث تمثل:

- $(\mathcal{H})$: النسق الحضاري الإسلامي.
- (A): العقيدة.
- (K): المعرفة.
- (V): القيم.
- (S): النظام الاجتماعي.
- (E): النظام الاقتصادي.
- (C): البناء العمراني والثقافي.

إذ يعبر هذا النظام عن انتظام داخل مجال حضاري واحد، إذ تتحرك فيه جميع المكونات وفق القانون المرجعي نفسه.

لذا فإن التكامل الحضاري يقوم على مبدأ وحدة الوجود الإنساني داخل المقصد الإلهي، لأن الإنسان في التصور الإسلامي يمثل وحدة وجودية واحدة تتحرك جميع أبعادها وفق غاية واحدة هي عبادة الله تعالى وعمارة الأرض، لهذا فإن الحضارة الإسلامية لا تعرف الفصل بين الدين

والحياة، لأن الحياة نفسها تكون مظهراً من مظاهر تحقيق المقصد الإلهي، لهذا فإن كل مكون حضاري يستمد قيمته من علاقته بالمكونات الأخرى.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتي:

$$H_i = f(A\ K\ V)$$

أي إن كل بعد حضاري (H_i) يمثل دالة في العقيدة والمعرفة والقيم معاً، لأن أي بناء حضاري يفقد أحد هذه الأبعاد، بعد يتحول إلى بناء ناقص لا يستطيع المحافظة على استقراره التاريخي.

كما أن التكامل الحضاري يمنح النسق الإسلامي خاصية الاتزان البنيوي، لأن جميع المؤسسات الحضارية تكون مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً عضوياً، إذ لا يستطيع الاقتصاد أن يعمل بعيداً عن الأخلاق، بينما لا تستطيع السياسة أن تستغني عن العدالة، فيما لا يستطيع العلم أن ينفصل عن المقاصد، لان العمران لا يستطيع أن يعمل خارج المنظومة القيمية، عند هذه المرحلة تتحول الحضارة إلى شبكة متماسكة، لذا لا يسمح فيها لأي عنصر أن يستقل عن بقية العناصر.

إذ يُمكن تمثيل هذه الشبكة بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Xi = (H, R)$$

حيث تمثل (Ξ) الشبكة الحضارية، إذ يمثل (H) مكونات الحضارة، بينما تمثل (R) العلاقات المنظمة بينها، أي كلما ارتفعت قوة هذه العلاقات ازداد تماسك الحضارة، مما يجعلها تكون أكثر قدرة على الاستمرار عبر الزمن، لأن التكامل الحضاري يمثل حالة اقتراب مستمر من النموذج الحضاري الإسلامي الكامل.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتي:

$$\varepsilon = \|\mathcal{H} - \mathcal{H}^*\|$$

حيث تمثل $(\mathcal{H})$ الحالة الحضارية الفعلية، اما $(\mathcal{H}^*)$ يمثل النموذج الحضاري المرجعي المستمد من (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، بينما تمثل (ε) مقدار الانحراف الحضاري. وكلما اقتربت قيمة (ε) من الصفر دل ذلك على أن البناء الحضاري أصبح أكثر اتساقاً مع مرجعيته وأقرب إلى تحقيق مقاصده.

التكامل الحضاري يمتلك خاصية إعادة الإنتاج الحضاري، لأن الحضارة الإسلامية قادرة على إعادة بناء مؤسساتها كلما تغيرت الظروف التاريخية مع المحافظة على ثبات مركزها المرجعي، لهذا فإن التجديد الحضاري يعني إعادة تنظيم البنية الحضارية حتى تستعيد قدرتها على التعبير عن المرجعية الإسلامية.

إذ يُعبر عن هذه الخاصية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{H}(\mathrm{t}+1) = \Psi(\mathcal{H}(\mathrm{t}))$$

حيث يمثل:

(Ψ): مؤثر إعادة البناء الحضاري.

$\mathcal{H}(\mathrm{t})$: الحالة الحضارية الحالية.

$\mathcal{H}(\mathrm{t}+1)$: الحالة الحضارية بعد إعادة تنظيم مكوناتها.

كما أن التكامل الحضاري يمنح الأمة خاصية الاستمرارية التاريخية، لأن الحضارة الإسلامية تقوم على انتقال المرجعية والقيم والمعرفة من جيل إلى جيل، لهذا فإن التاريخ الإسلامي يمثل عملية تراكم حضاري مستمرة، إذ يُعاد فيها إنتاج البناء الحضاري مع كل مرحلة زمنية جديدة دون أن يفقد مركزه المرجعي.

لذا فإن الحضارة الإسلامية تمتلك قدرة ذاتية على امتصاص التحولات التاريخية، لأن المرجعية الثابتة تسمح بتجدد الوسائل دون المساس بالغايات، خاصة إن التقنيات تتغير والوسائل تتطور والمؤسسات تتبدل، بينما يبقى القانون المرجعي ثابتاً يوجه جميع هذه التحولات نحو المقصد

الحضاري الأعلى، كما أن التكامل الحضاري يمثل الشرط الذي يمنع تفكك الأمة إلى كيانات معرفية أو سياسية أو اقتصادية متعارضة، لأن جميع هذه المجالات تعود في النهاية إلى المرجعية الواحدة، لهذا فإن وحدة الحضارة تتحقق بوحدة النسق المرجعي الذي يجعل جميع البنى الحضارية تعمل وفق الاتجاه نفسه.

لذا فإن الحضارة الإسلامية تقوم على مبدأ الشهادة الحضارية، لأن الأمة تكون شاهدة على إمكانية تحقيق التوازن بين الإيمان والعلم وبين الأخلاق والعمران وبين الحرية والمسؤولية وبين الإنسان والكون، لهذا فإن التكامل الحضاري يتحول إلى صورة عملية للتوحيد، حيث تكون جميع الأنشطة الإنسانية تعبيراً عن وحدة المرجعية، خاصة إن مفهوم الفرقة الناجية في بعده الحضاري يُفهم باعتباره حالة حضارية يتحقق فيها الاتباع الكامل (للقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، إذ تجتمع العقيدة والمعرفة والقيم والعمران داخل نسق واحد، لأن النجاة الحضارية تنتج من بقاء جميع مكونات الحضارة مرتبطة بالمركز المرجعي الأعلى، أي من دون أن تنفصل عنه أو تستبدله بمرجعيات بشرية.

لهذا فإن التكامل الحضاري يمثل أعلى درجات التكامل الإسلامي، لأن العقيدة تتجسد فيه معرفة والمعرفة تتحول إلى قيم والقيم تتحول إلى مؤسسات والمؤسسات تتحول إلى عمران والعمران يعيد إنتاج الإنسان الذي يحمل المرجعية من جديد، وعند هذه المرحلة يصبح النسق الحضاري الإسلامي منظومة دينامية قادرة على إعادة إنتاج ذاتها، اي عبر الأزمنة المختلفة مع المحافظة على ثبات مركزها المرجعي ووحدة بنيتها الداخلية واستمرار رسالتها الإنسانية.

من الخصائص الجوهرية للتكامل الحضاري، إذ ينظر إلى الحضارة بانها نظاماً مفتوحاً يعيد إنتاج نفسه باستمرار، لأن الحضارة الإسلامية تبلغ مرحلة الكمال النهائي لأنها تؤدي إلى إعادة ترتيب بنيتها الداخلية حتى تبقى قادرة على أداء وظيفتها التاريخية، لهذا فإن الحضارة الإسلامية تمتلك خاصية الاستقرار الدينامي، إذ يجتمع فيها الثبات المرجعي مع الحركة التاريخية دون أن يتحول أحدهما إلى نقيض للآخر.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٢٥)

$$\frac{d\mathcal{H}}{dt} \neq 0$$

بينما يمثل:

$$\frac{d\mathcal{H}}{dt} = 0$$

حيث تمثل $\mathcal{H}$ البنية الحضارية، بينما تمثل (Ω) المرجعية الإسلامية العليا، إذ يشير ذلك إلى أن الحركة تقع في البنية الحضارية، بينما يبقى المركز المرجعي ثابتاً عبر جميع الأزمنة.

كما أن التكامل الحضاري يمثل عملية تحويل الطاقة العقدية إلى طاقة عمرانية، لأن العقيدة في التصور الإسلامي تتحول إلى قوة منتجة للعلم والعمل والإبداع والمؤسسات، أي كلما ازداد رسوخ البناء العقدي ازدادت قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة وإقامة العمران، لأن العقيدة تمنح الإنسان معنى الوجود، بينما تمنحه المعرفة وسائل تحقيق هذا المعنى.

إذ يُمكن تصوير هذه العملية بالعلاقة الرياضية، الاتية:

$$\mathcal{E}_{\mathrm{h}} = \alpha \mathrm{A} \times \mathrm{K}$$

حيث تمثل:

- $(\mathcal{E}_{\mathrm{h}})$: الطاقة الحضارية.
- (A):البنية العقدية.
- (K): المعرفة.

- (α): الفاعلية الحضارية.

بمعنى كلما ارتفعت قيمة (α) أصبح المجتمع أكثر قدرة على تحويل الإيمان إلى منجزات واقعية.

لذا فإن التكامل الحضاري يحقق ما يمكن تسميته بوحدة الغاية الحضارية، لأن جميع الأنشطة الإنسانية مهما تنوعت تتجه نحو مقصد أعلى واحد، إذ لا يمكن ان الاقتصاد والسياسة والعلم غاية مستقلة، أذ يجب ان تتحول جميعها إلى أدوات لتحقيق (الاستخلاف الإنساني في الأرض)، لهذا فإن الحضارة الإسلامية تختلف عن الحضارات المادية لأنها لا تجعل الوسيلة بديلاً عن الغاية، بسياق اخر لا تجعل التقدم التقني معياراً وحيداً للحكم على نجاح الحضارة.

لذا فإن التكامل الحضاري يمنح النسق الإسلامي خاصية التوازن الوظيفي، لأن كل مؤسسة حضارية تؤدي وظيفة محددة داخل البناء الكلي دون أن تطغى على بقية المؤسسات، خاصة إن المؤسسة العلمية تنتج المعرفة والمؤسسة القضائية تحفظ العدالة والمؤسسة الاقتصادية تحقق الكفاية والمؤسسة التربوية تبني الإنسان والمؤسسة الدعوية تحفظ الهوية، أي عندما يختل أداء إحدى هذه المؤسسات تعيد بقية المؤسسات توزيع الوظائف حتى تستعيد المنظومة توازنها.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتي:

نموذج (١٢٦)

$$\mathcal{H} = \sum_i \beta_i H_i$$

حيث تمثل (H_i) المؤسسات الحضارية، بينما تمثل (β_i) الأوزان الوظيفية لكل مؤسسة داخل النسق، أي كلما اقترب توزيع هذه الأوزان من التوازن ازداد استقرار الحضارة.

فضلا عن التكامل الحضاري يمثل التكامل بين (الإنسان والزمان)، لأن الحضارة الإسلامية تبني علاقة متصلة بين الماضي والحاضر والمستقبل، فهي تستمد أصولها من الوحي وتستفيد من التجربة التاريخية وتوجه حركتها نحو المستقبل دون أن تنفصل عن مركزها المرجعي، لهذا فإن الزمن في الإسلام سلسلة من عمليات إعادة البناء.

إذ يُمكن تصوير ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{H}(\mathrm{t}) = \Phi(\mathrm{P}\ \ \mathrm{N}\ \ \mathrm{F})$$

حيث يمثل:

- (P): الماضي المرجعي.
- (N): الحاضر العملي.
- (F): المستقبل الحضاري.
- (Φ) مؤثر الربط الزمني الذي يحافظ على وحدة المسار التاريخي.

كما أن التكامل الحضاري يمثل التكامل بين الأمة والإنسانية، لأن الحضارة الإسلامية تنفتح على الحضارات الأخرى، أي من خلال مبدأ التعارف والتبادل المعرفي مع المحافظة على استقلال المرجعية، لهذا فإن الانفتاح الحضاري في الإسلام يعني تحويل التواصل الإنساني إلى وسيلة لإغناء التجربة الحضارية دون المساس بالأصل المرجعي.

لذا يُمكن تمثيل هذا الانفتاح بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{H}_{\mathrm{n}} = \Pi(\mathcal{H}_{\mathrm{i}} \otimes \mathrm{U})$$

حيث تمثل:

- ($\mathcal{H}_{\mathrm{i}}$) الحضارة الإسلامية.
- (U) المعارف الإنسانية المشتركة.
- ($\otimes$) عملية التفاعل الحضاري المنضبط بالمرجعية.

- (Π) مؤثر الانتقاء الذي يقبل ما ينسجم مع المرجعية ويرفض ما يناقضها.

كما أن التكامل الحضاري يمثل خاصية مقاومة التشظي، لأن الحضارة التي تقوم على مرجعية موحدة تستطيع امتصاص الاختلافات الفكرية والاجتماعية وتحويلها إلى عناصر إثراء داخلي، بينما الحضارات التي تفقد مركزها المرجعي تتحول اختلافاتها إلى صراعات وجودية، لهذا فإن وحدة الحضارة الإسلامية وحدة بنيوية قائمة على وحدة العقيدة والمرجعية والمعرفة والقيم.

إذ يُمكن التعبير عن هذه الخاصية بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٢٧)

$$Res(\mathcal{H}) = \frac{1}{\Delta \mathcal{H}}$$

حيث تمثل $\mathrm{Res}(\mathcal{H})$ قدرة الحضارة على مقاومة التفكك، بينما يمثل $(\Delta \mathcal{H})$ مقدار التشظي البنيوي، لذا كلما انخفض مقدار التشظي ارتفعت قدرة الحضارة على الاستمرار التاريخي.

وأخيرًا، التكامل الحضاري يمثل المرحلة التي تتحول فيها جميع مستويات النسق الإسلامي إلى منظومة واحدة، حيثُ يتحرك فيها الإنسان باعتباره حاملاً للمرجعية، إذ تتحول فيها المعرفة إلى عمران، بينما العمران يتحول إلى قيم، اما القيم تتحول إلى حضارة، بعدها تتحول الحضارة إلى شهادة إنسانية على عظمة العالم الاسلامي، عند هذه المرحلة تكون الحضارة الإسلامية نموذجاً دينامياً قادراً على التجدد المستمر مع المحافظة على ثبات مركزه المرجعي ووحدة بنيته الكلية، فهو ما يجعل التكامل الحضاري أعلى صور الاتساق بين العقيدة والمعرفة والقيم والإنسان والعمران.

القسم الرابع

مجالات الانتقال النسقي

يمثل الانتقال النسقي الحركة البنيوية التي يعاد من خلالها تنظيم النسق الإسلامي، حيث ينتقل من مستوى معرفي إلى مستوى أعلى من الاتساق والتكامل، حيث يقاس بقدرة النسق على إعادة بناء علاقاته الداخلية مع المحافظة على ثبات مركزه المرجعي المتمثل في (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة).

فكل نسق فكري يمتلك مجالاً خاصاً يتحرك داخله ويعيد إنتاج معارفه وقيمه وآليات عمله، غير أن هذه المجالات تدخل في عمليات انتقال مستمرة تؤدي إلى إعادة تشكيل البنية الفكرية، أي كلما تغيرت شروط الواقع أو تطورت أدوات الفهم والاجتهاد، لهذا فإن الانتقال يمثل إعادة ترتيب لمكوناته، حيث يكون أكثر قدرة على تحقيق المقاصد الإسلامية.

إذ يُمكن تصوير مجال الانتقال بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{S} : \mathcal{M}_1 \longrightarrow \mathcal{M}_2$$

حيث يمثل، كلاً من:

- $(\mathcal{S})$: مؤثر الانتقال النسقي.
- $(\mathcal{M}_1)$: البنية الفكرية الأولى.
- $(\mathcal{M}_2)$: البنية الفكرية اللاحقة.
- $(\longrightarrow)$: عملية الانتقال، إذ تعيد تنظيم النسق الأول داخل صورة أكثر تكاملاً.

لذا فإن مجالات الانتقال النسقي تمثل مناطق الحركة بين الثبات والتغير، لأن المرجعية الإسلامية ثابتة، بينما تتغير البنى الفكرية التي تعبر عنها، لهذا فإن الحركة الإسلامية تنتقل من مستوى معين في فهم المرجعية إلى مستوى أكثر شمولاً واتساقاً، لا سيما إن التغير يقع في البنية، بينما يبقى الأصل المرجعي ثابتاً.

لذا يمكن التعبير عن هذه الثنائية بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\Omega = \text{Constant}$$

$$\mathcal{M}(\text{t}) = \text{Variable}$$

أي إن:

- (Ω): المرجعية تبقى ثابتة
- Constant: خاصية عدم التغيير.
- $\mathcal{M}(\text{t})$: البنية الفكرية
- Variable: خاصية التغيير والتطور الزمن والاجتهاد والواقع.

كما أن مجالات الانتقال النسقي تمتلك طبيعة متعددة الأبعاد، لأن الانتقال قد يكون معرفياً أو عقدياً أو حضارياً أو تنظيمياً أو مقاصدياً، لذا فإن النسق الإسلامي يتحرك داخل مجال متعدد الأبعاد تتفاعل فيه جميع المكونات بصورة متزامنة.

حيث تكتب بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{P} = \{\text{K, A, V, H, O}\}$$

حيث تمثل الرموز الرياضية بالعلاقة أعلاه، الاتي:

- $(\mathcal{P})$: المجال الكلي الذي تتحرك داخله عمليات الانتقال النسقي.
- (K): مجال المعرفة.
- (A): مجال العقيدة.
- (V): مجال القيم.
- (H): مجال الحضارة.
- (O): مجال التنظيم الاجتماعي.

لذا فإن الانتقال النسقي يمثل مساراً يقلل مقدار الانحراف عن المرجعية العليا، إذ يحدث هذا مع كل مرحلة انتقالية.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\|\mathcal{M}_{n+1} - \Omega\| < \|\mathcal{M}_{n} - \Omega\|$$

أي إن النسق الجديد ينبغي أن يكون أقرب إلى المرجعية الإسلامية من النسق السابق، اما في حال عدم حدوث هذا الاقتراب، فإن هذا تحول يتغير من الانتقال إلى انحراف عن المسار الكلي للمرجعية.

كما أن المجالات الانتقال النسقي تمتلك خاصية (الاستمرارية المرجعية)، لأن جميع التحولات الفكرية تظل مرتبطة بالأصل الإسلامي مهما تنوعت وسائل التعبير عنه، لذا فإن الانتقال الصحيح يؤدي إلى إنتاج فهم أكثر نضجاً للإسلام.

لذا يُمكن التعبير عن هذه الخاصية بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٢٨)

$$\lim_{n\to\infty} \mathcal{M}_n = \Omega^*$$

حيث تمثل (**Ω***) الصورة المرجعية الكاملة المستندة إلى (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، إذ يعبر الحد عن أن جميع مسارات الانتقال النسقي ينبغي أن تتجه نحو المرجعية الكلية، أي من دون ان يحدث انحراف فيها.

كما أن الانتقال النسقي يمثل عملية إ(عادة توزيع القوى الفكرية) داخل النسق، لأن كل مرحلة تاريخية تعطي بعض المكونات وزناً أكبر من غيرها، فقد يغلب البعد العقدي في مرحلة ويغلب

البعد الفقهي أو الحضاري أو الإصلاحي في مرحلة أخرى، غير أن النسق المتكامل يعيد دائماً توزيع هذه الأوزان حتى لا يتحول أحدها إلى مركز مستقل.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، لأتية:

نموذج (١٢٩)

$$\mathcal{M} = \sum_i w_i M_i$$

حيث تمثل (M_i) المكونات الفكرية المختلفة، بينما تمثل ($\mathbf{w_i}$) أوزانها البنيوية داخل كل مرحلة انتقالية.

لذا فإن مجالات الانتقال النسقي تمنع الجمود كما تمنع الذوبان، لأن الجمود يلغي حركة الاجتهاد، بينما الذوبان يلغي ثبات المرجعية، أما الانتقال النسقي فإنه يحقق التوازن بين هذين البعدين، فقد يبقى النص ثابتاً ويبقى الاجتهاد متحركاً ويظل النسق قادراً على التجدد دون أن يفقد هويته.

اما مفهوم الفرقة الناجية في هذا السياق يرتبط بالقدرة على الانتقال المستمر نحو الاتباع الأكمل (للقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لأن النجاة حالة نسقية يتحرك فيها البناء الفكري باستمرار نحو زيادة الاتساق مع الأصل الإسلامي وتقليل الانحراف عنه، كما أن مجالات الانتقال النسقي تمثل البيئة التي تتولد فيها عمليات الإصلاح والتجديد، لأن الإصلاح الحقيقي يبدأ من إعادة تنظيم مكوناته الداخلية، إذ تكون أكثر قدرة على تحقيق المقاصد الإسلامية، لهذا فإن كل انتقال نسقي ناجح ينتج درجة أعلى من الوحدة المرجعية ودرجة أقل من التشظي الفكري.

واخيرًا، فإن مجالات الانتقال النسقي تمثل الجسر الذي تنتقل عبره الأمة من مرحلة الاستجابة للواقع إلى مرحلة صناعة الواقع، لأن الحضارة الإسلامية تبنى على انتقال منظم

تتحرك فيه جميع البنى الفكرية والمعرفية والقيمية وفق قانون مرجعي واحد، عند هذه المرحلة يصبح الانتقال النسقي قانوناً حضارياً يحفظ استمرارية النسق الإسلامي، فهو الذي يمنحه القدرة على التجدد عبر الأزمنة المختلفة مع المحافظة على ثبات مركزه المرجعي ووحدة بنيته الداخلية.

أولا: الانتقال الجزئي بين الانساق

يمثل الانتقال الجزئي بين الأنساق حركة داخلية تقع بين الأنساق الفكرية التي تشترك جميعها في المرجعية الإسلامية العليا المتمثلة في (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لهذا فإن الانتقال الجزئي يعيد تنظيم العلاقات الداخلية بين مكوناته، حيث تنتقل المعرفة من صورة اجتهادية إلى صورة أكثر اتساقاً مع المقاصد الكلية، أي دون أن يحدث انفصال عن الأصل المرجعي.

لذا فإن كل نسق إسلامي يمثل مجالاً معرفياً يمتلك بنيته الخاصة وآلياته في الفهم والاستنباط، غير أن هذه الأنساق تتقاطع في مساحات واسعة من المرجعية المشتركة، لهذا فإن الانتقال الجزئي يمثل حركة أفقية داخل هذا المجال المشترك، فهو ينتقل فيها الفكر من نسق جزئي إلى نسق جزئي آخر مع المحافظة على وحدة المركز المرجعي، لأن الحركة تمثل إعادة تموضع داخلها.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٣٠)

$$\boxed{\mathcal{M}_i \overset{L}{\rightarrow} \mathcal{M}_j}$$

حيث تمثل:

- $(\mathcal{M}_{\mathrm{i}})$ النسق الفكري الأول.
- $(\mathcal{M}_{\mathrm{j}})$ النسق الفكري الثاني.
- $(\overset{L}{\rightarrow})$: الانتقال الجزئي.

لذا فإن الانتقال الجزئي يعبر عن خاصية المرونة البنيوية التي يمتلكها الفكر الإسلامي، لأن النسق الإسلامي يسمح للعقل بالتحرك بين الصيغ المختلفة للفهم طالما جميعها منضبطة بالأصل المرجعي، لذا فإن التنقل بين المدارس الفقهية أو المناهج الأصولية أو الاتجاهات الإصلاحية، يمثل إعادة توزيع لمواضع النظر داخل المجال الإسلامي الواحد.

كما أن الانتقال الجزئي يعني لا توجد فروق بين الأنساق، بالرغم إن لكل نسق خصوصيته العلمية ومنهجه في ترتيب الأدلة وأولوياته الاجتهادية، أي لا تتحول إلى حدود فاصلة تمنع التواصل الفكري، لأن الاختلاف يبقى اختلافاً وظيفياً داخل وحدة المرجعية ولا يتحول إلى اختلاف وجودي في أصل الإسلام.

إذ يُمكن تصوير درجة القرب بين الأنساق بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathrm{d}(\mathcal{M}_{\mathrm{i}}, \mathcal{M}_{\mathrm{j}}) \to 0$$

حيث تمثل (d) المسافة الفكرية بين النسقين، أي كلما اقتربت هذه المسافة من الصفر دل ذلك على ارتفاع مساحة الاشتراك المرجعي، بينهما حتى وإن اختلفت بعض مناهج الاستنباط أو طرائق المعالجة.

لذا فإن الانتقال الجزئي يمثل عملية إسقاط معرفي من مجال اجتهادي إلى مجال اجتهادي آخر دون مغادرة المجال المرجعي العام، لذلك فإن الانتقال يخضع لمؤثر يحدد مقدار التوافق بين النسقين.

وهذا ما يُعبر عنه من خلال العلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{M}_{\mathrm{j}} = \mathrm{P}_{\mathrm{I}}(\mathcal{M}_{\mathrm{i}})$$

حيث يمثل $(\mathrm{P}_{\mathrm{I}})$ مؤثر الانتقال الجزئي، فهو الذي يعيد تفسير البنية الفكرية داخل نسق آخر مع المحافظة على ثبات المرجعية.

كما أن الانتقال الجزئي يمتلك خاصية (الاستيعاب المتبادل)، لأن كل نسق يستطيع أن يستفيد من منجزات النسق الآخر دون أن يفقد هويته العلمية، خاصة إن النسق المقاصدي

يستطيع الإفادة من النسق الأصولي، في حين النسق الفقهي يستطيع الإفادة من النسق التفسيري، اما النسق العقدي يستطيع الإفادة من النسق الحضاري، عند هذه المرحلة تتحول الأنساق إلى منظومة معرفية تتبادل الخبرة الفكرية بصورة مستمرة.

إذ يُمكن التعبير عن هذا التفاعل بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{M}_{\mathrm{i}}' = \mathcal{M}_{\mathrm{i}} + \lambda(\mathcal{M}_{\mathrm{j}})$$

حيث يمثل (λ) معامل التأثير الجزئي، فهو الذي يحدد مقدار ما يستفيده أحد الأنساق من النسق الآخر مع المحافظة على بنيته الأصلية.

وعليه فإن الانتقال الجزئي يمنع الانغلاق المذهبي؛ لأنه يجعل الحركة الفكرية داخل الإسلام حركة تراكمية، لكل نسق يضيف إلى النسق الآخر بعداً معرفياً جديداً دون أن يدعي احتكار الحقيقة، لهذا فإن الحقيقة الإسلامية تتجلى عبر تكامل الأنساق التي تتحرك جميعها داخل المرجعية الواحدة، كما أن الانتقال الجزئي يمثل (الشرط الأول) لتكوين العقل الإسلامي المركب، لأن المجال الذي يتحرك داخل نسق واحد يكون أسير بنيته الجزئية، بينما النسق الذي يمتلك القدرة على الانتقال الجزئي يستطيع أن يرى العلاقات التي تربط بين مختلف المدارس والاجتهادات، فقد يتولد لديه وعي أكثر شمولاً واتزاناً.

لذا فإن مفهوم الفرقة الناجية هي المركز المرجعي الذي يسمح بالحركة بين الأنساق المختلفة دون فقدان الاتصال (بالقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لأن النجاة تتحقق بالثبات داخل المرجعية مع مرونة الحركة بين صور الفهم والاجتهاد، لذا فإن الانتقال الجزئي يمثل الآلية التي تمنع تشظي الفكر الإسلامي، لأن الحركة المستمرة بين الأنساق تؤدي إلى تقليل المسافات الفكرية بينها وإلى زيادة مساحات الاشتراك المرجعي، لهذا فإن كل انتقال الجزئي ناجح يزيد من قوة النسق الإسلامي العام، اي إنَّ يحول التنوع إلى مصدر للإثراء بدلاً من أن يتحول إلى مصدر للانقسام.

واخيرًا، لذا فإن الانتقال الجزئي يمثل (اللبنة الأولى) في بناء النسق الإسلامي الجامع، لأن الوحدة الحضارية تبدأ بقدرة الأنساق الجزئية على التواصل والتكامل والتفاعل داخل مجالها

المرجعي المشترك، عندما تتكرر هذه الانتقالات المحلية بصورة منتظمة تتكون شبكة فكرية مترابطة، حيث تكون قادرة على الانتقال إلى مستويات أعلى من التكامل حتى تتولد البنية الإسلامية الجامعة التي تتحرك جميع أجزائها، وهذا فق قانون مرجعي واحد مع المحافظة على تنوعها الوظيفي وغناها المعرفي.

ثانيا: الانتقال البنيوي

يمثل الانتقال البنيوي إعادة تشكيل للبنية الداخلية التي ينتظم فيها النسق الإسلامي بأكمله، حيث تنتقل العلاقات بين عناصره من صورة إلى صورة أكثر اتساقاً وأكثر قدرة على إنتاج التكامل مع بقاء المرجعية العليا ثابتة، فهي تمثل (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لهذا فإن الانتقال البنيوي يقع في الكيفية التي يعيد بها العقل الإسلامي تنظيم عناصره الفكرية والمعرفية والعقدية والقيمية والحضارية، إذ تكون أكثر قدرة على التعبير عن الإسلام في كل زمان ومكان.

لذا فإن كل نسق فكري يمتلك بنية داخلية تتكون من شبكة العلاقات التي تربط بين العقيدة والمعرفة والاجتهاد والقيم والعمران، وهذه العلاقات يعاد ترتيبها باستمرار كلما ظهرت تحديات جديدة أو تغيرت البيئات الاجتماعية أو تطورت أدوات الفهم والاجتهاد، لذلك فإن الانتقال البنيوي يعني إعادة بناء النسق نفسه بصورة أكثر انتظاماً وأكثر توازناً.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{M}_2 = \mathrm{B}(\mathcal{M}_1)$$

حيث تمثل $(\mathcal{M}_1)$ البنية الفكرية قبل إعادة التنظيم، بينما تمثل $(\mathcal{M}_2)$ البنية الفكرية بعد إعادة التنظيم، بينما يمثل (B) مؤثر الانتقال البنيوي، فهو الذي يعيد ترتيب العلاقات الداخلية دون المساس بالأصل المرجعي.

لذا فإن الانتقال البنيوي يمثل انتقال النسق من حالة التراكم إلى حالة التنظيم، لأن الأفكار تنتج نسقاً متكاملاً عندما تنتظم وفق قانون داخلي يحكم علاقاتها، لهذا فإن قيمة النسق

الإسلامي تقاس بدرجة الترابط البنيوي، فهو الذي يجعل جميع تلك العلوم تعمل بوصفها منظومة واحدة، لهذا فإن العنصر الواحد داخل النسق قد يغير موقعه ووظيفته تبعاً لإعادة البناء البنيوي، فقد يكون ما كان يمثل عنصراً مساعداً عنصراً محورياً إذا اقتضت طبيعة النسق ذلك، وقد يتراجع عنصر كان يحتل موقعاً مركزياً إذا أدى تضخمه إلى اختلال التوازن العام، لذذلك فإن الانتقال البنيوي يعيد توزيع الوظائف الفكرية داخل البناء الإسلامي.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٣١)

$$Structure(\mathcal{M}) = \sum_{i,j} Rel(M_i, M_j)$$

حيث تمثل (Rel) قوة العلاقة البنيوية بين كل عنصرين داخل النسق، بينما تمثل $\text{Structure}(\mathcal{M})$ مقدار التماسك البنيوي العام، أي كلما ازدادت قوة العلاقات الداخلية ازداد النسق قدرة على الاستمرار والإنتاج.

كما أن الانتقال البنيوي يعيد توزيع المراكز الفكرية داخل النسق الإسلامي، لأن بعض المراحل التاريخية قد تجعل البعد الفقهي يطغى على المقاصد أو تجعل الجدل العقدي يطغى على البناء الحضاري، أحيانا تجعل النشاط الحركي يهيمن على البناء العلمي عندما يحدث ذلك يفقد النسق اتزانه، لأن أحد المكونات يتحول إلى مركز مستقل، أما الانتقال البنيوي فإنه يعيد جميع المكونات إلى مواقعها الطبيعية، حيث تصبح جميعها خادمة للمركز المرجعي الأعلى.

إذ يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathrm{M_i(new)} = \mathrm{W_i} \times \mathrm{M_i}$$

حيث تمثل $(\mathrm{W_i})$ الأوزان البنيوية الجديدة، فهي التي تمنح كل عنصر موضعه الحقيقي داخل النسق بعد إعادة البناء.

لذا فإن الانتقال البنيوي يمثل عملية تخفيض لمقدار الاضطراب الداخلي، لأن النسق قبل إعادة البناء يكون ممتلئاً بعلاقات متشابكة غير منتظمة، بينما يؤدي الانتقال البنيوي إلى إعادة تنظيم تلك العلاقات حتى يكون أكثر اتزاناً.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\text{Entropy}(\mathcal{M}_2) < \text{Entropy}(\mathcal{M}_1)$$

أي إن مقدار الفوضى البنيوية بعد إعادة التنظيم تكون أقل من مقدارها قبل إعادة التنظيم، لأن العلاقات الداخلية تكون أكثر انتظاماً وأكثر قدرة على إنتاج التكامل.

كما أن الانتقال البنيوي يتحقق عبر سلسلة طويلة من عمليات المراجعة الفكرية والاجتهادية وإعادة ترتيب الأولويات، لذلك فإن النسق الإسلامي يتحرك بالتدرج حتى يحافظ على استقراره، إذ يمنع الانقطاع بين مراحله المختلفة.

إذ يعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الاتي:

$$\mathcal{M}(\mathrm{t}+1) = \mathrm{B}(\mathcal{M}(\mathrm{t}))$$

حيث يمثل الزمن سلسلة متصلة من عمليات إعادة البناء البنيوي، حيث تكون كل مرحلة أكثر نضجاً واتزاناً من المرحلة السابقة.

كما أن الانتقال البنيوي يمنح النسق الإسلامي خاصية (المرونة المنظمة)، لأن النسق يستطيع أن يستوعب المتغيرات التاريخية والاجتماعية دون أن يغير مركزه المرجعي فالمرونة تقع في البنية، أما الثبات فيقع في الأصل، لهذا فإن الإسلام تتغير صور فهمه وتنظيمه وتطبيقه، أي بما يحقق المقاصد الشرعية في كل عصر.

لذا فإن النسق الإسلامي يمتلك قدرة على استيعاب المعارف الجديدة والعلوم الحديثة والتجارب الإنسانية المختلفة، وهذا يحدث بشرط أن يعاد إدخالها في بنيته المرجعية، حيث تصبح جزءاً من النظام الإسلامي لا عنصراً غريباً عنه، لذلك فإن الانتقال البنيوي يمثل عملية (إعادة دمج) أكثر مما يمثل عملية (استبدال).

إذ يُمكن تصوير ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{M} = \mathcal{M}_0 \oplus \Delta\mathcal{M}$$

حيث تمثل $(\mathcal{M}_0)$ البنية الأصلية، بينما تمثل $(\Delta\mathcal{M})$ الإضافات البنيوية الناتجة عن الاجتهاد والتطور، بينما يعبر الرمز $(\oplus)$ عن الإدماج المنظم الذي يحافظ على وحدة النسق.

لذا فإن الانتقال البنيوي يمنع تجزئة الإسلام إلى علوم أو مدارس أو اتجاهات منفصلة، لأن إعادة البناء تجعل العقيدة مرتبطة بالفقه والفقه مرتبطاً بالمقاصد والمقاصد مرتبطة بالعمران، اما العمران مرتبطاً بالأخلاق والمعرفة، بعدها يتحول النسق كله إلى وحدة عضوية، كما أن الانتقال البنيوي يحول الاختلاف من حالة التنازع إلى حالة التكامل، لأن المدارس الإسلامية المختلفة تتحول إلى مكونات تؤدي وظائف مختلفة داخل النسق المرجعي الواحد، لهذا يكون التنوع مصدراً للإثراء بدلاً من أن يكون سبباً للانقسام.

لذا فإن مفهوم الفرقة الناجية يفهم باعتباره الوصول إلى أعلى درجات الاتساق البنيوي مع (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لأن النجاة تتحقق عندما تكون جميع عناصر النسق العقدية والمعرفية والقيمية والحضارية مرتبطة بالمركز المرجعي الواحد، إذ يختفي التناقض الداخلي بينها، كما أن الانتقال البنيوي يمثل (الشرط الأساسي) لتحول الحركات الإسلامية من مجرد حركات إصلاحية جزئية إلى مشروع حضاري شامل، لأن الحركة التي لا تعيد بناء بنيتها الداخلية تبقى أسيرة معالجة الأزمات المؤقتة، أما الحركة التي تمتلك انتقالاً بنيوياً واعياً فإنها تتحول إلى نسق قادر على إنتاج المعرفة وإعادة تنظيم المجتمع وصناعة الحضارة، لذا فإن قوة النسق بعد الانتقال البنيوي تقاس بدرجة ترابطها.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٣٢)

$$Cohesion(\mathcal{M}) = \sum_{i,j} \sum_{i,j} Rel(M_i, M_j)$$

حيث تمثل (Cohesion) معامل التماسك البنيوي، أي كلما ارتفعت قيمته تكون النسق أكثر قدرة على مقاومة التفكك وأكثر قدرة على إعادة إنتاج نفسه عبر الزمن.

كما أن الانتقال البنيوي يمثل انتقال النسق من (البنية الخطية) إلى (البنية الشبكية)، لأن العلاقات تكون جميع العناصر متفاعلة بصورة متبادلة، حيث يؤثر كل عنصر في بقية العناصر ويتأثر بها في الوقت نفسه، لهذا يجعل النسق أكثر حيوية وأكثر قدرة على الاستجابة للمتغيرات دون فقدان وحدته.

لهذا يمكن تصوير البنية الشبكية بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{M} = (\mathrm{V}, \mathrm{E})$$

حيث تمثل (V) العقد الفكرية، بينما تمثل (E) الروابط البنيوية، فهي التي تجعل النسق يعمل كوحدة واحدة، أي كلما ازدادت كثافة هذه الروابط ارتفع مستوى التكامل البنيوي.

لذا فإن الانتقال البنيوي يمثل مرحلة إعادة هندسة البناء الإسلامي كله، حيث تتحول العقيدة إلى مركز إنتاج للقيم، فقد تتحول القيم إلى أساس للمعرفة والمعرفة إلى قوة للعمران، فيما يتحول العمران إلى وسيلة لتحقيق مقاصد الشريعة، عند هذه المرحلة يكون النسق الإسلامي بنية دينامي متماسكة، فهو تمتلك القدرة على إعادة إنتاج نفسها عبر الأزمنة المختلفة مع المحافظة على ثبات مركزها المرجعي ووحدة بنيتها الداخلية، أي قدرتها المستمرة على تحقيق التكامل الفكري والقيمي والحضاري، فهو الذي يقود الأمة نحو النسق الإسلامي الجامع.

ثالثا: الانتقال الكلي

يمثل الانتقال أعلى مستويات الحركة النسقية التي ينتقل فيها البناء الإسلامي بأكمله من حالة التجزؤ إلى حالة الوحدة، أي من حالة التعدد غير المنظم إلى حالة التكامل الشامل، حيث تكون فيها جميع المكونات العقدية والمعرفية والقيمية والحضارية، إذ تكون خاضعة لقانون مرجعي واحد هو (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لهذا فإن الانتقال الكلي يعيد تشكيل النسق بأسره حتى يكون أكثر قدرة على تحقيق المقصد الإسلامي الجامع.

لذا فإن الانتقال الكلي يمثل نهاية المسار الذي تبدأ به جميع الانتقالات المحلية والبنيوية، لأن الحركة الفكرية تستمر حتى تبلغ مرحلة يصبح فيها النسق كله وحدة عضوية متماسكة، عند هذه المرحلة تتحول إلى أبعاد مختلفة لحقيقة واحدة تتحرك داخل مركز مرجعي واحد.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٣٣)

$$\mathcal{M}_{\Omega} = \Theta\left(\sum_{i} \mathcal{M}_{i}\right)$$

حيث تمثل $(\mathcal{M}_{\Omega})$ النسق الإسلامي الجامع، بينما يمثل $(\mathcal{M}_{\mathrm{i}})$ جميع الأنساق الإسلامية الجزئية، بينما يمثل (Θ) مؤثر الانتقال الكلي، فهو الذي يعيد تنظيم جميع هذه الأنساق داخل بناء مرجعي واحد.

لذا فإن الانتقال الكلي يمثل انتقال الفكر الإسلامي من إدراك (الوحدة النظرية) إلى (تحقيق الوحدة الوجودية)، لأن الوحدة تتحول إلى نظام شامل يحكم جميع مستويات الحياة الإسلامية، لهذا فإن النسق الإسلامي يتحول إلى رؤية كلية للوجود تجعل الإنسان والكون والوحي والتاريخ يتحركون داخل منظومة واحدة، كما أن الانتقال الكلي لا يعني إلغاء التنوع الداخلي، لأن التنوع يمثل خاصية طبيعية في الاجتهاد الإسلامي، أي بقدر ما يعني إعادة تفسير هذا التنوع بوصفه

تنوعاً وظيفياً داخل وحدة مرجعية، لا سيما إمن الاختلاف يبقى قائماً لكن يفقد صفته الانقسامية، بغد ان يكتسب وظيفة جديدة هي إثراء البناء الإسلامي بدلاً من تفكيكه.

إذ يُمكن تصوير هذه العلاقة بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٣٤)

$$\mathcal{M}_{\Omega} = \bigcup_{i} \mathcal{M}_{i}$$

مع تحقق الشرط الرياضي، الآتي:

$$\Omega = \text{Constant}$$

أي إن جميع الأنساق تتحد داخل المرجعية الواحدة التي تبقى ثابتة مهما تعددت صور الاجتهاد، لذا فإن الانتقال الكلي تمثل عملية تقليل مستمر لجميع الفوارق البنيوية بين الأنساق الإسلامية، حيث تكون جزءاً من نظام أعلى أكثر انتظاماً.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٣٥)

$$\lim_{n \to +\infty} \Delta(\mathcal{M}_i, \mathcal{M}_j) = 0$$

حيث تمثل **(Δ)** مقدار التباعد البنيوي بين الأنساق، إذ يشير الحد إلى أن هذا التباعد يتناقص كلما اقتربت الأنساق من النسق الإسلامي الجامع.

كما أن الانتقال الكلي يمتلك خاصية إعادة توزيع جميع القوى الفكرية داخل النسق، لأن كل عنصر يستعيد موضعه الطبيعي، إذ تكون جميعها أجزاء داخل البناء الكلي تخضع للقانون المرجعي الأعلى.

بينما يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٣٦)

$$\mathcal{M}_\Omega = \bigcup_i w_i \mathcal{M}_i$$

حيث تمثل (w_i) الأوزان البنيوية، فهي التي تمنح كل نسق موقعه المناسب داخل البناء الإسلامي الجامع، حيث يتحقق التوازن دون طغيان أو إقصاء.

لذا فإن الانتقال الكلي يمثل أعلى درجات النضج الحضاري، لأن الأمة يبدأ البناء الحضاري الحقيقي عندما تتحول جميع الاتجاهات الإسلامية إلى مكونات في مشروع مرجعي واحد يخدم المقصد الإسلامي الأعلى.

لهذا فإن الانتقال الكلي يبدأ من إعادة بناء المرجعية، أي ينتقل إلى إعادة بناء المعرفة، يحدث عندما يعيد تشكيل القيم من خلال تنظيم المؤسسات حتى يصبح المجتمع كله معبراً عن وحدة النسق الإسلامي.

إذ يُمكن تصوير هذه العملية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$A \longrightarrow K \longrightarrow V \longrightarrow H$$

حيث تمثل الرموز الرياضية أعلاه، ما يلي:

- (A): العقيدة.
- (K): المعرفة.

- (V): القيم.
- (H): الحضارة.

إذ يُشير هذا التسلسل إلى أن الانتقال الحضاري الكامل، فهو يبدأ من إصلاح المركز العقدي ثم يتوسع تدريجياً حتى يشمل جميع مستويات البناء الإسلامي.

كما أن الانتقال الكلي يمنح النسق الإسلامي خاصية (الاستقرار الشامل)، لأن جميع مكوناته تصبح مرتبطة بمركز واحد، إذا تعرض أحد الأبعاد للاختلال أعادت بقية الأبعاد تنظيمه حتى يستعيد اتزانه، لهذا فإن النسق الجامع أكثر قدرة على مقاومة الانقسام من أي نسق جزئي.

إذ يُعبر عن هذه الخاصية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٣٧)

$$\frac{dM_{\Omega}}{dt} \to 0$$

عندما يقترب النسق من حالة الاتزان المرجعي، لأن جميع الاضطرابات الداخلية تبدأ بالتلاشي مع ازدياد التكامل البنيوي.

لذا فإن مفهوم الفرقة الناجية ينبغي أن يفهم باعتباره الوصول إلى حالة الانتقال الكلي، فهو الذي تكون فيها جميع مكونات النسق خاضعة (للقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) وحدهما، لأن النجاة انتقال إلى المرجعية الإسلامية الخالصة التي تعلو على جميع الانتماءات الجزئية، كما أن الانتقال الكلي يمثل انتقال الأمة من (الوعي الجزئي) إلى (الوعي الكلي)، لأن المسلم ينظر إلى الإسلام بوصفه نسقاً واحداً تتفاعل فيه جميع هذه الأبعاد بصورة عضوية، عند هذه المرحلة يكون التفكير الإسلامي قادراً على تفسير الإنسان والكون والمجتمع والدولة والحضارة داخل إطار معرفي واحد.

لذا فإن الانتقال الكلي يمثل اللحظة التي تتحول فيها الأمة من حالة الاستجابة للأحداث إلى حالة صناعة التاريخ، لأن النسق الجامع يصبح قادراً على إنتاج المعرفة والقيم والمؤسسات والعمران بصورة متزامنة، عند هذه المرحلة تكون الحضارة الإسلامية نظاماً ذاتياً يعيد إنتاج نفسه باستمرار مع المحافظة على ثبات مركزه المرجعي ووحدة بنيته الكلية، هذا من خلال قدرته على قيادة الإنسان نحو تحقيق الاستخلاف الإلهي في الأرض وفق الهداية الربانية التي جاء بها (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة).

مثلَّ الانتقال الكلي أعلى درجات الحركة داخل النسق الإسلامي، إذ يعيد تشكيل النظام الإسلامي بأكمله حول مركزه المرجعي الواحد، لهذا فإن قيمته ينبع من اعتبار الانتقال الوحيد الذي يستطيع أن يحول التعدد الجزئي إلى وحدة كلية، أي من دون أن يزيل خصائص الأجزاء أو يلغي وظائفها، خاصة إنَ الانتقال المحلي يصحح العلاقات القريبة والانتقال البنيوي يعيد تنظيم البناء الداخلي، أما الانتقال الكلي فإنه يعيد تعريف موقع جميع البنى داخل المشروع الإسلامي الجامع.

وعليه فإن هذا الانتقال يمثل انتقالاً من **(إسلام الفروع)** إلى **(إسلام الأصول)**، لأن الفكر الإسلامي عبر تاريخه قد ينشغل أحياناً بالخلافات الفقهية أو الكلامية أو التنظيمية، بعدها تتحول الوسائل إلى غايات، إذ تكون الجزء مركزاً مستقلاً داخل البناء العام، أما الانتقال الكلي فإنه يعيد جميع هذه الأجزاء إلى أصلها الأول، فهو الذي تحول (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) إلى المرجع الوحيد الذي تقاس به جميع المدارس والاجتهادات، لذا عند هذه المرحلة تكون المدارس الاسلامية وسائل متعددة لفهم الحقيقة الواحدة.

لهذا فإن الانتقال الكلي يمثل في جوهره انتقالاً من **(مركزية المدرسة)** إلى **(مركزية الوحي)** ومن **(مركزية الجماعة)** إلى **(مركزية الرسالة)** ومن **(مركزية الاجتهاد)** إلى **(مركزية النص)** مع بقاء الاجتهاد أداة لفهم النص فقط دون ان يكون بديلًا عنه، وهذه هي النقطة التي تجعل هذا الانتقال أعلى من جميع صور الانتقال الأخرى؛ فهو يعيد توجيه النسق كله نحو الأصل الذي انطلق منه.

إذ يُمكن تصوير ذلك رياضياً بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٣٨)

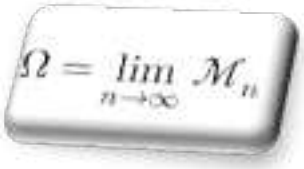

$$\Omega = \lim_{n \to \infty} \mathcal{M}_n$$

حيث تمثل (Ω) المرجعية الإسلامية العليا، بينما تمثل $(\mathcal{M}_n)$ المراحل المتعاقبة للفكر الإسلامي، إذ يشير الحد إلى أن جميع مراحل التطور الحقيقي، فهو يجب أن تتقارب نحو الأصل المرجعي، أي كل انتقال يمثل انتقالاً انحرافياً مهما بلغت درجة تعقيده الفكري.

لذا فإن الانتقال الكلي يحقق ما يمكن تسميته (بالاستقرار الدينامي)، لأن النسق الإسلامي يكون قادراً على الحركة المستمرة دون أن يفقد هويته، خاصة إن الهوية تتحد الحركة والثبات داخل قانون واحد، وهذه الخاصية تتحقق في الانتقالات الكلية، لأن كل انتقال جزئي يبقى محصوراً داخل بعد واحد بينما الانتقال الكلي يربط جميع الأبعاد بقانون واحد.

لهذا يمكن التعبير عن الاستقرار بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٣٩)

$$\frac{d\Omega}{dt} = 0$$

اما في حالة التحول، تمثل العلاقة الآتية:

$$\frac{d\mathcal{M}}{dt} \neq 0$$

أي إن المرجعية ثابتة بينما النسق متحرك، وهذا هو القانون الذي يفسر كيف استطاع الإسلام أن يبقى ثابت الأصول مع تجدد صوره الحضارية عبر القرون.

كما أن أهمية الانتقال الكلي تكمن في أنه يمنع (تحول الاختلاف إلى انقسام)، لأن الاختلاف في الفكر الإسلامي سنة اجتهادية، أما الانقسام فهو نتيجة فقدان المركز المرجعي، أي كلما ابتعدت الأنساق عن (القرآن الكريم) و(السنة الصحيحة) ازدادت المسافات بينها حتى تتحول إلى مراكز مستقلة، أما عندما يتحقق الانتقال الكلي، لذا فإن جميع هذه المسافات تبدأ في الانكماش لأنها تعود إلى نقطة مرجعية واحدة.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Delta(\mathcal{M}_{\mathrm{i}}, \Omega) \to 0$$

ومن ثم تتحول الى العلاقة الرياضية، الأتية:

$$\Delta(\mathcal{M}_{\mathrm{i}}, \mathcal{M}_{\mathrm{j}}) \to 0$$

أي إن اقتراب كل نسق من المرجعية يؤدي تلقائياً إلى اقترابه من بقية الأنساق، أي من دون الحاجة إلى فرض وحدة تنظيمية أو فكرية مصطنعة.

لهذا فإن الفرقة الناجية تمثل الحالة التي يصل إليها النسق الإسلامي عندما تكون جميع مكوناته خاضعة للوحي وحده، لأن النجاة خاصية لبنية معرفية تحقق أعلى درجات الاتباع وأدنى درجات الانحراف.

لذا يُمكن تصوير هذه الحالة بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{F}_{\mathrm{n}} = \arg\min \|\mathcal{M} - \Omega\|$$

حيث تمثل $(\mathcal{F}_{\mathrm{n}})$ النسق الأقرب إلى مفهوم النجاة يقاس بمقدار اقترابه من المرجعية العليا، كما أن الانتقال الكلي يمثل شرطاً ضرورياً لإعادة بناء الحضارة الإسلامية لأن الحضارة تبدأ الحضارة عندما تكون العقيدة والمعرفة والقيم والسياسة والاقتصاد والعمران أجزاء في منظومة

واحدة، لهذا فإن الانتقال الكلي هو الذي يحول الفكر إلى مشروع والحركة إلى حضارة والاجتهاد إلى عمران.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية

$$\mathcal{H} = \Phi(\Omega)$$

حيث تمثل $\mathcal{H}$ الحضارة الإسلامية، بينما تمثل (Φ) عملية التحويل الحضاري للمرجعية، وهذا يعني أن الحضارة هي الصورة التاريخية التي يتجسد فيها الوحي عندما ينتظم داخل نسق متكامل.

واخيرًا، فإن الانتقال الكلي يمثل القانون الذي يجعل الفكر الإسلامي قادراً على المحافظة على وحدته عبر الزمن وتجاوز الانقسامات، من خلال إعادة إنتاج نفسه في كل عصر دون أن يفقد هويته المرجعية، لهذا يكون الانتقال الكلي هو أعلى صور الحركة النسقية، فهو يجمع بين الثبات والتجدد وبين الاتباع والاجتهاد وبين الوحدة والتنوع داخل بناء مرجعي واحد.

رابعا: مسارات تطور الحركات الإسلامية نحو النسق الجامع

تمثل مسارات تطور الحركات الإسلامية الحركة الكلية التي يعاد من خلالها تنظيم البناء الفكري الإسلامي، إذ يقترب بصورة مستمرة من النسق المرجعي الجامع القائم على (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لهذا فإن التطور الحقيقي يقاس بمقدار اقتراب البناء الفكري من المرجعية الإلهية، أي بمقدار انخفاض المسافة الفاصلة بين الاجتهاد البشري والأصل الإسلامي.

لذا فإن كل حركة إسلامية تمثل مرحلة من مراحل الوعي الإسلامي؛ فهي تعكس ظروفاً تاريخية معينة واستجابة معرفية، خاصة وتحمل جانباً من البناء الكلي، غير أنها لا تستطيع أن تستوعب جميع أبعاد الإسلام في صورة واحدة، لأن الإسلام أوسع من أن يختزل داخل مدرسة واحدة أو جماعة واحدة أو اتجاه واحد، لهذا فإن القيمة الحقيقية للحركة الإسلامية تكمن في قدرتها على أن تكون مرحلة في مسار أكبر يقود إلى النسق الإسلامي الجامع.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{M}_1 \longrightarrow \mathcal{M}_2 \longrightarrow \mathcal{M}_3 \longrightarrow \ldots \longrightarrow \Omega$$

حيث تمثل $(\mathcal{M}_1 \longrightarrow \mathcal{M}_2 \longrightarrow \mathcal{M}_3)$ المراحل المتتابعة لتطور الحركات الإسلامية، بينما تمثل (Ω) النسق الإسلامي الجامع، إذ يشير هذا المسار إلى أن كل مرحلة، إذ تكتسب معناها من اتجاهها نحو المرجعية العليا.

لذا فإن هذا التطور يعني تغير قدرة الإنسان على إدراك الإسلام، لأن الوحي ثابت، بينما الإدراك البشري متجدد، لهذا فإن الحركة الإسلامية تنتقل من مستوى (الفهم) إلى مستوى (أعلى في الفهم)، اي من درجة في الاتساق إلى درجة أعظم في الاتساق، لهذا فإن جميع مراحل التطور يمكن النظر إليها بأنها عمليات تقريب مستمرة نحو الحقيقة المرجعية.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\|\mathcal{M}_{n+1} - \Omega\| < \|\mathcal{M}_n - \Omega\|$$

أي إن كل مرحلة جديدة، إذ ينبغي أن تكون أقرب إلى (القرآن الكريم) و(السنة الصحيحة) من المرحلة التي سبقتها، لذا فإن الحركة تكون قد خرجت من دائرة التطور إلى دائرة الانحراف.

كما أن مسارات التطور تتكون من عدد كبير من المسارات الجزئية التي تتفاعل فيما بينها، فقد يبدأ بعضها من الإصلاح العقدي، او يبدأ من الإصلاح العلمي، فيما يبدأ بعضها من الإصلاح الاجتماعي، لكن أحيانا يبدأ بعضها من الإصلاح الحضاري، غير أن جميع هذه المسارات ينبغي أن تتجه في النهاية إلى نقطة واحدة، فهي المرجعية الإسلامية العليا.

إذ يُمكن التعبير عن هذه العلاقة الرياضية، بالصيغة الأتية:

$$\Gamma_1 \cup \Gamma_2 \cup \Gamma_3 \cup \ldots \cup \Gamma_n = \Omega$$

حيث تمثل (Γ_n) المسارات المختلفة للحركات الإسلامية، فقد يعبر الاتحاد بينها عن أن اختلاف البدايات، فهو لا يمنع وحدة الغاية طالما إن المرجعية واحدة.

وعليه فإن هذا المسار يمثل حركة تقاربية، لأن النسق الإسلامي يعيد تصحيح نفسه بصورة مستمرة، أي كل عملية تصحيح تقلل مقدار الانحراف وتزيد مقدار الاتساق، لهذا فإن التطور الإسلامي يشبه المتتالية المتقاربة التي تقترب من قيمة ثابتة دون أن تنفصل عنها.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٤٠)

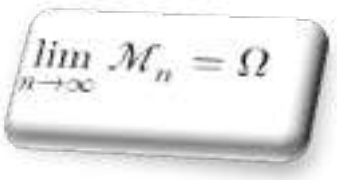

فقد يشير هذا الحد إلى أن جميع عمليات التطور الفكري الصحيحة، إذ ينبغي أن تنتهي إلى المرجعية الإسلامية الجامعة لا إلى إنتاج مرجعيات جديدة.

كما أن مسارات التطور لا تعتمد على الزمن وحده، لأن مرور الزمن يقوم بعملية اطالة عمر الحركة، إذ يزداد بعدها عن الأصل، قد تكون الحركة حديثة النشأة لكنها أكثر اتصالاً بالمرجعية، لهذا فإن معيار التطور الإسلامي مقدار الاتباع.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\text{Growth} = f(\Omega)$$

لأن النمو الحقيقي تابع للمرجعية الكلية، لذا فإن مسار التطور يبدأ بإصلاح الإنسان ومن ثم ينتقل إلى إصلاح الجماعة ثم إلى إصلاح الأمة ثم إلى إعادة بناء الحضارة ثم إلى تحقيق النسق الإسلامي الجامع، لذلك فإن جميع هذه ترتبط بعضها ببعض داخل حركة واحدة.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$I \longrightarrow J \longrightarrow U \longrightarrow H \longrightarrow \Omega$$

حيث تمثل العلمية الرياضية، الآتي:

- (I): إصلاح الفرد.
- (J): إصلاح الجماعة.
- (U): إصلاح الأمة.
- (H): البناء الحضاري.
- (Ω): النسق الإسلامي الجامع.

إذ يشير هذا التسلسل إلى أن كل مرحلة تمثل شرطاً لبناء المرحلة التالية، بمعنى إن أي خلل في إحدى هذه المراحل يؤدي إلى اضطراب جميع المراحل اللاحقة.

كما أن مسارات التطور تشمل إعادة بناء القيم، لأن المعرفة إذا انفصلت عن القيم تحولت إلى قوة مجردة، بينما القيم إذا انفصلت عن المعرفة تحولت إلى شعارات مجردة، لهذا فإن الحركة الإسلامية تبلغ مرحلة النضج عندما تتكامل المعرفة والقيم داخل بنية واحدة.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$K \times V = C$$

حيث تمثل (K) المعرفة، بينا تمثل (V) القيم، إذ تمثل (C) الوعي الحضاري المتكامل، كما أن الانتقال نحو النسق الجامع يقتضي إعادة بناء العلاقة بين الجزئي والكلي، لأن الحركات الإسلامية كثيراً ما تنشغل بالقضايا الجزئية حتى تتحول الوسائل إلى غايات، حيث يكون الدفاع عن المدرسة مقدماً على الدفاع عن الإسلام، اما الولاء للجماعة مقدماً على الولاء للمرجعية، لهذا فإن مسار التطور الصحيح يعيد ترتيب الأولويات، حيث يكون الأصل هو (القرآن الكريم) و(السنة الصحيحة) بينما تبقى جميع المدارس وسائل لفهم هذا الأصل.

لذا فإن مفهوم الفرقة الناجية ينبغي أن يفهم باعتباره الحالة التي يصل إليها الفكر، أي عندما يتحرر من مركزية الأسماء والتنظيمات ويعود إلى مركزية الوحي، لأن النجاة تتحقق عندما يكون (القرآن الكريم) و(السنة الصحيحة) المرجع الوحيد الذي تدور حوله جميع عمليات الاجتهاد.

لهذا يمكن التعبير عن النسق الجامع بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{F} = \arg\min ||\mathcal{M} - \Omega||$$

حيث تمثل $(\mathcal{F})$ الحالة الفكرية الأقرب إلى مفهوم النجاة، فهي تمثل (Ω) المرجعية العليا، فهو يعبر الحد الأدنى عن أقل مقدار ممكن من الانحراف عن الوحي.

كما أن مسارات التطور الإسلامي تمتلك خاصية التصحيح الذاتي، لأن كل مرحلة تاريخية تكشف حدود المرحلة السابقة، فهي تدفع النسق إلى مراجعة ذاته وإعادة تنظيم بنيته، لذلك فإن الفكر الإسلامي يقوم بإعادة بناء نفسه طالما هذا البناء مرتبطاً بالوحي.

إذ يُمكن ان تُكتب بالعلاقة الرياضية، الآتي:

$$\mathcal{M}(\mathrm{t}+1) = \Psi(\mathcal{M}(\mathrm{t}))$$

حيث يمثل (Ψ) مؤثر التصحيح المستمر، فهو الذي يعيد توجيه النسق نحو المرجعية في كل مرحلة زمنية، لأن مسارات التطور الإسلامي تنتهي عند بناء الحضارة، خاصة إنّ الحضارة تمثل الصورة العملية للنسق الجامع، أي عندما تتكامل العقيدة مع المعرفة وتتحد المعرفة مع القيم وتتحول القيم إلى مؤسسات وتتحول المؤسسات إلى عمران، يكون الإسلام قوة حضارية قادرة على إعادة إنتاج ذاتها عبر الأزمنة المختلفة دون أن تفقد مركزها المرجعي.

لهذا فإن مسارات تطور الحركات الإسلامية نحو النسق الجامع، إذ تمثل في حقيقتها انتقالاً من الوعي الجزئي إلى الوعي الكلي، أي من الانتماء المدرسي إلى الانتماء المرجعي ومن تعدد البنى المنعزلة إلى وحدة النسق الإسلامي، فهو الذي تنتظم داخله جميع الاجتهادات الصحيحة، فقد تكون جميعها روافد تصب في مجال واحد هو (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، ومن ثم فإن النسق الجامع يمثل بداية المرحلة التي تتحول فيها الأمة إلى منظومة حضارية موحدة، فهي تمتلك القدرة على التجدد المستمر مع المحافظة على ثبات أصولها ووحدة مرجعيتها.

وعليه يمثل النسق الجامع يمثل الصورة العليا التي تنتظم فيها جميع البنى الفكرية الإسلامية، عندما تعود إلى مركزها المرجعي الواحد المتمثل في (القرآن الكريم) و(السنة النبوية

الصحيحة)، لهذا فإن النسق الجامع يتكون من جميع البنى خاضعة لقانون مرجعي واحد، إذ تفقد استقلالها المرجعي وتحتفظ باستقلالها الوظيفي، عندما يكون الوحي هو المعيار الأعلى الذي تقاس به جميع صور الفهم والاجتهاد.

ينطلق البناء الفكري للنسق الجامع من أصل فلسفي يتمثل في أن الحقيقة الإسلامية واحدة، بينما تتعدد صور إدراكها، لأن التعدد يقع في العقل الذي يتعامل مع الوحي، لذلك فإن النسق الجامع يعمل على تنظيم الاختلاف حتى يتحول من عامل للتفكك إلى عامل للتكامل، عند هذه المرحلة يكون كل اجتهاد صحيح جزءا من البناء الكلي دون أن يدعي تمثيل الحقيقة منفردا.

إذ يعُبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\Omega = \text{Constant}$$

$$\mathcal{M}_i = f(\Omega)$$

حيث تمثل (Ω) المرجعية الإسلامية العليا، بينما تمثل $(\mathcal{M}_i)$ الأنساق الفكرية المختلفة، فهو يشير ذلك إلى أن جميع الأنساق صور معرفية مشتقة من الأصل المرجعي.

يقوم النسق الجامع على مبدأ وحدة المركز وتعدد المدارات، لأن جميع البنى الفكرية تتحرك حول مركز واحد وإن اختلفت زوايا اقترابها منه، لهذا فإن قيمة النسق تتحدد بدرجة انتظامها حول ذلك المركز، أي كلما اقتربت المدارات الفكرية من المرجعية ازداد البناء الفكري تماسكا وانخفض مقدار التشظي الداخلي.

إذ يُعبر عنها بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$R_i \rightarrow \Omega$$

حيث تمثل (R_i) المدارات الفكرية المختلفة، بينما يشير السهم إلى أن جميعها تتجه نحو المركز المرجعي نفسه، كما أن النسق الجامع يقوم على مبدأ التركيب البنيوي، حيث تكون العلاقات بين العناصر أهم من العناصر نفسها، لأن العلم يكتسب قيمته من موقعه داخل البناء،

اما العقيدة تكتسب فاعليتها من ارتباطها بالقيم والاجتهاد يكتسب شرعيته من اتصاله بالنص، لهذا فإن البنية هي التي تمنح الفكر وحدته الداخلية.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{M}_{\Omega} = (\mathrm{V}, \mathrm{E})$$

حيث تمثل (V) العقد الفكرية، بينما تمثل (E) العلاقات البنيوية التي تربط بينها، في حين يقاس مقدار قوة النسق بدرجة كثافة هذه العلاقات.

لذا فإن النسق الجامع يمثل نقطة الاتزان التي تتقارب إليها جميع الحركات الفكرية الصحيحة، أي كل حركة إسلامية تمثل متجها داخل المجال الإسلامي، غير أن قيمة هذا المتجه تتحدد باتجاهه، لذلك فإن الحركة التي تظل متجهة نحو المرجعية تظل جزءا من النسق الجامع مهما اختلفت وسائلها واجتهاداتها

إذ يعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{v_i} = \alpha_{\mathrm{i}}\, \Omega$$

حيث يمثل $(\mathrm{v_i})$ متجه الحركة الفكرية، بينما يمثل (α_{i}) معامل الفاعلية المعرفية، فقد يشير ذلك إلى أن جميع المتجهات الصحيحة تستمد اتجاهها من المرجعية الواحدة.

يمتلك النسق الجامع خاصية الاتزان الذاتي، لأن جميع مكوناته تعود بصورة مستمرة إلى المركز المرجعي كلما تعرضت للانحراف، لأن البنية الإسلامية تمثل منظومة تمتلك آليات تصحيح داخلية، لذا تجعلها قادرة على المحافظة على استقرارها مع استمرار حركتها الفكرية.

إذ تُكتب بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{M}(\mathrm{t}+1) = \Psi(\mathcal{M}(\mathrm{t}))$$

حيث يمثل (Ψ) مؤثر التصحيح المرجعي الذي يعيد النسق إلى حالة الاتزان في كل مرحلة زمنية، كما يقوم البناء الفلسفي للنسق الجامع على مبدأ التوحيد المعرفي، لأن جميع العلوم

الإسلامية مهما تنوعت تعود إلى أصل واحد، خاصة إن العقيدة ترتبط بالفقه والفقه يرتبط بالمقاصد والمقاصد ترتبط بالأخلاق والأخلاق ترتبط بالعمران، لذلك فإن الفصل بين هذه العلوم يمثل اختلالا في البنية، بينما يمثل انتظامها داخل قانون واحد الصورة الطبيعية للنسق الإسلامي.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتي:

$$K = A \otimes F \otimes M \otimes V \otimes H$$

حيث تمثل، الاتي:

- (A): العقيدة.
- (F): الفقه.
- (M): المقاصد.
- (V): القيم.
- (H): الحضارة.

وبينما عبر الرمز (⊗) عن الضرب التنسوري، فهو الذي يبين أن هذه المكونات تتولد من تفاعلها بنية معرفية واحدة.

يمتد النسق الجامع إلى الوجود الحضاري، لأن الفكرة تتحول إلى قيمة والقيمة تتحول إلى سلوك والسلوك يتحول إلى مؤسسة والمؤسسة تتحول إلى عمران، ومن ثم فإن الحضارة هي الامتداد الطبيعي للبنية المرجعية.

إذ يُمكن ان يعبر عنها من خلال العلاقة الرياضية، الأتية:

$$\Omega \longrightarrow A \longrightarrow K \longrightarrow V \longrightarrow S \longrightarrow H$$

حيث يمثل (S) النظام الاجتماعي، إذ يبين هذا التسلسل أن كل مرحلة تؤسس المرحلة التي تليها، أي أن أي خلل في إحدى الحلقات يؤدي إلى اضطراب البناء بأكمله.

لذا فإن النسق الجامع يعيد بناء العلاقة بين النص والعقل، حيث يصبح العقل أداة لفهم النص، لذلك فإن جميع صور الاجتهاد الصحيحة تتحرك داخل حدود الوحي، بينما يظل (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) الميزان الذي تقاس به جميع المناهج.

وهذا ما يُمكن ان يُعبر عنه بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\text{Reason} \subset \text{Revelation}$$

حيث يمثل:

- Reason: البناء الاستدلالي (العقل).
- $\subset$: رمز المجموعة الجزئية (الاحتواء).
- Revelation: المعرفة المعلنة (الوحي).

بمعنى، أي إن العقل يتحرك داخل مجال الوحي ولا يتجاوزه.

لذا مفهوم الفرقة الناجية يمثل الحالة التي يبلغ فيها البناء الفكري أعلى درجات الاتساق مع (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لأن النجاة خاصية نسقية تتحقق عندما تكون جميع المكونات الفكرية والعقدية والمعرفية والحضارية خاضعة للمركز المرجعي الواحد.

إذ يُعبر عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{F} = \arg\min \|\mathcal{M} - \Omega\|$$

حيث تمثل $(\mathcal{F})$ النسق الأقرب إلى المرجعية الإسلامية العليا، إذ يعبر الحد الأدنى عن أقل مقدار ممكن من الانحراف عن الأصل.

فهو يمتلك النسق الجامع خاصية التمدد الحضاري، لأن اتساقه الداخلي يولد قدرة على إنتاج المعرفة وإقامة العدل وبناء العمران وصناعة الحضارة، لذلك فإن قوة الحضارة الإسلامية تنبع من انتظام تلك العناصر داخل البنية المرجعية الواحدة.

إذ يكتب بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{H} = \lambda \times \text{Cohesion}(\mathcal{M}\Omega)$$

حيث تمثل $\mathcal{H}$القدرة الحضارية، إذ يمثل $\text{Cohesion}(\mathcal{M}\Omega)$ معامل التماسك البنيوي للنسق الجامع بينما يمثل (λ) معامل تحويل الاتساق الفكري إلى فاعلية حضارية.

واخيرًا، لهذا فإن البناء الفكري والفلسفي للنسق الجامع يمثل أعلى درجات التنظيم الإسلامي، إذ يجمع بين ثبات المرجعية وحركة الاجتهاد وبين وحدة العقيدة وتنوع الفهم وبين استقرار الأصول وتجدد الوسائل، أي بين الفرد والأمة وبين الدنيا والآخرة داخل منظومة واحدة، حيث تتحرك وفق قانون التوحيد، عند هذه المرحلة يكون النسق الجامع قانونا حضاريا شاملا، فهو يعيد إنتاج الإنسان المسلم والمجتمع المسلم والحضارة الإسلامية في مختلف الأزمنة مع المحافظة على وحدة المرجعية ، فضلًا عن التأكيد على ثبات الأصل الإلهي المطلق.

مراجع الباب الثاني

- **المراجع العربية، هي:**

١. ابن حزم الأندلسي، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، الجزء الخامس، تحقيق محمد إبراهيم وعبد الرحمن عمير (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٦).

٢. ابن سينا، **النجاة: في المنطق والالهيات** (بيروت: دار الجليل، ١٩٩٢).

٣. أبو حامد الغزالي، **الاقتصاد في الاعتقاد** (القاهرة: المطبعة الأدبية بسوق الحضارة القديم بمصر).

٤. أبو حامد الغزالي، **مقاصد الفلاسفة**، تحقيق: محمود بيجو (دمشق:٢٠٠٠).

٥. إيرل رانڤيل وفليب بيديث، **المعادلات التفاضلية الأولية**، ترجمة: منير صافي بشاوي واخرون (بنغازي: دار الكتب الوطنية، ١٩٩٢).

٦. هيلر واليبرمان، **مقدمة لبحوث العمليات**، ترجمة: فاروق عبد واخرون، الجزء الثاني(بغداد: الكلية الفنية العسكرية، ١٩٨٧).

- **المراجع الإنجليزية، هي:**

1. Michael Giaquinto, **The Search for Certainty: A Philosophical Account of Foundations of Mathematics** (London: Oxford University Press, 2002).
2. Penelope Maddy, **Naturalism in Mathematics** (London: Oxford University Press, 2000).
3. Ruth Curtain and Hans Zwart, **Introduction to Infinite-Dimensional Systems Theory: A State-Space Approach** (New York: Springer, 2020).
4. Vladimir Anashin, **Causality: The p-adic Theory** (London: Springer Nature, 2025).
5. Yi Lin, **General Systems Theory: A Mathematical Approach** (New York: Springer, 2002).

الباب الثالث

مؤثرا الاستقرار والتشكل الحضاري: النمذجة الرياضية للنسق الإسلامي الجامع

يمثل النسق الإسلامي الجامع البنية المرجعية العليا التي تنتظم فيها جميع مكونات الفكر الإسلامي، عندما تصبح خاضعة للقانون الذي يحكم العلاقة بين الوحي والعقل وبين المعرفة والقيم وبين الإنسان والحضارة، لهذا فإن النسق الجامع يعرف باعتباره قانونا بنيويا تنتظم داخله جميع صور الاجتهاد الصحيح، إذ يستمد وجوده من المرجعية الإلهية، لذا فإن أي محاولة لفهم تطور النسق الإسلامي، وهذا من خلال الوقائع التاريخية وحدها تبقى قاصرة عن إدراك بنيته الداخلية، لأن التاريخ يكشف الحركة الظاهرة، لذا فإن النمذجة الرياضية تستخدم باعتبارها لغة تجريدية، تهدف الى كشف العلاقات الكلية التي تربط عناصر النسق الإسلامي، فهي تفسر كيفية انتقاله من حالة الاتساق المرجعي إلى حالة الفاعلية الحضارية.

لذا فإن النسق الإسلامي يقوم على أصلين متلازمين، إذ يتمثل (الأول) في ثبات المرجعية، بينما يتمثل (الثاني) في حركة العمران، خاصة إن ثبات المرجعية يمنع النسق من الانفصال عن (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، بينما تمنحه الحركة الحضارية القدرة على إعادة إنتاج ذاته في كل زمان ومكان، لهذا فإن الاستقرار يعني بقاء المركز المرجعي ثابتا تحت جميع التحولات التاريخية، كما أن التشكل الحضاري يعني تحويل المرجعية الثابتة إلى واقع إنساني متجدد.

انطلاقا من هذا التصور فإن المعادلة الأم للنسق الإسلامي الجامع تمثل الصورة الرياضية العليا، فهي التي تنتظم فيها جميع المؤثرات الفكرية والبنيوية والقيمية والحضارية، حيث تكتب بالعلاقة الرياضية، الآتية:

(المعادلة الرئيسية للباب الثالث)

$$\mathfrak{N}_{\Omega}^{*} = \underset{\mathfrak{M}\subseteq\mathfrak{U}}{\arg\min} \left\| \mathbb{P}_{\mathfrak{M}} \left(\mathbf{\Gamma} \rightarrow \mathbf{\Phi} \rightarrow \mathbf{\Xi} \rightarrow \mathbf{\Sigma} \rightarrow \mathbf{\Delta} \right) - \mathbf{\Omega}^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}}$$

تمثل هذه المعادلة القانون البنيوي الذي يفسر كيفية انتقال النسق الإسلامي من المرجعية إلى الحضارة، إذ يمثل الرمز (Γ) يعبر عن البنية المرجعية المؤسسة للنسق، بينما يعبر (Φ) عن المؤثر الدينامي للتطور، فيما يعبر (Ξ) عن التركيب البنيوي للمرجعيات، فيما يعبر (Σ) عن التكامل القيمي، إذ (Δ) عن الامتداد الحضاري الذي تتحول فيه المرجعية إلى عمران شامل.

أما المؤثر ($P_{\mathcal{M}}$) يمثل عملية الإسقاط النسقي، إذ تعيد تنظيم جميع المؤثرات داخل بنية واحدة، حيث تكون جميع العلاقات الفكرية خاضعة للقانون المرجعي، لذا فإن قيمة النسق تحدد بمقدار نجاح هذا المؤثر في إعادة تنظيمها حول المرجعية العليا، بينما يمثل الحد ($\Omega^{\dagger}$) النقطة المرجعية الثابتة، فهي التي تتقارب إليها جميع عمليات التطور والاجتهاد.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٤١)

$$\left\| P_{\mathcal{M}} \left(\Gamma \rightarrow \Phi \rightarrow \Xi \rightarrow \Sigma \rightarrow \Delta \right) - \Omega^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}}$$

يعبر عن مقدار الانحراف البنيوي بين الواقع الفكري، بينما بين المرجعية الإسلامية العليا، أي كلما اقترب هذا المعيار من الصفر اقترب النسق من أعلى درجات الاتساق المرجعي، لأن هذا الفصل يعالج مؤثري الاستقرار والتشكل الحضاري، لذا فإنه يشتق نموذجه من المعادلة الأم مع المحافظة على بنيتها الرياضية، إذ يكون التركيز على المؤثرين اللذين يمنحان النسق بقاءه التاريخي وقدرته الحضارية.

لذلك يُمكن التعبير عنه من خلال العلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٤٢)

$$\mathcal{N}_{\Omega}^{*} = arg\,min_{\mathcal{M} \subseteq U} \left\| P_{\mathcal{M}} \left(\Gamma \rightarrow \mathbf{S} \rightarrow \mathbf{C} \right) - \Omega^{\dagger} \right\|_{\mathcal{H}}$$

حيث يمثل **(S)** مؤثر الاستقرار المرجعي، بينما يمثل **(C)** مؤثر التشكل الحضاري، لأن مؤثر الاستقرار يمثل جميع العمليات التي تحفظ ثبات المرجعية ووحدة النسق ويعمل على تقليل الانحراف الداخلي، بينما يمثل مؤثر التشكل الحضاري جميع العمليات التي تحول المرجعية إلى معرفة وقيم ومؤسسات وعمران، لذلك فإن العلاقة بينهما علاقة اقتران بنيوي، حيث لا يمكن لأي منهما أن يعمل مستقلا عن الآخر، لأن (الأول) يحافظ على الهوية و(الثاني) يمنح النسق القدرة على الامتداد التاريخي.

لذا فإن اقتران المؤثرين داخل البنية نفسها يعني أن النسق الإسلامي ينتقل من مرحلة إلى أخرى إذا بقي مقدار الاستقرار متناسبا مع مقدار التشكل الحضاري.

لذلك فإن القانون الرياضي الحاكم للنسق يمكن التعبير عنه بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٤٣)

$$\mathbf{S} \otimes \mathbf{C} \longrightarrow \mathcal{N}_{\Omega}$$

حيث يعبر الضرب التنسوري (⊗) عن التكامل البنيوي، فهو الذي يجعل الاستقرار والتشكل الحضاري يولدان نسقا أعلى يمتلك خصائص لا توجد في أي مؤثر منفرد، لهذا فإن النمذجة الرياضية لهذا تهدف إلى الكشف عن القانون الداخلي الذي يجعل النسق الإسلامي قادرا على الجمع بين ثبات الوحي وحركة التاريخ، وايضًا بين وحدة المرجعية وتنوع الاجتهاد وبين الاستقرار البنيوي والتشكل الحضاري، أي بمعنى جعلها تكون داخل منظومة واحدة تنتظم جميع مكوناتها حول المركز المرجعي، خاصة إن المركز المرجعي لا يتغير، إذ يتمثل في (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة).

يؤسس هذا التصور إلى أن الاستقرار النسقي يمثل خاصية رياضية، إذ تجعل جميع المتغيرات الفكرية تدور داخل حدود المرجعية دون أن تتجاوزها، لذا فكل نسق يمتلك قدرة داخلية على إعادة تنظيم مكوناته، اي كلما تعرض إلى اضطراب فكري أو عقدي أو معرفي، إذ تتحول هذه القدرة

إلى معامل اتزان يحافظ على وحدة البناء مهما تنوعت الظروف التاريخية، لأن قيمة النسق تقاس على المحافظة على انتظامه أثناء التغير، لهذا فإن النسق الإسلامي يمتلك استقرارا ديناميا يجعل الحركة وسيلة لتعزيز الاتزان.

كما أن البنية الإسلامية تستند إلى مرونة نسقية تسمح بإعادة توزيع الوظائف الفكرية دون المساس بالثوابت المرجعية، لأن المرونة هي قدرة على إعادة ترتيب العلاقات الداخلية، حيث يبقى المركز المرجعي ثابتا مع تغير مواقع العناصر المحيطة به، لهذا فإن النسق الإسلامي كلما ازداد مرونة ازداد ثباتا، لأن المرونة المرجعية تمنع تراكم الضغوط الفكرية داخل نقطة واحدة وتعيد توزيعها على كامل البنية.

فقد تتولد خاصية المقاومة الفكرية بوصفها استجابة بنيوية لأي مؤثر خارجي يحاول إعادة تشكيل المرجعية وفق قوانين مغايرة، لا سيما إن النسق الإسلامي يُعيد امتصاصها وتحليلها ثم يعيد بناء موقعها داخل مجالخ المرجعي، لذا فإن وافقت الأصل اندمجت داخله وإن خالفته فقدت قدرتها على التأثير، حيث تكون المقاومة الفكرية عملية إعادة تنظيم معرفي، خاصة إنّ النسق يحافظ على ذاته بامتلاك قانون داخلي قادر على فرز جميع المؤثرات.

وعليه فإن هذا الاتزان يمكن فهمه بوصفه توزيعا طيفيا للطاقة المرجعية داخل البنية الفكرية، خاصة إن الاستقرار يقوم بتوزيع متوازن لجميع الترددات المرجعية، مما يجعل النسق الإسلامي يحقق استقراره عندما يكون الطيف المرجعي متجانسا، إذ تتوزع العقيدة والمعرفة والقيم والاجتهاد توزيعا يحقق أعلى درجات الاتزان البنيوي، حيثُ يمتد هذا القانون إلى المجال الحضاري، لأن الحضارة الإسلامية تمثل إسقاطا واقعيا للبنية المرجعية على المجال الاجتماعي، لذا فإن النسق يعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية وفق القانون الذي يحكم المرجعية، لذلك تتحول القيم إلى مؤسسات وتتحول المؤسسات إلى أنماط حضارية تحفظ هوية المجتمع مع استمرار تطوره.

لهذا فإن التحول الحضاري يقاس بدرجة انطباق البناء الاجتماعي على القانون المرجعي، أي كلما ازداد المجتمع اقترابا من البنية المرجعية ازداد استقراره الحضاري وكلما اتسعت الفجوة بينهما ارتفع احتمالات الاضطراب الحضاري، لهذا فإن العمران الإسلامي يمثل الصورة

الخارجية للاتساق الداخلي، كما أن الحضارة الإسلامية تمتلك مجال استدامة خاصا بها، لأن مصدر استمرارها يرتبط بقدرتها على إعادة إنتاج المرجعية داخل الأجيال المتعاقبة، لهذا فإن الحضارة التي تنفصل عن أصلها المرجعي تدخل في مسار التآكل مهما بلغت قوتها، بينما الحضارة المرتبطة بالمرجعية تمتلك قابلية دائمة للتجدد، لأن مصدر طاقتها لا ينفد بانتهاء مرحلة تاريخية.

يكون الاستقرار الحضاري نتيجة مباشرة للاستقرار النسقي، لأن المجتمع لا يستطيع المحافظة على توازنه، إذا فقد النسق الداخلي الذي ينتج معاييره وقيمه، لهذا فإن كل اضطراب حضاري يعكس في حقيقته اضطرابا أعمق داخل البنية المرجعية، لا سيما إن كل إصلاح حضاري يبدأ بإعادة بناء النسق الفكري قبل إعادة بناء المؤسسات، عندما تنتقل الدراسة إلى الحركات الإسلامية فإنها تنظر إليها باعتبارها متجهات داخل مجال مرجعي واحد، أي كل حركة تمتلك اتجاها معرفيا ووظيفة محددة داخل البنية الإسلامية، غير أن قيمتها تتحدد من خلال مساهمتها في تحقيق الاتزان الكلي، لهذا فإن اختلاف الحركات يمثل تنوعا وظيفيا ما دام الاتجاه المرجعي واحدا.

كما أن الخصائص المرجعية لا تتوزع بصورة متماثلة بين الحركات، لأن كل حركة تعبر عن بعد من أبعاد النسق الإسلامي، فقد يغلب على إحداها البناء العقدي ويغلب على أخرى البناء العلمي ويغلب على ثالثة البناء الحضاري، غير أن هذه الخصائص تبلغ كمالها عندما تدخل جميعها في حالة تكامل وظيفي أي يجعل كل حركة تؤدي دورها داخل البناء الكلي دون أن تدعي احتكار الحقيقة المرجعية، لهذا فإن إعادة بناء النسق الإسلامي الجامع تبدأ بإعادة تعريف العلاقة بينها، حيث تكون الوظيفة مقدمة على الهوية التنظيمية، بينما تصبح المرجعية مقدمة على الانتماء الجزئي، عند هذه المرحلة يتحول التنوع إلى مصدر قوة، لأن جميع المتجهات تتقارب نحو المركز المرجعي نفسه.

إذ يبلغ هذا البناء ذروته عند الانتقال إلى النمذجة الرياضية لمفهوم الفرقة الناجية، لأن الفرقة الناجية تمثل النسق المرجعي الذي يحقق أعلى درجات الاتساق مع (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لأن النجاة تكون خاصية بنيوية خاصة إن كل بناء يقترب من المرجعية

يقترب من هذا النسق وكل بناء يبتعد عنها يبتعد عنه، لهذا فإن التكامل القيمي يكون المعيار الرياضي الأعلى للحكم على سلامة النسق، لأن العقيدة والمعرفة والأخلاق والاجتهاد والعمران، فهي تتحول إلى منظومة واحدة تتحدد قيمتها بمقدار انسجامها الداخلي، لذلك يكون الاتساق القيمي هو المؤشر الحقيقي على سلامة البناء المرجعي.

لذا فإن تعدد الحركات الإسلامية لا يناقض وحدة المرجعية، خاصة إن التعدد يقع في صور الاجتهاد، بينما تبقى المرجعية واحدة، لذلك فإن النسق الجامع يهدف إلى إنتاج قانون واحد تتحرك داخله جميع الحركات الصحيحة، يكون (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) المركز الذي تنتهي إليه جميع المسارات الفكرية والحضارية، إذ تغدو وحدة المرجعية هي القانون الرياضي، فهي الذي تنتظم داخله جميع عمليات التطور والاستقرار والتشكل الحضاري داخل النسق الإسلامي الجامع.

ينظر إلى مفهوم الفرقة الناجية باعتبارها نسقًا مرجعيا جامعا تتحرك داخله جميع الحركات الإسلامية، فهي التي تجعل (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) أصلا أعلى للاجتهاد، لذا فإن البناء الفكري الإسلامي ينتقل من منطق التنافس على امتلاك الحقيقة إلى منطق المشاركة في تحقيقها، عندئذ تتحول إلى مجالات معرفية متعددة تتكامل داخل منظومة واحدة، لأن المرجعية تبقى واحدة، بينما تتعدد وسائل خدمتها يكون النسق الإسلامي قادرا على احتواء التنوع دون أن يفقد وحدته.

العقل الإسلامي يتجاوز الإدراك الجزئي، فهو الذي يربط النجاة بالانتماء التنظيمي، حيث يتجه نحو إدراك كلي، إذ يرى أن معيار النجاة هو مقدار الاتساق مع الأصل الإسلامي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٤٤)

$$\mathcal{I} = \lim_{n\to\infty} \left(\bigcup_{i=1}^{n} \mathcal{M}_i \right) \subset \Omega^{\dagger}$$

حيث تمثل، الأتي:

- $(\mathcal{I})$: الادراك الكلي للنسق الاسلامي.
- $(\mathcal{M}_{\mathrm{i}})$: الحركات الإسلامية.
- $(\Omega^{\dagger})$: المرجعية العليا الممثلة (القران الكريم) و(السنة الصحيحة),

إذ تشير هذه العلاقة إلى أن الإدراك الإسلامي الكامل ينتج من اجتماع جميع الحركات داخل مجال المرجعية الواحدة.

لذا فإن الحقيقة الإسلامية لا تتجزأ، بينما تتجزأ طرائق إدراكها، لهذا فإن كل حركة تعبر عن زاوية معينة من البناء الإسلامي، غير أن اكتمال الصورة يتحقق عندما تدخل جميع الزوايا في حالة تكامل.

وهو ما تعبر عنه العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Omega^{\dagger} \neq \mathcal{M}_{\mathrm{i}}$$

إذ يتولد من تكامل النسق الاسلامي قانون الانتظام المرجعي، فهو الذي يعيد تنظيم جميع الحركات داخل وحدة واحدة.

وهذا ما يُعبر عنه من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Omega^{\dagger} = \mathcal{L}(\mathcal{M}_1 \oplus \mathcal{M}_2 \oplus \ldots \oplus \mathcal{M}_{\mathrm{n}})$$

حيث تمثل $(\mathcal{L})$ قانون الانتظام المرجعي، فهو الذي يحول التعدد إلى وحدة نسقية، بينما يمنح جميع الأنساق معناها داخل البناء الكلي.

لذا فإن كل حركة يمكن تمثيلها بمتجه معرفي داخل مجال النسق، حيث يكون:

$$\vec{V_i} \in \mathcal{R}$$

تتحدد قيمة هذا المتجه بدرجة اصطفافه مع محور المرجعية ($\Omega^{\dagger}$)، لهذا يكون معامل الاتساق، الأتي:

$$Q_i = \cos(\theta_i)$$

كلما اقتربت الزاوية، من:

$$\theta_i \to 0$$

اقتربت قيمة الاتساق حتى تكون:

$$Q_i \to 1$$

أي إن الحركة تقترب من أعلى درجات الانسجام مع المرجعية، أما إذا اتسعت زاوية الانحراف فإن النتيجة الرياضية، تمثل، الآتي:

$$\theta_i \uparrow \Rightarrow Q_i \downarrow$$

عندئذ يتحول الاختلاف من اختلاف وظيفي إلى اختلاف بنيوي، فهو يؤدي إلى انخفاض القدرة على تحقيق الوحدة الحضارية، يؤدي هذا النموذج الإدراكي إلى إعادة بناء العقل الحضاري للأمة، لأن الإنسان المسلم يبدأ بإدراك أن تنوع المدارس لا يناقض وحدة المرجعية، لذا أن الاختلاف في الاجتهاد لا يستلزم اختلافا في الأصل، لذا يختفي التعصب التنظيمي تدريجيا ويحل محله وعي معرفي، فهو يجعل جميع الطاقات الفكرية تعمل داخل مشروع حضاري واحد، فهي تتحرك فيه المؤسسات المختلفة نحو مقصد أعلى دون أن تتصارع على احتكار الحقيقة.

لذا تتحول العلاقات بين الحركات الإسلامية من علاقات صدامية إلى علاقات تكاملية، أي بدل استنزاف الموارد في إثبات أحقية كل حركة لنفسها، تكون بداية لعملية توزيع الوظائف الحضارية، حيث تتخصص بعض الحركات في التربية وأخرى في المعرفة وأخرى في الإصلاح

الاجتماعي وأخرى في الاقتصاد وأخرى في العمران، إذ تتحرك جميعها داخل القانون المرجعي نفسه.

إذ يمكن التعبير عن هذا التكامل بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٤٥)

$$\vec{V}_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} w_i \vec{V}_i$$

حيث تمثل العلاقة الرياضية، الآتية:

$\vec{V}_{\Omega}$

خاصة إن النسق الإسلامي الجامع يمثل (w_i) الأوزان الوظيفية لكل حركة، وهذه الأوزان تعبر عن مقدار الإسهام الحضاري، فهو الذي يؤديه كل نسق داخل المنظومة الكلية.

لذا فإن أعظم أثر لهذا النموذج يتمثل في إعادة تجميع رأس المال الفكري للأمة الإسلامية، لأن الحضارة تبنى بقدرتها على الانتظام حول مقصد واحد، أي كلما انخفض مقدار التشظي الداخلي ارتفعت كفاءة النظام الحضاري.

إذ يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٤٦)

$$H = \alpha \left(\sum_{i=1}^{n} w_i Q_i \right)$$

حيث تمثل (H) الفاعلية الحضارية، بينما يمثل (α) معامل تحويل الاتساق المرجعي إلى إنتاج حضاري، بينما تشير هذه العلاقة إلى أن ارتفاع الفاعلية الحضارية، فهي ترتبط بمقدار انسجامها مع المرجعية العليا.

تتحول الأمة الإسلامية إلى منظومة معرفية ذاتية التنظيم، لأن جميع الحركات تصبح قادرة على تصحيح مساراتها بالرجوع إلى المركز المرجعي نفسه دون الحاجة إلى إنتاج مراكز متنافسة للحقيقة وبهذا يرتفع الاستقرار الفكري، لأن المرجعية تبقى ثابتة بينما تبقى وسائل الاجتهاد متحركة في إطارها، يكون النسق الإسلامي قادرا على استيعاب المتغيرات التاريخية دون أن يفقد ثوابته المرجعية.

واخيرًا، فإن هذا النموذج يعيد تشكيل الثقافة الإسلامية العالمية، لأن الإنسان المسلم في أي مكان من العالم يدرك أن انتماءه الحقيقي إلى المرجعية الإسلامية نفسها، عندئذ تتحول الأمة إلى مجال معرفي عالمي تتنوع فيه الاجتهادات وتتحد فيه الأصول، يكون حينها اختلاف البيئات واختلاف التجارب التاريخية عاملا يزيد ثراء النسق الإسلامي، ولهذا فإن مفهوم الفرقة الناجية باعتباره نسقا مرجعيا جامعا، فهو يؤدي إلى إعادة بناء الإدراك الإسلامي على أساس أن وحدة المرجعية هي الأصل، بمعنى إن تعدد الحركات يمثل تنوعا وظيفيا لا تعددا في الحقائق ونتيجة، لذلك تنتقل الأمة من حالة التشتت البنيوي إلى حالة الانتظام النسقي، بينما يتحول الفكر الإسلامي إلى منظومة حضارية متماسكة، فهي تمتلك القدرة على إنتاج المعرفة وإدارة الاختلاف، إذ تحقيق الاستقرار وإعادة بناء الحضارة الإسلامية على أساس وحدة الوحي وتنوع الاجتهادات، بعدها ينتج تكامل الوظائف داخل النسق الإسلامي الجامع.

القسم الأول

مؤثر الاستقرار النسقي

يمثل مؤثر الاستقرار النسقي أحد المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها البناء الرياضي للنسق الإسلامي الجامع، لأن أي منظومة فكرية تستطيع المحافظة على استمراريتها التاريخية، فهي تمتلك آليات داخلية تحفظ اتزانها أمام المتغيرات الفكرية والاجتماعية والسياسية، لا سيما إن الاستقرار يعني قدرة النسق على المحافظة على هويته المرجعية مع استمرار تطوره الداخلي، لذا فإن الاستقرار يمثل خاصية دينامية تنتج من انتظام العلاقات بين المكونات أكثر مما تنتج من ثبات المكونات نفسها.

لذا فإن كل نسق يمتلك مركزا مرجعيا يمثل نقطة اتزانه، أي كلما اقتربت عناصر النسق من هذا المركز ازدادت درجة الاستقرار، بمعنى كلما ابتعدت عنه ارتفعت احتمالات التشظي البنيوي، لهذا فإن الاستقرار يقاس بمدى اقترابها جميعا من المرجعية الإسلامية العليا المتمثلة (بالقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة، عند هذه المرحلة يكون النسق قادرا على استيعاب التنوع دون أن يفقد وحدته.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$S_{\Omega} = 1 - ||P(\mathcal{M}) - \Omega^{\dagger}||$$

حيث يمثل (S_{Ω}) معامل الاستقرار النسقي، لذا تمثل ($\mathcal{M}$) البنية الفكرية للحركات الإسلامية، فيما يمثل (P) الإسقاط المرجعي ويمثل ($\Omega^{\dagger}$) المرجعية العليا، أي كلما اقتربت قيمة، هذه العلاقة الرياضية:

$$||P(\mathcal{M}) - \Omega^{\dagger}||$$

من الصفر اقترب معامل الاستقرار من الواحد الصحيح، فهو أعلى مستويات الاتزان النسقي.

لذا فإن النسق المستقر هو الذي يمتلك قدرة على امتصاص الاضطرابات الداخلية، اي دون أن تتغير بنيته المرجعية، لأن الاختلافات الفكرية والاجتهادية تمثل متغيرات داخلية، بالرغم من إن تأثيرها يبقى محدودا طالما جميعها خاضع للقانون المرجعي الواحد، لهذا فإن الاستقرار النسقي يُعاد تنظيمه داخل شبكة العلاقات المرجعية.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية السابقة الممثلة بالخصائص الجوهرية للتكامل الحضاري، الآتية:

نموذج (١٤٧)

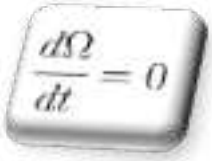

بينما يمثل:

أي أن المرجعية تبقى ثابتة؛ بينما تستمر البنية الفكرية في التطور، وهذا يمثل التمييز يجسد الأساس الفلسفي الذي يفسر قدرة الحضارة الإسلامية على التجدد مع المحافظة على هويتها، لذا فإن الاستقرار النسقي يولد وعيا جماعيا يجعل جميع الحركات الإسلامية تدرك أن اختلافها يقع داخل النسق، عندئذ تتحول العلاقة بين الحركات من علاقة صراع وجودي إلى علاقة تكامل معرفي، لأن كل حركة تدرك أن وجودها يستمد معناه من بقائها داخل المجال المرجعي نفسه.

لهذا فإن الاستقرار يولد ما يمكن تسميته بالتوازن الإدراكي، حيث يكون العقل الإسلامي قادرا على التمييز بين الثوابت والمتغيرات وبين المرجعية والاجتهاد وبين الأصل والتطبيق، عندما يتحقق هذا الإدراك تتراجع احتمالات الانقسام، لأن أسباب الصراع تنتقل من مستوى المرجعية

إلى مستوى الاجتهاد وهو مستوى يقبل التعدد بطبيعته، لذا فإن الاستقرار النسقي يمثل الشرط (الأول) لاستمرار البناء الحضاري، لأن الحضارات تنهار عندما تفقد المركز الذي ينظم ذلك التنوع، بمعنى كلما ازداد انتظام المرجعية ارتفعت قدرة الحضارة على إعادة إنتاج مؤسساتها ومعارفها وأخلاقها عبر الأزمنة المختلفة.

إذ يُمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$H = \alpha S \Omega$$

حيث يمثل (H) مستوى الاستقرار الحضاري، بينما يمثل (α) معامل تحويل الاستقرار النسقي إلى فاعلية حضارية، فهي تدل العلاقة على أن الحضارة تزداد قوة بزيادة الاستقرار المرجعي لا بزيادة حجم المؤسسات وحدها.

كما أن الاستقرار النسقي يمنح النسق الإسلامي خاصية المقاومة الذاتية، لأن أي اضطراب فكري جديد يعاد تفسيره داخل المرجعية بدلا من أن يؤدي إلى إنتاج مرجعية جديدة، لهذا فإن النسق الإسلامي يمتلك قدرة مستمرة على تصحيح ذاته دون أن يفقد هويته.

إذ يُمكن ان تكتب من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{M}_{(t+1)} = \mathcal{R}(\mathcal{M}_t)$$

حيث تمثل ($\mathcal{R}$) مؤشر إعادة الاتزان المرجعي، فهو الذي يعيد تنظيم النسق كلما تعرض لاضطراب فكري أو حضاري.

لذا فإن الاستقرار النسقي يمثل العلاقة بين الثبات والحركة، لأم الثبات هو القانون الذي يجعل التطور محافظا على هويته، لأن الحركة تعبير عن قدرتها على التفاعل مع الواقع، لهذا فإن النسق الإسلامي الجامع يجمع بين الثبات في الأصل والحركة في الوسائل وبين دوام المرجعية وتجدد الاجتهاد، وعليه فإن مؤشر الاستقرار النسقي يمثل قانونا رياضيا وفلسفيا يحكم انتظام الحركات الإسلامية داخل مجال مرجعي واحد ويجعل جميع عمليات التطور الفكري والاجتهادي

والحضاري، فهي تتحرك نحو المحافظة على وحدة النسق الإسلامي الجامع واستمراره التاريخي، من خلال قدرته على إنتاج حضارة متماسكة تجمع بين الرسوخ المرجعي والمرونة الحضارية.

أولا: معاملات الاتزان المرجعي

يمثل معامل الاتزان المرجعي الأساس الرياضي الذي يقيس مقدار انتظام النسق الإسلامي حول المرجعية العليا، لأن جميع عمليات البناء الفكري تحقق الاستقرار عندما يكون مرتبط بالمصدر الإسلامي الجامع، لهذا فإن الاتزان المرجعي تقاس بمقدار اقترابها من (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيح، فكلما ازداد هذا الاقتراب ارتفع استقرار النسق وكلما اتسعت المسافة المرجعية ازداد احتمال التشظي الفكري.

لذا فإن المرجعية تمثل نقطة الجذب المركزية التي تحفظ انتظام الحركة الفكرية، لذا فإن جميع المتغيرات الفكرية تبقى قابلة للاحتواء طالما تتحرك داخل مجال هذه المرجعية، أما إذا أصبحت المرجعيات الجزئية مراكز مستقلة فإن النسق يفقد اتزانه، لأن كل جزء يبدأ بإنتاج قانونه الخاص، لذا فإن الاتزان ينشأ من خضوعها لقانون أعلى يحكمها جميعا.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$S_r = 1 - \|P(\mathcal{M}) - \Omega^{\dagger}\|$$

حيث يمثل (S_r) معامل الاتزان المرجعي، بينما تمثل ($\mathcal{M}$) البنية الفكرية للحركات الإسلامية، بينما يمثل (P) الإسقاط المرجعي، لذا تمثل ($\Omega^{\dagger}$) المرجعية العليا، أي كلما اقتربت هذه قيمة الرياضية ادناه:

$$\|P(\mathcal{M}) - \Omega^{\dagger}\|$$

من الصفر اقترب معامل الاتزان من الواحد الصحيح وأصبح النسق أكثر استقرارا.

إذ يعني أن جميع عمليات الاجتهاد تتحرك داخل المجال المرجعي نفسه، لهذا فإن التطور الفكري يغير صورة التعبير عنه، بينما يكون الاتزان المرجعي هو العامل الذي يمنع الحركة الفكرية من التحول إلى منظومات مستقلة متباعدة.

لذا فإن جميع الأنساق الإسلامية تمتلك متجهات مرجعية مختلفة، غير أن هذه المتجهات تتقاطع عند محور واحد.

إذ يُمكن كتابة ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتي:

$$\vec{V}_i \rightarrow \Omega^{\dagger}$$

أي أن كل متجه فكري يتجه في النهاية نحو المرجعية العليا، عندما تكون جميع المتجهات متقاربة، لذا فإن المجال المرجعي يقترب من حالة الاتزان الكلي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٤٨)

$$\lim_{i \to n} \theta_i = 0$$

حيث تمثل (θ_i) زاوية الانحراف المرجعي لكل حركة، أي كلما انخفضت هذه الزاوية ازداد معامل الاتزان حتى تكون، مثل:

$$S_r \rightarrow 1$$

أما إذا اتسعت زاوية الانحراف فإن معامل الاتزان يتناقص، وهذا ما يُعبر عنه من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\theta_i \uparrow \Rightarrow S_r \downarrow$$

إذ تشير هذه العلاقة إلى أن مقدار الاتزان المرجعي، أي يتناسب عكسيا مع مقدار الانحراف عن المرجعية العليا، لذا فإن معاملات الاتزان المرجعي تعيد تشكيل طريقة فهم الاختلاف داخل الفكر الإسلامي، لأن الاختلاف يقاس بمقدار تأثيرها في المرجعية، لهذا فقد تختلف الحركات في الوسائل وفي طرائق الاجتهاد مع بقاء معامل الاتزان مرتفعا، اي لأنها ما تزال تتحرك داخل الأصل الإسلامي، أما إذا تحول الاختلاف إلى اختلاف في المرجعية فإن معامل الاتزان ينخفض بصورة مباشرة.

خاصة إن الاتزان المرجعي يتحول إلى أداة رياضية لقياس سلامة البناء الفكري، بمعنى كل حركة يمكن تقدير موقعها داخل النسق بحسب قيمة معاملها المرجعي، أي كلما اقتربت هذه القيمة من الواحد اقتربت من النسق الجامع، وعليه يكون اقترابها من الصفر يرفع احتمالية خروجها عن البنية المرجعية.

إذ يُمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$Q_i = S_r \times W_i$$

حيث يمثل (Q_i) معامل الجودة المرجعية للحركة الإسلامية، بينما يمثل (W_i) وزنها الوظيفي داخل النسق، لذلك تكون القيمة النهائية للحركة ناتجة عن اجتماع مقدار اتساقها مع المرجعية ومقدار إسهامها الحضاري.

لذا فإن معاملات الاتزان المرجعي تمثل صمام الأمان الذي يحفظ استقرار الحضارة الإسلامية، لأن الحضارة تستمر باستمرار اتصال المعرفة بمصدرها المرجعي، فإن أي تقدم علمي أو اجتماعي أو اقتصادي يتحول إلى قيمة حضارية إذا بقي مرتبطا بالنسق المرجعي الإسلامي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الاتية:

$$H = \alpha S_r$$

حيث يمثل (H) الاستقرار الحضاري، بينما يمثل (α) معامل تحويل الاتزان المرجعي إلى فاعلية حضارية، إذ تدل هذه العلاقة على أن الحضارة الإسلامية تزداد رسوخا، اي كلما ازداد الاتزان المرجعي بين مكوناتها.

وخيرًا، فإن معاملات الاتزان المرجعي تحفظ أيضا وحدة الأمة الإسلامية، لأن جميع الأنساق الفكرية تكون مرتبطة بمركز واحد، عند هذه المرحلة تتحول الفرقة الناجية إلى حالة نسقية جامعة تمثل أعلى درجات الاتزان المرجعي، حيث تكون جميع الحركات الإسلامية متجهات معرفية مختلفة الوظائف متحدة المرجعية، إذ تعمل جميعها داخل مجال (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) منتجة بذلك نسقا مستقرا يمتلك القدرة على الاستمرار والتجدد، أي من خلال إعادة بناء الحضارة الإسلامية عبر مختلف الأزمنة.

ثانيا: معاملات المرونة النسقية

تمثل معاملات المرونة النسقية أحد أهم المؤثرات التي تحفظ استمرارية النسق الإسلامي الجامع، لأن أي نسق لا يمتلك القدرة على التكيف مع المتغيرات يفقد فاعليته التاريخية مهما بلغت قوة أصوله، لهذا فإن المرونة النسقية تعني قدرة البنية الفكرية على إعادة تنظيم نفسها، أي كلما تغيرت الظروف التاريخية مع بقاء ارتباطها الكامل (بالقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة). لأن المرونة انتقال من صورة اجتهادية إلى صورة اجتهادية أخرى داخل المجال المرجعي نفسه.

لذا فإن النسق الإسلامي يجمع بين الثبات والحركة، لأن الثبات يحفظ الهوية، بينما تمنح الحركة القدرة على الاستمرار، إذا انفصلت الحركة عن الثبات تحول النسق إلى حالة من السيولة الفكرية، أي إذا انفصل الثبات عن الحركة تحول النسق إلى حالة من الجمود، لهذا فإن المرونة النسقية تمثل العلاقة التي تجعل الحركة خادمة للثبات وتجعل الثبات موجها للحركة.

إذ يُعبر عن هذا البناء بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٤٩)

$$E_s = \frac{d\mathcal{M}}{d\Xi}$$

حيث يمثل (E_s) معامل المرونة النسقية، بينما تمثل $(\mathcal{M})$ البنية الفكرية للنسق، إذ تمثل (Ξ) المتغيرات التاريخية والاجتماعية والسياسية، فقد تشير العلاقة إلى أن المرونة تقيس مقدار قدرة النسق على إعادة تنظيم بنيته الفكرية استجابة للمتغيرات دون أن يغير مركزه المرجعي، لذا فإن قيمة المرونة ترتبط بمقدار المحافظة على المرجعية أثناء التغير، لهذا فإن النسق يكون أكثر مرونة كلما استطاع أن يستجيب للواقع مع بقاء الإسقاط المرجعي ثابتا.

إذ يُمكن التعبير عنها رياضيًا، من خلال الآتي:

$$\mathrm{P}(\mathcal{M}_{\mathrm{t}}) = \mathrm{P}(\mathcal{M}_{\mathrm{t+1}}) = \Omega^{\dagger}$$

أي إن المرجعية تبقى واحدة رغم انتقال النسق من حالة زمنية إلى حالة زمنية أخرى.، أي عند هذه المرحلة يكون التغير انتقالا في الوسائل.

لا سيما إن معاملات المرونة النسقية تمنح العقل الإسلامي القدرة على التمييز بين الثابت والمتغير، لأن كثيرا من صور الانقسام الفكري تنشأ من الخلط بينهما، عندما يمتلك النسق مرونة مرتفعة يكون قادرا على إدراك أن تغير الوسائل لا يقتضي تغير المقاصد وأن اختلاف التطبيقات لا يستلزم اختلاف المرجعية، لذا يتحول الاجتهاد إلى وسيلة لتوسيع فاعلية النسق.

إذ يُمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٥٠)

$$E_s \propto \frac{1}{\|P(\mathcal{M}) - \Omega^{\dagger}\|}$$

أي إن المرونة ترتفع كلما انخفضت مسافة الانحراف عن المرجعية العليا، لأن النسق يمتلك قدرة أكبر على التكيف دون أن يفقد اتزانه.

لذا فإن المرونة النسقية تجعل جميع الحركات الإسلامية قادرة على إعادة توزيع وظائفها، اي كلما تغيرت حاجات الأمة، فقد تتقدم وظيفة التعليم في مرحلة معينة ثم تتقدم وظيفة الإصلاح الاجتماعي أو البناء الحضاري أو الاجتهاد العلمي في مرحلة أخرى، فضلًا عن بقاء جميع هذه الوظائف مرتبطة بالمقصد المرجعي الواحد، لهذا فإن المرونة تعني تبدل مواضع القوى داخله.

إذ يُمكن ان تكتب بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٥١)

$$\vec{V}_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} w_i(t)\vec{V}_i$$

حيث تمثل $W_i(t)$ الأوزان الوظيفية المتغيرة مع الزمن، بينما تبقى المتجهات المرجعية $(\vec{V}_i)$ منتمية إلى المجال نفسه، إذ تبين العلاقة أن التغير يقع في توزيع الوظائف لا في أصل المرجعية.

لذا فإن معاملات المرونة النسقية تمثل أحد الشروط الأساسية لاستمرار الحضارة الإسلامية، لأن الحضارة تواجه متغيرات متتابعة، أي إذا افتقد النسق القدرة على إعادة تنظيم أدواته أصبح عاجزا عن مواكبة حركة التاريخ، بينما إذا فقد ثوابته المرجعية فقد هويته، لهذا فإن المرونة تمثل نقطة التوازن بين الاستجابة للواقع والمحافظة على الوحي.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الأتية:

$$H = \alpha(E_s \times S_r)$$

حيث يمثل، كلا من:

- (H): مستوى الفاعلية الحضارية.
- (E_s): معامل المرونة النسقية.
- (S_r): معامل الاتزان المرجعي.
- (α): معامل التحويل الحضاري.

إذ تشير العلاقة إلى أن الحضارة الإسلامية تبلغ أعلى مستوياتها، وهذا يحدث عندما تجتمع المرونة مع الاتزان المرجعي، لأن كلا العاملين يكمل الآخر.

وعليه فإن معاملات المرونة النسقية تمنع تحول الحركات الإسلامية إلى أطر مغلقة، لأن النسق المرن يجعل جميع البنى قابلة لإعادة التشكيل طالما تتحرك داخل المرجعية العليا، عند هذه المرحلة يكون التنوع وسيلة لزيادة الكفاءة الفكرية، إذ يكون الاجتهاد أداة لإغناء النسق الإسلامي الجامع، لذا فإن المرونة تمثل خاصية ذاتية للفرقة الناجية باعتبارها نسقا مرجعيا جامعاً، لأن هذا النسق يقوم على قانون مرجعي ثابت يسمح بتعدد المسارات والاجتهادات دون أن يسمح بتعدد الأصول، لهذا فإن جميع الحركات الإسلامية تستطيع أن تتطور وأن تعيد تشكيل بنيتها الفكرية وأن تبدل وظائفها الحضارية، وايضًا مع المحافظة على وحدة (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) باعتبارهما المركز المرجعي، فهو الذي يمنح النسق الإسلامي الجامع استمراره التاريخي وقدرته الدائمة على إنتاج الحضارة.

ثالثا: معاملات المقاومة الفكرية

تمثل معاملات المقاومة الفكرية أحد المؤشرات النسقية، فهي التي تحدد قدرة النسق الإسلامي الجامع للمحافظة على هويته المرجعية أمام المؤثرات الداخلية والخارجية، لأن كل نسق فكري يتعرض بصورة مستمرة لضغوط معرفية وفلسفية واجتماعية وسياسية، حيثُ تحاول إعادة

تشكيل بنيته الداخلية، لهذا فإن المقاومة الفكرية تعني قدرة النسق على المحافظة على ثوابته المرجعية، فضلًا عن استمرار انفتاحه على عمليات الاجتهاد والتجديد، لذا فإن النسق الذي يفقد مقاومته يتحول تدريجيا إلى بنية تابعة للمؤثرات الخارجية، بينما النسق الذي يمتلك مقاومة مرتفعة يستطيع أن يستوعب المتغيرات، وهذا يحدث دون أن يسمح لها بإعادة تعريف مركزه المرجعي.

لا سيما إن المقاومة الفكرية تمثل قانون المحافظة على الهوية، لأن الفكر يقاس بقدرته على حماية أصوله من الذوبان داخل المرجعيات المنافسة، لهذا فإن النسق الإسلامي يقاوم كل عملية تؤدي إلى انفصال الفكر عن (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، عند هذه المرحلة تكون المقاومة وسيلة لحفظ البناء المرجعي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٥٢)

$$R_f = \frac{\Omega^{\dagger}}{\Omega^{\dagger} + \Delta\mathcal{M}}$$

حيث يمثل (R_f) معامل المقاومة الفكرية، بينما تمثل ($\Omega^{\dagger}$) المرجعية الإسلامية العليا، بينما تمثل ($\Delta\mathcal{M}$) مقدار الانحراف البنيوي الناتج عن المؤثرات الفكرية، إذ تشير العلاقة إلى أن المقاومة ترتفع كلما بقيت المرجعية العنصر المهيمن داخل النسق، بينما تنخفض كلما ازداد تأثير الانحرافات الفكرية.

لذا فإن المقاومة الفكرية تضبط اتجاه النسق، لأن النسق الإسلامي يمتلك قدرة على إعادة امتصاص المؤثرات الجديدة ثم إعادة تفسيرها داخل المجال المرجعي نفسه، لهذا فإن جميع المتغيرات الفكرية تمر بعملية إسقاط مرجعي، وهذا يحدث قبل أن تدخل البنية الإسلامية.

إذ يُمكن ان يعبر عنها من خلال العلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{M}_{t+1} = P(\Xi_t) \circ \Omega^{\dagger}$$

حيث تمثل (Ξt) المؤثرات الفكرية في الزمن (t)، بينما يمثل (P) مؤثر الإسقاط المرجعي، فهو الذي يعيد تفسير تلك المؤثرات وفق المرجعية الإسلامية، لذا تدخل بعد إعادة بنائها داخل المجال الإسلامي.

وعليه فإن معاملات المقاومة الفكرية، فهي التي تمنح العقل الإسلامي قدرة على التمييز بين المعرفة والإيديولوجيا، لأن كثيرا من المؤثرات الفكرية تدخل محملة بخلفيات فلسفية قد تؤدي إلى إعادة تشكيل المرجعية نفسها، لهذا فإن المقاومة الفكرية تجعل النسق قادرا على الاستفادة من المعرفة مع المحافظة على استقلاله المرجعي.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$K = M \times R_f$$

حيث يمثل (K) مقدار المعرفة القابلة للاندماج داخل النسق، بينما تمثل (M) المعرفة الوافدة، بينما يمثل (R_f) معامل المقاومة الفكرية، إذ تشير العلاقة إلى أن القيمة النهائية للمعرفة تتحدد بقدرتها على الاندماج داخل المرجعية الإسلامية.

وعليه فإن المقاومة الفكرية تمنع انتقال الاضطراب من جزء إلى بقية أجزاء النسق، لأن كل مكون يمتلك ارتباطا مباشرا بالمركز المرجعي، لهذا فإذا تعرض أحد المكونات لاختلال فإن بقية المكونات تعيد امتصاص ذلك الاختلال، بهدف ان يعود النسق إلى حالة الاتزان.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية فهو يكون، عندما:

$$\Delta\mathcal{M} \to 0$$

كلما اصبح:

$$R_f \to 1$$

أي إن الاضطراب البنيوي يتناقص كلما ارتفعت مقاومة النسق.

تمثل معاملات المقاومة الفكرية أحد أهم شروط استمرار الحضارة الإسلامية، لأن الحضارات تنهار عندما تفقد مناعتها الفكرية، عندما يكون مركزها المرجعي قابلا للاستبدال، لهذا فإن الحضارة الإسلامية تبقى قادرة على إعادة إنتاج نفسها، وهذا طالما تمتلك مقاومة فكرية تحافظ على اتصالها بالوحي.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$H = \alpha(R_f \times S_r)$$

حيث تتمثل بالاتي:

(H): مستوى الاستقرار الحضاري.

(S_r): معامل الاتزان المرجعي.

(α): معامل التحويل الحضاري.

إذ تبين العلاقة أن الحضارة الإسلامية تحقق الاستقرار باجتماع المقاومة الفكرية مع الاتزان المرجعي.

تعمل المقاومة الفكرية باعتبارها قوة دفاعية فقط وإنما تمثل قوة توليد معرفي، لأن النسق الذي يمتلك مقاومة مرتفعة يعيد إنتاج البدائل الفكرية التي تنطلق من المرجعية الإسلامية، عند هذه المرحلة يتحول النسق من حالة الدفاع إلى حالة المبادرة، إذ يكون قادرا على إنتاج المعرفة والفلسفة والاجتهاد والحضارة انطلاقا من مركزه المرجعي.

واخيرًا، فإن الفرقة الناجية باعتبارها نسقا مرجعيا جامعا تمتلك أعلى معاملات المقاومة الفكرية، لأنها تستند إلى المرجعية العليا نفسها، لذلك فإن قدرتها على البقاء ترتبط بوجود (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) باعتبارهما المركز الثابت، فهو الذي يعيد باستمرار تنظيم جميع

الحركات الإسلامية داخل النسق الإسلامي الجامع، وايضًا يحافظ على وحدة استقراره عبر مختلف الأزمنة.

رابعا: التحليل الطيفي للاستقرار

يمثل التحليل الطيفي للاستقرار أحد أكثر المستويات تجريدا في النمذجة الرياضية للنسق الإسلامي الجامع، لأنه يحلل الترددات البنيوية الكامنة التي تتحكم في انتظام النسق واستقراره، خاصة إن النسق الإسلامي يتكون من طبقات مرجعية مترابطة تمتلك أنماطا مختلفة من التأثير، لهذا فإن التحليل الطيفي يسعى إلى الكشف عن البنية العميقة، إذ تجعل جميع هذه الطبقات تتحرك وفق قانون مرجعي واحد.

حيث يمتلك كل نسق معرفي طيفا مرجعيا يمثل البنية غير المرئية التي تنتظم حولها العلاقات الفكرية، هذا الطيف يعبر عن مقدار اقترابها من مركز المرجعية، لهذا فإن اختلاف المدارس والاجتهادات لا يعني اختلاف الطيف المرجعي طالما المصدر الأعلى واحدا، عندما يتعدد الطيف المرجعي تبدأ حالة الانقسام البنيوي، أما عندما يبقى الطيف موحدا فإن جميع صور الاختلاف تتحول إلى اختلافات وظيفية داخل البناء الكلي.

إذ يُمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathrm{Spec}(\mathcal{M}\Omega) = \{\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \ldots, \lambda_n\}$$

حيث يمثل، كلُا من:

- $\mathrm{Spec}(\mathcal{M}\Omega)$: الطيف المرجعي للنسق الإسلامي الجامع.
- $(\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \ldots, \lambda_n)$ القيم الذاتية التي تعبر عن أنماط الاستقرار داخل البناء الفكري، فهي تمثل درجات انتظام العلاقات المرجعية التي تحكم جميع الأنساق الإسلامية.

لذا فإن الاستقرار الحقيقي يقاس بمدى اقترابها حول القيمة المرجعية العليا، لأن النسق كلما اقتربت قيمه الذاتية من المركز المرجعي يكون أكثر انتظاما.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية"

$$\lambda_i \rightarrow \lambda_\Omega$$

حيث تمثل (λ_Ω) القيمة المرجعية العليا المشتقة من (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، بينما تشير العلاقة إلى أن جميع البنى الفكرية تتحرك نحو مركز طيفي واحد مهما اختلفت وظائفها التاريخية.

لذا فإن التحليل الطيفي يجعل العقل الإسلامي قادرا على التمييز بين الاختلاف السطحي والاختلاف البنيوي، فقد تبدو الحركات الإسلامية مختلفة في وسائلها وخطاباتها، غير أن تحليل الطيف المرجعي يكشف أن كثيرا من هذه الاختلافات تمثل تغيرا في مستويات التعبير عنها، عند هذه المرحلة يكون الإدراك موجها نحو القانون الذي يحكم النسق.

لهذا فإن الترددات الفكرية التي تنتجها الحركات الإسلامية يمكن النظر إليها باعتبارها موجات معرفية تتحرك داخل مجال مرجعي واحد، كل موجة تمتلك سعة وتأثيرا مختلفين، غير أن جميعها تبقى خاضعة للتردد المرجعي الأعلى.

إذ يُمكن التعبير عن العلاقة الرياضية، من خلال الاتي:

$$\Psi_i = Aie^{\,i\omega it}$$

حيث تمثل (Ψ_i) الموجة الفكرية للحركة الإسلامية، بينما تمثل (Ai) سعة تأثيرها وتمثل (ω_i) ترددها المعرفي، إذ تتحول هذه الموجات إلى عنصر تفكيك إذا انفصل ترددها عن التردد المرجعي الأعلى.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\omega_i \rightarrow \omega_\Omega$$

حيث يمثل (ω_Ω) التردد المرجعي للنسق الإسلامي الجامع، أي كلما اقتربت ترددات الحركات من هذا التردد ارتفع مقدار الاتساق البنيوي بينها.

لذا فإن التحليل الطيفي يسمح بالكشف عن مناطق الضعف داخل النسق، لأن أي انحراف في إحدى القيم الذاتية يؤدي إلى اضطراب ينتشر داخل البنية الفكرية، لهذا فإن استقرار النسق يتحقق عندما تكون جميع القيم الذاتية محكومة بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$|\lambda_i| < 1$$

أي إن جميع مؤثرات الاضطراب تبقى محدودة ولا تمتلك القدرة على إخراج النسق عن اتزانه المرجعي، أما إذا تجاوزت إحدى القيم هذا الحد فإنها تتحول إلى بؤرة اضطراب تؤثر في بقية البنية.

وعليه فإن الطيف المرجعي يمثل البنية الخفية التي تحفظ استمرار الحضارة الإسلامية، لأن الحضارة تنتظم من خلال العلاقات الفكرية التي تربط تلك المؤسسات بالمصدر المرجعي، لهذا فإن أي مجتمع إسلامي يحتفظ بطيف مرجعي موحد يمتلك قدرة أكبر على إعادة إنتاج حضارته من مجتمع تتعدد فيه المراكز المرجعية.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الاتي:

نموذج (١٥٣)

$$H = \alpha \sum_{i=1}^{n} \lambda$$

حيث يمثل (H) مقدار الاستقرار الحضاري، بينما تمثل (α) معامل تحويل الانتظام الطيفي إلى فاعلية حضارية، خاصة إن العلاقة أن الحضارة الإسلامية ترتفع كلما ازداد انتظام القيم الذاتية حول المرجعية العليا.

واخيرًا، فإن التحليل الطيفي للاستقرار يدرس الحركة الإسلامية باعتبارها جزءا من المجال المرجعي الكلي، عند هذه المرحلة يصبح مفهوم الفرقة الناجية هو الطيف المرجعي الأعلى الذي تنتظم حوله جميع القيم الذاتية للحركات الإسلامية، تكون خاصية للبنية المرجعية التي تجعل جميع الحركات المتصلة (بالقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، فهي تتحرك داخل

مجال طيفي واحد محافظ على استقراره عبر الزمن، فهو قادر على إعادة إنتاج النسق الإسلامي الجامع والحضارة الإسلامية بصورة مستمرة.

القسم الثاني

مؤثر التشكل الحضاري

يمثل مؤثر التشكل الحضاري المرحلة التي ينتقل فيها النسق الإسلامي الجامع من بناء فكريا مجردا إلى واقعا تاريخيا قادرا على إنتاج الحضارة، لأن الحضارة الإسلامية تستهدف تشكيل بنية حضارية تتجسد في الإنسان والمجتمع والدولة والعلم والعمران والأخلاق، لهذا فإن الحضارة هي الناتج الطبيعي لانتظام النسق المرجعي عندما تتحول القيم إلى مؤسسات ويتحول الفكر إلى سلوك ويتحول الاجتهاد إلى عمران.

يبدأ التشكل الحضاري من المرجعية؛ لأن الحضارة في التصور الإسلامي هي انتظام جميع الأنشطة الإنسانية حول غاية معرفية وأخلاقية واحدة، عندما يكون (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) مركز الحركة الحضارية، لذا فإن جميع عناصر المجتمع تبدأ بالانتظام داخل قانون واحد، بعدها يتحول التنوع الوظيفي إلى قوة إنتاجية متكاملة، لهذا فإن التشكل الحضاري يمثل عملية انتقال النسق من (الإمكان) إلى الفعل، أي من (البنية المجردة) إلى (البنية الواقعية)، بمعنى (المجال المرجعي) إلى (المجال الاجتماعي)، وهذا يتحقق عن طريق التشبع المرجعي الذي يجعل جميع البنى الاجتماعية، فهي تعبر عن هذه بصورة تلقائية عن القيم الإسلامية.

إذ يُمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{H} = \Phi(\Omega^{\dagger})$$

حيث تمثل $\mathcal{H}$البنية الحضارية، إذ تمثل $(\Omega^{\dagger})$ المرجعية الإسلامية العليا، بينما تمثل (Φ) مؤثر التشكل الحضاري، فهو الذي يحول المرجعية إلى واقع اجتماعي وسياسي وثقافي وعلمي، إذ تشير العلاقة إلى أن الحضارة هي صورتها التطبيقية داخل التاريخ، لذا فإن التشكل الحضاري يمثل انتقال المتغيرات الفكرية إلى متغيرات مؤسسية، حيث تتحول كل قيمة مرجعية إلى وظيفة حضارية داخل المجتمع، لهذا فإن البناء الحضاري.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٥٤)

$$\mathcal{H} = \sum_{i=1}^{n} \Phi_i(\mathcal{M}_i$$

حيث تمثل $(\mathcal{M}_i)$ البنى الفكرية المختلفة، بينما تمثل (Φ_i) عمليات التحويل الحضاري التي تنقل كل بنية فكرية إلى مجالها الوظيفي، فهي تدخل جميعها في بناء حضاري واحد يخضع للقانون المرجعي نفسه، لذا فإن مؤثر التشكل الحضاري يعيد تشكيل طريقة إدراك الإنسان المسلم للعلاقة بين الدين والحياة، إذ يُمكن اعتبارها كلاهما وجهين لنسق واحد، أي عند هذه المرحلة تتحول العقيدة إلى رؤية كونية، بينما يتحول العلم إلى وسيلة للعمران، فيما يتحول الفقه إلى نظام لتنظيم الحياة، لذا يتحول السلوك الأخلاقي إلى عنصر إنتاج حضاري.

لهذا فإن الحضارة الإسلامية تبنى من خلال انتظام المعرفة داخل منظومة القيم، لأن كل معرفة لا تدخل في البناء المرجعي تكون معرفة منفصلة عن المشروع الحضاري، بينما تتحول المعرفة المرتبطة بالمرجعية إلى قوة قادرة على إعادة تشكيل المجتمع.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتي:

$$\mathcal{H} = \mathrm{K} \times \mathrm{Q}$$

حيث تمثل (K) المعرفة، بينما تمثل (Q) القيمة المرجعية، فيما تشير العلاقة إلى أن الحضارة تُنتج من المعرفة التي تعمل داخل النسق القيمي.

لذا فإن التشكل الحضاري يمثل إعادة توزيع جميع الوظائف الاجتماعية داخل شبكة واحدة من العلاقات المرجعية، لأن التعليم والاقتصاد والسياسة والقضاء والإعلام والأسرة والعمران تعمل باعتبارها أجزاء داخل بنية حضارية واحدة، أي كل مؤسسة تستمد مشروعيتها من مقدار اقترابها من المقصد المرجعي الأعلى.

إذ يُمكن تمثيلها من خلال العلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٥٥)

$$\mathcal{H} = \bigcup_{i=1}^{n} \mathcal{I}_i$$

حيث تمثل $(\mathcal{I}_i)$ المؤسسات الحضارية المختلفة، بينما تشير العلاقة إلى أن الحضارة الإسلامية تمثل اتحاد جميع المؤسسات التي تتحرك داخل المرجعية الواحدة.

خاصة إن التشكل الحضاري يمثل عملية تراكم مستمرة، لأن الحضارة الإسلامية تتكون عبر أجيال متعاقبة تضيف كل منها طبقة جديدة إلى البناء السابق، فضلًا عن المحافظة على ثبات المركز المرجعي، لهذا فإن الزمن يزيد من تعقيده البنيوي ومن قدرته على إنتاج صور جديدة من العمران.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{H}_{t+1} = \mathcal{H}_t + \Delta\mathcal{H}$$

حيث تمثل $(\Delta\mathcal{H})$ مقدار الإضافة الحضارية، فهي التي تتحقق في كل مرحلة تاريخية مع بقاء المرجعية ثابتة.

لذا فإن مؤثر التشكل الحضاري يمثل القانون الذي يجعل الأمة الإسلامية قادرة على الانتقال من حالة (التعدد الفكري) إلى حالة (الوحدة الحضارية)، إذ يكون اختلاف الحركات الإسلامية سببا في توزيع الوظائف داخل مشروع حضاري واحد، عند هذه المرحلة تتحول جميع الطاقات العلمية والدعوية والاجتماعية والسياسية إلى عناصر متكاملة، فهي تعمل داخل النسق الإسلامي الجامع.

واخيرًا، لهذا فإن الفرقة الناجية باعتبارها نسقا مرجعيا جامعا، إذ تمثل أعلى صورة من صور الانتظام الحضاري، لأنها تجمع جميع الحركات الإسلامية التي تدور حول (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) داخل منظومة واحدة، عند هذه المرحلة يكون التشكل الحضاري هو التعبير الواقعي عن وحدة المرجعية، لذا تكون الحضارة الإسلامية هي الصورة التاريخية للنسق الإسلامي الجامع، فهو الذي يوحد الفكر والقيم والاجتهاد والعمران داخل بناء متكامل يمتلك القدرة على الاستمرار وإعادة إنتاج نفسه عبر مختلف الأزمنة.

أولا: الإسقاط الرياضي على البنية الاجتماعية

يمثل الإسقاط الرياضي على البنية الاجتماعية المرحلة التي يغادر فيها النسق الإسلامي الجامع حدود التجريد الفكري، إذ يتحول إلى منظومة فاعلة داخل المجتمع، لأن المرجعية الإسلامية تكتمل عندما تنعكس آثارها على العلاقات الاجتماعية ومؤسسات الدولة ومنظومات التربية وأنماط السلوك وبنية العمران، لهذا فإن المجتمع ينظر إليه باعتباره المجال الذي تظهر فيه الخصائص الرياضية للمرجعية الإسلامية في صورتها الواقعية.

لذا فإن المجتمع الإسلامي يمثل شبكة العلاقات التي تنشأ بينهم تحت تأثير المرجعية، لهذا فإن قيمة المجتمع تقاس بمقدار انتظام تلك العلاقات حول (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، عندما يكون الأصل المرجعي هو مركز البناء الاجتماعي تتحول جميع العلاقات إلى منظومة متكاملة تحقق الاتزان والاستقرار والإنتاج الحضاري.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{S} = \mathrm{P}(\Omega^{\dagger})$$

حيث تمثل ($\mathcal{S}$) البنية الاجتماعية، بينما تمثل ($\Omega^{\dagger}$) المرجعية الإسلامية العليا، بينما يمثل (P) مؤثر الإسقاط الرياضي، فهو الذي ينقل المرجعية من المستوى (الفكري) إلى المستوى (الاجتماعي)، بينما تشير العلاقة إلى أن المجتمع الإسلامي يمثل صورتها العملية داخل الواقع الإنساني.

لذا فإن عملية الإسقاط تعني تحويل المبادئ الكلية إلى أنماط تنظيمية وسلوكية ومؤسساتية، حيث تكون كل عنصر اجتماعي انعكاسا لخاصية مرجعية معينة، لهذا فإن المجتمع الإسلامي يمكن تمثيله باعتبارها مجال تتحرك فيه جميع الوحدات الاجتماعية داخل قانون واحد.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك من خلال العلاقة الرياضية، لأتية:

$$\mathcal{S} = \{ \mathrm{P}(\mathcal{M}_1), \mathrm{P}(\mathcal{M}_2) \ \ldots, \ \mathrm{P}(\mathcal{M}_\mathrm{n}) \}$$

حيث تمثل $(\mathcal{M}_1, \mathcal{M}_2, \ldots \mathcal{M}_\mathrm{n})$ البنى الفكرية الإسلامية المختلفة، بينما تمثل (P) عملية إسقاطها على المجتمع، حيث تتحول إلى نظم تعليمية وتشريعية وأخلاقية واقتصادية وسياسية متكاملة.

لذا فإن الإسقاط الرياضي يعيد تشكيل وعي الفرد، لأن الإنسان يدرك القيم الإسلامية باعتبارها قوانين تحكم جميع العلاقات الاجتماعية، عند هذه المرحلة يكون السلوك الفردي جزءا من انتظام البنية الكلية، لأن المجتمع قادرا على إعادة إنتاج القيم بصورة تلقائية عبر مؤسساته المختلفة، لهذا فإن كل علاقة اجتماعية تمتلك وزنا مرجعيا.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه من خلال العلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathrm{R_i} = \mathrm{P}(\mathrm{V_i})$$

حيث تمثل $(\mathrm{V_i})$ القيمة الإسلامية، بينما تمثل $(\mathrm{R_i})$ صورتها داخل العلاقة الاجتماعية، إذ تشير العلاقة إلى أن كل قيمة مرجعية تنتج أثرا اجتماعيا محددا، بمعنى إن قوة المجتمع تزداد كلما ارتفع عدد القيم التي تتحول إلى علاقات عملية.

خاصة إن الإسقاط الرياضي يجعل جميع المؤسسات الاجتماعية مترابطة داخل نسق واحد، حيثّ يعمل التعليم مع الأسرة والاقتصاد والأخلاق تفضي الى عدالة العدالة، إذ تدخل جميعها في شبكة مرجعية موحدة.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه من خلال العلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٥٦)

$$\mathcal{S} = \bigcup_{i=1}^{n} \mathcal{J}_i$$

حيث تمثل $(\mathcal{J}_i)$ المؤسسات الاجتماعية المختلفة، بينما تشير العلاقة إلى أن المجتمع الإسلامي يمثل اتحاد جميع المؤسسات التي تتحرك داخل المرجعية الإسلامية الواحدة، لأن الإسقاط الرياضي يؤدي إلى تحويل النسق المرجعي إلى طاقة إنتاجية، لأن القيم الإسلامية تتحول إلى قوانين تنظم الاقتصاد والعلم والعمران والإدارة، لذلك يكون المجتمع قادرا على إنتاج الحضارة بصورة مستمرة، لأن المرجعية أصبحت جزءا من بنيته الداخلية.

إذ يُكمن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الأتية:

$$H = \alpha\ P(\Omega\dagger)$$

حيث تمثل (H) الفاعلية الحضارية، بينما تمثل (α) معامل تحويل الإسقاط المرجعي إلى إنتاج حضاري، بينما تشير العلاقة إلى أن الحضارة الإسلامية تزداد قوة كلما ازداد حضور المرجعية داخل البناء الاجتماعي.

لذا فإن الإسقاط الرياضي يضمن انتقال النسق الإسلامي الجامع من مستوى (الفكر) إلى مستوى (الواقع) دون أن يفقد خصائصه الأصلية، لأن جميع التحولات الاجتماعية تبقى خاضعة للمصدر المرجعي نفسه، لهذا فإن تغير الظروف التاريخية يؤدي إلى تغير صور التعبير عن تلك الهوية داخل البنية الاجتماعية.

واخيرًا، فإن الفرقة الناجية تعتبر نسقا مرجعيا جامعا تظهر في صورة مجتمع تنتظم جميع مؤسساته حول المرجعية الإسلامية، تكون جميع الحركات الإسلامية مكونات وظيفية تشارك في بناء هذا المجتمع وفق اختصاصاتها المختلفة، عند هذه المرحلة يتحول الإسقاط الرياضي إلى

الآلية التي تجعل (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) ينتقلان من مستوى (النص) إلى مستوى (الحضارة)، اي ومن مستوى (المرجعية) إلى مستوى (العمران الإنساني المتكامل).

ثانيا: التحولات الحضارية للحركات الإسلامية

تمثل التحولات الحضارية للحركات الإسلامية المرحلة التي تنتقل فيها الحركات من استجابات ظرفية لمشكلات اجتماعية أو سياسية إلى مكونات حضارية داخل النسق الإسلامي الجامع، لأن الحركة الإسلامية تبلغ كمالها عندما تتحول إلى عنصر منتج للحضارة قادر على إعادة تشكيل الإنسان والمعرفة والمؤسسة والعمران وفق المرجعية الإسلامية العليا، لهذا فإن قيمة الحركة تقاس بمقدار قدرتها على تحويل المرجعية إلى واقع حضاري دائم.

لذا فإن كل حركة إسلامية تبدأ باعتبارها استجابة معرفية لواقع معين، بعدها تتحول تدريجيا إلى نسق وظيفي يمتلك أدواته الفكرية والتنظيمية، إذ تدخل مرحلة أعمق تكون فيها جزءا من البناء الحضاري للأمة، عند هذه المرحلة تعمل الحركة لتحقيق المقصد الكلي للنسق الإسلامي الجامع، إذ تتحول وظيفتها من إنتاج الأتباع إلى إنتاج الحضارة ومن إدارة الجماعة إلى بناء الأمة.

إذ يُمكن التعبير عن هذا التحول بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{M}(\mathrm{t}) \rightarrow \mathcal{H}(\mathrm{t})$$

حيث تمثل $\mathcal{M}(\mathrm{t})$ الحركة الإسلامية في مرحلتها الفكرية، بينما تمثل $\mathcal{H}(\mathrm{t})$ صورتها الحضارية، إذ يشير السهم إلى عملية التحول الحضاري التي تنتقل فيها الحركة من المجال التنظيمي إلى المجال الحضاري، لذا فإن التحول الحضاري يمثل تغيرا في درجة تأثير المرجعية داخل الواقع.

لذا يمكن تمثيل هذا التحول بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{H} = \Phi(\mathcal{M} \subset \Omega^{\dagger})$$

حيث تمثل (Φ) مؤثر التحول الحضاري، بينما تمثل ($\Omega^{\dagger}$) المرجعية العليا، حيثُ يبين هذا النموذج أن الحركة تتحول إلى قوة حضارية إذا بقيت جميع عملياتها مندرجة داخل المرجعية الإسلامية، وعليه فإن التحول الحضاري يعيد تشكيل مفهوم الحركة الإسلامية نفسها، لأن الحركة أصبحت وسيلة لإعادة إنتاج البنية الحضارية للأمة، لهذا يتحول الإدراك من التركيز على الوسائل إلى التركيز على المقاصد، أي من الاهتمام بالبقاء التنظيمي إلى الاهتمام بالاستمرار الحضاري، لهذا فإن كل حركة تمتلك قيمة حضارية.

إذ يُمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$H_i = K_i \times Q_i \times R_i$$

حيث تمثل (K_i) القدرة المعرفية، بينما تمثل (Q_i) الاتزان المرجعي، إذ تمثل (R_i) مقدار التأثير الاجتماعي، اما (H_i) يمثل القيمة الحضارية للحركة، إذ تشير العلاقة إلى أن الحضارة تنتج من تكامل المعرفة مع المرجعية مع الفاعلية الاجتماعية.

خاصة إن التحولات الحضارية تجعل الحركات الإسلامية تتجاوز حدود الاختصاصات الضيقة، لأن كل حركة تبدأ بإعادة بناء المجال الذي تعمل فيه، وهذا بعد ان تدخل تدريجيا في حالة تكامل مع بقية الحركات، إذ تتحول جميعها إلى شبكة حضارية واحدة، لأن الحركة العلمية تغذي الحركة التربوية والحركة التربوية تغذي الحركة الاجتماعية والحركة الاجتماعية تغذي الحركة العمرانية، أي جميعها تتحرك داخل النسق الإسلامي الجامع.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٥٧)

$$\mathcal{H}_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} H_i$$

حيث تمثل ($\mathcal{H}\Omega$) الحضارة الإسلامية الكلية، بينما تمثل (H_i) الإسهام الحضاري لكل حركة إسلامية.

لأن التحولات الحضارية تمر بمراحل متراكمة، إذ تبدأ بمرحلة الوعي المرجعي ثم مرحلة البناء الفكري ثم مرحلة التنظيم ثم مرحلة الامتداد المجتمعي ثم مرحلة الإنتاج الحضاري، أي لكل مرحلة تمثل انتقالا في مستوى الفاعلية دون أن يحدث انفصال عن الأصل المرجعي.

إذ يُمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{M}_0 \rightarrow \mathcal{M}_1 \rightarrow \mathcal{M}_2 \rightarrow \mathcal{M}_3 \rightarrow \mathcal{H}$$

حيث يمثل كلاً من:

- ($\mathcal{M}_0$): مرحلة الوعي المرجعي.
- ($\mathcal{M}_1$) البناء الفكري.
- ($\mathcal{M}_2$) البناء التنظيمي.
- ($\mathcal{M}_3$) الامتداد المجتمعي.
- ($\mathcal{H}$) اكتمال التشكل الحضاري.

لذا فإن هذه التحولات تؤدي إلى إعادة توزيع الطاقة الفكرية للأمة، لأن الحركات الإسلامية تكون منشغلة بإنتاج المعرفة وبناء الإنسان وتطوير المؤسسات وتحقيق العمران، لهذا تنتقل المنافسة من المجال التنظيمي إلى مجال جودة الإسهام الحضاري.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٥٨)

$$C = \alpha \sum_{i=1}^{n} H_i$$

حيث تمثل (C) القدرة الحضارية الكلية، بينما تمثل (α) معامل التكامل الحضاري، إذ تشير العلاقة إلى أن قوة الحضارة الإسلامية ترتفع بارتفاع مجموع الإسهامات الحضارية لجميع الحركات، وهذا يحدث عندما تعمل داخل المرجعية الواحدة.

لذا فإن التحولات الحضارية تجعل جميع الحركات الإسلامية تتقارب تدريجيا نحو النسق الإسلامي الجامع، لأن كل حركة كلما ازدادت نضجا أدركت أن اكتمالها يتحقق باندماجها داخل البناء المرجعي الكلي، عند هذه المرحلة تكون جميع الحركات مسارات متعددة لحضارة واحدة لا مشاريع حضارية متنافسة.

واخيرًا، فإن الفرقة الناجية تعتبر نسقا مرجعيا جامعا، فهي تمثل النهاية الطبيعية لجميع التحولات الحضارية، لأنها تشير إلى الحالة التي تكون فيها جميع الحركات الإسلامية مندمجة داخل منظومة مرجعية واحدة، إذ يتحول فيها اختلاف الوظائف إلى مصدر قوة حضارية، بينما يتحول تنوع الاجتهادات إلى وسيلة لإغناء النسق الإسلامي الجامع، من أجل بناء حضارة تمتلك وحدة المرجعية وتعدد مجالات الفاعلية واستمرار القدرة على التجدد عبر مختلف الأزمنة.

ثالثا: مجالات الاستدامة الحضارية

تمثل مجالات الاستدامة الحضارية الإطار النسقي الذي يضمن استمرار الحضارة الإسلامية عبر الأزمنة المختلفة، لأن الحضارة تقاس بقدرتها على إعادة إنتاج ذاتها جيلا بعد جيل، لهذا فإن النسق الإسلامي الجامع يهدف إلى تأسيس منظومة تمتلك القدرة على المحافظة على ثوابتها المرجعية مع استمرار تجددها الفكري والمعرفي والاجتماعي، لذا فإن الاستدامة الحضارية تمثل قانون نسقي يجعل الحركة الحضارية تستمر دون أن تنفصل عن (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة).

تعني الاستدامة بقاء القانون المرجعي الذي يولد الحضارة، فكل حضارة يمكن أن تتغير مؤسساتها وتتبدل أدواتها وتتطور وسائلها، غير أن استمرارها الحقيقي يتوقف على بقاء المركز المرجعي الذي يمنحها هويتها، لهذا فإن الحضارة الإسلامية تستمر طالما النسق المرجعي قادرا على إعادة إنتاج المعرفة والقيم والاجتهاد والعمران داخل كل مرحلة تاريخية.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{H}(\mathrm{t}) = \Phi(\Omega^{\dagger}, \mathrm{t})$$

حيث تمثل $\mathcal{H}(\mathrm{t})$ الحضارة الإسلامية عبر الزمن، بينما تمثل $(\Omega^{\dagger})$ المرجعية الإسلامية العليا، بينما يمثل (Φ) مؤثر الاستدامة الحضارية الذي يحافظ على استمرار إنتاج الحضارة في كل مرحلة زمنية، إذ تشير العلاقة إلى أن الزمن يكشف قدرتها على إعادة إنتاج نفسها انطلاقا من المرجعية.

لذا فإن مجالات الاستدامة تمثل مجالات دينامية تتحرك فيها جميع مكونات النسق الإسلامي دون أن تغادر المجال المرجعي، لهذا فإن كل تطور حضاري يكون محكوما بشرط الاتزان المرجعي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{H}(\mathrm{t}+1) = \mathcal{H}(\mathrm{t}) + \Delta\mathcal{H}$$

مع تحقق الشرط الرياضي، الاتي:

$$\mathrm{P}(\mathcal{H}) = \Omega^{\dagger}$$

أي إن كل إضافة حضارية جديدة تكتسب مشروعيتها إذا بقيت خاضعة للإسقاط المرجعي نفسه.

تعيد مجالات الاستدامة الحضارية تشكيل وعي الأمة، حيث يكون المستقبل امتدادا للمرجعية، عند هذه المرحلة ينظر إلى التطور باعتباره توسعا في تطبيق الأصل داخل مجالات جديدة، لهذا فإن كل جيل يصبح مسؤولا عن إنتاج صورة حضارية جديدة تعبر عن المرجعية نفسها في ظروفه التاريخية الخاصة.

إذ يُمكن تمثيل ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathrm{K}(\mathrm{t}+1) = \mathrm{K}(\mathrm{t}) + \mathrm{I}(\mathrm{t})$$

حيث تمثل (K) البناء المعرفي الإسلامي، بينما تمثل (I) عمليات الاجتهاد والتجديد، إذ تشير العلاقة إلى أن المعرفة الإسلامية تتراكم بصورة مستمرة، مع التأكيد على أن لا تنقطع عن أصلها المرجعي.

لذا فإن مجالات الاستدامة تقوم على استمرار تدفق العلاقات بين جميع المؤسسات الإسلامية، لأن التعليم يغذي المعرفة والمعرفة تغذي الاجتهاد والاجتهاد يغذي التشريع والتشريع يغذي المجتمع والمجتمع يعيد إنتاج القيم، بعد هذه العملية تعود القيم لتغذي التعليم مرة أخرى، لهذا يتكون نظام دائري مغلق يحافظ على استمرارية الحضارة.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{I}_1 \rightarrow \mathcal{I}_2 \rightarrow \mathcal{I}_3 \rightarrow \ldots \rightarrow \mathcal{I}_n \rightarrow \mathcal{I}_1$$

حيث تمثل ($\mathcal{I}_1\ \mathcal{I}_2\ \ldots\ \mathcal{I}_n$) المؤسسات الحضارية المختلفة، إذ تشير العلاقة إلى أن استمرار الحضارة يتحقق من خلال الترابط المستمر بين جميع مؤسساتها.

وعليه فإن الاستدامة تتحقق إذا أصبحت المرجعية الإسلامية قادرة على إنتاج حلول متجددة للمشكلات المتغيرة، لهذا فإن الحضارة الإسلامية تمتلك خاصية التجدد الذاتي، لأن مصدرها المرجعي ثابت، بينما مجالات تطبيقها غير محدودة، أي كلما ظهر تحد حضاري جديد أعاد النسق الإسلامي إنتاج أدواته الفكرية لمعالجته دون أن يغير أصوله.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الاتي:

$$\mathrm{A} = \mathrm{f}(\Omega^{\dagger}, \Xi)$$

حيث يمثل (A) الحل الحضاري، بينما تمثل (Ξ) المتغيرات التاريخية، إذ تشير العلاقة إلى أن جميع الحلول الحضارية تنشأ من تفاعل المرجعية مع الواقع، أي من دون أن تتغير المرجعية نفسها.

لذا فإن مجالات الاستدامة الحضارية تمنح الحركات الإسلامية قدرة على توزيع أدوارها عبر الزمن، فقد تتقدم بعض الحركات في مرحلة معينة، بعدها تتقدم حركات أخرى في مرحلة مختلفة مع بقاء الجميع داخل النسق المرجعي نفسه، لهذا فإن استدامة الحضارة تعتمد على استمرار النسق الجامع الذي يعيد توزيع الوظائف كلما تغيرت الظروف.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٥٩)

$$\vec{V}_{\Omega}(t) = \sum_{i=1}^{n} w_i(t)\vec{V}_i$$

حيث تمثل $w_i(t)$ الأوزان الوظيفية المتغيرة للحركات الإسلامية، بينما تمثل $(\vec{V}_i)$ متجهات إسهامها الحضاري، إذ تدل العلاقة على أن تغير الأدوار يؤدي إلى زيادة كفاءة النسق.

واخيرًا، فإن مجالات الاستدامة الحضارية تمثل المجال الذي تتحول فيه فكرة الفرقة الناجية إلى مشروع حضاري دائم، لأنها تكون النسق المرجعي الذي يضمن استمرار الأمة الإسلامية في إنتاج الحضارة عبر جميع الأزمنة، عند هذه المرحلة تتحول جميع الحركات الإسلامية إلى قوى متكاملة، تعمل داخل مجال واحد وتكون استدامة الحضارة نتيجة مباشرة لاستدامة المرجعية، لهذا فإن الحضارة الإسلامية تستمر طالما (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) يمثلان المركز المرجعي الذي تنتظم حوله جميع عمليات البناء الفكري والاجتماعي والعلمي والعمراني داخل النسق الإسلامي الجامع.

رابعا: الاستقرار الحضاري للنسق الإسلامي

يمثل الاستقرار الحضاري للنسق الإسلامي المرحلة التي تبلغ فيها المنظومة الإسلامية أعلى درجات الاتزان بين المرجعية والمعرفة والإنسان والمجتمع، حيث تكون الحضارة قادرة على

الاستمرار وإعادة إنتاج نفسها دون أن تفقد مركزها المرجعي، لهذا فإن الاستقرار الحضاري يعني بقاء جميع التحولات الحضارية خاضعة للقانون المرجعي الأعلى المتمثل في (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، عند هذه المرحلة يكون النسق الإسلامي قادرا على امتصاص المتغيرات، أي من خلال إعادة تنظيمها داخله دون أن تتحول إلى عوامل تفكيك أو انقسام.

لذا فإن الحضارة المستقرة هي الحضارة التي تمتلك قانونا داخليا يجعلها قادرة على تحويل التحديات إلى عناصر جديدة في عملية البناء، لهذا فإن النسق الإسلامي يبحث عن تنظيم التغير داخل مرجعية ثابتة، لأن الثبات الحقيقي يتحقق بتحويل الزمن إلى عنصر يعمل في خدمة المقصد الإسلامي.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٦٠)

$$\mathcal{H}_{\infty} = \lim_{t \to \infty} \Phi(\Omega^{\dagger})$$

حيث تمثل $(\mathcal{H}\infty)$ حالة الاستقرار الحضاري النهائي، بينما تمثل $(\Omega^{\dagger})$ المرجعية الإسلامية العليا، بينما تمثل (Φ) عملية التشكل الحضاري المستمرة، إذ تشير العلاقة إلى أن الحضارة كلما امتد بها الزمن بقيت محافظة على انتظامها المرجعي واقتربت من حالة الاستقرار الكلي.

لذا فإن الاستقرار الحضاري يتحقق عندما تكون جميع المتغيرات الحضارية متجهة نحو حالة اتزان ثابتة، حيث لا تؤدي التغيرات الجزئية إلى اضطراب البناء الكلي.

إذ يمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٦١)

$$\lim_{t\to\infty}\frac{d\mathcal{H}}{dt}=0$$

أي إن معدل الاضطراب الحضاري يقترب من الصفر كلما ازداد انتظام النسق، وهذا يعني أن النمو أصبح منتظما ومستقرا وخاضعا للقانون المرجعي.

فإن الاستقرار الحضاري يعيد تشكيل وعي الأمة، حيث تكون المرجعية جزءا من بنيتها العقلية والاجتماعية، إذ يكون الالتزام (بالقرآن الكريم) و(السنة النبوية) يمثلان بنية إدراكية عامة تنتظم داخلها جميع عمليات التفكير والتعليم والاجتهاد والإدارة والعمران، عند هذه المرحلة يكون المجتمع نفسه حاملا للمرجعية وقادرا على إعادة إنتاجها بصورة تلقائية.

لهذا فإن درجة الاستقرار الإدراكي يمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathrm{I}=\Omega^{\dagger}\cap\mathrm{C}$$

حيث يمثل (I) الاتزان الإدراكي، بينما تمثل (C) البنية الثقافية للمجتمع، أي كلما ازداد مقدار التقاطع بين الثقافة والمرجعية ازداد مقدار الاستقرار الحضاري.

لذا فإن النسق الإسلامي المستقر يمتلك قدرة عالية على إعادة توزيع وظائفه دون أن يفقد وحدته، لأن المؤسسات العلمية والتربوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية تتحرك جميعها داخل شبكة مرجعية واحدة، لهذا فإن أي خلل يصيب أحد المكونات لا يؤدي إلى انهيار النسق لأن بقية المكونات تعيد امتصاصه وإعادة تنظيمه في ذات العلاقة.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{H}=\bigcup(\mathcal{I}_1\,\mathcal{I}_2\,\ldots\,\mathcal{I}_{\mathrm{n}})$$

بحيث تبقى جميع المؤسسات $(\mathcal{I}_1\,\mathcal{I}_2\,\ldots\,\mathcal{I}_{\mathrm{n}})$ مرتبطة بالبنية الحضارية الواحدة.

لذا فإن الاستقرار لا يتحقق إلا إذا أصبحت المعرفة والقيم والإدارة والعمران تعمل وفق إيقاع واحد، لأن الحضارة التي تتقدم علميا وتضعف قيميا لا تحقق الاتزان، كما أن الحضارة التي تمتلك منظومة أخلاقية قوية دون قدرة علمية لا تستطيع المحافظة على استمرارها، لهذا فإن النسق الإسلامي يحقق الاستقرار عندما تدخل جميع عناصر الحضارة في حالة تكامل.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{H} = \mathrm{K} \times \mathrm{Q} \times \mathrm{A} \times \mathrm{U}$$

حيث تمثل كلاً من:

- (K): المعرفة.
- (Q): القيم.
- (A): الإدارة.
- (U): العمران.

تشير العلاقة إلى أن الحضارة الإسلامية تنتج من التكامل الوظيفي بين جميع عناصرها.

لذا فإن الاستقرار الحضاري يمثل حالة تتناقص فيها الفجوة بين المرجعية والواقع عبر الزمن، لأن كل مرحلة حضارية جديدة تزيد من درجة الاتساق بين النص والتطبيق وبين الفكر والمجتمع وبين المقاصد والمؤسسات، لهذا فإن النسق الإسلامي يعيد إنتاج المرجعية في صور حضارية متجددة.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\left\| \mathrm{P}(\mathcal{H}) - \Omega^{\dagger} \right\| \to 0$$

أي إن المسافة بين الواقع الحضاري والمرجعية تقترب تدريجيا من الصفر كلما ازداد اكتمال النسق.

لذا فإن الاستقرار الحضاري يمثل أعلى درجات التكامل بين جميع الحركات الإسلامية، لأن كل حركة تصبح جزءا من المشروع الحضاري العام وتفقد صفة الاستقلال المرجعي وتحتفظ فقط باستقلالها الوظيفي، لهذا فإن الحركات تتكامل في أداء الوظائف التي يحتاج إليها النسق الإسلامي الجامع.

واخيرًا، عند هذه المرحلة تكون الفرقة الناجية هي الحالة الحضارية التي تنتظم فيها جميع الحركات الإسلامية حول (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) دون أن تلغي تنوعها الوظيفي أو اجتهاداتها العلمية، لأن النجاة تتحقق عندما يمون النسق الإسلامي الجامع قادرا على تحقيق أعلى درجات الاتزان المرجعي وأعلى درجات الفاعلية الحضارية في الوقت نفسه، لذا فإن الاستقرار الحضاري يمثل النهاية الطبيعية لتكامل النسق الإسلامي، فقد يجعل المرجعية ثابتة والحركة مستمرة والحضارة متجددة والأمة قادرة على المحافظة على وحدتها وإنتاجها الحضاري عبر مختلف العصور.

القسم الثالث

التكامل الرياضي للحركات الإسلامية

يمثل التكامل الرياضي للحركات الإسلامية أعلى مراحل البناء النسقي، لأن الحركات الإسلامية ينظر إليها باعتبارها مكونات وظيفية تتحرك داخل النسق الإسلامي الجامع، لهذا فإن قيمة كل حركة تستمد من مقدار مساهمتها في تحقيق الاتزان المرجعي الكلي، عند هذه المرحلة يكون التعدد البنيوي صورة من صور الوحدة، لأن جميع الحركات تستمد مشروعيتها من (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة).

لذا فإن التكامل يعني إعادة تنظيمها داخل قانون مرجعي واحد، لأن الحقيقة الإسلامية تتجلى من خلال مجموع وظائفها، لهذا فإن كل حركة تعبر عن بعد من أبعاد النسق الإسلامي دون أن تختزل النسق كله في ذاتها، عندما تدرك كل حركة حدودها الوظيفية يبدأ التكامل بالظهور بصورة طبيعية.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الاتي:

نموذج (١٦٢)

$$\mathcal{M}_{\Omega} = \bigoplus_{i} \mathcal{M}_{i}$$

حيث تمثل $(\mathcal{M}_{\Omega})$ النسق الإسلامي الجامع، بينما تمثل $(\mathcal{M}_{i})$ الحركات الإسلامية المختلفة، بينما يشير $(\oplus)$ إلى التكامل البنيوي، فهو الذي يجعل جميع الحركات تدخل في منظومة واحدة مع احتفاظ كل منها بوظيفتها الخاصة، لذا فإن التكامل يتحقق عندما تكون العلاقات بينها خاضعة لمؤثر مرجعي واحد.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (١٦٣)

$$\mathcal{M}_{\Omega} = \mathcal{R}\left(\bigoplus_{i} \mathcal{M}_{i}\right)$$

حيث يمثل $(\mathcal{R})$ مؤثر التكامل المرجعي، فهو الذي يعيد تنظيم جميع الحركات وفق القانون الإسلامي الأعلى ويحول التعدد إلى بنية متماسكة ذات اتجاه واحد.

لذا فإن التكامل الرياضي يعيد تشكيل طريقة فهم الاختلاف، لأن الاختلاف يكون مؤشرا على تنوع الوظائف داخل البناء الكلي، عند هذه المرحلة ينظر إلى الحركة الإسلامية من خلال موقعها داخل النسق الإسلامي الجامع، أي مدى إسهامها في تحقيق المقاصد العامة، لهذا فإن كل حركة يمكن تمثيلها بمتجه معرفي داخل المجال الإسلامي.

إذ يُمكن تمثيل العلاقة الرياضية، من خلال الاتي:

نموذج (١٦٤)

$$\vec{V}_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} w_i \vec{V}_i$$

حيث يمثل $(\vec{V}_i)$ المتجه الفكري لكل حركة، بينما تمثل (w_i) الأوزان الوظيفية التي تحدد مقدار إسهامها داخل النسق، إذ يمثل $(\vec{V}_{\Omega})$ المتجه الحضاري الكلي الناتج عن تكامل جميع الحركات.

لذا فإن التكامل الرياضي يمنع تضخم أحد المكونات على حساب بقية المكونات، لأن كل وظيفة تمتلك وزنا محددا داخل البناء العام، لهذا فإن اختلال الوزن يؤدي إلى اضطراب النسق، بينما يؤدي التوازن إلى استقرار البنية.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٦٥)

$$\sum_{i=1}^{n} w_i = 1$$

أي إن مجموع الأوزان الوظيفية يساوي وحدة النسق، لأن جميع الوظائف تشترك في بناء الحضارة الإسلامية.

وعليه فإن التكامل الرياضي يحول الحركات الإسلامية إلى شبكة إنتاج معرفي واجتماعي وعمراني، لأن كل حركة تمد النسق بجزء من الطاقة الحضارية، بعدها يُعاد دمج جميع هذه الطاقات داخل البناء الكلي، لهذا فإن الحضارة الإسلامية تنشأ من انتظام جميع الحركات داخل المرجعية الإسلامية.

لذا يُعبر عن العلاقة الرياضية، من خلال الآتي:

نموذج (١٦٦)

$$H = \alpha \sum_{i=1}^{n} (w_i Q_i)$$

حيث يمثل (H) مستوى الفاعلية الحضارية، بينما تمثل (Q_i) جودة الأداء المرجعي لكل حركة، بينما يمثل (α) معامل التحويل الحضاري، إذ تشير العلاقة إلى أن الحضارة الإسلامية تزداد قوة كلما ازداد مستوى تكامل الحركات وارتفع مستوى اتساقها مع المرجعية، لا سيما من الناحية الزمنية فإن التكامل الرياضي حالة عملية مستمرة، إذ يعاد فيها توزيع الوظائف كلما تغيرت الظروف التاريخية دون أن يتغير الأصل المرجعي.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الأتية:

$$\mathcal{M}_{\Omega}(\mathrm{t}+1) = \mathcal{M}_{\Omega}(\mathrm{t}) + \Delta\mathcal{M}$$

حيث تمثل $(\Delta\mathcal{M})$ مقدار التطور الوظيفي الذي يطرأ على الحركات داخل النسق مع بقاء المرجعية ثابتة.

خاصة إن التكامل الرياضي؛ يجعل جميع الحركات الإسلامية تتحرك كما لو كانت منظومة واحدة متعددة الوظائف، لأن كل حركة تؤدي دورا لا تستطيع الحركات الأخرى أن تؤديه بالصورة نفسها، ومع ذلك فإن جميع هذه الأدوار تتجه نحو المقصد المرجعي الواحد، لهذا فإن التكامل الرياضي يجعل خصوصيتها جزءا من وحدة أكبر.

واخيرًا، عند هذه المرحلة تكون الفرقة الناجية هي النسق المرجعي الجامع الذي تنتظم داخله جميع الحركات الإسلامية التي تلتزم (بالقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، إذ تتحول جميعها إلى متجهات معرفية ووظيفية متكاملة، إذ تعمل داخل مجال مرجعي واحد، يكون معيار التفاضل بينها مقدار إسهامها في استقرار النسق، لا سيما إن بناء الحضارة الإسلامية، بذلك يتحول التكامل الرياضي إلى القانون الذي يربط جميع الحركات الإسلامية داخل منظومة حضارية واحدة، لأنها تمتلك وحدة المرجعية وتعدد الوظائف واستمرار الفاعلية التاريخية.

أولا: تمثيل الحركات الإسلامية بمتجهات نسقية

يمثل تمثيل الحركات الإسلامية بمتجهات نسقية انتقال الفكر الإسلامي من (الوصف التاريخي) إلى (التمثيل الرياضي المجرد)، لأن الحركة الإسلامية تكون متجها داخل مجال النسق الإسلامي الجامع، لهذا فإن كل حركة تمتلك اتجاها معرفيا وقيمة مرجعية ووظيفة حضارية، إذ يمكن التعبير عنها رياضيا، حيث تكون مجموع هذه المتجهات هو البنية الكلية للأمة الإسلامية.

خاصة إن المتجه النسقي يمثل مقدار الطاقة المرجعية التي تحملها داخل النسق الإسلامي، لهذا قد تكون حركة صغيرة من الناحية التنظيمية، إلا أن متجهها يمتلك قيمة عالية بسبب شدة اتصاله (بالقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، بينما قد تمتلك حركة أخرى حضورا واسعا، غير أن متجهها يبقى ضعيفا إذا ابتعد عن المركز المرجعي.

لهذا فإن كل حركة يمكن تمثيلها بالمتجه الرياضي، الآتي:

$$\vec{V_i} = (A_i , K_i , Q_i , H_i)$$

حيث يمثل كلاً من:

- (A_i) البعد العقدي.
- (K_i) البعد المعرفي.
- (Q_i) البعد القيمي.
- (H_i) البعد الحضاري.

تشير هذه العلاقة إلى أن المتجه النسقي يجمع جميع أبعادها المرجعية داخل بناء واحد، لذا فإن جميع المتجهات الإسلامية تتحرك داخل مجال مرجعي مشترك.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\vec{V_i} \in \mathcal{R}_\Omega$$

حيث يمثل $(\mathcal{R}_\Omega)$ مجال المرجعية الإسلامية الجامعة، وهذا يعني أن جميع الحركات مهما اختلفت مدارسها واجتهاداتها، إذ تبقى منتمية إلى المجال المرجعي نفسه طالما تتحرك داخل (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة).

خاصة إن قيمة المتجه تحدد باتجاهه، لأن الطول يعبر عن حجم النشاط، بينما يعبر الاتجاه عن مقدار الارتباط بالمركز المرجعي، لهذا فإن الحركة التي يقترب اتجاهها من محور المرجعية، لأنها تمتلك قيمة نسقية أعلى من حركة تمتلك نشاطا أكبر واتجاها أبعد عن الأصل.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$Q_i = \cos(\theta_i)$$

حيث تمثل (θ_i) زاوية المتجه مع محور المرجعية الإسلامية، أي كلما اقتربت الزاوية من الصفر اقتربت قيمة (Q_i) من الواحد الصحيح، مما يعني ازدياد الاتساق المرجعي للحركة، لذا

فإن هذا النموذج يجعل العلاقة بين الحركات الإسلامية علاقة رياضية تنظيمية، لأن المتجهات التي تتحرك في الاتجاه نفسه تتكامل حتى وإن اختلفت تنظيماتها، عند هذه المرحلة يكون الاختلاف في الوسائل أو التخصصات اختلافا في مركبات المتجه، لهذا فإن يمثل المتجه الكلي للنسق الإسلامي الجامع.

إذ يُمكن التعبير عنه من خلال العلاقة الرياضية، الآتي:

نموذج (١٦٧)

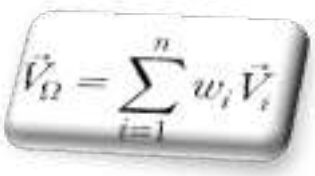

حيث تمثل (w_i) الأوزان الوظيفية لكل حركة، إذ تعبر هذه الأوزان عن مقدار الوظيفة التي تؤديها الحركة داخل البناء الكلي، لهذا يكون النسق الإسلامي الجامع هو المحصلة المتجهية لجميع الحركات الإسلامية، لأن المتجهات لا بد أن تحقق شرط الاتزان البنيوي حتى يبقى النسق مستقرا.

وهذا ما يُعبر عنه من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٦٨)

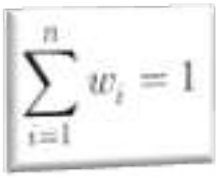

أي إن جميع الأوزان تتوزع داخل وحدة النسق، أي دون أن يؤدي تضخم أحدها إلى اختلال البناء الكلي، كما يمكن قياس درجة الانسجام بين أي حركتين من خلال الضرب القياسي بين متجهيهما.

وهذا ما يُعبر عنهُ من خلال العلاقة الرياضية، الاتي:

نموذج (١٦٩)

$$\vec{V}_i \cdot \vec{V}_j = |\vec{V}_i|\,|\vec{V}_j| \cos(\theta_{ij})$$

حيث تمثل (θ_{ij}) زاوية الاختلاف بين الحركتين، أي كلما اقتربت هذه الزاوية من الصفر ازداد الانسجام الوظيفي بينهما، بينما يشير اتساعها إلى ازدياد الحاجة إلى إعادة الضبط المرجعي، أما التكامل الحقيقي بين الحركات يظهر عندما تكون جميع المتجهات خاضعة لمتجه مرجعي أعلى.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتي:

نموذج (١٧٠)

$$\vec{V}_\Omega = {}^{*}arg\,max \sum_{i=1}^{n} (\vec{V}_i \cdot \vec{\Omega}^{\dagger})$$

حيث يمثل ($\vec{\Omega}^{\dagger}$) المتجه المرجعي الأعلى المشتق من (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، إذ تشير هذه العلاقة إلى أن النسق الإسلامي الجامع، فهو الحالة التي تحقق أكبر مقدار من التقارب بين جميع المتجهات والحركة المرجعية العليا.

لذا فإن تمثيل الحركات الإسلامية بمتجهات نسقية يجعل الحضارة الإسلامية قابلة للنمذجة الرياضية، لأن كل حركة تتحول إلى قوة متجهة داخل البناء الحضاري، عندما تتوازن جميع المتجهات تنتج القوة الحضارية الكلية، فهي التي تستطيع إعادة بناء المجتمع والعلم والعمران والإدارة والأخلاق بصورة متكاملة.

لهذا فإن الفرقة الناجية وإنما تمثل المجال المرجعي نفسه، اي الذي تنتظم داخله جميع المتجهات الإسلامية الصحيحة، عند هذه المرحلة تكون جميع الحركات الإسلامية المتصلة (بالقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) مركبات داخل متجه حضاري واحد، إذ تتحول الأمة

الإسلامية إلى منظومة رياضية متماسكة يتحقق فيها التعدد الوظيفي داخل الوحدة المرجعية، يكون اختلاف الحركات مصدرا لزيادة القوة النسقية.

ثانيا: توزيع الخصائص المرجعية

يمثل توزيع الخصائص المرجعية أحد القوانين الأساسية في النمذجة الرياضية للنسق الإسلامي الجامع، لأن المرجعية الإسلامية تتوزع خصائصها داخل مجموع الحركات الإسلامية التي تتحرك جميعها في مجال (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لهذا فإن كل حركة تحمل جزءا من البنية المرجعية دون أن تستوعبها كاملة، إذ يكون اكتمال النسق متوقفا على حسن توزيع هذه الخصائص داخل البناء الكلي.

لذا فإن المرجعية الإسلامية تمتلك طبيعة كلية، بينما تمتلك الحركات الإسلامية طبيعة جزئية، لهذا فإن العلاقة بينهما هي علاقة احتواء، لأن المرجعية تحتوي جميع الحركات، بينما لا تستطيع أي حركة أن تحتوي المرجعية بكاملها، عند هذه المرحلة يكون اختلاف الحركات اختلافا في توزيع الوظائف المرجعية.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتي:

$$\Omega^{\dagger} = U(R_1\ R_2\ R_3\ \dots\ R_n)$$

حيث تمثل $(\Omega^{\dagger})$ المرجعية الإسلامية العليا، بينما تمثل $(R_n \dots R_3\ R_2\ R_1)$ الخصائص المرجعية الموزعة داخل الحركات الإسلامية المختلفة، إذ تشير العلاقة إلى أن اكتمال المرجعية يتحقق، أي من خلال انتظام جميع الخصائص داخل النسق الجامع، لذا فإن كل حركة تمتلك متجه خصائص مرجعية خاصا بها.

إذ يمكن كتابته بالعلاقة الرياضية، الآتي:

$$\vec{R}_i = (A_i\ ,\ F_i\ ,\ M_i\ ,\ C_i\ ,\ H_i)$$

حيث تمثل الركز الرياضية بالصيغة الرياضية أعلاه، الآتي:

- (A_i) البعد العقدي.
- (F_i) البعد الفقهي.
- (M_i) البعد المقاصدي.
- (C_i) البعد القيمي.
- (H_i) البعد الحضاري.

إذ تشير هذه العلاقة إلى أن كل حركة تمتلك تركيبا مرجعيا يختلف في درجاته عن بقية الحركات مع بقائه، فهو يكون مندرج داخل المرجعية الإسلامية الواحدة.

لذا فإن توزيع الخصائص يخضع لقانون الاتزان المرجعي، حيث لا تستحوذ حركة واحدة على جميع الخصائص ولا تفقد حركة أخرى جميع وظائفها، لهذا فإن النسق الإسلامي الجامع يحقق أفضل حالة عندما تتوزع الخصائص بصورة تحقق أعلى درجات التكامل.

إذ يُكتب ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتي:

نموذج (١٧١)

$$\sum_{i=1}^{n} w_i = 1$$

حيث تمثل (w_i) الوزن المرجعي لكل حركة داخل البناء الكلي، بينما يشير مجموعها إلى اكتمال توزيع الخصائص داخل النسق.

لذا فإن هذا التوزيع يمنع نشوء المركزيات الفكرية المغلقة، لأن كل حركة تدرك أنها تمتلك جزءا من الوظيفة المرجعية، عند هذه المرحلة يتحول التعاون إلى ضرورة بنيوية، لأن كل حركة تحتاج إلى بقية الحركات حتى يكتمل البناء الإسلامي الجامع، لهذا فإن قيمة الحركة تقاس بمقدار اتزانها مع بقية الخصائص داخل النسق.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$Q_i = |\vec{R}_i \cap \Omega^{\dagger}|$$

حيث تمثل (Q_i) درجة الاتساق المرجعي للحركة، إذ تشير العلاقة إلى أن قيمة الحركة ترتفع كلما ازداد تطابق خصائصها مع المرجعية العليا.

لذا فإن توزيع الخصائص المرجعية يولد حالة من التخصص الوظيفي، لأن بعض الحركات تتفوق في البناء العلمي وبعضها في التربية وبعضها في الدعوة وبعضها في الإصلاح الاجتماعي وبعضها في العمل الحضاري، لذا فإن جميع هذه التخصصات تمثل أجزاء متكاملة داخل النسق الإسلامي.

إذ يُمكن كتابة ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتي:

نموذج (١٧٢)

$$\vec{R}_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} \vec{R}_i$$

حيث يمثل ($\vec{R}_{\Omega}$) المتجه المرجعي الكلي الناتج عن مجموع الخصائص المرجعية لجميع الحركات الإسلامية.

خاصة إن توزيع الخصائص المرجعية يزيد من كفاءة النسق الإسلامي، لأن كل حركة تركز على المجال الذي تمتلك فيه أعلى درجات الكفاءة، بينما تستفيد بقية الحركات من نتائج هذا التخصص، لذا تتحول المرجعية إلى منظومة إنتاج معرفي متكاملة.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتي:

نموذج (١٧٣)

$$H = \alpha \sum_{i=1}^{n} (w_i R_i)$$

حيث يمثل (H) مستوى الفاعلية الحضارية، بينما تمثل (α) معامل تحويل الخصائص المرجعية إلى إنتاج حضاري، إذ تشير العلاقة إلى أن الحضارة الإسلامية ترتفع بارتفاع درجة التكامل في توزيع الخصائص المرجعية.

لا سيما إن خاصية توزيع الخصائص تمتلك طبيعة دينامية، لأن الأوزان المرجعية قد تتغير باختلاف الظروف التاريخية دون أن تتغير المرجعية نفسها، فقد تتقدم خاصية علمية في مرحلة معينة، لذا تتقدم خاصية إصلاحية في مرحلة أخرى مع بقاء الجميع داخل النسق الإسلامي الجامع.

إذ يُكتب ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتي:

$$\vec{R_i}(t+1) = \vec{R_i}(t) + \Delta\vec{R_i}$$

حيث تمثل ($\Delta\vec{R_i}$) مقدار التطور الوظيفي، فهو الذي يطرأ على الخصائص المرجعية للحركة مع استمرار خضوعها للقانون المرجعي الأعلى.

واخيرًا، فإن توزيع الخصائص المرجعية يمثل أحد أهم قوانين الفرقة الناجية، لأن النسق الإسلامي الجامع يقوم على انتظام جميع الخصائص المرجعية داخل مجموع الحركات الإسلامية المتصلة (بالقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، عند هذه المرحلة يكون كل حركة حاملة لجزء من الوظيفة المرجعية، بينما يصبح النسق الإسلامي الجامع هو الحامل للمرجعية الكاملة، حيثُ يكون التكامل بين الحركات شرطا لبقاء وحدة الأمة واستمرار مشروعها الحضاري.

ثالثا: التكامل الوظيفي بين الحركات الإسلامية

يمثل التكامل الوظيفي بين الحركات الإسلامية أحد القوانين العليا التي يقوم عليها النسق الإسلامي الجامع، لأن أي نسق لا يستطيع المحافظة على استقراره إذا كانت جميع مكوناته تؤدي الوظيفة نفسها أو تتحرك في المجال نفسه أو تتنافس على الغاية نفسها، لهذا فإن الحكمة النسقية تقتضي أن تتوزع الوظائف بين الحركات الإسلامية، حيث يكون كل جزء مسؤولا عن بعد معين من أبعاد البناء الإسلامي ، أي مع بقاء جميع الأجزاء مرتبطة بالمركز المرجعي الواحد

المتمثل في (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، عند هذه المرحلة يتحول التنوع الوظيفي إلى مصدر لزيادة كفاءة النسق بدلا من أن يكون سببا في انقسامه.

لذا فإن الوظيفة داخل النسق الإسلامي تمثل تعبيرا عن قانون التخصص الذي يحكم جميع البنى الحية، لأن كل منظومة مستقرة تقوم على توزيع الأدوار، حيث يؤدي كل مكون ما لا يستطيع غيره أن يؤديه بالكفاءة نفسها، لهذا فإن الحركة العلمية لا تحل محل الحركة الدعوية، بينما الحركة الدعوية لا تستطيع اخذ مكان الحركة التربوية، اما الحركة التربوية لا تأخذ مكان الحركة الإصلاحية، وعليه فإن الحركة الإصلاحية لا تكون بديلًا عن الحركة العمرانية، لأن اختلاف هذه الوظائف يمثل شرطا ضروريا لاكتمال البناء الحضاري.

لهذا فإن الوظيفة تنشأ من موضعها داخل النسق، لهذا فإن الحركة كلما أدركت موقعها الحقيقي داخل البنية الكلية ازدادت قدرتها على خدمة المشروع الإسلامي العام، أي كلما حاولت تجاوز حدودها الوظيفية بدأ الخلل البنيوي بالظهور، لأن النسق يختل بسبب تكرارها أو تضاربها.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٧٤)

$$\mathcal{M}_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} F_i$$

حيث تمثل ($\mathcal{M}_{\Omega}$) النسق الإسلامي الجامع، بينما تمثل (F_i) الوظيفة الحضارية لكل حركة إسلامية، فهي تشير العلاقة إلى أن النسق يتكون من مجموع الوظائف التي تؤديها داخل المرجعية الواحدة، وعليه فإن كل وظيفة يمكن تمثيلها بمتجه مستقل داخل مجال النسق، حيث يمتلك كل متجه اتجاها وقيمة ومقدارا.

إذ يُكتب ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\vec{F}_i \in \mathcal{R}_\Omega$$

حيث يمثل ($\vec{F}_i$) المتجه الوظيفي للحركة، بينما يمثل ($\mathcal{R}_\Omega$) مجال النسق الإسلامي الجامع، إذ يشير هذا النموذج إلى أن جميع الوظائف تتحرك داخل المجال المرجعي نفسه مهما اختلفت طبيعتها.

لذا فإن المتجهات الوظيفية لا بد أن تحقق شرطين متلازمين (أولهما) اختلاف مجالات العمل، بينما يمثل (ثانيهما) وحدة الاتجاه المرجعي، لأن اختلاف الوظائف يمنع التكرار، خاصة إن وحدة الاتجاه تمنع الانقسام، لهذا فإن التكامل الحقيقي يتحقق عندما تكون الوظائف مستقلة من حيث الأداء ومتحدة من حيث المقصد.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\vec{F}_i \cdot \vec{F}_j = 0$$

أما إذا كان الاختصاص مختلفا، فإن العلاقة الرياضية تكتب بالصيغة الآتية:

$$\theta(\vec{F}_i \, \vec{\Omega}^{\dagger}) \to 0$$

وهذا الامر ينطبق على كافة الحركات الإسلامية، أي إن جميع المتجهات تتقارب نحو المرجعية العليا مهما اختلفت وظائفها.

لذا فإن هذا النموذج يعيد تشكيل تصور الحركات الإسلامية لذاتها، لأن الحركة تكون أداة متخصصة لإنتاج جزء من الفاعلية الحضارية، لهذا فإن قيمة الحركة تتحدد بقدرتها على أداء وظيفتها الخاصة بأعلى درجات الإتقان، وهذا يحدث مع استمرار ارتباطها ببقية الوظائف، لهذا فإن الكفاءة الوظيفية للحركة.

إذ يُمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$E_i = F_i \times Q_i$$

حيث تمثل (E_i) الكفاءة الوظيفية، بينما تمثل (F_i) مقدار الإنجاز الوظيفي، إذ تمثل (Q_i) درجة الاتزان المرجعي، إذ تشير العلاقة إلى أن الإنجاز يفقد قيمته إذا انفصل عن المرجعية، كما أن المرجعية تتحول إلى أثر حضاري بعد ان تتجسد في وظيفة عملية.

لذا فإن الكفاءة الكلية تنتج من انتظام العلاقات بين الوظائف، لهذا فإن النسق قد يمتلك حركات كثيرة ذات كفاءة مرتفعة، ومع ذلك يكون عاجزا عن بناء الحضارة، خاصة إذا كانت تلك الكفاءات تعمل بصورة منفصلة.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٧٥)

$$E_{\Omega} = \mathcal{R}\left(\sum_{i=1}^{n} E_i\right)$$

حيث يمثل ($\mathcal{R}$) مؤثر الانتظام النسقي الذي يحول مجموع الكفاءات الفردية إلى كفاءة حضارية كلية.

لذا فإن التكامل الوظيفي يحول الحركات الإسلامية إلى شبكة إنتاج حضاري مستمر، لأن المعرفة التي تنتجها المؤسسات العلمية تنتقل إلى المؤسسات التربوية، بعدها تتحول داخل المؤسسات الدعوية إلى وعي مجتمعي، لأنها تتحول داخل المؤسسات الاجتماعية إلى سلوك، إذ تتحول داخل المؤسسات العمرانية إلى بنية حضارية، لأنها تعود نتائج هذه العملية لتغذي المعرفة مرة أخرى، لذا تتكون دورة حضارية مغلقة لا تنقطع.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتي:

$$K \rightarrow T \rightarrow D \rightarrow S \rightarrow U \rightarrow K$$

حيث تمثل الرموز الرياضية بالصيغة الرياضية أعلاه، ما يلي:

- (K) المعرفة.
- (T) التربية.
- (D) الدعوة.
- (S) المجتمع.
- (U) العمران.

إذ تشير العلاقة إلى أن الحضارة الإسلامية تقوم على دوران مستمر للوظائف داخل النسق، خاصة إن القوة الحضارية الناتجة عن التكامل تمثل القوة الناتجة عن تفاعلها.

لهذا يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٧٦)

$$H = \alpha \sum_{i=1}^{n} (w_i F_i)$$

إذ يمثل (H) الناتج الحضاري، بينما تمثل (α) معامل التحويل الحضاري، بينما تمثل (w_i) الأوزان الوظيفية لكل حركة، إذ تشير العلاقة إلى أن الحضارة الإسلامية ترتفع كلما تحقق التوازن بين الوظائف المختلفة وكلما انخفض التداخل بينها.

لذا فإن الوظائف تمتلك مرونة عالية، لأن النسق الإسلامي يعيد توزيعها بحسب الحاجات التاريخية، فقد تكون الوظيفة العلمية هي المركز في مرحلة معينة، خاصة ان تنتقل الأولوية إلى الوظيفة الاجتماعية أو الحضارية أو الإصلاحية دون أن يختل النسق، لأن المرجعية ثابتة، بينما توزيع الوظائف متغير.

إذ يُمكن تمثيلها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$F_i(t+1) = F_i(t) + \Delta F_i$$

حيث تمثل (ΔF_i) مقدار التطور الوظيفي الذي يطرأ على الحركة، أي مع بقاء اتجاهها المرجعي ثابتا.

لذا فإن التكامل الوظيفي يمثل انتقال الفكر الإسلامي من منطق (الجماعة) إلى منطق (الأمة)، أي من منطق (التنافس المؤسسي) إلى منطق (البناء الحضاري)، لأن كل حركة تكون جزءا من معادلة حضارية أكبر منها، فهي تدرك أن اكتمال المشروع الإسلامي يتحقق عندما تعمل جميع الحركات، كما تعمل أعضاء الجسد الواحد، حيث يؤدي كل عضو وظيفته الخاصة مع بقائه مرتبطا بالحياة الكلية للجسد.

واخيرًا، فإن الفرقة الناجية تمثل الحالة التي تكون فيها جميع الحركات الإسلامية المتصلة (بالقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) في أعلى درجات التكامل الوظيفي، حيث تتحول إلى منظومة مرجعية واحدة متعددة الوظائف، إذ تمتلك القدرة على إنتاج العلم وبناء الإنسان وإصلاح المجتمع وإقامة العمران وتحقيق الاستقرار الحضاري بصورة متزامنة، عند هذه المرحلة يكون التكامل الوظيفي القانون الرياضي، فهو الذي يحول التعدد الإسلامي إلى قوة حضارية واحدة قادرة على الاستمرار عبر مختلف الأزمنة والأمكنة، أي من دون أن تفقد وحدتها المرجعية أو تنوعها الوظيفي.

رابعا: إعادة بناء النسق الإسلامي الجامع

تمثل إعادة بناء النسق الإسلامي الجامع المرحلة العليا في تطور الفكر الإسلامي، لأن الغاية النهائية الوصول إلى بنية مرجعية متكاملة تستعيد الوحدة الداخلية للأمة الإسلامية مع المحافظة على تنوع وظائفها، لهذا فإن إعادة البناء تعني إعادة تنظيم جميع المكونات الإسلامية داخل القانون المرجعي، فهو الذي يحكمها منذ نزول الوحي، لذا فإن كل حركة إسلامية تمثل صورة جزئية من صور الحقيقة الإسلامية، لأنها تعبر عن جانب من جوانب البناء العقدي أو الفقهي أو المقاصدي أو الحضاري، غير أن الحقيقة الإسلامية الكاملة تستقر داخل النسق المرجعي الذي يجمع جميع هذه الأبعاد في وحدة متماسكة، لهذا فإن إعادة البناء تستهدف إزالة الانفصال الذي نشأ بينها عبر التطور التاريخي.

لذا فإن عملية إعادة البناء تبدأ بإعادة تعريف المركز المرجعي الذي تدور حوله جميع الحركات، لأن فقدان المركز يؤدي إلى تعدد المراكز وعند تعدد المراكز يتحول التنوع إلى انقسام، أما عند استعادة المركز الواحد فإن جميع الاختلافات تعود إلى وظيفتها الطبيعية داخل النسق.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٧٧)

$$\mathcal{M}_{\Omega} = \mathcal{R}\left(\sum_{i=1}^{n} \mathcal{M}_i\right)$$

حيث تمثل $(\mathcal{M}_{\Omega})$ النسق الإسلامي الجامع، بينما تمثل $(\mathcal{M}_{\mathrm{i}})$ الحركات الإسلامية المختلفة، بينما يمثل $(\mathcal{R})$ مؤثر إعادة البناء الذي يعيد تنظيم جميع الحركات داخل المرجعية الإسلامية الواحدة.

لذا فإن إعادة البناء تعني إعادة ترتيب العلاقات التي تربط بينها، لأن النسق يتحدد بطريقة انتظامها، لهذا فإن القيمة البنيوية للنسق تساوي مقدار الترابط الذي يربط تلك الأجزاء.

حيثُ يُمكن التعبير عنها من خلال البناء الرياضي، الاتي:

$$\mathcal{M}_{\Omega} = \boldsymbol{\mathcal{L}}\left(\mathcal{M}_1, \mathcal{M}_2, \ldots \mathcal{M}_{\mathrm{n}}\right)$$

إذ تمثل $(\boldsymbol{\mathcal{L}})$ قانون الانتظام المرجعي الذي يحول التعدد إلى وحدة نسقية.

لذا فإن إعادة البناء تعيد تشكيل وعي الحركات الإسلامية، لأنها تنتقل من إدراك ذاتها باعتبارها كيانات مستقلة إلى إدراك ذاتها باعتبارها مكونات داخل منظومة مرجعية واحدة، عند هذه المرحلة تكون وسيلة لتحقيق المقصد الإسلامي العام، لهذا يتحول الانتماء التنظيمي إلى وظيفة، بينما تبقى المرجعية هي الأصل الثابت.

لهذا فإن كل حركة يمكن تمثيلها بمتجه نسقي الرياضي، الآتي:

$$\vec{V}_i = (A_i , K_i , Q_i , H_i)$$

بينما يمثل النسق الجامع المحصلة المتجهية لجميع هذه المتجهات، إذ يُعبر عنه من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٧٨)

$$\vec{V}_\Omega = \sum_{i=1}^{n} w_i \vec{V}_i$$

حيث تمثل (w_i) الأوزان الوظيفية التي تحدد موضع كل حركة داخل البناء الإسلامي، لذا فإن إعادة البناء تستلزم إعادة توزيع الوظائف، حيث لا تتكرر الأدوار ولا تتضخم بعض المكونات على حساب بقية المكونات، لأن النسق المتوازن هو النسق الذي تعمل جميع وحداته في مستويات مختلفة دون أن تتصارع على الوظيفة نفسها، لهذا فإن إعادة البناء تعني إعادة توزيع القوى المرجعية داخل المنظومة.

إذ يُمكن تمثيلها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٧٩)

$$\sum_{i=1}^{n} w_i = 1$$

أي إن مجموع الأوزان الوظيفية يساوي وحدة النسق، لأن جميع الوظائف تشترك في بناء المنظومة الإسلامية الواحدة، لذا فإن إعادة بناء النسق الإسلامي الجامع تمثل الشرط الضروري لعودة الفاعلية الحضارية، لأن الحضارة تنشأ من انتظامها داخل مشروع مرجعي موحد، لهذا فإن المعرفة والتربية والدعوة والاجتهاد والإدارة والعمران تتحول بعد إعادة البناء إلى منظومة إنتاج حضاري مترابطة.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الاتية:

نموذج (١٨٠)

$$H = \alpha \sum_{i=1}^{n} (w_i Q_i)$$

حيث يمثل (H) الناتج الحضاري وتمثل (Q_i) جودة الاتساق المرجعي لكل حركة، بينما يمثل (α) معامل تحويل الاتساق المرجعي إلى فاعلية حضارية.

اما من حيث البناء الزمني إعادة البناء تمثل عملية دينامية مستمرة، إذ يُعاد فيها تنظيم النسق بشكل دقيق، اي كلما ظهرت تحولات جديدة داخل المجتمع الإسلامي دون أن تتغير المرجعية نفسها، لهذا فإن النسق يعيد إنتاج ذاته بصورة دائمة مع المحافظة على ثبات مركزه المرجعي.

إذ يُمكن تمثيل العلاقة من خلال البناء الرياضي، الآتي:

$$\mathcal{M}_{\Omega}(\mathrm{t}+1) = \mathcal{M}_{\Omega}(\mathrm{t}) + \Delta\mathcal{M}$$

حيث تمثل ($\Delta\mathcal{M}$) مقدار التطور البنيوي الذي يعاد دمجه داخل النسق الإسلامي الجامع.

واخيرًا، فإن إعادة البناء تصل إلى إعادة تشكيل العلاقات الفكرية والمعرفية والقيمية، حيث تتحول جميع الحركات الإسلامية إلى أجزاء متكاملة داخل بنية واحدة، يكون كل اختلاف وسيلة للبناء العام، عند هذه المرحلة تتحول الأمة الإسلامية إلى منظومة مرجعية متماسكة، إذ تمتلك القدرة على إعادة إنتاج العلم وإصلاح الإنسان، بينما يمثل بناء المجتمع وإقامة الحضارة في إطار واحد، فقد يخضع (للقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، يكون النسق الإسلامي الجامع أعلى صورة للاتزان المرجعي وأعلى مستوى للتكامل البنيوي والحضاري.

القسم الرابع

النمذجة الرياضية للفرقة الناجية

تمثل النمذجة الرياضية للفرقة الناجية محاولة لتحويل (المفهوم العقدي) إلى (بناء نسقي) قابل للتحليل الرياضي دون إخراجه عن معناه الشرعي، لأن الفرقة الناجية تمثل الحالة الحدية التي يبلغ عندها النسق الإسلامي أعلى درجات الاتساق مع (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لهذا فإنها تمثل نقطة الاتزان المرجعي التي تقترب منها جميع الحركات الإسلامية كلما ازداد التزامها بالأصل الإسلامي.

خاصة إن الحقيقة الإسلامية تمتلك طبيعة كلية، بينما تمتلك الحركات الإسلامية طبيعة جزئية، لهذا فهي تنشئ من إعادة تنظيمه داخل المرجعية الواحدة، لأن الوحدة تتحقق بتحويل الاختلاف إلى تنوع وظيفي، إذ يعمل داخل قانون مرجعي واحد وعند هذه المرحلة، تكون جميع الحركات الإسلامية الصحيحة مكونات داخل النسق الجامع، أي انها تمثل البنية المرجعية التي تنتظم فيها تلك المكونات.

لذا فإن النسق المرجعي للفرقة الناجية يمكن تمثيله بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٨١)

$$\mathcal{F}^N = \mathcal{R}\left(\sum_{i=1}^{n} \mathcal{M}_i\right)$$

حيث تمثل $(\mathcal{F}^{\mathrm{N}})$ الفرقة الناجية باعتبارها النسق المرجعي الجامع، بينما تمثل $(\mathcal{M}_{\mathrm{i}})$ الحركات الإسلامية المختلفة ، فيما يمثل $(\mathcal{R})$ مؤثر إعادة التنظيم المرجعي، فهو الذي يعيد وصل جميع الحركات بالأصل الإسلامي، وعليه هي تمثل الحل النسقي الذي يحقق أقل مقدار من الانحراف عن المرجعية العليا.

لذا يُمكن صياغتها رياضيًا بالعلاقة، الآتية:

$$\boldsymbol{\mathcal{F}}^{\mathrm{N}} = \arg\min \|\mathrm{P}(\mathcal{M}) - \Omega^{\dagger}\|$$

حيث يمثل ($\Omega^{\dagger}$) المرجعية العليا المتمثلة في (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، بينما يمثل (P) الإسقاط المرجعي، إذ تشير العلاقة إلى أن النسق المرجعي الأمثل هو الذي يحقق أقل مسافة معرفية بين الواقع والمرجعية.

لذا فإن تمثل الفرقة الناجية معيار النجاة يكون مقدار الاتساق مع الأصل الإسلامي، لذا فإن كل حركة تمتلك قيمة نسقية يمكن قياسها بدرجة اقترابها من المركز المرجعي.

وهذا ما يُمكن التعبير عنهُ من خلال العلاقة الرياضية، الاتية:

$$\mathrm{Q_i} = \cos(\theta_i)$$

حيث تمثل (θ_i) زاوية الانحراف عن محور المرجعية، أي كلما اقتربت (θ_i) من الصفر اقتربت قيمة ($\mathrm{Q_i}$) من الواحد الصحيح، حيثُ تكون الحركة أكثر اتساقا مع النسق المرجعي الجامع، لذا فإنها تمثل المجال الذي تنتظم داخله جميع المتجهات الإسلامية الصحيحة.

لهذا فإن كل حركة يمكن تمثيلها بالمتجه الرياضي، الآتي:

$$\vec{\mathrm{V}}_{\mathrm{i}} = (\mathrm{A_i}\ \ \mathrm{K_i}\ \ \mathrm{Q_i}\ \ \mathrm{H_i})$$

حيث يمثل كلاً ما يلي:

- ($\mathrm{A_i}$) البعد العقدي.
- ($\mathrm{K_i}$) البعد المعرفي.
- ($\mathrm{Q_i}$) الاتزان المرجعي.
- ($\mathrm{H_i}$) الإسهام الحضاري.

أما المتجه المرجعي الجامع يُمكن كتابته بالعلاقة الرياضية، الآتي:

نموذج (١٨٢)

$$\vec{V}^N = \sum_{i=1}^{n} w_i \vec{V}_i$$

حيث تمثل ($\vec{V}^N$) البنية الرياضية للفرقة الناجية، اما تمثل (w_i) الأوزان الوظيفية للحركات الإسلامية، إذ تشير العلاقة إلى أن النسق الجامع ينتج من انتظام جميع المتجهات المرجعية داخل مجال واحد، إذ تحقق البعد القيمي عندما تتكامل جميع الأبعاد المرجعية داخل النسق.

لذا فإن قيمة النسق تكتب بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$C = A \times K \times Q \times H$$

حيث يمثل (**C**) التكامل القيمي، خاصة إنها تمثل المتغيرات الأربع (العقيدة والمعرفة والاتزان المرجعي والفاعلية الحضارية)، بينما تشير العلاقة إلى أن اختلال أحد هذه الأبعاد، يؤدي إلى انخفاض قيمة النسق مهما ارتفعت بقية الأبعاد.

لذا فإن الفرقة الناجية تمثل النموذج القادر على تحويل المرجعية إلى حضارة، لأن جميع الحركات الإسلامية تتحول إلى منظومة إنتاج معرفي واجتماعي وعمراني، أي انها تعمل داخل قانون واحد.

لذا فإن الناتج الحضاري يكتب بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٨٣)

$$H_\Omega = \alpha \sum_{i=1}^{n} (w_i Q_i)$$

حيث يمثل (H_Ω) مستوى الفاعلية الحضارية للنسق الإسلامي الجامع، بينما يمثل (α) معامل تحويل الاتساق المرجعي إلى إنتاج حضاري، مما يجعلها حالة دينامية تزداد اقترابا من الكمال المرجعي عبر الزمن.

لذا تكتب بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٨٤)

$$\lim_{t\to\infty} \mathcal{F}(t) = \mathcal{F}^N$$

أي إن النسق الإسلامي كلما استمر في إعادة تنظيم نفسه، وهذا يكون وفق (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) اقترب تدريجيا من الحالة المرجعية الكاملة.

واخيرًا، فإن النمذجة الرياضية للفرقة الناجية تجعلها قانونا بنيويا يحكم جميع الحركات الإسلامية، لأنها تمثل نقطة الجذب المرجعي التي تتحرك نحوها جميع الأنساق الإسلامية الصحيحة، أي كلما ازداد اقتراب الحركات من هذا المركز المرجعي ازدادت وحدة الأمة وارتفعت قدرتها على إنتاج المعرفة وبناء الإنسان، إذ تعمل على تحقيق العمران وإقامة الحضارة الإسلامية المستدامة، عند هذه المرحلة تكون الفرقة الناجية هي النموذج الرياضي الأعلى للاتساق المرجعي والتكامل الوظيفي والاستقرار الحضاري داخل النسق الإسلامي الجامع.

أولا: النسق المعرفي للفرقة الناجية

يمثل النظر إلى الفرقة الناجية بأنها نسقا مرجعيا جامعا انتقالا من القراءة (الجزئية) إلى القراءة (النسقية)، لأن المرجعية الإسلامية تتمثل في البناء الكلي الذي تنتظم داخله جميع الأبعاد العقدية والمعرفية والقيمية والحضارية تحت سلطة (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لذا فإنها تمثل الحالة التي يبلغ عندها النسق الإسلامي أعلى درجات الاتساق المرجعي.

لأن المرجعية تمتلك طبيعة كلية، بينما تمتلك الحركات الإسلامية طبيعة جزئية، لذا فإن الحركة مهما بلغت من الاتساع تبقى تعبر عن جانب من جوانب البناء الإسلامي، أما النسق المرجعي الجامع فهو القانون الذي يحتوي جميع هذه الجوانب داخل وحدة معرفية واحدة، لذلك فإن الفرقة الناجية تعني اجتماع جميع أجزاء الحقيقة داخل المرجعية الإلهية.

لذا فإن النسق المرجعي الجامع يُمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية، الاتية:

$$\boldsymbol{\mathcal{F}}^{\mathrm{N}} = \Omega^{\dagger}$$

حيث تمثل $(\boldsymbol{\mathcal{F}}^{\mathrm{N}})$ النسق المرجعي للفرقة الناجية، بينما تمثل $(\Omega^{\dagger})$ المرجعية العليا المتمثلة في (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، إذ تشير هذه العلاقة إلى أن حقيقة الفرقة الناجية تستمد وجودها من المرجعية.

لذا فإن جميع الحركات الإسلامية الصحيحة تتحرك داخل هذا النسق المرجعي، إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{M}_{\mathrm{i}} \subseteq \boldsymbol{\mathcal{F}}^{\mathrm{N}}$$

أي إن كل حركة إسلامية تكون جزءا من النسق المرجعي الجامع، وهذا يحدث بقدر خضوعها للمرجعية العليا، لان النسق المرجعي يمثل القانون الذي ينظمها.

لذا يُمكن ان تكتب العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٨٥)

$$\mathcal{F}^{N} = \mathcal{R}\left(\sum_{i=1}^{n} \mathcal{M}_{i}\right)$$

حيث يمثل $(\mathcal{R})$ مؤثر إعادة التنظيم المرجعي، فهو الذي يحول التعدد الإسلامي إلى وحدة مرجعية متماسكة.

من الناحية الإدراكية فإن هذا النموذج يحرر مفهوم الفرقة الناجية من الإطار التنظيمي الضيق، لأن النجاة ترتبط بدرجة الاندماج داخل النسق المرجعي، لهذا فإن كل حركة تقترب من المرجعية تدخل في البنية الجامعة، كلما ابتعدت عنها ارتفع انفصالها النسقي.

إذ يُمكن ان تكتب العلاقة الرياضية، الآتية:

$$Q_i = \cos(\theta_i)$$

حيث تمثل (θ_i) زاوية ابتعاد الحركة عن محور المرجعية، أي كلما اقتربت الزاوية من الصفر اقتربت قيمة (Q_i) من الواحد الصحيح، إذ تكون الحركة أكثر اندماجا داخل النسق المرجعي الجامع.

وعليها فإنها من الناحية البنيوية تمنح كل تخصص موضعه الطبيعي، لأن العقيدة والفقه والمقاصد والدعوة والعلم والإدارة والعمران، بينما تمثل جميعها مكونات لبناء واحد، لهذا فإن اختلاف الوظائف يكون ضرورة لاستقرار النسق.

فهي تمثل العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\boldsymbol{\mathcal{F}}^{N} = (A \oplus F \oplus M \oplus D \oplus H)$$

حيث يمثل الرموز الرياضية، الآتية:

- (A) البعد العقدي.
- (F) البعد الفقهي.
- (M)البعد المقاصدي.
- (D) البعد الدعوي.
- (H) البعد الحضاري.

إذ تشير العلاقة إلى أن النسق المرجعي الجامع يتكون من تكامل هذه المكونات داخل وحدة واحدة.

لذا فإن النسق المرجعي الجامع يمتلك قدرة ذاتية على إعادة إنتاج الحضارة، لأن جميع الطاقات الفكرية تتحول داخله إلى منظومة متكاملة، إذ تتجه جميعها نحو تحقيق المقاصد الكلية للإسلام.

وهذا ما يُمكن التعبير عنهُ من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$H_{\Omega} = \alpha\,(A + F + M + D + H)$$

حيث يمثل (H_{Ω}) الناتج الحضاري للنسق المرجعي، بينما يمثل (α) معامل تحويل الاتساق المرجعي إلى فاعلية حضارية، إذ تشير العلاقة إلى أن الحضارة الإسلامية ترتفع بارتفاع درجة التكامل بين جميع الأبعاد المرجعية.

لذا فإن النسق المرجعي الجامع يمتلك خاصية الاستمرار، لأن المرجعية ثابتة، بينما تتغير صور الحركات عبر التاريخ، لهذا فإن النسق يبقى محافظا على هويته مع تغير أشكال تمثله التاريخي.

إذ يُمكن ان تكتب بالصيغة الرياضية، الأتية:

$$\boldsymbol{\mathcal{F}}^{N}(t+1) = \boldsymbol{\mathcal{F}}^{N}(t)$$

أما الذي يتغير في البناء الرياضي، فهو الآتي:

$$\mathcal{M}_{i}(t+1) = \mathcal{M}_{i}(t) + \Delta\mathcal{M}_{i}$$

أي إن الحركات تتطور تاريخيا، بينما يبقى النسق المرجعي ثابتا في أصوله.

واخيرًا، فإن الفرقة الناجية باعتبارها نسقا مرجعيا جامعا، فهي تمثل نقطة الجذب التي تتحرك نحوها جميع الحركات الإسلامية الصحيحة، لذا فإن النسق الإسلامي كلما أعاد تنظيم مكوناته وفق (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) اقترب من هذه الحالة المرجعية، بعد ان تكون جميع الحركات الإسلامية أجزاء متكاملة داخل بناء واحد، بينما يكون معيار النجاة هو مقدار الاتساق مع المرجعية العليا، عند هذه المرحلة يتحول مفهوم الفرقة الناجية إلى قانون رياضي

يحكم وحدة الأمة الإسلامية، حيث يجعل المرجعية الإلهية هي المركز الذي تنتظم حوله جميع الأنساق والحركات عبر جميع الأزمنة.

ثانيا: التكامل القيمي معيارًا للاتساق النسقي

يمثل التكامل القيمي المعيار الأعلى الذي يقاس به اتساق النسق الإسلامي، لأن النسق يتحقق عندما تكون جميع هذه المكونات متحركة وفق منظومة قيمية واحدة، إذ تستمد أصولها من (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لهذا فإن القيم هي القانون الذي يربط جميع مكوناته ويحولها إلى منظومة متجانسة، لذا فإن القيمة تمتلك طبيعة تنظيمية لأنها تحدد العلاقة بين جميع العناصر المرجعية، إذا فقد النسق وحدته القيمية تحول إلى مجموعة عناصر متجاورة لا يربط بينها قانون داخلي، أما إذا أصبحت القيم هي الإطار الحاكم لجميع المكونات فإن كل عنصر يجد موضعه الطبيعي داخل البناء العام، لذلك فإن التكامل القيمي يمثل الشرط الضروري لتحول المرجعية الإسلامية إلى نسق متماسك.

لهذا فإن الاتساق النسقي يمكن التعبير عنه بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٨٦)

$$\mathcal{C}_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} w_i C_i$$

حيث تمثل $(\mathcal{C}_{\Omega})$ المنظومة القيمية الكلية، بينما تمثل (C_i) المنظومة القيمية التي تحملها كل حركة إسلامية، تمثل (w_i) الوزن القيمي للحركة داخل النسق، إذ تشير العلاقة إلى أن النسق الجامع يتكون من انتظام جميع القيم داخل مرجعية واحدة، خاصة إن القيمة تقاس بدرجة انسجامها مع بقية القيم، لأن قيمة العدل لا تنفصل عن قيمة الرحمة، بينما لا تنفصل قيمة الحرية عن قيمة المسؤولية، حيث لا تنفصل قيمة الشورى عن قيمة الطاعة الشرعية، لهذا فإن كل قيمة تكون جزءا من شبكة قيمية مترابطة.

وهذا ما يُمكن التعبير عنهُ من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\vec{C}_i \in \Omega^{\dagger}$$

أي إن كل قيمة مرجعية تستمد مشروعيتها من انتمائها إلى المرجعية الإسلامية العليا، لذا فإن التكامل القيمي يتحقق عندما تكون جميع القيم مرتبطة بعلاقة اتزان داخلي، حيث لا تتضخم قيمة على حساب قيمة أخرى، لأن تغليب قيمة واحدة بصورة مطلقة يؤدي إلى اختلال النسق، كما أن إهمال قيمة واحدة يؤدي إلى فقدان جزء من البناء المرجعي، لهذا فإن النسق الإسلامي الجامع يحافظ على توازن جميع القيم داخل منظومة واحدة.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتي:

نموذج (١٨٧)

$$\sum_{i-1}^{n} w_i = 1$$

أي إن مجموع الأوزان القيمية يحقق وحدة البناء، حيث تبقى جميع القيم متوازنة داخل النسق، اما من جهة إدراكية فإن التكامل القيمي يعيد تشكيل وعي الحركات الإسلامية، لأن الحركة تدرك أن جميع القيم تعمل في صورة شبكة واحدة، بمعنى إن فقدان أي قيمة يؤدي إلى انخفاض الاتساق العام، لهذا فإن إدراك القيمة يتحول من إدراك جزئي إلى إدراك نسقي.

لهذا فإن درجة الاتساق القيمي للحركة يمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$Q_i = \left\| \vec{C}_i - \vec{\Omega}^{\dagger} \right\|^{-1}$$

حيث تمثل (Q_i) درجة الاتساق القيمي، بينما تشير العلاقة إلى أن قيمة الحركة ترتفع كلما انخفضت المسافة بين منظومتها القيمية وبين المرجعية العليا.

لذا فإن التكامل القيمي يولد حالة من الاستقرار الداخلي، لأن جميع الوظائف الفكرية والإدارية والعلمية تكون خاضعة للقيم نفسها، أي إنها لا تنفصل الإدارة عن الأخلاق، بينما لا ينفصل العلم عن المقاصد، ايضًا لا تنفصل السياسة عن العدل، فيما لا ينفصل الاجتهاد عن التقوى، أي عند هذه المرحلة يكون النسق أكثر قدرة على مقاومة التشظي الداخلي.

إذ يُمكن التعبير عن هذه العلاقة الرياضية، الآتي:

$$\text{Stability} = \text{f}(\mathcal{C}_{\Omega})$$

أي إن الاستقرار النسقي يكون دالة مباشرة في مقدار التكامل القيمي، بينما الحضارة الإسلامية تبنى على وحدة القيم التي تحكم تلك المؤسسات، لأن المؤسسة التي تعمل خارج النسق القيمي تصبح منفصلة عن المشروع الحضاري مهما بلغت كفاءتها، أما إذا أصبحت جميع المؤسسات خاضعة للمنظومة القيمية نفسها، لذا فإن الناتج الحضاري يتحول إلى بناء متماسك.

إذ يُمكن التعبير عن هذه العلاقة الرياضية، الآتي:

$$\text{H} = \alpha\, \mathcal{C}\Omega$$

حيث يمثل (H) مستوى الفاعلية الحضارية، بينما تمثل (α) معامل تحويل التكامل القيمي إلى إنتاج حضاري، فهي تشير العلاقة إلى أن الحضارة الإسلامية تتناسب طرديا مع درجة التكامل القيمي داخل النسق.

لذا فإن التكامل القيمي يمتلك خاصية الثبات، لأن القيم المرجعية لا تتغير عبر الزمن، بينما تتغير التطبيقات والاجتهادات، لهذا فإن النسق الإسلامي يستطيع أن يتطور تاريخيا مع بقاء منظومته القيمية ثابتة.

إذ يُمكن التعبير عن هذه العلاقة الرياضية، من خلال الآتي:

نموذج (١٨٨)

$$\frac{dC_{\Omega}}{dt} = 0$$

أي إن المنظومة القيمية المرجعية تبقى ثابتة، بينما تتغير صور تمثيلها داخل الواقع.

واخيرًا، فإن التكامل القيمي يمثل المعيار الحقيقي للفرقة الناجية، لأن النجاة تتحقق عندما تتكامل جميع القيم الإسلامية داخل نسق واحد، فهي تخضع (للقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) عند هذه المرحلة تكون (العقيدة والمعرفة والأخلاق والعدل والرحمة والشورى والعمران) أجزاء من منظومة قيمية واحدة، بينما يكون الاتساق النسقي نتيجة مباشرة لهذا التكامل، فقد تتحول الأمة الإسلامية إلى بناء مرجعي متوازن يمتلك القدرة على إنتاج حضارة مستقرة تحافظ على وحدتها الداخلية، إذ تستمر في أداء رسالتها عبر مختلف الأزمنة.

ثالثا: تعدد الحركات الاسلامية ووحده المرجعية

يمثل تعدد الحركات الإسلامية ظاهرة طبيعية في تاريخ الأمة الإسلامية، لأن اختلاف البيئات والاجتهادات والوظائف يؤدي إلى نشوء مدارس وحركات متعددة، غير أن هذا التعدد لا يغير حقيقة المرجعية الإسلامية، لأنها تستمد وجودها من (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لهذا فإن التعدد يقع في مستوى التمثيل التاريخي، بينما تبقى المرجعية في مستوى الثبات الكلي، أي عند هذه المرحلة يكون النسق الإسلامي الجامع هو المجال الذي يجمع جميع الحركات داخل قانون مرجعي واحد.

لذا فإن وحدة المرجعية لا تعني وحدة الصور ولا وحدة الأساليب، لأن الوحي يمتلك قدرة على إنتاج أنماط متعددة من الفهم والاجتهاد دون أن يفقد وحدته الداخلية، لهذا فإن الحركات الإسلامية تمثل إسقاطات مختلفة لحقيقة واحدة ولا تمثل حقائق متعارضة، أي كل حركة تستوعب جانبا من البناء الكلي، وهذا يحدث حسب وظيفتها التاريخية وقدرتها العلمية وظروفها الحضارية.

لهذا فإن المرجعية الإسلامية يمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Omega^{\dagger} = \text{Constant}$$

بينما يكتب تعدد الحركات الاسلامية بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{M} = \{\mathcal{M}_1 \ \mathcal{M}_2 \ \mathcal{M}_3 \ \dots \ \mathcal{M}_{\mathrm{n}}\}$$

حيثُ تشير هاتان العلاقتان إلى أن ثبات المرجعية، بينما يقابلها تغير في عدد الحركات وصورها، اي دون أن يؤدي ذلك إلى تغير الأصل المرجعي، مما يجعل جميع الحركات الإسلامية تتحرك داخل المجال المرجعي.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ رياضيا من خلال العلاقة، الآتية:

$$\forall \ \mathcal{M}_{\mathrm{i}} \in \mathcal{M} \ \Rightarrow \ \mathcal{M}_{\mathrm{i}} \subseteq \Omega^{\dagger}$$

أي إن كل حركة تكون جزءا من المرجعية ولا تكون المرجعية جزءا من الحركة ، لذا يبقى الأصل أعلى من جميع التمثلات التاريخية.

خاصة إن التعدد ينتج الانقسام إذا انفصلت الحركات عن المرجعية، أما إذا بقيت جميعها خاضعة للقانون المرجعي، فإنها تتحول إلى منظومة متكاملة.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ رياضيًا، من خلال الآتي:

$$\mathcal{M}_{\Omega} = \mathcal{R}(\mathcal{M}_1 \ \mathcal{M}_2 \ \dots \ \mathcal{M}_{\mathrm{n}})$$

حيث يمثل $(\mathcal{R})$ مؤثر التنظيم المرجعي، فهو الذي يعيد وصل جميع الحركات داخل البنية الإسلامية الكلية ويحول التعدد إلى انتظام، حيثُ يعيد تشكيل وعي الحركات الإسلامية، لأنها تدرك أن اختلافها هو اختلاف في توزيع الوظائف والاجتهادات، عند هذه المرحلة ينتقل الوعي من الدفاع عن الكيان التنظيمي إلى خدمة المرجعية الجامعة، يكون حينها نجاح أي حركة دعما لبقية الحركات طالما جميعها تتحرك داخل الأصل الإسلامي.

لذا فإن درجة انتماء كل حركة إلى النسق المرجعي يمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$Q_i = \cos(\theta_i)$$

حيث تمثل (θ_i) زاوية الابتعاد عن محور المرجعية، أي كلما اقتربت الزاوية من الصفر اقتربت قيمة (Q_i) من الواحد الصحيح، فقد أصبحت الحركة أكثر اندماجا داخل النسق الجامع، لذا فإن الحركات الإسلامية تختلف في وظائفها ولا تختلف في مصدر مشروعيتها، فقد تتخصص إحدى الحركات في التعليم، بينما تتخصص أخرى في التربية، فيما تتخصص ثالثة في العمل الاجتماعي، وتتخصص رابعة في الاجتهاد العلمي، لكن مع ذلك فإن جميع هذه الوظائف تصدر عن المرجعية نفسها، أي من النسق المرجعي الجامع.

لذا فإن النسق الإسلامي يكتب بالعلاقة الرياضية، الآتي:

نموذج (١٨٩)

$$M_\Omega = \sum_{i=1}^{n} w_i M$$

حيث تمثل **(w_i)** الوزن الوظيفي لكل حركة داخل النسق، إذ تشير العلاقة إلى أن وحدة النسق تتحقق من خلال توازن الوظائف.

لذا فإن وحدة المرجعية تحول الحركات الإسلامية إلى منظومة إنتاج حضاري، لأن المعرفة التي تنتجها حركة تنتقل إلى بقية الحركات، حيثُ تتحول إلى إصلاح اجتماعي، بعدها تتحول إلى عمران، بينما تتحول مره أخرى إلى استقرار حضاري، لذلك يكون التعدد مصدرا لزيادة الطاقة الحضارية.

إذ يُمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال البناء الرياضي، الآتي:

نموذج (١٩٠)

$$H = \alpha \sum_{i=1}^{n} (w_i Q_i)$$

حيث يمثل (H) الناتج الحضاري، بينما تمثل (α) معامل تحويل الاتساق المرجعي إلى فاعلية حضارية، فقد تشير العلاقة إلى أن الحضارة الإسلامية تزداد قوة كلما ارتفعت وحدة المرجعية مع استمرار التنوع الوظيفي.

فهي من جهة الحركات الإسلامية قد تتغير وقد تزول وقد تظهر حركات جديدة مع مرور ازمن، غير أن المرجعية تبقى ثابتة ولا يمكن تغيرها، لذا فإن النسق الإسلامي يرتبط باستمرار الأصل المرجعي.

إذ يُمكن تمثيل هذا رياضياً، من خلال الآتي:

نموذج (١٩١)

$$\Omega^{\dagger}(t+1) = \Omega^{\dagger}(t)$$

بينما يُمكن تمثيل حركة التطور التاريخي للحركات بالعلاقة الرياضية، الاتية:

نموذج (١٩٢)

$$\mathcal{M}_i(t+1) = \mathcal{M}_i(t) + \Delta\mathcal{M}_i$$

أي إن الحركات تتغير عبر الزمن، بينما تكون المرجعية ثابتة، وهذا الثبات مطلق، من حيثيات الدلالة والتكوين.

واخيرًا، فإن تعدد الحركات ووحدة المرجعية يمثلان أحد أهم قوانين النسق الإسلامي الجامع، لأن المرجعية الواحدة تمنح جميع الحركات وحدة الاتجاه، بينما يمنحها التعدد القدرة على الانتشار والتخصص والتكيف مع البيئات المختلفة، عند هذه المرحلة تتحول الأمة الإسلامية إلى منظومة مرجعية واحدة متعددة الوظائف والمسارات والخبرات، فهي تمتلك القدرة على المحافظة على وحدتها الداخلية مع استمرار تنوعها التاريخي، يكون معيار القوة الإسلامية هو مقدار ارتباط جميع الحركات بالمرجعية العليا.

رابعا: الاقتراب النسقي من القران والسنة

يمثل الاقتراب النسقي من القرآن الكريم والسنة النبوية المعيار الأعلى الذي يحكم حركة النسق الإسلامي الجامع، لأن جميع عمليات البناء الفكري والاجتهادي والتنظيمي والحضاري تكتسب مشروعيتها من مقدار اقترابها المستمر من المرجعية الإلهية، لهذا فإن النسق الإسلامي يقاس بدرجة قربه من (القرآن الكريم) (والسنة النبوية الصحيحة) باعتبارهما المصدر المطلق للمعرفة الإسلامية.

لذا فإن الاقتراب يعني إعادة تنظيم جميع العلاقات الفكرية والمعرفية والقيمية، حيث تكون منسجمة مع البنية الكلية للوحي، لأن النصوص الشرعية تمثل نسقا معرفيا متكاملا، أي كلما اقترب النسق الإسلامي من هذا الانتظام الداخلي ارتفعت قدرته على إنتاج الفهم الصحيح والاتزان الحضاري، وعليه فإن الاقتراب النسقي يمثل عملية دينامية تطورية مستمرة، لأن الكمال المطلق يبقى خاصا بالوحي، بينما يكون الاجتهاد الإنساني في حالة حركة دائمة نحو هذا الكمال، لهذا فإن النسق الإسلامي يعمل بصورة مستمرة على تقليل المسافة بين البناء الإنساني وبين الأصل الإلهي.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٩٣)

$$\mathcal{N}_\Omega = {}^*arg\,min\,\|P(\mathcal{M}) - \Omega^\dagger|$$

حيث تمثل ($\mathcal{N}_\Omega$) النسق الإسلامي الجامع، بينما تمثل ($\Omega_\dagger$) المرجعية العليا المتمثلة في (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، بينما يمثل (**P**) مؤثر الإسقاط المرجعي، إذ تشير العلاقة إلى أن النسق الأمثل هو الذي يحقق أقل مقدار من الانحراف عن الأصل المرجعي، لذا فإن الاقتراب النسقي يخضع لمسار تقاربي مستمر، حيث يصبح كل اجتهاد جديد أكثر اقترابا من المرجعية من الاجتهاد السابق.

حيث يُمكن تمثيل العلاقة الآتية بالصورة الرياضية:

$$\mathcal{M}(\mathrm{t}+1) = \Theta(\mathcal{M}(\mathrm{t}))$$

حيث تمثل (Θ) مؤثر التصحيح المرجعي، فهو الذي يعيد توجيه النسق نحو (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) مع كل مرحلة زمنية، لذا فإن هذا المؤثر يعيد تشكيل وعي الحركات الإسلامية، لأن الحركة تكون منشغلة بزيادة درجة اقترابها من المرجعية، عند هذه المرحلة يتحول الاختلاف من صراع على امتلاك الحقيقة إلى تعاون في البحث عن أعلى درجات الاتساق مع الوحي.

لهذا فإن درجة الاقتراب المرجعي لكل حركة يمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية، الاتية:

$$\mathrm{Q_i} = \cos(\theta_\mathrm{i})$$

حيث تمثل (θ_i) زاوية الانحراف عن محور المرجعية، أي كلما اقتربت الزاوية من الصفر اقتربت قيمة ($\mathrm{Q_i}$) من الواحد الصحيح، إذ تكون الحركة أكثر اندماجا داخل النسق المرجعي الجامع.

لذا فإن الاقتراب يشمل جميع الأبعاد التي يتكون منها النسق الإسلامي، لهذا فإن البناء العقدي والمعرفي والقيمي والمقاصدي والحضاري يتحرك كله بصورة متزامنة نحو المرجعية.

إذ يُمكن ان تكتب العلاقة الرياضية، لآتية:

$$\vec{\Omega} = (\mathrm{A}\,,\mathrm{K}\,,\mathrm{Q}\,,\mathrm{M}\,,\mathrm{H})$$

يمثل كل عنصر بعدا من أبعاد النسق الإسلامي، حيث يكون الاقتراب الحقيقي متحققا عندما تتحرك جميع هذه الأبعاد معا نحو (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) دون أن ينفصل أحدها عن الآخر.

يكون الاقتراب النسقي يؤدي إلى إعادة ضبط منظومة القيم، لأن جميع القيم تصبح مرتبطة بمصدر واحد، فهي لا تُعارض العدالة مع الرحمة، اما الحرية لا تُعارض مع المسؤولية، مما يجعل القوة لا تُعارض مع الأخلاق، فهي تنتظم جميعها داخل البناء المرجعي الواحد، لهذا فإن استقرار القيم يمثل نتيجة مباشرة لزيادة الاقتراب من الوحي.

إذ يُمكن تمثيل هذه العلاقة رياضيًا من خلال الآتي:

$$\mathcal{C} = \mathrm{f}(\Omega^{\dagger})$$

حيث تمثل $(\mathcal{C})$ المنظومة القيمية، إذ تشير العلاقة إلى أن جميع القيم تستمد انتظامها من المرجعية العليا.

لذا فإن الاقتراب النسقي يحول المرجعية إلى قوة منتجة للحضارة، لأن المجتمع الذي تقترب جميع مؤسساته العلمية والتربوية والإدارية والاجتماعية من (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) يكون أكثر قدرة على إنتاج المعرفة وبناء الإنسان وتحقيق العمران، لهذا فإن الفاعلية الحضارية تزداد بازدياد الاقتراب المرجعي.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ رياضيًا، الآتي:

$$\mathrm{H} = \alpha\,(1 - \|\mathrm{P}(\mathcal{M}) - \Omega^{\dagger}\|)$$

حيث يمثل (H) مستوى الفاعلية الحضارية، بينما تمثل (α) معامل التحويل الحضاري، فهي تشير العلاقة إلى أن الناتج الحضاري يرتفع كلما انخفضت المسافة بين النسق والمرجعية، فهي التي تملك النسق الإسلامي خاصية التصحيح الذاتي، لأن كل انحراف فكري أو فقهي أو حضاري يولد داخله آليات مراجعة تعيد توجيهه نحو الأصل، لهذا فإن الاستقرار الحقيقي يتحقق باستمرار العودة إلى المرجعية.

إذ يُمكن تمثيلهُ رياضيًا، الآتي:

نموذج (١٩٤)

$$\lim_{t\to\infty} \left\| P(\mathcal{M}(t)) - \Omega^{\dagger} \right\| = 0$$

أي إن النسق الإسلامي كلما استمر في مراجعة نفسه وتصحيح بنيته المرجعية اقترب تدريجيا من الحالة المثلى، فهي التي يعبر عنها (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة).

فإن الاقتراب النسقي من (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) يمثل القانون الحاكم لجميع عمليات الإصلاح والتجديد، لأن كل بناء فكري أو تنظيمي أو حضاري يفقد هذا الاقتراب، إذ يتحول تدريجيا إلى نسق مستقل عن المرجعية، أما النسق الذي يحافظ على هذا الاقتراب المستمر، لذا فإنه يمتلك القدرة على التجدد دون أن يفقد ثوابته وعلى التطور، أي من دون أن ينفصل عن أصوله وعلى استيعاب التنوع الإسلامي كله داخل وحدة مرجعية واحدة، فهي تجعل (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) مركز الجذب الذي تنتظم حوله جميع الحركات والمدارس والاجتهادات عبر مختلف الأزمنة.

خاصة إن الاقتراب النسقي من (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) يمثل القانون الأعلى الذي يحكم بناء النسق الإسلامي الجامع، لأن الوحي هو الأصل الذي تستمد منه (العقيدة والمعرفة والقيم والاجتهاد والعمران) مشروعيتها، لهذا فإن جميع صور الفهم والحركة والإصلاح

تكتسب معناها بمقدار اتصالها المستمر بالمرجعية الإلهية، أي كلما ازداد هذا الاتصال ارتفع النسق تماسكا واتساقا، بمعنى كلما ضعفت هذه الصلة ازداد البناء عرضة للتشظي والاختلال،

فقد قال تعالى في كتابة العزيز في (**آل عمران – الآية ١٠٣**):

﴿واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا﴾

تقرر هذه الآية أن محور الاجتماع الإسلامي هو الاعتصام بحبل الله، لأن وحدة الأمة لا يُمكن ان تؤسس على الأشخاص او على الجماعات او على المدارس الفكرية، فهي تؤسس على المرجعية الواحدة التي تجمع الجميع، لهذا فإن الاعتصام يمثل القانون الذي يحفظ انتظام النسق ويمنع تحول التنوع إلى تفرق.

فقد قال تعالى في كتابة العزيز في (**النساء – الآية ٥٩**):

﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا﴾

يُظهر هذا النص أن كل اختلاف داخل الأمة يمتلك نقطة مرجعية واحدة يعود إليها (الرد إلى الله ورسوله)، فهي تمثل آلية (استعادة الاتزان المرجعي)، لأن الوحي هو المعيار الذي تقاس به جميع الاجتهادات، لأن النزاع يكون سببا لإعادة وصل الفكر بالأصل.

فقد قال تعالى في كتابة العزيز في (**الأنعام – الآية ١٥٣**):

﴿وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾

حيث تؤكد هذه الآية أن الطريق المرجعي واحد، بينما تتعدد السبل التي يمكن أن تبتعد عنه، لذلك فإن النسق الإسلامي الجامع يقيس سلامة الحركة بمقدار بقائها على الصراط الذي رسمه الوحي، لأن وحدة الطريق هي التي تمنح النسق ثباته الداخلي.

فقد قال تعالى في كتابة العزيز في (**الأنبياء – الآية ٩٢**):

﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾

ففي هذه الآية الكريمة ربط الله (عزوجل) وحدة الأمة بوحدة الرب ووحدة العبادة ووحدة المرجعية، مما يدل على أن البناء الإسلامي يقوم على اجتماع جميع مكوناته داخل الأصل الواحد الذي يحكمها جميعا.

فقد قال تعالى في كتابة العزيز في (**المائدة – الآية ٣**):

﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا﴾

فقد يؤسس هذا النص لمبدأ اكتمال المرجعية، لأن الكمال قد تحقق في الوحي المنزل، أما الجهد البشري يبقى سعيا دائما لفهم هذا الكمال والاقتراب منه، لهذا فإن التجديد بتحقيق مزيد من الانسجام مع الأصل الكامل.

فقد قال تعالى في كتابة العزيز في (**آل عمران – الآية ٣١**):

﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله﴾

تجعل هذه الآية الاتباع معيار صدق العلاقة مع المرجعية، لأن المحبة تكتمل عندما تتحول إلى التزام عملي بمنهج الوحي، لذلك فإن الاقتراب النسقي يقاس بدرجة الاتباع الفعلي (للقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)

فقد قال تعالى في كتابة العزيز في (**الاحزاب – الآية ٢١**):

﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾

ففي هذا النص القرآني المبارك يظهر التكامل بين (القرآن) و(السنة)، لأن الرسول (ﷺ) هو التطبيق الكامل للوحي، لهذا فإن النسق الإسلامي لا يكتمل بالرجوع إلى القرآن وحده من جهة التفسير العملي، فهو يحتاج إلى السنة باعتبارها البيان التطبيقي للقران الكريم.

فقد قال تعالى في كتابة العزيز في (**الحشر – الآية ٧**):

﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾

ففي هذا النص يجعل (السنة) جزءا من البنية المرجعية نفسها، لأن الأخذ بما جاء به الرسول (ﷺ) والانتهاء عما نهى عنه يمثلان شرطا لبقاء النسق في حالة اتساق كامل مع الوحي.

فقد قال تعالى في كتابة العزيز في (**النحل – الآية ٤٤**):

﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾

يقرر هذا النص أن (السنة النبوية الصحيحة) تؤدي وظيفة البيان، لذلك فإن الاقتراب من (القرآن الكريم) يقتضي الاقتراب من (السنة النبوية الصحيحة)، لأن البيان جزء من اكتمال الفهم المرجعي.

قال رسول الله (ﷺ) (**صحيح الترمذي – ٣٠٨/٢**):

(إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي أَحَدُهُمَا أَعْظَمُ مِنَ الآخَرِ: كِتَابُ اللَّهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ. وَعِتْرَتِي أَهْلُ بَيْتِي، وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُفُونِي فِيهِمَا)

إذ يؤسس هذا الحديث لمبدأ أن العصمة من الضلال، فهي ترتبط بالتمسك (بالقران الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) معا، لأن المرجعية الإسلامية تنظر إليهما باعتبارها بنية معرفية واحدة.

قال رسول الله (ﷺ) (**صحيح البخاري – ٣٦٥١**):

(خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ)

يُظهر هذا الحديث أن معيار الخيرية يرتبط بسلامة الاتصال بمنبع الوحي، لأن قرب الأجيال الأولى من التنزيل منحها الله (عزوجل) صفاء في الفهم والاتباع، مما يجعلها مرجعا في فهم

النصوص، اي دون أن يتحول ذلك إلى إلغاء لاجتهاد الأجيال اللاحقة، فقد يبقى معيارا لضبط مسار الفهم.

لذا هذا فإن الاقتراب النسقي من (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) يمثل حركة مستمرة تتجدد عبر الأزمنة، لأن النسق الإسلامي كلما راجع اجتهاداته وأعاد تنظيم علاقاته الفكرية والمعرفية والقيمية وفق الوحي ازداد اتساقا واستقرارا، بعدها ليكون أكثر قدرة على إنتاج المعرفة وبناء الإنسان وإقامة الحضارة، إذ تبقى المرجعية الواحدة هي المركز الذي تنتظم حوله جميع المدارس والاجتهادات والحركات الإسلامية، أي دون أن تلغي تنوعها أو وظائفها التاريخية.

لذا فإن الأصل الجامع الذي يجمع المسلمين جميعا يتمثل في (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) لأنهما المصدر الذي تأسست عليه العقيدة والشريعة والقيم ومختلف صور الاجتهاد، لهذا فإن كل انتماء إلى الإسلام لا يخرج عن هذين المصدرين الأصليّن مهما اختلفت مناهج الفهم أو طرائق الاستنباط أو مدارس التفكير، لذلك فإن الأصل الجامع يمثل نقطة التقاء، لأن الاجتماع على المصدر أسبق من الاختلاف في الفهم والاجتهاد، وعليه فإن وحدة الأصل تعني أن الحقيقة المرجعية واحدة، بينما تتعدد مسارات إدراكها، لأن العقل الإنساني يتحرك داخل حدود الزمان والمكان والخبرة والمعرفة، لهذا فإن تنوع القراءات يعبر عن اختلاف طرائق التعامل معها، لذلك فإن التعدد في الفكر الإسلامي يعني تعدد المناهج التي تحاول فهم الإسلام.

من هذا المنطلق فإن الاختلاف الحقيقي يقع في طبيعة المصدر الذي يعتمد عليه كل بناء فكري، وهذا يحدث عند تفسير النصوص أو بناء الأحكام أو إنتاج الرؤية الحضارية، لهذا فإن جوهر الاختلاف بين المدارس الإسلامية هو اختلاف في ترتيب مصادر المعرفة وآليات توظيفها أكثر من كونه اختلافا في أصل الوحي نفسه.

إذ يمكن التعبير عن البناء المرجعي بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Omega^{\dagger} = Q \cup S$$

حيث يمثل كلاً من:

(Q) القرآن الكريم.

(S) السنة النبوية الصحيحة.

($\Omega^{\dagger}$) المرجعية الإسلامية العليا التي يشترك فيها الجميع.

أما المدارس الفكرية المختلفة، فإنها يمكن تمثيلها بالعلاقة الرياضية، التالية:

$$M_i = f_i(\Omega^{\dagger})$$

حيث تمثل (M_i) كل مدرسة فكرية، بينما يمثل (f_i) المنهج المعرفي الذي تتعامل به مع المرجعية، إذ يشير ذلك إلى أن اختلاف المدارس يقع في طريقة قراءتها وتحليلها واستنباط معانيها.

وعليه فإن جميع المدارس الإسلامية تبقى مرتبطة بالمركز المرجعي طالما لا تنفصل عن (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لهذا فإن البناء الإسلامي الجامع ينظر إلى التعدد باعتباره دليلا على تنوع أدوات الفهم داخل المرجعية الواحدة، لأن النسق يمتلك القدرة على استيعاب هذا التنوع دون أن يفقد وحدته.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ رياضيًا على النحو الآتي:

$$\forall M_i \subseteq \Omega^{\dagger}$$

أي إن جميع المدارس تتحرك داخل المرجعية الواحدة مهما اختلفت طرائقها، خاصة إن اختلاف مصدرية المعرفة تظهر عندما تقدم بعض المناهج أدوات عقلية معينة أو قواعد أصولية أو مناهج لغوية أو اعتبارات تاريخية أو مقاصدية في عملية الفهم، في حين يقدم منهج آخر ترتيبا مختلفا لهذه الأدوات، ومع ذلك فإن الجميع يبقى متجها نحو المرجعية نفسها، لذلك فإن الاختلاف يكون في البنية المعرفية التي تعالج النص.

وعليه فإن مقدار التقارب بين المدارس الإسلامية، إذ يمكن التعبير عنه بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$D_{ij} = ||K_i - K_j||$$

حيث تمثل (K_i) البنية المعرفية للمدرسة (الأولى)، بينما تمثل (K_j) البنية المعرفية للمدرسة الثانية، فهي تشير العلاقة إلى أن المسافة تقع بين المناهج المعرفية، خاصة إن إدراك هذه الحقيقة يحول الاختلاف من مصدر للتنازع إلى مصدر للتكامل، لأن كل مدرسة تمتلك خبرة معرفية يمكن أن تسهم في بناء النسق الإسلامي الجامع، عندئذ تكون العلاقة بين المدارس علاقة تكامل معرفي، لأن الهدف المشترك هو زيادة درجة الاتساق مع المرجعية.

وهذا ما يُعبر عنهُ من خلال العلاقة الرياضية، الآتي:

$$M_\Omega = R(M_1 \oplus M_2 \oplus \dots \oplus M_n)$$

حيث يمثل (R) مؤثر إعادة التنظيم المرجعي، فهو الذي يحول التنوع المعرفي إلى بناء متكامل داخل النسق الإسلامي الجامع، إذ يعيد ترتيب مفهوم الفرقة، لأن معيار القرب والبعد يقاس بمقدار المحافظة على الأصل الجامع ومقدار سلامة المنهج في التعامل مع مصادر المعرفة، لهذا فإن الاجتماع على (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) هو عنصر شمل دائم، أما الاختلاف في مصدرية المعرفة فهو اختلاف في وسائل الفهم والاجتهاد وليس اختلافا في أصل الإسلام.

واخيرًا، فإن الأمة الإسلامية تكون أكثر قدرة على بناء حضارتها، عندما تدرك أن الأصل المرجعي واحد، خاصة إن الاختلافات المعرفية يمكن أن تتحول إلى طاقات تكاملية داخل النسق الجامع، لأن وحدة المرجعية تمنح النسق ثباته، بينما يمنحه تنوع المناهج مرونته، وهذا يحقق الجمع بين الثبات في الأصول والتنوع في الفهم، وهو الشرط الذي يجعل النسق الإسلامي قادرا على الاستمرار التاريخي، أي من خلال إعادة إنتاج المعرفة والحضارة عبر مختلف العصور.

مراجع الباب الثالث

- القرآن الكريم
- السنة النبوية الشريفة

- **المراجع العربية، هيَ:**

١. ابو الريحان البيروني، **القانون المسعودي في الهيئة والنجوم** (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م).

٢. أبو حامد الغزالي، **إحياء علوم الدين** (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٤).

٣. ابن رشد، **تهافت التهافت: انتصارا للروح العلمية وتأسيساً لأخلاقيات الحوار** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).

٤. عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق وتعليق: محمد حسين شمس الدين(بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨).

٥. محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش(القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٤).

٦. علي بن الحسين المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، ط٢(القاهرة–بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٢٤).

- **المراجع الانجليزية، هيَ:**

1. Donella Meadows, Thinking in Systems: A Primer (London: Chelsea Green Publishing, 2008).
2. Hassan Khalil, Nonlinear Systems (New York: Prentice Hall, 2002).
3. Steven Strogatz, Nonlinear Dynamics and Chaos: Applications in Physics, Biology, Chemistry, and Engineering, 2nd ed (New York: CRC Press, 2015).

الباب الرابع

البرهان الرياضي للفرقة الناجية: مبرهنة نقطة الثبات والنسق الأمثل

يمثل مفهوم الفرقة الناجية في هذا البناء الرياضي النهاية الطبيعية لمسار الاتزان النسقي الذي تتحرك نحوه جميع البنى الإسلامية، عندما تخضع بصورة كاملة لقانون المرجعية العليا ينظر إليها باعتبارها الحالة الحدية التي تبلغ عندها المنظومة الإسلامية أعلى درجات الانسجام، هذا يحدث بين (العقيدة والمعرفة والقيم والاجتهاد والسلوك والعمران)، عند هذه المرحلة يكون النسق قادرا على المحافظة على بنيته الداخلية دون أن يفقد قابليته على التطور، لأن الثبات يعني استقرار القوانين المنظمة للحركة مع استمرار الحركة نفسها.

حيث تكون الفرقة الناجية خاصية رياضية للنسق، إذ تُقاس بدرجة اقترابه من المرجعية التي تمنحه انتظامه الداخلي، لذلك فإن معيار النجاة يتحقق من خلال الوصول إلى الحالة التي تكون فيها جميع العلاقات الداخلية خاضعة للقانون المرجعي الواحد، أي كلما اقترب النسق من هذه الحالة انخفضت قيمة الاضطراب الداخلي وارتفعت درجة الاتساق، إذ يبلغ صورة الاتزان الكامل.

يقوم هذا التصور على أساس فلسفي عميق، فهو يتمثل في أن كل نسق معرفي يمتلك مجال احتماليا واسعا يحتوي عددا كبيرا من الحالات الممكنة، غير أن هذه الحالات ليست متساوية من حيث القدرة على البقاء، لأن بعضها يمثل حالات اضطراب مؤقتة وبعضها يمثل حالات انتقالية، بينما توجد حالة واحدة تمتلك خاصية الثبات البنيوي لأنها تحقق أقل مقدار ممكن من التناقض الداخلي وأعلى مقدار من الانسجام مع القانون الذي يحكم النسق، لهذا فإن النسق يتحرك وفق مسار تقاربي مستمر نحو هذه الحالة المستقرة.

(المعادلة الرئيسية للباب الرابع)

$$\mathcal{N}_{\Omega}^{\star} = {}^{*}arg\,min_{\mathcal{M}\subseteq U} \|\Theta(\mathcal{M}) - Fix(\Theta)\|_{\mathcal{H}}$$

تمثل الرموز الرياضي بالصيغة الرياضية أعلاه، ما يلي:

- $(\mathcal{N}^*\Omega)$: النسق الإسلامي الأمثل.
- (M): جميع الصور الممكنة للنسق الإسلامي.
- (U): المجال الكلي.
- (Θ): مؤثر التصحيح المرجعي الذي يعيد تنظيم البنية الفكرية بصورة مستمرة.
- $\mathrm{Fix}(\Theta)$: نقطة الثبات المرجعية.
- (H): المجال التجريدي الذي تقاس داخله المسافات النسقية بين جميع الحالات الممكنة.
- $(\arg\min)$: القانون معرفي.

لأن النسق الأمثل هو النسق الذي يحقق أقل مقدار ممكن من المسافة بين حالته الواقعية وبين الحالة المرجعية الثابتة، لذلك فإن معيار الأفضلية يرتبط ا يرتبط بدرجة الاقتراب من نقطة الثبات المرجعية.

لذا فإن هذه المعادلة تقدم فهما جديدا لطبيعة المعرفة الإسلامية، لأن المعرفة تتحرك بين حالات متعددة من التقارب والابتعاد عن المرجعية، خاصة إن كل عملية اجتهاد تمثل محاولة جديدة لإعادة إسقاط النسق على الأصل المرجعي، أي إذا نجح هذا الإسقاط انخفضت المسافة النسقية اما إذا أخفق ازدادت قيمة الانحراف، لهذا يصبح تاريخ الفكر الإسلامي سلسلة من عمليات إعادة التنظيم المستمرة، فهي تسعى جميعها إلى استعادة أعلى درجات الاتساق مع الوحي.

إذ يُمكن التعبير عن الحركة الداخلية للنسق بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{M}(\mathrm{t}+1)=\Theta(\mathrm{M}(\mathrm{t}))$$

أي إن كل مرحلة معرفية جديدة هي نتيجة مباشرة لتطبيق مؤثر التصحيح المرجعي على المرحلة السابقة، هذا يعني أن التطور الإسلامي يحدث من خلال إعادة تنظيم عناصره وفق المرجعية الثابتة، فضلًا عن استمرار تطبيق المؤثر المرجعي، إذ تبدأ المسافة النسقية في الانخفاض تدريجيا.

وهذا ما يُعبر عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$D(t) = \left\| \Theta(M(t)) - Fix(\Theta) \right\|_H$$

حيثُ تمثل البناء الرياضي، الآتي:

$$D(t+1) < D(t)$$

إذ تمثل هذه العلاقة قانون التقارب النسقي، لأن كل عملية تصحيح صحيحة تقلل مقدار الانحراف حتى يصل النسق إلى الحالة التي تكون فيها، العلاقة وفق الآتي:

$$D \to 0$$

عند هذه المرحلة يتحقق النسق الأمثل، من خلال الآتي:

$$N\Omega = Fix(\Theta)^*$$

أي إن النسق يكون هو نفسه نقطة الثبات المرجعية، لأن جميع عمليات الإصلاح اللاحقة تؤكد استقراره، لذا فإن نقطة الثبات تعني توقف الاضطراب فالنسق المستقر يستمر في الحركة والاجتهاد والتفاعل الحضاري، غير أن هذه الحركة تكون محكومة بقانون ثابت لا يسمح بخروجها عن المركز المرجعي، لذلك فإن الاستقرار الحقيقي يتحقق بإخضاع الحركة لقانون الانتظام.

خاصة إن المرجعية العليا تتغير عمليات الفهم، لهذا فإن المؤثر (Θ) يعيد بناء النسق الذي يحاول الاقتراب منها، لأن (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) يمثلان الثابت المطلق أما، الاجتهاد الإنساني يمثل المتغير النسبي، ومن ثم فإن عملية التصحيح تتجه نحو تعديل البناء المعرفي حتى يكون أكثر انسجاما معها.

لهذا فإن العلاقة الأساسية بين المرجعية والنسق يمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Theta(\Omega^\dagger) = \Omega^\dagger$$

بينما تمثل الصيغة الرياضية، الآتي:

$$\Theta(M) \rightarrow \Omega^{\dagger}$$

أي إن المرجعية ثابتة بذاتها، أما النسق يتحرك باستمرار نحوها، خاصة إن هذه الحركة التقاربية تشمل جميع مكونات الحضارة الإسلامية، لأن العلم والسياسة والأخلاق والاقتصاد والاجتماع والثقافة تكون جميعها خاضعة للقانون المرجعي نفسه، عندما تبلغ هذه المكونات نقطة الثبات تتحول الحضارة الإسلامية إلى منظومة ذاتية التنظيم تمتلك القدرة على إعادة إنتاج نفسها عبر التاريخ دون أن تفقد هويتها المرجعية.

لهذا فإن مبرهنة نقطة الثبات تمثل البرهان الرياضي للفرقة الناجية، لأنها تثبت أن النسق الذي يحقق أقل مقدار من الانحراف عن المرجعية، هو وحده الذي يمتلك أعلى درجات الاستقرار وأعلى درجات القدرة على البقاء والاستمرار والإنتاج الحضاري، ومن ثم فإن الفرقة الناجية هي النهاية الرياضية الطبيعية لكل نسق، يسعى للاقتراب من المرجعية حتى يبلغ نقطة الثبات التي يكون عندها الاتساق الداخلي مساويا لأقصى قيمة ممكنة، فقد يكون البناء الإسلامي منظومة متكاملة تحفظ وحدتها وتستمر في أداء رسالتها الحضارية عبر جميع التحولات التاريخية.

لذا تنطلق مبرهنة نقطة الثبات من افتراض فلسفي رياضي، إذ يتمثل في أن كل نسق معرفي يتحرك داخل مجال تجريدي يحتوي عددا غير محدود من الحالات الممكنة، غير أن هذه الحالات لا تمتلك القيمة البنيوية نفسها، لأن بعضها يمثل حالات انتقالية وأخرى تمثل حالات اضطراب وبعضها يمثل حالات اتزان جزئي، بينما توجد حالة واحدة فقط تبلغ أعلى درجات الانتظام الداخلي، فقد تكون المرجع الذي تنتظم حوله جميع الحركات اللاحقة، لهذا فإن النسق الإسلامي يفسر من خلال القانون الرياضي الذي يحكم انتقاله المستمر نحو هذه الحالة العليا.

تكون الفرقة الناجية مفهوما نسقيا مجردا يعبر عن الصورة المثالية، عندها يبلغ عندها النسق الإسلامي أقصى درجات الاتساق مع مرجعيته العليا، تكون جميع مكوناته العقدية والمعرفية والقيمية والحضارية خاضعة لقانون واحد يحفظ انتظامها الداخلي، إذ يمنع تحولها إلى عناصر

متعارضة، لذلك فإن النجاة هي نتيجة مباشرة لبلوغ النسق أعلى درجات الاتزان المرجعي، حيث يمثل المجال الإسلامي الكلي مجال يحتوي جميع البنى الفكرية والاجتهادية، ظهرت عبر التاريخ وتتحرك هذه البنى داخله باعتبارها حالات نسقية متعددة تختلف في مقدار قربها أو بعدها عن المرجعية، لهذا فإن الحركة الفكرية الإسلامية تمثل عملية إعادة تنظيم مستمرة تخضع لقانون مرجعي ثابت، أي يعيد تصحيح البنية الفكرية كلما ازدادت درجة ابتعادها عن الأصل، لأن جميع عمليات الإصلاح والاجتهاد والتجديد صورا مختلفة لهذا التصحيح النسقي.

يترتب على ذلك أن كل مرحلة معرفية جديدة تمثل إعادة بناء داخل النسق نفسه، لأن المؤثر المرجعي يعيد ترتيب عناصره حتى تتناقص حالات التناقض الداخلي، إذ يزداد مقدار الانسجام البنيوي، لذلك فإن التاريخ الفكري الإسلامي يمكن قراءته باعتباره سلسلة متصلة من عمليات إعادة الانتظام التي تتجه بصورة تدريجية نحو حالة الثبات العليا، خاصة إن لمبرهنة نقطة الثبات في أنها تنقل معيار التقييم من الانتماء التاريخي إلى البنية المرجعية، لا سيما إن النسق يكون أقرب إلى الحقيقة بسبب مقدار انتظامه الداخلي واتساقه مع المرجعية العليا، لهذا يتحول مفهوم النجاة من مفهوم (اجتماعي) إلى (قانون رياضي)، فقد يقيس درجة الاقتراب من مركز الثبات المرجعي.

لذا فإن نقطة الثبات تمثل الحالة التي تكون فيها جميع عمليات التصحيح اللاحقة محافظة على النسق نفسه، لأن النسق يبلغ عندها صورة من الاتزان تجعل أي عملية إعادة تنظيم جديدة، فهي تؤكد الاستقرار يتغير من حالة مؤقتة إلى خاصية بنيوية ملازمة للنسق نفسه، خاصة إن النسق قادرا على المحافظة على هويته مع استمرار حركته وتفاعله مع جميع المتغيرات، لهذا فإن الثبات يعني انتظام الحركة، لأن النسق المستقر يستمر في الاجتهاد وفي التفاعل الحضاري وفي إنتاج المعرفة، غير أن جميع هذه العمليات تكون محكومة بقانون مرجعي يمنعها من الخروج عن مركزها، لهذا فإن الحركة والاتزان يمثلان مستويين مختلفين من البنية النسقية، حيث تتحول الحركة إلى أداة لحفظ الثبات بدلا من أن تكون سببا في هدمه.

لذا فإن جميع صور المعرفة الإسلامية تكون عمليات تقريب مستمرة نحو المرجعية، لأن كل اجتهاد يمثل محاولة جديدة لتقليل مقدار الانحراف بين البنية الفكرية وبين الأصل المرجعي، أي

كلما نجحت هذه العملية انخفضت حالات الاضطراب الداخلي ارتفعت قدرة النسق على إعادة إنتاج نفسه بصورة أكثر اتساقا، أما إذا أخفقت عملية التقريب فإن النسق يدخل في مرحلة جديدة من التصحيح حتى يستعيد توازنه، حينها يكون العقل الإسلامي منظومة دينامية تبحث عن إعادة تنظيم علاقتها بالمرجعية الثابتة، لهذا فإن المرجعية تبقى ثابتة، بينما تتغير مناهج الفهم وتتغير أدوات الاجتهاد وتتغير صور التطبيق، لأن القانون المرجعي هو العنصر الوحيد الذي يمنح جميع هذه التحولات وحدتها الداخلية وهو ثابت.

يؤدي هذا البناء إلى إعادة تعريف مفهوم الوحدة الإسلامية؛ لأن الوحدة تتحقق بإخضاع جميع صور التعدد لقانون واحد فالتنوع في المدارس والاجتهادات، إذ تمثل تنوعا في المسارات التي تتحرك داخل المجال المرجعي نفسه، اي كلما ازداد انتظام هذه المسارات ازداد اقترابها من نقطة الثبات وأصبحت جميعها عناصر متكاملة داخل البناء الكلي، فهي النسق الذي يقترب من نقطة الثبات يمتلك قدرة أعلى على تحويل طاقته الفكرية إلى طاقة عمرانية، لأن الصراعات الداخلية تتناقص بقدر ما يزداد الاتساق المرجعي، عند هذه المرحلة تتحول المعرفة إلى نظام إنتاجي متكامل، بينما تتحول القيم إلى قوانين منظمة للحركة الاجتماعية، عندها تتحول المرجعية إلى مركز يولد الاستقرار السياسي والثقافي والعلمي، يكون النسق الإسلامي قادرا على إعادة إنتاج الحضارة بصورة مستمرة دون أن يفقد هويته.

واخيرًا، فإن مبرهنة نقطة الثبات تؤسس لنظرية كلية في بناء النسق الإسلامي، لأنها تثبت أن جميع الأنساق الفكرية تتحرك نحو حالة واحدة، فهي تمثل أعلى درجات الانتظام المرجعي وأن هذه الحالة هي الصورة، يكون عندها (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) القانون المنظم لجميع العلاقات الداخلية، فهي تمثل معيار النجاة هو مقدار الاتساق مع هذا القانون، لذلك تتحول الفرقة الناجية إلى النسق المرجعي الجامع الذي تنتظم داخله جميع صور الاجتهاد الصحيح، إذ يمثل الاستقرار النسقي هو البرهان الرياضي على إمكان بناء حضارة إسلامية موحدة، إذ تمتلك الثبات في الأصول والمرونة في الحركة والاستمرار في التاريخ.

القسم الأول

نقطة الثبات المرجعية

تمثل نقطة الثبات المرجعية المرتكز الفلسفي والرياضي الأعلى الذي يقوم عليه النسق الإسلامي الجامع، لأنها تمثل القانون الكلي الذي يمنح جميع مكونات النسق معناها الداخلي، إذ يحدد اتجاه حركتها ويضبط حدود تحولاتها ويمنع انتقالها إلى حالات الفوضى المعرفية، لهذا فإن نقطة الثبات تمثل البنية المرجعية التي تبقى ثابتة، بينما تتحرك جميع البنى الفكرية حولها وفق قوانين الاقتراب النسقي.

كل نسق معرفي يستطيع الاستمرار عندما يمتلك مركزا وجوديا مستقرا، لأن الحركة تعرف عندما يوجد ثابت تقاس إليه، بينما التحول يحدد يوجد معيار دائم يقيس مقدار الانحراف عنه، لذلك فإن وجود نقطة الثبات تمثل شرط لإمكان وجود النسق نفسه، لأن النسق الذي لا يمتلك نقطة ثبات يتحول إلى مجموعة من العلاقات المتغيرة، فضلا عن عدم يجمعها قانون ينظم غاياتها لا يمكن اعتباره نسق بالمعنى الرياضي أو الفلسفي.

لهذا فإن النسق الإسلامي يؤسس ثباته على المرجعية الإلهية التي تمتلك خاصية الثبات المطلق، لأن مصدرها خارج حدود الزمان والمكان، ومن ثم فإن (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) يمثلان المركز المرجعي الذي لا يخضع لقوانين التغير، بينما تخضع جميع عمليات الفهم والاجتهاد وإعادة البناء لقوانين الحركة داخله، من هذا الأساس تكون نقطة الثبات المرجعية هي الصورة الرياضية للمرجعية العليا.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Omega^{\dagger} = \mathrm{Fix}(\Theta)$$

أي إن المرجعية العليا تمثل نقطة الثبات، فهي التي يبقى تأثير المؤثر المرجعي عليها صفرا، لأن جميع عمليات التصحيح تعيد الأنساق المختلفة إليها.

حيث يكون الشرط الرياضي الأول للمرجعية، هو الآتي:

$$\Theta(\Omega^{\dagger}) = \Omega^{\dagger}$$

هذا الشرط يعبر عن خاصية الثبات الذاتي، لأن المرجعية تبقى محافظة على بنيتها الداخلية مهما تغيرت البيئات التاريخية أو المعرفية.

أما جميع الأنساق الفكرية فإنها تخضع للعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Theta(\mathrm{M}) \to \Omega^{\dagger}$$

أي إن جميع البنى الفكرية تتحرك بصورة مستمرة نحو المرجعية، أي كلما اقتربت منها ازدادت درجة انتظامها وانخفض مقدار اضطرابها.

تمثل نقطة الثبات الحد الأدنى للطاقة النسقية، لأن جميع البنى التي تبتعد عنها تحتاج إلى عمليات تصحيح متكررة، بينما النسق الذي يبلغها لا يحتاج إلى إعادة تنظيم جذري، لهذا تصبح نقطة الثبات الموضع، أي الذي يبلغ عنده النظام أقل مقدار ممكن من الفقد المرجعي وأعلى مقدار ممكن من الاتساق الداخلي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{E}(\mathrm{M}) \geq \mathrm{E}(\Omega^{\dagger})$$

حيث تمثل (E) طاقة الاضطراب النسقي، بينما يكون الحد الأدنى لهذه الطاقة متحققا عند المرجعية العليا، ومن ثم فإن جميع عمليات الإصلاح تمثل عملية إنقاص تدريجي لهذه الطاقة حتى يصل النسق إلى أقل قيمة ممكنة.

وعليه فإن نقطة الثبات المرجعية تمثل البنية التي تنتظم داخلها جميع مستويات الإدراك الإسلامي، لأن الإدراك يكتسب صحته من مقدار اقترابه منها، لهذا فإن اختلاف العقول يؤدي إلى اختلاف في مقدار التقارب مع المرجعية الواحدة.

وعليه فإن كل عملية معرفية يمكن تمثيلها باعتبارها دالة تقارب الرياضية، الآتية:

$$K(t) \to \Omega^{\dagger}$$

حيث تمثل (K) البنية الإدراكية للعقل الإسلامي، كلما تقدم الزمن العلمي والاجتهادي الصحيح اقتربت هذه البنية من المرجعية وازدادت قدرتها على إنتاج المعرفة الصحيحة.

لذا فإن نقطة الثبات تمثل الحد الفاصل بين الحقيقة والتأويل، لأن الحقيقة تبقى ثابتة، بينما تتعدد التأويلات، لهذا فإن تعدد المدارس الإسلامية يعني تعدد صور الاقتراب من الحقيقة، لذلك فإن قيمة المدرسة تقاس بمقدار اقترابها منها من المرجعية، ومن هذا المنطلق يكون الاختلاف النسقي اختلافا في الإحداثيات الفكرية، لأن المركز واحد بينما تتعدد المسافات والزوايا المؤدية إليه.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$D_i = ||M_i - \Omega^{\dagger}||$$

حيث تمثل (D_i) المسافة المرجعية لكل حركة إسلامية، بينما تمثل (M_i) النسق الفكري الخاص بها.

إذا أصبحت الصيغة الرياضية، مثل الآتي:

$$D_i \to 0$$

هي تحقق أعلى درجات الاتساق الفكري الإسلامي.

أما إذا كانت الصيغة الرياضية، مثلّ الآتي:

$$D_i \uparrow$$

فإن مقدار الانحراف المرجعي يرتفع ليكون النسق محتاجا إلى عمليات مراجعة وتصحيح، وعليه فإن نقطة الثبات تعمل باعتبارها قانونا ديناميا يعيد توزيع جميع العلاقات الداخلية للنسق، لأن كل عنصر يبتعد عن مركز المرجعية يولد قوة تصحيحية تعيده إلى موضعه المناسب داخل البناء الكلي.

لهذا فإن جميع عمليات الإصلاح والاجتهاد والتجديد حلقات متتابعة في عملية رياضية واحدة هدفها إعادة النسق إلى نقطة الثبات، خاصة إن وجود نقطة ثبات مرجعية يجعل الحضارة الإسلامية قادرة على الجمع بين الثبات والحركة، لأن المبادئ العليا تبقى ثابتة بينما تبقى وسائل التطبيق قابلة للتطور، لهذا فإن الحضارة الإسلامية تمتلك خاصية الاستمرار التاريخي، لأنها تغير أدواتها التنفيذية بما يتوافق مع المتغيرات.

واخيرًا، فإن نقطة الثبات تمنح النسق الإسلامي خاصية المناعة الفكرية، لأن أي انحراف جديد يولد بصورة تلقائية آليات تصحيح داخلية، فهي تعمل على تقليل المسافة المرجعية وإعادة الاتزان، لهذا فإن الاستقرار يعتمد على قوة المرجعية التي تمثل مركز الاتزان الأعلى، وهذا ما يجعل نقطة الثبات المرجعية تتحول إلى ثابت شامل تنتظم حوله جميع المتغيرات الإسلامية، حيث تكون كل متغير معرفي أو فقهي أو عقدي أو حضاري جزءا من منظومة واحدة، إذ يحكمها القانون المرجعي نفسه، عند هذه المرحلة يكون النسق الإسلامي مجال متماسكا يمتلك خاصية الاتزان البنيوي، بينما يكون مقدار الاقتراب من نقطة الثبات هو المعيار الوحيد الذي تقاس به صحة البناء الفكري وسلامة الحركة الحضارية وقدرتها على الاستمرار، من خلال إعادة إنتاج المعرفة والعمران عبر مختلف التحولات التاريخية دون أن تفقد اتصالها بالأصل المرجعي الثابت.

أولا: شروط وجود النسق المرجعي

إن البحث في شروط وجود النسق المرجعي يسبق البحث في خصائصه، لأن النسق لا يمكن أن يوصف بالثبات أو الاتساق أو المرونة ما لم يتحقق وجوده ابتداء وفق قانون كلي، إذ يجعل جميع مكوناته قابلة للانتظام داخل بنية واحدة، لأن الوجود يعني تحقق الشروط البنيوية التي تجعل المنظومة تمتلك هوية مستقلة، أي قدرة على المحافظة على ذاتها وإعادة إنتاجها عبر جميع التحولات.

لهذا فإن النسق المرجعي ينشأ عندما تكون جميع العناصر خاضعة لقانون أعلى ينتظمها، إذ يمنحها وحدة داخلية ويحولها من أجزاء متجاورة إلى بناء مترابط يمتلك خصائص كلية، إذ لا

يمكن تفسيرها من خلال خصائص الأجزاء منفردة، حيثُ يكون الشرط الأول هو تحقق المجال المرجعي الشامل الذي يحتوي جميع العناصر الممكنة.

إذ يُمكن ان تكتب بالصيغة الرياضية، الآتية:

$$R = \{M_1 , M_2 , M_3, ..., M_n\}$$

حيث يمثل (R) المجال المرجعي الكلي، بينما تمثل (M_1 M_2 M_3 ... M_n) جميع الوحدات الفكرية والعقدية والمعرفية والقيمية، فهي التي يمكن أن تتحرك داخله، إذ تتحول هذه المجموعة إلى نسق عندما تكون جميع عناصرها مرتبطة بالمصدر المرجعي الواحد.

أي من خلال تحقيق الشرط الرياضي الآتي:

$$\forall M_i \in R \Rightarrow M_i \subset \Omega^{\dagger}$$

يعني ذلك أن كل عنصر داخل النسق يستمد وجوده البنيوي من المرجعية العليا، لذا تكون المرجعية قانون الوجود،

وبعد تحقق المجال المرجعي يكون وجود النسق متوقفا على وجود العلاقات المنظمة بين عناصره، لأن العنصر المنفصل عن بقية العناصر لا يشارك في بناء النسق مهما بلغت قيمته الذاتية، لهذا فإن النسق يقاس بدرجة انتظام العلاقات التي تربط هذه المكونات.

إذ يُمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال الصيغة الرياضية، الاتية:

$$L(M_i M_j) \neq 0$$

أي كل علاقة، تمثل:

$$i \neq j$$

حيث يمثل (L) قانون الترابط الداخلي، فقد يشير هذا القانون إلى أن كل عنصر يؤدي وظيفة محددة داخل البناء الكلي، خاصة إن فقدان العلاقة يؤدي إلى فقدان البنية حتى وإن بقيت العناصر موجودة، لهذا فإن وحدة النسق تنتج من انتظام العلاقات تحت القانون المرجعي الواحد.

حيث لا يكفي وجود العلاقات إذا كانت هذه العلاقات متناقضة، لأن التناقض الداخلي يؤدي إلى انهيار البناء مهما بلغت قوة عناصره، لذلك يشترط أن تمتلك جميع المكونات قابلية الاندماج داخل منظومة واحدة، أي دون أن تنقض إحداها الأخرى.

إذ يُمكن التعبير عن هذا الشرط بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$C(R) > 0$$

حيث يمثل (C) معامل الاتساق النسقي، حيث ترتفع قيمة هذا المعامل كلما ارتفع الانسجام بين البنية المرجعية وبين جميع المكونات الفكرية.

أما إذا أصبحت القيمة الرياضية، الآتي:

$$C \to 0$$

فإن النسق يقترب من التفكك، لأن العلاقات الداخلية تصبح غير قادرة على المحافظة على الانتظام، إذ يمثل الاستمرار أحد أهم شروط الوجود، لأن النسق الذي لا يستطيع المحافظة على هويته عبر الزمن يمثل حالة انتقالية مؤقتة، لهذا فإن النسق الحقيقي يحتفظ بقانونه الداخلي مع استمرار قدرته على التكيف مع المتغيرات.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$R(t+1) \approx R(t)$$

أي أن البناء الكلي يبقى محافظا على هويته، بينما تتغير وسائل التطبيق وآليات الفهم، ومن هنا يكون الزمن مؤثرا في التطبيقات دون أن يكون مؤثرا في المرجعية نفسها.

إذ يمكن لأي نسق أن يبقى مستقرا عندما يمتلك آلية داخلية تعيد بناءه كلما تعرض للانحراف، لذلك فإن وجود النسق يقتضي وجود مؤثر تصحيحي، فهو يعمل بصورة مستمرة على إعادة جميع عناصره نحو القانون المرجعي.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتي:

$$\Theta(R) \rightarrow \Omega^{\dagger}$$

يمثل (Θ) مؤثر التصحيح المرجعي الذي يعيد تنظيم النسق، بينما تمثل ($\Omega^{\dagger}$) المرجعية العليا التي تتجه إليها جميع عمليات المراجعة والاجتهاد، لذا فإن هذا المؤثر يعيد بناء العلاقة معها، لذلك يكون الأصل ثابتا، بينما تتغير صور الاقتراب منه.

لأن كل حركة تحتاج إلى غاية؛ فإن النسق لا يستطيع الاستمرار دون وجود مركز جذب مرجعي تتجه نحوه جميع عملياته الفكرية، لذلك تكون المرجعية مركز الاتزان الذي يحدد اتجاه الحركة ويمنعها من التحول إلى فوضى.

وهذا ما يُمكنن التعبير عنه من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٩٥)

$$\lim_{t \to \infty} \mathcal{M}(t) = \Omega^{\dagger}$$

أي أن النهاية الطبيعية لجميع عمليات البناء الفكري هي الاقتراب من المرجعية العليا، ومن ثم فإن الاختلافات الفكرية يعبر عن اختلاف في مسارات الوصول إليها، إذ يقتضي وجود النسق أيضا المحافظة على هويته الداخلية، لأن فقدان الهوية يؤدي إلى فقدان النسق نفسه، لهذا فإن جميع التحولات يجب أن تبقى داخل الحدود التي يحافظ فيها النسق على شخصيته المرجعية.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ بالشرط الرياضي، الآتي:

$$Id(R(t)) = Id(R(t+n))$$

حيث تمثل (Id) هوية النسق، وهذا يعني أن التطور يبقى دائما إعادة تنظيم داخل الهوية المرجعية، إذ يتميز النسق المرجعي بأنه يمتلك القدرة على إنتاج صور جديدة من المعرفة والحركة مع بقاء جميع هذه الصور مرتبطة بالأصل، لذلك فإن النسق يولد أنساقا فرعية دون أن يفقد وحدته.

وهذا ما يُمكن التعبير عنهُ من خلال العلاقة الرياضية، الاتية:

$$R \Rightarrow \{R_1\ R_2\ R_3\ \dots\ R_k\}$$

حيث تحقق جميع الأنساق الفرعية من خلال الشرط الرياضي، الآتي:

$$R_i \subset \Omega^{\dagger}$$

أي أن التعدد يمثل تنوعا في التطبيقات الكلية المستمدة من المرجعية الاصلية، إذ يتحقق وجود النسق أيضا عندما تبقى جميع تحولاته داخل القانون المرجعي نفسه، حيث لا يسمح لأي عنصر بأن يكتسب قانونا مستقلا عن الأصل.

لهذا يُمكن تمثيل هذه العلاقة من خلال الشرط الرياضي، الآتي:

$$\forall\ x \in R \Rightarrow \Theta(x) \in R$$

أي أن جميع عمليات التطور تكون داخل حدود النسق، إذ لا تخرج إلى مجالات مرجعية مغايرة، إذ يجعل هذا الشرط النسق قادرا على التوسع دون أن يفقد وحدته.

بينما يمثل الثبات البنيوي النتيجة النهائية لجميع الشروط السابقة، لأن النسق الذي يحققها يكون قادرا على العودة إلى حالة الاتزان بعد كل اضطراب.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Delta R \to 0$$

حيث يمثل (ΔR) مقدار الاضطراب البنيوي، أي كلما اقتربت هذه القيمة من الصفر ازداد النسق قدرة على المحافظة على وحدته الداخلية واستمراره التاريخي، إذ يكون أكثر استعدادا لإعادة إنتاج المعرفة والعمران داخل المرجعية نفسها.

واخيرًا، يكون وجود النسق المرجعي نتيجة مباشرة لاجتماع هذه الشروط في بنية واحدة، فهي تمتلك مجال مرجعي شاملا وعلاقات داخلية منتظمة واتساقا بنيويا واستمرارية زمنية وآلية تصحيح ذاتية، لأنها تمثل مركز جذب مرجعيا وهوية ثابتة وقدرة على إعادة الإنتاج وانغلاقا مرجعيا وثباتا بنيويا، عند اكتمال هذه الشروط يتحول النسق إلى منظومة رياضية تجريدية مستقرة قادرة على تفسير الحركة الفكرية الإسلامية، أي من خلال إعادة تنظيمها ضمن قانون مرجعي واحد يحفظ وحدتها عبر جميع الأزمنة.

ثانيا: شروط التفرد

يمثل شرط التفرد الركيزة المنطقية الأولى التي تمنح النسق المرجعي وحدته الداخلية، لأن أي نسق لا يمتلك مرجعية متفردة يفقد القدرة على تكوين بنية مستقرة، إذ تكون عبارة عن مجموعة من المراكز المتوازية التي تنتج قوانين مختلفة، فهي تولد اتجاهات متعارضة، عندئذ تجمع لأنساق منفصلة يجمعها الحيز التاريخي، لهذا فإن التفرد يمثل شرطا وجوديا، لأن وجود النسق نفسه يتوقف على وجود مركز واحد تنتظم حوله جميع العلاقات الداخلية.

فإن التفرد يعني أن الحقيقة المرجعية تمتلك بنية واحدة وأن جميع صور الفهم والاجتهاد تتحرك داخل هذا البناء الواحد، خاصة إن التعدد يقع في الإدراك، بينما الوحدة تقع في الأصل، لذلك فإن المرجعية لا تتعدد بتعدد العقول، لأن العقول تمثل أدوات تفسير أما المرجعية، فهي تمثل القانون الذي يحكم جميع أدوات التفسير.

لهذا فإن البنية المرجعية يمكن توصيفها رياضيا بأنها تمتلك وجودا واحدا فقط.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\exists!\ \Omega^{\dagger}$$

إذ تمثل كلًا من ما يلي:

- $(\exists!)$: وجود عنصر متفرد واحد.
- $(\Omega\dagger)$: إلى المرجعية العليا.

لذلك أن المجال النسقي كله يعتمد على مركز مرجعي واحد، أي أن هذا المركز لا يقبل التكرار، لأن تكراره يؤدي إلى انهيار البناء المنطقي للنسق.

عندما يتحقق هذا الشرط تكون جميع البنى الفكرية قابلة للقياس داخل مجال واحد، لأن كل نسق فرعي (M_i) يكون جزءا من المجال المرجعي ويأخذ قيمته من مقدار اتصاله بالمركز.

إذ يُمكن التعبير عن هذه الصيغة من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\forall\ M_i \in R \Rightarrow M_i \subset \Omega\dagger$$

لذلك يكون وجود النسق الفرعي وجودا وجودا اشتقاقيا يعتمد على المرجعية الكلية، إذ يترتب على ذلك أن جميع صور الاختلاف، حيث تكون اختلافات داخلية لا اختلافات تأسيسية، لأن البناء المرجعي يبقى ثابتا، بينما تختلف طرائق الاقتراب منه، لهذا فإن التفرد يحوله إلى تنوع منظم يخضع لقانون واحد، إذ يمنع تحوله إلى تعددية مرجعية.

لذا فإن وجود أكثر من مركز مرجعي يؤدي إلى ظهور أكثر من نقطة جذب داخل المجال النسقي، عندئذ تكون الحركة الفكرية موزعة بين مراكز متعددة فلا تصل إلى حالة استقرار، لهذا فإن قوة الجذب المرجعي يجب أن تبلغ قيمتها العظمى عند المرجعية وحدها.

إذ يعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$G(\Omega\dagger) < G(M_i) \qquad \text{لكل} \qquad M_i \neq \Omega\dagger$$

حيث تمثل (G) قوة الجذب النسقي، يعني ذلك أن المرجعية العليا تمتلك القدرة الأكبر على تنظيم جميع العناصر، بينما تمتلك بقية البنى قوة جزئية مستمدة من اتصالها بها.

خاصة إن جميع المسارات الفكرية تتحرك داخل المجال المرجعي وفق علاقة تقارب مستمرة، لأن كل حركة معرفية تسعى إلى تقليل المسافة الفاصلة بينها وبين المرجعية.

لهذا يُمكن ان تكتب بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$M(t) \rightarrow \Omega^{\dagger}$$

حيث يمثل $M(t)$ النسق في لحظة زمنية معينة، بينما تمثل $(\Omega^{\dagger})$ النهاية المرجعية التي تتجه إليها جميع عمليات الإصلاح والاجتهاد وإعادة البناء.

إذ يتحقق شرط التفرد بمجرد وجود عندما تكون هذه المرجعية قادرة على إنتاج معيار واحد للتقويم، لأن النسق الذي يمتلك مرجعية واحدة ومعايير متعددة يفقد وحدته المنهجية، لذلك تكون جميع عمليات القياس خاضعة لدالة واحدة.

إذ يُمكن تمثيلها بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٩٦)

$$Q(M_i) = \frac{1}{D(M_i, \Omega^{\dagger})}$$

حيث تمثل (Q) قيمة الاتساق، بينما تمثل (D) المسافة المرجعية، أي كلما تناقصت المسافة ازدادت قيمة الاتساق حتى تبلغ حدها الأعلى عندما تكون:

$$D \rightarrow 0$$

عند هذه المرحلة يكون النسق في أعلى درجات الانسجام مع المرجعية، لذا فإن التفرد يمنح العقل الإسلامي وحدة معيارية، لأن جميع أدوات الفهم يكون موجهة نحو مركز واحد، لهذا فإن اختلاف النتائج يكون ناشئا عن اختلاف درجات الإدراك ودرجات الاستنباط، لذلك فإن عملية

الاجتهاد يمكن فهمها بوصفها سلسلة من عمليات التقريب الرياضي، فهي التي تهدف إلى تقليل مقدار الخطأ المعرفي بصورة مستمرة.

وهذا يظهر من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$E_{n+1} > E_n$$

حيث تمثل (E) مقدار الخطأ النسقي في كل مرحلة اجتهادية، إذ يعني ذلك أن الاجتهاد الصحيح هو الذي يؤدي إلى تناقص الخطأ بصورة تراكمية، فقد يقترب من الحد المرجعي الأعلى.

وعليه فإن التفرد يمنع نشوء مراكز سيادية داخل البناء الإسلامي، لأن تعدد المراكز يؤدي إلى انقسام السلطة المعرفية وانقسام البنية الفكرية، بينما يؤدي وجود مركز واحد إلى توحيد جميع الاتجاهات داخل إطار واحد، لهذا تكون جميع الوحدات الفكرية أشبه بمتجهات تتحرك داخل مجال واحد لا يمتلك استقلالا عن محور المرجعية.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٩٧)

$$\vec{V}_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} w_i \vec{V}_i$$

حيث يمثل (V_Ω) المتجه الكلي للنسق، بينما تمثل (V_i) المتجهات الفرعية، إذ يمثل (w_i) الأوزان الوظيفية، يكون اتجاه المتجه الكلي محددا دائما بمحور ($\Omega^\dagger$) مهما اختلف توزيع الأوزان.

لذا فإن شرط التفرد يمثل الأساس الذي يحول التنوع الإسلامي إلى قوة حضارية، لأن وحدة المرجعية تسمح بتوزيع الوظائف دون توزيع الأصول، بالرغم إن تتعدد المدارس العلمية

والمؤسسات وتتعدد والاجتهاد يكون الأصل المرجعي واحدا، لذلك تتحول جميع عمليات التنوع إلى عملية تراكم حضاري داخل نسق واحد، أي لا يؤدي هذا التحول إلى انقسامات وجودية.

واخيرًا، فإن التفرد يمثل القانون الذي يجعل التعدد قابلا للانتظام، لأن المرجعية الواحدة تمنح جميع الحركات الإسلامية معيارا مشتركا للحركة ومقياسا مشتركا للتقويم، لأنها تمثل نهاية مشتركة للتقارب، لذلك يكون النسق الإسلامي قادرا على الجمع بين الوحدة البنيوية والتنوع الوظيفي، لأن التفرد المرجعي الشرط الرياضي الأعلى الذي يمنع انهيار النسق ويحافظ على استمراره عبر جميع التحولات التاريخية، إذ يجعل كل اجتهاد جديد خطوة إضافية نحو الاتزان المرجعي الأعلى.

ثالثا: شروط الاستقرار

يمثل الاستقرار المرحلة التي ينتقل عندها النسق المرجعي من (إمكانية الوجود) إلى (قدرة الوجود) عبر الزمن، لأن النسق قد يمتلك مرجعية واضحة، قد يمتلك قانونا منظما ومع ذلك يبقى عاجزا عن الاستمرار، لهذا فإن الاستقرار يعني قدرة الحركة على البقاء داخل الحدود التي يحافظ فيها النسق على انتظامه البنيوي، اي دون أن يفقد هويته أو يتخلى عن مرجعيته، لأن فإن الاستقرار يمثل حالة اتزان دينامي تكون فيها جميع العناصر متحركة داخل قانون ثابت، إذ يظل النسق قادرا على استقبال المتغيرات، من خلال إعادة تنظيمها دون أن تتحول هذه المتغيرات إلى أسباب لتفككه، لهذا فإن الاستقرار يمثل العلاقة المتوازنة بين الثبات والتحول، لأن الثبات يمنح النسق هويته والتحول يمنحه القدرة على الاستمرار.

وعليه فإن **(أول شروط الاستقرار)** يتمثل في ثبات المركز المرجعي، حيث تكون المرجعية العليا غير خاضعة للتغير مهما تغيرت التطبيقات والاجتهادات.

وهذا ما يُمكن التعبير عنهُ من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Theta(\Omega\dagger) = \Omega^{\dagger}$$

حيث يمثل (Θ) مؤثر التحول المرجعي، بينما تمثل ($\Omega^{\dagger}$) المرجعية العليا، فهي تعني إن جميع عمليات المراجعة والإصلاح تؤثر في البنى الفكرية، لذلك يبقى مركز الاتزان محفوظا عبر جميع الأزمنة.

يمثل **(الشرط الثاني)** في محدودية الانحراف النسقي، لأن أي نسق لا يستطيع المحافظة على استقراره إذا تجاوز مقدار الابتعاد عن مركزه المرجعي حدا معينا، لهذا يجب أن تكون المسافة المرجعية ضمن مجال يمكن تصحيحه باستمرار.

وهذا ما تُعبر عنهُ من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$D(M , \Omega\dagger) \leq \varepsilon$$

حيث تمثل (D) المسافة النسقية، بينما تمثل (ε) الحد الأعلى المسموح للانحراف، فيما يشير ذلك إلى أن النسق يكون مستقرا طالما انحرافاته قابلة للإرجاع إلى الأصل المرجعي.

أما إذا كانت العلاقة الرياضية، تمثل الآتي:

$$D(M\ \Omega\dagger) < \varepsilon$$

لذا فإن النسق يدخل مرحلة الاضطراب، لأن الانحراف يكون أكبر من قدرة آليات التصحيح على استيعابه.

بينما يمثل **(الشرط الثالث)** في المحافظة على الاتساق الداخلي، لأن جميع العلاقات بين عناصر النسق يجب أن تكون منسجمة مهما تعددت الوظائف والاجتهادات، لهذا يجب أن يبقى معامل الاتساق موجبا.

إذ يُمكن تمثيل هه العلاقة من خلال البناء الرياضي، الآتي:

$$C(R) < C_{min}$$

حيث يمثل $C(R)$ مقدار الاتساق الداخلي، بينما يمثل (C_{min}) الحد الأدنى اللازم لاستمرار النسق، فهو يعني إن انخفاض الاتساق دون هذا الحد يؤدي إلى بدء عملية التفكك البنيوي.

أما **(الشرط الرابع)** يتمثل في وجود مؤثر تصحيحي مستمر، إذ يعمل بصورة دائمة على إعادة النسق إلى حالة الاتزان، لأن النسق المستقر هو الذي يمتلك القدرة على تصحيح انحرافاته بصورة مستمرة

وهذا ما يُعبر عنه من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Theta^{n}(M) \rightarrow \Omega^{\dagger}$$

حيث يمثل (Θ^{n}) التكرار المستمر لعمليات التصحيح، لذا يعني ذلك أن كل دورة إصلاح جديدة تقلل مقدار الانحراف حتى يعود النسق إلى نقطة اتزانه.

لذا فإن سرعة التقارب نحو المرجعية، فهي تمثل أحد أهم مؤشرات الاستقرار، لأن النسق الذي يعود بسرعة إلى مركزه أكثر استقرارا من النسق الذي يحتاج زمنا طويلا لإعادة بناء اتزانه.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Delta D_{n+1} > \Delta D_{n}$$

حيث تمثل (ΔD) مقدار التغير في المسافة المرجعية، إذ يشير تناقصها المستمر إلى أن النسق يقترب تدريجيا من حالة الاتزان الكامل.

أما **(الشرط الخامس)** يتمثل في توازن توزيع الوظائف داخل النسق، لأن استقرار البناء لا يتحقق إذا تركزت جميع الوظائف في عنصر واحد أو فقد أحد العناصر وظيفته، لهذا يجب أن يكون توزيع الأوزان النسقية توزيعا متوازنا.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (١٩٨)

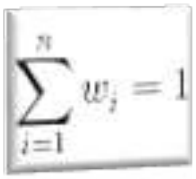

مع تحقق الشرط الرياضي، الاتي:

$$w_i > 0$$

إذ يمثل (w_i) الوزن الوظيفي لكل حركة أو مكون داخل النسق، فهذا يعني إن جميع الوحدات تشارك في المحافظة على الاتزان بحسب وظائفها المختلفة.

بينما يتمثل **(الشرط السادس)** في استقرار هوية النسق عبر الزمن، حيث تبقى البنية المرجعية ثابتة رغم تغير الوسائل والآليات، وهذا ما يُعبر عنهُ من خلال العلاقة الرياضية الشرطية، الآتية:

$$Id(R(t)) = Id(R(t+n))$$

حيث تمثل (Id) الهوية النسقية، إذ يشير ذلك إلى أن النسق يحتفظ بشخصيته المرجعية مهما تغيرت الظروف التاريخية.

أما **(الشرط السابع)** يتمثل في قدرة النسق على امتصاص المؤثرات الخارجية، أي دون أن تتحول إلى عوامل هدم داخلي.

وهذا ما يُعبر عنهُ من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$R(t+1) = R(t) + \Delta E - \Theta(\Delta E)$$

حيث تمثل (ΔE) المؤثرات الخارجية، بينما يمثل $\Theta(\Delta E)$ قدرة النسق على إعادة تنظيم أثر هذه المؤثرات، حيث يبقى البناء محافظا على اتزانه.

وعليه فإن الاستقرار يتحقق عندما تكون جميع عمليات الفهم والاجتهاد مرتبطة بالبنية المرجعية نفسها، حيث تؤدي الاختلافات الفكرية إلى إنتاج مراكز معرفية غير مستقلة، لهذا فإن جميع عمليات الإدراك تتحرك داخل مجال واحد.

إذ يُمكن التعبير عنهُ من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$K(t) \rightarrow \Omega^{\dagger}$$

حيث تمثل (K) البنية الإدراكية، إذ يعني ذلك أن الإدراك المستقر هو الإدراك الذي تزداد درجة اقترابه من المرجعية مع مرور الزمن.

لذا فإن الاستقرار لا يعني تجميد الحضارة وإنما يعني استمرارها، لأن الحضارة التي تمتلك نسقا مستقرا، إذ تستطيع أن تغير أدواتها ومؤسساتها وأن تطور علومها ومعارفها مع بقاء القانون المرجعي الذي يحكم جميع هذه التحولات، لذلك فإن الاستقرار يمثل الشرط الذي يجعل الحركة الحضارية حركة تراكمية.

واخيرًا، فإن النسق الإسلامي المستقر هو النسق الذي تتحقق فيه جميع هذه الشروط في وقت واحد، إذ يبقى مركزه المرجعي ثابتا وتبقى مسافة الانحراف ضمن الحدود القابلة للتصحيح، بينما تكون علاقاته الداخلية منسجمة، اما تكون الوظائف ثابته موزعة بصورة متوازنة، خاصة عندما تكون الهوية محفوظة عبر الزمن وتبقى جميع عمليات التصحيح متجهة نحو المرجعية العليا، عندئذ يتحول الاستقرار من حالة مؤقتة إلى خاصية بنيوية دائمة، فهي تجعل النسق قادرا على المحافظة على وحدته وإعادة إنتاج نفسه، من خلال توليد حضارة متماسكة تمتلك القدرة على الاستمرار عبر مختلف التحولات التاريخية.

رابعا: البرهان الرياضي على نقطة الثبات

يمثل البرهان الرياضي على نقطة الثبات المرحلة التي ينتقل عندها النسق المرجعي من مستوى (الافتراض الفلسفي) إلى مستوى (الإثبات الرياضي)، لأن أي بناء تجريدي يكتسب صفة العلمية عندما يمتلك برهانا يثبت أن العمليات الداخلية للنسق، تتجه وفق قانون محدد نحو حالة مستقرة،

لذا يمكن البرهنة على وجودها بصورة منطقية ورياضية، لهذا فإن نقطة الثبات نتيجة يفرضها انتظام البنية نفسها عندما تتحقق شروطها الرياضية.

لذا فإن النسق الإسلامي يمثل منظومة تحويلية، فهي تعمل داخل مجال معرفي كامل، حيث تخضع جميع حالاته إلى مؤثر مرجعي واحد نرمز له بالرمز (Θ)، إذ يكون هذا المؤثر مسؤولا عن إعادة تنظيم البنية في كل مرحلة من مراحل تطورها، لذلك فإن النسق في اللحظة (t) يمثل صورة انتقالية، فقد يُعاد بناؤها بصورة مستمرة حتى تبلغ أعلى درجات الاتساق.

لهذا يُمكن التعبير عن الحركة العامة للنسق بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$M_{t+1} = \Theta(M_t)$$

إذ تشير هذه العلاقة إلى أن كل حالة جديدة هي ناتج تطبيق المؤثر المرجعي عليها، لذلك تكون جميع التحولات الفكرية والاجتهادية هي عمليات متتابعة داخل سلسلة رياضية واحدة، إذ يبدأ البرهان من مبدأ إن وجود نقطة ثابتة يقتضي وجود عنصر لا يتغير بعد تطبيق المؤثر المرجعي عليه، لذلك إذا وجد عنصر (N) يحقق العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Theta(N) = N$$

لذا فإن هذا العنصر يمثل نقطة الثبات المرجعية، لأن تطبيق المؤثر يعيد إنتاج الحالة نفسها، وهذا يعني أن النسق بلغ مرحلة الاتزان الكامل، حيث تكون جميع عمليات التصحيح اللاحقة محافظة على البناء نفسه.

غير أن مجرد وجود علاقة الثبات لا يكفي لإثباتها، لأن البرهان الرياضي يقتضي إثبات أن جميع المسارات النسقية تتجه نحو هذه النقطة، لذلك يجب تكون الدراسة حول المسافة بين النسق الحالي وبين نقطة الثبات.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$D_t = \|M_t - N\|$$

حيث تمثل (D_t) مقدار الانحراف النسقي، بينما يمثل ‖ ‖ المعيار الرياضي الذي يقيس البعد داخل المجال التجريدي.

إذ يتحقق البرهان عندما يثبت أن هذه المسافة تتناقص مع كل تطبيق جديد للمؤثر المرجعي، حيث تكون العلاقة الرياضية، الآتية:

$$D_{t+1} < D_t$$

أي أن كل مرحلة جديدة تقلل مقدار الانحراف مقارنة بالمرحلة السابقة، عند استمرار هذه العملية بصورة متتابعة نحصل على السلسلة الرياضية، الآتية:

$$D_1 > D_2 > D_3 > \dots > D_n$$

لذا تعني هذه السلسلة أن النسق يتحرك في اتجاه واحد نحو مركز الاتزان.

من هذا يُمكن صياغة البنية الرياضية النهائية، الآتية:

نموذج (١٩٩)

$$\lim_{t\to\infty} D_t = 0$$

هذا يعني أن مقدار الانحراف يقترب من الصفر وأن النسق يقترب تدريجيا من نقطة الثبات، الى ان تكون حالته النهائية مساوية لها.

لذا فإن هذه النتيجة تعتمد على خصائص المؤثر نفسه، إذا كان المؤثر مرجحا للمسافات فإنه يجعل كل تطبيق جديد أقرب إلى نقطة الثبات من التطبيق السابق.

وهذا ما يُمكن التعبير عنهُ من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\|\Theta(A) - \Theta(B)\| < \|A - B\|$$

بمعنى إن لكل حالتين مختلفتين (A) و (B).

لذا يعني ذلك أن المؤثر يقلل المسافات الداخلية داخل المجال النسقي بصورة مستمرة، لذلك لا يمكن أن تبقى التحولات متباعدة إلى ما لا نهاية.

فإن هذا الشرط يعني أن المرجعية لا تسمح بتراكم الانحراف، لأن كل مراجعة صحيحة تقلل مقدار الابتعاد عن الأصل وتجعل البناء أكثر انتظاما، لذلك فإن الحركة الفكرية تكون حركة تقارب.

يكتمل البرهان عندما يثبت أن نقطة الثبات نقطة متفردة، لأن وجود أكثر من نقطة ثابتة يؤدي إلى تعدد المراكز المرجعية وهو ما يناقض البناء النسقي.

لهذا يتحقق شرط التفرد بالعلاقة الرياضية، من خلال الآتي:

$$\mathrm{Fix}(\Theta) = \{\mathrm{N}\}$$

أي أن مجموعة نقاط الثبات تحتوي عنصرا واحدا، عندئذ يكون النسق كله متجها نحو مركز واحد ولا توجد حالة مستقرة أخرى يمكن أن تنافسه.

لذا فإن هذا البرهان يعني أن جميع عمليات الفهم والاجتهاد مهما تنوعت تظل قابلة للقياس داخل مجال واحد، لأن كل عملية صحيحة تقلل مقدار المسافة عن نقطة الثبات، بينما تؤدي كل عملية غير منضبطة إلى زيادة هذه المسافة، لهذا يصبح معيار الصحة معيارا رياضيا يتمثل في اتجاه الحركة، خاصة إن البرهان يثبت أن استقرار الأمة يتحقق بتحويل جميع صور التعدد إلى مسارات متقاربة نحو المرجعية الواحدة، لذلك فإن اختلاف المدارس والحركات والاجتهادات لا يمثل خللا بنيويا، طالما إن المؤثر المرجعي يجعل جميعها تتحرك في الاتجاه نفسه.

واخيرًا، فإن نقطة الثبات لا تمثل حالة جامدة وإنما تمثل المركز الذي تتوازن عنده جميع القوى الفكرية والعقدية والمعرفية، حيث تكون جميع عمليات الإصلاح اللاحقة عمليات محافظة على النسق، عند هذه المرحلة يتحول النسق الإسلامي إلى بنية رياضية مستقرة، فهي تمتلك

خاصية الثبات البنيوي، لأن كل تحول جديد يعيد إنتاج المرجعية نفسها ويجعل الاتساق الداخلي يزداد باستمرار، يكون الانحراف النسقي صفرا، بينما يكون النسق المرجعي هو الحل الوحيد المستقر داخل المجال المعرفي كله.

القسم الثاني

تقارب الأنساق الفكرية للحركات الإسلامية

يمثل تقارب الأنساق الفكرية للحركات الإسلامية المرحلة التي تتحول فيها التعددية الفكرية من حالة التباعد البنيوي إلى حالة الانتظام المرجعي، لأن النسق الإسلامي يفترض أن جميع الحركات الاسلامية تتحرك داخل مجال مرجعي واحد، فهو يجعل اختلافها اختلافا في درجة الاقتراب من الأصل، ومن ثم فإن التقارب يعني انتظامها داخل قانون معرفي واحد.

لذا فإن النسق الإسلامي يقوم على التمييز بين وحدة المرجعية وتعدد الفهم، لأن المرجعية تمثل الثابت المطلق، بينما تمثل الحركات الإسلامية صورا مختلفة للاجتهاد الإنساني، لهذا فإن اختلافها لا يلغى إمكانية تقاربها، لأن جميعها تتحرك داخل المجال المرجعي نفسه، أي كلما ارتفع اتصالها بالأصل ازداد مقدار التقارب بينها بصورة طبيعية، اي دون الحاجة إلى فرض وحدة تنظيمية أو إلغاء الخصائص الفكرية لكل حركة.

لهذا يمكن تمثيل جميع الحركات الإسلامية باعتبارها متجهات داخل مجال مرجعي واحد، من خلال البناء الرياضي، الآتي:

$$R = \{M_1\ M_2\ M_3\ \dots\ M_n\}$$

حيث تمثل $(M_1\ M_2\ M_3\ \dots\ M_n)$ الأنساق الفكرية المختلفة، فهي تمثل (R) المجال المرجعي الجامع.

إذ تتحرك جميع هذه المتجهات نحو المرجعية العليا، وهذ وفق العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\forall\ M_i \Rightarrow M_i \rightarrow \Omega^{\dagger}$$

إذ تشير هذه العلاقة إلى أن الحركة الفكرية لكل نسق تتجه نحو المرجعية العليا، لذلك فإن تقارب الأنساق يتحقق نتيجة تقاربها من الأصل وليس نتيجة اقتراب بعضها من بعض.

لذا فإن مقدار التقارب بين أي نسقين يقاس بمقدار تناقص المسافة المرجعية بينهما، لأن الحركتين كلما اقتربتا من المرجعية الواحدة، إذ تكون المسافة الفكرية بينهما أصغر.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$D(M_1\, M_2) \to 0$$

اما إذا كان، فهو يمثل، الآتي:

$$D(M_1\, , \Omega^{\dagger}) \to 0$$

او

$$D(M_2\, , \Omega^{\dagger}) \to 0$$

لذلك يكون التقارب بين الحركات نتيجة مباشرة لاقترابها جميعا من المرجعية الواحدة.

لذا فإن هذا القانون يغير طريقة تفسير الاختلاف الإسلامي، لأن الاختلاف يمثل تباينا في الإحداثيات داخل المجال نفسه، أي كلما أعيد تنظيم هذه الإحداثيات وفق المرجعية انخفض مقدار التباعد وارتفع مقدار الاتساق الكلي للنسق الإسلامي.

لهذا فإن الحركة الفكرية الإسلامية يمكن تمثيلها بمنحنيات متقاربة تتجه جميعها نحو نقطة جذب واحدة، إذ يكون المجال المرجعي أشبه بسطح رياضي تنخفض فيه جميع المسافات، اي كلما اقتربت العناصر من مركزه.

إذ يُعبر عن هذه الحركة بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٠٠)

$$\lim_{i\to\infty} \mathcal{M}_i = \Omega^{\dagger}$$

لأن (i) يمثل مؤشر التكوين داخل البناء الرياضي، أي أن النهاية الرياضية لجميع الأنساق الفكرية هي المرجعية العليا.

وعليه فإن التقارب لا يلغي الاجتهاد، لأن الاجتهاد يمثل وسيلة الحركة داخل النسق، لهذا تبقى المدارس الفقهية والكلامية والفكرية محتفظة بخصوصياتها المنهجية مع استمرار خضوعها للقانون المرجعي نفسه، أي يكون التنوع وسيلة لزيادة ثراء النسق.

إذ يُمكن تمثيل الاتساق الكلي للعالم الإسلامي بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٠١)

$$\hat{V}_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} w_i \mathcal{M}_i$$

حيث يمثل (V_{Ω}) المتجه النسقي الكلي، بينما تمثل (w_i) الأوزان الوظيفية لكل حركة، إذ تعبر هذه الأوزان عن مقدار الإسهام العلمي والدعوي والاجتماعي والحضاري، فهو الذي تؤديه كل حركة داخل النسق الجامع.

أي كلما يكون اتجاه المتجه الكلي أكثر اقترابا من المرجعية، يؤدي هذا الى تحقق الشرط الرياضي، الآتي:

$$\text{Angle}(V_{\Omega}\, \Omega^{\dagger}) \to 0$$

إذ يُمثل كلًا من:

- Angle: الزاوية بين الاتجاهين.

- $(\Omega^{\dagger})$: الحالة المرجعية النهائية.
- (V_{Ω}): الحالة الكلية للنظام.
- $0 \rightarrow$: الاقتراب من الحالة الصفرية.

أي أن الزاوية بين البناء الكلي وبين المرجعية تقترب من الصفر، إذ تزداد درجة الاتساق النسقي، وعليه فإنها تقارب الأنساق الفكرية، إذ يؤدي إلى انتقال الطاقات الإسلامية من مرحلة الاستهلاك الداخلي إلى مرحلة الإنتاج الحضاري، لأن الجهد الذي كان يستهلك في النزاعات الفكرية يتحول إلى طاقة معرفية وعلمية وعمرانية مشتركة، تكون المرجعية الموحدة مصدرا لتوزيع الوظائف الحضارية بين الحركات المختلفة بدلا من أن تكون سببا للصراع بينها.

كما أن التقارب النسقي يولد حالة من الاستقرار المعرفي، لأن جميع عمليات الاجتهاد تكون خاضعة لمعيار واحد، إذ يمكن تقييمها بالرجوع إلى المرجعية نفسها دون الحاجة إلى إنشاء معايير متنافسة، لهذا يصبح النسق الإسلامي أكثر قدرة على إعادة إنتاج المعرفة بصورة متماسكة وأكثر، أي القدرة على مواجهة التحولات الفكرية الخارجية دون أن يفقد وحدته الداخلية.

واخيرًا، عند اكتمال هذا التقارب يتحول العالم الإسلامي إلى منظومة نسقية مترابطة، إذ تتحرك فيها جميع الحركات الإسلامية داخل مجال مرجعي واحد، تكون اختلافاتها اختلافات وظيفية داخل البناء الكلي، إذ يكون مقدار الاقتراب من المرجعية هو المعيار الرياضي الأعلى، فهو الذي يقيس درجة الاتساق الفكري وقدرة النسق الإسلامي على إنتاج حضارة موحدة، فهي تجمع بين وحدة الأصل وتعدد مسارات الاجتهاد ضمن قانون مرجعي واحد ثابت.

أولا: مسارات الاقتراب من القران الكريم

الاقتراب من القرآن الكريم في هذا النموذج الرياضي عملية نسقية مستمرة، يمثل حركة معرفية متدرجة تسعى إلى تقليل المسافة بين البناء الفكري الإنساني وبين البناء المرجعي الإلهي، لذلك فإن (القرآن الكريم) يعامل باعتباره المجال المرجعي الأعلى، فهو الذي تنتظم داخله جميع عمليات الفهم والاستنباط والاجتهاد وإعادة البناء الحضاري، لذا فإن كل حركة إسلامية تمثل متجها معرفيا داخل مجال مرجعي واحد

إذ يُمكن التعبير عنهُ من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$M_i \in R$$

حيث يمثل (M_i) النسق الفكري للحركة، بينما تمثل (R) المجال المرجعي العام، إذ تقاس قيمة هذا النسق بمقدار اقترابه من المرجعية القرآنية.

إذ يُمكن تمثيل هذه العلاقة الرياضية، من حلال الآتي:

$$D(M_i\ Q) \to 0$$

حيث تمثل (Q) البنية المرجعية (للقرآن الكريم)، بينما تمثل (D) المسافة النسقية بين النسق الفكري وبين المرجعية، كلما تناقصت هذه المسافة ارتفع مقدار الاتساق الداخلي للحركة وازدادت قدرتها على المحافظة على انتظامها الفكري والحضاري.

فإن الاقتراب من (القرآن الكريم)، لأن النص يمتلك ثباتا بينما يمتلك العقل قابلية متجددة للاكتشاف، لذلك فإن الحركة الفكرية تتحرك لتقليل مقدار الخطأ في فهمه، إذ يكون التطور المعرفي عملية اقتراب مستمرة من البنية المرجعية دون أن تتحول إلى إنتاج مرجعية بديلة.

لهذا يمكن تمثيل عملية الاقتراب باعتبارها سلسلة رياضية متتابعة، تتمثل في الآتي:

$$M_0 \to M_1 \to M_2 \to \dots \to Q$$

حيث تمثل كل مرحلة درجة أعلى من الاتساق المرجعي من المرحلة السابقة، إذ يكون شرط النجاح النسقي هو أن تكون، العلاقة الرياضية، الآتية:

$$D(M_{n+1}\ Q) < D(M_n\ Q)$$

أي أن كل مرحلة اجتهادية صحيحة تقلل المسافة المرجعية مقارنة بالمرحلة السابقة، خاصة إن (القرآن الكريم) يمثل نقطة جذب معرفية تمتلك أعلى قيمة مرجعية داخل المجال الإسلامي، لذلك فإن جميع المسارات الفكرية الصحيحة تنجذب إليه بصورة طبيعية.

إذ يُمكن تمثيلها رياضيًا من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٠٢)

$$\lim_{t\to\infty} \mathcal{M}(t) = Q$$

أي أن النهاية الرياضية لجميع عمليات البناء الفكري هي الاقتراب من المرجعية القرآنية، إذ لا تعني هذه النهاية بلوغ حالة الإحاطة الكاملة، لأن النص الإلهي يتجاوز الإدراك الإنساني، أي بقدر ما تعني أن اتجاه الحركة تكون دائما متجها نحو المرجعية.

لذا فإن الاقتراب يتحقق عبر طبقات متراكمة من الفهم، حيث يعيد كل جيل بناء علاقته بالقرآن الكريم في ضوء أدواته العلمية مع بقاء النص نفسه ثابتا، لذلك فإن الحركة الفكرية الإسلامية يمكن فهمها باعتبارها عملية تحديث مستمرة للفهم.

لهذا فإن درجة الاتساق القرآني يمكن تمثيلها بالعلاقة الرياضية، الاتية:

$$\mathrm{Q_i} = 1 \,/\, \mathrm{D(M_i\, Q)}$$

حيث تمثل $(\mathrm{Q_i})$ معامل الاقتراب المرجعي، بمعنى كلما ارتفعت قيمة $(\mathrm{Q_i})$ اقترب النسق من المرجعية القرآنية وازدادت درجة انتظامه الداخلي، أما إذا انخفضت قيمة $(\mathrm{Q_i})$ فإن النسق يبتعد تدريجيا عن مركزه المرجعي ويكون أكثر عرضة للاضطراب الفكري.

حيث تتحرك جميع الحركات الإسلامية على مسارات متعددة داخل المجال المرجعي نفسه، لهذا فإن اختلاف المسارات لا يؤدي إلى اختلاف الغاية، لأن الغاية واحدة وهي الاقتراب من (القرآن الكريم).

إذ يُمكن تمثيل العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\forall\, \mathrm{M_i} \Rightarrow \mathrm{Path(M_i)} \rightarrow \mathrm{Q}$$

إذ تمثل $Path(M_i)$ المسار الفكري الخاص بكل حركة، بينما يشير ذلك إلى أن التعدد يقع في المسار، لأن الوحدة تقع في المقصد المرجعي.

خاصة إن الاقتراب من (القرآن الكريم) يؤدي إلى إعادة تنظيم جميع البنى الاجتماعية والسياسية والعلمية حول منظومة قيمية واحدة، لأن المرجعية القرآنية تعيد تشكيل منظومة العمران كلها، لذلك فإن ازدياد مقدار الاتساق مع (القرآن الكريم)، يؤدي إلى ازدياد الاستقرار الحضاري يكون البناء الإسلامي أكثر قدرة على إنتاج المعرفة والمؤسسات والقيم، وهذا يحدث ضمن إطار مرجعي موحد.

واخيرًا، فإن المسار القرآني يمثل المحور الذي تنتظم حوله جميع مسارات الفكر الإسلامي، يكون مقدار الاقتراب من (القرآن الكريم) هو المعيار الرياضي الأعلى، أي هو الذي تقاس به سلامة النسق الفكري وقدرته على تحقيق الاتزان الداخلي والاستمرار الحضاري، لأن جميع صور الاختلاف والاجتهاد تبقى متجهة نحو مرجعية واحدة ثابتة، فهي تمتلك أعلى درجات الكمال والانتظام داخل البناء الإسلامي الجامع.

ثانيا: مسارات الاقتراب من السنة النبوية

تمثل السنة النبوية داخل البناء النسقي المستوى التنفيذي للمرجعية الإسلامية، لأنها تمثل الانتقال من القانون الكلي إلى القانون التطبيقي ومن البنية النظرية إلى البنية العملية، لذلك فإن الاقتراب يمثل انتقال النسق (الفكري) من مستوى (الإدراك الجزئي) إلى مستوى (الانتظام العملي) الذي تتحول فيه المبادئ المجردة إلى منظومة قابلة لإدارة الحياة الإنسانية، أي إعادة إنتاج الحضارة.

لهذا فإن السنة النبوية هيَ نظام معرفي، فهو يمتلك بنية داخلية مترابطة تجعل جميع مكوناته خاضعة لقانون واحد، يكون الاقتراب منها عملية رياضية مستمرة هدفها تقليل المسافة بين النسق (الفكري) وبين النموذج (التطبيقي) الأعلى للوحي، حيث تتحرك جميع عمليات الفهم والاجتهاد داخل مجال واحد يخضع لمعيار الاتساق المرجعي.

إذ يُمكن كتابة النسق الفكري لكل حركة داخل المجال الإسلامي بالصورة الرياضية، الآتية:

$$M_i \in R$$

لذا تكون قيمة هذا النسق متوقفة على مقدار اقترابه من البنية النبوية، الامر الذي يجعل ارتباطها ارتباط تأسيسي بالمرجعية الاصلية.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$D(M_i , S) \to 0$$

حيث تمثل (S) النسق المرجعي للسنة النبوية، بينما تمثل (D) المسافة النسقية، أي كلما تناقصت هذه المسافة ازداد انتظام النسق، لأن البنية التطبيقية يكون أكثر توافقا مع النموذج النبوي.

فإن السنة النبوية تمثل الصورة الكاملة للعقل التطبيقي داخل النسق الإسلامي، لأن الوحي لا يكتمل أثره الحضاري، لهذا فإن العلاقة بين (القرآن الكريم) و(السنة النبوية) علاقة قانون وبنية تنفيذية، حيث يمثل (القرآن الكريم) المصدر الأعلى للقانون، تكون السنة النموذج الأعلى لتجسيد هذا القانون داخل الواقع، لهذا فإن جميع الحركات الإسلامية مهما اختلفت مناهجها الفكرية تتحرك داخل سلسلة متتابعة من عمليات التقارب.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ من خلال العلاقة الرياضية:

$$M_0 \to M_1 \to M_2 \to \dots \to S$$

تمثل هذه السلسلة انتقالا معرفيا تتناقص فيه درجات الخطأ، إذ يزداد فيه مقدار الاتساق مع النموذج النبوي.

حيث تمثل الشرط الرياضي لهذه الحركة تمثل، الآتي:

$$D(M_{n+1}\, S) < D(M_n\, S)$$

أي أن كل مرحلة اجتهادية صحيحة تحقق اقترابا أكبر من المرحلة السابقة.

وعليه، فإن السنة النبوية تعمل بوصفها نقطة جذب نسقية تمتلك أعلى قيمة تنظيمية داخل المجال التطبيقي، لذلك فإن جميع عمليات الإصلاح وإعادة البناء تتجه نحوها بصورة تلقائية.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٠٣)

$$\lim_{t\to\infty} \mathcal{M}(t) = S$$

أي إن النهاية الرياضية لجميع عمليات التطور الفكري، إذ تمثل الاقتراب من النموذج النبوي دون أن يعني ذلك بلوغ الإحاطة الكاملة، لأن النموذج المرجعي يبقى أعلى من جميع التطبيقات الإنساني.

فهذا الاقتراب يتحقق من خلال إعادة بناء القانون الذي يحكم ترابطها، لأن كل حديث يمثل جزءا من منظومة مترابطة يكتسب معناه الكامل من خلال موقعه داخل النسق العام، لذلك يكون الفهم الجزئي أقل استقرارا من الفهم النسقي، لأن الثاني يعيد جميع النصوص إلى القانون الذي تنتظم داخله.

لهذا فإن معامل الاتساق مع السنة يمكن التعبير عنه بالعلاقة من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٠٤)

$$Q_i = \frac{1}{D(M_i, S)}$$

حيث تمثل (Q_i) درجة الاتساق التطبيقي، أي كلما ارتفعت قيمة (Q_i) يكون النسق أكثر قدرة على تحويل المبادئ إلى ممارسات، أي أكثر قدرة على المحافظة على التوازن بين الفكر والعمل، أما إذا تناقصت قيمة (Q_i) فإن النسق يبدأ بفقدان قدرته على الربط بين النظرية والتطبيق يرتفع احتمال ظهور التناقض بين البناء العقدي والسلوك العملي.

يؤدي اختلاف الحركات الإسلامية لا يمثل اختلاف السنة، لأن السنة تمثل المحور التطبيقي الواحد، بينما تمثل الحركات مسارات مختلفة للاجتهاد.

وهذا الذي تتحقق به العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\forall M_i \Rightarrow Path(M_i) \rightarrow S$$

حيث يمثل $Path(M_i)$ المسار المعرفي لكل حركة، إذ يشير ذلك إلى أن اختلاف أدوات الفهم.

يترتب على ذلك أن مقدار التقارب بين الحركات الإسلامية نفسها يقاس من خلال مقدار اقتراب كل منها من السنة، بمعنى إذا اقتربت جميعها من النموذج النبوي انخفضت المسافة البينية بينها بصورة طبيعية.

وهذا ما يُمثله البناء الرياضي، الآتي:

$$D(M_1 , M_2) \downarrow$$

أي كلما كان الاقتراب من الحالة الاولى:

$$D(M_1\ S) \downarrow$$

الاقتراب من الحالة الثانية:

$$D(M_2\ S) \downarrow$$

لذلك يكون هذا التقارب بين الحركات الاسلامية؛ هو نتيجة رياضية مباشرة لتقاربها من السنة النبوية.

لذا فإن السنة النبوية تمثل منظومة تشغيل للحضارة، لأنها تقدم النموذج العملي لإدارة الإنسان والمجتمع والدولة والعلم والقيم، لذلك فإن ازدياد الاتساق معها يؤدي إلى رفع كفاءة النسق الحضاري، لأن جميع الوظائف الاجتماعية تصبح أكثر انسجاما مع القانون المرجعي وتتحول الطاقة الفكرية إلى طاقة تنظيمية وإنتاجية وعمرانية.

لهذا فإن البناء الحضاري يمكن تمثيله بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٠٥)

$$H = \alpha \sum_{i=1}^{n} (w_i Q_i)$$

حيث تتمثل بالآتي:

- (H): الفاعلية الحضارية.
- (w_i): الأوزان الوظيفية.
- (Q_i): درجات الاتساق مع السنة النبوية.
- (α): معامل تحويل الاتساق المرجعي إلى قدرة حضارية.

إذ تشير هذه العلاقة إلى أن الحضارة الإسلامية تنتج من مقدار اقتراب البناء الفكري والعملي من النموذج النبوي، لأن السنة تمثل القانون التنفيذي الذي يحول المرجعية إلى واقع.

واخيرًا، عند اكتمال هذه الحركة يكون النسق الإسلامي منظومة متوازنة تمتلك مرجعية قرآنية ثابتة، إذ تمثل نموذجا نبويا تطبيقيا، حيث تكون جميع الحركات الإسلامية مسارات اجتهادية تتحرك داخل مجال واحد، يكون مقدار الاقتراب من السنة النبوية معيارا رياضيا يقيس سلامة التطبيق وكفاءة الأداء، وهذا من خلال قدرة النسق على المحافظة على وحدته واستقراره وإنتاجه الحضاري عبر مختلف الأزمنة والمتغيرات.

ثالثا: مجالات الجذب المرجعي

يمثل مجال الجذب المرجعي البنية الرياضية العليا التي تتحرك داخلها جميع الأنساق الفكرية الإسلامية، حيث تكون الحركة الفكرية عملية اقتراب مستمرة نحو مركز مرجعي ثابت داخل مجالات متنافرة فكل نسق فكري، إذ يمتلك في بدايته موضعا معرفيا خاصا به، غير أن بقاءه داخل المنظومة الإسلامية يتوقف على مقدار خضوعه لقوة الجذب التي تمارسها المرجعية العليا عليه، لهذا فإن المرجعية تعمل باعتبارها مجالا بنيويا يعيد تنظيم جميع المتجهات الفكرية داخله.

يمثل مجال الجذب المرجعي بنية إدراكية مجردة، إذ تحتوي جميع إمكانات الفهم والاجتهاد وتعمل على إعادة توجيهها نحو القانون الأعلى، لذلك فإن اختلاف المدارس تعني اختلاف مواقعها داخله، كلما اقتربت من مركز الجذب ارتفع انتظامها الداخلي وازدادت قدرتها على إنتاج المعرفة بصورة متماسكة.

إذ يُمكن التعبير عن هذا المجال رياضيا من خلال الصورة الرياضية، الآتية:

$$\boldsymbol{\mathcal{R}} = \{ \mathrm{M_1}\ \mathrm{M_2}\ \mathrm{M_3}\ \ldots\ \mathrm{M_n} \}$$

حيث تمثل $(\boldsymbol{\mathcal{R}})$ مجال الجذب المرجعي، بينما تمثل $(\mathrm{M_1}\ \mathrm{M_2}\ \mathrm{M_3}\ \ldots\ \mathrm{M_n})$ جميع الأنساق الفكرية والحركات الإسلامية.

إذ يكتسب هذا المجال وحدته بوجود مركز جذب مرجعي واحد يرمز له $(\Omega^{\dagger})$، حيث تتحقق العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\forall\ \mathrm{M_i} \in \boldsymbol{\mathcal{R}} \Rightarrow \mathrm{M_i} \rightarrow \Omega^{\dagger}$$

أي إن جميع المتجهات الفكرية تتحرك في النهاية نحو المرجعية العليا مهما اختلفت بداياتها، لذا فإن قوة الجذب المرجعي ليست متساوية عند جميع النقاط داخل المجال، لأن مقدار تأثير المرجعية يرتفع كلما اقترب النسق منها، بينما يقل كلما ابتعد عنها.

لهذا يمكن التعبير عن شدة الجذب بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٠٦)

$$G(\mathcal{M}_i) = \frac{k}{D(\mathcal{M}_i, \Omega^\dagger)}$$

حيث تمثل $G(M_i)$ قوة الجذب المرجعي التي تؤثر في النسق، بينما تمثل (k) ثابتا مرجعيا، فيما يمثل $D(M_i\,\Omega^\dagger)$ المسافة النسقية بين النسق والمرجعية.

إذ تشير هذه العلاقة إلى أن قوة الجذب تزداد بصورة عكسية مع المسافة، لذلك فإن النسق الذي يقترب من المرجعية، حيث تكون أكثر استقرارا وأشد انتظاما، أما النسق الذي يبتعد عنها فتضعف فيه قوة التنظيم ويزداد احتمال الاضطراب الداخلي.

لذا فإن مجال الجذب لا يفرض على الأنساق مسارا واحدا، لأن كل حركة تمتلك خبرتها التاريخية ومنهجها العلمي وآلياتها الاجتهادية، لهذا فإن المسارات قد تختلف بينما تبقى النهاية المرجعية واحدة.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$Path_1 \neq Path_2 \neq \ldots \neq Path_n$$

لكن، يُمكن ان تكون الصيغة الرياضية، بالآتي:

نموذج (٢٠٧)

$$\lim_{t \to \infty} Path_i = \Omega^\dagger$$

أي إن اختلاف المسارات يمثل اختلافا في آليات الحركة داخل المجال نفسه.

لذا فإن مجال الجذب يعمل على تقليل التباعد بين الحركات الإسلامية بصورة تلقائية، لأن كل حركة تقترب من المرجعية تقل المسافة بينها وبين بقية الحركات التي تتحرك في الاتجاه نفسه.

لهذا يجب ان يتحقق الشرط الرياضي، الآتي:

$$D(M_1\ M_2) \downarrow$$

إذا يجب ان يحقق، الآتي:

$$D(M_1\ \Omega^{\dagger}) \downarrow$$

أو يحقق، الآتي:

$$D(M_2\ \Omega\dagger) \downarrow$$

لذلك يكون التقارب بين الأنساق نتيجة طبيعية لتقاربها من المركز المرجعي، فهو لا يحتاج إلى فرض وحدة تنظيمية أو إلغاء الخصوصيات الفكرية.

وعليه فإن مجال الجذب يمتلك خاصية الانكماش النسقي، لأن جميع المتجهات التي تدخل إليه تكون أكثر قربا من مركزه بعد كل دورة اجتهادية.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$D(\Theta(M_i)\ \Omega^{\dagger}) < D(M_i\ \Omega^{\dagger})$$

حيث يمثل (Θ) مؤثر التصحيح المرجعي، فهو يعني ذلك أن كل عملية مراجعة صحيحة تقلل مقدار الانحراف، لأنها تجعل النسق أقرب إلى المرجعية من حالته السابقة.

لذا فإن مجالات الجذب المرجعي تمنع تشكل مراكز حضارية متنافرة داخل الأمة، لأن جميع القوى الفكرية تتجه نحو مصدر واحد، إذ تتحول التعددية إلى تنوع وظيفي وتتحول الاختلافات المنهجية إلى وسائل لإغناء البناء الحضاري بدلا من أن تكون أدوات للانقسام، لهذا فإن المجال المرجعي يشبه مجالا رياضيا تتوزع داخله جميع القوى، بينما يبقى مركز الاتزان واحدا.

وهذا ما يجعل المتجه الحضاري الكلي يمثل العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٠٨)

$$V_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} (w_i \mathcal{M}_i)$$

حيث تمثل (w_i) الأوزان الوظيفية للحركات الإسلامية، إذ يكون اتجاه (V_Ω) محددا دائما بمحور المرجعية ($\Omega^\dagger$) مهما اختلف توزيع هذه الأوزان.

لذا فإن مجال الجذب المرجعي يفسر وحدة الأمة الإسلامية على أساس قانون الانتظام، لأن التشابه قد ينتج نسخا متكررة، أما الانتظام ينتج منظومة حية تمتلك تخصصات متعددة ووظائف متكاملة، فهي تبقى جميعها خاضعة للقانون المرجعي نفسه.

واخيرًا، فإن مجالات الجذب المرجعي تمثل الإطار الرياضي، فهو الذي يجعل جميع الحركات الإسلامية تتحرك داخل منظومة واحدة دون أن تفقد خصوصيتها، إذ يجعل المرجعية العليا مركز الاتزان الذي تنتظم حوله جميع عمليات الفهم والاجتهاد والإصلاح وإعادة البناء الحضاري، لذلك يمون اختلاف المواقع داخل المجال اختلافا في درجات الاقتراب من المركز، وهذا ما يجعل الجذب المرجعي القانون الرياضي الذي يحافظ على وحدة النسق الإسلامي عبر جميع تحولات التاريخ.

رابعا: تقارب البناء الفكري للحركات الإسلامية

يمثل تقارب البناء الفكري للحركات الإسلامية النتيجة الطبيعية لوحدة المرجعية، لأن كل نسق فكري ينطلق من (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) يتحرك داخل المجال المعرفي نفسه، مهما اختلفت مناهج الاستدلال أو مدارس الاجتهاد أو البيئات التاريخية التي نشأ فيها، لهذا فإن التقارب يقوم على تحويل الاختلاف إلى متغير داخلي، فهو يعمل ضمن قانون مرجعي واحد، حيث تبقى جميع الحركات أجزاء متكاملة داخل البنية الإسلامية الكلية.

لذا فإن الفكر الإسلامي يتكون من أنساق مفتوحة تتبادل التأثير داخل مجال مرجعي واحد، لذلك فإن كل حركة فكرية تمثل قراءة جزئية للنسق الإسلامي الجامع، بينما يبقى النسق الكلي أكبر من جميع قراءاته الجزئية، لأن الأصل المرجعي لا يختزل في أي اجتهاد منفرد ولا يستنفد في أي مدرسة فكرية.

لهذا فإن كل حركة يمكن تمثيلها باعتبارها بنية معرفية مستقلة، تتمثل بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$M_1\ M_2\ M_3\ \dots\ M_n$$

غير أن هذه البنى جميعها تخضع للشرط المرجعي الرياضي، الآتي:

$$\forall\ M_i \subset \Omega^{\dagger}$$

أي إن كل نسق فكري يكون جزءا من المرجعية العليا.

لذا فإن مقدار التقارب بين الحركات الإسلامية يقاس بمقدار اقترابها من الأصل المرجعي، لذا تكون المسافة الفكرية بين أي نسقين دالة في مقدار بعد كل واحد منهما عن المرجعية.

وهذا ما يُمكن التعبير عنهُ من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$D(M_1\ M_2) = \left|D(M_1\ \Omega^{\dagger}) - D(M_2\ \Omega^{\dagger})\right|$$

إذ تشير هذه العلاقة إلى أن الحركتين كلما اقتربتا من المرجعية العليا تناقصت المسافة الفكرية بينهما، حتى وإن بقيت لكل منهما خصوصيتها المنهجية، ومن ثم فإن التقارب يتحقق بتقليل مقدار الانحراف النسقي لكل مدرسة عن الأصل الجامع.

يمتلك البناء الفكري الإسلامي خاصية التقارب التراكمي، لأن كل جهد علمي صحيح يضيف طبقة جديدة من الفهم دون أن يهدم الطبقات السابقة، لذلك فإن المعرفة الإسلامية تتحرك وفق قانون التكامل يكون كل اجتهاد صحيح زيادة في كثافة النسق.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$M(t+1) = M(t) + \Delta K$$

حيث يمثل (ΔK) الزيادة المعرفية التي تتحقق من خلال الاجتهاد، على أن تبقى هذه الزيادة خاضعة للشرط الرياضي، الآتي:

$$\Delta K \subset \Omega^{\dagger}$$

لذلك تكون جميع عمليات التطور الفكري عمليات تراكم داخل النسق نفسه، وهذا يجعل البناء الفكري لكل حركة يمتلك مجموعة من الثوابت ومجموعة من المتغيرات، الثوابت تمثل المرجعية، بينما المتغيرات تمثل آليات الفهم والاجتهاد.

لذلك يمكن كتابة البناء الداخلي لكل نسق بالصورة الرياضية، لآتية:

$$M_i = C + V_i$$

حيث تمثل (C) الثوابت المرجعية المشتركة، بينما تمثل (V_i) الخصائص الاجتهادية الخاصة بكل حركة.

بما إن (C) ثابت، فإن الاختلاف الحقيقي يقع في (V_i)، لهذا يبقى التقارب ممكنا دائما، لأن الثابت المشترك أكبر من المتغير المختلف.

لذا فإن مجموع الحركات الإسلامية يمثل متجها مركبا، فهو يتولد من اجتماع جميع المتجهات الجزئية داخل المجال المرجعي.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ رياضيًا من خلال، الاتي:

نموذج (٢٠٩)

$$\vec{V}_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} (w_i \vec{V}_i)$$

حيث يمثل (V_Ω) البناء الفكري الكلي، بينما تمثل (w_i) الأوزان الوظيفية لكل حركة، إذ تعبر عن مقدار الإسهام العلمي والحضاري، فهو الذي تضيفه كل حركة إلى النسق العام، لهذا فإن ازدياد عدد الحركات يؤدي إلى زيادة التكامل، اي إذا بقيت جميعها خاضعة للمرجعية الواحدة.

يؤدي التقارب الفكري إلى إنتاج منظومة معرفية قادرة على استيعاب التخصصات المختلفة دون أن تفقد وحدتها، لأن كل حركة تطور مجالا معرفيا أو دعويا أو اجتماعيا أو سياسيا، بينما يبقى القانون المرجعي الذي ينظم هذه المجالات واحدا، لهذا تتحول التعددية الفكرية إلى تقسيم وظيفي داخل الحضارة الإسلامية بدلا من أن تتحول إلى انقسام مرجعي، كما أن يولد ما يمكن تسميته بالاتزان المعرفي، لأن جميع المدارس تصبح قادرة على تصحيح بعضها بعضا داخل المرجعية نفسها، اي دون أن يتحول الاختلاف إلى قطيعة ويصبح النسق الإسلامي أكثر قدرة على مقاومة الانحرافات الفكرية، لأن كل نسق جزئي يسهم في إعادة التوازن إلى البنية الكلية.

واخيرًا، لهذا فإن تقارب البناء الفكري للحركات الإسلامية يعني أن جميع هذه البنى تتحرك داخل مجال مرجعي واحد، وإن اختلافها يمثل اختلافا في زوايا النظر إلى الحقيقة المرجعية الواحدة لا اختلافا في الحقيقة نفسها، ومن ثم يكون النسق الإسلامي الجامع بنية رياضية وفلسفية متماسكة، إذ تتعدد فيها المتجهات الفكرية وتتوزع فيها الوظائف العلمية، بينما يبقى اتجاهها النهائي واحدا ويظل معيار قوتها هو مقدار اقترابها الجماعي من المرجعية العليا، أي قدرتها على تحويل هذا التقارب إلى تكامل معرفي وحضاري مستمر.

القسم الثالث

معيار النسق الأمثل

يمثل معيار النسق الأمثل الإطار الرياضي الذي يسمح بقياس درجة انتظام النسق الإسلامي داخل مجال تجريدي موحد، حيث تكزن جميع البنى الفكرية قابلة للمقارنة وفق معيار واحد يعتمد على مقدار اقتراب كل بنية من المرجعية العليا، لهذا يتحول القياس من الأحكام الوصفية إلى البرهان الرياضي، لأن قيمة أي نسق تكون دالة في موضعه داخل المجال.

ينبثق هذا البناء من افتراض، يتمثل في إن جميع الحركات الإسلامية تمثل متجهات معرفية تنتمي إلى مجال هيلبرت المجرد

$$\mathcal{H} = \{ \mathrm{M}_1 , \mathrm{M}_2 , \mathrm{M}_3 , \dots \mathrm{M}_\mathrm{n}\}$$

حيث يمثل $\mathcal{H}$ المجال الذي يحتوي جميع البنى الفكرية، بينما تمثل $(\mathrm{M}_2, \mathrm{M}_1, \mathrm{M}_3 , \dots , \mathrm{M}_\mathrm{n})$ الأنساق الفكرية المختلفة التي تتحرك داخله، يكون هذا المجال منضبطا عندما تكون جميع هذه المتجهات خاضعة لمحور مرجعي واحد هو $(\Omega^\dagger)$، لأن وحدة المحور هي التي تمنح المجال خاصية القياس الموحد.

عندما تتحرك الأنساق داخل هذا المجال، فإن معيار هيلبرت يقيس مقدار ابتعاده عن المرجعية.

لذلك تكون المسافة المرجعية، تمثل الآتي:

$$\mathrm{D}(\mathrm{M_i}\,\Omega^\dagger) = \|\mathrm{M_i} - \Omega^\dagger\|$$

فهو المعيار الحقيقي للحكم على البناء الفكري، لذ فكلما انخفضت قيمة المرجعية، الآتية:

$$\|\mathrm{M_i} - \Omega^\dagger\|$$

اقترب النسق من الحالة المثلى، أي كلما ازدادت هذه القيمة ارتفع مقدار الانحراف البنيوي، لأن معيار هيلبرت يقيس الموقع الكلي للنسق بالنسبة إلى الأصل المرجعي.

من هذا المنطلق تتحول قيمة النسق إلى دالة رياضية في مقدار هذه المسافة، حيث تكون:

نموذج (٢١٠)

$$Q(M_i) = \frac{1}{\|M_i - \Omega^{\dagger}\|}$$

إذ ترتفع قيمة $Q(M_i)$ كلما اقترب النسق من المرجعية وتنخفض كلما ابتعد عنها، لذلك يكون الاتساق المرجعي قابلا للقياس الكمي، لأن جودة النسق ترتبط بعكس المسافة المرجعية.

لذا فإن النسق الأمثل يمثل الحالة الحدية التي يبلغ عندها النسق أعلى درجات الانسجام مع القانون المرجعي،

لهذا فإن النسق الأمثل يحدد رياضيا بالعلاقة

$$N = \arg\min \left\| M - \Omega^{\dagger} \right\|_{*}$$

أي إن النسق الأمثل هو الذي يحقق أصغر قيمة ممكنة للمسافة عن المرجعية العليا، فهو يعني أن جميع عمليات التطور تكون محافظة على البنية المرجعية بدلا من الابتعاد عنها، لذا يقيس اتجاه الحركة، لأن المتجه قد يكون كبيرا من حيث الحجم لكنه بعيد عن محور المرجعية، ولهذا تصبح الزاوية بين المتجه والمحور المرجعي مؤشرا أكثر دقة من الطول نفسه.

إذ يُعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$Q_i = \cos(\theta_i)$$

حيث تمثل (θ_i) زاوية الانحراف عن محور المرجعية، أي كلما اقتربت (θ_i) من الصفر أصبحت قيمة $\cos(\theta_i)$ أقرب إلى الواحد الصحيح وارتفعت درجة الاتساق، أما إذا اتسعت الزاوية فإن قيمة $\cos(\theta_i)$ تتناقص ويزداد مقدار الابتعاد عن النسق المرجعي.

لذا فإن جميع الحركات الإسلامية تدخل في بناء متجه حضاري، إذ يُمكن التعبير عنه من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢١١)

$$V_\Omega = \sum_{i=1}^{n} (w_i M_i)$$

حيث تمثل (w_i) الأوزان الوظيفية لكل حركة، بينما تمثل (M_i) متجهها الفكري، إذ يعبر (V_Ω) عن المحصلة النسقية العامة تشير هذه الأوزان إلى إلى مقدار الإسهام العلمي والدعوي والاجتماعي والحضاري، فهو الذي تؤديه كل حركة داخل النسق الجامع.

لذا يكون النسق الحضاري في أعلى درجات انتظامه عندما تتحقق العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\|V\Omega - \Omega^\dagger\| = \min$$

لأن المحصلة الكلية للحركات الإسلامية تكون عندئذ في أقرب موضع ممكن من المرجعية العليا، لذلك يكون معيار النجاح هو مقدار إسهام جميع المتجهات في تقليل المسافة الكلية عن الأصل المرجعي، لذا فإن معيار هيلبرت يفسر طبيعة الاختلاف الإسلامي باعتبارها اختلافا في الإحداثيات داخل المجال الواحد، فكل حركة تتحرك من موضع معرفي مختلف، غير أن جميعها تخضع للقانون نفسه، لهذا فإن عمليات المراجعة والاجتهاد، فهي تمثل انتقالا تدريجيا داخل المجال.

إذ تمثل العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\|M_{n+1} - \Omega^\dagger\| > \|M_n - \Omega^\dagger\|$$

واخيرًا، يعني أن كل دورة معرفية تقلل مقدار الانحراف وتزيد مقدار الاتساق، لان هذا المعيار يجعل عملية بناء الحضارة الإسلامية عملية تحسين نسقي مستمر، أي كل إنتاج علمي أو فكري أو مؤسسي يمكن تقويمه، هذا يحدث من خلال أثره في تقليل المسافة المرجعية، كلما تناقصت هذه المسافة ازدادت قدرة النسق على تحقيق الاتزان الداخلي وتحويل الطاقة الفكرية إلى طاقة حضارية منتجة، لهذا يكون معيار هيلبرت قانونا رياضيا يحكم حركة النسق الإسلامي، إذ يحول المرجعية إلى مركز ثابت تتحرك نحوه جميع البنى الفكرية حتى يتحقق النسق الأمثل، فهو الذي يجمع بين وحدة الأصل وتعدد الوظائف وأعلى درجات الاتساق البنيوي.

أولا: الإسقاط الرياضي على الحركات الإسلامية

يمثل الإسقاط الرياضي للحركات الإسلامية العملية التي تتحول فيها الحركات الإسلامية من كيانات وصفية إلى متجهات رياضية قابلة للقياس والتحليل داخل مجال مرجعي واحد، لأن أي دراسة نسقية تحتاج إلى تحويل الخصائص الفكرية والعقدية والمنهجية إلى عناصر رياضية، إذ يمكن مقارنتها وتحليلها وفق قواعد موحدة، لذلك ينتقل الفكر الإسلامي من مستوى الوصف إلى مستوى النمذجة الرياضية دون أن يفقد طبيعته المعرفية.

لذا فإن كل حركة إسلامية تمثل إسقاطا جزئيا للمرجعية العليا داخل الواقع التاريخي، لذلك فإن الحركة تعبر عن الصورة التي استطاعت أن تحققها من هذه المرجعية داخل ظروفها الفكرية والاجتماعية والسياسية، لهذا فإن جميع الحركات تكون إسقاطات متعددة لبنية واحدة ويبقى الأصل المرجعي أعلى من جميع إسقاطاته.

لهذا يمكن تمثيل كل حركة داخل مجال هيلبرت المرجعي بمتجه معرفي يُمكن ان يكتب بالصيغة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{M_i} \in \mathcal{H}$$

حيث يمثل $(\mathrm{M_i})$ النسق الفكري للحركة، بينما تمثل $(\mathcal{H})$ المجال النسقي الذي يحتوي جميع الحركات الإسلامية، فيما يمثل $(\Omega^{\dagger})$ المتجه المرجعي الأعلى الذي تجرى عليه جميع عمليات الإسقاط، عندئذ تكون عملية الإسقاط الرياضي لكل حركة على المرجعية.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$\mathrm{Proj}_{\Omega\dagger}(M_i)$

أي إن القيمة الحقيقية للحركة تستخرج من الجزء الذي يسقط مباشرة على محور المرجعية، لأن هذا الجزء وحده يمثل مقدار الاتصال الحقيقي بالأصل، بينما تمثل المركبات الأخرى الخصائص التاريخية والاجتماعية والتنظيمية الخاصة بكل حركة.

لذا فإن الإسقاط المرجعي يُمثل العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢١٢)

$$Proj_{\Omega^\dagger}(M_i) = \left(\frac{M_i \cdot \Omega^\dagger}{\|\Omega^\dagger\|^2}\right)\Omega^\dagger$$

حيث تمثل $(M_i \cdot \Omega^\dagger)$ حاصل الضرب الداخلي بين النسق والمرجعية، بينما تمثل $\|\Omega^\dagger\|^2$ مربع طول المتجه المرجعي، فهو يعبر الناتج عن مقدار الحضور المرجعي داخل البناء الفكري للحركة وليس عن حجمها الكلي.

من هذا المنطلق فإن المتجه الكامل للحركة، يتمثل بالاتي:

$$M_i = \mathrm{Proj}\Omega^\dagger(M_i) + E_i$$

حيث تمثل $\mathrm{Proj}\Omega\dagger(M_i)$ المركبة المرجعية، بينما تمثل (E_i) المركبة المتبقية الناتجة عن الخصوصيات التاريخية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية، فهي تعني أن كل حركة تحتوي دائما على عنصر مرجعي ثابت وعنصر بشري متغير.

لهذا فإن قيمة الحركة تقاس بنسبة المركبة المرجعية إلى المتجه الكلي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢١٣)

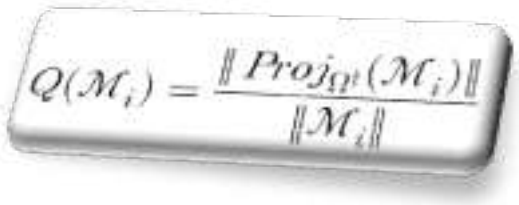

$$Q(\mathcal{M}_i) = \frac{\| Proj_{\Omega\dagger}(\mathcal{M}_i) \|}{\| \mathcal{M}_i \|}$$

فكلما اقتربت هذه النسبة من الواحد الصحيح ازداد مقدار الاتساق المرجعي، أي كلما انخفضت ازدادت نسبة التأثيرات البشرية داخل النسق، لذا فإن الإسقاط الرياضي يفسر سبب اختلاف الحركات الإسلامية مع بقاء مرجعيتها واحدة، لأن اختلاف المتجهات ينتج من اختلاف المركبات المتعامدة معه.

لذلك فإن التباين بين الحركات يقع داخل (E_i) بينما يبقى $Proj_{\Omega\dagger}(M_i)$ هو العنصر الجامع بينها جميعا.

فإن مجموع الإسقاطات المرجعية لجميع الحركات، فهي تمثل البناء الإسلامي الجامع.

وهذا ما يُمكن التعبير عنهُ من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢١٤)

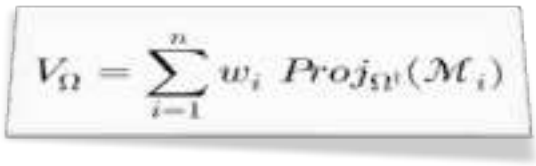

$$V_\Omega = \sum_{i-1}^{n} w_i \; Proj_{\Omega\dagger}(\mathcal{M}_i)$$

حيث تمثل (w_i) الأوزان الوظيفية لكل حركة، إذ يعبر (V_Ω) عن المتجه الحضاري الكلي، فهو الذي ينتج من تكامل جميع الإسقاطات المرجعية، إذ يترتب على ذلك أن الحركة التي تمتلك إسقاطا مرجعيا كبيرا مع متجه كلي صغير، فيه قد تكون أقرب إلى النسق المرجعي من حركة تمتلك متجها تنظيميا ضخما، لكن إسقاطها المرجعي محدود، لأن معيار النسق يتعلق بجودة الإسقاط.

كما يسمح هذا النموذج بإعادة تفسير الاختلاف الإسلامي باعتبارها اختلافا في زوايا الإسقاط لا اختلافا في أصل المرجعية، لأن كل حركة تسقط على المحور نفسه بدرجة مختلفة، لهذا فإن مقدار الزاوية بين المتجه والمرجعية، يكون عاملا حاسما.

إذ يُمكن التعبير عن هذه العلاقة الرياضية، من خلال الآتي:

نموذج (٢١٥)

$$\cos(\theta_i) = \frac{\| Proj_{\Omega'}(M_i) \|}{\| M_i \|}$$

كلما اقتربت (θ_i) من الصفر ازداد مقدار الإسقاط المرجعي وارتفعت قيمة الاتساق النسقي، لذا فإن الإسقاط الرياضي يحول جميع الحركات الإسلامية إلى عناصر متكاملة داخل منظومة واحدة، لأن كل حركة تضيف إسقاطا مرجعيا خاصا بها في المجال العلمي أو الدعوي أو الاجتماعي أو السياسي أو الحضاري، عندما تتكامل هذه الإسقاطات تتكون البنية الإسلامية الكلية بصورة أكثر توازنا وقدرة على إنتاج الحضارة.

واخيرًا، فإن الإسقاط الرياضي للحركات الإسلامية يهدف إلى الكشف عن مقدار حضور المرجعية داخل كل حركة، من خلال إظهار أن جميع الحركات الإسلامية تمثل إسقاطات مختلفة للنسق المرجعي الواحد، وإن قيمة كل حركة تتحدد بقدر ما ينعكس فيها من المحور المرجعي الأعلى، لذلك يكون الإسقاط الرياضي أداة علمية صارمة لقياس الاتساق النسقي، من خلال إعادة بناء النسق الإسلامي الجامع على أساس المرجعية المشتركة.

ثانيا: تصغير المسافة المعيارية

يمثل تصغير المسافة المعيارية الآلية الرياضية، فهي التي ينتقل من خلالها النسق الإسلامي من حالة التعدد غير المنظم إلى حالة الاتساق المرجعي، لأن جميع الحركات الإسلامية مهما اختلفت في بنيتها الفكرية أو مدارسها الاجتهادية تتحرك داخل مجال مرجعي واحد، تكون

الغاية النسقية العليا هي تقليل مقدار الابتعاد عن المرجعية، لذلك فإن النسق الأمثل يتحقق بتحويل جميع الاختلافات إلى حالات تقارب مستمرة نحو الأصل المرجعي.

لذا فإن المسافة المعيارية تمثل مقدار الاختلاف البنيوي بين النسق الفكري وبين المرجعية العليا، لهذا فإن كل اجتهاد جديد يقاس بمقدار تقليله لهذه المسافة، لأن النسق يبحث عن تعظيم مقدار اقترابها من القانون المرجعي الواحد.

تكون الحالة الفكرية لكل حركة ممثلة بالمتجه $(\mathrm{M_i})$ داخل المجال النسقي $(\mathcal{H})$ بينما تمثل المرجعية العليا المتجه $(\Omega^{\dagger})$، فهي تكون مقدار المسافة المعيارية.

إذ تتمثل بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{D}(\mathrm{M_i}\,\Omega^{\dagger}) = \left\|\mathrm{M_i} - \Omega^{\dagger}\right\|$$

حيث يمثل المعيار $\|\ \|$ القيمة الرياضية التي تقيس مقدار الانحراف البنيوي عن المرجعية.

من هذا المنطلق فإن الهدف الرياضي للنسق الإسلامي يتمثل في جعل قيمة الرياضية، الآتية:

$$\left\|\mathrm{M_i} - \Omega^{\dagger}\right\|$$

تتناقص بصورة مستمرة، لأن كل نقصان في هذه القيمة يعني زيادة في الاتساق المرجعي وزيادة في انتظام البناء الفكري، لذلك تكون الحركة الصحيحة هي التي تحقق الشرط الرياضي، الآتي:

$$\left\|\mathrm{M_{n+1}} - \Omega^{\dagger}\right\| > \left\|\mathrm{M_n} - \Omega^{\dagger}\right\|$$

حيث تكون كل مرحلة فكرية أقرب إلى المرجعية من المرحلة السابقة.

لذا فإن عملية التصغير تمثل عملية تحسين مستمرة تبحث عن النقطة التي تحقق أقل قيمة ممكنة للمسافة، لهذا يصبح النسق الأمثل هو الحل الذي يحقق القيمة الرياضية، الآتية:

$$\min \left\| M - \Omega^{\dagger} \right\|$$

أي إن جميع عمليات الاجتهاد والإصلاح وإعادة البناء تعمل على تقليل هذه القيمة حتى تبلغ حدها الأدنى الممكن، وهذا يحدث داخل المجال المرجعي.

لذا فإن تصغير المسافة لا يعني اختفاء الخطأ بصورة مطلقة، لأن الإدراك الإنساني يظل محدودا بقدر ما يعني أن النسق يمتلك آلية دائمة لتقليل مقدار الخطأ المعرفي، لذلك تكون عملية المعرفة حركة تقاربية.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$E_{n+1} < E_n$$

حيث تمثل (E) مقدار الخطأ النسقي، بينما يشير تناقصها المستمر إلى أن البناء الفكري يزداد قربا من المرجعية مع استمرار عمليات الاجتهاد.

لذا فإن جميع الحركات الإسلامية تشترك في الهدف نفسه حتى وإن اختلفت وسائلها، لأن كل حركة تحاول تقليل المسافة الخاصة بها عن المرجعية، لهذا يكون التقارب بينها نتيجة طبيعية.

إذ تتحقق العلاقة الرياضية، الآتية:

$$D(M_1\ M_2) \downarrow$$

أي كلما تحقق البعد الرياضي الاول، الآتي:

$$D(M_1\ \Omega^{\dagger}) \downarrow$$

والبعد الرياضي الثاني:

$$D(M_2\ \Omega^{\dagger}) \downarrow$$

لذلك فإن المسافة البينية بين الحركات تكون دالة في المسافة المرجعية لكل واحدة منها، أي كلما اقتربت الحركات من الأصل اقتربت من بعضها بعضا بصورة تلقائية، ومن الوجهة الرياضية يمكن التعبير عن النسق الإسلامي الكلي بمتجه حضاري.

تتمثل بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢١٦)

$$V_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} (w_i M_i)$$

حيث تمثل (w_i) الأوزان الوظيفية لكل حركة، إذ يكون الهدف هو تحقيق الصيغة الرياضية، الآتية:

$$\|V_{\Omega} - \Omega^{\dagger}\| = \min$$

أي إن المحصلة الحضارية الكلية للعالم الإسلامي ينبغي أن تحقق أقل انحراف ممكن عن المرجعية العليا، لأن نجاح النسق يقاس بقيمة المتجه الحضاري الكلي.

كما يمكن تمثيل سرعة التقارب نحو المرجعية من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Delta D = D_n - D_{n+1}$$

اما إذا كانت:

$$\Delta D > 0$$

فاذا كانت على نحو مستمر، فإن النسق يتحرك في الاتجاه الصحيح، أما إذا أصبحت، مثل الاتي:

$$\Delta D = 0$$

فإن النسق دخل حالة جمود، بينما إذا كان:

$$\Delta D < 0$$

فإن النسق يتحرك بعيدا عن المرجعية ويزداد انحرافه البنيوي.

لذا فإن تصغير المسافة المعيارية يحول جميع عمليات الإصلاح إلى عملية تراكمية، لأن كل إنجاز علمي أو فقهي أو دعوي أو اجتماعي يصبح خطوة إضافية في تقليل الانحراف المرجعي، لذلك تتحول طاقات الأمة إلى قوة حضارية متكاملة، يكون البناء الإسلامي أكثر قدرة على تحقيق الاتزان الداخلي والاستقرار التاريخي.

واخيرًا، فإن تصغير المسافة المعيارية يمثل القانون الرياضي الذي يحكم حركة النسق الإسلامي كله، لأن جميع الأنساق الفكرية والاجتهادات والمؤسسات تتحرك داخله بهدف واحد، فهو تقليل مقدار الابتعاد عن المرجعية العليا حتى يكون النسق الإسلامي في أعلى درجات الاتساق البنيوي وأعظم قدرة على إنتاج حضارة مستقرة، إذ تمتلك وحدة المرجعية وتعدد الوظائف في آن واحد.

ثالثا: معيار التقارب النسقي

يمثل معيار التقارب النسقي القانون الرياضي الذي يحدد مقدار اقتراب أي بناء فكري من النسق الإسلامي الجامع، يعد هذا المعيار الحلقة التي تربط بين المرجعية العليا وبين حركة الاجتهاد الإنساني، لأن كل حركة فكرية تقاس بمقدار اندماجها داخل البنية المرجعية الكلية، لذلك فإن التقارب النسقي يصبح معيارا علميا موضوعيا، إذ يمكن من خلاله تفسير اختلاف الحركات الإسلامية دون تحويل هذا الاختلاف إلى تعارض وجودي.

لذا فإن التقارب النسقي لا يعني التماثل الكامل، لأن التماثل يلغي الوظائف المتنوعة داخل النسق، أما التقارب فيحافظ على التعدد مع استمرار وحدة الاتجاه، لهذا فإن جميع الحركات الإسلامية يمكن أن تمتلك اجتهادات مختلفة مع بقائها متجهة نحو المرجعية نفسها، لأن وحدة النسق تتحقق بانتظام التنوع داخل قانون أعلى.

لهذا فإن كل حركة تمثل متجها معرفيا (M_i) داخل المجال النسقي $(\mathcal{H})$ بينما تمثل المرجعية العليا المتجه $(\Omega^\dagger)$، يكون معيار التقارب هو مقدار العلاقة بين المتجهين لا مقدار استقلال أحدهما عن الآخر.

لذلك فإن قيمة التقارب النسقي يمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢١٧)

$$C(M_i) = 1 - \frac{\|M_i - \Omega^\dagger\|}{\|\Omega^\dagger\|}$$

حيث تمثل $C(M_i)$ معامل التقارب النسقي، بينما تمثل، الآتي:

$$\|M_i - \Omega^\dagger\|$$

مقدار الانحراف عن المرجعية فيما تمثل $\|\Omega_\dagger\|$ القيمة المرجعية الكلية التي يجري القياس عليها، إذ تشير هذه العلاقة إلى أن قيمة $C(M_i)$ تقترب من الواحد الصحيح، اي كلما اقترب النسق من المرجعية وتقترب من الصفر كلما ازداد مقدار الابتعاد عنها.

لذا فإن التقارب النسقي يقاس باتجاه الحركة، لأن متجهين قد يمتلكان المسافة نفسها عن المرجعية لكن أحدهما يتحرك نحوها، بينما يتحرك الآخر بعيدا عنها، لهذا يكون اتجاه الحركة جزءا من معيار التقارب.

إذ يُعبر عنها بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢١٨)

$$\cos(\theta_i) = \frac{M_i \cdot \Omega^\dagger}{\|M_i\| \times \|\Omega^\dagger\|}$$

حيث تمثل (θ_i) زاوية التقارب بين النسق والمرجعية، أي كلما اقتربت (θ_i) من الصفر أصبحت قيمة $\cos(\theta_i)$ أقرب إلى الواحد الصحيح، مما يعني أن اتجاه النسق أصبح متطابقا مع اتجاه المرجعية حتى وإن بقيت بعض الفروق الجزئية في البنية الفكرية.

لذا يكون معيار التقارب النسقي دالة مركبة تجمع بين المسافة والاتجاه، حيث يمكن التعبير عنها بالصورة الرياضية، الآتية:

$$NC(M_i) = C(M_i) \times \cos(\theta_i)$$

ويمثل $NC(M_i)$ القيمة النسقية الكلية للحركة، لأنها تجمع بين مقدار القرب من المرجعية وبين صحة الاتجاه نحوها، إذا كانت المسافة صغيرة وكان الاتجاه صحيحا ارتفعت قيمة $NC(M_i)$، إذا اختل أحد الشرطين انخفضت القيمة حتى لو بقي الشرط الآخر مرتفعا.

لذا فإن هذا المعيار يفسر سبب اختلاف المدارس الإسلامية مع استمرار إمكان اجتماعها داخل نسق واحد، لأن كل مدرسة تمتلك موضعا مختلفا داخل المجال لكنها تخضع لمعيار القياس نفسه، لهذا فإن اختلاف النتائج الاجتهادية لا يخرج المدرسة من النسق ما طالما اتجاهها المرجعي محافظا على العلاقة الأساسية مع الأصل.

لهذا تتحقق العلاقة الرياضية، من خلال الآتي:

$$NC(M_1) \approx NC(M_2)$$

حتى وإن كانت العلاقة، تمثل الآتي:

$$M_1 \neq M_2$$

لأن معيار التقارب يقيس درجة انتظامها داخل المرجعية العليا، لذا فإن مجموع قيم التقارب لجميع الحركات يمثل المؤشر الكلي لاستقرار العالم الإسلامي.

إذ يُمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢١٩)

$$NC_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} (w_i \times NC(\mathcal{M}_i))$$

حيث تمثل (w_i) الأوزان الوظيفية للحركات الإسلامية، بينما تمثل (NC_{Ω}) القيمة الكلية للتقارب النسقي داخل الأمة، أي كلما ارتفعت هذه القيمة اقترب البناء الحضاري الإسلامي من حالة الاتزان، حيث تكون أكثر قدرة على إنتاج المعرفة والمحافظة على وحدته الداخلية، أما إذا انخفضت فإن ذلك يدل على اتساع المسافات المرجعية بين البنى الفكرية وعلى زيادة احتمالات التفكك النسقي.

لذا فإن معيار التقارب لا يبقى ثابتا لأن كل عملية اجتهادية أو إصلاحية تعيد حساب موقع النسق داخل المجال، لهذا تصبح عملية التطور الفكري عملية تحديث مستمرة للقيمة النسقية.

إذ يتحقق الشرط الرياضي، الآتي:

$$NC(M_{n+1}) > NC(M_n)$$

أي إن كل مرحلة صحيحة من مراحل التطور تزيد مقدار التقارب النسقي، فقد تجعل النسق أكثر اتساقا مع المرجعية العليا.

يحول معيار التقارب النسقي جميع الحركات الإسلامية إلى عناصر متكاملة داخل مشروع حضاري واحد، لأن قيمة كل حركة تصبح مرتبطة بمقدار إسهامها في رفع قيمة (NC_{Ω})، لذلك يكون التنافس الحقيقي بين الحركات تنافسا في زيادة الاتساق المرجعي ورفع كفاءة النسق الإسلامي كله.

واخيرًا، فإن معيار التقارب النسقي يمثل القانون الرياضي الذي يجعل وحدة الأمة الإسلامية قابلة للقياس والتحليل، إذ يربط بين المرجعية العليا مع جميع الحركات الفكرية، من خلال معيار موحد يقيس المسافة والاتجاه والانتظام في آن واحد، فهو يجعل النسق الإسلامي الجامع حالة

رياضية عليّا تتحرك نحوها جميع الاجتهادات، وهذا مع احتفاظها بوظائفها المتنوعة داخل البناء الحضاري الشامل.

رابعا: تحقيق الحل الأمثل

يمثل تحقيق الحل الأمثل المرحلة النهائية في البناء النسقي، لأن جميع العمليات السابقة من تقليل المسافة المعيارية، من خلال رفع معامل التقارب النسقي وإعادة تنظيم العلاقات المرجعية، فهي تمثل خطوات متتابعة تؤدي في مجموعها إلى الوصول إلى الحالة التي يكون عندها النسق الإسلامي أكثر اتساقا، وهذا يحدث مع المرجعية العليا وأكثر قدرة على المحافظة على وحدته وإنتاجه الحضاري، لهذا فإن الحل الأمثل يمثل الحالة التي يكون عندها جميع التحولات اللاحقة محافظة على انتظام النسق.

لذا فإن الحل الأمثل يعني بلوغ أعلى درجة ممكنة من الاتساق مع المرجعية ضمن حدود القدرة الإنسانية، لذلك فإن الكمال المطلق يبقى خاصية للمرجعية الإلهية، بينما يمثل الحل الأمثل أعلى صورة يمكن أن يحققها الاجتهاد الإنساني داخل المجال المرجعي، لهذا فإن جميع الأنساق الفكرية تمثل حالات انتقالية داخل مجال هيلبرت المرجعي، بينما تمثل الحالة المثلى النقطة التي تحقق أقل مقدار ممكن من الانحراف.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$N = \arg\min \left\| M - \Omega\dagger \right\|_*$$

حيث يمثل (N^*) النسق الأمثل، بينما يمثل (M) أي نسق فكري داخل المجال الإسلامي، إذ تمثل $(\Omega_\dagger)$ المرجعية العليا، فيما يشير العامل $(\arg\min)$ إلى أن النسق الأمثل، فهو الذي يحقق أصغر قيمة ممكنة للمسافة المعيارية مقارنة بجميع الأنساق الأخرى.

لذا فإن الحل الأمثل ينتج عن سلسلة متتابعة من عمليات التحسين النسقي، حيث يكون كل مرحلة أكثر اقترابا من المرجعية من المرحلة السابقة.

إذ يُمكن كتابتها بالصيغة الرياضية، الآتية:

$$M_0 \to M_1 \to M_2 \to \dots \to N^*$$

إذ يتحقق في كل انتقال للشرط الرياضي، الآتي:

$$\|M_{n+1} - \Omega^\dagger\| < \|M_n - \Omega^\dagger\|$$

فهذا يعني أن كل عملية مراجعة أو اجتهاد أو إصلاح، فهي تقلل مقدار الانحراف وتزيد مقدار الاتساق، إذ يصل النسق إلى الحالة التي يكون فيها أي تعديل لاحق غير قادر على تحسين البنية المرجعية بصورة أكبر.

لذا فإن الحل الأمثل يمثل لحظة التوازن التي تتطابق فيها البنية الفكرية مع قانونها المرجعي، أي إلى الحد الذي تكون فيه جميع عناصرها منسجمة مع بعضها ومع المرجعية في الوقت نفسه، لذلك فإن المعرفة تتحرك نحو تعميق فهم المرجعية نفسها وتوسيع تطبيقاتها الحضارية.

لهذا فإن النسق الأمثل يحقق الشرط الرياضي، الآتي:

$$\Theta(N) = N^{**}$$

أي إن تطبيق مؤثر التصحيح المرجعي على النسق الأمثل يعيد إنتاج النسق نفسه، لأن البناء بلغ أعلى درجات الاتزان.

فإن الحل الأمثل يقاس بالمحصلة الكلية لجميع الحركات الإسلامية، لذلك فإن المتجه الحضاري العام.

وهذ ما يُعبر عنهُ من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٢٠)

$$V_\Omega = \sum_{i=1}^{n} (w_i \times M_i)$$

لذا يكون الحل الأمثل عندما يحقق الشرط الرياضي، الآتي:

$$\|V_{\Omega} - \Omega_{\dagger}\| = \min$$

أي إن المحصلة العامة لجميع الحركات الإسلامية، فهي تكون في أقرب موضع ممكن من المرجعية العليا.

إذ تشير الأوزان (w_i) إلى الوظائف الحضارية المختلفة للحركات الإسلامية، حيث يكون التكامل بين هذه الوظائف شرطا للوصول إلى النسق الأمثل، لأن غياب أي وظيفة يؤدي إلى اختلال البناء الكلي حتى لو بقيت بقية الوظائف متماسكة.

لذا فإن تحقيق الحل الأمثل يقتضي تعظيم معامل التقارب النسقي، حيث تكون القيمة الرياضية القيمة الأعلى فيها.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ رياضيًا، من خلال الآتي:

$$NC_{\Omega} = \max$$

لأن النسق الأمثل هو النسق الذي يحقق أكبر قيمة ممكنة للاتساق المرجعي، فهي تمثل أصغر قيمة ممكنة للانحراف البنيوي في الوقت نفسه.

لهذا فإن الحل الأمثل يعتمد على تحقيق التكامل بين جميع المؤشرات الرياضية.

إذ يُمكن تمثيلها رياضيًا من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٢١)

$$NC_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} (w_i \times NC(M_i))$$

في اعلى قيمة ممكنة داخل المجال المرجعي.

لذا فإن الوصول إلى الحل الأمثل يعني أن جميع الطاقات الفكرية والعلمية والدعوية والاجتماعية والسياسية أصبحت تعمل داخل منظومة واحدة متناسقة، حيث يتحول التنوع الوظيفي إلى مصدر قوة حضارية، بينما تتحول المرجعية المشتركة إلى قانون ينظم جميع العلاقات الداخلية دون أن يلغي استقلال الوظائف المختلفة.

كما أن الحل الأمثل يولد أعلى درجات الاستقرار، لأن النسق يكون قادرا على استقبال المتغيرات وإعادة تنظيمها دون أن يفقد مركزه المرجعي، لذلك فإن أي مؤثر خارجي يتحول إلى عنصر قابل للاستيعاب داخل البنية، وهذا بدلا من أن يتحول إلى سبب للتفكك.

واخيرًا، فإن الحل الأمثل يمثل انتصار القانون المرجعي على جميع صور الانحراف، لأن جميع الحركات تصبح عناصر داخل بناء واحد تقاس بدرجة اقترابها من المرجعية لا بدرجة اقترابها من بعضها بعضا، لذلك يتحول النسق الإسلامي الجامع إلى منظومة رياضية وفكرية متكاملة، فهي تحقق أعلى درجات الاتزان المرجعي وأدنى درجات الانحراف البنيوي، وايضًا أقصى قدرة ممكنة على إنتاج حضارة مستقرة تجمع بين وحدة المرجعية وتعدد الاجتهادات ضمن قانون معرفي واحد ثابت.

القسم الرابع

مبرهنة النسق الإسلامي الجامع

تمثل مبرهنة النسق الإسلامي الجامع الصياغة الرياضية النهائية للعلاقة بين (المرجعية الإلهية) و(التعدد الفكري) داخل العالم الإسلامي، فهي تنطلق من فرضية أن جميع الحركات الإسلامية تنشأ داخل مجال مرجعي واحد، فهو يخضع للقانون الكلي (للقرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، ومن ثم فإن اختلاف الأنساق يعني تعدد صور التفاعل مع المرجعية الواحدة، لذلك فإن الوحدة بإعادة تنظيمه داخل بناء مرجعي جامع.

لذا فإن النسق الإسلامي الجامع يمثل القانون الذي تنتظم داخله جميع المدارس والاجتهادات، حيث تكون العلاقة بين الأجزاء علاقة تكامل وظيفي لا علاقة تناقض وجودي، يكون النسق الجامع أعلى مرتبة من جميع مكوناته، لأن الكل يمتلك قانونا للانتظام لا يوجد داخل أي جزء منفرد، لهذا فإن جميع الحركات الإسلامية يمكن تمثيلها باعتبارها مجموعة من الأنساق الفكرية.

وهذا ا يُمكن تمثيلهُ رياضيًا، من خلال العلاقة الآتية:

$$\mathcal{S} = \{ M_1\ M_2\ M_3\ \dots\ M_n \}$$

إذ تكتسب هذه المجموعة صفة النسق الجامع، خاصة عندما تخضع جميع عناصرها للمرجعية العليا.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ رياضيًا، الآتي:

$$\forall\ M_i \subset \Omega^{\dagger}$$

وهذا يبين إن المرجعية هي القانون المنظم لجميع العلاقات الداخلية، لذا فإن النسق الجامع يتكون من البنية التي تنتج عن انتظامها داخل المرجعية.

لذلك فإن:

$$\Omega^{\dagger} = \mathcal{L}(M_1\ M_2\ \dots\ M_n)$$

حيث تمثل ($\mathcal{L}$) قانون الانتظام المرجعي، فهو الذي يحول التعدد إلى وحدة نسقية، بينما يجعل كل حركة تؤدي وظيفة داخل البنية الكلية دون أن تتحول إلى مركز مستقل.

لذا فإن النسق الإسلامي الجامع يقاس بدرجة انتظامها داخل القانون المرجعي، فإن المتجه الحضاري الكلي يكتب على الصورة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٢٢)

$$V_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} (w_i \times \mathcal{M}_i$$

حيث تمثل (w_i) الأوزان الوظيفية للحركات الإسلامية، بينما تمثل (M_i) متجهاتها الفكرية، إذ يمثل (V_{Ω}) المحصلة النسقية العامة، حيث تكون هذه المحصلة في أعلى درجات الكفاءة عندما تحقق أقل انحراف عن المرجعية.

وهذا ما يُمكن التعبير عنهُ رياضيًا من خلال الآتي:

$$\|V_{\Omega} - \Omega_{\dagger}\| = \min$$

أي إن مجموع الأنساق يقترب من المرجعية أكثر مما يقترب أي نسق منفرد، لأن التكامل يزيد من كفاءة البناء الكلي، لذا فإن المبرهنة تكشف أن الاختلاف بين الحركات الإسلامية يقع في مقدار الإدراك الإنساني للمرجعية، لذلك فإن كل حركة تمثل إسقاطا معرفيا جزئيا للنسق الإسلامي الجامع.

إذ يُكتب بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$M_i = Proj_{\Omega\dagger}(M_i) + E_i$$

حيث تمثل $\text{Proj}_{\Omega\dagger}(M_i)$ المركبة المرجعية، بينما تمثل (E_i) الخصائص البشرية الناتجة عن البيئة والتاريخ والاجتهاد، لهذا فإن التقارب بين الحركات يتحقق كلما تقلصت قيمة (E_i) وازدادت قيمة الإسقاط المرجعي، لأن جميع الحركات تمتلك اتجاهات مختلفة لكنها تتحرك داخل مجال جذب واحد.

لذلك تتحقق العلاقة الرياضية، من خلال الصيغة، الآتية:

نموذج (٢٢٣)

$$\lim_{t\to\infty} \mathcal{M}_i(t) = \Omega^\dagger$$

أي إن النهاية النسقية لجميع عمليات الاجتهاد والإصلاح هي الاقتراب من المرجعية العليا ، ولهذا فإن التعدد يصبح ظاهرة دينامية داخل النسق، فإن المبرهنة تقرر أن وحدة النسق تتحقق عندما يكون معامل التقارب الكلي في أعلى قيمة ممكنة.

إذ يُعبر عن ذلكَ من خلال البناء الرياضي، الآتي:

نموذج (٢٢٤)

$$NC_\Omega = \sum_{i=1}^{n} (w_i \times NC(\mathcal{M}_i))$$

خاصة عندما يقترب، من:

$$NC_\Omega \to 1$$

أي كلما ارتفعت درجات الاتساق المرجعي للحركات الإسلامية، ففي المقابل فإن انخفاض هذه القيمة يدل على ازدياد التباعد النسقي واتساع المسافات المعيارية داخل البناء الإسلامي،

فإن النسق الإسلامي الجامع يمتلك خاصية التنظيم الذاتي، لأن كل حركة تضيف وظيفة جديدة داخل البناء الكلي دون أن تنقض وظائف الحركات الأخرى، لذلك فإن التنوع يكون موردا حضاريا لا سببا للانقسام، عندما يتحول التخصصات المختلفة إلى عناصر إنتاج داخل منظومة واحدة، خاصة عندما تكون قادرة على إعادة بناء المعرفة والعمران والدولة والمجتمع وفق المرجعية المشتركة.

واخيرًا، فإن مبرهنة النسق الإسلامي الجامع تؤسس لفهم جديد للعالم الإسلامي، فهو يقوم على أن الوحدة هي نتيجة خضوع جميع الأنساق الفكرية لقانون مرجعي واحد، بما يجعل كل حركة جزءا من بناء كلي أكبر منها، أي يحول التعدد إلى شبكة من العلاقات المتكاملة ويجعل المرجعية الإلهية هي المركز الثابت الذي تنتظم حوله جميع المتجهات الفكرية والحضارية، لذلك يكون النسق الإسلامي الجامع أعلى صورة للاتساق المرجعي وأكمل بناء رياضي قادر على تفسير وحدة الأمة، أي مع استمرار تعدد اجتهاداتها ووظائفها الحضارية.

أولا: المرجعية الإلهية نقطة الثبات النهائية

تمثل المرجعية الإلهية في هذا البناء الرياضي نقطة الثبات النهائية التي تنتهي إليها جميع عمليات التقارب النسقي، لأنها تمثل الأصل الذي لا يخضع للتحول ولا يتأثر بالتغيرات التاريخية أو الثقافية أو الاجتماعية، ومن ثم فإن جميع الحركات الإسلامية مهما تنوعت مدارسها الفكرية ومناهجها الاجتهادية، فهي تتحرك داخل مجال معرفي واحد تكون نهايته المرجعية (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لذلك فإن نقطة الثبات تمثل الحقيقة المرجعية التي تستمد منها جميع الحركات وجودها المعرفي.

لذا فإن نقطة الثبات النهائية تعني وجود قانون أعلى يمتلك ثباتا ذاتيا لا يعتمد على الإدراك البشري، لأن المعرفة الإنسانية متغيرة، بينما تبقى المرجعية الإلهية ثابتة، لهذا فإن صفة للمرجعية التي تعمل باعتبارها المحور الذي تنتظم حوله جميع صور الفهم والاجتهاد، لذلك فإن النسق الإسلامي يبحث عن الاقتراب المستمر من المركز الموجود.

ولهذا فإن المرجعية العليا تمثل المتجه الثابت ($\Omega_{\dagger}$)، بينما تمثل جميع الأنساق الفكرية المتجهات الرياضية.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ من خلال البناء الرياضي، الآتي:

$$M_1\ M_2\ M_3\ \dots\ M_n$$

خاصة إن العلاقة الأساسية، تتمثل في البناء الرياضي، الآتي:

$$\forall\ M_i \Rightarrow M_i \rightarrow \Omega^{\dagger}$$

أي إن جميع الأنساق تتحرك في اتجاه المرجعية، لأن الثبات خاصية الأصل، بينما الحركة خاصية الفهم الإنساني، وهذا يجعل نقطة الثبات النهائية تعرف بأنها الحالة التي لا يغيرها مؤثر التصحيح المرجعي.

لذا تتحقق العلاقة الرياضية، وفق الآتي:

$$\Theta(\Omega_{\dagger}) = \Omega_{\dagger}$$

أي إن تطبيق أي مؤثر مرجعي على المرجعية نفسها لا ينتج مرجعية جديدة، لأن المرجعية بلغت أعلى درجات الكمال البنيوي وأصبحت خارج دائرة التحسين الإنساني.

أما الأنساق الفكرية فتخضع للعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\Theta(M_i) \rightarrow \Omega_{\dagger}$$

أي إن كل عملية مراجعة أو اجتهاد أو إصلاح تؤدي إلى زيادة اقتراب النسق من المرجعية، إذ تكون أكثر اتساقا معها، لذا فإن وجود نقطة ثبات نهائية يجعل جميع عمليات المعرفة ذات اتجاه واحد، لأن الفكر الإسلامي يتحرك داخل مجال يمتلك مركزا معرفيا ثابتا، لذلك فإن كل تطور علمي صحيح، إذ يجب أن يؤدي إلى تقليل مقدار الانحراف عن المرجعية.

إذ يُعبر عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\left\|\Theta(\mathrm{M_i}) - \Omega\dagger\right\| < \left\|\mathrm{M_i} - \Omega\dagger\right\|$$

هذا يعني أن أي اجتهاد صحيح يقلل المسافة الفاصلة بين النسق وبينها، لذا فإن نقطة الثبات النهائية تمنح العالم الإسلامي خاصية الاستقرار البنيوي، لأن جميع الحركات تمتلك مرجعا واحدا تعود إليه عند الاختلاف، لهذا فإن الخلافات الاجتهادية تبقى محكومة بالقانون الأعلى الذي يعيد تنظيمها ويمنع تحولها إلى انقسامات وجودية، لهذا تون قيمة كل نسق مرتبطة بمقدار اقترابه من نقطة الثبات.

وهذا ما يُعبر عنهُ من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٢٥)

$$Q(M_i) = \frac{1}{\|M_i - \Omega\dagger\|}$$

فكلما انخفضت المسافة المرجعية ارتفعت قيمة الاتساق، اب كلما ارتفعت قيمة الاتساق اقترب النسق من الحالة المثلى، أما إذا ازدادت المسافة فإن النسق يفقد تدريجيا انتظامه الداخلي حتى وإن احتفظ ببنيته التنظيمية.

لذا فإن المرجعية الإلهية تعمل باعتبارها نقطة جذب مستقرة داخل المجال النسقي، لذلك فإن جميع المتجهات الفكرية تتجه إليها دون أن تستطيع تجاوزها أو استبدالها.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٢٦)

$$\lim_{t\to\infty} M(t) = \Omega\dagger$$

فهي لا تعني هذه النهاية الوصول إلى الإحاطة الكاملة بالمرجعية، لأن الإدراك الإنساني محدود بقدر ما تعني أن اتجاه الحركة الفكرية يكون دائما متجها نحوها، أي أن المرجعية تبقى المعيار النهائي لجميع عمليات الفهم، لذا فإن وجود نقطة ثبات نهائية يمنح الحضارة الإسلامية قدرة على الجمع بين الثبات والتطور، لأن الثبات يتحقق في المرجعية، بينما يتحقق التطور في وسائل الفهم والاجتهاد، لذلك يبقى النسق الإسلامي قادرا على استيعاب التحولات التاريخية دون أن يفقد هويته، لأن مركزه المرجعي لا يتغير مهما تغيرت التطبيقات.

كما أن المرجعية الإلهية تمنع تشكل مراكز جذب متنافسة داخل العالم الإسلامي، لأن جميع البنى الفكرية تبقى مرتبطة بمحور واحد، لهذا فإن أي مشروع إصلاحي أو علمي أو حضاري يكتسب شرعيته من مقدار اقترابه منها، او من قدرته على إعادة بناء الواقع وفق قوانينها.

واخيرًا، فإن المرجعية الإلهية باعتبارها نقطة الثبات النهائية، تمثل في هذا النموذج الرياضي القانون الأعلى الذي تنتظم داخله جميع الأنساق الإسلامية، التي تكون جميع الحركات صورا مختلفة للاجتهاد داخل مجال واحد، بينما يبقى (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) المركز الثابت، فهو الذي تكون فيه قيمة كل نسق متناسبة مع مقدار اقترابه من هذا المركز، بينما يؤصل الاستقرار الحضاري نتيجة مباشرة لاستمرار ارتباط جميع البنى الفكرية بنقطة الثبات المرجعية، فهي التي تحفظ وحدة النسق عبر جميع الأزمنة والمتغيرات.

ثانيا: التطبيق الإنساني مسارات اجتهادية متقاربة

يمثل التطبيق الإنساني المرحلة الدينامية، فهي التي ينتقل فيها النسق المرجعي من مستوى (الثبات المطلق) إلى مستوى (الحركة التاريخية)، لأن المرجعية الإلهية تمتلك ثباتها الذاتي، بينما يبقى الإنسان هو الفاعل الذي يسعى إلى إدراك هذا الثبات وتحويله إلى أنظمة معرفية وقانونية وأخلاقية وحضارية، لهذا فإن الاجتهاد ينشئ مسارات متعددة للاقتراب منها، فيما تظل هذه المسارات جميعها محكومة بالقانون المرجعي الأعلى الذي يمنحها وحدتها واتجاهها.

لذا فإن الاختلاف بين الحركات الإسلامية يقع في طبيعة المسار الذي تسلكه نحو المرجعية، لأن الإدراك الإنساني يتأثر بالبيئة والتاريخ والثقافة والأدوات العلمية ومستوى التراكم المعرفي،

لذلك يكون تعدد الاجتهادات ظاهرة معرفية طبيعية تعبر عن تعدد زوايا النظر إلى الحقيقة المرجعية الواحدة، لهذا فإن كل حركة أو مدرسة أو اجتهاد يمكن تمثيلها باعتبارها مسارا معرفيا داخل المجال المرجعي.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ رياضيًا، الآتي:

$$P_1\ P_2\ P_3\ \dots\ P_n$$

حيث تمثل (P_i) مسار الاجتهاد الخاص بكل حركة، بينما تمثل $(\Omega^{\dagger})$ المرجعية العليا التي تتجه إليها جميع المسارات.

إذ يكون القانون الجامع هو:

نموذج (٢٢٧)

$$\forall P_i \Rightarrow \lim_{i \to \infty} P_i = \Omega^{\dagger}$$

أي إن جميع المسارات الصحيحة تتقارب نحو المرجعية نفسها، أي مهما اختلفت بداياتها أو أدواتها أو مراحلها التاريخية.

لذا فإن كل مسار اجتهادي يمثل دالة زمنية، تتمثل في الآتي:

$$P_i(t)$$

حيث تعبر قيمة (t) عن تطور المعرفة عبر الزمن، إذ يكون مقدار التقارب النسقي قابلا للقيا.

وهذا يحدث من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\left\|P_i(t+1) - \Omega^{\dagger}\right\| < \left\|P_i(t) - \Omega^{\dagger}\right\|$$

هذا يعني أن كل دورة اجتهادية صحيحة تقلل مقدار الانحراف المرجعي، بينما تزيد من درجة الاتساق حتى وإن لم تبلغ المرجعية بصورة كاملة، لأن الكمال المطلق يبقى خاصية للوحي، إذ يظل الاجتهاد عملية تقارب مستمرة.

لذا فإن المسارات الاجتهادية لا تتحرك بخط مستقيم؛ لأن الواقع الإنساني معقد ومتغير، لهذا فإن كل مسار قد يمر بمراحل مراجعة وتصحيح وإعادة بناء، ومع ذلك يبقى الاتجاه العام محفوظا طالما النسق يحتفظ بمحوره المرجعي، لذلك فإن قيمة المسار تقاس بقدرته على تصحيحها والعودة إلى الاتجاه المرجعي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$P_i(t) = \Omega^{\dagger} + \varepsilon(t)$$

حيث تمثل $\varepsilon(t)$ مقدار الخطأ أو الانحراف الاجتهادي في مرحلة معينة.

إذ يتحقق شرط صحة المسار عندما تكون العلاقة الرياضية، مثلّ الآتي:

نموذج (٢٢٨)

$$\lim_{t\to\infty} \varepsilon(t) = 0$$

هذا يدُلّ أي إن مقدار الانحراف يتناقص مع استمرار عمليات الاجتهاد والمراجعة، لذا فإن تعدد المسارات لا يؤدي إلى تعدد المرجعيات، لأن جميعها تتحرك داخل المجال نفسه، لهذا فإن المسافة بين أي مسارين.

إذ يتمثلان في البناء الرياضي، الآتي:

$$\|P_1(t) - P_2(t)\|$$

تتناقص تلقائيا كلما تناقصت المسافة بين كل واحد منهما وبين المرجعية الاصلية.

وهذا يُمكن تمثيلهُ رياضيًا، تناقص الحالة الاولى، الآتي:

$$\left\|P_1(t) - \Omega^{\dagger}\right\| \downarrow$$

بينما يمثل رياضيًا تناقص الحالة الثانية، الآتي:

$$\left\|P_2(t) - \Omega^{\dagger}\right\| \downarrow$$

لذلك يكون التقارب بين الحركات نتيجة طبيعية لتقاربها من الأصل المرجعي، وهذه لا تمثل نتيجة لإلغاء خصوصياتها الفكرية، إذ يُمكن اعتباره خاصية التجانس الفكري من خلال اختلاف المسارات حول المرجعية الثابتة.

خاصة إن فإن مجموع المسارات الاجتهادية يولد المسار الحضاري الكلي للأمة.

وهذا يُمكن تمثيلهُ رياضيًا من خلال الآتي:

نموذج (٢٢٩)

$$P_{\Omega}(t) = \sum_{i=1}^{n} (w_i \times P_i(t))$$

حيث تمثل (w_i) الأوزان الوظيفية لكل حركة أو مدرسة، إذ تشير هذه الأوزان إلى حجم الإسهام العلمي والاجتماعي والحضاري الذي يؤديه كل مسار داخل النسق.

لذا يكون البناء الحضاري في أعلى درجات الاتزان عندما يحقق البعد الرياضي، الآتي:

$$\left\|P_{\Omega}(t) - \Omega^{\dagger}\right\| = \min$$

أي إن المحصلة الكلية لجميع المسارات تكون في أقرب موضع ممكن من المرجعية العليا.

لذا فإن المسارات الاجتهادية المتقاربة تنتج شبكة معرفية متكاملة، لأن كل حركة تضيف خبرة أو تخصصا أو بعدا وظيفيا يكملها، لهذا فإن التعدد يتحول إلى مصدر ثراء حضاري وتتحول المرجعية المشتركة إلى الإطار الذي يمنع هذا الثراء من التحول إلى انقسام، كما أن هذا النموذج يجعل التاريخ الإسلامي سلسلة من عمليات التقارب المتتالية، لأن كل جيل يعيد قراءة النصوص ويضيف خبرته الإنسانية، فهو يصحح ما سبقه دون أن ينشئ مرجعية جديدة، لذلك يكون التطور الحضاري عملية تراكمية، فهي تتحرك فيها النسق باستمرار نحو درجات أعلى من الاتساق والكفاءة.

واخيرًا، فإن التطبيق الإنساني يمثل مسارات اجتهادية متقاربة، إذ يقدم تصورا رياضيا وفلسفيا يجعل جميع الحركات الإسلامية خطوطا معرفية تتحرك داخل مجال مرجعي واحد، إذ تتباين في أدواتها ومناهجها وسرعة اقترابها، بينما تبقى نهايتها المشتركة هي المرجعية الإلهية، حيث يكون معيار صحة أي اجتهاد هو مقدار تقليله للمسافة المعيارية عن (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لذلك يكون الاجتهاد حركة تقارب نسقي مستمرة تحفظ وحدة النسق الإسلامي مع استمرار تنوعه الفكري والحضاري.

ثالثا: استحالة احتكار الفرقة الناجية

إن النسق الإسلامي الجامع؛ كما يقدمه هذا النموذج الرياضي ينطلق من مبدأ أن المرجعية الإلهية، فهي تمتلك وجودا مطلقا، بينما تمتلك جميع التطبيقات الإنسانية وجودا نسبيا، لذلك فإن أي حركة أو مدرسة أو جماعة تمثل اجتهادا داخل المرجعية الاصلية، لهذا يكون الادعاء بأن جماعة بعينها تحتكر الفرقة الناجية، فهذا انتقالا من (النسبي) إلى (المطلق)، وهو انتقال يخالف البنية الرياضية والفلسفية للنسق، لأن الجزء لا يمكن أن يستوعب الكل، وإن المتغير لا يمكن أن يساوي الثابت.

فإن الفرقة الناجية حالة نسقية يتحقق فيها أعلى مستوى من الاتساق مع (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، لذلك فإن النجاة ترتبط بمقدار المحافظة على المرجعية العليا داخل البناء الفكري والسلوكي والحضاري، لهذا فإن كل جماعة تبقى قابلة للاجتهاد والتصحيح والمراجعة لأنها تتحرك داخل التاريخ، بينما تبقى المرجعية خارج التاريخ.

لهذا فإن كل حركة يمكن تمثيلها رياضيا بالمتجه (M_i)، بينما تمثل المرجعية العليا المتجه ($\Omega^\dagger$).

إذ يكون الشرط المرجعي الرياضي، الآتي:

$$M_i \subset \Omega^\dagger$$

لأن المساواة تعني التطابق الكامل، بينما الاحتواء يعني أن الحركة تستمد مشروعيتها من المرجعية دون أن تستوعبها بكاملها، ومن هذا الأساس تكون جميع الحركات الإسلامية عناصر داخل النسق الجامع.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال الصيغة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{S} = \{ M_1\ M_2\ M_3\ \dots\ M_n \}$$

حيث تكون كل حركة جزءا من المجموعة الكلية، بينما يبقى النسق الجامع أكبر من مجموع أجزائه، لهذا فإن أي محاولة لتحويل أحد عناصر ($\mathcal{S}$) إلى النسق كله، فهي تمثل خللا منطقيا، لأنها تساوي بين الجزء والبنية الكلية,

لذا فإن احتكار الفرقة الناجية يقتضي أن يتحقق الشرط الرياضي، الآتي:

$$M_i = \Omega^\dagger$$

لذا فإن مسائلة حدوث هذا الشرط مستحيل نسقيا؛ لأن المتجه البشري محدود، بينما المرجعية الإلهية مطلقة.

لذلك فإن العلاقة الصحيحة تبقى دائما، الآتي:

$$\left\| M_i - \Omega^\dagger \right\| > 0$$

مهما بلغ مقدار الاتساق، لأن الإدراك الإنساني يظل قابلا للمراجعة والاجتهاد ولا يبلغ الإحاطة الكاملة بالمرجعية.

ومن ثم فإن قيمة أي حركة تقاس بمقدار تقليلها للمسافة المرجعية.

وهذا ما يُمكن تمثيلهُ رياضيًا، الآتي:

$$\left\|\mathrm{M_i} - \Omega^{\dagger}\right\|\downarrow$$

باستمرار؛ وهذا يعني أن جميع الحركات الصحيحة تتحرك في الاتجاه نفسه، اي دون أن يحق لأي منها أن تدعي أنها أصبحت المرجعية ذاتها.

لذا فإن اختلاف الحركات الإسلامية ينتج عن اختلاف طرائق الفهم لا عن اختلاف المرجعية، لذلك فإن كل حركة تمثل إسقاطا معرفيا جزئيا للنسق الإسلامي.

إذ يُمكن التعبير عن بالعلاقة الرياضية، الآتي:

$$\mathrm{M_i} = \mathrm{Proj}_{\Omega\dagger}(\mathrm{M_i}) + \mathrm{E_i}$$

حيث تمثل $\mathrm{Proj}_{\Omega\dagger}(\mathrm{M_i})$ مقدار الاتصال بالمرجعي، بينما تمثل $(\mathrm{E_i})$ العناصر البشرية الناتجة عن التاريخ والبيئة والثقافة والاجتهاد، ومن ثم فإن وجود $(\mathrm{E_i})$ يجعل كل حركة محتاجة دائما إلى المراجعة.

لذا فإن جميع الحركات الإسلامية تشترك في الاقتراب من المرجعية.

لذلك تتحقق العلاقة الرياضية، من خلال الآتي:

نموذج (٢٣٠)

$$\lim_{i\to\infty} \mathcal{M}_i = \Omega^{\dagger}$$

لأن الحركة البشرية تتجه نحو المرجعية، بينما المرجعية لا تتحول إلى حركة بشرية؛ لذلك يكون الاتجاه واحدا، بينما تبقى المسارات متعددة.

لذا فإن النسق الإسلامي الجامع ينتج من تكامل جميع الحركات داخل المرجعية.

إذ يعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٣١)

$$V_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} (w_i \times \mathcal{M}_i)$$

حيث تمثل (w_i) الأوزان الوظيفية للحركات المختلفة، إذ يكون النسق الأمثل عندما تحقق المحصلة الكلية الشرط الرياضي، الآتي:

$$\left\| V_{\Omega} - \Omega^{\dagger} \right\| = \min$$

أي إن التكامل بين الحركات يقلل الانحراف الكلي، وهو أكثر مما يستطيع أي متجه منفرد أن يحققه.

لو افترضنا: إن هنالك فرقة إسلامية احتكرت مفهوم الفرقة الناجية، لأصبح النسق الرياضي مختزلا في متجه واحد.

يُمكن تمثيلهُ رياضيًا، الآتي:

$$V_{\Omega} = M_i$$

وهذا يؤدي إلى فقدان خاصية التكامل الوظيفي وإلغاء بقية المتجهات، وهو ما يخفض القدرة الحضارية للنسق، لأن البناء الإسلامي التاريخي قام دائما على تنوع العلماء والمدارس والاختصاصات ضمن وحدة المرجعية.

يؤدي احتكار الفرقة الناجية إلى انكماش النسق، لأن الوظائف العلمية والدعوية والاجتماعية والسياسية تصبح محصورة داخل رؤية واحدة، بينما يؤدي النسق الجامع إلى توزيع الوظائف بين

الحركات المختلفة مع بقاء المرجعية موحدة، لذلك يتحول التنوع إلى مصدر إنتاج حضاري لا إلى سبب للانقسام.

لهذا فإن استحالة احتكار الفرقة الناجية نتيجة مباشرة للقانون الرياضي الذي يحكم النسق المرجعي، لأن المرجعية الإلهية أعلى من جميع التطبيقات البشرية وكل حركة تمثل اقترابا نسبيا منها ولا تستوعبها بصورة مطلقة، لذلك فإن الفرقة الناجية في هذا النموذج هي النسق المرجعي الجامع الذي يقوم على (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، إذ تقاس جميع الحركات الإسلامية بدرجة اقترابها من هذا النسق، أي وفق معيار رياضي موحد يجعل النجاة خاصية للاتساق المرجعي.

أي إن البنية الرياضية للنسق الإسلامي الجامع تقود إلى نتيجة فلسفية ومنهجية ذات أهمية تأسيسية، وهي أن مفهوم الفرقة الناجية لا يمكن أن يكون وصفا لكيان تنظيمي مغلق ولا لجماعة تاريخية بعينها، لأن (المرجعية الإلهية) تمتلك (طبيعة مطلقة) في حين أن جميع التطبيقات الإنسانية تمتلك (طبيعة نسبية)، طالما المطلق سابقا على النسبي فإن أي محاولة لمطابقة أحد التطبيقات مع المرجعية ذاتها تؤدي إلى خلل منطقي ونسقي، إذ يتحول الجزء إلى كل والمتغير إلى ثابت.

اكتمال المرجعية لا يستلزم اكتمال إدراكها، لأن الوحي الإلهي يمتلك كماله الذاتي، بينما يبقى الإدراك الإنساني متدرجا ومتناميا، لهذا فإن كل حركة تستوعب قدرا من الحقيقة المرجعية بقدر أدواتها العلمية وظروفها التاريخية ولا تستوعب المرجعية كلها.

لذلك يمكن التعبير عن العلاقة المعرفية بالصيغة الرياضية، الآتية:

$$\text{Knowledge}(M_i) > \text{Knowledge}(\Omega^{\dagger})$$

وهو ما يعني أن المعرفة الإنسانية مهما اتسعت تبقى أقل من الإحاطة الكاملة بالمرجعية.

إذ يُمكن التعبير عنها رياضيًا، من خلال الآتي:

$$\left\|\mathrm{M_i} - \Omega^{\dagger}\right\| > 0$$

لأن المسافة المعرفية لا تنعدم بصورة مطلقة وإن كانت تتناقص مع ازدياد الاتساق والاجتهاد الصحيح.

وعليه يكون الادعاء باحتكار الفرقة الناجية مساويًا للادعاء بزوال هذه المسافة، وهو افتراض يناقض طبيعة المعرفة الإنسانية، لأن النسق الإسلامي يقوم على استمرار الاجتهاد والتقارب لا على إغلاقه والادعاء للوصول النهائي.

كما أن المرجعية الإلهية تمتلك ثباتها الذاتي، بينما يبقى الاجتهاد حركة تاريخية متغيرة.

لذلك يمكن تمثيل النسق الإسلامي بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{S} = \Omega^{\dagger} + \mathrm{I(t)}$$

حيث تمثل $(\Omega^{\dagger})$ المرجعية الثابتة، بينما تمثل $\mathrm{I(t)}$ التطبيق الإنساني المتغير عبر الزمن، إذ يدل هذا التمثيل على إن الحركة الفكرية الإسلامية تستمد مشروعيتها من قدرتها على إعادة إنتاج الفهم الصحيح، وهذا يحدث داخل الظروف المتغيرة مع بقاء الأصل ثابتا.

لذا فإن التعدد الاجتهادي يشبه تعدد الحلول داخل معادلة واحدة، إذ قد تمتلك المعادلة أكثر من حل صحيح دون أن تفقد وحدتها ، لهذا فإن اختلاف الحركات الإسلامية يعني تعدد المسارات المؤدية إلى الحقيقة نفسها.

لذلك يمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathrm{Solution_1} \neq \mathrm{Solution_2}$$

مع بقاء التأكيد الرياضي، الآتي:

$$\mathrm{Reference(Solution_1)} = \mathrm{Reference(Solution_2)} = \Omega^{\dagger}$$

لذا يكون اختلاف التطبيقات جزءا من طبيعة النسق.

كما أن المرجعية الإلهية تمثل مجال أكبر من جميع الحركات لأنها الأصل الذي تتحرك داخله جميع التطبيقات، لهذا فإن ($\Omega^{\dagger}$) هو المجال الذي يحتويها جميعا.

لذلك تكون العلاقة الرياضية، الآتي:

$$\forall\ M_i \subset \Omega^{\dagger}$$

بينما تستحيل العلاقة الرياضية، الآتي:

$$\Omega^{\dagger} \subset M_i$$

لأن الكل لا يمكن أن يحتوي الجزء، أي متى ما انعكست هذه العلاقة فقد النسق منطقه الرياضي وتحول التطبيق إلى أصل، وهو ما يناقض البنية المرجعية نفسها.

لذا فإن المرجعية تمتلك خاصية الجذب النسقي، لذلك تتحرك جميع المتجهات الفكرية نحوها دون أن تكون هي المرجعية ذاتها.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٣٢)

$$\lim_{t\to\infty} \mathcal{M}_i(t) = \Omega^{\dagger}$$

هذه النهاية تعني أن اتجاه الحركة يبقى موجها دائما نحو المرجعية، أي إن كل دورة جديدة من الاجتهاد تقلل مقدار الانحراف ولا تنشئ مرجعية بديلة، لهذا فإن تاريخ الفكر الإسلامي كله يمكن تفسيره باعتباره سلسلة من عمليات التقارب المستمرة نحو المركز المرجعي، لأن النسق يعيد إنتاج فهم أكثر اتساقا للمرجعية الثابتة، لأن كل حركة تمثل إسقاطا جزئيا للمرجعية داخل الواقع.

لهذا يمكن تمثيلها بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$M_i = Proj_{\Omega\dagger}(M_i) + E_i$$

حيث تمثل $Proj_{\Omega\dagger}(M_i)$ مقدار الاتصال الحقيقي بالمرجعية، بينما تمثل (E_i) العناصر البشرية الناتجة عن اللغة والبيئة والتاريخ والثقافة والاجتهاد، إذ يترتب على ذلك أن وجود (E_i) يمنع أي حركة من ادعاء الكمال، لأن العنصر البشري يظل قابلا للمراجعة والتقويم.

لذا فإن النسق الإسلامي يبلغ أعلى درجات الكفاءة من خلال تكامل جميع الحركات داخل المرجعية.

لذلك فإن المحصلة الحضارية الكلية تكتب بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٣٣)

$$V_\Omega = \sum_{i=1}^{n} (w_i \times \mathcal{M}_i)$$

حيث تمثل (w_i) الأوزان الوظيفية للحركات المختلفة، بينما تمثل (V_Ω) المحصلة الحضارية العامة، إذ يكون النسق في أعلى درجات اتزانه عندما يحقق البناء الرياضي، الآتي:

$$\|V\Omega - \Omega\dagger\| = \min$$

أي عندما تكون المحصلة الكلية لجميع الوظائف والاجتهادات أقرب ما تكون إلى المرجعية العليا.

في حال **وضعنا افتراض** اخر، احتكار الفرقة الناجية من قبل حركة واحدة، ستكون النتيجة ممثلة بالبناء الرياضي، الآتي:

$$V_\Omega = M_i$$

وهو ما يؤدي إلى فقدان خاصية التكامل وإلغاء بقية الوظائف الحضارية، وهذا يجعل البناء أقل قدرة على إنتاج المعرفة والعمران، لأن النسق المركب دائما أكثر كفاءة من النسق الأحادي،

وعليه فإن الاستقرار التاريخي للحضارة الإسلامية عبر القرون يمثل برهانا نسقيا إضافيا على استحالة الاحتكار، إذ إن استمرار الأمة مع تغير المدارس والفقهاء والمفسرين والمحدثين والمتكلمين والأصوليين يدل على أن مركز الثبات كان المرجعية الإلهية نفسها، وإن جميع المدارس كانت تؤدي أدوارا وظيفية مختلفة داخل النسق الواحد.

واخيرًا، تنتهي المبرهنة إلى أن الفرقة الناجية هي الحالة النسقية العليا، فهي التي يتحقق عندها أعظم مقدار من الاتساق مع (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، وإن جميع الحركات الإسلامية تمثل متجهات معرفية تتحرك داخل مجال مرجعي واحد، إذ تقاس بدرجة اقترابها من هذا المجال، لذلك تكون النجاة خاصية للنسق المرجعي الجامع، إذ تتحول وحدة الأمة إلى نتيجة رياضية ومنهجية ناتجة عن وحدة المرجعية مع استمرار تعدد مسارات الاجتهاد داخلها.

رابعا: البرهان الرياضي للفرقة الناجية

يقوم البرهان الرياضي على فرضية أساسية مفادها "إن كل منظومة معرفية مستقرة لا يمكن أن تمتلك إلا مركزا مرجعيا واحدا"، لأن تعدد المراكز المرجعية يؤدي إلى تعدد قوانين الحركة ومن ثم انهيار الاتساق الداخلي، لذلك فإن (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) يمثلان نقطة الثبات النهائية التي تنتظم حولها جميع التطبيقات الإنسانية، بينما تمثل الحركات الإسلامية صورا متعددة للاجتهاد داخل هذا المجال المرجعي الواحد للمرجعية العليا الثابتة ($\Omega^{\dagger}$).

إن جميع الحركات الإسلامية مهما اختلفت مدارسها أو مناهجها تتحرك داخلها، لهذا فإن كل حركة تمثل متجها معرفيا خاصا بها يرمز إليه (M_i)، بينما يبقى المتجه المرجعي ($\Omega^{\dagger}$) هو الأصل الذي تستمد منه جميع المتجهات مشروعيتها، لذلك فإن العلاقة بين الحركة والمرجعية، هي علاقة احتواء معرفي، لأن الحركة تمثل فهما بشريا بينما المرجعية تمثل الأصل الإلهي.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية، الاتية:

$$\forall\, M_i \subset \Omega^{\dagger}$$

من هذا الأساس يكون النسق الإسلامي الجامع هو البناء الكلي الذي يحتوي جميع الحركات الصحيحة، لذلك فإن الحركات تشكل مجموعة نسقية واحدة، حيث تتكون من متجهات متعددة تختلف في خصائصها الوظيفية لكنها تشترك في اتجاهها المرجعي، لهذا فإن الوحدة تنشأ من انتظام التعدد داخل المرجعية.

$$\mathcal{S} = \{\mathrm{M}_1\ \mathrm{M}_2\ \mathrm{M}_3\ \ldots\ \mathrm{M}_n\}$$

يترتب على ذلك أن قيمة أي حركة تحدد بمقدار قربها من المرجعية، لذلك يكون الانحراف عن الأصل قابلا للقياس باعتباره مسافة معيارية داخل مجال هيلبرت، أي كلما انخفضت هذه المسافة ازداد مقدار الاتساق مع (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة).

وهذا ما يُعبر عنهُ رياضيًا من خلال الآتي:

$$\mathrm{D}(\mathrm{M_i}) = \|\mathrm{M_i} - \Omega^{\dagger}\|$$

غير أن المسافة وحدها لا تكفي، لأن نسقين قد يمتلكان المقدار نفسه من القرب مع اختلاف اتجاه الحركة، لهذا فإن البرهان يضيف معيار الاتجاه، لأن النسق الصحيح يتحرك في اتجاهها، عندما تكون زاوية الاتجاه أصغر ما يمكن يقترب البناء من حالة الاتزان المرجعي.

وهذا ما يُعير عنهُ رياضيًا من خلال الآتي:

نموذج (٢٣٤)

$$\cos(\theta_i) = \frac{\mathcal{M}_i \cdot \Omega^{\dagger}}{\|\mathcal{M}_i\| \times \|\Omega^{\dagger}\|}$$

خاصة إن الجمع بين المسافة والاتجاه يكون لكل حركة معامل اتساق نسقي، فهو يعبر عن موقعها الحقيقي داخل المجال المرجعي، فكلما ازدادت قيمة هذا المعامل دل ذلك على أن النسق يكون أكثر انتظاما مع المرجعية وأقل تعرضا للانحرافات الفكرية.

وهذا ما يُعبر عنه رياضيًا، الآتي:

نموذج (٢٣٥)

$$NC(\mathcal{M}_i) = \frac{\cos(\theta_i)}{\|\mathcal{M}_i - \Omega^{\dagger}\|}$$

إذ لا يمثل النسق الإسلامي الجامع حركة منفردة، لأن الحضارة الإسلامية تنتجها جميع الوظائف العلمية والدعوية والفقهية والتربوية والاجتماعية، لهذا فإن البناء الحضاري الكلي ينتج عن المحصلة الرياضية لجميع المتجهات الفكرية، اي بعد ترجيح كل متجه بوزنه الوظيفي داخل النسق.

إذ يُمكن التعبير عنهُ بالعلاقة الرياضية، الأتية:

نموذج (٢٣٦)

$$V_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} (w_i \times \mathcal{M}_i)$$

يكون النسق الإسلامي الجامع في أعلى درجات الاتساق، عندما تكون المحصلة الكلية أقرب ما يمكن إلى المرجعية العليا، لأن التكامل بين الحركات يقلل مقدار الانحراف أكثر مما يستطيع أي متجه منفرد أن يحققه، لذلك فإن الحل الأمثل يتحقق بزيادة انتظامها داخل المرجعية.

$$\left\| \mathrm{V}_{\Omega} - \Omega^{\dagger} \right\| = \min$$

لو **افترضًا:** إن حركة اسلامية واحدة هي الفرقة الناجية لوجب أن تكون المحصلة الحضارية مساوية لذلك المتجه المنفرد، وهذا يؤدي إلى إلغاء جميع الأوزان الوظيفية الأخرى وإبطال خاصية التكامل، وهو ما يناقض البنية الرياضية، لأن حذف أي متجه يؤدي بالضرورة إلى تغير قيمة المحصلة الكلية.

بناءً على التمثيل الرياضي، الآتي:

$$V_{\Omega} = M_i$$

وهذا الافتراض غير متحقق رياضيا، لأن:

نموذج (٢٣٧)

$$\sum_{i=1}^{n}(w_i \times \mathcal{M}_i) \neq \mathcal{M}_i$$

كما أن جميع عمليات الاجتهاد والإصلاح تمثل تطبيقات متكررة لمؤثر مرجعي يعيد تصحيح النسق كلما ابتعد عن الأصل، لذلك فإن كل دورة معرفية صحيحة تقلل مقدار الانحراف وتزيد مقدار الاتساق حتى يكون النسق أكثر قربا من المرجعية.

إذ يُمكن تمثيلهُ رياضيًا على النحو الآتي:

$$\left\|\Theta(M_i) - \Omega^{\dagger}\right\| < \left\|M_i - \Omega^{\dagger}\right\|$$

مع استمرار عمليات التصحيح والاجتهاد يكون المسار المعرفي لكل حركة متجها بصورة مستمرة نحو المرجعية العليا، لأن المرجعية تمثل نقطة الجذب النهائية لجميع التطبيقات الصحيحة ولا توجد نقطة جذب أخرى داخل المجال النسقي.

وهذا يُمثل رياضيًا، بناءً على العلاقة الآتية:

$$\lim_{n \to \infty} \Theta^n(M_i) = \Omega^{\dagger}$$

نموذج (٢٣٨)

لذا فإن هذا البرهان يكشف أن الفرقة الناجية حالة نسقية يتحقق فيها أعلى مقدار من الاتساق مع المرجعية، لأن جميع الحركات الإسلامية تبقى تطبيقات بشرية نسبية، بينما تبقى المرجعية الإلهية هي الثابت المطلق، لذلك فإن أي ادعاء باحتكار الفرقة الناجية يقتضي مساواة التطبيق البشري بالمرجعية الإلهية، وهو انتقال منطقي ورياضي غير ممكن، لأن الجزء لا يساوي الكل والمتغير لا يساوي الثابت.

لهذا فإن النتيجة النهائية للمبرهنة تتمثل في أن النسق الإسلامي الجامع هو الفرقة الناجية بالمعنى النسقي، لأنه يمثل نقطة الاتزان المرجعي القائمة على (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، بينما تمثل جميع الحركات الإسلامية مسارات اجتهادية متقاربة نحوه، فهي تقيس قيمتها العلمية والحضارية بدرجة اقترابها من هذا النسق، لذلك تكون النجاة خاصية للاتساق المرجعي.

يقوم البرهان الرياضي على أن كل منظومة تمتلك مرجعية عليا لا يمكن أن تنتظم إلا حول مركز ثابت واحد، لأن تعدد المراكز المرجعية يؤدي إلى تعدد قوانين الحركة، ومن ثم انهيار الاتساق الداخلي، لهذا فإن (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) يمثلان نقطة الثبات المطلقة التي تنتظم حولها جميع التطبيقات البشرية، إذ يعبر عن هذه المرجعية بالمتجه ($\Omega^{\dagger}$)، بينما تمثل جميع الحركات الإسلامية متجهات معرفية تتحرك داخل هذا المجال ولا تمتلك استقلالا مرجعيا عنه، وإن كل حركة إسلامية تمثل بنية معرفية، فهي تتكون من عناصر عقدية ومعرفية وقيمية وحضارية.

لهذا يمكن التعبير عنها بالمتجه الرياضي، الآتي:

$$M_i = (a_i\ b_i\ c_i\ d_i)$$

حيث تمثل المركبات المختلفة مستويات البناء الداخلي للحركة، بينما تمثل المرجعية الصورة الكاملة لهذه البنية، بينما يكون معيار الصحة هو مقدار اقتراب جميع هذه المركبات من القيم المرجعية، لأن المرجعية هي الأصل، فإن كل حركة تقع داخلها ولا يمكن أن تحتويها.

لهذا تكون العلاقة النسقية الأساسية، من خلال التمثيل الرياضي، الآتي:

$$\forall\, M_i \subset \Omega^{\dagger}$$

لذلك فإن الحركة تستمد مشروعيتها من المرجعية، بينما تبقى المرجعية أعلى من جميع التطبيقات البشرية، إذ لا يتحقق الاتساق بمجرد الانتماء إلى المجال المرجعي، لأن النسق يمتلك علاقات داخلية بين عناصره، لذلك فإن كل حركة يمكن تمثيلها بمصفوفة للعلاقات الفكرية والقيمية $R(M_i)$، بينما تمتلك المرجعية مصفوفتها الكاملة $R(\Omega^{\dagger})$، إذ يكون النسق أكثر اتساقا كلما اقتربت العلاقات الداخلية للحركة من العلاقات المرجعية.

وهذا يُمثل رياضيًا بالعلاقة، الآتية:

$$R(M_i) \rightarrow R(\Omega^{\dagger})$$

يعني ذلك أن الاتساق الحقيقي يقاس بطريقة انتظام هذه القضايا داخل البناء الكلي، ومن ثم يكون الانحراف عن المرجعية قابلا للقياس داخل المجال الرياضي، لأن كل حركة تمتلك مسافة معيارية تفصلها عن الأصل، أي كلما انخفضت هذه المسافة ازداد مقدار الاتساق.

إذ تُمثل رياضيًا على النحو التالي:

$$D(M_i) = \left\| M_i - \Omega^{\dagger} \right\|$$

غير أن المسافة وحدها لا تكفي، لأن نسقين قد يمتلكان المقدار نفسه من القرب مع اختلاف اتجاه الحركة، لهذا يكون الاتجاه نفسه جزءا من البرهان لأن الحركة الصحيحة فهي تتحرك في اتجاهها.

وهذا ما يُمثل رياضيًا على النحو التالي:

نموذج (٢٣٩)

$$\cos(\theta_i) = \frac{\mathcal{M}_i \cdot \Omega^{\dagger}}{\|\mathcal{M}_i\| \times \|\Omega^{\dagger}\|}$$

عندما تكون الزاوية أصغر لا يمكن يزداد مقدار الاتساق حتى يقترب النسق من الحالة المرجعية العليا، ومن اجتماع القرب مع الاتجاه ينتج معيار الاتساق الكلي، فهو الذي يعبر عن القيمة المرجعية للحركة داخل النسق.

رياضيًا يمثل العلاقة، الآتية:

نموذج (٢٤٠)

$$NC(\mathcal{M}_i) = \frac{\cos(\theta_i)}{\|\mathcal{M}_i - \Omega^{\dagger}\|}$$

أي كلما ارتفعت قيمة هذا المعامل دل ذلك على أن الحركة أصبحت أكثر انتظاما مع (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، إذ تمر الحركات الإسلامية بعمليات متتابعة من المراجعة والاجتهاد والتصحيح، حيث تؤدي كل دورة جديدة إلى تقليل مقدار الخطأ الذي كان موجودا في الدورة السابقة.

فهي تمثل العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\left\|\Theta(\mathrm{M_i}) - \Omega^{\dagger}\right\| < \left\|\mathrm{M_i} - \Omega^{\dagger}\right\|$$

إذ يكون مؤثر التصحيح المرجعي (Θ) مسؤولا عن إعادة بناء النسق في كل مرحلة حتى يقترب بصورة مستمرة من المرجعية، ولهذا فإن الحركة الفكرية الإسلامية تمثل متتالية معرفية لا تتوقف عن الاقتراب من الأصل.

تتمثل بالعلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٤١)

$$\lim_{\mu \to \infty} \Theta^{\mu}(\mathcal{M}_i) = \Omega^{\dagger}$$

فهذا يعني أن جميع الحركات الصحيحة تتجه نحو النهاية المرجعية نفسها مهما اختلفت بداياتها، كما أن النسق الإسلامي يتكون حركة تؤدي وظيفة علمية أو دعوية أو تربوية أو اجتماعية أو حضارية مختلفة، لذلك فإن البناء الحضاري الكلي ينتج من اجتماع جميع هذه الوظائف داخل المرجعية الواحدة.

هذا ما تمثله العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج (٢٤٢)

$$V_{\Omega} = \sum_{i=1}^{n} (w_i \times \mathcal{M}_i)$$

حيث تمثل (w_i) الوزن الوظيفي لكل حركة داخل النسق الإسلامي، إذ يكون النسق في أعلى درجات انتظامه، اي عندما تكون المحصلة الكلية أقرب ما يمكن إلى المرجعية العليا.

إذ يُمثل العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\left\| V_{\Omega} - \Omega^{\dagger} \right\| = \min$$

ولو **افترضنا** إن حركة واحدة تحتكر الفرقة الناجية، لذا وجب أن تكون المحصلة مساوية لذلك المتجه المنفرد.

فهي تمثل العلاقة الرياضية، الآتية:

$$V_{\Omega} = M_i$$

لكن هذا يؤدي إلى إلغاء بقية المتجهات وإبطال خاصية التكامل النسقي، وهو ما يناقض البنية الرياضية، لأن حذف أي عنصر يغير قيمة المحصلة الكلية ويقلل من كفاءة البناء الحضاري، كما أن كل حركة تمثل إسقاطا جزئيا للمرجعية داخل الواقع، لأن الفهم الإنساني يظل محدودا،

بينما تبقى المرجعية مطلقة، لهذا فإن كل تطبيق يتكون من مقدار من الاتصال بالمرجعية ومقدار من الاجتهاد البشري.

إذ يُعبر عنها من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$M_i = Proj_{\Omega\dagger}(M_i) + E_i$$

حيث يمثل $Proj_{\Omega\dagger}(M_i)$ مقدار الاتصال بالمرجعية، بينما يمثل (E_i) العنصر البشري الناتج عن ظروف الاجتهاد والبيئة والتاريخ، ومن ثم يبقى كل نسق قابلا للمراجعة ولا يستطيع الادعاء بأنه استوعب المرجعية استيعابا كاملا.

كما أن الحركات الإسلامية لا تقع على متصل نسقي، إذ يمتد من أدنى درجات الاتساق إلى أعلاها.

وهذا يُمكن ان يُمثل رياضيًا من خلال الآتي:

$$0 \leq CI(M_i) \leq 1$$

حيث يمثل (CI) مقدار الاتساق النسقي، أي كلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح ازدادت درجة اقتراب النسق من المرجعية، لذلك يكون معيار النجاة معيارا تدريجيا يقيس مقدار الاتساق.

واخيرًا، عندما يجتمع انتظام العلاقات الداخلية وصغر المسافة وصحة الاتجاه واستمرار التصحيح والتكامل الوظيفي والتقارب المتتابع نحو المرجعية، فهي تنتج النتيجة النهائية للبرهان وهي إن الفرقة الناجية هي النسق المرجعي الجامع القائم على (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة)، أي إن جميع الحركات الإسلامية تمثل متجهات اجتهادية تتحرك داخل هذا المجال، إذ يُمكن قياس قيمتها العلمية والحضارية بدرجة اقترابها من هذا النسق المرجعي الجامع، لذلك تكون النجاة خاصية للاتساق المرجعي الجامع.

مراجع الباب الرابع

- **المراجع العربية، هي:**

١. جورج پوليا، **الطرق الرياضية في العلوم**، ترجمة: صالح القوزير(الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، ١٩٨٦).

٢. دويل تشرشل واخرون، **المتغيرات المركبة وتطبيقاتها**، ترجمة: بديع توفيق واسماعيل عبد الرحمن، ط١٠(القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ١٩٩٧).

٣. عمانويل بارزن، **العمليات التصادفية**، ترجمة: عدنان محمود(بغداد: جامعة الموصل، ١٩٨٣).

٤. فريد بروير وجون نوهيل، **المعادلات التفاضلية الاعتيادية**، ترجمة: خالد احمد وصباح فاضل (بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٩٩٠).

٥. موراي شبيجل، **ملخصات شؤم: نظريات ومسائل في الدوال المركبة**، ترجمة: حسن العوضي (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠٣).

- **المراجع الانجليزية، هي:**

1. Daniel Velleman, **How to Prove It: A Structured Approach**, 3rd ed. (London: Cambridge University Press, 2019).
2. Ethan Bloch, **Proofs and Fundamentals: A First Course in Abstract Mathematics**, 2nd ed. (New York: Springer, 2011).
3. Gary Chartrand And others, **Mathematical Proofs: A Transition to Advanced Mathematics**, 4th ed. (New York: Pearson, 2018).
4. Richard Hammack, **Book of Proof**, 3rd ed. (New York: Virginia Commonwealth University, 2018).

الخاتمة والاستنتاجات

من كل ما سبق، يمكن القول إن البناء الرياضي (للفرقة الناجية) يُفضي إلى (إعادة تأسيس المفهوم) داخل أفق إسلامي رياضي يتجاوز ثنائية الفرقة والوحدة، مما يجعل السؤال يتجه نحو بُعد أعمق يتعلق بشرط انتظام الحقيقة داخل الوعي الإنساني، لان الفكر الإسلامي في صورته الكلية يظهر باعتباره مجالًا تتقاطع داخله مراتب من الثبات والتحول، إذ تنتظم فيه الكثرة تحت قانون مرجعي سابق عليها جميعًا، لذلك فإن وحدة النسق تعني اكتشاف المبدأ الذي يجعل التعدد ممكنًا دون أن يتحول إلى تفكك.

تتأصل المرجعية في هذا البناء (شرط إمكان النسق ذاته)، وهي الحد الذي يستمد منه الفكر معيار صحته واتجاه حركته، لذا فإن (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) يمثلان أصلًا مرجعيًا، حيث تتحدد بالنسبة إليه قيمة كل انتقال معرفي وكل تحول قيمي وكل تشكل حضاري، أما التصور الإنساني يتولد عن هذا الأصل، فقد تظل محكومة بشرط محدوديتها لأنها تجسد تمثيل إنساني له.

حيث يتخذ مفهوم الفرقة الناجية معنى مختلفًا، إذ يعود دالًا على حالة قصوى من الانتظام المرجعي، إذ يكون فيها البناء الإنساني أقرب إلى الأصل وأقل انفصالًا عنه، يكون مفهوم النجاة في مستواه التجريدي وصفًا للعلاقة بين المرجعية والإدراك وليس وصفًا للانتماء إلى جماعة.

فقد كشف مؤثر التوليد المرجعي إن كل نسق لا بد أن يستمد بنيته (الأولى) من أصل سابق على حركته، لأن ما لا يمتلك أصلًا مرجعيًا لا يستطيع إنتاج معيار داخلي ثابت للحكم على تحولاته، ومن ثم فإن المرجعية تؤدي وظيفة التأسيس قبل أن تؤدي وظيفة التقويم، فهي التي تمنح النسق صورته (الأولى) وتحدد مجالات إمكانه وتضع الحدود، وهي التي يمكن أن يتحرك داخلها دون أن يفقد هويته.

أما المؤثرات البنيوي، فقد أظهر أن الحركة الفكرية هي صورة من صور تحقق الثبات داخل الزمن، لان النسق الحي يحافظ على ذاته بتكرار صورته بإعادة إنتاج قانونه الداخلي في صور تاريخية جديدة، ولذلك فإن الاجتهاد والإصلاح والتجديد لا تصبح نقيضًا للاستقرار طالما تعمل داخل المجال المرجعي وتعيد تشكيل المتغير دون المساس بالأصل.

لذا يظهر التكامل القيمي بأنه عملية تركيبية، لان القيمة تكتسب معناها النسقي من موقعها داخل شبكة العلاقات التي تصلها بالقيم الأخرى، لذلك فإن الحرية والعدل والمسؤولية والعلم والتكافل، فهي تظهر كمتجهات تتحدد دلالتها من خلال انتظامها في بنية كلية واحدة، أي إن كل اختلال في علاقة من هذه العلاقات ينعكس على البنية كلها.

أما الاستقرار، يظهر في المستوى الكلي الأعلى بانه قدرة النسق على المحافظة على قانون هويته أثناء تغير حالاته، لان الاستقرار هو استمرار القانون خلال الحركة، لذلك يمكن للنسق أن يتغير تاريخيًا وفكريًا وحضاريًا دون أن يفقد مركزه المرجعي.

ليكُن التشكل الحضاري صورةً خارجية للانتظام الداخلي، لان الحضارة هي لحظة يتحول فيها القانون القيمي من تصور ذهني إلى نظام منظم للعمران الإنساني، في حين يكون الفكر والقيمة والمؤسسة والممارسة متجهة نحو مركز مرجعي واحد، اي ينتقل النسق من وجود معرفي إلى وجود حضاري قادر على الاستمرار وإعادة إنتاج ذاته.

يبلغ هذا البناء ذروته في (مبرهنة نقطة الثبات والنسق الأمثل)، إذ يتحول السؤال من البحث عن (جماعة تمتلك النجاة) إلى البحث عن (الحالة التي يبلغ فيها النسق أقصى درجات الاتساق مع أصله)، خاصة إن النقطة المثلى هي (حالة حدية) يتقارب نحوها كل بناء يزداد انتظامه المرجعي، وفي ذات المساق يبتعد عنها كل بناء تتسع فيه المسافة بين الوحي والإدراك.

عند هذه النقطة يكون الاختلاف بين الحركات الإسلامية اختلافًا في المسارات لا في الأصل، حيث تكون الحركة الفكرية مجالًا متصلًا تتدرج داخله درجات الاقتراب من المرجعية بدل أن تكون ثنائية مغلقة، فهي تفصل بين جماعة ناجية وجماعات خارجة عن دائرة النجاة بصورة منتظمة، وإن الذي يمنح القيمة هو مقدار تحقق الانتظام المرجعي في البناء الفكري والقيمي.

مما يخلص إلى نتيجه مفادها في إن (الفرقة الناجية) تمثل حدًا نسقيًا أعلى، وإن المرجعية الإلهية تمثل أصل الانتظام، بينما يمثل الإدراك الإنساني مسار الاقتراب، اي ان التاريخ هو المجال الذي تتعدد فيه محاولات تمثيل الأصل دون أن يتحول التعدد إلى تعدد في الأصل ذاته.

ومن كُل ذلكَ تم التوصل إلى **جملة استنتاجات**، هيَ:

١. وحدة الأصل وتعدد التحقق، لا تتعارض وحدة المرجعية مع تعدد صور تحققها، لأن الواحد المرجعي يمكن أن تتعدد تمثيلاته الإنسانية دون أن تتعدد حقيقته، لذلك فإن تعدد الحركات لا يستلزم تعدد المراكز النهائية للمعنى.
٢. المرجعية شرط إمكان، تمثل المرجعية هي الشرط السابق الذي يجعل وجود النسق وانتظامه ممكنًا، لذلك فإن كل بنية تفقد اتصالها بالأصل تفقد في الوقت نفسه معيارها الداخلي للحكم على ذاتها
٣. الفرقة الناجية حد نسقي، تمثل الفرقة الناجية الحالة الحدية التي يبلغ فيها الاتساق المرجعي أقصى درجاته، لذلك فإن النجاة خاصية ناشئة عن البنية.
٤. النجاة اقتراب لا انتساب، إذا كانت المرجعية ثابتة وكانت البنى البشرية متغيرة، فإن معيار التقييم يمكن أن يكون المسافة التي تفصل البناء عن الأصل، أي كلما انخفضت هذه المسافة ازداد الاقتراب المرجعي
٥. الفرد سابق على التصنيف، يمكن للفرد أن يتحقق فيه مستوى من الاتساق المرجعي، بينما يتجاوز مستوى الاتساق الموجود في جماعته، لذلك لا يلزم منطقيًا أن تتطابق قيمة الفرد مع الوصف الكلي للحركة التي ينتسب إليها.
٦. التعدد لا ينتج التناقض بالضرورة، يكون التعدد تناقضًا عندما تتحول الفروع إلى مراكز نهائية مستقلة، أما إذا بقيت الفروع محكومة بأصل واحد فإن اختلافها يمثل تعددًا في التفسير والحركة.
٧. الانتظام العلّي، يتحقق الانتظام العلّي عندما تستمر علاقة التوليد بين الأصل ونتائجه دون انقطاع، اي كل انتقال لاحق قابلًا للتفسير بالعودة إلى المرجعية.
٨. تركيب التكامل القيمي ، لأن القيم تكون متكاملة عندما تنتظم علاقاتها داخل بنية واحدة، لذلك فإن قيمة النسق الكلية تتحدد من خلال شبكة العلاقات التي تصل بينها.

٩. التطور لا ينقض الثبات، إذ يمكن للنسق أن يتغير في حالاته التاريخية مع احتفاظه بقانونه المرجعي، لذلك فإن الاختلاف بين حالتين زمنيتين لا يعني بالضرورة اختلاف الأصل.

١٠. الاستقرار استمرار للقانون، يمثل الاستقرار الحقيقي استمرار قانون انتظامه أثناء انتقاله بين الحالات، لذلك فإن النسق المستقر هو الذي يحافظ على بنيته المرجعية بالرغم تغير مظهره التاريخي.

١١. التشكل الحضاري تحقق خارجي للانتظام، عندما تنتقل القيم من المجال الداخلي للوعي إلى المجال الخارجي للعمران، عندها يتحول الانتظام المرجعي إلى تشكل حضاري، لذلك فإن الحضارة تمثل الامتداد الواقعي للقانون النسقي.

١٢. نقطة الثبات معيار الكمال النسقي، فهي تتحقق الحالة المثلى عندما تكون عمليات التصحيح لإعادة البناء غير قادرة على زيادة الاتساق بصورة جوهرية، لأن النسق بلغ أقصى اقتراب ممكن من مركزه المرجعي.

١٣. الفرقة الناجية، تمثل الحالة القصوى للانتظام العلّي، أي بين الوحي والإدراك الإنساني، لأن (القرآن الكريم) و(السنة النبوية الصحيحة) يمثلان الأصل المرجعي، فهو الذي تتحدد بالنسبة إليه درجات الاتساق، بمعنى إن جميع الأفراد والحركات يتحركون داخل مجال تقاربي، إذ يمكن أن تختلف فيه المواقع والدرجات دون أن تتعدد نقطة الأصل، وعليه فإن معيار النجاة في هذا البناء يتأسس على الاتساق والاقتراب المرجعي، اما احتكار الحقيقة تمثل مقدار تحقق القانون المرجعي في البناء الإنساني.

هـذا الكتـاب هـو محاولـة جـادة وصادقـة لرسـم معـالم الطريـق الـذي يربـط بـين المنهـاج النبـوي الأصيـل، وبـين أسـس البنـاء الحضـاري المتجـدد في هـذا العـصر وفـق منهج إسلامي متكامل وخالص.

يهـدف العمـل إلى صياغـة نمـوذج ريـاضي نسـقي متكامـل، مسـتلهم مـن روح الحضـارة الإسـلامية وقيمهـا، لتفكيـك وفهـم تحديـات "الفرقـة الناجيـة" في ظـل المتغـيرات المعرفيـة والتقنيـة المعـاصرة، اذا يطـرح المؤلـف منهجيـة دقيقـة لتحقيـق وحـدة الأمـة الفكريـة والعقديـة، مـن خـلال بنـاء منظومـة معرفيـة موحـدة موحـدة، حيـث ترتكـز عـلى الشـورى والعلـم والعمـران، بينـما تتفاعـل بفاعليـة مـع قضايـا الهويـة والأخـلاق والعبادة.

هـذا الكتـاب هـو دليـل عمـلي لاسـتعادة التـوازن الحضـاري، مـن خـلال بنـاء مسـتقبل واعد يقوم على أسس إسلاميّة وعلمية راسخة ومستنيرة.

دار الإبداع
للطباعة والنشر والتوزيع
9789922555195